

برتران دو جوفنيل

في السُّلْطَة التَّيَارِخ الطَّبِيعِي لِنَمُوهِهَا

تَرْجَمَة: د. محمد عبد الحاميد
مُراجَعَة: فاطمة الطيوي

دراسات فكرية (٤٨)



الإِسْرَافُ الصَّحِيحُ زهير الحموي

برتران دوجوئيل

في السُّلْطَة التَّارِخ الطَّبِيعِي نَمُوها

تَرْجَمَة: د. محمد عبد الحاميد
مُراجَعَة: فاطمة الطيبي



منشورات وزارة الثقافة

في الجمهورية العربية السورية
دمشق ١٩٩٩

العنوان الأصلي للكتاب :

Bertrand de JOUVENEL

DU POUVOIR

Histoire naturelle de sa croissance

في السلطة : التاريخ الطبيعي لتطورها = / Du pouvoir

برتران دوجوفنيل؛ ترجمة محمد عرب صاصيلا؛ مراجعة فاطمة الجبوشي..

دمشق : وزارة الثقافة ، ١٩٩٩ . - ٥٧٦ ص ؛ ٢٤ سم . -

١ دراسات فكرية وسياسية ؛ ٤٨

١ - ٣٢٠.٠١ ج و ف ف ٢ - العنوان ٣ - العنوان الموازي

٤ - جوفنيل ٥ - صاصيلا ٦ - السلطة

مكتبة الأسد

الإيداع القانوني : ع - ٩٤٥ / ٥ / ١٩٩٩

دراسات فكرية وسياسية

كلمة تعريف بالمؤلف

ولد برتران دو جوفنيل في باريس عام ١٩٠٣ ، وتلقى دروسه في الحقوق والعلوم في جامعتها . وهو ابن هنري دو جوفنيل دي اورسان ، عضو مجلس الشيوخ وسفير فرنسا .

عمل موظفاً مبعوثاً دبلوماسياً ، مراسلاً صحفياً دولياً ومنذئذٍ خاصاً للعديد من الصحف حتى عام ١٩٣٩ ، وكتب في نفس الوقت عدة مؤلفات كرسها لتطور العالم المعاصر . وقد كرس نفسه حصراً لهذا النشاط بعد حرب ١٩٣٩ - ١٩٤٠ ، التي شارك فيها كمتطوع في فوج المشاة رقم ١٢٦ .

درس برتران دو جوفنيل في عدة جامعات اجنبية (اوكسفورد ، كمبريدج ، مانشستر ، ييل ، شيكاغو ، بركلي ، ...) وايضاً في فرنسا: كأستاذ مشارك في كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية بباريس (كرسي علم المستقبلية(*) الاجتماعية) من ١٩٦٦ الى ١٩٧٣ وفي معهد (I.N.S.E.A.D.) و مركز (C.E.D.E.P.) منذ عام ١٩٧٣ . ومنح لقب دكتور شرف من جامعة غلاسكو .

ويصفته عضواً في العديد من اللجان الاقتصادية ، ومنها لجنة حسابات الامة ولجنة الخطة الخاصة « للاستهلاك وانماط العيش »

(*) «الاستباقية» (propective) : علم يدرس الاسباب العلمية والاقتصادية والاجتماعية التي تدفع تطور العالم المعاصر ، وتتنبأ بالامواج التي يمكن ان تنجم عن هذه الاسباب - (المترجم) .

شارك ، أو ما زال يشارك في أعمال وأبحاث العديد من المؤسسات الدولية
« كالمعهد من أجل المستقبل » (Institute for the Future) (في الولايات
المتحدة) أو مجلس البحث العلمي الاجتماعي
(Social Science-Research Council) (في بريطانيا) .

وكان برتران دو جوفنيل الرئيس - المدير العام لجمعية الدراسات
والتوثيق الاقتصادي والصناعي والاجتماعي (S. E. D. E. I. S.)
التي أصدرت من ١٩٥٤ الى ١٩٧٤ مجلتي : « تحليل وتنبؤ »
(Analyse et Prévision) و « وقائع الامور الراهنة »
(Chroniques d'actualité) . كما أنشأ اللجنة الدولية للمستقبليين
(Le Comité International Futuribles) وأسس الرابطة الدولية
للمستقبليين (L'Association Internationale Futuribles) .

مقدمة

يُعتبر هذا المؤلف كتاب حرب من كل النواحي .

لقد تصورت فكرته في فرنسا المحتلة ، وبدأت تحريره في جيم دير لا بيركي فير (La Pierre-qui-Vire) ، وكان الدفتر الذي يحتويه يشكل متعلنا الوحيد عندما عبرنا ، سيرا على الأقدام ، الحدود السويسرية في الـ ٩٤٣ . وقد سمحت لنا الضيافة السويسرية الكريمة بمتابعة العمل الذي تشر في جنيف في آذار ١٩٤٥ على يد كونستان بوركان (Constant Bourquin) .

لكنه كتاب حرب بمعنى مختلف كلياً من حيث الجوهر فهو وليد تأمل في المسيرة التاريخية نحو الحرب الشاملة . وكنت قد وضعت مخططاً لهذا الموضوع في نص أولي بعنوان « في المنافسة السياسية » ، حمله معه من فرنسا روبر دو تراز (Robert de Traz) الذي نشره : كانون الثاني عام ١٩٤٣ ، في « مجلته السويسرية المعاصرة » . وقد طور المؤلف انطلاقاً من هذا النص الموجز الذي احتفظ به كفصل ثامن في الكتاب . هناك سيجد القارئ مبدأ الغضب الذي يحرّك المؤلف ، ويصنع نجاحه ويفسر بعض ملامح القسوة فيه .

لقد كان هذا الغضب بمستوى خيبة ألمي . فمنذ ان تفتحت عيناى على المجتمع ، تحققت من أن التحول الجاري فيه كان ، بشكل بديهي : يستدعي على الصعيد الفكري وعياً وحسابات مستقبلية ، وعلى الصعيد العملي عملاً مدعوماً ، مُصَحَّحاً هنا ومُحَرَّفاً وموجَّهاً بصفة عامة .

لقد كان من من الواجب إذن أن توجد سلطة نشيطة ، ولشد ما تمززت هذه الأمنية عندما انتشرت فضيحة البطالة الناشئة عن عدم فعالية الحكومات !

ولكن ها هي السلطة تتخذ وجهاً مربعاً وتفعل الشر بكل القوى التي أعطيت لها من أجل فعل الخير ! فكيف لا تهتز روعي من مثل هذا المشهد ؟

لقد بدا لي أن أساس النكية يكمن في الثقة الاجتماعية التي ، من جهة أولى ، غذت تدريجياً تكوين ترسالة غنية من الوسائل المادية والمعنوية ، ومن جهة أخرى ، تركت الدخول إليها واستخدام ما فيها حراً ! وهذا هو ما وجه انتبهي في هذا الكتاب نحو كل أولئك الذين عبروا عن اهتمامهم بتقييد السلطة ، وإن لم يكن هذا دائماً بدافع الحكمة الاجتماعية وإنما غالباً بدافع المصلحة .

لكن القضية ، أخيراً ، كانت تطرح نفسها بعد مضي مدة طويلة من هذه التجربة المشؤومة . والحال أنها قلما توقّست . فمناقشتها أقل بكثير مما توقّست بعد المغامرة النابليونية .

الأنها مصيبة خارقة للعادة ، تبدو وكأنها يجب أن تبقى فريدة من نوعها ! لنقبل بهذا التأكيد .

ولنبتهج ، من جهة أخرى ، للتقدم الكبير الذي تحقق بعد الحرب في الخدمات الاجتماعية . ومع ذلك فإنه ينبغي ألا نتغاضى عن التناقض المتلق بين النمو الهائل الذي يحدث في وسائل السلطة والتراخي في مراقبة استخدامها ، وهذا حتى لدى السلطة الديمقراطية الرئيسة .

الا يدمر تركيز السلطات وإضفاء طابع ملكي على القيادة ، وسريّة القرارات الكبيرة ، ألا يدعو هذا كله للتفكير ؟

والدمج في الميدان الاقتصادي لا يقل عن ذلك . إنه عصر الأبراج
العالية أكثر مما هو عصر الساحة العامة (Forum) .

لهذا يمكن لهذا الكتاب أن يبقى ملائماً ، على الرغم من عيوبه الخطيرة ،
التي أعرفها . وكم كنت أود ألا يوجد قط !

برتران دو جوفينيل

(كانون الثاني ١٩٧٢)

نظراً لوفاة كونستان بوركان بعد تحرير هذه المقدمة ، فإني أود أن
أقول سأدين به له .

لقد أتى يطلب إليّ المخطوطة في سان سافوران ، التي كانت سابقاً
قد تعرضت لرفض العديد من الناشرين المعروفين . لقد منحنا وسائل
العيش التي كنا نفتقر إليها بشكل كبير . وأعدّ المخطوط للنشر بمحبة ،
وكان صاحب الفكرة الرقيقة المتمثلة بطبع نسخة منها للسيد والسيدة
دانيال تيرو (Daniel Thiroux) ، الاسمين المدونين في بطاقتي هويتنا
المزوّرتين في فرنسا ، وكان علينا الاستمرار بحملهما في سويسرا .

لقد كان بالنسبة إليّ أكثر بكثير من ناشر : إنه صديق الأيام الرديئة .

برتران دو جوفينيل

(كانون الثاني ١٩٧٧)

تقديم المينوتور (*)

(Présentation du Minotaure)

لقد عشنا الحرب الأكثر فظاعة والأكثر تدميراً التي عرفها الغرب حتى الآن ، الأكثر تدميراً بسبب ضخامة الوسائل المستعملة . ففيها لم تجند فقط جيوش من عشرة أو خمسة عشر أو عشرين مليون رجل ، بل طلب أيضاً من الشعب وبأسره أن يقدموا للجيش أكثر أدوات الموت فعالية . إن كل ما يحتويه بلد من كائنات حية خدم الحرب ، واشيخ النظر عن الأعمال التي يحافظ على الحياة ولم يسمح بها إلا باعتبارها الدعامة الضرورية للأداة العسكرية العملاقة - أداة هي الشعب بأسره (١)

ولأن الكتل ، العامل والحاصود والمرأة ، يسهم في الصراع ، فإن كل شيء ، المصنع والحصول والمنزل ، صار هدفاً وعملل الخصم كعدو كل ما هو من لحم وأرض . وواصل بواسطة الطيران تدميراً شاملاً .

(*) Le Minotaure وحتى وهي نسخة الأول من إنسان ونصفه الثاني من ثور . وقد استخدم المؤلف هذا التمييز للإشارة على الحرب باعتبارها وحشاً مغترساً (المترجم) .

(١) كتبت صحيفة (Frankfurter Zeitung) في ٢٩ كانون الأول ١٩٤٢ : « يجب إشباع حاجات السكان المدنيين إلى حد كبير لكي لا يشكل العمل الذي يقدمونه في قطاع الإنتاج الحربي مصدر معاناة لهم » . إن نية الصحيفة كانت ليبرالية ! فلا امر كان يتطرق بتبرير كمية محددة من نشاطات الحياة . ولم يكن بالإمكان فعل ذلك إلا من خلال إظهار الشرط الضروري لنشاطات الموت . ولي إنجذرة ذلك ، وخلال التناقضات البرلانية المتكررة ، طالب البعض بتسريح عمال الإنتاج من الجيش ، وتلزموا لذلك بالمائة الأساسية لاستخراج الفحم الحجري بالنسبة إلى الحرب .

إن مثل هذه المشاركة العامة ، ومثل هذا التدمير البربري ، لم يكن
مستكنا من غير تحويل البشر من خلال أهواء عنيفة شاملة سمحت بإفساد
كامل لفعالياتهم الطبيعية . إن استثارة هذه الأهواء وإبقاء عليها كان
من فعل أداة الحرب التي فرضت شروطها على استعمال كل الأدوات
الأخرى ، وهي الدعاية . لقد دعمت الدعاية فظاحة الوقائع بفظاحة
المشاعر . إن أكثر ما يفاجئ في المشهد الذي تقدمه لأنفسنا هو أنه فلما
يشير دهشتنا .

الشرح المباشر

إنه لأمر مفهوم أن يصبح الشعب بأسره ، في انكلترا والولايات
المتحدة ، حيث الخدمة الإلزامية العسكرية لم تكن موجودة قط وحيث
الحقوق الفردية كانت مكرسة ، مجرد طاقة بشرية موزعة ومطبقة من
قبل السلطة بالطريقة التي تنتج الحد الأقصى من الجهد الحربي المفيد (١)
أو كان بالإمكان مقاومة مشروع الهيمنة الألماني إن لم نتوجه بالنداء إلا
نجزء من القوى الوطنية ، في حين أن ألمانيا كانت توظف كل قواها ؟ لقد
أفادت بريطانيا العظمى والولايات المتحدة من تجربة فرنسا . ولهذا
جندت بريطانية النساء .

وعندما يقوم الخصم ، كي تتسنى له سيطرة أفضل على الأبدان ،
ونعثة الأفكار والمشاعر ، علينا أن نقلده كي لا نكون في وضع غير مريح .
وهكذا تقرب المحكة في المباراة الأمم من النزعة الكلائية التي تحاربها .

إن العسكرية للمجتمعات هي إذن من العمل المباشر في ألمانيا ، وغير
المباشر في البلدان الأخرى لادولف هتلر . ولئن حقق في بلاده هذه العسكرية
فلأنه كان يحتاج : من أجل خدمه إرادته للقوة لكل الموارد القومية .

(١) الصحيفة للرئيس روزفلت .

هذا الشرح غير قليل للنقاش إلا أنه قصير المدى . لقد رأت أوروبا قبل هتلر طموحين آخرين . فلماذا لم يحقق نابليون وفريدريك الثاني وشارل الثاني عشر ، الاستخدام الكامل لشعوبهم من أجل الحرب ؟ لأنهم لم يستطيعوا ذلك . إن هناك حالات أخرى ، أراد فيها البعض أن يفرغوا بشكل واسع من خزان القوى القومية ضد معتد يخشى جانبه : ويكفي أن نذكر أباطرة القرن السادس عشر الذين ، بالرغم من تدمير أراضيهم على يد الأتراك ، لم يتمكنوا مطلقاً ، في بلد شاسع ، من تجنيد جيوش كانت في وضع مقبول .

ليست إرادة الطموح ، ولا حاجة المهاجم ، إذن هي التي تشرح ، وحدها ، ضخامة الوسائل المستعملة اليوم .

بل القوى المادية والمعنوية التي تصرف بها الحكومات الحديثة . إن سلطتها هي التي سمحت بهذه التنبئة الشاملة ، سواء من أجل الهجوم أو من أجل الدفاع .

تقدم الحرب

ليست الحرب بالضرورة ، ولم تكن دائماً ، مثلما نراها اليوم .

لقد كانت ، في العصر النابليوني ، تمسك بالرجال الذين هم في سن العسكرية — ولكن ليس جميعهم — ولم يكن الأباطور يدعو عادة

(١) في كتابي « بعد الهزيمة » (Avrès la défaite) المنشور في تشرين الثاني ١٩٤٠

(٢) التوتاليتارية هي نزعة السلطة السياسية للسيطرة سيطرة تامة على كل أنشطة الأمة وظائفها المنتجة (الترجمة) .

اظهرت كيف تعطي قيادة وحيدة مطبوعة على كل القوى حتى الاقتصادية منها والفكرية ، لتعصب خاضع مثل هذا الانسباط ميزة كبيرة على أمة ليست « متجمعة » بنفس القدر . إن هذا التكتل (monolithisme) في الازمنة المتكتلة يصحح ، للأسف ، شرط المقاومة العسكرية للمجتمع .

نصف القوة التي يمكن دعوها للخدمة العسكرية . وكانت الحرب تترك
بقية الناس لحياتهم العادية ، ولا تطلب منهم إلا مساهمات مالية معتدلة .

وكانت تأخذ أقل من ذلك أيضاً في زمن لويس الرابع عشر ،
فالخدمة العسكرية الإلزامية لم تكن معروفة ، وكان الفرد يعيش خارج
الصراع .

وإذا لم تكن مشاركة المجتمع بكل أعضائه وكل قواه بالحرب إذن
نتيجة محتمة للحدث الحربي ، فهل نقول بأن الحالة التي نحن شهود
عليها وضحايا لها ، وهي حالة طارئة ؟

لا بالتأكيد ، لأننا إذا رتبنا في سلسلة تاريخية الحروب التي مزقت
عالمنا الغربي خلال نحو ألف سنة ، فإنه سيبدو لنا بطريقة مؤثرة تزايد
نسبة مشاركة المجتمع في الصراع من حرب إلى أخرى وإن حربنا الشاملة
ليست إلا النهاية لتدرج متواصل نحو هذه النتيجة المنطقية ، ولتقدم
مستمر للحرب .

لهذا يجب أن نطلب تفسيراً لمصيبتنا ليس من الحاضر ، وإنما من
التاريخ

أي سبب فعال باستمرار أعطى للحرب دائماً مزيداً من الاتساع
، أعني باتساع الحرب هنا ، وسأعني امتصاص الحرب التام تقريباً للقوى
الاجتماعية) ؟ إن الوقائع هي التي أعطت الجواب .

الملوك يبحثون عن جيوش

عندما نعود للعصر - القرنين الحادي عشر والثاني عشر - الذي
بدأت تتشكل فيه أولى الدول الحديثة ، فإن ما يبهشنا أولاً ، في تلك
الآزمنة التي تصور بأنها حربية جداً ، هو التهذيب الأقصى للجيوش
وقصر مدة الحملات .

لقد كان الملك يتصرف بوحدة عسكرية يجلبها له لكنها لم تكن تدبر له بالخدمة إلا لمدة أربعين يوماً . وفي ميدان القتال ، كان يجد ميليشيات محلية - لكنها علما كانت تساوي شيئاً (١) . ولم تكن تتبعه أكثر من يومين أو ثلاثة أيام سيراً الأقدام .

كيف يمكن، بهذه القوات القيام بعمليات كبيرة؟ لقد كان يلزمه قوات منضبطة تتبعه لمدة أطول ، ولكن كان عليه حينذاك أن يدفع لها .

بماذا يدفع لها ، وليس لديه موارد أخرى غير مداخيل أملاكه ؟ لقد كان من غير المقبول إطلاقاً أن يكون بمقدوره جباية الضرائب (٢) ، ومورده الكبير كان الحصول ، إذا أقرت الكنيسة القيام بحملة ما ، على أن تقدم له ، لبضع سنين ، عشر مداخيلها . وحتى مع هذه المؤازرة ، بدت « حملة أراغون » (٣) في أواخر القرن الثالث عشر ، كمشروع ضخم جداً ، وأدت لجعل الملكية مدينة على الدوام ، وذلك لأنها استمرت مائة وثلاثين وخمسين يوماً .

لقد كانت الحرب حينذاك صغيرة جداً : لأن السلطة كانت صغيرة ، ولم تكن تتصرف بأي من هذين المصدرين القدرتين الأساسيين : الخدمة العسكرية الإلزامية وحقوق فرض الضريبة .

(١) لقد قدر دورها بشكل كبير في بوليفين ، وكذلك غالباً في كريس حيث ظهر فرواسار (Froissart) الجنود وهم يستقون سيوفهم على بعد ميلين من العدو ويصرخون :

« الى الموت ! الى الموت ! » فيهربوا فيحيا بعد بسرعة عندما يرون الجيش لأول مرة .

(٢) انظر : أ. كولييري (A. Caullery) «تاريخ السلطة الكنسية في سيجال فرض الضريبة

منذ الإقطاعية وحتى شارل الخامس» .

(Histoire du Pourvoir royal d'imposer depuis la Féodalité

jusqu'à Charles V) بروكسل - ١٨٧٩ -

(٣) مقاطعة فرنسية .

لكن السلطة بذلت جهداً لتكبر : وسمى الملوك لأن يحصلوا من الاكليروس من جهة ، ومن الانطاعيين والبلديات من جهة أخرى ، على مساعدات مالية أكثر تواتراً وقد أخذ هذا الاتجاه بالتنامي في عهد الملكيين الانجليزيين ادوارد الاول وادوارد الثالث ، والملكين الفرنسيين فيليب الجميل وفيليب دو فالوا . وتشير تقديرات لمستشاري الملك شارل الرابع الى أن حملته في غاسكونيا كانت تتطلب خمسة آلاف فارس وعشرين ألفاً من المشاة ، وكلهم ماجوردون ، وكلهم « جنود » لمدة خمسة أشهر . وتقدر تقديرات أخرى ، تعود لائنتي عشرة سنة تالية ، أن حملة مدتها أربعة أشهر في بلاد الفلاندر يلزمها عشرة آلاف فارس ولربعين ألفاً من المشاة .

ولكن يجب ، من أجل جمع الوسائل اللازمة لها ، أن يتوجه الملك باستقرار الى المراكز الرئيسة في المملكة ، ويجمع الشعب « كبيره ومتوسطه ووضيعه » ويعرض عليه حاجاته ويلتمس مساعدته (١) .

ان مثل هذه المساعي ، ومثل هذه الطلبات ستتكرر باستمرار خلال حرب المائة عام ، التي ينبغي تصورها كسلسلة متوالية من الحملات التي يجب تمويلها بشكل متوال . وقد حدثت نفس السيرة في المسكر الآخر (٢) ، حيث الملك ، الذي يمتلك نسبياً سلطة أكثر ، يسحب موارد أكبر وأكثر انتظاماً من بلاد أقل غنى وأقل سكاناً (٣)

(١) حسبما جاء في الوثائق التي نشرها موريس جوسلان (Maurice Jusselin)

مكتبة مدرسة شارل

— ١٩١٢ — ص : ٢٠٩ . (Bibliothèque de l'Ecole des Chartes)

(٢) بالدوين شويلر تيري (Baldwin Schuyler Terry) : « تمويل حرب المئة عام » (The Financing of the Hundred years war) ١٣٢٧ — ١٣٦٠ — شيكاغو ولندن — ١٩١٤ .

(٣) حول غني فرنسا في بداية الحرب، فرواسار : « حينذاك كانت مملكة فرنسا دسمة، مستوية ومكتنزة ، والناس أغنياء ويمتكون أموالاً ضخمة ، ولم يكونوا يعرفون الحديث فيها عن أي حرب » .

ان مساهمات ، مثل تلك التي استوجبتها طلبة الملك جان ، كان يجب أن تستمر لمدة سنوات ، ولكن دون التحول قط للنظر إليها كدائمة ، وقد نار الشعب ضدها في آن واحد تقريباً في فرنسا وانجلترا وفي نهاية الحرب فقط يسمح الاعتياذ على التضحية باقلمة ضريبة دائمة - مثل الضريبة المفروضة على عامة الشعب - من أجل دعم جيش دائم - مثل سرايا المرفقة .

ها هي السلطة تنجز خطوة خارقة : فبدل ان تستجدي المؤازرة في الظروف الاستثنائية ، أصبح عندها من الآن فصاعداً مخصصات دائمة وستقوم بتركيز كل اهتمامها على زيادتها .

إسراع السلطة ، إسراع الحرب :

كيف يمكن زيادة هذه المخصصات ؟ كيف يمكن تنمية حصة الثروة القومية التي تنتقل لايدي السلطة وتصبح قوة ؟

حتى النهاية ، لم تجرؤ الملكية قط على طلب الرجال ، وفرض الخدمة العسكرية الاثامية . ولن تحظى بالجنود إلا بالمال .

ان المهمات المدنية ، التي ستؤديها من جهة أخرى بشكل ممتاز تبرز اكتساب قوة تشريعية ، لم تكن موجودة في العصور الوسطى : ولكنها ستنبو . وتتضمن القوة التشريعية حق فرض الضرائب . إن التطور في هذا الاتجاه سيكون طويلاً .

إن الأزمة الكبرى للقرن السابع عشر ، المتأثرة بثورات إنجلترا و نابولي - النمسية جداً ولكن البليغة ! وأخيراً الفروند ، تتطابق مع جهد الملكيات الغربية الكبرى الثلاث من أجل زيادة الضرائب (١) ، ومع رد الفعل العنيف للشعوب .

(١) وهي زيادة أصبحت الى حد ما ضرورية نتيجة للآراء العام الذي لا تنطق المعادن الثمينة من أمريكا .

وعندما تجلوزت السلطة أخيراً الحد ، رأينا نتائج ذلك : مائتي ألف رجل يقتلون في مالباكيه Malplaquet بدلاً من خمسين ألفاً في مارينيان .

وبدلاً من الإثنى عشر ألف رجل مسلح التابعين لشارل السابع : كان لدى لويس السادس عشر مائة وثمانون ألف جندي ، ولدى ملك بروسيا مائة وخمسة وتسعون ألفاً ، ولدى الإمبراطور مائتان وأربعون ألفاً .

لقد تخوّف مونتسكيو من هذا التقدم (١) وتنبأ قائلاً : في القريب العاجل ، لن يكون لدينا إلا جنود من فرط ما يوجد من جنود ، وسنكون مثل التتار ! « وبضيف ، من جهة أخرى ، ببصرة مشيرة للإعجاب . « لا يجب من أجل هذا إلا الترويج للاختراع الجديد للميليشيا العاملة في كل أنحاء أوروبا تقريباً ، وحملها لنفس مستوى الإفراط الذي حصل بالنسبة للقوات المنتظمة » (٢) .

لكن لم يكن بوسع الملكية القيام بذلك : لقد أسس لوفوا (Louvola) فيالقي إقليمية كان على المقاطعات أن تقدم عناصرها ، المخصصة من حيث المبدأ فقط للخدمة فيها ، والتي كان الوزير يسمى لمعاملتها فيما بعد كاحتياطي للفرق العاملة : وكان يواجه في هذا الصدد أشد أنواع المقاومة وفي بروسيا (القرار التنظيمي لعام ١٧٣٣) كان ينبغي النجاح بشكل

(١) « إن مرضاً جديداً انتشر في أوروبا : لقد أصاب أممنا وجعلهم يتهودون بالراهبة عندما غير مرتب من القوات . إن لهذا المرض مضاعفاته وسيصبح بالضرورة مضعفاً ، لأن الدولة حالاً تريد ما تدعو بقواتها ، فإن الدول الأخرى ستزيد فجأة قواتها ، بحيث أننا لن نكسب من هذا إلا الغرباء المشترك . إن كل ملك سيستلزم كل الجيوش التي يمكن أن تكون لديه ، إذا كانت شعوبه معرضة لخطر الإبادة ؛ ولهذا ينطلق نصير السلام على حالة جهد الكل ضد الكل » . روح القوانين - الكتاب ١٣ - الفصل ١٧ .

(٢) الرجوع السابق .

أفضل . لكن هذه البداية للخدمات العسكرية الإلزامية كانت تثير سخط السكان وتكون منقطعاً أساسياً ضد السلطة أكثر مما فعل ذلك تنامي الضريبة .

إن من العبث حصر عمل الملكية في نمو الجيوش . إننا نعلم بشكل كافٍ أي نظام وضعته في البلاد، وأي حماية أعطتها للضعفاء ضد الأقوياء ، وكم حوّلت حياة الجماعة ، وكل ما تدبر لها به الزراعة والتجارة والصناعة .

ولكن لكي تصبح قادرة على القيام بكل هذه الحسنات ، كان عليها بالضبط تكوين أداة حكومية مؤلفة من أجهزة ملموسة - إدارة - وحقوق - قوة تشريعية - ويمكن أن تمثلها بغرفة عمليات تحرك منها الرعايا بمساعدة سلاح يزداد قوة على الغوام .

ومن جراء هذا ، وبمساعدة هذا السلاح ، وبواسطة «غرفة العمليات» هذه ، تفدو السلطة قادرة ، في الحرب أو من أجل الحرب ، على أن تطلب من الأمة ما لم يكن ذلك في المصور الوسطى أن يحلم حتى به .

إنّ اتساع السلطة (أو القدرة على توجيه الأنشطة القومية بشكل أكثر كمالاً) سبب إذن اتساع الحرب .

* * *

بشر استغوذت عليهم الحرب

الملكية المطلقة ، حروب السلاطات الحاكمة ، التضحيات المفروضة على الشعوب ، مفاهيم تملطنا أن نقرنها ببعضها ، وهذا موقف مشروع . لأنه إذا كان من الواجب أن يكون الملوك طموحين دائماً ، فإن من الممكن أن نجد من بينهم واحداً يكون كذلك بالفعل ، وحينئذ ستسمح له سلطته الكبيرة بفرض أعباء ثقيلة .

لقد اعتقد الشعب أنه بقلبه للسلطة الملكية ، سيتخلص بالقبض من هذه الأعباء . إن ما كان مكروهاً بالنسبة إليه ، إنما كان وزن الضرائب وفوق كل شيء إلزامه بتقديم بعض المجندين .

كم كان مدهشاً إذن أن يرى هذه الأعباء تزداد جساماً في النظام الحديث ، وأن يرى ، بشكل خاص ، التجنيد يستعمل ليس من قبل الملكية المطلقة ، وإنما كنتيجة لسقوطها !

وبلاحظ أين (Italie) أن الشعب قبل بالتجنيد تحت التهديدات والام الاجتياح :

« لقد كان يعتقد أن التجنيد أمر طارئ ومؤقت . لكن حكومته استمرت بالمطالبة به بعد النصر والسلام : لقد أصبح أي تجنيد دائماً ونهائياً ، فبعد معاهدات لونيغيل وأميان أبقى عليه نابليون في فرنسا ؛ وبعد معاهدتي باريس وفيينا أبقته عليه الحكومة البروسية في بروسيا . »

ومن حرب الى حرب ازدادت خطورة المؤسسة : وكوباء انتشرت من دولة الى دولة ؛ وقد بلغت حالياً القارة الأوروبية بأسرها وسادت فيها مع رفيقها الطبيعي الذي يسيقها دائماً أو يلحقها ، مع أخوها الشقيق ، من الاقتراع العام والشامل . إن كلا منهما تقريباً يظهر للنور ويُجْزأ وراءه الآخر ، وهو ناقص بدرجة أو بأخرى أو متناكر . إن الإثنين قائدان أو منظمّان ضريران ومدهشان للتاريخ المقبل ، الأول يضع في يد كل راشد ورقة تصويت ، والآخر يضع على ظهر كل راشد كيس جندي : بأيّ وعود بالتقتيل والإفلاس بالنسبة للقرن العشرين ، بأي إشارة للأحقاد والريّيب الدولية ، بأي هدر للعمل الإنساني ، بأي إفساد للاكتشافات المنتجة ، بأي تراجع نحو الأشكال الدنيا والضارة للمجتمعات المحاربة القديمة ، بأي خطوة متقهرة نحو الفرائز الأنانية والوحشية ، نحو مشاعر وعادات وأخلاق المدينة القديمة والقبيلة البربرية ، نمرقه ويزيادة » (١) .

ومع ذلك لم يرَ تين كل شيء .

لقد كان هناك ثلاثة ملايين رجل تحت السلاح في أوروبا عند انتهاء الحروب النابوليونية . أما حرب ١٩١٤-١٩١٨ فقد قتلت أو شوّعت خمسة أضعاف هذا العدد .

وكيف نحصي الآن كم من الرجال والنساء والأطفال تطوّع في الصراع ، كما كنا نرى ذلك على عربات أريو فيست (Arioviste) ؟

إننا ننتهي من حيث بدأ المتوحشون . لقد اكتشفنا ثانية الفن المفقود ، فن تجويع غير المقاتلين ، وحرق الأكواخ ، وقيادة المهزومين إلى

(١) هـ. تين (H. Taine) : « أصول فرنسا المعاصرة »

(Les origines de la France contemporaine)

منشورات - in 16 - المجلد ١٠ - ص : ١٢٠ - ١٢٢

المبودية . فما هي حاجتنا للإحتياحات البربرية ؟ إننا نعمل بأنفسنا
ما فعلته بنا عشائر الهان (Huns) .

بقاء السلطة المطلقة على قيد الحياة

ها هو سير كبير . إن الشعوب التي اشركها ساداتها ، الملوك ، في
دفع ضريبة الحرب لم تكف من الشكوى من ذلك . لقد رفضت بالنهاية
هؤلاء السادة ، وحينئذ فرضت بنفسها الضرائب ليس فقط على جزء
من مداخيلها وإنما حتى على حياتها نفسها !

أي تغير فريد في الاتجاه ! انفسره بالمنافسة بين الأمم التي حلت
محل المنافسة بين السلالات الحاكمة ؟ اتقول بأن إرادة الشعب متعطشة
للتوسع ، متحمسة للحرب ، وأن المواطن يريد أن يدفع في سبيل الحرب
وأن ينخرط في الجيوش ؟ وإنما أخيراً نفرض على انفسنا بحماسة
تضحيات أقل بكثير من تلك التي كنا نقبل بها في الماضي كرها ؟

إن هذا سيكون قبيل الاستهزاء .

إن الإنسان ، الذي يحذره المفتش ويستلغيه الشرطي ، مازال
بعيداً عن أن يرى في التحذير ، وجواز الطريق نتيجة لإرادته ، مهما كانت
الطريقة التي تمجد فيها هذه الإرادة وتجعل . إنها بالعكس عبلة عن
مراسيم تصدرها إرادة ، غريبة ، لسيد لا شخصي ، يعينه الشعب هم ،
كما كانت في الماضي الشياطين . « إنهم يزيدون ضرائبنا ، إنهم يعبئوننا » .
هكذا تتكلم حكمة الملقي .

إن كل شيء يحدث بالنسبة له كما لو أن وريثاً للملك الراحل كان
تمود إلى النجاح المشروع المتوقف للحكم المطلق .

وإذا كنا قد رأينا بالفعل أن الجيش والضريبة يتحوان مع نمو
السلطة الملكية ، وأن الحد الأقصى من عدد الجنود ومبالغ المساهمات

الضريبة تقابل الحد الأقصى من الحكم المطلق ، فكيف لا نقول ، عندما نرى منحى هذه المؤشرات ، التي يتمتع دحضها ، يمتد ، وعندما نرى نفس النتائج تنمو ببشاعة ، بأن نفس السبب مازال قائماً ، وأن السلطة استمرت وتستمر في نموها وإن انخلت شكلاً آخر .

هذا ما أحس به فيوليه (Viollet) حين قال : « إن الدولة الحديثة ليست شيئاً آخر غير ملك القرون الأخيرة الذي يواصل بانتصار عمله العنيد » (١) .

إن « غرفة العمليات » التي كونتها الملكية لم تكف عن التحسن : لقد أصبحت أسلحتها المادية والمعنوية تدريجياً قادرة على الدخول دائماً أكثر فأكثر في المجتمع ، وعلى الإمساك فيه بالأموال والأشخاص بقبضة تزداد جبروتاً .

إن التغيير الوحيد هو أن هذه السلطة المتنامية صارت رهاناً .

يقول ماركس : « إن هذه السلطة ، بتنظيمها البيروقراطي والعسكري الضخم ، وآلية عملها المعقدة والإمطنامية ، هذا العقيلي المربع الذي يغطي كفضاء جسم المجتمع الفرنسي ، ويسد كل مسافة ، ولدت في عصر الملكية المظلمة ، وانحطاط الإقطاعية وساعدت على قلبها . (...) إن الثورات كلها لم تقم إلا بجعل الآلة الحكومية أكثر كمالاً بدلاً من تحطيمها . إن الأحزاب التي ناضلت ، بالتناوب من أجل السلطة ، كانت ترى في احتلال بناء الدولة الضخم فرصة مقدمة للمنتصر (٢) .

(١) بول فيوليه : « الملك ووزرائه خلال القرون الثلاثة الأخيرة من الملكية »
(Le Roi et ses ministres pendant les trois derniers siècles
de la monarchie) - Paris - 1912. p. 8.

(٢) كارل ماركس : « ١٨ برومير لـ لويس بونابرت »
(Le dix huit de Louis Bonaparte) .

النيوتون للفتح

لم تكف القوة العامة قط عن النمو من القرن الثاني عشر الى القرن الثامن عشر . لقد فهم الشهود كلهم الظاهرة ، وكانت تستدعي احتجاجات متجددة باستمرار ، وردود فعل عنيفة .

ومنذ ذلك الحين ، استمرت بالنمو بإيقاع متسارع ، وبشدة الحرب بقدر ما كانت تنتشر يجد ذاتها . ولم نعد نحن نفهمها ، ولم نعد نحتج ، ولم نعد نقابلها بردود فعل .

إن السلطة تدين بهذه السلبية الجديدة كلياً للضباب الذي تلف نفسها به .

لقد كانت في الماضي مرئية ، وتتجلى في شخص الملك ، الذي كان يعرف بأنه سيد ، والذي كان يعترف بوجود أهواء لديه .
والآن : تزعم السلطة ، القنينة بكونها منفصلة من الاسم ، بأنها لا تتصف قط بوجود خاص ، وأنها ليست إلا الأداة اللاشخصية ، والمجردة من الهوى للإرادة العامة .

يقول ليون دوغويت J. Duguit .

« من خلال وهم . أو تجريد كما يقول آخرون ،
تؤكد بأن الإرادة العامة ، التي تنبثق في الواقع عن الأفراد الذين يتولون السلطة السياسية ، تنبثق من كائن جماعي ، هو الأمة ، لا يمثل الحكام إلا أعضائه . لقد ثابر هؤلاء دوماً ، من جهة أخرى ، على السعي لإدخال هذه الفكرة في ذهن الشعوب . وفهموا أن هذا الأمر يشكل وسيلة فعالة لجعل سلطتهم أو طغيانهم أمراً مقبولاً » (١)

(١) ليون دوغويت (J. Duguit) : « الدولة » الحق الموضوعي والقانون الوضعي «
(L'Etat, le Droit objectif et la loi positive)

باريس - ١٩٠١ - المجلد ١ - ص : ٢٢٠ .

إن السلطة - اليوم وكما هو الحال دوماً ، يخلو من غير قليل مجموعة من الرجال الذين يتصرفون « بفرقة العمليات » وهذه المجموعة تتكون ما يسمى بالسلطة : وعلاقتها مع الناس هي علاقة قيادة .

إنّ ما تغير ، إنما هو أنّ الشعب منح وسائل ملائمة لتغيير المشاركين الرئيسيين في السلطة . وبمعنى ما ، فإن السلطة وجدت نفسها قد ضعفت من جراء ذلك ، لأن النخبين يستطيعون ، في بعض الأوقات ، الاختيار بين الإرادات التي تتطلع الى قيادة الحياة الاجتماعية .

لكنّ هذا النظام ، بفتح له لأفق السلطة أمام كل الطامحين ، يسهّل كثيراً توسعه . لقد كانت العقول القادرة على ممارسة تأثير ما ، في ظل النظام القديم (L'Ancien Régime) تسارع ، ليعلمها بأنه لن يكون لها مطلقاً نصيب في السلطة ، للتشهير بأقل تعدّياتها . في حين أنه ليس لاحقاً ، في الوقت الحاضر الذي تتطلع الجميع منه الى السلطة ، مصلحتي إضفاء موقع يامل يوماً بالوصول إليه ، وشلّ آلة يفكر باستعمالها بدوره. (١) .

من هنا يأتي وجود تواطؤ واسع ، في الدوائر السياسية للمجتمع الحديث ، لصالح توسيع سلطة .

إن الاشتراكيين يقدمون المثال الاوضح في هذا الصدد . فمذهبهم يعلمهم بان :

« الدولة ليست إلا آلة لقمع طبقة على يد طبقة اخرى ، وهذا سواء في الجمهورية الديمقراطية أم في الملكية .

(١) انظر : بنجامين كونستان (Benjamin Constant) : « إن التحزبين ، مهما صفت نواياهم ، يكرهون دائماً ان يتحدوا من السيلفة - إنهم ينظرون لانفسهم كقوة لها ، ويصنونون ملكيتهم القليلة ، حتى عندما تكون في أيدي عدائهم . » (مناظرات في السياسة الدستورية) (Cours de politique Constitutionnelle) منشورات Laboulaye - باريس - ١٨٧٢ - المجلد الأول - ص ١٠ .

قمبر الثورات التي لا تحصى ، والتي كلفت أوروبا مسرحاً لها منذ سقوط الاقطاعية ، نما هذا الجهاز البروقراطي والعسكري ، وتحسن وتقوى (١) . . . إن كل الثورات السابقة لم تتم إلا بتحسين الآلة الحكومية ، في حين أنه يجب تهديمها وتحطيمها (٢) .

ومع ذلك فإنهم نظروا أي الاشتراكيين بمحاربة لنمو « آلة القمع » هذه ، التي فكروا « بتحطيمها » أفضل بكثير مما فكروا بوضعها بين أيديهم (٣) .

إنهم ، وقد احتجوا بحق على الحرب ، لم يروا بأن توسعها الهائل مرتبط بتوسع السلطة . ولهذا كان من المبعث أن يقوم بردون Proden طوال حياته

بالتنديد بتحويل الديمقراطية لمجرد تنافس من أجل السلطة . لقد أعطى هذا التنافس ثماره الضرورية المتمثلة بسلطة واسمة وضعيفة في آن واحد .

إلا أنه ليس من الطبيعي أن تكون السلطة ضعيفة . إن هناك ظروفاً تجعل الشعب بعد ذاته يرغب بأن توجد على رأسه إرادة قوية .

(١) إنجلترا في الصفحة التي كتبها عام ١٨٩١ لكتاب « الحرب الأهلية » (La Guerre Civile) للرئيس .

(٢) ليتين : « الدولة والثورة » (L'Etat et la Révolution) - منشورات («Humanités») - ١٩٢٥ - ص : ٤٤ .

(٣) « إنهم يحترسون ، كما يقول كونستان أيضا ، من هذا النوع من الحكومات أو ذلك ، من هذه السلطة من الحكام أو تلك : ولكن أسمحوهم بتنظيم السلطة على أقرانهم ، وأسمحوهم بمساعدة المجردين بفكرهم بالتمسك ، وسيظلون بأنهم غير قادرين على توسيعها بما فيه الكفاية » . بيد كونستان ، الرجوع السابق ذكره .

إن بإمكان رجل ، أو فريق ، حينئذ أن يستولي على السلطة ويستعمل أسلحتها من دون تهيب .

إنهم يعبرون عن ضخامتها المرفعة . وقد يعتقد البعض بأنهم صائمون هذه الضخامة . ولكن لا ! إنهم فقط مستعملوها المشرفون .

النيوتون والكشوف الوجه :

بعد أن تتكوّن « غرفة العمليات » لا يقومون إلا باستخدامها . وبعد أن يقف العملاق على قدميه ، لا يقومون إلا بإعطائه روحاً مرعبة .

لقد نبئت المخالب والأظفار ، التي كان يحسّ بها ، أثناء الفصل الديمقراطي . إنّه يعبئ السكان ، لكن مبدأ الخدمة العسكرية الإلزامية كان قد أرسى في أثناء المرحلة الديمقراطية . إنّه يستولي على الثروات لكنه يدين للديمقراطية بالجهاز المالي والتفتيش الذين يستعمله . إن الاستفتاء لن يعطي أي شرعية للطاغية إن لم تكن الإرادة العامة قد أعلنت مصدرها كافياً للسلطة . إن أداة التدمير المتمثلة بالحزب تنشأ عن المنافسة من أجل السلطة . أما الزام النفوس بالاستقامة منذ الطفولة فيحضره الاحتكار ، الكامل تقريباً ، للتعليم . وأما تمكك الدولة لوسائل الإنتاج فيتمهّد له في الرأي العام .

القوة البوليسية نفسها . التي تعتبر الصفة التي لا تنطاق للطفان ، فقد كبرت في ظل الديمقراطية^(١) . أما النظام القديم فلم يكن يعرفها^(٢) .

(١) انظر : أ. أولمان (A. Ullmann) : « الشرطة ، سلطة وجامعة » (La Police, quatrième pouvoir) - باريس - ١٩٢٥ .

(٢) في المجتمع النسلي بالكل يعشى الشرطي دائماً مهاجمة الرجال الكريمي التسبب . لهذا يوجد لديه خوف دائم من أن يقع نفسه في وضع سيء يذله ويشله . إن مجتمعا قديما على التساوت يجب أن يقوم من أجل أن كسبه وظيفته فوق الجميع ، وهذا الانتفاخ المنوي يساعد على انتفاخ المؤسسة .

إن الديمقراطية ، كما مارسناها ، الشديدة المركزية والتنظيم والمطقة ، تبدو إذن كمرحلة حضارة للطفان .

إن البراءة الظاهرة التي منحها الديمقراطية للسلطة هي التي ساعدت على إعطاء السلطة المدى الذي امكن قياسه من خلال النظام الاستبدادي والحرب اللذين لم نعرف أوروبا مثيلا لهما في الماضي . فلو افترضنا أن هتلر خلف مباشرة ماري تيريز ، فهل يعتقد أن بإمكانه أن يخلق مثل هذا القدر من الأدوات الحديثة للطفان ؟ لم يكن عليه أن يجد لها جاهزة ؟

يقدر ما يأخذ تفكيرنا هذا الاتجاه ، نتعدّر بشكل أفضل المشكلة التي تطرح على مالنا الغربي .

إننا لم نعد نستطيع ، للأسف ! الاعتقاد بأننا ، بتعطيلنا لهتلر ونظامه ، نضرب مصدر الشر ؛ وذلك حين نقوم ، في الوقت نفسه ، بوضع مخططات لمرحلة ما بعد الحرب ، تجعل الدولة مسؤولة عن كل المصائر الفردية ونضع ، بالضرورة ، في أيدي السلطة وسائل تتناسب وضخامة مهمتها .

كيف لا نشعر بأن دولة تربط بها الناس بكل روابط الحاجات والمشاعر ، ستكون بالآخرى قادرة على أن تتذكرهم يوماً للأقدار الحربية ؟ فكلما كانت صلاحيات السلطة أكبر ، كلما كانت وسائلها المادية من أجل الحرب أكبر أيضاً ؛ وكلما كانت الخدمات التي تقدمها أكثر وضوحاً للعيان ، كلما كان الإذعان لتدائها أسرع .

ومن الذي سيجرؤ على أن يضمن بأن جهاز الدولة الضخم هذا لن يقع مطلقاً في أيدي تهيم لامبراطورية ؟ ألا توجد إرادة القوة في الطبيعة انبشيرة ، وفضائل القيادة العظيمة والضرورية لإرادة آلة أكثر فائترة نقلاً ليست غالباً رقيقة لروح الغزو ؟

النيوتون في كل مكان :

إلا أنه يكفي ، كما رأينا لتونا والتاريخ كله شاهد على ذلك ، أن تجد واحدة إنه من الدول القوية جداً في المستقبل رئيساً يحول السلطات التي تملكها من أجل الخير الاجتماعي الى وسائل للحرب ، لكي تكون كل الدول الأخرى مجبرة على اتباع السلوك ذاته . لأنه كلما كان استيلاء الدولة على الثروات القومية أكثر شمولاً ، كانت الموجة التي يمكن أن تنتشر عن جماعة مسلحة الى جماعة سلمية ، أكثر ارتفاعاً ومباغتة وعنفاً .

وقد نفاخر ، إذ نسلّم ذاتنا للدولر ، لأن وجهها اليوم مطمئن ، كنفذية النزعة الحربية القبلية ، وعندها تكون الحرب اليوم بالنسبة الى ما قبلها ما كانته حروب الثورة الى الثورة (*) .

ولن انهي هنا بانني اعترض على نوع السلطة وتضخم الدولة . فانا اعلم كل ما ينتظره البشر منها ، فنقتهم في السلطة ضاعفتها مراراً الايام التي سببتها لهم سلطة سابقة عليها . فالأمن الاجتماعي هاجسهم . إن القادة أو أولئك الذين يتطلعون لأن يكونوا كذلك لا يشكون قط بأن العلم سيتمكنهم من تكوين الأديان والأجسام ، وتكييف كل فرد مع تجويف اجتماعي صناع من أجله ، وتأمين سعادة الجميع من خلال ترابط الخدمات . تلك محاولة لا تخطو من العظمة .

وإذا فكرنا بأنه يمكن أن يكون هنا الكثير من التفتية ، وهناك الكثير من الظن ، وإن التطبيقات السابقة وأنها لعلم غير مؤكد تجلّف بأن تكون ذات قساوة لم تكن معروفة تقريباً لدى البرابرة ، والشاهد عليها هو

(*) القصد هو الثورة الفرنسية .

التجربة المرقية ، وان اخطاء توجيه القواغل البشرية الفخمة ستكون بالضرورة منقمة ، وان قابلية الجماهير اخيراً ، وسلطة الرؤساء تعدنا بصراعات ليس الصراع الأخير إلا نذيراً لها ، ايجب لهذا التظاهر بالنواح كما يفعل جيريمي

إنني لم اومن بهذا ، وينحصر مشروعني في البحث عن اسباب وطريقة نمو السلطة في المجتمع .

الكتاب الاول
ميتافيزيقيات السلطة

الفصل الأول

في الطاعة المدنية

بمد أن وصف ارسطو ، في بحوثه (المفقودة) ، **الشماسية** والبنى الحكومية ، لمدد من المجتمعات المتميزة ، أمادها ، في كتابه **السياسة** ، الى نماذج أساسية هي : **اللكية** والارستقراطية والديمقراطية . وقد قدمت هذه النماذج ، من خلال مزج سماتها بنسب مختلفة ، كشفاً بكل اشكال السلطة التي لاحظها .

منذ ذلك الحين ، **إتبع علم السياسة** ، او ما يسمى كذلك ، مطواعاً توجيهات المعلم . إن النقاش حول اشكال السلطة كان حاضراً بشكل أبدي ، لان قيادة ما كانت تمارس في كل مجتمع ، ولان صلاحياتها وتنظيمها وإدارتها يجب ان تهتم كل الناس .

لكن مجرد وجود حكومة بالذات في كل مجموعة بشرية ، يستحق ايضاً إعمال العقل . ولئن اختلفت طريقتها من مجتمع لآخر ، وتغيرت في داخل المجتمع نفسه فإن ذلك ، بلغة فلسفية ، كان من الحوادث المعارضة لجوهر واحد ، هو السلطة .

إن من الممكن التساؤل ، ليس حول ما يجب أن يكون شكل السلطة — الأمر الذي يكون بدقة علم الأخلاق السياسي — وإنما حول ماهية السلطة ، الأمر الذي يكون ميتافيزيقا سياسية .

يمكن تناول القضية أيضاً من زاوية أخرى تحتل شرحاً أكثر بساطة . ففي كل مكان ، ودائماً ، تلاحظ قضية الطاعة المدنية . إن النظام المنبثق من السلطة يحظى بطاعة أعضاء الجماعة . وعندما تصدر السلطة تصريحاً موجهاً لدولة أجنبية ، فإنه يستمد وزنه من قدرة السلطة على الحصول على الطاعة التي تزودها بوسائل العمل . فكل شيء يقوم على الطاعة . ومعرفة أسباب الطاعة ، تعني معرفة طبيعة السلطة .

تظهر التجربة ، من جهة أخرى ، أن الطاعة حدوداً لا يمكن للسلطة تجاؤها ، وأن هناك حدوداً أيضاً للجزء من الوسائل الاجتماعية الذي يمكن أن تتصرف به . إن هذه الحدود ، كما تشهد على ذلك الملاحظة ، تتغير خلال تاريخ مجتمع ما . فالملوك الكاثيوليون لم يكونوا يستطيعون جباية الضريبة ؛ ولم يكن بوسع البوربون فرض الخدمة العسكرية .

إن نسبة أو حجم *quantum* الوسائل الاجتماعية التي يمكن للسلطة أن تتصرف بها ، هي كمية قابلة للقياس من حيث المبدأ . إنها ترتبط بالتأكد بطريقة وثيقة بحجم الطاعة . وإنا نشعر بأن هذه النسب المتغيرة تشير إلى حجم السلطة .

إن دراسة التغيرات المتتالية لهذه النسبة هو تاريخ السلطة بالنسبة بوسعها توجيه معظم أعضاء المجتمع ، واستعمال موارده بشكل أوسع .

إن دراسة التغيرات المتتالية لهذه النسبة هو تاريخ السلطة بالنسبة لامتاعها ؛ وهو إذن غير التاريخ المكتوب عادة للسلطة بالنسبة لاشكالها .

إن هذه التغيرات في نسبة السلطة تبعاً لعمر المجتمع يمكنها من حيث المبدأ أن ترسم بشكل منحنى .

هل سيكون هذا المنحنى عبوة عن خط مستثن متقلب الاطوار
ثم سيكون رسماً عاماً واضحاً بما فيه الكفاية بحيث يمكن الحديث عن
قانون لنمو السلطة في المجتمع موضع النظر ؟

إذا قبلنا بهذه الفرضية الأخيرة ، وإذا اعتقدنا من جهة أخرى بان
التاريخ البشري ، كما هو معروف لدينا ، يكمن في تجميع التواريخ
المتعاقبة « للمجتمعات الكبرى » . او « الحضارات » المؤلفة من مجتمعات
اصغر تجريها حركة مشتركة ، فإن من الممكن بسهولة تخيل ان منحنيات
السلطة لكل من هذه المجتمعات الكبرى تجازف بعرض شيء من التشابه ،
وانّ تفحصها نفسه يمكن ان ينير مصير الحضارات .

سنبدأ بحثنا بمحاولة معرفة ماهية السلطة .

إن من غير المؤكد اننا سننجح في ذلك ، وليس هذا ضرورياً مطلقاً .
إن ما يهنا بالفعل ، إذا ما تكلمنا بصورة تقريبية ، إنما هو العلاقة بين
السلطة والمجتمع . وانّ " بلماكانا أن نعالجها كمتغيرين مجهولين ، يمكن
فقط إدراك العلاقة بينهما .

إلا ان التلويح لا يقبل إرجاعه الى الرياضيات . وان من الواجب
مدم إعمال أي شيء لكي نرى بأكثر ما يمكن من الوضوح .

سرّ الطاقة المعنية :

إن الفضول ، الرربي الكبير لنوعنا ، لا يستيقظ إلا من خلال سر
المالوف ؛ لقد كانت المجزات ، كالكسوف أو المدّثبات ، ضرورية كيما
يتحرى اجدادنا الأوائل عن الآليات السماوية ؛ وكانت الازمات ، وثلاثون
مليوناً من المعاطلين عن العمل ، ضرورية لكي يولد ويتمم البحث في
الآليات الاقتصادية . إن الوقائع الأكثر مفاجأة تدرب عقلنا طالما انها
كانت بومبة .

من هنا يأتي بعبون شك واقع أننا فكرنا قليلا جداً بالطاعة الأعجوبة
للمجموعات البشرية ، حيث يخضع آلاف أو ملايين الناس لقواعد بعض
الأفراد وأوامرهم .

فكفي إصدار امر لكي يقوم سبل صاحب من السيارات ، في بلاد
ممتدة الأرجاء ، بالابتعاد والسير على اليمين ، بعد أن كان يسير على
اليسار . وكفي أن يصدر امر لكي يغادر شعب بأسره الحقول والودشات
والكاتب ليتدفق على الشكتات .

ويقول نيكرو « إن مثل هذا الخضوع ، لا بد أن يصيب بالدهشة
الرجال القادرين على التفكير . إن طاعة العدد الكبير جداً للعدد الصغير
جداً هي عمل فريد وفكرة تكتنفها قريصة الأسرار » (١) . وبالنسبة
لروسو ، تذكر السلطة « بأرخيدس هو يجلس بهدوء على الشاطئ ،
يسحب بلا عناء سفينة كبيرة عائمة » (٢) .

إن كل من أسس شركة صغيرة من أجل موضوع خاص يعرف ،
ميل الأعضاء للهروب من التزامات الشركة - بالرغم من التزامهم طوماً
بنصر صريح يسعى الى غاية عزيزة عليهم - . كم هو مفاجيء إذن الانقلاب:
في المجتمع الكبير !

يقال لنا : « تساو ! » فنأتي . ويقال لنا : « اذهبوا » فنذهب .
إننا نطيع الفئس والدركي والمساعد ، ليس بالتأكيه لأننا نخضع لهؤلاء
الرجال ، ولكن ربما لرؤسائهم ؟ ومع ذلك فقد يحصل أن نحتقر سماتهم ،
ونرتاب في توأياهم .

(١) نيكرو : « في السلطة التنفيذية في الدول الكبرى »

(Du pouvoir exécutif dans les grands États)

- ١٩٢٢ -

ص : ٢٠ - ٢٢ .

(٢) روسو : « في العقد الاجتماعي » - الكتاب الثالث - الفصل السادس .

كيف بحركتنا إذن ؟

إذا انصاعت لإرادتنا لإرادتهم ، فهل هذا لانهم ينصرفون بجهاز مادي للقهر ، ولأنهم الأقوى ؟ من المؤكد أننا نخشى الإكراه الذين يمكنهم استخدامه . ولكن أيضاً ، من أجل استعماله ، يلزمهم جيش كامل من المساعدين . ويبقى أن نقرر من أين تأتيهم تلك الهيئة من المنفذين ، وما الذي يضمن إخلاصه : إن السلطة تبدو لنا إذن كمجتمع صغرى يسيطر على مجتمع أوسع .

لكن امر يحتاج لأن نتصرف كل السلطات بجهاز فسيح للقهر . وسيكفي أن نذكر بأن روما خلال عدة قرون لم تعرف موظفين محترفين . ولم تر في داخل سورها أية قوة مسلحة ، وبأن حكلمها لم يكونو يستعملون إلا بعض حملة القووس . وإذا كان لدى السلطة حينذاك قوى من أجل إكراه عضو فردي من الجماعة ، فإنها لم تكن تستمدّها إلا من موازنة الأعضاء الآخرين .

هل سيقتال بأن فعالية السلطة لا تدين لمشاعر الخوف ، وإنما لمشاعر المشاركة ؟ وأنّ للمجموعة البشرية روحاً جماعية ، وعبقريّة قومية وإرادة عامة ؟ وأنّ حكومتها تشخص المجموعة ، وتعبّر عن هذه الروح ، وتجسّد هذه العبقريّة وتعلن هذه الإرادة ؟ بحيث أن لفز الطاعة يتبدد ، لأننا لا نطيع في النهاية إلا أنفسنا ؟

إنّه تفسير حقوقيينا ، الذي يشجع عليه غموض كلمة « دولة » ، ويتوافق مع استعمالات حديثة لها . إن تعبير الدولة — ولهذا السبب نتجنبه — يتضمن معنيين مختلفين جداً . فهي تعني أولاً مجتمعاً منظماً له حكومة مستقلة . وبهذا المعنى نحن جميعاً أعضاء الدولة ، والدولة هي نحن . لكنها تعني ، من جهة أخرى ، الجهاز الذي يحكم هذا المجتمع . إن أعضاء الدولة — بهذا المعنى ، هم أولئك الذين يشاركون في السلطة ، والدولة هم وإذا افترضنا الآن أن الدولة ، بوصفها جهاز قيادة ، تعود

المجتمع ، فإننا لا نمر إلا عن بديهية ، ولكن اذا دسنا خلسة تحت كلمة دولة معناها الآخر ، فإننا نجد بان المجتمع هو الذي يقود نفسه ، الأمر الذي كان يجب البرهنة عليه .

إن هذا ليس ، بالتأكيد، إلا غشا فكريا لا واعيا . انه لا يبدو واضحا لان الجهاز الحكومي في مجتمعنا هو ، أو يجب أن يكون ، من حيث المبدأ تعبيراً عن المجتمع ، ومجرد نظام للنقل ، بواسطته يحكم نفسه بنفسه . وعلى افتراض أن الأمر هو كذلك حقيقة - وهذا ما سيبقى علينا رؤيته - فإن من الجلي أن الأمر لم يكن كذلك دوماً وفي كل مكان ، وأن سلطات متميزة بوضوح عن المجتمع مارست السلطة وحصلت على الطاعة .

إن تسلط السلطة على المجتمع ليس من فعل القوة المدعومة وحدها لاننا نجده حيث هذه القوة صغيرة جداً ، وهو ليس من فعل المشاركة وحدها ، لاننا نجده حيث المجتمع لا يشارك ابداً في السلطة .

ولكن هل سيقل ربما بان هناك في الحقيقة سلطتين لكل منهما ماهية مختلفة ، سلطة العدد الصغير على المجموع ، كالملكية والارستقراطية ، التي تستند الى القوة وحدها ، وسلطة المجموع على نفسه ، التي تستند الى المشاركة وحدها ؟

اذا كان الأمر كذلك ، فإنه يجب بشكل طبيعي أن نلاحظ بان أدوات القهر ، في النظم الملكية والارستقراطية ، تكون في أوجها لانه لا ينتظر شيء إلا منها . في حين أنها ستكون ، في الديمقراطيات الحديثة ، في حذائها الأدنى لانه لا يتطلب الى المواطنين شيء لا يريدونه . لكن يلاحظ بالعكس بان التقدم من الملكية الى الديمقراطية رافقه نمو خارق للأدوات القهرية . إن أي ملك لم يتصرف بشرطة مماثلة لشرطة الديمقراطيات الحديثة .

إنه إذن خطأ فاحش أن نناقض بين سلطتين مختلفتين من حيث الماهية ، تحصل كل منهما على الطاعة من خلال لمبة شعور واحد . إن هذه التحاليل المنطقية تتجاهل تمقد القضية .

الطابع التاريخي للطاعة

إن الطاعة ، في الحقيقة ، تنجم عن مشاعر مختلفة جداً تعطي للسلطة قاعدة متعددة :

« إن هذه السلطة لا توجد ، كمال يقال ، إلا من خلال اجتماع كل الخصائص التي تشكل ماهيتها . إنها تستمد قوتها من المساعدات الحقيقية التي أعطيت لها ، ومن الحضور المستمر للعادة ، ومن الخيال أن عليها أن تمتلك سلطتها العقلانية وتأثيرها السحري ، وعليها أن تعمل مثل الطبيعة من خلال وسائل مرئية ، ومن خلال طالع مجهول » (١) .

إن الصيغة جيدة ، شريطة ألا نرى فيها تعداداً منهجياً وشاملاً . فهي تسلط الضوء على هيمنة العوامل اللامقولة . إن علينا أن نطيع ، بشكل رئيسي ، لأننا وزناً إخطاء عدم الطاعة ، أو لأننا نطابق عمداً بين إرادتها وإرادة القادة . إننا نطيع . بشكل أساسي لأن الطاعة من عادات النوع البشري .

إننا نجد السلطة مذ نولد للحياة الاجتماعية ، كما نجد الأب مذ نولد للحياة الطبيعية . لقد أوحى هذا التشابه ، في كثير من المرات ، بمقلونتها وسيوحي أيضاً بذلك بالرغم من الاعتراضات المستندة الى أفضل الأسس .

إن السلطة بالنسبة إلنا واقع طبيعي . فمعها عادت الذاكرة الجماعية بعيداً للوراء ، وستجد أن السلطة راست دائماً الحياة البشرية إن سلطتها الحالية تلاقى فينا مساعدة مشاعر قديمة جداً التي ، بأفكالها المتواليه ، ألهمتأ بشكل متتابع .

يقول فريزر « تلك هي استمرارية النمو البشري ، ان لدى أغلبية
اؤسست الاساسية في مجتمعنا ، إن لم يكن كلها ، جذوراً عميقة في
الحالة الوحشية ، وقد نقلت إلينا مع تعديلات ظاهرية أكثر مما هي
اساسية » (١) .

إن المجتمعات ، وحتى تلك التي تبدو لنا الأقل تطوراً ، لها ماضٍ
يعود لعدة آلاف من السنين ، والسلطات التي خضعت لها قديماً لم
تختف من دون أن تورث هيبتهما التي حلت محلها ، ولا من دون أن تترك
في الأرواح بصمات تضاف فوق بعضها البعض . إن سلسلة حكومات
مجتمع واحد هو نفسه ، خلال القرون ، يمكن النظر إليها كحكومة واحدة
تبقى دوماً وتفتني باستمرار . كذلك تعتبر السلطة موضوعاً للمعرفة
المنطقية أقل مما هي موضوع للمعرفة التاريخية . وإن بإمكاننا بدون
شك أن نهمل النظم التي تلبي إعادة خصائصها المختلفة لبداً واحد ،
وتعتبره الأساس لكل الحقوق التي يمارسها أصحاب القيادة ، والسبب
لكل الالتزامات التي يفرضونها .

إن هذا المبدأ هو أحياناً الإدارة الإلهية التي سيكونون نوابها ، وأحياناً
الإرادة العامة التي سيكونون مندوبيها ، أو أيضاً العبقورية القومية التي
سيكونون تجسيدا لها والوجدان الجماعي الذي سيكونون المعبزين عنه ،
والغالبية الاجتماعية التي سيكونون وكلاءها .

ولكي نتعرف في أي من الكيانات المبينة لا يصنع السلطة ، نجب
بالبداهة ألا يكون من الممكن أن توجد أية سلطة حيث « القوة » المذكورة
تكون غالبة . إلا أن من الجلي أن سلطات كانت موجودة في عصور كانت
فيها « العبقورية القومية » تعبيراً خالياً من المعنى ، ويمكن أن نذكر بأن
أية إرادة عامة لم تكن تدعمها ، بل على العكس . إن النظام الوحيد الذي
يتوافر فيه الشرط الأساسي لتفسير كل سلطة ، إنما هو نظام الإدارة

(١) فريزر « Lectures on the Early History of Kingship » (J. G. Frazer)
تتد - ١٩٥٠ - ص: ٢٩٢ .

الإلهية ، وقد قال القديس بولس : « ليس هناك من سلطة لا تأتي من الله ، وتلك التي توجد أسست من قبل الله » ، وقد قدم ذلك اللاهوتيين تفسيراً هو الوحيد الذي يشمل كل حالات السلطة .

إن من الممكن دراسة الحركات السماوية من دون أن نقلق من المفاهيم لا تطمح إليه . إنها ميتافيزيقات مزعومة يختفي فيها الانشغال التحليلي بشكل تام تقريباً تحت الانشغال الميولري . إن السؤال المطروح لم يعد ماذا يلزم السلطة من أجل أن تكون ... سلطة ، وإنما ماذا يلزمها من أجل أن تكون طيبة .

سكونية الطاعة وديناميكيته

هل يجب علينا إذن أن نترك جانباً هذه النظريات ؟ لا ، لأن هذه التمثلات المثالية للسلطة أكدت في المجتمع معتقدات تلمب دوراً أساسياً في نمو السلطة المموسة .

إن من الممكن دراسة الحركات السماوية من دون أن نقلق من المفاهيم الفلكية التي اعتمدت بالرغم من أنها لا تستجيب لحقيقة الوقائع ، لأن هذه المعتقدات لم تضر في شيء بهذه الحركات . ولكن عندما يتعلق الأمر بفهم متوالية للسلطة ، فإن الحال لم يعد كذلك ، لأن الحكومة ، هي ظاهرة بشرية ، تائرة بعمق بالفكرة التي يصنعها البشر عنها . وبدقه فإن السلطة تتسع بواسطة المعتقدات المثلثة فيما يخصها .

لنستأنف بالفعل تفكيرنا حول الطاعة . لقد تعرفنا عليها بصفتها ترجع مباشرة إلى العادة . لكن العادة لا تكفي لتفسير الطاعة إلا بالقدار الذي تبقى فيه القيادة ضمن الحدود التي اعتادت عليها . وحالما تريد أن تفرض على الناس التزامات تتجاوز تلك التي تملسوا بها ، فإنها لم تعد تتمتع بالآلية التي خلقت منذ مدة طويلة لدى الرعية . فمن أجل نتيجة جديدة . إن العادة هنا لا يمكن أن تنفع ، ولهذا ينبغي إيجاد تفسير . إن ما يوحى به المنطق ، بحققة التاريخ : إن مناقشة طبيعة

السلطة والمبادئ الحاضرة فيها والتي تسبب الطاعة ، تجري بالفعل في العصور التي تتجه فيها السلطة الى التوسع ؛ وذلك سواء من اجل المساعدة في نموها ام من اجل مرقلته . إن هذا الطابع الانتهازي لنظريات السلطة يؤكد ، من جهة أخرى ، عجزها عن تقديم تفسير عام للظاهرة .

في هذا النشاط الخاص ، إبتع الفكر البشري دائماً نفس الاتجاهين ؛ مستجيباً في ذلك لمقولات ملكة الفهم لدينا . لقد بحث عن تبرير نظري للطاعة - ونشر في التطبيق معتقدات جعلت من الممكن نمو الطاعة - سواء في حلة فاعله ام في حلة نهائية .

وبمبارات أخرى ، أكد على ان السلطة يجب أن تطاع سواء 'لان' ، ام سواء في سبيل 'ان' .

في اتجاه 'لان' ، طوّرت نظريات السيادة . إن الحلة الفاعلة للطاعة ، كما قيل ، تكمن في حق تمارسه السلطة ، ويأتي لها من سيادة (Mariano) تمتلكها وتجدها أو تمثلها . إنها تحتفظ بهذا الحق بشرط ، ضروري وكاف ، أن تكون شرعية ، أي بسبب مصدرها .

وفي الاتجاه الآخر ، طوّرت نظريات وظيفة الدولة . إن الحلة النهائية للطاعة ، كما قيل ، تكمن في الهدف الذي تسمى إليه السلطة والذي هو الخير المشترك ، بأي طريقة يفهم بها من جهة أخرى . فلكي تستحق طاعة الرعية . يجب ويكفي أن تسمى السلطة للخير المشترك وتحصل عليه .

إن هذا التصنيف البسيط يطال كل النظريات المعيارية للسلطة . إن هناك ، بدون شك ، القليل منها الذي لا ينتسب في آن معاً للحلة الفاعلة والحلة النهائية ؛ لكننا نكسب كثيراً من الوضوح إذا ما نظرنا بشكل متوالٍ لكل ما يرتبط بالفئة الأولى ، ثم بالفئة الأخرى .

قبل الدخول في التفصيل ، لنرَ إن لم يكن بإمكاننا ، على ضوء هذه اللمحة الموجزة ، أن تكون فكرة تقريبية من السلطة . لقد اعترفنا لها بخاصية سرية ، هي التي أضفت عليها عبر تحولاتها ودوامها طابعاً لا عقلياً ، وغير خاضع للفكر المنطقي . إن هذا الفكر يميز فيها ثلاث خاصيات مؤكدة ، القوة والشرعية والإحسان . لكن هذه الخاصيات تتوارى بقدر ما نسعى لعلها عن بعض ، كما مثل أجسام كيميائية . لأنه ليس لها من وجود في ذاتها ، وهي لا تأخذ هذا الوجود إلا في العقول البشرية . إن ما يوجد فعلياً ، إنما هو الاعتقاد البشري في شرعية السلطة ، والأمل في إحسانها ، والشعور بقوتها . لكنها لا تمتلك ، بكل تأكيد ، طابعاً شرعياً إلا من خلال تطابقها مع ما يعتبره الناس الأسلوب الشرعي للسلطة ؛ ولا تمتلك طابعاً إحسانياً إلا من خلال تطبيق أهدافها مع ما يعتقدونه الناس أنه جيد لهم . وليس لها أخيراً من قوة ، في أغلبية الحالات على الأقل ، إلا من خلال القوى التي يعتقد الناس أن عليهم أن يعطوها لها .

الطاعة المرتبطة بالثقة :

يبدو لنا إذن أن الطاعة تنطوي على نصيب كبير من الاعتقاد ، والرضى والثقة .

إن السلطة يمكن أن تقوم على القوة وحدها ، وإن تدعمها العادة وحدها ، لكنها لن تعرف كيف تنمو إلا من خلال الثقة ، المفيدة منطقياً لتأسيسها ولرعايتها ، والتي لم تكن تاريخياً ، في أغلب الحالات ، غريبة عنهما .

ومن دون أن ندعي هنا تعريفها ، نستطيع الآن أن نضيفها كهيئة دائمة، إبتدنا على طاعتها ، وامتلك الوسائل المادية للإكراه ، وبدعمها الرأي الذي لدينا حول قوتها ، والاعتقاد بحقها في القيادة (شروعاتها) والأمل الذي نضعه في إحسانها .

ومن المفيد الإشارة لدور الثقة في تقدم قوتها . لاننا نترك الآن ما هو بالنسبة لها ثمن النظريات التي تسقط بعض الصور في العقول . فبحسب ما توحى بمزيد من الاحترام لسيادة ، تقم بوصفها سيادة مطلقة ، وبحسب ما توقف مزيداً من الأمل في الخير المشترك ، الذي يذكر بمزيد من الدقة : تقدم هذه النظريات للسلطة الملموسة مساعدة أكثر فعالية، وتفتح لها الطريق ، وتعدّ لتقدمها .

وإنه لأمر ملفت للنظر ألا يكون حتى من الضروري ، من أجل مساعدة السلطة ، أن تعترف هذه النظم المجردة لها بهذه السيادة أو أن تسند لها مهمة تحقيق هذا الخير المشترك : ويكفي أن تشكل المفاهيم في العقول . هكذا كان روسو ، الذي كوّن لنفسه فكرة عظيمة جداً عن السيادة ، ينكرها على السلطة ويعارضها بها . كما أن الاشتراكية : التي خلقت رؤية عن خير مشترك جذاب للغاية ، لم تمهد أبداً للسلطة بأمر العناية بتدبيره : وإنما بالعكس ، كانت تنادي بموت الدولة . إلا أن هذا لا يهم ، لأن السلطة تحتل في المجتمع مكانة تجعلها الوحيدة الخليقة بأن تستحوذ على هذه السيادة المقدسة كثيراً ، والوحيدة التي تبدو جذيرة بأن تعمل من أجل تحقيق هذا الخير المشترك البالغ الجاذبية .

إننا نعرف الآن من أية زاوية نتفحص نظريات السلطة . إن ما يهمنا فيها ، إنما هو بشكل أساسي العون الذي تجلبه للسلطة .

الفصل الثاني

نظريات السيادة

إن النظريات التي كانت ، عبر تاريخنا ، الأكثر انتشاراً في مجتمعاتنا الغربية ، والتي ملوست أعمق التأثير ، قُدرت وبرزت القيادة السياسية بميلتها الفاعلة هي نظريات السيادة .

إن الطاعة واجب لأن هناك ، وهذا ما نحن مجبرون على الاعتراف به ، « حق قيادة في المقام الأخير في المجتمع » ، يسمى « سيادة » ، وهو حق « توجيه أعمال أعضاء المجتمع مع قدرة على الإكراه ؛ إنه حق يضطر كل الأفراد للخضوع له ، دون أن يكون لأي منهم قدرة على مقاومته » (١) .

إن السلطة تستعمل هذا الحق ، الذي لا يتصور ، بصفة عامة ، كانه عائد لها . لا ، إن هذا الحق الذي يتفوق على كل الحقوق الخاصة ، هذا الحق واللامحدود ، لا يمكن أن يكون ملكية لأي إنسان أو لأي فئة من من الناس إنه يفترض وجود صاحب حق جليل فيه الكفاية لكي ندع انفسنا كلياً تقاد من قبله ، ولكي لا يكون بإمكاننا التفكير بمساومته ، إن صاحب الحق هذا هو الله ، أو المجتمع .

(١) بولاماسي (Burlamaqui) : « أسس الحق السياسي » (Principes de Droit politique) ، استردام - ١٧٥١ - المجلد الأول ،

إن النظم التي تعتبر الأكثر تعارضاً فيما بينها ، مثل نظم الحق الإلهي والسيادة الشعبية ، هي في الحقيقة ، وكما سنرى ، فروع لجذع مشترك يتمثل في مفهوم السيادة ، وفي فكرة أن هناك في مكان ما حقاً تخضع له كل الحقوق الأخرى .

خلف هذا المفهوم الحقوقي ، ليس من الصعب أن تكشف مفهوماً ميتافيزيقياً . وهو أن إرادة عليا تأمر وتدير الجملة البشرية ، إرادة طيبة بطبيعتها ، وسيكون مغنياً كل من يعارضها ، إرادة إلهية أو إرادة هامة .

إن السلطة الملموسة يجب أن تنبثق من « السيد للأسمى » ، الله أو المجتمع ، ويجب أن تجسد هذه الإرادة : (Volonté) (Legitime) وبالقدر الذي تحقق فيه الشروط ، تكون شرعية . ويمكنها كمفوضه أو مندوبة أن تمارس الحق السيد . هنا تقدم النظم تنوعاً كبيراً ، ملاوة على الثنائية الخاصة بطبيعية السيد . كيف ، ولأن ، وبأي مقدار بشكل خاص ، سينقل حق القيادة ؟ وبواسطة من وكيف ستراقب ممارسته ، بحيث لا يخون اندوب نية السيد ؟ ومتى سيتمكن القول ، ومن خلال أي الإشارات سيتمترف ، بأن السلطة الخائنة تفقد شرعيتها ، وأنها لم تعد تستطيع ، بعد أراجاعها لحالة وأقم قائم ، أن تحتج بحق متفوق ؟

إننا لن نستطيع الدخول في تفاصيل كبيرة جداً . إن ما يشغلي هنا ، إنما هو التأثير النفسي لهذه المذاهب ، والطريقة التي أثرت بها في المعتقدات البشرية الخاصة بالسلطة ، وبالتالي الموقف البشري إزاء السلطة ، وأخيراً مدى اتساع السلطة .

هل تقلمت هذه المذاهب السلطة بإجبارها على البقاء خاضعة لكيان مُحسِّن ؟ هل وجهتها بتأسيس وسائل مراقبة قادرة على إرساء

(*) المؤلف يسمي هنا كلمة (Volonté) وكلمة (Legitime) بالحرف الكبير الأمر الذي يشير إلى إرادة عامة مطلقة وشرعية مطلقة .

ضرورة اخلاصها ؟ هل وضعت حدوداً لها بتقييدها لحصة الحق السيد الذي سمح لها بممارسته أن تمارسه ؟

إن لدى الكثير من مؤلفي نظريات السيادة هذا الهدف أو ذاك . لكن كل هذه النظريات قوتت في النهاية ، وبعد أن حوّلت ببطء أو بسرعة عن نيتها الأولى ، قوتت السلطة بتزويدها بالمساعدة القوية لسيد غير مرئي كانت تميل له ، وتنجح في التطبيق معه . لقد أدت نظرية السيادة الإلهية إلى الملكية المطلقة ، أما نظرية السيادة الشعبية فتقود ، في البدء إلى السيادة البرلمانية ، وفي النهاية إلى الحكم المطلق الصادر عن الاستفتاء العام .

السيادة الإلهية :

لقد دعمت فكرة أن السلطة تأتي من الله ، أثناء « الأزمة المظلمة » ، الملكية الاستبدادية ، والمطلقة : إن هذا التصور الخاطئ بفظاظة للمصر الوسيط رُسِّخَ بصلابة في العقول الجاهلة ، واستخدم كـ **كعده** ملائم **يُنْتَطَقُ** منه (Terminus a quo) من أجل مدّ تاريخ التطور السياسي ، فيما بعد ، نحو الحرية كـ **حد** **يُنْتَبِهي الوصول إليه** (Terminus adquem)

إن كل شيء هنا خاطيء . لنذكر ، دون أن نركز الآن على ذلك ، بأن السلطة في العصر الوسيط كانت مقسمة (مع ال **Curia Regis** ومحدودة (بقوى أخرى ، مستقلة ضمن إطارها) ، وأنها لم تكن بشكل خاص سيادة^(١) . لأن الطابع الأساسي للسلطة السيدة يكمن في أن تمتلك

(١) نضئ أنها لم تكن سيادة بالمعنى الحديث للكلمة . إن السيادة في العصر الوسيط ليست شيئاً آخر غير السمو (من اللاتينية الشعبية **superioritas**) . إنها الصفة التي تعود للسلطة الموسوعة فوق كل السلطات الأخرى ، والتي ليس هناك من هو أعلى منها في السلسلة الزمنية . ولكن حين هذا الاطى لا ينجم هذا إلا حتى السيد الذي هو من طبيعة متفارقة للحقوق التي يرأسها : أن لا يحكمها ، ولا ينتظر إليه كمصدرها ومؤلفها . وعندما تصف أعلام طبع السلطة السيدة ، فإننا نرجع المفهوم الحديث للسيادة الذي نشأ في القرن السابع عشر .

القوة التشريعية : وإن تكون قادرة على أن تعمل على هوالها قواعد المنظمة لعملها الخاص ، وإن تمتلك أخيراً القوة التشريعية ، باعتبارها بعد ذاتها فوق القوانين ، *Legibus solutus* ، ومطلق . إلا أن السلطة في العصر الوسيط كانت بالمعكس متزمنة نظرياً وعملياً بالقانون الأرضي (*Lex terrae*) ، المتصور ككتاب . لقد عبرت الـ

Nolimus leges anglicae mutare

للبارونات الانجليز في هذا الصدد عن الشعور العام للعصر (٢) .

ويدلّ من أن يُسبب عظمة السلطة ، تطابق مفهوم السيادة الإلهية إذن ، وخلال قرون طويلة ، مع صيغها .

من الممكن بدون شك أن نمتشهد بصيغ بسيطة . فذاك الأول كان يقول لورين : « لقد جعل الله منك إلهاً صغيراً من أجل أن تترعب على عرشه وتحكم البشر » (١) . ولويس الرابع عشر كان يتقف ولي العهد بمبارات مشبهة جداً : « إن الذي أعطى ملوكاً للعالم أراد أن يكرموا بوصفهم ممثلين ، واحتفظ لنفسه فقط بالحكم على أعمالهم . إن الذي ولد رمية عليه أن يطيع بدون تفكير : فتلك هي إرادته » (٢) . وبوسومه نفسه كان يصيح ، مبشراً في اللوفر : « إنكم آلهة بالرغم من أنكم تموتون ، وسلطتكم لا تموت قط ! » (٣) .

(٢) في المؤلف الكبير الذي كرسه الأخوة كارليل (R. W. et A. J. Carlyle)

للتاريخ السياسية في العصر الوسيط (A History of political Medieval

Troary in the west) لندن - ستة مجلدات - ١٩٠٢ - ١٩٣٦) ، نجد مادة

مرة تكرر هذه الفكرة ، التي برهنت عليها مجموعة بحوثها ، وهي أن مفكري العصر الوسيط كانوا يتصورون الملك وينظرون له عموماً باعتباره تمت القانون ، متجسراً من قبيته ، وغير قادر على تغييره بواسطة السلطة . إن القاسم المشترك بينه منطقي ، وهو ، في حقيقة القول ، السيد الحقيقي .

(١) مارك بلوش (M. Bloch) : *Les Rois thaumaturges* نشرة كلية الآداب

بستراسبورغ - ١٩٢٤ - ص : ٢٥١ .

(٢) لويس الرابع عشر (المؤلفات : المجلد الثاني - ص : ٢١٧) .

(٣) يوم رايو الشمامسين (Le jour des Rameaux) ١٩٩٢ .

وإذا كان الله ، أب المجتمع البشري وحلم له ، قد عين بنفسه بعض الرجال من أجل إدارته ، فإنه دعاهم مسيحيين ، وجعل منهم ضباطه ، ووضع في أيديهم السيف من أجل إقامة عدالته ، كما أكد ذلك أيضاً بوسويه ، في حين أن الملك ، القوي بمثل تلك التولية ، يجب أن يبدو لرعاياه بوصفه سيدهم المطلق .

لكن مثل تلك الصيغ لا توجد ، مع مثل هذا المفهوم ، إلا في القرن السابع عشر ، إنها اقتراحات هرطقية بالنسبة لنظام السيادة الإلهية في العصر الوسيط ، وإننا نقع على حالة منهشة لتخريب نظرية سلطة لصالح سلطة ملموسة ، تخريب ، قلنا وسنرى ، بأنه يشكل ظاهرة عامة جداً .

إن نفس الفكرة ، القائلة بأن السلطة تأتي من الله ، عرضت واستعملت ، في أكثر من خمسة عشر قرناً ، بنوايا مختلفة جداً . لقد أراد القديس بولس^(١) ، بالتأكيد ، أن يحارب في الجماعة المسيحية بروما النزوح إلى هدم الطاعة المدنية التي كانت تنطوي على خطر مزدوج يتمثل في التمجيل بالاضطهاد ، وفي تحويل العمل المسيحي عن موضعه الحقيقي ، المتمثل بغزو النفوس . وفي العصر الذي كانت فيه الفوضى الحربية في الغرب ، وعدم الاستقرار السياسي في الشرق ، يهدمان النظام الروماني ، كان غريغوار الكبير^(٢) يحس بضرورة توطيد السلطة . أما فقهاء الكنيسة في القرن التاسع^(٣) فأنوا يسعون لدعم سلطة الامبراطورية المتزعزعة التي كانت الكنيسة قد جددتها من أجل الخير المشترك . فبمقدار ما كانت هناك عصور ، كانت هناك حاجات ومعان .

(١) انظر تعليق كارليل على « رسالة الى الرومانيين » - ١٢ - ١ - في المرجع المذكور سابقاً . المجلد ١ - ص : ٨٩ - ٩٨ .

(٢) القديس غريغوار (Saint Grégoire) : *Regulae Pastoralis* - ٢ - ٤ .

(٣) انظر بشكل خاص : هنكار دو رينس (Hincmar de Reims) : «De Fide Carolo Rege Servandae» - XXIII.

لكن الأمر يحتاج لأن يتفوق مذهب الحق الإلهي قبل العصر الوسيط :
لقد كانت الأفكار المتفرعة من القانون الروماني هي المهيمنة على العقول .
وإذا أخذنا نظام الحق الإلهي في لحظة تفتحه ، منذ القرن الحادي عشر
وحتى القرن الرابع عشر ، فماذا نلاحظ ؟

إننا نكرر صيغة القديس بولس : « كل سلطة تأتي من الله » ، غير
أنها لا تدعو الرعايا للخضوع للسلطة بقدر ما تدعو السلطة الى طاعة الله .
وبدلاً من أن تريد السلطة ، بتسميتها للأمراء بممثلي أو وزراء الله ، أن
تنقل لهم القوة الإلهية ، قصدت بالعكس أن تجعلهم يشعرون بأنهم
لا يأخذون سلطتهم إلا كوكالة ، ويجب إذن أن يستعملوها وفق نية
وإرادة المعلم الذي تلقاها منه . إن الأمر لا يتعلق بالسماع للأمير بأن
يسنّ إلى ما لا نهاية القانون ، وإنما أن يخضع السلطة لقانون إلهي
يسيطر عليها ويلتزمها .

إن الملك المقدس في العصر الوسيط يقدم لنا السلطة الأقل حرية
والأقل تعسفاً التي بإمكاننا تخيلها . لأنها ملزمة بمجموعها بقانون بشري
وبالعرف ، وبالقانون الإلهي . وهي لا تتكل على حِسِّها الواجب لا من
هذا الجانب ولا من ذلك . فكما تلزمها محكمة النبلاء باحترام العرف .
تسهر لكنيسة على أن تبقى المشرف النشيط للملك السماوي الذي يجب
عليها أن تتبع تعليماته في كل النقاط .

إن الكنيسة تحدّره وهي تقدم له التاج : « به تصبح مشاركا في
في رعيتنا . كان رئيس الأساقفة يقول للملك فرنسا وهو يكرّسه في القرن
الثالث عشر ؛ فكما نحن في الميدان الروحي رعاة النفوس ، كذلك يجب
أن تكون في الميدان الزمني خادماً حقيقياً لله ... » . ولقد كانت الكنيسة
تكرّره باستمرار ذاته التائب . فليف دو شارتر (Vues de Chartres)
كتب لهنري الأول ملك إنجلترا بعد قدومه : « أيها الأمير ، لا تنس ذلك ،
إنك خادّم خذّم الله ، ولست سيدهم ؛ إنك حامي شعبك ولست

مالكه » (١) . وأخيراً كانت الكنيسة ، إذا أساء في أداء رسالته ، تنظم إزاده عقوبات لا بد أنها كانت مخيفة جداً لكي يأتي الإمبراطور هنري الرابع للرکوع أمام غريغوار السابع في تلج كانوسا . *** Canossa**

تلك كانت ، في كل سطوعها ، وفي كل قوتها ، نظرية السيادة الإلهية . لقد كانت قليلة الملامة لانتشار سلطة بلا كايح بحيث وجد الإمبراطور ، والملك ، المهتمان ببسط السلطة ، ذاتهما بشكل طبيعي في صراع معها . وإذا رأيناها أحياناً يتراخقان ، من أجل تعظيم المراقبة الكنسية . بأنهما يستمدان سلطتهما المباشرة من الله ، دون أن يكون باستطاعة أي شخص أن يراقب استخدامهما لها - وهي القضية التي تستند بشكل رئيسي إلى التوراة ورسالة بولس - فإن من الملاحظ جيداً أنهم يلجؤون في الأغلب وبشكل أكثر فعالية إلى التقليد الحقوقي الروماني ، الذي يسند السيادة ... للشعب !

هكذا بين العديد من المتسابقين على السلطة يقرر المفامر مارسيل دو بادوا (Milreile de Padoue) ولمصلحة الإمبراطور غير المتوَّج لويس دو باغير (Louis de Bavière) يقرر كمصلحة السيادة الشعبية بدل السيادة الإلهية وهو يؤكد : « إن المشرع الأعلى للجنس البشري ، ليس إلا كل الناس الذين يطبق عليهم الأحكام القهرية للقانون ... » (٢) . إنه لأمر بالغ الدلالة أن تعتمد السلطة على هذه الفكرة من أجل أن تصبح مطلقة (٣) .

(١) . Ephet., CVI P.L.:T CLXII - col. 121.

*** Canossa** قصر في إيطاليا حيث كفر هنري الرابع عن ذنبه أمام البابا غريغوار السابع عام ١٠٧٧ . لقد ولد هذا الحدث التمسير « ذهب إلى كانوسا ، أي تلال إلى هذا الذي قاضيه من قبل » .

(٢) انظر الدراسة الجميلة لتويل فالوا (Noël Villois) من جان دون جودان (Jean de Jaudan) ومرسيل دو بادوا في « التاريخ الأدبي لفرنسا » (Histoire Littéraire de la France) - المجلد ٢٤ ، ص : ٥٧٥ .

(٣) « لقد أدت نظرية مارسيل دو بادوا الديمقراطية لإطلاق السلطة الإمبراطورية (المطلقة) الرجوع السابق . ص : ٦١٤ .

فالسيادة الشعبية هي التي سيستخدمها الملك من أجل التحرر من المراقبة الكنسية . ولكي يتمكن من ذلك ، بعد أن تدرّع بالشعب ضد الله ، وتدرّع بالله ضد الشعب ، الأمر الذي كان عبلة عن مناورة مزدوجة ضرورية لبناء الحكم المطلق ، سيحتاج لثورة دينية .

إنه سيحتاج للأزمة التي أحدثتها حركة الإصلاح في المجتمع الأوروبي ، والمرافعات القوية للوثر وخلفائه لمصلحة السلطة الزمنية ، التي كان يجب أن تتحرر من الوصاية البابوية لكي تتمكن من تبني مذاهبهم وإضفاء طابع شرعي عليها . لقد حمل الفقهاء الإصلاحيون هذه الهدية للأمراء الذين أيدوا الإصلاح . فكما استند الهوهنزولرن (Le Hohenzollern) ، الذي كان يحكم بروسيا كسيد كبير للنظام التوتوني (L'Ordre Teutonique) ، لنصائح لوثر من أجل أن يخلق نفسه مالكا للأموال التي كان يديرها ، كذلك استفاد الأمراء من انفصالهم عن كنيسة روما من أجل أن ينسبوا لأنفسهم ، كملوك الحق السيد الذي لم يكن يعترف لهم به حتى ذلك الحين إلا كوكالة خاضعة للمراقبة . إن الحق الإلهي الذي كان محسوباً على السلطة ، أصبح محسوباً لها .

وهذا ليس فقط في البلاد التي تبنت الإصلاح وإنما في البلاد الأخرى أيضاً : إن الكنيسة التي أنزلت بالفعل إلى مستوى طلب دم الأمراء لم يعد بإمكانها أن تمارس عليهم رقبتها القديمة (١) .

بهذا يفسر « الحق الإلهي للملوك » كما يبدو لنا في القرن السابع عشر ؛ إنه طرف منفصل من مذهب لم يكن ينصب الملوك كممثلين لله إزاء الرعايا إلا من أجل إخضاعهم في آن واحد لقانون الله وللمراقبة الكنسية .

(١) بدون لوثر ، لم يكن هناك « لويس الرابع عشر » ، يقول بعض فيجيز (Figgis)

في كتابه : دراسات في الفكر السياسي من جيرسون إلى غروتيوس .
(Studies of political thought from Gerson to Grotius)

- الطبعة الثانية - كمبريدج - ١٩٢٢ - ص : ٦٢ .

السيادة التسمية :

بدلاً من أن يجد الحكم المطلق في علم اللاهوت تبريراً له ، قام آل ستيورات والبوربون ، في الوقت الذي رفعوا فيه ادعاءاتهم ، بجعل يد الجلاذ تحرق المؤلفات السياسية للفقهاء اليسوعيين^(١) . إن هؤلاء لم يذكروا فقط بالسو البابوي : « إن البابا يستطيع عزل الملوك وتنصيب آخرين ، كما فعل ذلك سابقاً . ولا يجب لأي كان أن ينكر هذه السلطة »^(٢) ، وإنما بنوا أيضاً نظرية في السلطة تستبعد كلياً فكرة وكالة مباشرة مستندة للملوك من قبل السيد السماوي .

صحيح أن السلطة ، بالنسبة إليهم ، تأتي من الله ، ولكن ليس أن الله اختار صاحبها . لقد أراد وجود السلطة لأنه أعطى للإنسان طبيعة اجتماعية^(٣) ، وجعله إذن يحيا في جماعة : إلا أن الحكومة المدنية ضرورية لهذه الجماعة^(٤) . لكنه لم ينظم بنفسه هذه الحكومة . إن هذا يعود لشعب هذه الجماعة الذي يجب بحكم الضرورة العملية أن ينقلها لشخص أو لعدة أشخاص . إن الذين يتولون السلطة يدبرون شيئاً يأتي من الله ، ولهذا فإنهم يخضعون لقانونه . لكن هذا الشيء أعطي لهم أيضاً من قبل الجماعة ، بشروط أعلنت هي عنها . إنهم إذن مسؤولون أمامها .

(١) هكذا أحرق في باريس في ١٦١٠ كتاب ماريانا (De Rege et Regis Institutione) (Mariani) وكتاب بلارمان

(Bellarmin) (Triclitus de Potestate Summi Pontificis in

temporalibus) ولي ١٦١٤ كتاب سولير

(Suarez) (Defensio Fidei) - وذلك في لندن .

(٢) فيتوريا (Vittoria) De Indis : ١ - ٧ .

(٣) « إن طبيعة الإنسان أرادت أن يكون حيواناً اجتماعياً وسياسياً يعيش في جماعة » ،

قال القديس توما في : De Regimine Principum ١ - ١ .

(٤) انظر : سولير De Legibus ac Deo Legislatore - الكتاب الثالث -

الفصل ١ و ٢ و ٣ و ٤ - ولي La Somme في مجلدين ص : ٦٣٤ - ٦٣٥ .

ويقول بيلارمان « إن تنصيب الملك والقناصل أو الحكام الآخرين ، يخضع لإرادة الجمهور . وإذا حصل سبب مشروع يستطيع الجمهور تغيير الملكية الى أرستقراطية او ديمقراطية وبالعكس ، كما نقرأ بأنه حدث في روما » (١) .

إننا ندرك الآن لماذا تحمس المبرور جاك الاول لقراءة مثل هذه الاقتراحات : ولقد كتب في ذلك الحين مديحه لحق الملوك . إن النص الذي كتبه سواريز ، بناء على أمر من البابا بول الخامس ، أحرق علانية أمام كنيسة القديس بولس في لندن .

لقد زعم جاك الاول بأن الشعب ، أمام نظام ظالم ، « لا يستطيع إلا الهرب بدون مقاومة من غضب مليكه ، وعليه أن لا يرد إلا لموعه وتأوهات إن الله وحده هو الذي يستغاث به » . ويرد بيلارمان : « إن الشعب لم يفوض أبداً الى هذا الحد سلطته التي لا يحتفظ بها بالقوة ولا يستطيع في بعض الحالات أن يستردها بالفعل » (٢) .

إن الجماعة ، في هذا المذهب اليسوعي ، هي التي يتكونها ، تؤسس السلطة . إن الدنية أو الجمهورية تقوم على « اتحاد سياسي ما ، لم يكن له أن يولد من دون اتفاق ما ، صريح أو ضمني ، بواسطته تخضع الأمر والأفراد لسلطة أعلى أو لمدير للمجتمع ، وهذا الاتفاق المذكور هو شرط وجود الجماعة » (٣) .

إننا نعرف في صيغة سواريز هذه على العقد الاجتماعي . فمن خلال إرادة الجمهور وموافقته يتشكل المجتمع وتأسس السلطة . وبما أن

(١) بيلارمان : De Laicis — — الكتاب الثالث .

(٢) بيلارمان : جواب على جاك الاول ملك إنجلترا . المؤلفات — المجلد : ١٢ : ص : ١٨٤ .

(٣) سواريز : De Opere — — الفصل ٧ — دالم ٣ — المجلد ٢ — ص ٤١٤ .

الشعب هو الذي يقلد القادة حق القيادة بأن هناك ما يسمى بالعقد
الضمني (Pactum subjectionis) (١) .

لقد فهمنا بأن هذا النظام كان مخصصاً لإفشال الحكم المطلق
السلطة . ومع ذلك فإننا سرعان ما سنراه مشوّهاً بطريقة تبرر هذا
الحكم المطلق . ماذا يلزم لذلك ؟ ثلاثة معايير : الله مؤلف السلطة ،
الجمهور الذي يسند السلطة ، الحكام الذين يتلقونها ويمارسونها ،
وبكفي سحب التعبير الأول ، والتأكيد بأن السلطة لا تعود بالواسطة وإنما
مباشرة للمجتمع ، وأن الحكام يتلقونها منه فقط . إنها نظرية السيادة
الشعبية .

ولكن ، سيقتال ، بأن هذه النظرية هي تلك التي تشكل بالتأكيد
عقبة في وجه الحكم المطلق . وهنا يكمن الخطأ كما سنرى .

لقد قاد ابطال السلطة في العصر الوسيط برهانهم بشكل اخرق .
فمارسيل دو بادوا يقرر ان المنشّر الأعلى هو « كل الناس » ، ثم يقول
بأن هذه السلطة نقلت الى شعب روما ؛ وانتهى بزهو للقول : « وأخيراً
إذا نقل شعب روما السلطة التشريعية لأميره ، فإنه يجب القول بأن هذه
السلطة تعود لأمير الرومانيين » ؛ أي لزبون مارسيل ، لويس دو بافوير .
إن الحجة ترمض خبثها ببراءة . إن الطفل يتبين بأن الجمهور لم يزوّد
بسلطة بمثل هذه الجلالة إلا من أجل أن يحملها بدرجات متتالية الى
مستبد . إن الديالكتيك نفسه سيمرف ، في الأزمنة اللاحقة ، كيف
يجعل نفسه أكثر استنافة .

فها هو هوبس الذي يريد في وسط القرن السابع عشر ، العصر
الكبير للحق الإلهي للملوك ، أن يمدح الملكية المطلقة . انظروا كم يحلر

(١) إن تجميد روسو لن يمكن إلا في تقسيم هذا العقد الاصلي الى عقدين متتاليين .
بالأول تكون المدينة نفسها ، وبالتالي تميّن حكومة . الأمر الذي يزيد ، من حيث
البدء ، من خضوع السلطة . ولكنه يدفع بشكل أبعد باتجاه الفكر اليسوعي .

من استعمال الحجج المأخوذة من التوراة التي سيتسلح بها ، بعد جيل ،
الأسقف فيلمر (Filmer) ويتعرض بسببها لانتقادات لوك .

لن يستنبط هوبس الحق الا محدود للسلطة من السيادة الإلهية ،
وإنما من السيادة الشعبية .

لقد افترض رجالا احراراً بشكل طبيعي ؛ وبوصفة فيزيائية لا حقوقيا
عرّف هذه الحرية البدائية بأنها غياب كل منع خارجي . إن حرية
العمل هذه تنتشر للحد الذي تصطدم فيه بحرية شخص آخر .
ويُسوّى ذلك زاع وفق ميزان القوى وكما يقول سبينوزا « فإن كل فرد
يملك حقاً : سيكون سيداً على كل ما هو تحت امرته ، وبعبارة أخرى
فإن حق كل فرد يمتد الى حيث تمتد القوة المحددة التي تعود له » (١) .
وإذن فليس هناك من حق ساري المفعول إلا حق النمر بأكل البشر .

إن الأمر يتعلق بالخروج من هذه « الحالة الطبيعية » التي يمسك
فيها كل فرد بكل ما يستطيع ، ويدافع كما يستطيع عما يمسكه (٢) .
إن هذه الحريات المتوحشة لا تعطي أي امن ، ولا تسمح بأية حضارة .
فكيف إذن لا يقدم البشر على التخلي عنها بشكل متبادل بهدف السلام
والنظام ؟ إن هوبس يذهب الى حد إعطاء صيغة العقد الاجتماعي :
« إنني اتخلي عن حقي بحكم نفسي الى هذا الإنسان او الى هذه الجمعية
بشرط ان تتخلي بالمثل عن حقك ... وهكذا ، يستنتج هوبس : يصبح
الجمهور شخصاً واحداً يُسمى بالمدينة او الجمهورية . ذاك هو اصل

(١) سبينوزا : بحث لاهوتي - سياسي

(٢) (Traité théologico-politique) - XVI .

(٣) هـ . هـ . هـ . (Th. Huxley) حقوق طبيعية وسياسية

dans Method and Results

في منهج ونتائج «Natural and Political Rights» لندن - ١٨٩٢ .

هذا الليفاتان (Leviathan) أو الإله الأرضي ، الذي ندين له بكل السلام وكل الأمن (١) .

إن الإنسان أو الجمعية الذين أعطيت لهما بلا قيود حقوق فردية لا محدودة ، يجدان نفسيهما ممتلكين لحق جماعي لا محدود . منذ ذلك الحين ، يؤكد الفيلسوف الإنجليزي :

« بما أن كل فرد من الشرعية باعتباره ، صار من خلال تأسيس الجمهورية ، مؤلفاً لكل أعمال وأحكام السيد الذي تنصب ، فإن هذا الأخير لن يلحق الأذى ، مهما يفعل ، بأي من الرعايا ، ولا يمكن مطلقاً أن ينتهم بالظلم من قبل أي واحد منهم . لأنه لا يتصرف إلا بموجب وكالة ، فكيف يكون هؤلاء الذين أسندوا له هذه الوكالة على حق في الشكوى منه ؟ »

بهذا التأسيس للجمهورية ، يُعتبر كل فرد مسؤولاً عن كل ما يفعله السيد : وبالنسبة ، فإن من يدعي بأن السيد يضر به يهاجم أعمالاً كان هو نفسه مؤلفاً لها ، وعليه أن لا يتهم إلا نفسه (٢) .

(١) هوبس : الليفاتان : الفصل ١٧

(De l'ausl generatione et definitione civitatis)

(٢) هوبس : الليفاتان - الجزء الثاني - الفصل ١٨ : إنه اقتراح أساسي يأخذ هوبس به ثانية بكل أشكاله . فعندما يتعلق الأمر بممثل خاص للسيد الممثل للشعب تجاه فرد :

« ... مهما يفعل السيد الممثل لوعيته ، ومهما كانت الذريعة ، فإن من غير الممكن مطلقاً أن يُشكَّل هذا ظالماً أو مفرراً ؛ لأن كل رعية تضع الأساس لكل عمل من أعمال السيد » - المرجع السابق - الفصل ٢١ .

ومنعاً بتعلق الأمر بالقانون :

« ... إن أي قانون لا يمكن أن يكون ظالماً . إن القانون تستثله السلطة السيادية ، وكل ما يستند من مثل هذه السلطة يُعترف به (مُسَبِّقاً) من قبل كل عضو من أعضاء الشعب ؛ وإن ما أقره كل إنسان بصفة خاصة ، لا يمكن لأي إنسان أن يقول بأنه ظالم » - نفس المرجع - الفصل ٢٠ .

اليس هذا شفوذا كبيرا ؟ لكن سبينوزا ، بعبارات اقل إثارة للدهشة ، يؤكد أيضاً الحق الا محدود للسلطة :

« لئن عادت السلطة العليا لفرد واحد أم قسّمت بين عدة افراد أم كانت مشتركة بين الجميع ، فإن من المؤكد أن الحق السيد في قيادة كل ما يريد يعود أيضاً لمن يملك بها ... إن فرد الرعية ملزم بطاعة مطلقة طالما أن الملك : أو النبلاء أو الشعب ، يحتفظ بالسلطة السيدة التي استندها إليه نقل الحقوق . »

ويؤكد أيضاً : « إن السيد ، المسموح له قانوناً القيام بكل شيء ، لا يستطيع أن يخرق حق الرعايا » (١) .

ها هي إذن الاستبدادبة الأكثر كمالاً ، كما استنتجها فيلسوفان بارزان ، من مبدأ السيادة الشعبية . إن الذي تعود له السلطة السيدة يستطيع القيام بكل ما يريد ، والرعية المتضررة يجب أن تعتبر نفسها مسؤولة عن العمل الظالم . « إننا ملتزمون بأن ننفذ بشكل مطلق كل ما يأمر به السيد حتى ولو كانت أوامره الأكثر عبثية في العالم » ، يوضح سبينوزا (٢) .

أي اختلاف مع قول القديس وغسطين : « ... ولكن بقدر ما تؤمن بالله ، وما تكون مدعوتين لمملكته ، لا يكون علينا أن نخضع لأي إنسان قد يسعى لتهديم الهبة التي صنعها لنا الله من الحياة الأبدية » (٣)

أي تناقض بين السلطة الملزمة بتنفيذ القانون الإلهي ، والسلطة التي تجمع الحقوق الفردية ، وتكون حرة كلياً في سلوكها !

(١) سبينوزا : بحث لاهوتي - سياسي - الفصل : ١٦ في أسس الدولة
(Des fondements de l'Etat)

(٢) نفس المرجع .

(٣) القديس أوغسطين : « تطبيق على الرسالة إلى الرومانيين »
(Commentaire sur l'Épître aux Romains)

السيادة الشعبية الديمقراطية

إذا افترضنا أولاً حالة طبيعية لم يلتزم فيها الناس بأي قانون ، وامتلكوا من « الحقوق » بمقدار مالدبكم من قوة ، وإذا افترضنا أنهم شكوا مجتمعاً بتكليفهم لسيد بأن يجعل النظام يسود فيما بينهم ، فيجب أن يتلقى هذا السيد كل حقوقهم ، وأن لا يحتفظ الفرد بالتالي بأي حق قد يكون معارضاً للسيد . لقد أوضح سبينوزا هذا جيداً :

« لقد كان على الجميع ، بموجب عقد صريح أو ضمني ، أن يمنحوا السيد كل القوة التي كانوا يمتلكونها للبقاء ، أي كل حقهم الطبيعي . وإذا كانوا بالفعل قد أرادوا أن يحفظوا لأنفسهم شيئاً ما من هذا الحق ، فقد كان عليهم في الوقت ذاته أن يكونوا قادرين على الدفاع عن أنفسهم بأمان ، وبما أنهم لم يفعلوا ذلك ولم يكن بإمكانهم أن يفعلوه من دون أن يكون هناك انقسام ، والتالي تهديد للقيادة من جراء ذلك ، فقد خضعوا لإرادة السلطة السيدة مهما كانت .

وعبثاً سريد لو أن يفترض بأن كل الحقوق الفردية لم تصبح مشتركة ، وأن المتعاقدين يحتفظ لنفسه بشيء منها . إن هذه الفرضية ، المثيرة سياسياً ، لا تصمد أمام المنطق . إن روسو سيكون باحتقار البرهان علي : أن التنازل عن الحقوق الفردية يتم بلا تحفظ ، بحيث لا يحق لأي شريك المطالبة بأي شيء ، لأنه إذا بقيت بعض الحقوق للأفراد ، وبما أنه لن يكون هناك أي سلطة عليها مشتركة تستطيع أن تحكم بينهم وبين العام ، فإن كل منهم ، باعتباره الحكم لنفسه في نقطة ما ، سرعان ما يتطلع إلى أن يكون كذلك في كل النقاط » (١) .

ويعبر سبينوزا عن قلقه ، سيفكر البعض بأننا ، من خلال هذا المبدأ ، سنجعل من البشر عبيداً ؟ وجيب بأن ما يصنع العبد ، ليس

(١) في العقد الاجتماعي - الكتاب الأول - الفصل السادس .

الطاعة ، وإنما الطاعة في مصلحة السيد . وإذا أعطيت الأوامر في مصلحة
ذاك الذي يطيع فإنه ليس عبداً وإنما رعية .

ولكن كيف إذن ندبر أن لا ينظر السيد مطلقاً لمصلحة ذاك الذي
يحكم ، وإنما فقط لمصلحة ذاك الذي يحكم ؟

لقد تمننا أنفسنا مسبقاً من أن نضع مقابله رقيقاً ، مدافعا عن
الشعب ، لأنه هو نفسه الشعب ، وأنه لم يبق للأفراد أية حقوق
يستطيعون ، ضد « الكل » ، منحها لهيئة مراقبة .

لقد اعترف هوبس « بأن من الممكن أن نجد الرعايا المعرضين لكل
الاهواء غير المنتظمة للذي أو لأولئك الذين يملكون بين أيديهم سلطة
لا محدودة الى درجة عالية ، في وضع بالغ البؤس » (١) .

إن خلاص الشعب لا يكون إلا في سمو ذاك أو أولئك الذين نطيعهم .
من إذن ؟

بالنسبة الى هوبس ، كان البشر باغاثهم البدائي يلتزمون بطاعة
ملك أو جمعية - وهو نفسه كان يعيل بوضوح إلى ملك . وبالنسبة
إلى سبينوزا ، كفوا يلتزمون بطاعة ملك ، أو نبلاء أو الشعب ، وكان
يشير لمزايا الحل الأخير . وبالنسبة لروسو ، لا يوجد قط من خيار يمكن
تخيله : فالشعب لا يستطيعون الإلتزام إلا بطاعة مجموعهم . وبدل أن
يجعل هوبس الإنسان كلمة ناقص يلخص العقد الاجتماعي بقوله : « إنني
اتخطئ عن حتي بحكم نفسي لهذا الرجل أو لهؤلاء الرجال » ، يجعل روسو
- وهو يقترح دستوراً على الكورسكيين - المتعاقد يقول : « ... إنني
اتحد بجسدي وأموالي وإرادتي وكل قوتي بالامة الكورسكية ، لكي
انتمي إليها كلياً ، أنا وما يتعلق بي » .

(١) الفيلتان - الجزء الثاني - الفصل ١٨ .

ومنذ أن نسلم بوجود حق قيادة لا حدود له ولا يسع الفرد معارضته بأي شيء - . وذلك نتيجة منطقية لفرضية العقد الاجتماعي - .
فلن افترض أن هذا الحق يعود إلى الكل بشكل جماعي وليس إلى فرد أو عدة أفراد هو أقل إزعاجاً للفأية (١) .

إن روسو ، مثل سابقه ، يرى أن السيادة تكونت من خلال نقل لا تحفظ فيه للحقوق الفردية ، التي تشكل حقاً كلياً ، هو حق السيد ، الحق الذي يكون مطلقاً . إنها النقطة المشتركة بين نظريات سيادة الشعب .

غير أن هوبس رأى أن نقلاً للحقوق يفترض وجود شخص ما نقلت إليه هذه الحقوق : ويمكن لهذا أن يكون رجلاً أو جمعية ستعرف إرادته ، صاحبة الحق الكلي ، من الآن فصاعداً بأنها إرادة الكل . وستكون قانوناً لإرادة الكل . لقد اقترسبينوزا وآخرون بأن الحق الكلي يمكن أن يستند إلى إرادة فرد واحد أو عدة أفراد أو الأكثرية . ومن هنا تنبع الأشكال التقليدية الثلاثة : الملكية والأرستقراطية والديمقراطية .

(١) إن هذا الأمر أقل إزعاجاً . لكن لا يليه أبداً أن الحرية الفردية يجب أن تكون أكبر ، كما لاحظ هوبس ذلك أمام مونتسكيو وبنجامين كونستان .

« إن الحرية التي جرت الإشارة إليها بشكل متكرر جداً ومشترط في تولدع وفلسفة القدماء اليونانيين والرومان ، كما في كتابات ولغة أولئك الذين نقلوا السياسة لدى هؤلاء القدماء ، ليست قد حرية الأفراد ، وإنما حرية المجموع » .

« إن الألبينيين والرومان كانوا أحراراً ، بمعنى أن منهم كانت حرية ؛ وليس أن الأفراد كانوا يستطيعون مقاومة مثلهم ؛ بل أن مثلهم كان رأ في مقاومة شعوب أخرى أو في اجتياحها . واليوم أيضاً على أبراج مدينة Jacques يمكن أن نقرأ بأحرف كبيرة كلمة حرية Libertés . ومع ذلك فإن أبا كان لا يستطيع أن يستنتج بأن الفرد كان لديه حرية إثير أو حصة إثير إزاء متطلبات الجمهورية ، مما كان لديه في القسطنطينية . وسواء كانت الدولة ملكية أم شعبية ، فإن الحرية هي ملكها نفسها » (التقيانك ، الجزء الثاني ، الفصل ٢١) .

إن هوبس يريد أن يقول بأن الفرد لم يكن أبداً حراً ، كفرد ، إلا في الإمبرود التي يسمح له السيد بها ، وأن مدى اتساع هذه الأمور لا يتفق بشكل الحكومة .

وحسب هذه الأفكار فإن الصك المكوّن للمجتمع والسيادة يُشكّل **بالواقع** *Ipsocro* الحكومة التي تكون صاحبة السيادة وقد بدأ ، لبعض العقول النيرة ، أن من غير المعقول ، بعد القبول بالفرضية الأساسية ، أن تجري الأمور بشكل مغاير (١) .

إلا أن روسو يقول لنا بأن الأفراد يجمعون من أنفسهم شعباً بواسطة صك أولي ، ويعطون لأنفسهم حكومة بواسطة صك لاحق . بحيث أن الحق الكلي ، أو السيادة ، التي كان الشعب في النظم السابقة قد أعطاهم بخلقه لها ، يخلقه هنا من دون أن يعطيها ، ويبقى متولياً لها بشكل دائم .

يقبل روسو بكل أشكال ، ويجد أن الديمقراطية ملائمة للدول الصغيرة ، والأرستقراطية للدول المتوسطة ، والملكية للدول الكبيرة (٢) .

ديناميكية السلطة :

لكن الحكومة ، في كل حال ، ليست السيد . ويسمىها روسو الأمير أو الحاكم ؛ وهي تسميات يمكن أن تطبق على مجموعة من الرجال : فمجلس الشيوخ يمكن أن يكون الأمير ، وفي الديمقراطية الكاملة ، يكون الشعب نفسه لحاكم .

(١) انظر : بوسويه : « التحدير الخامس للبروتستانت »

(Cinquième l'aveuement aux protestants)

(١) « لكي يكون لهيئة الحكومة وجود ، وحياة حقيقية تميزه عن هيئة الدولة ؛ ولكي يتمكن كل أعضاءه من العمل معاً ومن الاستجابة للغاية التي أسس من أجلها فإنه يحتاج إلّا خاصة ، ولخاصية مشتركة بين أعضائه ، ولقوة ، وإرادة خاصة تنزع إلى الحفاظ عليها . إن هذا الوجود الخاص يفرغ من جميعات ومجاسي وسلطة للتداول والحل ، وحقوق واللقاب وامتيازات تعود للأمير حصراً على الطد الاجتماعي . - الكتاب ٢ - الفصل ٢ » .

صحيح أن هذا الأمر أو الحاكم يقود ، ولكن ليس بمقتضى الحق السيد ، أو السلطة (*imperium*) إلا محدودة التي هي السيادة . لا ، إنه لا يقوم إلا بممارسة سلطات استندت إليه .

وفقط حين تدرك السيادة المطلقة ، وحين يتأكد وجودها في الجسم الاجتماعي ، تصبح رغبة الجسم الحاكم في الاستيلاء عليها ، وإمكانية القيام بذلك ، كبيرة .

ومهما كان روسو مخطئاً ، برأينا ، في افتراض وجود حق بالغ التطرف ، من أي جهة حدد موقعه ، فإن لنظريته الفضل في تقويم بيان عن نمو السلطة .

إنه ديناميكية سياسية . لقد رأى روسو جيداً أن رجال السلطة يشكلون هيئة ، وأن هذا الهيئة تسكنها إرادة هيئة (١) ، وأنه يرمي إلى امتلاك السيادة :

« وكلما كبر هذا الجهد ، فسد الدستور ، وبما أنه لا يوجد هنا لعد من إرادة هيئة أخرى ، تقاوم إرادة الأمير (أي السلطة) وتضطهد بالنهاية السيد (أي الشعب) وتحقق توازناً معه ، فإنه فلا مناص أن يحصل أجلاً أو عاجلاً أن يضطهد الأمير (السلطة) في السيد (الشعب) في نهاية المطاف وينقض الماهدة الاجتماعية . ذاك هو العيب الملازم والمحتم الذي يتجه بلا كلل ، منذ ولادة الهيئة السياسية ، إلى تهديمه مثلما تهدم الشيوخوخة والموت في النهاية جسم الانسلان » (٢) .

تسجل نظرية السلطة هذه تقدماً ضخماً على تلك التي تفحصناها حتى الآن . لقد كانت تلك النظريات تفسر السلطة بحياسة حق لا محدود في القيادة ، حق ينبعث من الله أو من الكل الاجتماعي . لكننا لم تكن نرى

(١) الكتاب الثالث - الفصل الخامس .

(٢) نفس المرجع السابق .

في هذه النظم - لماذا ؟ - من سلطة لأخرى ، ومن عصر لآخر من حياة السلطة نفسها ، كان الذي المموس للثقل . والطاعة يظهر تغيراً إلى درجة عالية .

إننا نجد بالمعكس ، في للبناء التين لمحل روسو ، جهداً للتفسير . فإذا كانت السلطة ، من مجتمع لآخر ، تأخذ مدى مختلفاً ، فذلك لأن الهيئة الاجتماعية ، الحائزة الوحيدة للسيادة ، تدخلت إلى حد كبير من ممارستها . وإذا تغيرت السلطة نفسها من حيث المدى أثناء وجودها ، فذلك لأنها تنزع باستمرار إلى اغتصاب السيادة ، وبقدر ما تنجح في ذلك ، تدخل بحرية أكثر وشكل كامل أكثر بالتصرف بالشعب وبالوارد الاجتماعية . بحيث أن الحكومات الأكثر « اغتصاباً » تنطوي على الدرجة الأقصى من السلطة .

لكن مالم يفسر ، إنما هو من أين تستمد السلطة القوة الضرورية لهذا الإغتناب . لأن قوتها إذا كانت تأتيها من الكتلة الاجتماعية ومما يجسد الإرادة العامة ، فيجب أن تتناقض قوتها بقدر ما تنبعث من الإرادة العامة المذكورة ويجب أن تضمحل سلطتها بقدر ما تتميز من الأمانة . لقد ظن روسو بأن الحكومة تنتقل ، منحدر طبيعي ، من العدد الكبير إلى الصغير ، من اللديمقراطية إلى الأرستقراطية - ويستشهد بمثال البندقية - . وأخيراً إلى الملكية ، التي تبدو له الحالة النهائية للمجتمع والتي ، تحولها إلى استبدادية ، تسبب في النهاية موت الهيئة الاجتماعية . إن التاريخ لا يظهر لنا أبداً أن مثل هذا التعاقب هو أمر حتمي . وإنما لا تفهم من أين يستمد فرد واحد الوسائل لتنفيذ إرادته تفصل كلياً وبشكل يتزايد من الإرادة العامة .

إن عيب النظرية يكمن في تناقض عناصرها . لأن لها الفضل بمعالجة السلطة كواقع ، كجسم هو مقر لقوة ، لكنها تنظر أيضاً إلى السيادة

بوصفها حقاً ،وفق مفهوم المصير الوسيط . يوجد هنا غموض تبقى فيه قوة السلطة بلا تفسير ، وتبقى القوى التي في المجتمع ، يمكن ان تلتقط منها أو توقفها مجهولة .

اي تقدم مع ذلك على النظم السابقة ! واي بصيرة ، في نقاط أساسية !

كيف يمكن للسيادة ان تراقب السلطة

عند خروجها من يدي روسو عرضت نظرية السيادة الشعبية توازناً مدهشاً مع نظرية السيادة الإلهية في المصير الوسيط .

فكلتا النظريتين تقران بحق لا محدود بالقيادة ، لكنه حق غير ملازم للحكام . إن هذا الحق يعود لقوة سلبية — الله أو الشعب — تمنحها طبيعتها من ممارسته بنفسها . ويجب إذن أن تعطي وكالة لسلطة فعلية.

لقد أعلن تقريباً بشكل صريح بأن الموكلين ملزمون بقواعد : لقد نظمت الإرادة الإلهية أو الإرادة العامة سلوك السلطة .

ولكن هل سيكون هؤلاء الموكلون بالضرورة مخلصين ؟ أم سيجنحون إلى امتلاك القيادة التي يمارسونها بتفويض ؟ ان ينسوا قط القابة التي ولو من أجلها ، والخير المشترك والشروط التي أخضعوا لها وهي تنفيذ القانون الإلهي أو الشعبي^(١) ، وأخيراً ان يفتصبوا للسيادة ؟

(١) يجب ألا ننسى مطلقاً بأن روسو عندما احتفل للشعب حقاً من القانون ، فإنه كان يقصد بذلك التعليمات العامة جداً وليس كل الأحكام الدقيقة والخاصة التي يتضمنها القانون الدستوري الحديث تحت إسم التشريع .

بحيث أنهم في النهاية سمحوا لأنفسهم الإرادة الإلهية أو الإرادة العامة من خلال تلخيصها في شخصهم ؛ هكذا سترى لويس الرابع عشر ينتحل حقوق الله ، أو نابليون حقوق الشعب^(١) .

كيف يمكن منع ذلك ، إن لم يكن من خلال مراقبة السيد للسلطة ؟ لكن طبيعة السيد لا تسمح له بالمراقبة أكثر مما تسمح له بالحكم . من هنا نشأت فكرة قيام هيئة تمثله ، بمراقبة السلطة الفعلية ، وتحديد القواعد التي يجب أن تعمل وفقاً ، وفي حال الضرورة تقرير تخفيفها وتعيين بديل لها .

في نظام السيادة الإلهية كانت الكنيسة هي بالضرورة هذه الهيئة^(٢) . في نظام السيادة الشعبية سيكون البرلمان .

لكن ممارسة السيادة تجد نفسها هكذا مقسمة بشكل ملموس ، بحيث تظهر ثنائية من السلطات البشرية . السلطة الزمنية والسلطة الروحية في الميدان الزمني ، أو السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية . إن ميتافيزيقا السيادة بمجموعها تؤدي إلى هذا التقسيم ولا يمكن أن تطبقه . إن التجريبيين يمكنهم أن يجدوا فيها حماية للحريات . لكنها

(١) كان نابليون متيقفاً دائماً لتأسيس سلطته على سيادة الشعب . من ذلك هذا التصريح : « لقد انتهت الثورة ؛ ومبادئها تبسّطت في شخصي . إن الحكومة العالية هي مثل الشعب السيد ، ولا يمكن أن يكون هناك من ثورة ضد السيد » .

ويلاحظ مولييه (Molié) : « لم تخرج كلمة من فم أو من ريشة هذا الرجل لم تحل نفس الطابع ، ولم ترتبط بنفس النظام ، ولم تلعب لنفس الهدف ، إلا وهو [مادة إنتاج مبدأ سيادة الشعب ، الذي كان يعتقد بأنه الأكثر خطأً والأكثر إنتاجاً لتنتج مشؤومة ... »

- مولييه : « ذكريات مشاهد » (Souvenirs d'un Témoin) جنيف - ١٩٤٢ - ص : ٢٢٢ .

(٢) إنني لا أريد القول بأن الهيئة الوحيدة الراقية والواقفة للسلطة في مجتمع العصر الوسيط كان الكنيسة . إننا لا نصف هنا الواقع ، وإنما نحلل التعريفات .

يجب أن تكون فضيحة بالنسبة لكل من يؤمن بالسيادة ، الواحدة وغير القابلة للقسمة من حيث ماهيتها . ماذا إذن ، هاهي مقسمة بين فئتين من الوكلاء ! وتجاوب إرادتان : لكن لا يمكن لأي منهما أن تكون الإرادة الإلهية أو الشعبية . يجب أن يكون واحداً من الهيئتين الانعكاس الحقيقي للسيد ؛ أما الإرادة المناوئة ، إذن ، فهي المتمردة وينبغي قمعها . تكون هذه النتائج منطقية إذا كان مبدأ السلطة في إرادة يجب أن تطاع .

يجب إذن أن تتغلب هيئة ما - وحين الخروج من العصر الوسيط ، كانت الملكية تمثل هذه الهيئة .

أما في العصور الحديثة، فهو، من السلطة التنفيذية أو التشريعية، ذلك الذي يمسك عن قرب باليد الشعبي^(١) : عندما ينتخب رئيس السلطة التنفيذية مباشرة من الشعب ، مثل لويس نابليون ومثل روزفلت ، والبرلمان ، بالعكس ، عندما يكون رئيس السلطة التنفيذية أكثر بعداً عن منبع الحق ، كما في الجمهورية الفرنسية الثالثة .

بحيث أن من الملاحظ ، من هذه الجهة ، أن روسو ، في الوقت الذي انقصر فيه بقدر ما كان يستطيع من سلطة الحكام ، كان يحترس بشكل عجيب من « المثلين » ، الذين كان لهم وزن كبير في عصره ، وذلك من أجل إرجاع السلطة باستمرار إلى وظيفتها . ولم يكن يرى من « وسيلة لاقفاء انتهاكات الحكومة » إلا في جمعيات دورية للشعب ، من أجل الحكم على أسلوب استخدام السلطة ، وتقرير ما إذا كان من اللائم تغيير شكل الحكومة والأشخاص الذين يمارسونها .

(١) بلاحد سيسموندي أنه : « في كل المرات التي يضترف فيها بأن كل سلطة تنبثق من الشعب بالانتخاب ، يجب على أولئك الذين يستمدون سلطتهم مباشرة من الشعب ، أولئك الذين يكون ناخبوهم هم الأكثر عدداً ، يجب أن يؤمنوا أيضاً بأن سلطتهم هي الأكثر شرعية » (سيسموندي) (Sismondi) « دراسات حول دساتير الشعوب الحديثة » (Etudes sur les constitutions des Peuples modernes)

وكون الطريقة غير قابلة للتطبيق ، أمر لم يكن يحمله . إنما يجب أن نرى في إصراره على اقتراحها البرهان على إيماده الذي لا يتغير لأسلوب المراقبة الذي كان يراه يعمل في إنجلترا ، والذي وضعه مونتسكيو في الاعالي طريقة المراقبة البرلمانية . لقد احتج عليها بنوع من العنف . وكانت في نظره مكروهة بشكل واضح :

« إن السيادة لا يمكن أن تتمثل ... ونواب الشعب ليسوا إذن ولا يمكن أن يكونوا ممثليه ... إن فكرة الممثلين حديثة كلياً : لقد أتت إلينا من الحكومة الإقطاعية ، من هذه الحكومة الجائرة والعشبية التي فسد فيها الجنس البشري والتي كان فيها إسم الانسان مخزياً » (١) .

لقد هاجم النظام التمثيلي في البلاد التي اتخذ منها مونتسكيو نموذجاً في غاية الجودة :

« يظن الشعب الإنجليزي أنه حر : إنه يخدع نفسه بقوة ؛ إنه ليس كذلك إلاّ أثناء انتخاب أعضاء البرلمان ؛ وفور انتخابهم ، يكون عبداً ، ولا يكون شيئاً . إن استعماله للحرية في اللحظات القصيرة لحيته يجعله خليقاً بفقدانها » (٢) .

ولم كل هذا الفضب (٣) لقد أحسّ روسو ، بعد أن جمل السيادة كبيرة جداً ، ومنذ الاتفاق على أن السيد يمكن أن يتمثل ، بأن

(١) « في العقد الاجتماعي » - الكتاب ٢ الفصل ١٥ .

(٢) نفس المرجع .

(٣) إننا نجد لدى كانت (Kant) الرتبة الأولى « للممثلين » « إن الشعب ، كما كتب الفيلسوف ، الذي يمثل بنوابه في البرلمان ، يجب في هؤلاء العراس فريته وفعلوه » رجالاً هميون بصيرة بمواقف الناس ، ومواقع أعضاء أسرهم ، في الجيش والبحرية وفي الوظائف المدنية - كل الأمور تنطق بالوفاء - والذين ، بدل مقاومة إغراءات الحكومة يكونون دائماً مستعدين ، بالعكس ، لجمل الحكومة تنزق في أيديهم » (كانت « ميتافيزيقا الاخلاق » Métaphysique des Morales) ترجمة بارني - باريس - ١٨٥٢ - ص - ١٧٩) .

من غير الممكن منع التمثيل من الاستئثار بهذه السيادة . إن كل السلطات الطاغية بالفعل ، التي قامت منذ ذلك الحين ، برّرت إهانتها للحقوق الفردية بادعائها إنها كانت تستأثر بتمثيل الشعب .

لقد تنبأ ، بشكل خاص ، بما يبدو أنه غاب عن ذهن مونتسكيو ؛ وهو أن القوة البرلمانية المتنامية في ذلك الحين على حساب السلطة التنفيذية ، والمحددة بالتالي للسلطة ، ستتجه الى الخضوع للسلطة التنفيذية ، والانصهار معها ، مكونة بذلك ثانية سلطة يمكنها أن تطمح الى السيادة .

تَفْخُصُ نظريات السيادة من حيث نتائجها :

إذا القينا الآن نظرة على النظريات التي اتبنا على تفحص روحها . فإننا نلاحظ إنها تنزع كلها الى جعل الرمايا يطمون بالإشارة الى وجود مبدأ سام وراء السلطة ، الله او الشعب ، متسلح بحق مطلق . وانها تميل كلها أيضاً لإخضاع السلطة فعلياً للمبدأ المذكور . إنها إذن تأديبية بشكل مزدوج : تأديب الرعية ، وتأديب السلطة .

وباعتبارها تؤدب الرعية ، تنتهي الى تعزيز سلطتها في الواقع . لكنها ، بربطها ؟ الوثيق لهذه السلطة ، تموض هذه التميز ... بشرط أن تنجح في أن ترتب عملياً خضوع السلطة هذا . وتلك هي الصعوبة .

إن الوسائل العملية المستعملة للإبقاء على السلطة ضمن الحدود تتخذ مزيداً من الأهمية بقدر ما يتصوّر الحق السيد الذي توشك أن تستأثر به حقاً غير محدود يتضمن بالتالي مزيداً من المخاطر بالنسبة للمجتمع إذا استولت السلطة عليه .

لكن السلطان عاجز عن التجلي *En toto* من أجل أن يبقى الأوصياء في حدود واجبهم . إنه يحتاج إذن لهيئة رقابة ، وهذه الهيئة ، الموضوعة الى جانب الحكومة او فوقها ، سيسمى للامساك بها ، ولجمع

صِفَتَيِ الرِّمِيِّ وَالْمُرَاقِبِ ، الْأَمْرَ الَّذِي سَيُؤَلِّقُهُ عَمَلِيَّاتُ الْحَقِّ الْأَمَحْدُودِ فِي الْقِيَادَةِ .

لَيْسَ بِوَسْعِنَا اللَّجُوءَ إِلَى الْكَثِيرِ مِنَ الْإِحْتِيَاظَاتِ ، الْأَمْرَ الَّذِي يُؤَدِّي إِلَى تَفْتِيتِ السُّلْطَةِ وَمُرَاقِبَتِهَا ، مِنْ خِلَالِ تَقْسِيمِ الصَّلَاحِيَّاتِ أَوْ تَعَاقِبِ سَرِيعِ لِأَصْحَابِهَا ، وَهَذَا مَا يَشْكَلُ سَبَبًا لِلضَّعْفِ مِنْ إِدَارَةِ الْمَصَالِحِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ ، وَلِلْفَوْضَى فِي الْجَمَاعَةِ . إِنْ الضَّعْفُ وَالْفَوْضَى لِلَّذِينَ لَا يَطَاقَانِ عَلَى الْمَدَى الطَّوِيلِ وَالَّذِينَ ، بِرَدِّ فَعْلٍ طَبِيعِيٍّ ، يَسْبِبانِ فِي النِّهَايَةِ اجْتِمَاعَ أَجْزَاءِ السِّيَادَةِ فِي كُلِّ وَاحِدٍ سَيَجْعَلَانِ السُّلْطَةَ تَجِدُ نَفْسَهَا حِينَئِذٍ مُسَلَّحَةً بِحَقِّ اسْتِبْدَادٍ .

وَمِنْ جِهَةٍ أُخْرَى سَيَشْتَدُّ الاسْتِبْدَادُ سَيَكُونُ أَكْثَرَ شِدَّةً مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى بِقَدْرِ مَا سَيَتَصَوَّرُ حَقَّ السِّيَادَةِ بِشَكْلِ أَوْسَعٍ ، فِي الزَّمَنِ الَّذِي كَانَ يُعْتَقَدُ فِيهِ أَنَّهُ بِنِهَايَةِ كُلِّ احْتِكَارٍ .

وَإِذَا لَمْ نَتَصَوَّرْ أَبَدًا أَنَّ قَوَانِينَ الْجَمَاعَةِ يُمْكِنُ أَنْ تَعْمَلَ ، فَإِنَّ الْمُسْتَبَدَّ سَيَبْقَى مُلْزَمًا بِهَا . وَإِذَا تَصَوَّرْنَا أَنَّ فِي الْقَوَانِينِ جُزْءًا ثَابِتًا ، يُقَابِلُ الْمُرَاسِيمَ الْإِلَهِيَّةَ فَإِنَّ هَذَا الْجُزْءَ عَلَى الْأَقْلَ سَيَكُونُ ثَابِتًا .

أَنَّا نَسْتَشْفِ هُنَا أَنَّ مِنَ الْمُمْكِنِ أَنْ يَنْجُمَ عَنِ السِّيَادَةِ الشَّعْبِيَّةِ اسْتِبْدَادٌ أَكْثَرَ انْدِفَاعًا مَعَ فِي السِّيَادَةِ الْإِلَهِيَّةِ . لِأَنَّ الطَّاعِيَّةَ ، فَرْدًا أَوْ جَمَاعَةً ، الَّتِي ، مِنْ حَيْثُ الْإِفْتِرَاضِ ، نَجْحُ فِي اغْتِنَابِ السِّيَادَةِ الْأُولَى أَوْ الْآخَرَى ، لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَنْدِيَ إِلَى الْإِرَادَةِ الْإِلَهِيَّةِ ، الَّتِي تَظْهَرُ بِشَكْلِ أَنْوَاعٍ مِنَ الْقَانُونِ الْأَبَدِيِّ ، مِنْ أَجْلِ تَرْتِيبِ أَيِّ شَيْءٍ كَانَ .

أَمَا إِرَادَةُ الْعَامَةِ فَإِنَّهَا ، بِالْمَعْكَسِ ، لَيْسَتْ بِطَبِيعَتِهَا ثَابِتَةً ، بَلْ مُتَحَرِّكَةً . وَبَدَلُ أَنْ تَكُونَ مُحَدَّدَةً مُسَبِّقًا فِي قَانُونٍ ، يُمْكِنُ أَنْ نَجْعَلَهَا تَتَكَلَّمُ بِقَوَانِينٍ مُتَعَاقِبَةٍ وَقَابِلَةٍ لِلتَّغْيِيرِ . إِنْ السُّلْطَةُ الْمُفْتَضِلَّةُ سَتَتَصَرَّفُ إِذْنًا ، فِي هَذِهِ الْحَالَةِ ، بِحُرِيَّةٍ أَكْثَرَ ، إِنَّهَا سَتَكُونُ أَكْثَرَ حُرِيَّةً ، وَحُرِيَّةُ السُّلْطَةِ تُدْعَى التَّنَصُّفُ .

الفصل الثالث

النظريات المصنوية للسلطة

إن ما يفسر ويبرر الطاعة المدنية ، في نظريات السيادة ، إنما هو حق القيادة الذي تستمده السلطة من مصدرها الإلهي أو الشعبي .

ولكن اليس لدى السلطة هدف ؟ ألا يجب أن تتجه للخير المشترك ، التعبير المبهم ، ذي المحتوى المتغير الذي يستجيب لتقلبه للطابع غير المحدد للطموح البشري .

والأ يمكن أن تحكم سلطة ، شرعية بمصدرها ، بطريقة مخالفة كثيراً للخير المشترك بحيث توضع الطاعة موضع التساؤل ؟ لقد عالج اللاهوتيون مراراً هذه القضية واستخلصوا من ذلك فكرة الهدف . وقال البعض بأن السلطة يجب أن تطاع ، حتى وإن كانت ظالمة ، لكن العدد الأكبر والسلطات الأعلى تمسكت ، بالعكس ، بالقول بأن الغاية الظلمة للحكومة كانت مهدمة لقضيتها العادلة . ويبدو أن القديس توما ، بشكل خاص ، قد أعطى لهدف السلطة أهمية أكثر مما أعطاه لقضيتها : إن التمرد ضد سلطة لا تسعى للخير المشترك لم يعد يعتبر إلا عصياً^(١) .

وبعد أن لعبت فكرة الهدف ، في الفكر الكاثوليكي في العصر الوسيط ، دور مصطلح لمفهوم السيادة (إن الطاعة الواجبة للسلطة بسبب شرعيتها

(١) القديس توما : «Somme Théologique» - II - II - ٤٢ - ٢ .

يمكن أن تنقص إذا كفت عن النزوع إلى الخير المشترك (١) ، وانكسفت
هذه الفكرة في نظم السيادة الشعبية .

وليس معنى هذا أنهم أهملوا التأكيد على أن وظيفة السلطة هي تأمين
المنفعة العامة ، فالفكرة عولجت بما فيه الكفاية . إنما افترضوا بأن
السلطة الشرعية ، أي التي تصدر عن المجتمع تسعى بالضرورة إلى الخير
الاجتماعي نظراً لأن الإرادة العامة تكون دائماً مستقيمة وتنزع دوماً إلى
المنفعة العامة (٢) .

إن مفهوم الهدف لم يظهر إلا في القرن التاسع عشر ، وذلك لكي
يمارس تأثيراً مغايراً كلياً لتأثير العصر الوسيط . كانت فكرة الغاية
أو الهدف قد شكلت بحقه واجهت نمو السلطة ، لكن الأمر هو على
العكس الآن إذ تساعد على نموها . انقلاب هو (أي المجتمع في حقيقة
نظرية جديدة إلى المجتمع فلم يقدر تراكم أفراد يسلمون بمبادئ الحق
المشترك بل صار كلا عضواً ينمو باستمرار لجسم ينمو) . إن علينا أن
نتوقف عند هذه الثورة الفكرية لأن النظريات الجديدة للطة النهائية
تستمد منها أهميتها وخصائصها .

المفهوم الاسمي للمجتمع :

إن نظريات السيادة تجد تفسيرها ، وإلى حد كبير علاجها ، في مفهوم
المجتمع عندما صيغت .

فقبل القرن التاسع عشر ، لم يخطر على بال مفكرين غربيين أنه من
الممكن ، في مجموعة بشرية خاضعة لسلطة سياسية مشتركة ، أن يوجد
شيء آخر بشكل حقيقي غير الأفراد .

(١) بمبارات العصر الوسيط ، إذا حكمت « كدمرة » (in destructionem)
في حين أنه يجب أن تحكم كمشيئة (in modificationem) .

(٢) « في العقد الاجتماعي » - الكتاب ٢ - الفصل ٢ .

إن الرومان لم يروا الأمور بشكل مفابر . فالشعب الروماني كان بالنسبة لهم تجمع رجال ، ليس في الحقيقة تجمعاً ما ، وإنما تجمع نشده روابط حقوقية ومن أجل التمتع بامتياز مشترك^(١) .

إنهم لم يتصوروا أن هذا التجمع سيولد « شخصاً » متميزاً عن الأشخاص المتشاركين . فحيث نقول لفرنسا ، مع الشعوب بأننا نتحدث عن « شخص ما » ، كفوا يقولون ، حسب المصور ، *Populus romanus plebeus* أو *Senatus populusque romanus* ويعنون بوضوح بهذه التسمية الوصفية بشكل أساسي ، بأنهم لم يكونوا يتصورون شخصاً ، هو روما ، وإنما يرون الواقع الطبيعي ، مجموعة أفراد متجمعين . إن كلمة شعب (*Populus*) ، يفهمها الواسع ، تستدعي بالنسبة لهم شيئاً ما ملموساً بشكل كامل ، إنه المواطنون الرومان المدعوون لجمعية ؛ إنهم لم يحتاجوا لكلمة تعادل كلمة « الأمة » ، لأن مجموع الأفراد لا ينتج في فهمهم إلا مجموعاً حسيباً وليس كأننا من جنس مختلف . إنهم لم يحتاجوا كذلك لكلمة « دولة » لأنهم لم يعوا وجود « شيء » سام يمشي خارجهم وفوقهم ، وإنما مصالح مشتركة فيما بينهم ، تشكل ما يسمى بالشيء العام (*Res Publica*) :

الواقع هو البشر وحدهم . وهذا تصور موروث عن العصر الوسيط . وهؤلاء البشر ، سواء كانوا لاهوتيين من العصر الوسيط أم فلاسفة من القرنين السابع عشر والثامن عشر يتفقون على أن البشر هؤلاء سابقون على المجتمع . لقد كونوا المجتمع عندما صار ضرورياً لهم ، إما بسبب فساد طبيعتهم (برأي اللاهوتيين) وإما بسبب شراسة غرائزهم (برأي هوبس) . لكن هذا المجتمع يبقى جسماً اسطنائياً ، كما قال روسو

(١) شيرون (Cicéron) : «De Republica» : ١ - ٢٥ - ٣٩ .

صراحة (١) وحتى هوبس الذي لم يفكر بأن الليفياتان(*) يعيش حياة خاصة ، بالرغم من أنه وضع في واجهة أحد مؤلفاته رسم عملاق يتألف جسمه من أشكال بشرية منجمعة . وهذا الجسم لا إرادة له ، لكن إرادة إنسان أو جماعة تعرف هي إرادته .

إن هذا التصور الاسمي (nominaliste) الخالص للمجتمع يجعل فكرة السيادة مفهومة . لا يوجد في المجتمع إلا بشر مشتركون بعضهم مع بعض ، وانفصالهم ممكن دوماً . إن استبدادياً مثل هوبس ، ونصيراً للحرية مثل روسو كانا مقتنعين بذلك على حد سواء . فلالول يرى فيه كارثة يجب اتقاءها بأقصى الشدة(٢) ، والآخر وسيلة سلمية مفروضة على المواطنين المضطهدين .

(١) « ... بالرغم من أن الجسم الاصطناعي للحكومة هو من عمل جسم اصطناعي آخر (الجسم السياسي أو المجتمع ... » (العقد الاجتماعي - الكتاب الثالث - الفصل الأول .

(٢) وحش اسطوري يظهر في نهاية العالم .

(٣) إن هوبس ، الذي كانت الاضطرابات الكثيرة تسبب له رعباً كبيراً دفعه للهرب من بلاده منذ هوردها ، لم يكن يريد السلطة المطلقة إلا لأنه كان يفتق فوق كل شيء السقوط الانساني في ما كان يبدو له ، خطاً أو صواباً ، الحالة البدائية ، حالة صراع الجميع ضد الجميع . لقد كان بتفصيله لنظريته في حق القيادة الا محدودة ، يجيب على الاعتراضات : « لكن يمكن هنا الاعتراض بان عرف الرعايا بالنسب جدا ، لانهم معروفون لجشع أولئك الذين يملكون بين ايديهم سلطة لا محدودة » ولاهوائهم غير المتشعبة الأخرى . أن أولئك الذين يعيشون في ظل تلك يتهمون عادة الكثيرة و أولئك الذين يعيشون في ديمقراطية أو تحكمهم سلطة سيدها ما ، يعززون انزعاجهم لهذا الشكل من الحكم ، في حين أن السلطة ، بكل أشكالها ، إذا كانت كاملة بما فيها الكفاية من أجل حمايتهم ، هي دائماً نفسها » .

« إنهم لا يعتبرون أن الظرف الانساني لم يكن مطلقاً يعنون أي الزعاج ، وأن السود الذي يمكن أن تفرغه حكومة ، مهما شكلها ، لا يكاد يدرك مقابل اليأس المصائب الرعبة التي تصاحب الحرب الأهلية ، والظرف الفوضوي لبشر بلا سيادة ، متحررين من كل القوانين ، ومن كل سلطة قهرية تطرض عليهم وتتفصلاتهم » . (اللوفياتان - الطبعة الأولى لعام ١٦٥١ - ص : ٩٤) .

ولكن إذا لم يكن المجتمع إلا تجمعاً اصطنائياً لبشر مستقلين بطبيعتهم ، فماذا كان يلزم من أجل إخضاعهم لسلوكات منسجمة : ولجعلهم يقبلون سلطة مشتركة ! إن سر المؤسسة الاجتماعية يتطلب تدخلاً إلهياً أو على الأقل إنفاقاً عالياً أولاً لكل الشعب . وكم يلزم من الهبة أيضاً من أجل الإبقاء يومياً على تماسك المجموع ! إن علينا أن نفترض وجود حق يجبر على الاحترام ، هو السيادة التي ستكون دوماً مقصرين بحقها ، والتي من وجه آخر أيا أن تقبل بإسنادها الى السلطة أو لا تقبل .

وعندما تنفق أطراف مستقلة على خلق بعض وظائف علاقات وتكليف بعض المفوضين بها ، فإنه لا يمكننا ، بالتأكيد ، إذا أردنا ضمان استمرارية الصلة والتنفيذ الصارم للإلتزامات المستحقة ، أن نضخم دور أولئك الذين يجب عليهم باستمرار إرجاع الإرادات الفردية الى الخط العام . لقد رأينا في أيامنا قيام عقد اجتماعي بين أشخاص موجودين في حالة الطبيعة *bellum omnium contra omnes* أي صراع الجميع ضد الجميع . هؤلاء الأشخاص هم دول العالم ، والمقد هو عصبة الأمم . وهذا الجسم الاصطناعي إنحل لغياب سلطة مزودة بحق عال لا تتعارض معه حقوق الأطراف .

وإذا سمحتم لي بمثال أكثر ألفة ، فإن اتحاد كرة القدم يحتاج أيضاً لسلطة تقديرية لكي يكون بإمكان حكم مباراة ، ضعيف وسط ثلاثين عملاقاً متحمسين ، إسماع صوت صفارته .

ومنذ أن تطرح في الجرد مشكلة بناء تجمع بين عناصر مستقلة والحفاظ عليه ، ومنذ أن تتمثل شخصية هذه العناصر باعتبارها لا تتمتع جوهرياً من جراء الانتماء للميثاق الاجتماعي ، ومنذ أن نتصور بأن عدم التطبيق والاتصال ممكن دائماً ، فإنه لا يمكن الاستغناء عن سلطة تستطيع نقل هيبتها الى قضاة لا حول لهم ولا طول . إن الفكرة ، إذا

ونُضِعت ثانية ضمن اطار هذه التسلمات الأولى ، تبلى منطقية ولا تخلو من عظمة .

ولكن إذا كان المجتمع واقعاً طبيعياً وضرورياً، وإذا كان من المستحيل ملادياً ومعنوياً على الإنسان أن ينسحب منه ، بحيث أن عوامل أخرى غير قوة القوانين والدولة تثبته في سلوكات اجتماعية، فإن نظرية السيادة تقدم حينذاك للسلطة دعماً مفرطاً وخطيراً .

فالأخطار التي يتضمنها لا يمكن أن تتجلى بشكل تام طالما بقيت في العقول القرضية الأساسية التي ولدتها ، فكرة أن البشر هم الواقع وأن المجتمع هو اصطلاحي . ويفلدي هذا الرأي فكرة أن الشخص هو قيمة مطلقة ، لا يشكل المجتمع إزاءه إلا وسيلة . من هنا إعلانات حقوق الإنسان ، حقوق يتحطم عليها حق السيادة نفسه ، الأمر الذي يبدو ، من الناحية المنطقية غير معقول فيما إذا تذكرنا أن الإسيادة هذا مطلق تعريفاً ، ولكننا نفهم ذلك جيداً ، إذا تذكرنا بأن الهيئة السياسية مصطنعة ، وأن السيادة هيئة تسلم بها لغاية ما ، وأن كل هذه الظلال لا قيمة لها بالقياس الى واقع الإنسان ، إذ طالما احتفظ بالفلسفة الاجتماعية الفردية والاسمية ، فإن مفهوم السيادة لن يكون له هذا الأثر الضار الذي يسببه عندما تنهلوي هذه الفلسفة (أي الاسمية والفردية) .

ومن هنا ، ونشر لذلك مرووراً ، المعنى المزدوج للديمقراطية ، المفهومة في الفلسفة الاجتماعية الفردية كنظام لحقوق الإنسان ، وفي الفلسفة السياسية التي طلعت الفردية ، كحكم مطلق لحكومة منتسبة للجماهير .

التصورات الواقعية للمجتمع :

إن الفكر أقل استقلالا مما يفترض ، والفلاسفة أكثر مديونية مما يقررون تجاه التمثلات الشائعة واللغة العامة . ولكن تؤكد الميتافيزيقا

حقيقة المجتمع ، يجب أولاً أن تأخذ وجود (être) صورة موجود اسمه الأمة .

لقد كان ذلك نتيجة ، وربما النتيجة الأكثر أهمية للثورة الفرنسية . فعندما ألقت الجمعية التشريعية بفرنسا في مفامرة عسكرية لم تجازف الملكية قط بالقيام بها ، تبين أن السلطة لم تكن تتصرف بوسائل تسمح لها بمواجهة أوروبا . لهذا كان عليها أن تطلب المساعدة شبه الكلية للشعب في الحرب . الأمر الذي لا مثيل له في السابق . ولكن بأي اسم ؟ باسم ملك فقد اعتبره ؟ لا . باسم الأمة : إن الوطنية باتخاذها منذ ألف عام شكل ارتباط بشخص : جعلت الميل الطبيعي للمشاعر يعطي للأمة طابعاً شخصياً نبث الفن الشعبي سماته .

إن تجاهل الصدمة والتحول التفسيين للثورة ، يؤدي إلى الحكم على النفس بعدم فهم كل التاريخ الأوروبي اللاحق ، بما في ذلك تاريخ الفكر . وعندما كان الفرنسيون سابقاً يتحدثون حول الملك ، كما حدث مؤازرتهم لرئيس محبوب ومحترم . لكنهم الآن يتحدثون في الأمة مثل بعد مالابلاكيه Molplaque في أن أفراداً هم الذين كانوا يقومون أعضاء « من كل » . إن هذا التصور « للكل » الذي يمشي حياة خاصة وأعلى من حياة الأجزاء ، كان مضمراً على الأرجح . لكنه تبلور فجأة .

إن العرش لم يقلب ، لكن « الكل » الذي هو الشخص – الأمة صعد إلى العرش . وهو يحيا كمالك الذي خلفه إلا أنه حظى باعتياز كبير عليه : إذ أن الرعية Le sujet يوقفا من الملك وهي غير بشكل واضح ، وهي بالتالي تحرض بشكل طبيعي على صيلة حقوقها . في حين أن الأمة ليست آخرأ بل هي الرعية ذاتها وهي آخر أكثر منه : أنها « نحن » وقد أخذت شكل كيان مستقل ، ثورة معنوية مع أن السلطة بقيت واقعياً شبيهة بذاتها أكثر مما يتصورون وما برحت مستقلة مستقلة عن الشعب في واقعه الشخص .

المهم هو المعتقدات فئمة معتقد اعتمد حينذاك في فرنسا ، ثم انتشر في لوروبا وهو ان ئمة شخص الامة موجود وهو المالك الطبيعي السلطة . لقد بيدرت جيوشنا هذا الايمان في اوروبا بذرته حبيبات الامل التي سببتها مما يدروننا بالبشرين الطيبة ملي حملتها معها ، استقبلوها بحماسة في البداية مثل فيخته ، بدوا بعدئذ اكثر حرارة لتبشيرهم بفوميئات مضادة .

لقد صاغ هيجل في أوج انطلاقه الشعور القومي الجرمني أول مذهب متماسك للظاهرة الجديدة ، وميح للامة شهادة وجود فلسفي . ان مقارئة مذهبه بمذهب روسو ، تجعلنا نشعر الى اي مدى تحدد مفهوم المجتمع . إن ما يسميه « بالمجتمع المدني » يقابل المجتمع كما كانوا يستشعرونه حتى الثورة الفرنسية . هناك . كلن الافراد هم الاساس ، وغاياتهم ومصالحهم الخاصة كانت هي الاثن . ومع ذلك فقد كلفت حاجة لمؤسسات من اجل ضمان هؤلاء الافراد ضد الخطر الخارجي ، والخطر الذي يمثله الافراد ضد بعضهم البعض . إن المصلحة الفردية نفسها تتطلب نظاما وسلطة لتضمنه . ولكن ايا كان النجوع الذي خالوا انهم اعطوه لهذا النظام ، ومنهما كان مدى اتساع هذه السلطة ، فهما معنويا ، لانهما تابعان ، لانهما اسسا بهدف السماح للأفراد بمتابعة اهداف فردية . اما ما يسميه هيجل « دولة » فيقابل بالعكس التصور الجديد للمجتمع . فكما ان الاسرة لم توجد بالنسبة الى الانسان ليسر اموره بل هي حيث اناه (حيث توجد اناه) وحيث لا يقبل وجوده الا بوصفه عضوا في الاسرة بوصفها وحدة . كذلك صار يتصور نفسه بوصفه عضوا في الامة ، ويعترف بان مصيره يكمن في المشاركة بعباءة جملمية وفي ان يدمج فمالته بوعي الفعالية العامة وأن يجد راحته في تحقيق المجتمع الذي صار هدفا بالنسبة إليه .

نتائج منطقية للمفهوم الواقعي

ذاك هو ، بقدر ما يمكن ترجمته لغة بسيطة ، مفهوم هيجل (١) .
إننا نرى كم يقابل بشكل وثيق تطوراً في الشعور السياسية ، ويستطيع
في القرنين التاسع عشر والعشرين ، التفكير في المجتمع مثل هيجل ، دون
أن نعتزم مطلقاً الحديث عنه ، لأنه لم يقم ، في هذا المجال ، إلا بأعطاء
شكل لمعتقد جديد حاضر تقريباً بشكل مبهم في الكثير من العقول .

تتضمن هذه النظرة الجديدة للمجتمع نتائج ضخمة ففكرة الخير
المشترك تتلقى مضموناً مختلفاً بشكل كامل عن المضمون الذي كان لها
في السابق . فالامر لم يعد يتعلق فقط بتيسير قيام كل فرد بتحقيق خيره
الخاص ، الامر الذي يعتبر واضحاً ، وإنما بتدبير خير اجتماعي (*) أقل
تحديداً الى حد بعيد . أما فكرة هدف السلطة فتأخذ أهمية مغايرة
كليا لأهميتها في العصر الوسيط . ففي ذلك الحين كان الهدف يتمثل
بالعدالة ، وكان يجب «*jus suum cuique tribuere*» السهر على أن
يحصل كل فرد على حقه ، ولكن أي حق ؟ الحق الذي يعترف له به
قانون ثابت Loifixe هو العرف . لقد كان ، إذن أكثر نشاطاً
محافظاً بشكل أساسي . من هنا يأتي أن فكرة الهدف أو العلة النهائية لم
يكن استعمالها من أجل توسيع السلطة . لكن كل شيء يتغير منذ أن تفقد
الحقوق التي تخص الأفراد ، الحقوق الذاتية ، قيمتها ، بالنسبة
لأخلاقية تزداد سمواً ، والتي يجب أن تتحقق في المجتمع . إن السلطة
بوصفها وكلا لهذا التحقيق ، وبسبب هذا الهدف ، ستستطيع تبرير
أي تنام في اتسام مداها . إننا ندرك إذن أن هناك مجالاً من الآن فصاعداً
لنظريات العلة النهائية للسلطة ، المواتية بشكل لا نهائي لها . وبكفي أن

(١) بسبب خصوصية اللغة الهيكلية اهتمت عن ذكر استشهادات حرفية . إننا سنجد
التصومي الأساسية في المجلد السابع من طبعة لاسون (Lasson) للمؤلفات «الكلمة» :
Schriften zur Politik und Rechtsphilosophie

(*) م المصلحة العامة .

تتخذ السلطة كفاية ، على سبيل المثال ، المفهوم الامحدود للمدالة الاجتماعية .

وفيما يتعلق بالسلطة ، ماذا تتضمن الفكرة الجديدة ؟ ونظراً الى وجود كائن جماعي (*Etre social*) اكثر أهمية للغاية من الافراد ، وله بالتأكيد يعود الحق السامي بالسيادة . إنها السيادة القومية ، المختلفة جداً ، كما سلب على ذلك الضوء غالباً ، عن سيادة الشعب^(١) في هذه السيادة الاخيرة ، كما قال روسو ، « لا يتشكل السيد الا من الافراد الذين يتألف منهم »^(٢) . ولكن في تلك السيادة ، يتحقق المجتمع ككل إلا بقدر ما يتعرف المشاركون على بعضهم كأعضاء فيه ، ويعترفون به بوصفه هدفاً لهم وينجم عن هذا منطقياً أن الذين اكتسبوا هذا الوعي هم وحدهم الذين يسرون بالمجتمع نحو تحقيقه . إنهم قادة ومرشدون ، وإرادتهم وحدها تتطبق مع الإرادة العامة : بل إنها الإرادة العامة .

هكذا يعتقد هيفل انه اوضح فكرة ينبغي الاعتراف بانها كانت غامضة لدى روسو . لأن مواطن جنيف يقول لنا : « بأن الإرادة العامة مستقيمة وتنزع دائماً للمنفعة العامة »^(٣) لكنه ، نظراً لمعرفته الكبيرة بالتاريخ اللاتيني بحيث يتذكر العديد من القرارات الشعبية الظالمة أو المفجعة ، يضيف فوراً : « ولا ينجم عن ذلك أن مدلولات الشعب لها دائماً نفس الاستقامة » ، ويؤكد : « بأن هناك غالباً الكثير من الفرق بين إرادة الجميع والإرادة العامة : إن هذه الاخيرة لا تنظر إلا للمصلحة

(١) انظر بشكل خاص كاري دو مالبري *corre de Mallery* : « مساهمة في النظرية العامة للدولة »

(*Contribution à la théorie générale de l'Etat*)

المجلد الثاني - باريس - ١٩٢٠ ؛ ويول باستيد (*P. Bastid*) في مؤلف اساسي :

« سيبس وفكره » (*Sieyès et sa pensée*) باريس - ١٩٢٩ .

(٢) العقد الاجتماعي - الكتاب الاول - الفصل استيف .

(٣) العقد الاجتماعي - الكتاب الثاني - الفصل الثالث .

المشتركة . كل هذا غامض جداً إذا لم نأخذ صيغ : « إنها دائماً مستقيمة وتنزع دائماً للمصلحة العامة ... ولا تنظر إلا للمصلحة المشتركة » ، كصفات تحدد إرادة مثالية . وهذا ما يقوله هيجل : الإرادة العامة هي تلك التي تنزع الى هدف (ليس هو المصالح الخاصة في ما لديها من مشترك ، وإنما تحقيق الحياة الجماعية الاسمي) . إن الإرادة العامة ، محركة المجتمع ، هي تلك التي تنجز ما يجب إنجازه ، برضى أو بدون رضى الأفراد الذين لا يعون الهدف .

إن القصد بالاجمال هو قيادة الجسم الاجتماعي الى نوع من التفتح الذي لا تعود رؤيته إلا للأعضاء الوامين . إنهم يشكلون « الطبقة الشغلة » بالمعارضة مع أولئك الذين يقعون منطلقين في خصوصيتهم .

يعود إذن لجزء الوامي أن يريد نبيلة من الكل . إلا أن هذا لا يعني قط ، في فكر هيجل ، إنه حر في أن يختار للكل أي مستقبل . لا إن من الممكن أن نقول عنه أنه واع لأنه يعرف بدقة ما يجب أن يكون ، وما يجب أن يصير اليه الكل . إنه ، بتعميله لظهور ما يجب أن يكون ، لا يقوم باكراً (Toussaint) الكل أكثر مما يقوم مولد بالاكراه حتى ولو استخدم القوة .

إننا ندرك كل ما يمكن أن يجنيه من هذه النظرية فريق يدعي أنه واع ، ويؤكد أنه يعرف الهدف ، ومقتنع بأن إرادته تتطابق مع ما هو « عقلائي في ذاته ومن أجل ذاته » الذي يتكلم عنه .

هكذا وجدت الإدارة الروسية ، التي كانت حينذاك في أوج نموها ، في الهيكلية التبرير لدورها ولناهجها الاستبدادية . إن السلطة البيروقراطية والعالة (Le Bonapartisme) كانت مقتنعة بأن إرادتها ليست نزوة تصفية ، وإنما معرفة بما يجب أن يكون . وبالتالي ، فإنها تستطيع ويجب عليها أن تدفع لأساليب العمل والتفكير التي ستحقق الهدف الذي سمح العقل بالتنبؤ به .

في السلطة هي

إن صورة ما يجب أن يكون ، المكونة مسبقاً لدى فريق ، تؤهل هذا الفريق لدور قائد . إن اشتراكية ماركس الطمعية تعرف ما يجب أن تكونه البروليتاريا . إن الجزء الوامي من البروليتاريا ، إذ يستطيع التحدث باسم الكل ، وأن يريد باسم الكل ، ويجب أن يعمل على توعية الكتلة الخاملة التي تشكل هذا الكل البروليتاري . إن البروليتاريا ، بمعرفتها لنفسها ، تُلقي نفسها كطبقة وتصبح الكل الاجتماعي (Le Tout Social)

كذلك فإن الحرب القاشي هو أيضا الجزء الوامي من الأمة ، وهو يريد نياحة عن الأمة ، ويريد كما يجب أن تكون .

إن كل هذه المذاهب ، التي تركز عملياً حق اقلية - تقول من نفسها انها واعية - في قيادة اكثرية ، تخرج مباشرة من الهيضلية . وقد احتاج الامر من جهة اخرى لأن لا يولد مفهوم لكل الاجتماعي الا نظاماً ذات نسب هيضلي واضح . لقد قلنا بأن هذا التصور كلن منتشرأ في فكر ما بعد الثورة : ولهذا يجب ألا ندهش لكون السياسة الحديثة منشترية به . ففي حين أن الشعب المشخص في القرون السابقة لم يكن بإمكانه أن يُمثل إلا خلال وجوهه المتعددة (Etats Généraux) أو الأُمم يُمثل أبداً (روسو) فإن الكل يمكن أن يُعبر عنه من خلال أولئك الذين يعرفون أو يدعون صيرورته الضرورية ، والذين هم ، إذن ، أو يدعون أنهم ، يُعبرون من الإرادة الموضوعية (Volonté Objective) إنهم سيكونون اقلية من المنتقين أو من الجمعيات الشعبية التي تتحدث بثقة كلية باسم الأمة . إنهم سيكونون أي فروع أو حزب ، مُمسك للحقيقة . إن أحزاباً متعارضة ، في تصورها الهدف بشكل مختلف ، ستستطيع التطلع تنافسياً لقيادة الكل بشكل مطلق .

لنلخص : إن تجربة الانفصال القومي المشترك جعلت المجتمع ينظر إليه بوصفه كلا كل لم يتحقق بعد ، لأن الكثير من الأفراد الموجودين في المجتمع لا يتصرفون بعد كأعضاء من كل ، نظراً لأنهم

لا يعرفون أنفسهم كأعضاء وإنما كالأفراد . لكن هذا الكل سيحقق بصفته تلك بمقدار ما يقود الأعضاء الواعون الآخرين للتصرف والإحساس كما يجب من أجل أن يتحقق الكل بصفته تلك . وإنهم يستطيعون ويجب عليهم الى ما لا نهاية أن يدفعوا الأوامر ويعبروهم . أن هيفل لم يرد ، كما يبدو ، بناء نظرية استبدادية . لكن هذه النظرية تحكم على نفسها بشمارها .

تقسيم العمل والعصوانية (Organicists) .

ومع ذلك فإن القول ، في منتصف القرن التاسع عشر ، كانت مبهورة بالتقدم الصناعي والتحول الاجتماعي الناجمة عنها ، مثلما كانت مبهورة في بداية القرن بظاهرة **الثورة القومية** .

إلا أن هذا التغير الخارق ، المتجزئ بوتيرة مندفعة تقريباً منذ عصر « العقد الاجتماعي » ، كان قد فُسرَ ، منذ اللحظة التي انطلق منها ، على يد الإسكتلندي آدم سميث . ففي صفحات اشتهرت فوراً ، وبقيت كذلك ، سكتل مؤلف « **ثروة الأمم** » الضوء على تأثير تقسيم العمل على نمو الإنتاجية الاجتماعية .

وسرعان ما صلت مشتركة الفكرة القائلة بأن أي مجموعة بشرية تنتج أكثر - بلغة بنتام تطلق أكثر من وسائل السعادة - بمقدار ما يدفع الأفراد الذين تتكون منهم للأمام التمايز في نشاطاتهم الخاصة .

إنها فكرة اخذاة بسبب الحركة المزدوجة التي تحصلنا نحس بها : تباعد يؤدي الى تلاق . لقد جنى هيفل منها فائدة كبيرة : فبعد أن ذكر بأن أفلاطون كان يسهر بدقة في جمهوريته على بقاء المواطنين متشابهين ويرى في ذلك الشرط الضروري للوحدة الاجتماعية ، أكد الفيلسوف الألماني بأن ما تختص به الدولة الحديثة ، بالعكس ، هو إباحة المجال

لإنجاز عملية تمايز ، وإرجاع التنوع المتنامي دائماً الى وحدة على الدوام أكثر غنى (١) .

وهذا ما سيمبر منه ، في إيماننا ، دوركهايم ، الذي عارض التضامن « الميكانيكي » لاجتماع بدائي يتماسك فيه الأفراد بتشابههم ، بالتضامن « العضوي » لاجتماع متطور أصبح فيه الأعضاء ضروريين لبعضهم بعض ، بسبب تمايزهم (٢) .

لقد أدخل مفهوم تقسيم العمل هذا في الفكر السياسي على يد أوجست كونت الذي يميز جيداً بين النتائج المادية والنتائج المعنوية للظاهرة . صحيح أن النشاطات ، في النظام المادي ، تتمايزها عن بعضها البعض ، تتعاون بفعالية أكثر فيما بينها (٣) ، إلا أنه كان مقتنعا أيضاً بأن تكثف كل هذه الفروقات يتم بشكل آلي مثلما كان يزعم ذلك الاقتصاديون الليبراليون الذين كان يدين طمانينتهم . لقد فكر بأن القوة السياسية يجب أن تتدخل من أجل تسهيل هذا التكيف . لكنه لاحظ بشكل خاص أن العملية تشجع على تمايز معنوي ، يجب معالجته . ويعود للسلطة أن « تحتوي بشكل كافٍ وتقي قدر الامكان هذا الاستعداد الحتمي للتبعثر الأساسي للمشاعر والمصالح ، الذي يعتبر نتيجة لا بد منها لمبدأ النمو البشري نفسه والذي سينتهي بشكل محتوم ،

(١) « إن مبدأ الدول الحديثة له هذه القوة القصوى وهذا العمق الأقصى المتمكنين بترك مبدأ إلزامية يتحقق للحد الأقصى من الخصوصية الفردية المستقلة ، ونفس الوقت بإرجاعه الى الوحدة الجوهرية ، والاعتماد بذلك على هذه الوحدة في هذا المبدأ ذاته » (هيل ، مبادئ فلسفة الحق) - طبعة N. R. F. - ١٩٤٠ - المقرة ٣٦٠ .

(٢) دوركهايم (Durkheim) : « في تقسيم العمل الاجتماعي » (De la Division du travail social) - الطبعة الأولى - باريس - ١٨٩٢ .

(٣) كونت : « دوس في الفلسفة الوضعية » - باريس - ١٨٣٩ - ولا سيما المجلد الرابع - ص - ٢٧٠ - ٤٨٠ .

إذا تمكن من متابعة مجراه الطبيعي بدون عقبة ، بإيقاف التقدم الاجتماعي « (١) .

لكن مفهوم تقسيم العمل لم ينفذ طريقه المدهش . إنه سيكتسح علم الأحياء ، ومن هناك سيمود إلى الفكر السياسي عبر قناة سبنسر (Spencer) ، بمضمون جديد واندفاع متزايد .

لقد خطا علم الأحياء خطوة حاسمة عندما اعترف بأن كل الأجسام الحية مؤلفة من خلايا : صحيح أن هذه الخلايا تعرض تنوعاً لا نهائياً تقريباً من جسم لآخر ، وداخل الجسم نفسه ؛ وكلما ارتقت العضويات الحية مؤلفة من خلايا : صحيح أن هذه الخلايا تعرض تنوعاً لا نهائياً العمل ، المستمد من الاقتصاد السياسي ، فكرة أن كل الخلايا يمكن أن تتطور من خلال عملية تمايز وظيفي ، انطلاقاً من خلية بدائية بسيطة نسبياً . إن الدرجات المتتالية لكامل العضويات الحية كانت تقابل عملية أكثر فأكثر تقدماً في تقسيم العمل الحيوي . بحيث أن العضويات أخيراً يمكن أن ينظر إليها بوصفها حالات أكثر تطوراً من نفس سرورة تعاون خلوي من خلال تقسيم العمل . أو بوضعها « مجتمعات خلايا » تزداد تعقيداً .

هنا تنجلي إحدى الأفكار الأكثر عبقرية التي عرضها تاريخ الفكر البشري . وإذا توقف الملم الحديث عن القبول بها في هذا الشكل البدائي ، فإننا نفهم بأن ظهورها حرك بمق العقول ، وسيطر عليها شبه مطلقة ، وجدّد وجهات النظر ، ولا سيما علم السياسة .

وإذا كان علم الأحياء يمثل العضويات كمجتمعات ، فكيف لا يرى الفكر السياسي بدوره ، في المجتمعات : عضويات حية ؟

(١) كونت ، ذكره دوركايم في « تقسيم العمل » - ص - ٤٠١ .

لقد أعطى هربوت سبنسر ، تقريباً في نفس الوقت الذي نُشر فيه كتاب « أصل الأجناس » (L'Origine des Espèces) (تشرين الثاني ١٨٥٩) ، الى صحيفة « ويستمنستر ريفيو » (Westminster Review) مقالة مدوية (كانون الثاني ١٨٦٠) ، بعنوان : « العضوية لاجتماعية » (L'Organisme social) . وسجل فيها (١) تشابهات بين المجتمعات التي تقوم على رجال والمجتمعات التي تقوم على خلايا . يبدأ كل منها بترجمات صغيرة ، وتزداد حجمها بشكل غير محسوس ، ويبلغ بعضها ألف مرة حجمها البدائي . وكلاهما لديه في البداية بنية بسيطة كثيراً بحيث تعتبر كما لو انه ليس لديهما ابداً نقطة بداية ؛ لكن هذه البنية تكبر أثناء نموها وتتعقد باستمرار . وفي الأصل ، إذ لا يكاد يوجد خضوع متبادل بين الأجزاء المولفة لها ، فان هذا الخضوع يصبح ، بدرجات متعاقبة ، كبيراً بحيث لا يعود نشاط وحياة كل جزء ممكناً في النهاية إلا من خلال نشاط وحياة بقية الأجزاء . إن حياة المجتمع هي كحياة العضوية مستقلة عن الأقدار الخاصة التي يتألف منها : إن الوحدات المكوّنة تولد ، وتنمو وتعمل وتنتج نفسها ثانية وتموت ، في حين ان الجسم الكلي يحيا ويزداد حجمه وتعقده البيوي ونشاطه الوظيفي .

لقد عرفت هذه النظرة سرياً رواجاً شاسعاً . وأعطت شعوراً حديثاً بالانتماء لتفسير أكثر قابلية للفهم من تفسير المثالية الهيغلية . وكم من مرة ، عبر القرون ، قورن الجسم السياسي بعضوية حية ؟ فليس هناك من حقيقة علمية تقبل بسهولة أكثر من تلك التي تأتي لتبرير صورة اعتدنا عليها .

(١) انظر - هـ. سبنسر : « بحوث ، طبيعية وسياسية واطبية »

- ثلاث مجلدات لندن - (Essays, scientific, political and speculative)

١٨٦٨ الى ١٨٧٥ . المجلد المذكورة تشتمل الصفحات من ٢٨٤ - ٢٨٨ من المجلد

الأول ، والمقطع الكلي هنا ، الصفحات ٣٩١ - ٣٩٢ .

الجموع ، جسم حي :

لقد استخلصت في الحقيقة من جسم الانسان ، ومنذ القديم -
والشاهد على ذلك مينينيوس افريبا (Minerius Agrippa) - حجج
قياسية من أجل التفكير في المجتمع .

كتب القديس توما :

« إن الجماعة ستتبعثر إن لم يكن هناك فرد ما ليمتني بها . وجسم
الانسان ، مثل جسم أي حيوان ، سيتفتت إن لم تكن هناك في هذا الجسم
قوة ما موجهة ومثابرة على الخير المشترك لكل أعضائه (١) . [...] وبين
أعضاء الجسم . هناك عضو رئيس يستطيع كل شيء ، سواء كان القلب
أم الراس . يجب إذا أن يكون هناك في أي جمهور مبدأ قيادة (٢) . »

لقد توبع القياس أحيانا لدى بعيد جداً . فالانجليزي فورست
Forst قارن ، في ١٦٠٦ ، الأجسام الطبيعية والأجسام السياسية
عضواً بعضو (٣) . ومنه ، كما يقال ، عرف هوبس الكثير من أفكاره . إنني
أشك بذلك ، لأن الليفيانان . بالنسبة لهوبس ، وكما يبدو لي ، لم يكن
يلتقى إلا حياة ظاهرية - ناجمة عن الحياة الحقيقية لوحدها - لعناصره
المكونة ، أي للرجال . إلا أن من المؤكد أن الاستمارة المجازية كانت
دائماً خادمة خطيرة : فقد أصبحت سريعاً سيدة التفكير وتحكمت به ،
في حين أنها لم تظهر في البداية إلا من أجل توضيحه بشكل متواضع .

I- De Regimine Principum (١)

(٢) الرجوع السابق

(٣) ١. فورست :

«A Comparative Discourse of Modice Natural and Politiques»

- لندن ١٦٠٦ .

كذلك رجح روفراي (Rouvray) (١) وحتى روسو الى العمارة الطبيعية للانسان من اجل تفسير عمارة الجماعة التي اعترفنا بانها اصطناعية . ومع ذلك فإننا نحس ، لدى روسو ، بكل سلطة الصورة على العقل الذي يستخدمها (٢) .

لقد انى تقدم العلوم الطبيعية كل التفاصيل عن الجسم الاجتماعي ، المستندة الى امثلة فيزيولوجية : فهذه الامثلة لم يكن لديها

(١) دو روفراي : « انتصار الجمهورية » (Le Triomphe des Républiques) ١٩٧٢ .

(٢) في الموسوعة ، وفي مقالة « الاقتصاد السياسي » ، يكتب : « إن الجسم السياسي ، المأخوذ فردياً ، يمكن أن يتأثر إليه كجسم منظم ، حي ومشابه لجسم الانسان . فالسلطة السيادة تمثل الرأس ، والقوانين والأعراف هي العظام ، مبدأ الانصباب ومقر الادراك والارادة والعقائد ، والقضاة والحكام هم الاعضاء ، والتجارة والصناعة والزراعة هي اللحم والمعدة التي تحضر مادة البقاء المشتركة ؛ والاموال العامة هي دم الاقتصاد الحكيم الذي ، بقيامه بوظيفة القلب ، يرسلها ثانية ليوزعها على كل الجسم غذاء ؛ والكوادرون هم الجسم والاعضاء الذين يهركون ويعيون ويتكونون لآلة التي لا يمكن جرحها في أي جزء إلا وحتميل الانطباع السريع منها الى العظام إذا كان الحيوان في حالة صحة .

» إن حياة هذا وذلك هي الانا المشتركة بين الجميع ، والعصاسية المتكاملة والتوافق الداخلي بين كل الاجزاء . وإذا ما انتهى هذا الاتصال لتتوقف ، والوحدة الشكلية للانحلال ، والاجزاء المتجاوزة لعدم الانتماء لبعضها بعضاً إلا من خلال تجميع إن الانسان سيوت والدول مستحل .

» إن الجسم السياسي إذا هو أيضاً كائن معنوي له ارادة ، وهذه الارادة العامة تتزع دائماً الى المصلحة وإلى رفاهية الكل وكل جزء ، وهي مصدر القوانين ... الخ » .

لقد قال روسو وكرر فيما بعد بان الأمر يتعلق « بجسم اصطناعي » . في مقالة « الاقتصاد السياسي » هذه فادت الاستمارة إذا للذهاب بمبدأ جدي : إنه ربما السبب الذي لأجله تجنب فيما بعد كل رجوع لهذه القطعة ، كما لاحظ ذلك مثقفيه شينز (Schinz) . ورغم ذلك فإن الصورة أثرت كثيراً على عقله ، ولا سيما من اجل الاعتقاد بان الجسم الاجتماعي يتوحد بالمثل « حب الذات » . انظر « بحث حول سياسة روسو » للمؤلف .

أي صلة بالوضوع ، أولا لأنها كانت تقوم على تصور خاطيء بشكل فظ للجسم وللأعضاء التي أخذت كنهايات للمقارنة . وثانياً لأنه إذا أردنا أن نشبه المجتمع الموجود حالياً بعفوية ، فإنه يجب أن يكون عضوية أقل تطوراً بشكل كبير ، وأقل تقدماً للغة في السيرة الزوجية للتمايز والانتماع ، مما هو الإنسان .

وبعبارة أخرى ، فإذا كانت المجتمعات كائنات حية ، وإذا شكلت ، فوق السلسلة الحيوانية ، « سلسلة اجتماعية » ، كما لم يتردد دوركهيم في افتراض ذلك ، فإنه يجب القول حينئذ بأن كائنات هذه السلسلة الجديدة هي في مرحلة من نموها الخاص الذي يتركها بعيداً جداً وراء الثدييات الأدنى مرتبة .

ويبدو أن هذه الفرضية ، التي أوضحها سنسر ، توفق بين اتجاه قديم للعقل واكتشافات وضعية حديثة : وهي تتلقى من ذلك انطلاقاً كبيرة ، وتبدو من جهة أخرى مثمرة ، وتعطي اندفاعاً ومعنى للبحوث السلائية : لا تقدم المجتمعات البدائية لنا ، في درجات تطورها المختلفة ، شاهد على الحالات المتعاقبة التي كان علينا نحن أنفسنا أن نمر بها ؟ إننا سنلتقي ثقية بوجهة النظر هذه ، وسنرى مايجب أن نفكر بصدها .

إن ما يهمنا هنا إنما هو الخلاصات السياسية التي سيؤدي إليها النظام « العضواني » (Organiciste) .

إننا سنشهد مرة أخرى تحول مذهب صيغ بقصد تقييد السلطة، إلى مذهب سيأتي سريعاً بالعكس ، لتفسير وتبرير توسع السلطة .

إن سنسر هو عضو في حزب الوينغ(*) الفيكيتوري ، وقد كرس نفسه ، منذ بداياته الأدبية لتضييق دائرة عمل السلطة . ولذا كان يدين كثيراً - وأكثر بكثير مما يريد أن يعترف - لاوغست كونت ، فإنه كان

(*) الوينغ (Wing) هو الحزب الذي يُسمّى في بريطانيا بحزب الأحرار المترجم) .

يسخط على الخلاصات التي استخلصها هذا من سرورة التمايز الاجتماعي .

« إن شدة الوظيفة المنظمة (كما كان يقول الفيلسوف الفرنسي) ، بدل أن تتناقص بمقدار ما يكتمل التطور البشري ، يجب بالعكس أن تتعاظم ضرورتها ... [...] إن كل واحد منا يجعل عفواً ، في كل يوم وكتمة ضرورة للتقسيم الحالي الكبير للعمل البشري ، وفي الكثير من النواحي ، يجعل الإبقاء على حياته الخاصة يقوم على قابلية وأخلاقية جمهورة من الوكلاء غير المعروفين تقريباً والذين يمكن لهماقتهم أو انحرافهم أن يمس بشكل خطير جماهير واسعة جداً في الغالب ... [...] . وبما أن مختلف الوظائف الخاصة للاقتصاد الاجتماعي ملتزمة طبيعياً في علاقات ذات عمومية متنامية ، فإنها يجب كلها تدريجياً وبشكل كامل أن تنزع إلى أن تخضع نفسها بالنهاية للإدارة الكلية المنبثقة من الوظيفة الأكثر عمومية في النظام بأسره ، والتميزة مباشرة بالتأثير المستمر للمجموع على الأجزاء » (١) .

لقد أخذ عليه سينر هذا التنبؤ :

« إن المجتمع المثالي الذي يتصوره كونت يتضمن ، كما يقول ، حكومة نامية إلى أوسع حد ، تخضع الوظائف الاجتماعية فيها لإدارة عامة واعية أكثر مما نراه اليوم ، ويقود فيها تنظيم تسلسلي مع سلطة مسلم بها كل شيء ، وحيث تكون الحياة الفردية خاضعة لأعلى درجة للحياة الاجتماعية .

ويعارض سينر هذا التنبؤ باطرخته الخاصة :

« إن شكل المجتمع الذي نتقدم نحوه ، اتمرك بأنه مجتمع مستكون الحكومة فيه مختصرة للحد الأقصى ، والحرية الفردية محمولة

(١) « الفلسفة الوضعية » : المجلد ٤ - ص : ٤٨٦ - ٤٨٨ - ٤٩٠ .

لأعلى درجة . لقد تشكلت الطبيعة البشرية الى حد كبير من خلال التصور الاجتماعي ، وجعلت خليفة بالحياة المشتركة بحيث أصبحت بحاجة للقليل من القوة المقيدة الخارجية ، إنه سيكون مجتمعاً لن يسمح المواطن فيه بأي تقييد لنشاطه الحر ، باستثناء ما هو ضروري من أجل الحفاظ على حرية مساوية للآخرين ، مجتمعاً سينتج فيه التعاون العفوي الذي نرى نظاماً الصناعي والذي ينميه بوتيرة متزايدة ، أجهزة ، من أجل إنجاز الوظائف الاجتماعية ، ولن يدع للجهاز الحكومي إلا وظيفة الحفاظ على شروط العمل الحر فقط ، الشروط التي تجعل التعاون العفوي ممكناً . إنه سيكون آخر مجتمعاً ستدفع فيه الحياة الفردية الى أعلى درجة متفقة مع الحياة في مجتمع ، ولن يكون فيه للحياة الاجتماعية من غاية إلا الحفاظ على الدائرة الأكثر كمالاً للحياة الفردية (١) .

مشكلة اتساع السلطة في النظرية العضوانية :

في هذا الجدل تجد مشكلة اتساع السلطة نفسها مطروحة بصراحة . لقد اتفق كونت وسبنسر على الاعتراف بأن السلطة هي نتاج لتطور ، وعضو - بالمعنى البيولوجي بالنسبة لسبنسر والمجازي بالنسبة لكونت - عائلته النهائية وهدفه تنسيق التنوع الاجتماعي ، وتماسك الأجزاء .

إيجب الاعتقاد أنه بقدر ما يتطور المجتمع ويتناسب العضو الحكومي مع غايته يكون عليه توجيه أفعال أعضائه المجتمع بمزيد من الصرامة والدقة ، أو على العكس ، عليه تضيق قبضته والحد من تدخله ، وتقليص متطلباته ؟

لقد أراد سبنسر ، مؤجهاً بتفضيلاته ، أن يخرج من فرضيته العضوانية الخلاصة ، الموجودة مسبقاً في عقله ، والقائلة بتقليص السلطة .

(١) سبنسر : « بحوث ... » مجلد الثالث - ص : ٧٢ - ٧٣ .

لقد اراد خصوصاً بعد ان رأى ، انخفاض منحى السلطة في شبابها يراه يبدأ ثنائية بالصعود في مرحلة نضجها وان هذا الصعود زعزع شيخوختها (١) . إن هذا الصعود ، المتطابق مع نمو المؤسسات الديمقراطية ، يبرهن على أن تحديد السلطة لا يمكن أن يتم من خلال نقل الحق السيد للشعب . لقد ظنّ سينر انه برهن على أن هذا التحديد كان يسير في اتجاه التطور والتقدم .

لقد استخدم لهذا التعارض السان - سيموني بين المجتمعات ذات النموذج العسكري والمجتمعات ذات النموذج الصناعي ، وعبراً عن هذا التضاد عبارات فيزيولوجية . إن الجسم الاجتماعي ، كما يقول ، يعبئ نفسه ، بالتاكيد ، دائماً بشكل أكثر كمالاً ، ويجمع قواه دائماً بشدة أكثر ، من أجل نشاطه الخارجي ، الذي هو الصراع ضد المجتمعات الأخرى ؛ وهذه السيرة تجري بواسطة تركيز السلطة ونموها . لكن نشاطها الداخلي الذي ينمو بواسطة تنوع الوظائف والتكيف التبادل الأكثر تشعباً دائماً والمتخصصة ، لا يتطابق ، بالمعنى ، بمنظم مركزي وحيد ، ويخضع ، بالمعنى ، من خارج العضو الحكومي ، أمضاء منظمّة متميزة وعديدة (مثل أسواق المواد الأولية أو القيم ، وغرف المقاصة المصرفية ، والنقابات والجمعيات المختلفة) . وقد دعمت هذه

(١) سيكس سينر في « المؤسسات المهنية والصناعية »

(Les institutions professionnelles et industrielles)

- الطبعة الفرنسية - ص : ٥١٧ - ٥١٨ : « لقد بلغنا في منتصف هذا القرن ، ولي التجزئة بشكل خاص ، درجة من الحرية أكبر مما كان منها إطلاقاً منذ أن بدأت الأمم بالتشكل .. لكن الحركة التي حطمت ، بمقدار كبير ، إقامة العنقبات الاستبدادية ، كانت إلى حد ما هي التي إطلاقاً منها بدأنا بالتحرر .. فبدل القيود والإكراهات النظام القديم ، ظهرت أنواع جديدة من القيود والإكراهات نفسها تدريجياً . وبدل سيطرة الطبقات الاجتماعية القوية ، أمام البشر بأيديهم حكم طبقات اصطناعية تسمح قوة أيضاً ، وأكثر قوة من الطبقات التي ستكون بالنهاية مغتلفة عما نزلت إليها التقريبات الاشتراكية مثلاً كان التسلسل الفني والفنوري في العصر الوسيط يختلف عن مجموعات الفقراء والبشرى المتواضعين الذين كان قد اتفق

عنهم » .

القضية بحجج دقيقة مستعارة من علم وظائف الأعضاء الذي وجد فيه الفيلسوف الثنائية نفسها ، ومن جهة أولى التركيز نفسه ومن جهة ثانية التبعثر المنتظم نفسه .

لكن رؤية المجتمع بوصفه عضوية وقد سمي الى اعتمادها ما وسعه ذلك . ستتقلب ضده .

فالبیولوجی هكسلي (Huxley) يستطيع فوراً أن يعترض عليه :

« إذا كانت التشابهات بين الجسم الفيزيولوجي والجسم السياسي تجلب لنا بعض الضوء ليس فقط حول ما يكونه هذا الأخير وإنما حول الطريقة التي أصبح بها ما يجب أن يكون ويتجه لأن يصير ، فأني مضطر لأن لاحظ بأن كل قوة التشابه تخالف المذهب المتيد لوظيفة الدولة (١) .

(١) « لتفترض ، يتابع هكسلي ، اتفاقاً مع هذا المذهب ، بأن كل عضلة تبرهن على أن النظام العصبي لا يحق له التدخل في انتباهاها الخاص إلا إذا كان ذلك من أجل منها من منع انتباها عضلة أخرى ، أو أن كل وحدة تزم أنها تفرض بالقدر الذي لا يرجح فيه إقرارها أي إفراز آخر ، وتنفترض بأن كل خلية ستترك لمصلحتها الخاصة وسيسمح لها بتروؤس كل الخلايا ، أملاً سيحدث بالجسم الفيزيولوجي

« الحقيقة هي أن السلطة السيدة للجسم تفكر بالثبات من الجسم الفيزيولوجي ، وتتعرف بالثبات منه وتحكم كل الأجزاء المؤلفة بيد من حديد . وحتى الكريات الدموية لا تستطيع أن تغد اجتماعاً عاماً من دون أن تهتم بتسبب احتكاك والدماغ ، مثل الخلية الآخرين الذين تعرفهم ، سينمو فوراً لولا ذلك . الميثرك . وكما هو الحال في لوبانان هويس ، فإن ممثل السلطة السيدة في الجسم الحي هو فوق القانون ، وإن كان يشق كل سلطة من المجموعة التي يمكنها . أن أقبل وضع سلطته قيد التساؤل بسبب الموت أو هذا الموت الجزئي الذي نسميه بالشلل .

« وطبعاً ، فإذا كان تشابه الجسم السياسي والجسم الفيزيولوجي يقتدر بشيء ما ، فإنه يبدو لي أنه يثير نمو السلطة الحكومية وليس تنافسها » (في بحث Administrative Principles ، « الكتاب كرد على سينسر ، والتشاور ثانية في مجلد Method and Results لندن - ١٨٩٢ » .

ليس علينا نحن أن نقرر ما إذا كان سينسر أو هكسلي هو الذي كان ينفسر بالشكل الأصح « الاتجاهات السياسية للجسم الفيزيولوجي » ! إن المهم هو أن الطريقة العضوانية في الرؤية ، المتبناة من كل الجهات ، ناضلت حصراً من أجل تفسير وتبرير النمو الا محدود للوظائف وجهاز الحكومة (١) .

إن دوركهايم أخيراً ، في عمله سيكون مدرسة (٢) ، يخلط بين الهيكلية والعضوانية ، ويؤكد بأن أبعاد ووظائف العضو الحكومي لا بد

(١) أنظر ، من بين كثير من المؤلفين الآخرين ، ليلينفيلد
Die menschliche Gesellschaft als realer Organismus. (Lilienfeld)

ميتو - ١٨٧٢ . المجتمع هو أعلى طبقة جسم حي . وا . شافل
Bau und Leben des sozialen Körpers : (Alb. Schaffle)

- مجلدات - طبعت من ١٨٧٥ الى ١٨٧٨ ، وفيها يتبع المؤلف بنشاط مقارنة الجسم الفيزيولوجي بالجسم الاجتماعي ، يفسر بعضه . الآخر الذي أن يمنع من وجود نفس الفكرة على يد ورنر (Warne) : « الفلسفة والمجتمع »
(Organisme et société) - باريس - ١٨٩٢ . د. ج. دو غراف

« التسوية الاجتماعية . بحث في تقدم المجتمعات وتدهورها » (G. de Graef)
(Le transformisme social. Essai sur le progrès et le regrés des sociétés) - باريس - ١٨٩٢ :

في تاريخ نمو المجتمعات البشرية ، تضمن الأعضاء المتكيفة للقوة الجماعية كدراجيا ، وتحدث بذلك تسليفا أكثر فاعلية لكل الكوادر الاجتماعية . إلا يحدث الأمر ذاته في السلسلة التسلسلية لكل الأجناس الحية ، ليس هذا قياس تقييمهم الذي يحدد لهم مكانهم في السلم الحيواني؟ إن درجة التقييم ، بالنسبة للمجتمعات ، هي كذلك القياس المشترك ، إنها متر التقدم . ليس هناك معيار آخر لقيمتهم المتكاثرة والتسببية في تاريخ الحضارات . ويمكن أن نذكر أيضاً نوفيكو (Novicow) : « الوعي والإرادة الاجتماعيين » (Conscience et volonté sociales)

- باريس - ١٨٩٢ . ولقد فليت الفكرة نجاحاً كبيراً في الأوساط الاشتراكية حيث كان فنرلر فلد (Vandervelde) المعاني الخمس لها . وأخيراً فإن أوسكار هيرتويغ (Oskar Hertwig) : « في تقسيم العمل الاجتماعي » - باريس - ١٨٩٢ .

إن تماثل مع نمو المجتمعات (١) ، وإن قوة السلطة تزداد حتماً بسبب قوة المشاعر المشتركة (٢). وفيما بعد سيذهب إلى ما هو أبعد وسيذهب بأن المشاعر الدينية نفسها ليست إلا مشاعر ذات انتماء للمجتمع ، وأنها هواجس مبهمه يعمدها لنا كائن من درجة أعلى من درجتنا ؛ وسيؤكد أخيراً بأننا لم نعبد مطلقاً ، تحت أسماء الآلهة ، أو الله إلا المجتمع (٣) .

مزيد من الماء لطاحونة السلطة (٤) :

لقد استعرضنا أربع مجموعات من النظريات وأربعة تصورات مجردة للسلطة .

الثنان ، نظريتنا السيادة ، تفسران وتبرران السلطة بحق تستمد من السيد ، الله أو الشعب ، ويمكن أن تمارسه بسبب شرميتها أو مصلر صحيح . واثنان ، سميناهما بالنظريتين المضيفتين ، تفسران

(١) « إن من الخالف لكل منهج أن ننظر الأبعاد الحالية للمضو الحكومي كواقع مرمي وذلك لإزالة الرؤف عرقية . إن كل ذلك يجرنا على أن نرى فيها الظاهرة طيمية مستمدة من بنية المجتمعات العليا نفسها ، لأنها تقدم بطريقة متقلبة وسترة بقدر ما تقترب المجتمعات من هذا النموذج » ، الخ ، ص : ٢٠١ - ٢٠٢ .

(٢) « في كل الروايات التي نأجد أنفسنا فيها أمام جهاز حكومي مزود بسلطة كبيرة ، يجب أن نبحث عن سبب ذلك ، ليس في الوضع الخاص للحكام ، وإنما في طبيعة المجتمعات التي يكمونها . يجب ملاحظة ما هي المتطلبات المشتركة ، والمشاعر المشتركة التي، بتجسدها في شخص أو في عائلة ، نقلت إليها مثل هذه القوة » - ص : ٢١٢-٢١٤ .

وكما في الطروحة دوركهام ، التسلطة في هذا الصدد من هيفل ، ينطق المجتمع من تلمس أخلاقي قوي جداً ليعود غير عملية لماز ، التي تلمس أكثر كمالاً أيسك وينجم من ذلك أن السلطة ، بعد أن تكون قد انصهت ، يجب في النهاية أن تقوى .

(٣) انظر : « الأشكال الأولية للحياة الدينية » - الطبعة الثانية - باريس - ١٩٢٥ : « إن المؤمن لا يرضخ عندما يؤمن بوجود قوة مفسوة يرضخ لها ويستمد منها أفضل ما فيه ؛ إن هذه القوة موجودة : إنها قوة المجتمع .. أن الله ليس إلا التلمس الجزائي من المجتمع » - ص : ٢٢٢ - ٢٢٣ .

(٤) م. مزيد من الدم .

وتبرران السلطة بوظيفتها أو غايتها المتمثلة بتأمين التماسك المادي والمعنوي للمجتمع .

إن السلطة ، في النظريتين الأولتين ، تبدو كمركز منظم وسط جمهور . وفي النظرية الثالثة كمقر للتبلور ، أو إذا فضلنا منطقة منلورة ينتشر الضوء انطلاقاً منها . وفي النظرية الأخيرة كعضو في عضوبة .

في الأولتين يفهم حق القيادة كحق مطلق، وفي الاخرتين تفهم الوظيفة كوظيفة متنامية .

ومهما كان تباين هذه النظريات ، فإننا لا نجد بينها ما لا يمكن ان يستمد منه ، أو ما لم يستمد منه في أية لحظة ، تبرر لسيطرة مطلقة للسلطة .

ومع ذلك ، فإن النظريتين الأولتين تتضمنان ، لانهما تقومان على رؤية اسمية للمجتمع ، وعلى إعراف بالفرد باعتباره الحقيقة الوحيدة ، شيئاً من النفور من امتصاص الانسان : إنهما تقرأن بفكرة الحقوق الدائية . كما تتضمن النظرية الاولى أخيراً ، لانها تتضمن قانوناً إلهياً ثابتاً ، حقاً موضوعياً يفرض احترامه نفسه بشكل إلزامي . أما في النظريات الأحداث ، فإنه لا يمكن أن يكون هناك من حق موضوعي إلا اذا اعطيت من قبله .

ويبدو إذن أن النظريات تتدرج تاريخياً بحيث تكون أكثر فأكثر موافاة للسلطة . أن التطور الخاص لكل نظرية هو ظاهرة محسوسة أكثر بكثير . إن النظريات يمكن أن تولد بقصد وضع عقبات للسلطة ، ومع ذلك فإنها تنتهي إلى خدمتها ، في حين أن العملية المعاكسة ، عملية نظرية ولدت موافاة للسلطة ثم أصبحت معادية لها ، لم تلاحظ في أي مكان .

كل شيء يجري إذن كما لو أن قوة جذب ، لا أدري ماهي ، تجعل نظماً فكرية معادية للسلطة تدور حولها .

إن في هذا احدى الخصائص التي تنجلي فيها السلطة . الم نتعرف
حالياً في طبيعتها على هذا الشيء القادر على القيام بعمل فيزيائي
ومعنوي ؟ إطلاقاً .

لنترك إذا النظم الكبرى التي تمنعنا قط الأساسي ولننطلق
لاكتشاف السلطة .

ولتسع في البداية لمساعدة ولادتها ، أو على الأقل لمفاجاتها في اقرب
نقطة ممكنة من أصولها البعيدة .

الكتاب الثاني

اصول السلطة

الفصل الرابع

الأصول الشعرية للسلطة

لكي نعرف طبيعة السلطة ، ينبغي أن نعلم أولاً كيف ولدت ، وكيف كان مظهرها الأول ، وباي الوسائل حصلت على الطاعة . إن هذا المسعى يقترح نفسه طبيعياً على العقل ، لا سيما العقل الحديث الذي شكله أسلوب التفكير التطوري .

ولكن سرعان ما يبدو المشروع ، مليئاً بالصعوبات . إن المؤرخ لم يظهر إلا متأخراً في مجتمع متقدم بشكل واسع : فثوسيديدس (Thucydide) كان معاصراً لبركليس ، وتيت - ليف (Tite-Live) لأوغسطس . إن الثقة التي يستحقها حين معالجته لمصوّر قريبة من عصره ، والتي استعمل من أجلها وثائق عديدة ، ستتناقض بقدر ما يرجع إلى أصول المدينة . إنه لم يستند حينذاك إلا إلى أخبار شفوية ، منشوكة من جيل إلى جيل ، وكان نفسه يلائم بينها وبين ذوق عصره . من هنا ظهرت الحكايات حول روميلوس (Romulus) حول تيزيه (Thésée) ، التي اعتبرت أكاذيب شعرية من قبيل النقد العقلاني الصارم في القرن التاسع عشر ، على تقيض ذلك ، بنديء يتفحصها كما تحت المجهر ، بحيث خضرت ، بمساعدة فقه اللغة (La philologie) تفسيرات بارعة ، هي غالباً خيالية ، وفي كل الأحوال غير مُحَقَّقة .

هل سنستشير عالم الآثار ؟ واي عمل هو عمله ! لقد استخلص من ارض المدن المدفونة وأعاد الى الحياة حضارات منسية (١) . وعلى يده استُكشفت آلاف السنين ، التي لم يكن اجدادنا خلالها يتبينون إلا الشخصيات التوراتية ، استُكشفت بملوك اقوياء ، وملكت فراغات الخارطة حول ارض فلسطين بامبراطوريات قوية .

لكن ماتقودنا الحفريات الى معرفته ، إنما هي التفتحات الاجتماعية المشابهة لفتحنا . والتي تعتبر ثماراً مثل ثمارنا لنمو الف (٢) . إن الألواح التي يكشف لنا تدريجياً عن معناها إنما هي مدونات ومحفوظات الحكومات الراشدة (٣) .

وإذا بلغنا ، بعد اجتياز طبقات الانقراض التي تشهد على الفنى والقوة ، آثار حالة أكثر بدائية ، أو إذا حرثنا الأرض الفقيرة بالماضى

(١) يعطي مارسيل بريون (M. Brion) فكرة عن هذا المشروع التمثيل بغزو الماضي البشري في مؤلفه : « بحث المدن الميتة » (La Résurrection des Villes mortes) مجلدان - باريس - ١٩٢٨ .

(٢) من المفهوم جيداً انه ليس هناك حفرة واحدة تمثل حالتها الاثر نقمياً ، وإنما أن مجتمعات مختلفة طوّرت ، خلال التاريخ البشري ، حضارات توصلت كل منها لتكتشف ما هو أحياناً أدنى من تفتحتها ، وأحياناً مساو له أو أعلى من بعض النواحي . لقد أصبحت هذه الفكرة مشتركة الى حد كبير بحيث لا اعتقد بأن من الواجب عليّ أن أضع طيفاً .

(٣) كتب ديكمانز (Dikmanz) في هذا الموضوع : « في اللحظة التي بدت لنا فيها في مصر أولى الجماعات الاجتماعية المؤكدة ، ولا سيما في التمثيلات المرسومة على الواح من التماسد ما قبل السلالية ، كنا على صلة بعدن متقطعة ، مزودة بأسوار ومعمورة من قبل هيئات من الحكام وامتاعية لتجارة بحرية مشعة مع السواحل السورية . إن كل ما يسبق هذا العصر القريب من الفجر التاريخي يبقى مجهولاً من قبيتنا : إن التطور المتد لعدة آلاف من السنين من الأصول الاجتماعية الى مثل تلك المدن ، والى أولى الامدادات وأولى الممالك ، دفن في أعماق ما قبل التاريخ » (ديكمانز - « التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمصر القديمة » (Histoire économique et sociale de l'ancienne Egypte)

باريس - ١٩٢٢ - للجلد الأول - ص - ٥٢ .

في أوروبا ، من أجل أن نبحث فيها عن آثار بدايتنا الخاصة ، فإن مانجده لا يسمح بتخمينات إلا حول طريقة حياة البشر القليلي التقدم وليس على حكوماتهم .

ويبقى عالم السلالات : ملجأنا الأخير .

لقد انصف المتحضرون ، في كل الأزمنة ، فضولهم لمعرفة البرابرة ، وهيرودوتس وناثيت يشهدان على ذلك . ولكن إذا كانوا يحبون أن ندهشهم بالقصص الغريبة ، فإنهم لم يكونوا يتخلون بأن من الممكن بذلك تسليط الضوء على أصولهم الخاصة . إن قصص السفر كانت بالنسبة لهم روايات فقط ، حيث كان من المباح إعلاء العجيب من خلال إدخال رجال بلا رؤوس وتخيلات أخرى .

ولعل الأب اليسوعي لافيتو (Lafitau) كان أول من ارتأى البحث في ممارسات البرابرة وأعرافهم بمقارنة ملاحظاته عن الإيروكبين (Les Iroquois) مع ما رواه المؤلفون اليونانيون عن أقدم العادات التي حفظتها الذاكرة لهم (١) .

إن الفكرة القائلة بأن المجتمعات البدائية تمرض لنا بطريقة ما شواهد متأخرة عن تطورنا الخاص لم تنتعش إلا في وقت متأخر جداً . لقد كان الأمر يحتاج أولاً لأن نتجرا على النظر للأجسام الحية كأنسباء فيما بينها ، وللأجناس باعتبارها خارجة من جزع مشترك من خلال

(١) « اعترف بأنه أصلي المؤلفون القدماء انوارا من أجل دعم بعض التخمينات السعيدة التي تص البرابرة ، فإن عادات البرابرة أصلتني انواراً من أجل أن أهتم بسهولة أكثر ومن أجل تفسير عدة أشياء كانت لدى المؤلفين القدماء » .

لافيتو : « حياة وعادات البرابرة الأمريكيين ، مقارنة بعادات الأزمنة الأولى » - (La vie et les Moeurs des Sauvages américains, comparées aus Moeurs des premiers temps)

- استروم - ١٧٢٢ - المجلد ١ - ج ٢ -

تحول . وعندما اشاع كتاب داروين^(١) هذا الرأي ، طبقه البعض بجسادة على « الأجسام الاجتماعية » ، وبحثوا عن الجنوع المشترك للجنس البسيط مجتمع بدائي^(٢) - الذي ستنمو انطلاقاً منه مختلف المجتمعات المتحضرة ، وأرادوا أن يجلدوا في مجتمعات متوحشة مختلفة مراحل مختلفة من نمو كل مشتركاً بين كل المجتمعات التاريخية .

في الاندفاع الأولى للحماسة الداروينية لم يشك البعض قط بنسبها تطور العشرة وإلى الديمقراطية البرلمانية بصلابة مثلما يثبت تطور من الفرد إلى الإنسان الذي يرتدي البرة .

إن اكتشافات لويس هـ. مورغان (L. H. Morgan) ^(٣) وفرضياته جعلت إنجلترا يأخذ الريشة ليمرض بخط واحد « أصل الأسرة الملكية والنبوة » .

وكما يحصل في كل علم ، بعد الأفاق الرائعة التي شقتها الملاحظات الأولى ، عقد تعدد البحوث النظر وشوشه . لقد تركت تجديدات البناء الجسورة والحاسمة لدور كهائم . ولم بعد يبدو مؤكداً أن هناك مجتمعا

(١) في ١٨٥٩ .

(٢) فقد صاغ سبنر فكرة المجتمع البدائي في العبارات التالية : « إن السبب الذي ساهم أكثر من غيره في تغيير أفكار الفيزيولوجيين ، إنما هو الاكتشاف الذي من خلاله تعلمنا أن أجساماً لا يبدو أن لديها ، في حالتها الراضة ، من شيء مشترك ، كانت في المراحل الأولى من نموها ، متشابهة جداً ؛ وإذا كانت المجتمعات قد نمت ، وإذا كان الضعوع المتبادل الذي يربط أجزائها ، وهو ضعوع يفترض التعاون ويتم تدريجياً ، فإنه يجب القبول ، بالرغم من التباينات التي تنتهي بفصل البنيات النامية ، بأن هناك بنية بدائية تتبثق منها كل البنيات الأخرى » . « ميلاد علم الاجتماع » (Principles of Sociology) المجلد ٢ - الفقرة - ٤٦٤ .

(٣) عرض مورغان نظمه في ١٨٧٧ في كتاب أحدث صيغة كبيرة : « Ancient Society or researches in the lives of human progress from savagery through barbarism to civilization ».

بدائاً واحداً ، وإنما تم القبول بطوعية أكثر بأن المجموعات البشرية ، في بداياتها ، قدمت سمات مختلفة سمحت ، حسب الحالات ، بأشكال مختلفة من التطور أو أعاقته النمو . ولم نعد نجرؤ ، كما حدث قبل نصف قرن ، على البحث في استراليا عن نموذج لمجتمعنا الأقدم ، وعن تفسير لمشاعرنا الدينية^(١) .

ومع ذلك فإن اندفاعاً كبيرة جداً في التأملات والبحوث لم تحدث ممن دون أن تقدم كتلة ضخمة من المواد لنرى ماذا يمكننا أن نفهم منها .

المفهوم التقليدي : السلطة السياسية تنحصر من السلطة الأبوية .

إن السلطة الأبوية هي الأولى التي عرفناها في حياتنا الإنسانية . فكيف لا تكون أيضاً الأولى في حياة المجتمع ؟ منذ القدم وحتى منتصف القرن التاسع عشر ، رأى كل المفكرين في الأسرة المجتمع الأولي والخلية الابتدائية في البناء الاجتماعي اللاحق ، كما رأوا في السلطة الأبوية الشكل الأول للقيادة ، والركيزة لكل الأشكال الأخرى .

« إن الأسرة هي المجتمع الطبيعي » : هكذا يقول أرسطو الذي يستشهد بمؤلفين أقدم منه : « هناك ، يقول شارونداس ، يأكل الكل نفس الخبز ، ويتدفأ الكل كما يقول إبيمنيدس الكريتي ، في نفس المنزل »^(٢)

(١) كلما كان تقدم العلم الاختلاف الذي يسمى الآن « بالانثروبولوجيا الاجتماعية » أكبر ، وكلما درست بانتباه أكثر الطغيات المهيمنة على يد الباحثين ، كلما بدأ أكثر أن المجتمعات المسماة « بالبدائية » تقدم فيما بينها اختلافات أساسية بدلاً أن تكون متشابهة . إن فكرة تمايز تدريجي انطلاقاً من نموذج واحد يجب ، على ما يبدو ، التخلي عنها بشكل كامل . إن الوقت مازال مبكراً جداً من أجل بسط الآلات الجديدة التي تعرض نفسها علينا من جراء هذا الواقع .

(٢) أرسطو : « السياسة » - الكتاب الأول - الفصل الأول .

ويؤكد روسو^(٢) أن مجتمع الأسرة هو الأقدم من بين كل المجتمعات، والمجتمع الطبيعي الوحيد . أما بونالد فيقول : « إن المجتمع كان في البدء أسرة ثم دولة^(٣) » .

ولا يكن هناك شك قط في أن تجمع للأسر يشكل المجتمع :

« إن التجمع الأول لعدة أسر بهدف تبادل الخدمات ، شكل القرية التي يمكن تسميتها مستعمرة طبيعية للأسرة ، لأن الأفراد الذين يؤلفونها وضعوا ، مؤلفون آخرون كما عبر عن ذلك الحبيب نفسه » .

إنهم بالفعل « أبناء الأبناء »^(١) . إن رئيساً طبيعياً يرأس هذه المجموعة ، وهو ، كما يعرض أرسطو أيضاً ، « الأكبر سناً ، الذي يكون ملكاً من نوع ما » .

من هذه الأسرة الموسعة ، يمكن الانتقال إلى المجتمع السياسي ، من خلال طريقة التوليد نفسها ، ومع ملاحظة أن الأسر تتوالد كالأفراد، بحيث نصل إلى « أسرة أسر » يرأسها طبيعياً نوع من « أب الآباء » . إنها لصورة التي يذكرها الأسقف فيلمر في كتابه « نظام الأبوة » (Patriarcha)^(٢) . ألم يعلم التاريخ المقدس بأن أبناء يعقوب لم يتفرقوا

(٢) « العهد الاجتماعي » - الكتاب الثاني - الفصل الثاني .

(٢) أفكار حول مواضيع مختلفة . ويكتب بونالد أيضاً : « إن كل أسرة مملكة تشكل لوحدها فقط مجتمعاً منزلياً مستقلاً بشكل طبيعي » . التشريع البدائي - الكتاب الثاني - الفصل التاسع .

(١) أرسطو - المرجع السابق ذكره .

(٢) « نظام الأبوة » أو الحقوق الطبيعية للملوك »

«Patriarcha, or the natural rights of Kings»

- لندن - ١٦٨٤ .

وشكلوا شعباً ؟ وبينما كانت الأسر تتكاثر لتصبح أمماً كان البطارقة(*) يتحولون إلى ملوك .

إن الصورة التي عرضها فيكو تمثل ، بالعكس ، رؤساء الأسر الأبوية وهم يلتقون بعضهم بعضاً على قدم المساواة من أجل أن يتحدوا إرادياً :

« في الحالة البطولية ، كان الآباء هم الملوك المطلقون لأسرهم . وقد شكل هؤلاء الملوك المتساوون طبيعياً فيما بينهم المجالس الحاكمة ، ووجدوا أنفسهم ، دون أن يطلوا كثيراً لأنفسهم ذلك وبنوع من الفريضة المحافظة ، يجمعون مصالحهم الخاصة ، ويربطونها بسكان القرية التي سموها وطناً » (١) .

وحسبما نتبين هذه الفرضية أو تلك ، نصل لاعتبار الحكومة الملكية ، أو الحكومة المجلسية ، « طبيعية » . إننا نعلم القوة التي هدم لوك بها البناء الهش لفيلمر (٢) . ومنذ ذلك الحين بدأ مجلس آباء الأسرة - الأسرة المفهومة بالمعنى الأوسع - كأنه أول سلطة سياسية .

لقد قدّم المجتمع إذا درجتين من السلطة لكل منهما طابع مختلف جداً . فمن جهة أولى يمارس رئيس الأسرة القيادة الأكثر قهراً على كل

(*) البطارقة هو عيد الأسرة .

(١) فيكو (Vico) : « العلم الجديد » - ترجمة بلجيوسو - باريس - ١٨٤٤ - ص : ٢١٢ .

(٢) « بحث متعلق ببعض المبادئ الزائفة » (An essay Concerning certain false principles)

- وهو الأول من بحثين حول الحكم -

من هو ضمن المجموعة الأسرية (١) . ومن جهة أخرى ، يتخذ رؤساء الأسر مجتمعين قرارات جماعية ، ولا يرتبطون فيما بينهم إلا برضاهم ، ولا يخضعون إلا للإرادة المعبر عنها بصفة مشتركة ، ويربطون رعاياهم بنسهمون في التنفيذ الذي لا يلفه أي قانون ، وأية سلطة غير سلطتهم .

لنوضح الآن مفهوم الأسرة الأبوية البطيركية بواسطة مثال يقدمه علم السجلات الحديث . فلدى قبائل السامو Les somo (٢) يسانغفا (٣) نرى الأسرة الأبوية في صورتها الخالصة ونجد لديها بالفعل أنسراً من أكثر من مائة فرد متجمعين في نفس المسكن حول أب مشترك . إن كل من يعيش في أحد الأكواخ الرباعية الشكل يخضع لسلطة رئيس الأسرة . إنه يوجه العمل ويؤمن وجود كل من يعيش تحت سقفه . ويتوسّعها ؛

(١) في عام ١٨٦١ عرض الحقوقي الإنجليزي سامنر مين (Sumner Maine)

أخيراً صورة حية للأسرة الأبوية التي كان يشترك لها إجماعاً باعتبارها المجتمع الأولي . إن القانون الروماني لم يكن قد تكلم حين : ولهذا فاستندنا على قواعد الأكثر قديماً ، أكثر تماثلها مع الفقه الحديث عليه كما تؤثر للصحة القوية ، وتمثلت له فكرة طريقة الحياة التي كانت هذه القواعد تفرضها . وعُرف منذ ذلك الحين ، كمؤرخ ، دعاة روما البدائية ، الثلاث الفيورين لمجموعة بشرية كانوا يفرضون القانون . لقد كان طلاب على المتحدرين منه حق الحياة والموت ، وكان يعاقبهم على هواء ، ويدبر امرأة لابنه ، ويمسح إحدى بناته لأب آخر ليزوجها لأحد من أبنائه . ويستعيد ثنية أبنته التي أعطيت للزواج ، ويعطد زوجة ابنه ، وينفي من المجموعة الضو غير الطبع ، ويُدخل إليها من يطو له بتيني ينتج نفس مغاميل الولادة الشرعية . إن الأشياء والحيوانات والناس ، وكل ما يكون المجموعة بمود له ، ويضعه بنفس الدرجة . إنه يستطيع بيع ابنه كما يبيع رأساً من الماشية ؛ وليس هناك من حقوق ومن تسلسل إلا وادخلت بواسطته ، وإن من التاج له أن يشعل" محطه كرئيس للمجموعة الأخرى من عبيده .

(Sumner Maine, Ancient Jaw : its Connection with the early history of society and its relation to modern ideas).

لندن - ١٨٦١ .

(٢) عند ملطف مجرى نهر الييجو ، وحسب ل. توكسييه (L. Tauxier) « أسود ياتنغا » (Le Noir du Yatenga) - بلويس - ١٩١٧ .

تنقسم الأسرة الى مساكن متميزة حيث يُعترف بالسلطة الموجهة لرئيس المسكن . إن العمل يجري من الآن فصاعداً من أجله ، ولكن مع الاعتراف ايضاً بالسلطة الدينية لرئيس الأسرة . إن ذكرى الأصل المشترك تحتفظ بها بقوة بشكل خاص لدى السلمي - موسيس (Saint-Moise) في نفس المنطقة ، الذين يعدون خمسة آلاف وستمئة وسبعة وعشرين شخصاً ، ويتوزعون الى اثنتي عشرة أسرة كبيرة فقط . صحيح انها تنقسم عملياً وتتفرع في أسرة صغيرة وفي مساكن ، لكن رئيس الأسرة الكبيرة هو الذي يمتلك كوخ الأجداد ، ويقدم التضحيات بالنيابة عن مجموع اتباعه : ويبقى له حق تزويج كل فتيات الأسرة ، وإن كان في الواقع يكتبني بالمصادقة على اقتراحات رؤساء الأسر الفرعية (١) .

لقد ساعدت هذه الملاحظات المعموسة في فهم ما يمكن أن تكون عليه العشيرة الرومانية بشكل كبير كما في فهم أن يكون لمجتمع مكوّن بهذه الطريقة حكومة طبيعية مؤلفة من جمعية رؤساء العشائر الذين يتمتعون

(١) إن لوارد الذكرى الأسرية ، كما لدى السلمي - موسيس ، تلقى تعاماً مع تقدم سريرة التفكك الجسدي ؛ فالسكن لديهم كان يضم بالعدل احد عشر أو اثني عشر شخصاً فقط بالتوسط .

لدى الموسيس ، الذين هم الشعب المسيطر في المنطقة ، أصبحت ، على سبيل المثال في مقاطعة كوسوا ، لدى ٢٤٥٦ شخصاً ، ٢٤ أسرة مقسمة الى ٢٢٨ مسكناً في كل منها نحو ١٥ شخصاً .

إن رئيس الأسرة لا يحتفظ تحت سلطته الكلية إلا بمسكنه الخاص ، لكنه يمارس بوصفه رئيس أسرة الصلاحيات الدينية ، والصلاحيات القضائية ، وله يعود أمر تزويج فتيات الأسرة . وعندما يموت يخلقه شقيقه الأكبر ثم الشقيق الأكبر التالي لهذا الأخير ، وهكذا إلى أن تستنفد السلسلة ، حينذاك تعود الخلافة للأبن البكر الاثني البكر . إننا نفهم جيداً هذا الأسلوب في الخلافة الذي يتزع لأن يبقى على رأس الأسرة ذلك الذي تتلاقى فيه أكثر من فرد . إن رئيس المسكن يتقال له زاكوفيا . وأعضاء المسكن يدينون له خلال جزء من السنة . باحسن أيامهم ، يومين من كل ثلاثة أيام ، وهو يذهبهم خلال الجزء الأكبر من السنة ، سبعة من اثني عشر شهراً . ويوجد هناك حفول أميرية ، وحفول صغيرة خاصة . انظر لويس توكسيه : (Louis Tauxier) المرجع السابق ذكره .

بهيبة دينية ، ويساعدهم في ذلك بدون شك رؤساء الأسر الفرعية الأكثر أهمية !

العصر الإيروكي (*) : نفس نظام الأبوة :

إن هذا المفهوم التقليدي للمجتمع البدائي القائم على نظام الأبوة ، أطيح به بقسوة ، حوالي سنوات ١٨٦٠ ، وتقريباً في نفس الوقت مع الهزة الداروينية .

هذا ما سندعوه هنا « العصر الإيروكي » (L'ère iroquoise)، لأن الاندفاع انطلقت من الاكتشاف الذي توصل إليه عالم سلالات أمريكي شاب عاش عدة سنوات لدى الإيروكيين . فقد لاحظ أولاً — ما كان لافتو قد أشار إليه — إن الوراثة لديهم أمومية وليست أبوية ، ومن جهة أخرى أن تسميات القرابة لا تتطابق مع تسمياتنا ، وأن اسم « الأب » ينطبق أيضاً على العم ، واسم « الأم » أيضاً على العمة . وبعد أن رأى فيها مجرد خصوصيات ، تساءل العالم ، الذي وجد ثانية هذه الظواهر لدى أمم أخرى في أمريكا الشمالية ، عما إذا لم يكن أمام آثار تكوين أسري .. مغاير كلياً للتكوين الأبوي .

وفي الوقت الذي شرع فيه ، بدعم من مؤسسة سميثونيان والحكومة الاتحادية ، بإجراء تحقيق حول التسميات الأسرية في كل المجتمعات المتناثرة على سطح الكرة الأرضية ، نشر أستاذ من بال مؤلفاً مفاجئاً ، يقوم على النصوص القديمة اليونانية والنسب البدائية (١) .

(*) م. عمر قبائل الإيروكوازي .

(١) باشوف (Bachofen) :

(Das Mutterrecht : eine untersuchung über die Gynökritokratie der alten welt nach ihrer religiösen und rechtlichen Natur.

شتوتغرت - ١٨٦١ .

لقد قدم له مقطع لهج ودوتس نقطة انطلاقه :

« لدى الليسيين (Lyiciens) يوجد قانون فريد : إنهم يأخذون اسم امهم وليس اسم أبيهم . وإذا سألنا أحدهم لأي أسرة ينتمي ، سيدل على سلالة أمه وأجداد أمه ؛ وإذا تزوجت امرأة حرة من عبد ، يعتبر أطفالهم من ذووي الدم النبيل ، ولكن ، بالعكس ، إذا اتخذ مواطن حتى ولو كان من أبرز المراتب ، خليعة أو أجنبية ، فإن الأطفال بحرمان من القاب الشرف » .

لقد جمع باشوفن بصبر لا ينفد كمية من المؤشرات المشابهة من شعوب أخرى من العصور القديمة ، بحيث يمثل الممارسات الليسيئية لا كاستثناء ، وإنما كإثر لعرف عام . لقد كان النسب في الماضي أمومي^(١) .

لقد برزت فكرة أسبقية النسب الأمومي على النسب الأبوي من كل الجهات^(٢) . إن ملاحظات متعددة ستظهرها كفكرة سارية المفعول في العديد من المجتمعات ، وليس ، من جهة أخرى ، أن الأبناء تعود ملكيتهم

(١) لاكتشافه في حماسيته ترك الأستاذ البالي نفسه ينقاد ، بعد الزعم بأن السلطة كانت تعود إلى الأم الكبرى نظرية البيريك . إن أول ثورة كبرى في تاريخ البشرية كانت تتمثل في قلب نظام الأمومة . إن ذكرى هذا الانقلاب حُفِظَتْ في أسطورة - بيليرفون (Bellérophon) ، قاذفة الصخر وقاهرة الأمازونيّات . إن العالم العلمي لم يحتفظ بهذه الفرضية بالرغم من إقرارها للخيال . أنظر أيضاً : بريغسو (Briffaut) في كتابه « الإلهات » (The Mothers) - ثلاثة مجلدات - لندن - ١٩٢٧ .

(٢) من العجيب باللاحظ أن الأب لايفيو (Lafitau) لاحظ ، منذ عام ١٧٢٤ ، لدى الأيروكيين ظاهرة النسب الأمومي ، وأشار إلى أن المرأة ، كانت تجد نفسها من جراء ذلك مركزاً للأسرة ولعائلة . لقد تحقق من التقارب مع ما نقله هيرودوتس عن الليسيين . لقد مضى نحو قرن ونصف على هذه الملاحظات الحساسة من دون أن تجنى منها أي فائدة . « في النساء ، يقول لايفيو ، تكمن بقالة الأمة ، ونباله الدم ، وشجرة النسب ، وترتيب الأجيال وحفظ الأسر . وفيهن تكمن كل السلطة الحقيقية في البلاد والحقول وكل الحصول تعود ملكيتها لهن . إنهن روح المجالس ، وحكّام السلام والحرب ؛ إنهن يحفظن المال في الخزينة العامة ؛ وإليهن ينتمي المبدع ،

للزوجة ، وإنما لأولئك الذين يتصرفون بالمرأة أي لابنها وبخاصة لإخوتها ، بحيث يكون من الأفضل الحديث عن وراثة خاليتي .

وفي نفس تسمية الأب والأم المعلقة لطبقة كاملة من الأشخاص ، نجد الدليل على وجود زواج المجموعات : فعمي (أو أي فرد آخر) هو أيضاً بي ، لأن أمي ، في وقت آخر ، كانت زوجة له بمقدار ما هي لاني ، ولأنما كانت الزوجة لسلسلة كاملة من الإخوة (أو لسلسلة كاملة من الرجال) . كذلك فإن خالتي هي أيضاً أمي لأنها كانت تكون معها سلسلة من النساء اللاتي لديهن علاقة مع نفس المجموعة من الرجال . وبالفعل فإن ظاهرة زواج المجموعة هذه لوحظت لدى بعض الشعوب (١) .

→ ومن اللاتي يعمن الزواج ، والأبناء هم من املاكهن ، ولي دهن يتأسس نظام الورثة . إن الرجال بالعكس هم موزعون تماماً ومحدودون بأنفسهم : إن أبائهم غريباء عنهم ، ومعهم يهلك كل شيء : إن امرأة واحدة فقط تنهض بالكوخ . ولكن إن لم يكن هناك إلا رجال في هذا الكوخ ، مهما كان عددهم ، ومهما كان عدد أبائهم ، فإن أسرهم تنهض ؛ ومهما اختير ، بالشرف ، من من رؤساء من بينهم ، فإنهم لا يعطون من أجل أنفسهم ، ويبدو أنهم لم يكونوا إلا من أجل تمثيل ومن أجل مساعدة النساء ...

« ... يجب أن نعرف أن الزواج يتم بطريقة لا يخرج بموجبها الزوج والزوجة قط من أسرهم ومن أكوأخهم من أجل أن يتبعوا كوخاً مستقلاً . إن كل واحد يبقى في كوخه ، والأبناء الذين يولدون من هذا الزواج تعود ملكيتهم للنساء اللاتي أنجبتهن ، ويخصصون من كوخ ومن أنهرة الأم وليس قط من أسرة الزوج . إن أموال الزوج ليست قط لكوخ الزوجة الذي يعتبر هو نفسه قريباً عنه ؛ وفي كوخ الزوجة تعتبر البنات الوريثات بشكل أفضل من الذكور ، لأنه ليس لولاء فيه إلا وسيلة البقاء . هكذا تم التنطق مما قاله نيقولا دو داماس حول الإث (لدى القيسيين) وما قاله هيرودوتس حول التبتة : فلان الأبناء كانوا يخصصون لأمهاتهم . كانوا مهمتهم بقدر ما كانت أمهاتهم مهمتهم .. إن النساء لم يعطرسن السلطة السياسية لكنهن ينفقنها ... »

الرجوع السابق - لطبقة الأول - ص : ٦٦ وما يليها .

(١) ولا سيده الأوربونا في استراليا الوسطى . ألفه سينتر وجين (The Northern Tribes of Central Australia) : (Gillen)

لندن - ١٩٠٤ - ص : ٧٢ - ٧٤ .

على هذه القامدة المروجة سترتفع ، فور نشر التحقيق الكبير لوردان^(١) ، بنهات جديدة ، طموحة وجسورة ، لماضي المجتمع البشري^(٢) .

وستثير هذه البناءات ، بعد تشييدها وقلبيها ، واستبدالها بأخرى ، بعضاً نجم عنها أمر مؤكد هو أن الأسرة الأبوية لم تعرف في العديد من المجتمعات ، وبالتالي لا يمكن اعتبارها العنصر المكوّن لكل المجتمعات ، كما لا يمكن إذا اعتبر السلطة الأبوية نقطة انطلاق لكل حكومة ..

فالطريق إذن مفتوح أمام مفهوم جديد حول أصول السلطة .

العصر الاستوائي : السلطة السحرية :

كان ماك لينان (Mac Lennan) أول من لاحظ ، منذ ١٨٧٠ ، بأن بعض المجموعات البدائية تعبد نباتاً ما أو حيواناً ما : هو طوطمهم (Totem) . على هذه الملاحظة التي أكدتها ملاحظة حياة التوحشين في استراليا ، الذين كانوا أكثر « بدائية » من كل الذين عرفوا حتى ذلك الحين ، قامت نظرية جديدة .

لقد قامت هذه النظرية على مفهوم العقلية البدائية . فإذا كان فيكو يخص الأباء ؛ وإذا كان روسو قد تصور جمعية تمقد عمداً ، وبعد الموازنة

(١) انظر :

(Systems of Consanguinity and Affinity of the Human Family, Vol. XVII des Smithsonian Contributions to Knowledge - Washington - 1871.

(٢) جيم - تولون

(Les Origines de la Famille. :Giraud-Toulon)

Questions sur les antécédents des sociétés patriarcales)

- جنيف - ١٨٧٤ - وكلك لويس هـ . مورلان :
نيويورك - ١٨٧٧ . (Ancient Society) .

في السلطة هـ -

قد استطاع أن يتخيل « الآباء » وهم يضعون مع الحميم المشتركة بين مزايا الحرية ومخاطر الانعزال ، عقداً اجتماعياً ، فذلك لأن عصرها كان يجعل بمق طبيعة الإنسان البدائي .

إن الزمن لم يعد زمن عالم السلالات المتيقظ ، والفارس المترنح والفيلسوف العلوي الذي افتتن به القرن الثامن عشر . لقد تعرض جسده للآلام وفترها التنظيم الاجتماعي ، واضطربت روحه برعب قد لا تكون أسوأ أحلامنا المزعجة إلا ذكرى ضعيفة بالنسبة له .

لقد ردّ القطيع البشري على كل المخاطر وكل المخاوف بطريقة الحيوانات ، فتقلب من بعضه بعضاً ، وتجمع وأحس بحارته الخاصة . وفي كئيبه ، وجد مبدا القوة والثقة الفرديتين .

وبدل أن ينتمي الإنسان بعريته إلى المجموعة لم يكن إذا يوجد إلا في المجموعة ومن خلالها من هنا يأتي أن النفي كان أسوأ العقوبات ، لأنه يعني إلقاءه بدون إخوة ، ولا دفاع ، تحت رحمة الرجال والحيوانات .

لكن هذه المجموعة ، التي تعيش وجوداً جماعياً بشكل وثيق ، لا تبقى إلا من خلال نقطة متواصلة ضد كل ما يهددها في الطبيعة . إن الموت والمرض والحادث تأتي كشواهد على خيب يحيط بهم . فالتة حش لا يرى من صدفة في أي شيء . إن كل شر ينجم عن نية في الإضرار . وأصغر حادث مزعج ليس إلا تعديراً من قبل هذه النية التي سنشر قريباً كل قوتها . لهذا يجب الإسراع لتحبيدها بطقوس قادرة على ذلك .

فليس هناك من شيء عرضي ، لا الامتداد غير العادي . للشتاء الذي يستنفد مؤونة المجموعة ، ولا الجفاف المحرق الذي يقضي على الماشية والإنسان ، ولا المجاعات ، ولا الأوبئة ولا حتى الطفل الذي يكرس ساقه . إن كل مصيبة إذا يمكن إيقاظها بسلوك واحتفالات مناسبة .

ولكن من ذا الذي يعرف ما يجب فعله ، غير المستنئين ؟ ومن بين المستنئين ، أولئك بشكل خاص الذين سيحكمون . لأنهم هم الذين سيملكون طريقة التلاؤم مع القوى الامرية .

النظرية الفرائزية : ملك التصحيحات :

بالاستناد الى بعض الوقائع ، دُفِعت بعيداً فكرة الحكومة المتشفعة . لقد اعترفت المجموعة بطك ، عند اللزوم اجبر على القيام بهذه المهمة (1) رجل ، قادر على قيادة ، ليس البشر ، وإنما القوى الامرية وعلى جعلها مؤاتية . ستقوم وظيفته على نزع سلاح النوايا الشريرة ، وعند الحاجة في شدتها إليه وحده والتضحية بنفسه . ورعاية القوى الإنبائية . إن أغنية قديمة جداً في جزيرة الفصح نغزو للفضيلة الملكية نمو وتكاثر البطاطا والخبثا والكرتند وهكذا دواليك . وفي حين أن الصيد في أعالي البحار يعتبر في الشتاء من المحرمات الشديدة ، يجب أن تجلب أولى سمكات الشتاء عندما

(1) يذكر فرايزر (Frazer) هذه الشهادة ملك ايتان (بنيجيريا الجنوبية) :

« إن كل الضيعة اجبرتي علي ان اصير رئيساً اعلى . لقد طلقوا برقيتي حزننا الكبير (فرنا الجاموس) . إن من التقاليد القديمة هنا ألا ينادي الرئيس الا على مطلقاً سوره . »

إن الرجل الأكبر سناً في القرية ، وإنهم يحتفلون به هنا من أجل أن أسهر على التمايم والحيم طقوس الولادة واحتفالات أخرى من نفس النوع . وبفضل التمايل اليقل لهذه الاحتفالات أكثر الصيد للصيد ، وأجمل محصول نبات الإنماء يزدهر ، وأومئ السمك للصيد ، وأجمل نمط يهطل . إنهم يجلبون لي اللحم قوتيات الإنماء والسمك الخ . ولكي أجمل السمك تملأ أشرب الماء وأجمله يتدفق وأصلي لألهتنا الكبرى . وإذا ما خرجت من هذا السور ، سألني ميتاً لدى هودتي للكوخ »

فرايزر : « الأصول السحرية للطقية »

(Les origines magiques de la Royauté)

- الترجمة الفرنسية - ص : ١٢٧ .

يستأنف الصيد الى الملك . فقط بعد ان يأكلها يكون بإمكان الشعب ان يتفدنى منها بدون خطر (١) .

إن عادة يواكير الغلال المنتشرة جداً هي ربما تذكراً للربة القديمة إزاء الغذاء الذي لم ينجرّب بعد . إن الملك يكرر حركة ذلك الذي يقوم بالمجازفة ويقول لأتباعه : « يمكنكم أن تأكلوا » .

وبراه أيضاً ، في بعض الأماكن ، يزبل بكارة العذارى . وقد حفظت ذكرى هذا الأمر في ما سمّاه التاريخ الذي يميل للتسلسل بحق السيد . إن من المؤكد ان نزع البكارة كان يعتبر عملاً خطيراً ، وأنه لم يكن مطلقاً ، في أستراليا على سبيل المثال ، أمراً يقوم به الزوج ، وإنما كان مناسبة لاحتفال يجعل فيه رجال آخرون « المرأة غير هجومية » قبل أن تنتقل للزوج . إنه مبدأ التدخل الملكي .

إن الملك الذي عليه ان يسيطر باستمرار على القوى الشريرة ، وان يسبب تكرار الأمور الحسنة ، وإن يرمي أيضاً قوة القبيلة ، يمكن تصور إمكان موته بسبب عدم فعاليتها ، أو أيضاً أن تعتبر قوته الهابطة غير مؤاتية للقبيلة . حينذاك يجب على نساء الملك ، لدى قبائل الشيلوكز في السودان ، حين تضعف رجولته ، أن يكشفوا ذلك ، وعندها ينام الملك غير الفيد وراسه على ركبتى عذراء ، ويدفن معها ويموت خنقاً (٢) .

(١) انظر : ميترو (A.M. Métraux) : « جزيرة الفصح » (L'Île de Pâques) - باريس - ١٩٢١ .

(٢) ج . ج . فرغور «Totemisme» - لندن - ١٩٢٧ .

انظر أيضاً : العرض التركيبي لـ : أ . م . هوتارت (A.M. Hocart) : ولا سيما «Kingship, Orford - 1927»

العسل الجديد بالأحاطة بعنوان : «The divine Kings» في كتاب س . هـ . ميك (A. Sudanese Kingdom) (C.K. Meek) - لندن - ١٩٢١ .

إن كل هذه الوقائع تشهد بما فيه الكفاية على أن هناك ملكيات
سحرية . إلا أنها لا تثبت بشكل كان ما اعتقد فراؤز أن بإمكانه أن
يقترحه . وهو أن الملكية تقوم بالضرورة على السلطة السحرية .

الحكومة اللامركزية :

إن ما يبدو مؤكداً أكثر فأكثر ، بمقدار ما نتقدم في الدراسات
السلالية ، إنما هو أن المجتمعات المتوحشة لا تدخل في تصنيفنا الثلاثي .
الملكية ، والارستقراطية والديمقراطية . إن السلوكات الفردية والعمل
الجماعي لا تصدر قط عن إرادة فرد أو عدة أفراد أو الكل ، وإنما هي
توجيهها قوى تسيطر على المجتمع ، وإن بعضهم مؤهل لتفسيرها .

لقد وضعت لنا الشعوب البدائية في مقدما لاجتماعاتها . وهنا تأجج
الخيال وتصور ديمقراطيات وحشية .

إننا نرتكب خطأ جسيماً إذا اعتقدنا بأن هذه الاجتماعات مخصصة
لمرض حجج مؤيدة أو معارضة لقرار ما ، بحيث تصطف القبيلة بمد
ذلك مع الأكثر . إن هذه الجمعيات لم تكن قط جمعيات مدافلة :
بل ينبغي أن نرى فيها بالأحرى طرقاً لصلوات سوداء يكمن موضوعها
في استدراج الإله للإفصاح عن إرادته .

وحتى في تاريخ الشعب الأقل لديتنا من كل الشعوب ، وهو شعب
روما ، نقرأ بأنه ، قبل افتتاح المناقشة ، كان يقوم بالتضحية ويستشير
القال . إن روحا الحديثة لا ترى في ذلك إلا مقدمة احتفالية للجلسة .
لكن من المؤكد أن اللدبيحة ، وفحص الأحشاء وتفسيرها كانت، في الأصل ،
تشكل الجلسة نفسها . وبسبب طابعها الديني ، لم يكن بإمكان المجلس
أن يشهد إلا بتواريخ محددة وفي أماكن معينة . لقد جد الانجليزي

ج. ل. غوم في العثور على هذه الأمكنة^(١) ! إن هذه المؤتمرات البدائية كانت تمقد دائماً في الهواء الطلق ، وكان حجر الذبيحة يمثل المركز الذي كان القدماء يتجمعون حوله . إن هؤلاء هم الذين كانوا يشاركون في الفصل الأكبر من التعويذات ، وهم الذين كانوا يجلدون أنفسهم أفضل من يفهم الحكم الغامض للإله . إن من الواجب أن نتمثل حجر الذبيحة ودائرة القدماء باعتبارها تشكل مجتمعة مقراً روحياً منه ينشق القرار السياسي مكتسباً شكل ، ومستمراً سلطة ، وسيطاً وحيي الديني.

إن الشيوخ ، المفسرين الطبيعيين للإله ، ينسبون إليه تعلقهم الخاص بالعادات القديمة . إن أجدادنا القدماء كانوا يشعرون كم كان يمثلهم الاستمرار في الحياة من معجزة في التوازن . لقد كان هذا الأمر يحتاج لأسرار تتناقل بشفقة . أي كنز يجب أن تمثله معرفة خبير المعادن الذي يؤمن للقبيلة أسلحة فعالة ! وكم هي ثمينة الطقوس التي كانت تنظم إنتاج المعدن ! وكم هو خطر الانقراض من التعاقب الضروري للحركات !

لقد سارت البشرية حينذاك عبر أرض مجهولة ، مزروعة بالفخاخ ، ولم تعرف الأمن إلا في ممر ضيق دلها عليه الشيوخ ، وعليها أن تسير فيه في إثرهم ، وأن تضع خطواتها في خطواتهم . إن الألوهية والعرف غير قابلين للتمييز .

إن سمنزمين يذكر مثلاً يجعلنا نحس كم كانت الشعوب غير المتحضرة تنفر من الحكومة بقرارات واعية . لقد رأى ، وهو الموظف في الهند . الإدارة تحدث أفتية للري وتضع الماء تحت تصرف سكان القرى الذين كان عليهم فيما بعد أن يقسموه فيما بينهم . إلا أنه فور الانتهاء من عمل التقسيم الحساس ودخول النظام بالكاد حيز التطبيق نسي القرويون بطواعية أن التوزيع انبثق عن سلطة بشرية ! وهكذا تظاهروا بالاعتقاد ،

(Primitive Folk Moors) = (G. L. Gomme)

(١) غوم

- لتكن - ١٨٨٠ .

واقنعوا انفسهم بأن حصص هذا الماء الجديد كانت قد خصصت بمقتضى عرف قديم جداً ، كان يوجد وراءه أمر بدائي مفروض (١) .

ذلك كان مزاج المجتمعات البدائية ، التي كان الشيوخ يحتلون فيها المكان الاول . لقد رآهم ريفرز (٢) اقرباء جداً في ميلانيزيا حيث كانوا يحتكرون النساء ، بحيث أن الزواج الأكثر شيوعاً كان زواج الحفيد بالمرأة المستعملة التي تركها له جده ، كما اشار أيضاً الى أن الأخ التالي في العمر كان يتزوج حفيدة أخيه البكر باعتبارها إحدى النساء التي لم يكن بإمكان البكر أن يستعطفها .

إن الشيوخ هم المحافظون على الطقوس ، وهم الذين يتدخلون في كل أعمال الحياة . إن الفلاحة والطرق الزراعية ليست هي التي تضمن الحصول الجيد ، وإنما الطقوس . إن العمل الجنسي ليس هو الذي يلقي المرأة ، وإنما روح الميت الذي يدخل فيها ويظهر ثلثية في شكل طفولي .

كيف يمكن لشباب أن يضع موضع التساؤل سلطة الشيوخ ، في حين أنه ، بدون تدخلهم ، سيبقى دائماً طفلاً ؟ ولكي يحسب في عداد المحاربين ، يجب بالفعل أن يتلقى تدريباً على أيدي الشيوخ (٣) . وحين يبلغ المراهقون سن الشباب يمزلون وبحسبون ويجوعون ويضربون وإذا تحملوا هذه التجربة ، تلقوا لقب رجل . إن المراهق يعلم أنه في حالة رفض الشيوخ تسميته رجلاً ، سيبقى للأبد في عداد الاطفال . إنه ،

(١) ستمر مين : (Village Communities) - لندن - ١٨٧١ .

(٢) ريفرز : (The History of Melanesian Society) : (Rivers)

كامبريدج - مجلدان - ١٩١٤ .

(٣) هيتسون ويبستر : (Primitive Secret Societies) - (H. Webster)

- نيويورك - ١٩٠٨ .

بالفعل وبفضل الاسم ، « سيتلقى الحصنة التي تعود له من القوى
المتفشية في المجموعة المتبصرة ككائن واحد » (١) .

حكم الشيوخ السحري

إن معرفة إرادة القوى الخفية ، ومتى وباي الشروط ستكون مواتية
هي الوسيلة الحقيقية لضمان القيادة السياسية لدى البدائيين .

إن هذا العلم يعود طبيعياً للشيوخ . ومع ذلك فإن بعضهم أقرب
أيضاً من الآلهة ، إلى حد كبير يستطيعون معه أن يجعلوها تعمل . إن
الامر لا يتعلق هنا بشئ الإرادة الإلهية بواسطة الصلاة ، وإنما بشئ
ما « إجبارها من خلال بعض أنواع السحر أو بعض الطقوس التي تكره
الآلهة » .

إن كل البدائيين يؤمنون بهذه القوة السحرية . فكتابو اللاشواخ
الاثني عشر ، لدى الرومانيين ، كانوا يسجدون عليها أيضاً منح الحب
المبدور في حقل الفير ، بواسطة السحر ، من أن ينبت في حقولهم ! أما
السلتيون فكانوا يؤمنون بأن الكهنة قادرين على أن ينشؤوا حول جيش ما
جداراً من الهواء لا يمكن اجتيازه تحت طائلة الموت الغوري . لقد جمع
فرازر الشهادات البرهينة على وجود اعتقاده في أجزاء مختلفة من الكرة
الأرضية ، بأن بعض الرجال قادرين على التمجيد بهطول المطر
أو إيقافه (٢) .

(١) ف . لاروك (V. Laroque) : « بحث حول القيمة المقدسة والقيمة الاجتماعية
لأسماء الأشخاص في المجتمعات الغنيا » - باريس - ١٩٢٢ .

(٢) انظر : (The Golden Bough) - الجزء الأول
The Magic Art and the Evolution of Kings

- المجلد الأول .

فكيف لا يخشى ولا يؤمل كل شيء من أولئك الذين يدبرون مثل تلك السلطات ؟ وإذا كانت هذه السلطات قابلة للانتقال فكيف لا يرغب فوق كل شيء باكتسابها ؟

من هنا كان الازدهار غير العادي للمجتمعات السرية لدى المتوحشين .

إن الشيوخ الأكثر تضلعاً في العلوم الخفية يشكلون الدائرة الداخلية لهذه المجتمعات . إن كل القبيلة كانت تخضع لهم^(١)

وفي أرخبيل بيسمارك ، كان الرب المقدس الذي ضمن الانضاط الاجتماعي يُوقظ دورية من خلال ظهور الوحش الإلهي المسُمى بالدوكدوك (Dukduk) . فقبل أن يشع الهلال الأول للقمر الجديد ، كانت النساء يتخفين ليلمن أتهن سيمنن إذا أبصرن الإله . وكان رجال القبيلة يجتمعون على الشاطئ ، يفتشون ويقرعون الطبل من أجل إخفاء رعبهم بقصر ما هو من أجل تمجيد الدوكدوك وعند الفجر كانت خمسة أو ستة زوارق مربوطة ببعضها البعض تشاهد وهي تحمل منصة عليها يتحرك شخصان بملو عشرة أقدام . وعندما تلامس الآلة الأرض ويقفز الدوكدوك على الشاطئ يتمد الحضور بخوف : والجريء الذي قد تلامس الوحشان سيصاب بضربة توماهواك (tomahawk) إن الدوكوكين يرقصان الواحد حول الآخر ، وهما يطلقان صرخات حادة . ثم يختفيان في الأدغال حيث أعد لهما منزل ممتليء بالحضور . وفي المساء يظهران ثانية . مسلمين الأول بقضبان والآخر بهراوة ، ويترك الرجال المصطفون أنفسهم يضربون من قبلهما حتى يسيل منهم الدم أو حتى الإغماء وأحياناً حتى الموت .

(١) انظر - حول المجتمعات السرية في إفريقيا - ألوجز الجيد ل : ن. و. توماس (N.W. Thomas) في : (L'Encyclopedia of Religion and Ethics)

- مله : «Secret Societies» .

هل كان القدامى المتخفين في زي الدوكدوك يعون أنهم يقومون بخدعة ؟ هل كانوا يفعلون ذلك من أجل المزايا المينية التي يجنونها منها ؟ أم من أجل ترسيخ قيادتهم الاجتماعية ؟ أم أنهم كانوا يؤمنون حقيقةً بالقوى الخفية التي يجعلونها ملموسة بتصنعاتهم ؟ كيف نعلم ذلك ؟ ويعلمونه ؟

إن المخادعين . مهما كان الأمر ، يكونون سلطة دينية واجتماعية وسياسية . هي الوحيدة التي تعرفها هذه القبائل .

إن حائزي هذه السلطة يختارون بانتقاء دقيق ، حيث يتم ببطء اجتياز مختلف درجات التدريب على مهمة الدوكدوك . ولقد عُثر في إفريقيا الغربية على مجتمع سحري من نفس النوع ، هو مجتمع **الإيغبو (L'Egbo)** . وقال عنه المؤلفون أنه منمط لأن الدخول إليه والتقدم فيه يتم لقاء المال . فمن أجل التقدم بدرجات للوصول إلى الدائرة الداخلية للمتدربين ، على الفرد من إنشاء المجتمع الأصليين أن يدفع مبلغاً إجمالياً يصل تدريجياً لثلاثة آلاف جنيه أسترليني . هكذا يشترك « حكم الشيوخ » السحري في سلطته القوى الاجتماعية . إنه يتوطد أولاً بمساهتهم ثم بدعمهم وأخيراً بحرمانه المعارضة المحتملة من الوسائل التي قد تستطيع أن تتشكل حولها .

إن السلطة السحرية تمارس قيادة سياسية ، هي الوحيدة التي عرفتها هذه الشعوب البدائية (١) .

(١) في مؤلفه : «Melanesians and Polynesians» الصادر في لندن عام ١٩١٠ ، يكتب ج . برون (ص ٢٧٠) عن جزر سلوا وأرخبيل بسمارك : « ليس هناك أي حكم خارج إطار الجتمعات السرية » ، إن الدخل الوحيد التجمع ينتج عن المراتب التي توجبها والأفراعات التي توقها . إن أنظمتها هي القوانين الوحيدة الموجودة » .

— انظر أيضاً : هيتون وبستر .

«Primitive Secret Societies» : (H. Webster)

— نيويورك — ١٩٠٨ .

إنها تؤمّن ، بواسطة التخويف ، الخضوع الدقيق للنساء والأطفال ، وبواسطة الابتزاز ، تجمع الموارد الجماعية الوحيدة لهذه المجتمعات . إن الانضباط الاجتماعي واحترام القوانين الشفهية التي تملئها ، والأحكام التي تملئها ، إن كل ذلك يعود للرعب الخرافي . بحيث كان بإمكان فرازر أن يمدح الخرافة باعتبارها مرضعة الدولة (١) .

الطابع المحافظ للسلطة السحرية :

إن مبدأ السلطة السحرية هو الخوف . ودورها الاجتماعي هو تثبيت المبادئ ، إن التوحش الذي يتبع عن الممارسات السكّفية يجذب إليه غضب القوى الخفية . وبالعكس ، فبقدر ما يكون امتثالياً أكثر ، بقدر ما تنازل من أجله .

إلا أن هذا لا يعني القول إن السلطة السحرية لا تبذع مطلقاً . إن بإمكانها أن تعطي الشعب قواعد سلوك جديدة ، لكن هذه القواعد فور نشرها ، تندمج في الإرث السلفي ؛ وبفضل وهمٍ مميّز للعقيدة البدائية ، يُعترف لها بقدّم جليل ، بحيث لا توضع الإجراءات الجديدة موضع التساؤل أكثر من القديمة . لنقل إنها تكتسب وفق أسلوب محافظ .

إن التغيرات الفردية في السلوك تجد نفسها ممنوعة . والمجتمع يبقى مشابهاً لنفسه .

إن السلطة السحرية هي قوة لتماسك المجموعة ولحفظ المكتسبات الاجتماعية .

ولننظر قبل تركها بأن سقوطها لن يلقي آثاراً عميقة حسب بعض التوقعات . آلاف من السنين .

(١) ج . ج . فرازر : «The Devil's Advocates» - لندن - ١٩٣٧ .

إنها ستبقى للشعوب رعباً ما من التجديد ، وشعوراً بأن السلوك غير المستعمل يستلزم عقاباً إلهياً . إن السلطة التي ستريح السلطة السحرية من مكانها ستورث هبة دينية ما .

إن هذه الخرافة التي نزلت علينا من المرحلة ما قبل التاريخية ، والتي ستأخذ شكلاً جديداً : ستعطي للملوك القدرة على شفاء التهاب العقد السلتي . أو التخفيف من داء الصرع ؛ كذلك هذا الخوف من الشخص الملكي الذي يقدم التاريخ عنه الكثير من الأمثلة .

لقد نزعنا للتفكير بأن السلطة الا شخصية تفقد كل مشاركة دينية بقدر ما يحدث تقدم في تصفية الملكيات . صحيح أن الأفراد الذين يمارسون الحكم لم يعد لديهم من شيء مقدس ! لكننا نكون أكثر تصلباً في قرار إحساننا مما في طرق تفكيرنا ، وننقل للدولة الاشخصية بعض بقية من إجلالنا البدائي .

لقد استرعت ظاهرة احتقار القوانين انتباه بعض الفلاسفة الذين بحثوا في اسبابها^(١) . ومع ذلك فإنها أقل إثارة للدهشة بكثير من الظاهرة المعاكسة . ظاهرة احترام القوانين ، واحترام السلطة . إن التاريخ كله يظهر لنا كتلاً ضخمة من الرجال الذين يخضعون لئير مكروه ، ويقدمون لحفظ سلطة مكروهة النجدة الإجماعية لرؤسائهم .

إن هذا الاحترام الغريب يُفسّر بالعبادة اللاواعية التي يستمر الرجال بتقديمها للورث البعيد لهيبة قديمة جداً .

كذلك فإن في اللاطاعة المقصودة والمعلنّة والظاهرة لقوانين الدولة شيئاً من التحدي للآلهة ، الذي يشكل من جهة أخرى اختباراً لسلطنتهم

(١) ولا سيما دانيال بلي (Daniel Bédau) : « احتقار القوانين ونتائج الاجتماعية » (Le Mépris des lois et ses conséquences sociales)

- باريس - ١٩١٨ .

الحقيقية . لقد صرع كورتيس أوثان جزيرة كوليميل لكي يثت عجزها عن قصاص السكان الأصليين آتتها آلهة مزيفة . ورفض هامبدن دفع الضريبة التي فرضها شارل الأول ، وارتجف اصداؤه نيابة عنه ، لكن ترثته احدثت شعورا بأن الصواعق السماوية لم تعد في أيدي الملك الستيواري : لقد سقطت السلطة .

لننبش تاريخ الثورات ، وسنرى بان كل سقوط لنظام يعلن عنه تحدٍ غير متعاقب . واليوم كما منذ عشرة آلاف سنة ، لن تبقى سلطة ما عندما تفقد فضيلتها الحرة .

إن السلطة الأكثر قديماً اورثت إذا شيئاً ما للأكثر حداثة . إنه المثال الأول الذي نصادفه من ظاهرة ستصبح بالنسبة لنا أكثر فأكثر بداهة . ومهما حكئت القيادات محل بعضها البعض بعنف ، فإنها تبقى مع ذلك الوريثة الأبدية لبعضها البعض .

الفصل الخامس

بروز الحارب

لا شيء يثبت بصفة مؤكدة على أن مجتمعا مر بالحالة التي نرى عليها اليوم هذه الجماعات المتوحشة . إننا لانتصور اليوم التقدم على أنه طريقة موحدة نرسم لنا مراحلها الجماعات المتأخرة . إننا نتخيل بالأحرى المجموعات البشرية وهي تتجه نحو الحضارة عبر طرق مختلفة جداً ، بحيث أن أغلبيتها تدخل في طرق مسدودة حيث تراوح مكانها أو تزول .

لم نعد نجزو على التأكيد اليوم بأن الطوطمية (Le totémisme) كانت مرحلة من مراحل التنظيم الدني والاجتماعي ، عبرتها كل المجموعات البشرية وهي تتجه نحو الحضارة عبر طرق مختلفة جداً ، ببعض مناطق الكرة الأرضية (٢) .

ولا يوجد ما يثبت أن النسب الأمومي سبق دائماً النسب الأبوي .
إن هذه النظرة الذهنية تتناقض مع الفاظ على النسب الأمومي في بعض

(١) إن فكرة « السبيل إلى الحضارة » مولفت بشكل رائع من قبل أدولف توينبي في كتابه : (A Study of History) ٦ مجلدات ظهرت في أوكسفورد .

(٢) « إن الطوطمية لم توجد ، كمؤسسة حية ، في أي جزء من شمال إفريقيا وأوروبا وآسيا ، باستثناء الهند . ولم تجر البرهنة مطلقاً كذلك ، وبطريقة لا ندع أي مجال لشك مقبول ، على أن المؤسسة وجدت في أي من الأسر البشرية الكبرى الثلاث في التاريخ الدور الأكثر سطوفاً ، وهي الآريون والساميون والطونانيون » .
(Les Origines de la Famille et du clan) - الترجمة الفرنسية -

باريس - ١٩٢٢ .

المجتمعات التي وصلت إلى حالة من الحضارة المتقدمة نسبياً ، في حين نلاحظ في مجتمعات أخرى أن الأسرة الأبوية تحققت وسط البربرية الأكثر خشونة . وإنما نميل إلى الاعتقاد بأن ثمة جماعات بشرية ظهرت بشكل مستقل عن بعضها على سطح الكرة الأرضية وهي ذات بنى متنوعة يمكن أن تكون حددت إما دونيتها أو مملكتها

وفي كل حال فإن المجتمعات التي فنظمت بشكل طبيعي عكس النموذج البطريركي أو كانت أول ما تنظم على هذا الشكل ، المجتمعات التي انتشرت في المعمورة انتشاراً طبيعياً وتملكتها وساوس خبيثة أو تم رت من مخاوف هذه الوسواس - كل هذه المجتمعات تبدو لنا وكأنها الميسس الحقيقي للدول وكأنها المجتمعات التاريخية حقاً .

وليس من الضروري التشديد على المبالغة في المخاوف الصوفية على عمل لم يكن قد خبره من قبل ، فهذا يقف في وجه كل تجديد وكل تقدم (١) . ومن الواضح أيضاً أن النموذج الأبوي .

(١) ينقل ليفي - بروهل (Lévy-Bruhl) من أجل توضيح هذا الصوف الشهادة الأغاذة لأحد شامان الأسكيمو : « إننا لا نؤمن ، إننا نغاف ! إننا نخشى روح الأرض التي تصنع تقلبات الجو ، والتي يجب علينا معاربتها من أجل التنازع لدينا من الأرض ومن البحر . نخشى إله القمر . نخشى الجذب والجوع في بيوت الثلج الثقيلة ... نخشى الرغى الذي يصادفه كل يوم حولنا ... نخشى الأرواح الشريرة للحياة ، وللوهاء والبحر والأرض التي تستطيع مساعدة الأشرار من الشامان (Shamans) على إحداث الشرر بأنسبلهم . نخشى أرواح الأموات والحيوانات التي قتلناها » . ولهذا ورث آباؤنا من آباءهم كل قواعد الحياة القديمة التي تأسست على تجربة وحكمة الأجيال . إننا لا نعرف كلمة « كيف » ، ولا نعرف كلمة « لماذا » ، لكننا نراعي هذه القواعد لكي نعيش بمنأى عن الشر . إننا جاحظون جداً ، وبالرغم من كل « شاماننا » ، بحيث أن كل ما هو غريب يخيفنا » .

« فوق الطبيعي والطبيعي في العقلية البدائية » .

Le surnaturel et la Nature dans la mentalité primitive

باريس - ١٩٢١ - ص: ٢٠ - ٢١ .

يشجع النمو الاجتماعي بشكل مفاير للأسلوب الخالي . ففي هذا الأسلوب الثاني تمتلك المجموعة الاجتماعية بالفعل أطفال بناتها ولا تستطيع إذا أن تتكاثر إلا بنسبة تكاثر بناتها . اما في الأسلوب الآخر ، فتمتلك المجموعات التي تكونت هكذا التهمت الأخرى ، وأحالتها الى الابداء ، بواسطة الحرب أو أي وسيلة أخرى ، من جمع عدة زوجات .

نرى جيداً ان المجموعة الأبوية سنصير بسرعة أكثر قوة من المجموعة الخالية ، وبنفس الوقت أكثر اتحاداً . وهذا ماسمح للبعض بالظن بان العرف الأبوي ، في مجتمع امومي ، ادخل على يد الأكثر قوة ، وأن قوة ، وان المجموعات التي تكونت هكذا التهمت الأخرى ، وأحالتها إلى هباء ودمعه .

ومهما يمكن للبنى الاجتماعية ان تكون مختلفة ، فإنه يبدو مع ذلك ان ما قلناه عن سلطة الشيوخ والسلطة الطقوسية صحيح بالنسبة لكل المجتمعات البدائية . فقد كانت ضرورة من أجل توجيه الخطوات المتشرة للانسان وسط فخاخ الطبيعة . ولكن بما إنها محافظة من حيث ماهيتها فإنها يجب أن تقلب ، أو بتعبير أدق ، أن توضع جانباً ، لكي ينطلق المجتمع من جديد . وهذا ما يمكن تسميته بالثورة السياسية الاولى . كيف حصلت هذه الثورة ؟ بالخوف من دون شك .

النتائج الاجتماعية لروح الحرية :

إن علم الانثروبولوجيا يرفض على حد سواء الفرضيات التي صاغها هوبس من جهة وروسو من جهة أخرى حول « إنسان الطبيعة » . إن هذا الانسان ليس متوحشاً كثيراً ولا برئياً كثيراً . وهو يظهر في المجموعة الصغيرة التي ينتمي إليها ، الكثير من الميول الاجتماعية . **إن ما هو ليس من خُلق مجموعته هو بدون شك غريب عنه ، أو بتعبير أفضل عدو له .**

ولكن هل يجب القول بأن المجتمعات المعزولة هي بالضرورة في حالة
مرح ؟ ولماذا إذا ؟ إنها تحتل مكاناً ضئيلاً جداً في القارات الواسعة (١) .
وهل تتقاتل الشعوب عندما توجد بطريقة مستقلة عن بعضها تماماً ؟
عن ماذا ؟ إن فيخته لم يكن يظن ذلك ؛ فهو الذي كان يرى في إقامته حياة
مستقلة تماماً لكل أمة الوسيلة الحقيقية لسلام أبدي (٢) .

إن تعايش الجماعات المتوحشة لا نحتّم فيما بينها ، على صعيد
العقل الخالص ، لا السلام ولا الحرب . ماذا تعلمنا الملاحظة الميدانية
المركز الأفريقي والمركز الاسترالي ؟ وماذا علمت أسلافنا ملاحظة
الميدان الأمريكي الشمالي ؟

إن الظروف لا تكفي قط لتفسير واقع أن هناك شعوباً مسالمة
وشعوباً محاربة . إنه يبدو واقعاً أولياً وغير قابل للتبسيط . إن إرادة
القوة تكون هنا أو لا تكون قط .

إنها تتضمن نتائج ضخمة . لنفترض أنفسنا شعباً سلمياً .
فأولئك الذين يعرفون الطقوس الجديرة بنزع سلاح القوى الطبيعية
وجعلها مؤانية يحصلون على الاحترام والطاعة . والجماعة تدين لهم
بوفرة المحاصيل وتكاثف الماشية .

ولكن لنفترض أنفسنا بالعكس شعباً حربياً : إنه لن يخضع كثيراً
لمراسيم الطبيعة . انتقصه النساء أو الماشية ؟ إن العنف سيمطيها له .
والاعتبار يجب أن يذهب للمحارب الممّون .

(١) يقدم **يوجين كافينييه** (Eugène Cavignac) في المجلد الأول من كتابه
« التاريخ العالمي » (Histoire universelle) (منشورات دو بوكار) بتكهنات
مهمة حول سكان العالم في عصور ما قبل التاريخ .

(٢) (١٨٠٢) - ترجمة جيبيلان - باريس - ١٩٢٨ .

(٢) فيخته : « الدولة التجارية » (L'Etat Commercial fermé)

إن كل تاريخ الإنسان ليس إلا تمرداً ضد شرطه الأصلي : وجهداً من أجل أن يؤمن لنفسه مزيداً من الثمار التي تقع في متناول يده . إن الغزوة هي شكل فظ لهذا التمرد ولهذا الجهد . وربما كانت الغريزة نفسها هي التي تولد أولاً الحرب والتي تؤدي اليوم إلى استقلال الكرة الأرضية . وفي كل الأحوال يبدو جيداً أن نفس الشعوب التي عرفت بروح الغزو هي الصانعة الرئيسة للحضارة المادية .

ومهما كان الأمر ، فإن الحرب تنتج هزة إجتماعية عميقة .

لنفترض أن الشيوخ قاموا بكل الطقوس . وزوّدوا المحاربين بالتعويضات التي يجب أن تجعلهم منميين . ماذا يعني مجيئهم للمعركة غير أنه الشكل البدائي للتجربة العلمية ؟ إن الذي يتطلب ليس هو الأكثر حملاً للتعويضات ، وإنما الأكثر قوة ، والأكثر شجاعة . وهذه المجاهدة القاسية مع الواقع تصفّي الهيبات الفتنة . فالذي سيمود مُحمداً ، إنما هو المحارب الأفضل : وهو الذي سيحتل ، من الآن فصاعداً ، في المجتمع مكانة جديدة كلياً .

إن الحرب قلب التسلسل القائم . ننظر على سبيل المثال لهؤلاء المتوحشين الأستراليين الذين ليس لديهم من ثروات سوى نسائهم . . الخدامات . إن النساء ثمينات إلى درجة كبيرة بحيث أنه لا يمكن الحصول عليهن إلا بواسطة المقايضة . أما الشيوخ فانهم اقوياء وانانيون الى حد كبير بحيث أنهم يتصرفون معه وحدهم بفتيل كوخهم ولا يقبلون عليهم لمصلحة شبلهم ومن أجل أن يؤمنوا لهؤلاء زوجات ، بل فقط لمصلحتهم الخاصة بحيث يضاضفون من عدد خيالاتهم ، في حين يبقى الشباب معتمدين . ولكي يزيدوا الوضع سوءاً ، لا يسمح شيوخ القبيلة للشباب بالذهاب ، والسلاح بأيدهم ، لضغط النساء ، وذلك خوفاً من الأعمال الانتقامية . ولهذا يجب على الشباب أن يستسلموا للوحدة ، ويكونوا سعيدين إذا وجدوا امرأة طلعة في السن ، لم يعد أحد يرغب بها ، من

أجل أن يرعوا نارههم ، ويسلّوا قريهم ويحملون متاعهم من معسكر إلى معسكر .

ولنفترض الآن أن فريقاً من هؤلاء الشباب تجمع وانطلق ذاهباً للحرب (١) ، في حين كان الشيوخ يثماحكون . إن المحاربين سيعودون وهم مزودون بشكل واسع بزوجات . إن وضعهم ، ليس فقط المادي ، وإنما المعنوي أيضاً ، سيتحول نتيجة لذلك . وإذا انارت الفزوة صراعاً ، فهذا أفضل ، لأن الأذرع القوية ستكسب الثمن عندما تكون القبيلة في خطر . وكلما طالت الحرب أكثر ، كلما كان انتقال النفوذ اكتمل . إن المكانة ستكون للمحاربين . واولئك الذين سيحصلون على غنائم أو القدية الأكثر في القتال سيحاطون أكثر من غيرهم بالهبة وسيشكلون أرستقراطية .

لكن ينبغي لهذه العملية أن تكون سرية . إن الحملات ستكون مختصرة ومتفرقة . وفي غضون ذلك ستنهض مجدداً هبة الشيوخ ، وستفكك تماسك المحاربين .

إن الأمور ستجري بشكل مفاير كلياً حسبما يكون المجتمع أوبياً أم لا . في الحالة الأولى ، تفيد إنجازات الإبناء الآباء وتقوي الثقة بهم . وفي الثانية ، ستتجلى المعارضة بوضوح بين الشيوخ والمحاربين ، بين حزب المقلومة وحزب الحركة ، الأول الذي يحجر السلوك القبلي ، والثاني الذي يحدده من خلال الاتصال بالعالم الخارجي . لقد كان حكم الشيوخ غنياً بسبب احتكار الثروة القبلية ، وكانت الأرستقراطية كذلك أيضاً ، ولكن بسبب النهب : ولقد قدمت بالتالي دعماً لحياة الجماعة .

(١) يصف لنا لايتو مثل هذه الحملات الخاصة لدى الأيروكين : « إن هذه الحملات الصغيرة تتألف بالعادة من سبعة إلى ثمانية أشخاص من القرية . لكن هذا العدد يكبر غالباً بأولئك الذين يتحطون بها من القرى الأخرى ... بحيث يمكن مقارنةهم بغزو الفانزين السامع وراء الذهب في أمريكا » . - لايتو - المجلد ٢ - ص: ١٥٢ .

وربما يكمن في ضوء سر انتصارها السياسي ، إن الأكثر شجاعة هم أفضل من يمارسون الواجبات النبيلة ، الضيافة والمطبخ . إن البوتلاتش (Le Potlatch) تسمح لهم الدخول إلى المجتمعات السرية حتى تلك التي أصبحوا سادة فيها . إنهم . بكلمة : **محددو النعمة في المجتمعات البدائية**

ولادة نظام الأبوة من خلال الحرب :

إذا لم نقر قط بأن نظام الأبوة يمكن أن يكون مؤسسة بدائية ، فإن من الممكن بسهولة تفسير ولادته من خلال تلازمه مع الحرب .

لنوافق على أن الطفل وجد ، بشكل طبيعي ، ولأن دور الأب في عملية التوليد الجسدي^(١) كان في البداية مجهولاً ، ينتمي في كل مكان إلى ذكور الأسرة الأمومية . لكن المحاربين المنتصرين ، الذين خطفوا خلال غزوة ما بعض النساء ، لم يكن لديهم من حسابات يؤدونها لأي أسرة أمومية . إنهم سيحتفظون بالأطفال الذين سيكون تكاثرهم سبباً في ثرائهم وقوتهم . وهكذا يمكن تفسير الانتقال من الأسرة الخالية إلى الأسرة الأبوية.

إن هذا يفسر أيضاً الحكم المطلق للسلطة الأبوية ، وهي سلطة ولدت بالاجمال ، من غزو النساء . وهكذا تشكل الحرب مرحلة الانتقال من نظام اجتماعي لآخر ، إن فقهاء بارزين يدعوننا من جهة أخرى للتعرف ، أحياناً في الصين وأحياناً في روما ، على طبقتين من المبادئ : عبادات الآلهة الأسطورية اللواتي يعشن ، حسب رأي الوثنيين ، في أعماق الأرض ، وذلك في المجتمعات الزراعية والأمومية ، ثم المبادئ السماوية التي تغطي الأولى في المجتمعات الحربية والأبوية .

(١) لقد وجد علماء السلالات غالباً مثل هذا الجدل .

الارستقراطية الحربية هي ايضا طبقة الاثرياء :

إن كل ما تقدم من قبيل التكهن . لكن من المؤكد أن القيمة الحربية ، بعد تكون الأسرة الأبوية واثناء ممارسة الحرب ، تصبح مبدأ للتميز وسببا للتمايز الاجتماعي .

إن الحرب تفتني وتغني بشكل غير متكافئ .

ماذا تعني الثروة في مثل هذا المجتمع ؟ إنها ليست الأرض التي توجد منها مساحات شبه نهائية بالنظر لفضالة السكان . إنها احتياطات الغذاء . بالتأكيد ؛ لكن هذه تستنفد بسرعة ، والمهم هو أن يعاد تكوينها باستمرار إنها الأدوات ، نعم ؛ لكنها لا تساوي شيئا إلا من خلال أولئك الذين يستعملونها . إنها الماشية ، في مرحلة متقدمة نسبيا : لكن الأمر يحتاج لأشخاص من أجل حراسة الحيوانات والعناية بها . إن الثروة تكمن إذا بامتلاك الكثير من قوى العمل : النساء في البدء ، ثم في وقت متأخر العبيد .

إن الحرب تعطي النساء والعبيد ، وتعطيهم بالضرورة للمقاتلين الأكثر بسالة . فهم الذين يخدمون بشكل أفضل وتكون لديهم أيضا الأسر الأكثر عددا . إن البطل ينتصر . ويؤتد بنسبة انتصاراته .

فيما بعد ، وعندما تأسست قاصمة الزواج الاحادي ، ستأخذ السلالات المقاتلة بالانطفاء بسبب خسائرها العسكرية : ولن يبقى شيء من طبقة نبلاننا الاقطاعية . إننا سنعتمد إذا على رؤية المجتمعات تتكاثر من خلال طبقاتها الدنيا . لكن الأمر لم يكن كذلك في الماضي . إن الأسر الحربية هي التي كانت تتزايد .

كم من أساطير ذات مصادر مختلفة حك لنا عن « الإبناء المائة » للشجاع !

إن طرائق أخرى كانت تضاف للطرائق الطبيعية . إن البدائيين يعرفون كثيراً العدد نيابة عن القوة والثروة ، بحث أن المحاربين الأوروبيين : العائدين من حملة ، كانوا يطنون أولاً عدد موتاهم (١) . إن القضية الكبرى هي قضية تبرئهم : ولهذا الغاية يستخدم الأسرى الذين يندمجون من الأسر التي تكون في حالة حقد (٢) .

إن تعدد الزوجات والتبني يعطي للأسر المتميزة في الحرب كل مزايا الوزن . أما الضعفاء فلا يستطيعون التكاثر بنفس الوتيرة . ولهذا يشكلون . مقابل أهرامات الأسر القوية ، غباراً من الفئات الضئيلة الشان والمزولة . هكذا كان بدون شك أول العامة .

ففي كل مشاجرة - باستثناء تلك التي تقوم في العشيرة ، وتبقى لذلك قضية ذات طابع داخلي - تجري بين أسرتين تؤيد كل منهما مصالح أحد أعضائها ، لا تستطيع الفئات المزولة أو شبه المزولة أن تدمم أي أسرة ضد عشيرة قوية . ولهذا تنضم - سعيًا منها للحماية ، إلى أي فريق قوي وتصبح تابعة له .

(١) « حين وصولهم إلى القرية » تلف القرية ويطلق أحد المحاربين صرخة الموت : « كوهي » ، وتكون صرخة ناعية وحزينة جداً قدر الإمكان ، ويرددها المحارب عدداً من المرات مساوياً لعدد الموتى . « ومهما كان انتصارهم كاملاً » ومهما كانت الفئام التي يعطوها معهم ، فإن الشعور الأول الذي يظهره هو شعور الألم » - لا فينو المجلد ٢ - ص: ٢٢٨ - ٢٢٩ .

(٢) « فريد أن يدخل الأسير الذي تقرر إدماعه إلى الكوخ الذي يجب أن ينتمي إليه » ، تحمل كل قيوده ، ويتزعج منه هذا الجهاز الثقيل الذي كان يجعله يظهر كضحية مهيأة للتفجعية : ويتفلسف بفناء الفاتر من أجل معو الألوان التي كان وجهه ملوناً بها ، ويكسب بشكل ثقيل . ثم يتلقى زيارات أطراب وأصدقاء الأسرة التي دخل إليها . وبعد قليل من الوقت ، تقام مأدبة لكل القرية من أجل إعطائه اسم الشخص الذي حُكِّلَ محله . كما يقوم أصدقاؤه وحفاه البيت أيضاً بالخدمة لأدبه باسمه من أجل تشريفه ، ومنذ تلك اللحظة يتمتع بكل حقوقه » . لاينو - المرجع السابق .

وهكذا يصبح المجتمع كاتحاد عشائر ، واهرامات اجتماعية تحتوي قوى متفاوته الى هذا الحد او ذاك .

وفتحتني هذه الاهرامات أيضاً باختراع نظام الرق . ويجب ان نقول اختراع لانه يبدو مؤكداً ان الشعوب الاكثر بدائية لم يكن لديها فكرة عنه . فقد كانت لا تتصور قط غريباً يعيش بينها . إن هذا كان يجب ان يستبعد - ينفي او يقتل - او ان يرفع - يتبنى في اسرة ما . وعندما حدث التنبه لاهمية المحافظة على الاعداء واستغلال قوة عملهم ، كانت الثورة الصناعية الاولى ، الشبيهة بقدم الآلة .

ولكن ، لمن المبيد ؟ للمنتصرين . إن الأرستقراطية ، إذا ، تصبح أيضاً طبقة الأثرياء (La plaubocratie) . وهذه الطبقة ستكون من الآن فصاعداً الوحيدة التي تشن الحرب ، لو على الأقل تحتل فيها الشعوب الادوار الاساسية فقط . لأن الثروة تعطي وسائل جديدة للقتال ، مثل عربة الحرب على سبيل المثال ، التي يستطيع الفني فقط ان يتجهز بها . إن الأغنياء الذين يقاتلون على عربات يبدون من جنس مختلف : إنهم نبلاء .

لقد كان الأمر كذلك في يونان هوميروس ، واللحمة ليست الوحيدة التي تشهد على ذلك ، وإنما ينقل لنا أرسطو ، أيضاً ، ان العصر كان مصر « الفرسان » في الحياة السياسية كما في الحياة العسكرية .

هكذا كومت الحرب طبقة محتكرة للثروة ، وللوظيفة العسكرية والقوة السياسية ، هي طبقة المتمرسين الرومان والنبلاء اليونانيين .

أما بقية المجتمع فتتجمع في اطر عشائرية ، بحيث نعتن شكل سلسلة من الاهرامات البشرية التي يوجد في قمته رؤساء العشائر ، وفي قاعدتها الاتباع ثم المبيد . إنها دول صغيرة يكون السيد فيها الحكومة والحق والمدالة . إنها أيضاً قلاع دينية لكل منها عبادتها الخاصة .

الحكومة :

لقد كبر المجتمع . فنحن الآن بعيدون عن المجموعة البدائية التي تقدم لنا ، حسب الملاحظات التي أبدت في استراليا(١) ، باعتبارها تتألف من خمسين الى مئتي شخص تحت سلطة الشيوخ .

إن لدينا الآن عشائر مضخمة يمكن لكل منها أيضاً أن تكون بنفس قوة المجموعة البدائية . إن التماسك الذي كان موجوداً فيما يمكن أن يسمى تعسفاً بالأمة البدائية الصغيرة يوجد الآن في الأسرة الأبوية الكبيرة . ولكن أية صلة توجد بين هذه الاسر ؟

يتبين لنا أننا تلقى ، هنا ، من جديد معطيات المضلة الحكومية كما كانت تطرح على المؤلفين الكلاسيكيين . وربما جهل هؤلاء وجود مرحلة ما قبل التاريخ السياسي ، لكنهم لم ينخدعوا فيما يتطرق بنقطة انطلاق التاريخ السياسي .

وإننا سنقع ثانية بشكل طبيعي في حلولهم : مجلس رؤساء العشائر ، الاسمت الاتحادي للمجتمع ؛ والملك رمزه العسكري .

ومع ذلك ، فإن استكشافنا الموجز لماضى مظلم حفرتنا لفهم ان هذه الاجهزة الحكومية ليس لديها قط طابع بسيط .

إن من المسلم به ان هناك حاجة لرئيس من أجل الحرب ، وإن تكرار الحروب واستمرار نجاحاته تؤكد موقفه ، وإن من الطبيعي أن المفاوضات مع الأجنبي تقاد باسم هذا المحارب الذي يخشى جانيه . إننا ندرك أنه يُنْبَت نفسه بشكل ما ويتمتع أثناء الحملات بسلسلة مطلقة

(١) أ. كرابنهانس (A. Knabenhans) =

«Die Politische Organisation bei den anstrlischen Eingeborenen - Berlin et Leipzig - 1919.

حَفِظْتَ ذِكْرَهَا فِي الطَّابَعِ الْمَطْلُوقِ لَدَى الرُّومَانِ .

إن من المنطقي أيضاً أن يكون هذا الرئيس ، الذي لا يتصرف بحرية ، في كل الاوقات ، إلا بالقوى الخاصة بمشيئته ، بحاجة للاتفاق مع الرؤساء الآخرين للمشارئ الذين لا يستطيع بدونهم القيام بأي شيء : وهذا هو سبب الموازنة الضرورية لمجلس الشيوخ .

الا انه لا ينبغي لاية مؤسسة أن تعد مجرد قطعة من الية عمل حالية . فهي مشحونة دائماً بنوع من الكهرباء التي نقلها إليها الماضي والتي ترعاها المشاعر الموروثة من الماضي .

إن مجلس رؤساء العشائر ليس فقط مجلس إدارة يمثل فيه كل واحد حصصه . لكنه يعيد انتاج بعض السمات الصوفية لمجلس الشيوخ الطقوسيين .

إن مشكلة الملك هي أيضاً أكثر تعقيداً بكثير .

الملك :

ليس من الممكن لنا أن ندخل في تفصيل هذه المشكلة كما لا ندعمي قط أننا نوجد حلاً لها . ولكن لنقل بصورة تقريبية ان الملكية تقدم على ما يبدو ثنائية أساسية .

إننا نجد لدى بعض الشعوب الحضور الحالي للملك ، ولدى البعض الآخر نجد أثر الشخصيتين المتميزتين اللتين تقابلان بمفوض مفهومنا للملك . الأولى التي هي أساساً شخصية الكاهن الذي يقوم برئاسة الاحتفالات العامة ، ويعتبر الحافظ للقوة والتماسك « الوطنيين » (١) :

(١) إننا نستخدم غالباً ، ونعتمد لذلك ، كلمة « إلهة » بمعنى غير طلائع من أجل الإشارة الى مجموعة اجتماعية تحكمها سلطة سياسية واحدة .

والأخرى التي هي أساساً شخصية رئيس المامرات الذي يقوم الحملات ويستعمل القوة الوطنية (١) .

إن من الملاحظ أن رئيس الحرب ، بصفته هذه فقط ، لا يبدو قط أنه يصل إلى ما نعتيه بالملك (٢) .

إنه يحترم وينهى إليه الصيد ليقوم ، بصفته رئيساً للمادة ، بالقاء كلمة مديح للصيد الماهر ، ويعترف به حكماً جيداً للخطر أو للمناسبة ، ويجتمع المجلس بناء على دعوته ، ليس إلا رجلاً بين الرجال .

ولكي يكون شيئاً آخر ، يجب أن يجمع إلى وظيفته كـ Rex وظيفته كـ dux ذات الطابع الديني .

(١) إن نظام الملك ، الأول سلبي ومحترم ، والآخر نشيط ومتبوع ، الأول يمثل الحكمة ولكن ينجم بشكل خاص عن البحوث اللغوية والنظر والفكرة التي قام بها جورج لونغ من قبل المسافرين في جزر تونغا على سبيل المثال (انظر : ر. و. وليامسون : (R. W. Williamson)

«The social and political systems of Central Polynesia»

— ثلاثة مجلدات — كامبريدج — ١٩٢٤) .

ولكن ينجم بشكل خاص عن البحوث اللغوية والنظر والفكرة التي قام بها جورج ديميزيل (G. Dumézil) أن الشعوب الهندية — الأوروبية كان لديها دائماً عن السيادة صورة مزدوجة توضحها على سبيل المثال الشخصيتان الأسطورتان لروميوس ونوما : رئيس العصاة الشاب والقوي، وصديق الآلهة الشيخ والحكيم. ولقد حمل الهنود — الأوروبيون اللاتينيون لتأليه السيادة هذه ، التي توضحها الشخصية المزدوجة ميترا — فارونا (انظر : ج. ديميزيل : ميترا — فارونا (Mitra-Varuna) — باريس — ١٩٤٠) .

إننا نسعود لهذه المسألة الكبرى في بحثنا عن « السيادة » (انظر : حول ديميزيل مقالتي في مجلة Times Litt. Sup. ١٥ - ٢ - ١٩٤٧) .

(٢) ولم كريستي مالود

— (W. C. McLeod)

datl of aboriginal North America.

«The origin of the state reconsidered in the light of the

إن الـ Rex هو ذاك الذي فيه تتلخص وتجمّع السلطة السحرية القديمة ، الوظيفة الطقوسية القديمة . إنه يوجد في كل مكان مسجوناً في محرّمات (tabous) صارمة . فهو لا يستطيع أكل هذا ، ولا يجب أن يرى ذاك ؛ إنه يحاط بالاحترام ، لكنه في الحقيقة شفيح ومكثّر للذنوب ، وأسير وضحية دوره الصوفي .

إننا نستشف بغموض اغتصاباً لهذا المنصب من قبل الـ dux الذي تملك لنفسه مزايا نفوذ هذا الوضع من دون أن يقبل بقيوده .

بهذا يفسّر الطابع المزدوج للسلطة الملكية التاريخية ، والثنائية التي تنقلت بواسطتها لكل السلطات التي خلفتها . إنها رمز الجماعة ، ونواتها الصوفية ، وقوة تماسكها ، وفضيلتها المثبتة . لكنها أيضاً طموح لذاته ، واستغلال للمجتمع ، ولإرادة قوة ، واستخدام للموارد الوطنية من أجل النفوذ والمغامرة .

دولة أم شيء عام :

ومهما كان الأمر بالنسبة لهذه التكهّنات ، فإن من المؤكد أن نجد في لحظة من التطور التاريخي نموذج الملك الطموح الذي يريد أن يوسّع امتيازاته على حساب رؤساء العشائر ، « الملوك المطلقون لأسرهم » كما يقول فيكو ، والفيوريون على استقلالهم .

إن صراعاً سينشب بالضرورة . إن الملك يبدو لنا قليل التسلح بنفوذ صوفي لدى الشعوب التي نستطيع أن نتابع فيها هذا الصراع بسهولة نسبية . ولهذا السبب يفون شك ، في اليونان وفي روما . له ينتصر قط : إن الأمر كان بعكس ذلك في الشرق .

لننسى في البدء المجازفة .

إن الملك لا يستطيع شيئاً بدون رؤساء العشائر الذين ، هم وحدهم ،
يجلبون له طاعة المجموعات التي يقودونها ، وهي مجموعات لا تدخل
السلطة الملكية الى داخلها .

ماذا يريد ، او ماذا يجب بالضرورة أن يريد الملك ؟ ان ينزع من
الأقوياء هذه القاعدة الصلبة التي يضطر بسببها لأن يشركهم في الحكم .
وإن نكتسب ، بتعطيله لهذه التشكيلات ، سلطة مباشرة على كل القوى
التي تحتويها . وفي سبيل هذا البرنامج يسمى ويحصل على دعم جمهور
العامة الذي ينبت خارج الاهرامات الاستقرائية المغروية ، وكذلك .
في بعض الحالات ، على دعم العناصر الموجودة في هذه الاهرامات ، ولكنها
لا تحتل فيها إلا موقعاً مهتاتاً ومحتقراً .

وسيكون هناك مجال ، إذا ما انتصر الملك ، لإعادة ترتيب كلية .
ولاستقلال اجتماعي جديد للمشاركين الدونيين في الجماعة ، ولتشبيد
جهاز حكومي بواسطته ستبلغ السلطة مباشرة كل الأفراد .

وإذا هنّرمُ الملك ، ستتأخر إعادة الترتيب الاجتماعي وستنقذ
الاهرامات الاجتماعية مؤقتاً ، وسيكون هناك مجال لإدارة مشتركة
للأعمال على يد متمرسين ، وستكون هناك جمهورية أوليفارشبة .

ويجب أن ندرك جيداً بأن السلطة تتجه بنفس الحركة ، وينمط
ضروري ، لتقليل اللامساواة الاجتماعية ولزيادة القوة العامة ومركزتها .
ولهذا السبب يروي لنا المؤرخون أن الشعب ، في روما ، تأسف على
ملوكه بعد طرد تاركان (Tarquin).

حيث الملكية تصير ملكاً فرداً :

ويكون للمحاولة الملكية حظ أقل بالنجاح كلما كانت الجماعة أصغر
وتعاسك المتمرسين أوثق .

لكن المجتمع يتجه للنمو أولاً بسبب الاتحاد ثم بسبب الغزو . إن
الخلل الثلاثي لاسبارطة وروما والإيروكيين يشهد لنا على أن الاتحاد امر
طبيعي بالنسبة للشعوب الحرة . لقد ادخل هذا الاتحاد شيئاً من
التباين في « الأمة » الجديدة . أما الرؤساء المشتركين في وهم انسان في
اسبارطة ، واثنان لدى الإيروكيين ، واثنان في البداية في روما ، فوجدوا
فيه شيئاً من الزيادة في النفوذ . لقد اشركوا بالضرورة ، حين الدخول
في حملة على سبيل المثال ، في إقامة الطقوس المختلفة لكل مجتمع مكون
للاتحاد . وكانوا عاملاً بلورة العملية الاسطورية التي تجمع المعتقدات ،
وتقرب آلهة المجتمعات الخاصة .

لكن المجتمع اليوناني أو الروماني لم يكن واسعاً بما فيه الكفاية (١) .
ومتبايناً بما فيه الكفاية ، ولا دينياً بما فيه الكفاية بحيث يجد الملوك
سلاحاً روحياً يؤمن نجاحهم .

إن الأمور هي أكثر غموضاً بالنسبة لنا في الشرق . لكن الملوك
يبدون لنا فيه مطاعين بشكل أفضل ، أولاً بسبب طابعهم الديني الواضح ،
ثم بسبب السرعة الكبرى في التوسع الإقليمي .

إن النجم الواسع لمجتمعات متنوعة على يد أمة صغيرة غازية ،
قديم دائماً لرئيس هذه الأمة فرصة ضخمة لممارسة الحكم المطلق . ففي
حين أنه لم يكن يستطيع في المدينة أن يلجأ ضد المتمرسين إلا لجمهور
ضئيل العدد ، وجد لدى السكان المغلوبين ، في عصر لم يكن فيه الشعور
القومي قد تشكل قط ، المساعدات التي كانت ضرورية له . نتذكر على
سبيل المثال الاسكندر الذي دعا الشباب الفرس لتكوين حرسه الخاص
عندما تمرد المقدونيون ، أو السلاطين العثمانيين الذي شكلوا من الاطفال
المأخوذيين من الشعوب المسيحية الفرقة الانتشارية التي صنعت
استبدادهم في الداخل وقوتهم في الخارج .

(١) في وقت الأمة الكلية .

وبواسطة الغزو وخصائص اللعبة التي قدمها له تنوع الشعوب
الخاضعة للغزو ، تمكن الملك Le Roi من التخلص من الارستقراطية
التي لم يكن بشكل ما إلا رئيساً لها ؛ وأصبح ملكاً (monarque) .

وأحياناً حدث حتى أكثر من هذا . ففي المركب المشكل من
عصابة الغزاة وكتلة الخاضعين للغزو ، تتشابك العبادات الخاصة بكل
مجموعة . وفي كل مجموعة تتميز نخبة المتمرسين (١) . لأن العلاقات مع
الآلهة هي وسيلة للحصول على تواطئها ، وتحالف خاص لا يمكن قط
تفاسمه .

إن الملك يمنع إذا حظوة كبيرة لجمهور الرعايا إذا قدم لهم إلهاً
للجميع . إن الإنسان الحديث يخدع نفسه كلياً حين يفترض أن سادة
مصر أهانوا رعاياهم بفرضهم عليهم عبادة إله يتدمج تقريباً معهم . لقد
أعطى هؤلاء ، بالعكس ، وحسب مشاعر العصر ، للجمهور حقاً جديداً
وكرامة جديدة ، لأنهم كانوا يدعون الصفار والضعيف لمشاركة الكبار
في عبادة مشتركة (٢) .

بهذه الوسائل ، السياسية والدينية ، تمكن الملك من بناء جهاز
ثابت ودائم للحكومة ، مع بيروقراطية وجيش وشرطة وضريبة ، وأخيراً
كل ما تستدعيه لذهنتنا كلمة « دولة » .

(١) « في مفهوم الحقوق الدينية ، يقول لانج ، يبقى الرجل العادي قريباً كلياً عن فئة
التالين كاهناً ، بالرغم من اكتسابه لبعض الحقوق السياسية ... إن مجرد أن
يكون بإمكان العادي أن يصلي للآلهة كما يفعل الكاهن هو أمر يبدو للمتمرسين تنوع
من الانتهاك للحرمات » . (Histoire intérieure de Rome) « التاريخ
الداخلي لروما » - ترجمة برنيو (Berthelot) - المجلد ١ - ص : ٥٧ .

(٢) لقدسكاف الأسود جيداً على هذا الأمر في المؤلف الجميل لـ ج . بيرن
(J. Pirenne) : « تاريخ الحق والؤسسات في مصر القديمة »
(Histoire du Droit et des Institutions de l'ancienne Egypte)

٤ مجلدات - بروكسل - اختياراً من ١٩٣٢ .

الشيء العام بدون جهاز دولة :

بني جهاز الدولة على يد السلطة الشخصية ومن أجلها .

ولكن تنتقل وتنفذ في مملكة واسعة إرادة إنسان واحد ، يستلزم الأمر جهازاً كاملاً للنقل . وجهازاً كاملاً للتربية ، ووسائل لصيانة الجهازين . أي بيروقراطية ، وشرطة وضريبة .

إن جهاز الدولة هذا هو الأداة الطبيعية والضرورية للملكية . لكن وجوده خلال عدة قرون يمارس أيضاً على المجتمع تأثيراً كبيراً بحيث يميّز الجهاز مع مرور الزمن بالرغم من اختفاء الملك . إن الأمر الذي يجب أن يحركه لا يمكن تخيله إلا كإرادة واحدة ، هي إرادة شخص مجرد يحل محل الملك . إننا سنتصور ، على سبيل المثال ، « الأمة » تقرر ، ثم يدبر جهاز الدولة التنفيذ .

إن هذا الأسلوب في التفكير يجعل من الصعب جداً علينا فهم الجمهورية القديمة التي يتحقق فيها كل شيء من خلال مؤازرة الإرادات . الضرورية للتنفيذ وأيضاً للقرار لأنه لا يوجد فيها قط من جهاز للدولة .

إن من الغريب جداً أن يتمكن - حتى روسو أو حتى مونتسكيو - من التفكير ككل واحد بالدول الحديثة والمدن القديمة ، وذلك من دون أن يسجلا الفرق الذي لا يمكن اختزاله بينهما .

فالجمهورية القديمة لم تعرف جهاز الدولة . إنها لم تكن بحاجة لآلية عمل بواسطتها يمكن للإرادة العامة أن تمسك بكل المواطنين ، ولم تكن تعاني قط من ذلك . إن المواطنين الذين يمتلكون إرادات وقوى خاصة - وهم فئة ضيقة في البدء لكنها ستأخذ بالإنعاش - يوفقون بين إراداتهم ، وهذا هو القرار ، ثم يوحّدون قواهم ، وهذا هو التنفيذ .

ولأن كل شيء يتركز على اتفاق الإيرادات ومؤازرة القوى ، يمكن الحديث عن « شيء عام » (Chose publique) .

في الجمهوريات القديمة :

إننا نعرف ملك المجتمع الميثاري والحربي منجبراً على الحصول على مؤازرة رؤساء العشائر من أجل العمل . ونحس كمن كان طبيعياً بالنسبة له أن يسمى لأن يجمع في شخصه كل السلطة ، وكم كان هذا المشروع يقوده لتحطيم الأطر العشائرية مستعيناً في ذلك بالمستعبدين ، والعامّة من كل مصدر ، سواء الوطنيين أم المهزومين .

إن تصرفات الأرستقراطية العشائرية هي بالضرورة منافضة كلياً . فهي تريد الحفاظ على وضعها شبه المستقل تجاه الملك وشبه المساوي له ، ولكن أيضاً على توطيقها وسلطتها إزاء العناصر الاجتماعية الأخرى .

لنفكر برفاق الإسكندر وهم يرفضون السجود أمامه ، في حين أنهم كانوا يحقّقون بمجرفتهم المهزومين الجدد ، وحتى شركائهم اليونانيين .

ذاك هو المزاج الذي كان عليه أن يلهم الثورات المصفية للملكية سواء في اليونان أم في روما . إنه الجهل العميق بالبنية الاجتماعية القديمة هو الذي سمح باعتبارها ثورات مساواة بالمعنى الحديث للكلمة . فقد كانت تتجه لمنع ظاهرين متشاككتين : الإغلاء السياسي للملك ، والإغلاء الاجتماعي للعامّة . وكانت تدافع عن تراتب اجتماعي .

لقد أصبح الأمر ملموساً جيداً من خلال مثال اسبارطة التي حفظت سماتها البدائية ، أفضل من أي مدينة أخرى ، وسمحت لنا بتقديرهم كانت هذه السبات أرستقراطية . أي مقارعة تكمّن في أنها ألهمت الكثير من الإعجاب لرجال ثورتنا !

في إسبارطة ، كان المحاربون الغزاة كل شيء . إن هؤلاء هم الذين
يلقبون بحق بالتسلطين . لقد أرادوا أن يكونوا كذلك فيما بينهم . والا
يكونوا كذلك إلا فيما بينهم . وتحتهم كان هناك المبيد الذين يخدمونهم
والأرقاء الذين يزرعون لهم ، والأحرار الذين كانوا يتولون حقوق سياسية .

هذا التكوين الاجتماعي كان نموذجياً . فتكوين روما في المصور
الجمهورية الأولى كان مشابهاً كلياً . لقد طرد « الشعب » (Le Populus)
ذلك . لكن المقصود بكلمة « شعب » حينذاك كان حصراً المتمرسون ،
أي أولئك الذين ينتمون للثلاثين كلها ، ولجموعات النبلاء الذين كانوا
يمثلون في مجلس الشيوخ ، أو في جمعية الآباء . إن كلمة وطن نفسها ،
كما يشير لذلك فيكو^(١) ، تستدعي المصالح المشتركة للآباء ، وللأسر
النبيلة التي تحكمه .

وعندما كان يراد تعيين مجموع الرومان ، في المصور البعيدة ،
كان يكتب الشعب والملة (populus plebisque) الذين لم يكونوا إذا
من ضمن « الشعب » .

الحكومة من حيث التقاليد الاجتماعية :

في الجمهورية القديمة لا نجد في أي مكان إرادة قائمة مسلحة
بأدوات خاصة بها ويسمح لها بالإكراه .

نقول بأن هذه الإرادة تكمن في القناصل ؟ لكن هؤلاء كانوا في البدء
اثنين ، وإليه لبدا أساسي أن بإمكانهما أن يوقفا بعضهما بعضاً . وأي
وسيلة توجد لديهما عندما يريدان فرض إرادتهما المشتركة ؟ إنهما
لا يتصرفان إلا لبعض حملة القنوس ، وطوال كل العهد الجمهوري ، لم يكن

(١) إن كلمة وطن « Res » ، مع كلمة (patria) التي تفسنها ، تعني بالفعل
« مصالح الآباء » - فيكو - منشورات بلجيوس - ص : ٢١٢ .

هناك مطلقاً من قوة عامة في روما ، ومطلقاً من قوة أخرى غير قوة
« الشعب » القادر على أن يجتمع تلبية لنداء رؤسائه الاجتماعيين .

ولم يكن هناك من قرار ممكن غير القرار الذي تلتقي عليه الأدوات ،
ومن تنفيذ ممكن إلا من خلال تعاون الجهود وذلك نظراً لعدم وجود
جهاز للدولة . إن الجيش لم يكن إلا الشعب وهو يحمل السلاح ،
والأموال لم تكن إلا هبات المواطنين التي لم يكن هناك من وسائل لجمعها
إذا لم تعط طوعية . ولم يكن هناك أخيراً ، وهذه هي النقطة الأساسية ،
من جسم إداري .

إن أي وظيفة عامة ، في المدينة القديمة ، لم تكن تشتغل من قبل
محترف يستمد مكانه من السلطة ؛ لكن كل الوظائف كانت تتقلد بالانتخاب
ولمدة وجيزة من الزمن ، تبلغ سنة واحدة بصفة عامة ، وغالباً - وهذه
هي الطريقة الديمقراطية الحقيقية ، كما يقول أرسطو - من خلال
السحب بالقرعة .

إن القادة لا يشكلون إذا ، كما في مجتمعنا ، من الوزير الى الدركي
جسماً متماسكاً بتحريك بلا مرونة . لكنهم بالمعكس كحكام ، كبار وصغار ،
يمارسون بطريقة شبه مستقلة وظيفتهم .

كيف امكن لمثل هذا النظام أن يعمل ؟ بالحد الأقصى من التماسك
الاخلاقي وبشبه قابلية الأفراد للاستهلاك .

إن الانضباط الأسري والتربية العامة كانا يجعلان مثل هذا السلوك
طبيعياً الى درجة كبيرة بالنسبة لأعضاء المجتمع ، والرأي كان يسامح
كثيراً في الإبقاء عليهم في هذا السلوك ، بحيث يجد الناس انفسهم قابلين
تقريباً للتبادل .

لقد كان هذا هو الوضع في إسبارطة بشكل خاص . ولهذا أغاض
أكرينوفون بحق ، وهو يصف « جمهورية الاسبارطيين » (١) قليلاً في
حديثه عن الدستور وكثيراً في حديثه عن التربية . فالتربية هي التي كانت
تخلق التماسك وتجعل النظام قابلاً للحياة . ولهذا يمكن القول أن حكم
هذه المجتمعات كان يعود للأخلاق .

الإرث الملكي للدولة الحديثة :

إن هذه اللحظة في شباب الشعب التي تحدث فيها الأزمة بين الملوك
ورؤساء المجموعات هي بالحقبة لحظة حاسمة : ففيها تتشكل ، حسب
نتيجة الصراع ، سمات سياسية مختلفة سيكون من المتعذر منحوها
تقريباً .

ونظراً لعدم تبين أهمية هذا التفرع ، نشوئش في النظريات
الدستورية مفاهيم مشكلة من خلال تجارب متعارضة ، ولا سيما مفهوم
الجمهورية ومفهوم الدولة ، ومفهوم المواطن ومفهوم الرعية .

فحيث انتصر رؤساء المجموعة ، ينظر للمجتمع السياسي طبيعياً
كمجتمع يحافظ عليه فيما بينهم من أجل تقدم مصالحهم المشتركة ،
إنه المجتمع المسمى « بالشيء العام » (Res publica) . إن هذا المجتمع
يكن في الحقيقة في الأشخاص الخاصين الذي يؤلفونه ، ويتجلى بشكل
ظاهر في جمعيتهم (Comitia) . ومع مرور الزمن ، يترقى في البلدة أعضاء
غير مشاركين ، ويصبحون مشاركين ، فتتوسع الجمعية إلى جمعيات
مؤلفة من مائة عضو وجمعيات دافعة للضرائب . لكن هذا الاجتماع
الملوس ، الذي يضم الشعب (populus) ، والمصالح التي تشغله ، والتي
تمثل الشيء العام (Res publica) ، هي التي تستحضر من أجل
مقارنة الجماعة بالفرد أو بأي جماعة أجنبية . إن كلمة « الدولة »

(١) (La République des Lacédémoniens) - منشورات فرانسوا

أوليه (F. Ollivier) - ليون - ١٩٢٤ .

لا تقال قط ، وليس هناك أي تعبير آخر يعني وجود شخص معنوي
تميز عن المواطنين .

وبالعكس ، فإذا انتصر الملك ، فإنه سيصبح ذاك الذي يقود الجميع
باعتباره فوق الجميع (Supra, supranus, sovrano) . أما أعضاء
الجماعة فهم الرعايا (subditi) . إنهم يقدمون مؤازرة قواهم حسبما
يأمرهم بذلك السيد ، ويستفيدون من المزايا التي يوفرها لهم .

إن الملك على عرشه هو نقطة تبلور الجماعة ، وتجليها الواضح .
إنه يقرر ويتصرف نيابة عن الشعب وينمّي لهذه الغاية جهازاً من قطعة
واحدة ، تربط كل أجزائه به . إن اللحم الاجتماعي - الناس - يتنظم
حول هذا الهيكل العظمي . وضيم الجماعة يرتبط ليس بشعور مشاركة ،
وإنما بشعور انتماء مشترك .

هكذا تشكل المفهوم المعقد للدولة . إن الجمهورية هي بوضوح
« نحن » ، نحن المواطنين الرومان ، المنظور اليهم في المجتمع الذي تشكله
من أجل غاياتنا المشتركة . إن الدولة هي من يأمرونا بشكل سيد والذي
فيه نندمج .

ولا يهم فيما بعد إن اختفى الملك نتيجة لثورة سياسية ، لأن عمله
سيبقى فقد تشكل المجتمع حول جهاز يهيمن عليه وأصبح ضرورياً له
لقد نشأت ، أثناء وجوده ، علاقات بينه وبين الرعايا ، وقد نتج عن ذلك
طبيعياً أن الإنسان الحديث لا يمكن أن يكون مواطناً بالمعنى القديم ، معنى
ذاك الذي يسهم في كل قرار وكل تنفيذ ، ويشترك بنشاط في كل ظرف
في المجتمع العام .

وفي حين أن الديمقراطية ستعطي في كل أربع سنوات حق التصرف
كعوز وموجه لوظيفة القيادة ، وذلك بصفته سيداً ، فإنه سيكون
طوال بقية الزمن رعية للجهاز الذي ساهم في إطلاقه .

لقد كوّن العصر الملكي إذاً جسماً متميزاً في الجسم الاجتماعي ، هو
السلطة التي تمش حياة خاصة ، ولديها مصالح وسمات وغايات
خاصة . والتي يجب علينا أن نفوسها من خلال هذا الجو .

الكتاب الثالث
في طبيعة السلطة

الفصل السادس

ديالكتيك القيادة

يعرض المجتمع الحديث مشهداً لجهاز ضخم للدولة هو عبارة عن مركب متلات ملادية ومعنوية ، يوجه الأعمال الفردية ، وينظم حوله الوجود الخاص للأفراد .

إنه ينمو بسبب الحاجات الاجتماعية والمراضة تصيب الحياة الاجتماعية وحياة الأفراد ؛ بحيث يبدو من الطبيعي لنا ، بالنظر لدى الخدمات التي يقدمها ، ولأن مجرد فكرة زواله ، التي لا يمكن تصورها تقريباً ، تحدث ذواراً ، اعتبار هذا الجهاز ، الذي لديه مثل هذه العلاقة مع المجتمع ، وكأنه بني من أجله .

إنه مؤلف من عناصر بشرية يقدمها المجتمع ؛ وقواه ليست إلا كمية متبناة ومتمركزة من القوى الاجتماعية . إنه يكمن ، بكلمة ، في داخل المجتمع .

وإذا بحثنا أخيراً عما يحركه ، وعن الإرادة التي تبحث الحياة في هذه السلطة ، فإن من الجلي أن نجد طاقة من الدوافع تمارس عليه . وتوجد مقراءها في نقاط مختلفة من المجتمع . إن هذه الدوافع تتماكس وتمتزج وتأخذ في بعض اللحظات شكل موجات تطيع الجهاز بأسره باتجاه جديد . إن من الرعب ، بدل تعطيل هذا التنوع ، تمزيقه ودمجه في إرادة واحدة ، تسمى بالإرادة العامة أو بإرادة المجتمع . والسلطة ، التي تعمل ككائناتها ، يجب إذاً أن تكون قد اضططعت على يدها .

تلك هي تبعية السلطة لإزاء الأمة ، ومطابقة نشاطها مع الضرورات الاجتماعية ، بحيث يأتي تقريباً بشكل قسري للذهن أن أعضاء القيادة أعدوا بوعي أو فترزوا بلا وعي ، من قِبَل المجتمع ، من أجل خدمته . ولهذا السبب يطابق الحقوقيون بين الدولة والأمة : إن الدولة هي الأمة المشخصة والتنظمة كما يجب أن تكون من أجل أن تحكم نفسها وتتعامل مع الأمم الأخرى .

إن هذه النظرية جميلة جداً ، إلا أنها للأسف لا تأخذ بالحسبان ظاهرة تلاحظ بكثرة ، هي ظاهرة حجز جهاز الدولة من قِبَل إرادة خاصة تستخدمه من أجل السيطرة على المجتمع واستغلاله لفأيات أنانية .

إن قدرة السلطة على التنكر لقضيتها العادلة وغايتها المادية ، وعلى الانفصال بشكل ما عن المجتمع من أجل أن تضع نفسها فوقه كجسم متميز ومنطهد ، إن هذا الواقع البسيط يقوض نظام المطابقة .

السلطة في حالتها الخالصة :

إن كل المؤلفين تقريباً يحولون هنا انظارهم . إنهم يرفضون النظر لهذه السلطة التشريعية والوظالية .

وهذا النفور مفهوم ، إلا أنه من الواجب التخلب عليه ، لأن الظاهرة تتكرر جداً بحيث أن كل نظرية لاتقدر على اخذها بالحسبان لن تكون صحيحة ، ينبغي رفضها .

والخطأ المرتكب جلي : إنه يمكن في تأسيس معرفة السلطة على ملاحظة سلطة تقيم مع المجتمع علاقات من طبيعة ما ، وهي من فعل التاريخ ، وفي الخلط بين ماهية السلطة وبين ما هو زائد على ماهيتها . هكذا يتم الحصول على معرفة ملائمة لظروف ما ، لكن بطلانها تجلى حين الطلاق الكبير بين السلطة والمجتمع .

وليس صحيحاً أن السلطة تضحل عندما تنتكر لمصدر الحق الذي
انبثقت منه ، وعندما تعمل خلافاً للوظيفة التي حددت لها .

إنها تستمر في القيادة والحصول على الطاعة : الأمر الذي يعتبر
الشرط الضروري والكافي لكي تكون هناك سلطة .

إن هذا يعني أنها لم تكن مندمجة جوهرياً بالأمة : وإنه كان لها وجود
خاص . وأن ماهيتها لم تكن تكمن قط في قضيتها العادلة أو في غايتها
العادلة . لقد ظهرت جدرة بأن توجد قيادة خالصة . ولهذا فإنه يجب
الآن أن ننظر إليها من أجل إدراك حقيقتها الجوهرية التي لا توجد دونها :
إن هذه الماهية ، هي القيادة .

إنني سأخذ إذا السلطة في حالتها الصافية ، قيادة موجودة بذاتها
ولذاتها ، كمفهوم أساسي وإنطلاقاً منه سأحاول تفسير السمات التي
طورتها السلطة خلال وجودها التاريخي ، والتي أعطتها مظهراً مختلفاً
إلى درجة كبيرة .

إعادة البناء التاليف للظاهرة :

في بدء هذا المشروع ، يجب تبديد كل سوء تفاهم بين النظام العاطفي
والنظام المنطقي .

لا يوجد من تفكير ممكن يستهدف تفسير الظواهر السياسية
الملموسة ، إذا استحوذ القاريء ، كما هو استعداد اليوم للأسف
على جزء من التفكير من أجل تبرير موقفه العاطفي ، أو مهاجمته بأسه
هذا الموقف ؛ وإذا استخلص ، على سبيل المثال ، من مفهوم السلطة
الخالصة مديحاً للأنقية المسيطرة كمبدأ للتنظيم ، أو أراد أن يرى في هذا
المفهوم سبباً لثل هذا المديح ؛ أو إذا استنتج أيضاً أن السلطة ، السيئة
في مبدئها ، هي قوة مؤذية بشكل جلي ، أو تفرض هذه التبة على
القولف .

ويجب أن نفهم أننا ننطلق من مفهوم مجرد ومحدد بوضوح ، لكن نشر ، من خلال مسيرة منطقية متتالية ، على الحقيقة المعقدة . وليس أساسياً بالنسبة لموضوعنا أن يكون المفهوم الأساسي « حقيقياً » ، وإنما أن يكون « ملائماً » ، أي أن يكون جديراً بأن يقدم تفسيراً متماسكاً لكل الواقع القابل للملاحظة .

ذلك هي مسيرة كل العلوم التي تحتاج لمفاهيم أساسية مثل الخط والنقطة والكتلة والقوة .

ومع ذلك فإنه لا يجب انتظار - وهذا هو سوء الفهم الثاني الممكن - أن تقلد دقة الفروع العلمية الكبرى التي سبقت علم السياسة دائماً ، أدنى منها بما لا يقلون . فلذا كلن الفكر الأكثر تجريداً ، بشكل ظاهر ما زالت تفقد الصور ، فإن الفكر السياسي تحكمه هذه الصور كلياً .

إن المنهج الهندسي سيكون هنا حيلة وخدعة . إننا لن نستطيع تأكيد شيء من السلطة أو من المجتمع من دون أن نخطر ببالنا حالات تاريخية واضحة .

إن جهدنا لإعادة بناء التحول المتتالي للسلطة لا يزعم إذا أنه سيكون ديانكتيكاً لن يستمر شيئاً من التاريخ ، ولا أنه تركيب تلويحي . إنه فقط محاولة لتوضيح الطبيعة المعقدة للسلطة التاريخية من خلال التفاعل الألفي لأسباب مبسطة بشكل مثالي .

إنه يجب أخيراً أن يفهم بأن المقصود هنا حصراً إنما هو السلطة في المجموعات الكبيرة .

لقد جعلنا السلطة الصافية تكمن في القيادة ، القيادة التي توجد بذاتها .

إن هذا المفهوم يصطدم بالشعور الشائع جداً والتقاليد بأن القيادة نتيجة لإنها نتيجة استمدادات جماعه تحملها الحاجات التي تعاني منها لأن تعطي لنفسها « رؤساء » .

إن فكرة القيادة كنتيجة تبرر نفسها بشكل سيء . فبين فرضيتين يفترض انه لا يمكن التحقق منهما يوصي النهج السليم باختيار الأكثر بساطة . إن تخيل وجود فرد أو عدة أفراد لديهم إرادة قيادة ، أبسط من تخيلنا من أجل أن يكون كل لديه إرادة طاعة؛ وتخيل فرد أو عدة أفراد تدفعهم الرغبة في السيطرة أبسط من تخيل الكل ميالين للخضوع .

إن القبول المقبول بالانضباط يأتي طبيعياً بعد الرغبة الفردية بالسيطرة . وهو يبقى دائماً عاملاً سياسياً أقل نشاطاً . وإن من الممكن الشك بأن يكون بذاته خالفاً ، وأن يكون الانتظار الجماعي لقيادة جديراً بإثارته .

ولكن هناك ما هو أكثر من ذلك . إن فكرة أن القيادة ارادها أولئك الذين يطعمون ليست فقط غير محتملة ؛ وإنما هي ، حين يتعلق الأمر بالمجموعات الكبيرة ، متناقضة ، ومبشية . لأنها تتضمن أن الجماعة التي تقوم فيها قيادة لديها حاجات ومشاعر مشتركة وتشكل مجتمعاً . إلا أن المجتمعات الواسعة لم تخلق بالضبط ، - والتاريخ شاهد على ذلك - . إلا من خلال فرض نفس القوة ونفس القيادة على مجموعات متباينة .

إن السلطة ، في مبدئها ، ليست ولا يمكن أن تكون انشاقاً أو تعبيراً عن الأمة ، لأن الأمة لم تولد إلا من خلال تمايش طويل لعناصر متميزة في ظل نفس السلطة . إنها بلا جدال الابنة البكر للسلطة .

القيادة كسبب :

لقد جعلت الميتافيزياء القومية للقرن التاسع عشر هذه العلاقة البديهية غامضة . فقد قام بعض المؤرخين حينذاك ، وبفعل الخيال الذي

حركته المظاهر الأخاذة للشعور القومي ، بإسقاط حقيقة الحاضر على الماضي ، وحتى على الماضي الأكثر بُعداً . ونظروا الى « المجموعات الشورية » الحديثة العهد وكأنها سابقة في وجودها على وعيها الحديث . لقد أصبح التاريخ رواية تدور حول شخص الأمة التي كانت ، مثل بطلا تمثيلية عاطفية ، تثير في الساعة المحددة البطل الضروري .

وبفضل تحول مبتذل ، أصبح فاتحون كاسرون مثل كلوفيس أو غيوم النورماندي خدامين لإرادة الحياة لدى الأمة الفرنسية أو الإنجليزية.

إن التاريخ ، كفن ، ربح بشكل عجيب من ذلك ، ووجدوا خيراً هذه الوحدة في العمل ، وهذه الاستمرارية في الحركة ، وهذا الشخص المركزي الذي كان بشكل خاص يفتقده سابقاً (١) .

لكن هذا ليس إلا من قبل الأدب . إن « الضمير الجماعي » (٢) هو بحق ظاهرة تعود لأقدم الأزمنة ؛ ومع ذلك فإنه يجب إضافة أن هذا الضمير كان لديه حدود جغرافية ضيقة . إننا لا نرى كيف كان بإمكانه أن يتسع ، إن لم يكن من خلال تكتل مجتمعات متميزة ، بفعل القيادة .

وإنه لخطأ جسيم بالنتائج أن تستلّم ، كما يفعل العديد من المؤلفين ، بأن التشكيلة السياسية الكبرى ، أي الدولة ، تنجم طبيعياً

(١) إن التاريخ لا يكون جذاباً إلا بقدر ما يكون تاريخ شخص ما . ومن هنا تتبع جاذبية السيرة الذاتية . لكن الأشخاص القوميين يموتون وتطهر الفاقة منهم . ولهذا يجب إحيائها من جديد بتسليط الضوء على شخص آخر . الأمر الذي يعطي للقصة مظهر سلسلة من الحوادث التي تلتحق للتأنيب الماخلي . إلا أن الأمر لا يكون كذلك حتى تكتب سيرة حياة شخص الأمة . وهذا هو فن القرن التاسع عشر . إن من المكلف للنظر أنه لم يكن بالإمكان إعطاء التاريخ العالي ، الأكثر أهمية بكثير على الصعيد الفكري ، نفس الانطلاقة التي عرفها التاريخ القومي .

(٢) إن التجميع يجب أن يؤخذ على سبيل المجاز ، وليس بالمعنى الذي أطلقه له دوركايم .

من النزعة الاجتماعية لدى الإنسان . إن هذا يبدو امراً بديهياً لأن ذلك بالفعل هو بدون شك مبدأ المجتمع ، كواقع طبيعي . لكن هذا المجتمع الطبيعي صغير . ومن الممكن الانتقال من المجتمع الصغير الى الكبير من خلال نفس السرورة . لكن الأمر هنا يحتاج لمعامل تكتل هو ، في الغالبية الساحقة من الحالات ، ليس غريزة التجمع وإنما غريزة السيطرة . إن المجتمع الكبير يدين بوجوده الى غريزة السيطرة (١) .

إن الأمة لم تظهر في البدء رؤسائها لسبب بسيط يكمن في انها لم تسبقهم في الوجود (لا في الواقع ولا في الغريزة) فليمتنعوا إذا عن أن يفسروا لنا الطاقة الإكراهية والمنسقة من خلال هذه الجبيلة الخارجية المنبعثة من أعماق المجموعات البشرية والتي لا أعرف ما هي . إن هذه الطاقة ، بالمعكس . هي تاريخ المجموعات الكبيرة ، سبب اولي لا نفرح كيف نرجع الى ما وراءه .

إن هذه الطاقة تأتي في الأغلب من الخارج ، كما لو ان ذلك من اجل البرهنة عليها بشكل افضل .

الوجه الأول للقيادة :

إن مبدأ تشكيل المجموعات الواسعة لا يكمن إلا في الفوز . وهذا الفوز هو أحياناً من فعل إحدى الجماعات البدائية في المجموعة ، وغالباً من فعل عصابة حربية آتية من مكان بعيد (٢) . في الحالة الأولى تأمر مدينة الكثير من المدن ، وفي الثانية يأمر شصب صغير الكثير من الشعوب .

(١) إن من الممكن ملاحظة أن مشروع الفوز يبدأ عادة بعملية إنعادية (إن الإيروكيين ، والفرنجة ، والرومان إنما صدقت الأسطورة ، هم عبارة عن انتصارات) . ولكن عندما أعطت هذه العملية قوى كالميك ، تواصل التوحيد وانتهى بالفنوع . بحيث كان هناك بالواقع نواة فكرة وحيطة من الطامعين للفوز . وهذا هو المظهر الأول للدولة .

(٢) ونحنما يتعلق التجمع على يد جماعة من الجموع ، فإنها تكون بصفة عامة جماعة عشائرية ، هي عادة الأكثر بربرية .

وأي تمييز يجب إدخاله عندما تنتقل ليدان التاريخ المموس حيث يجب
الآن نشارك بان مفهومى « العاصمة » و « النبالة » يدينان بجزء من
مضمونهما النفسى لهذه الظواهر القديمة(١) .

وكوكلاء لهذا « النشاط التركيبى » ، كما يسميه أوغست كونت ،
ينتقى القدر أدوات متوحشة جدا . وهكذا يجب على الدول الحديثة
في أوروبا الغربية ان تعترف بان التي استستها هي تلك القبائل الجرمانية
التي رسم لنا صورتها المزعومة ، بالرغم من حكمه المسبق المحايي لها
كمتدمن منمطر قليل . إن علينا الآن نتمثل الفرنجة ، الذين نستمد منهم
اسمنا ، بشكل مغاير لهؤلاء القوطيين الذين جعلنا اميان مارسولان
(Ammien Marcellin) ، في صفحات اخاذة ، نتبع تشردهم التهناب
والخرب .

إن النورمانديين ، المؤسسين لمملكة صقلية ، والمغامرين المرافقين
لنير الهجين (Guillaume le Bâtard) ، قريبون جدا منا بحيث يكون
احتقارنا لطبعهم ممكنا .

إنها لصورة مألوفة جدا ، صورة البشيرة التبرهة ، التي ابهرت
من شغلطه سان فاليري سر سوم ورات نفسها ، بعد وصولها إلى لندن ،
تتقاسم البلاد على يد رئيس عصابة منتصر وجالس على عرش من حجر .

إنهم لم يكونوا قط ، وبدون شك ، مجعبي أراخي بالمعنى الحصري
لكلمة ، وإنما اتوا ليحطوا محل آخرين قلموا بالهمة وكانوا جميعا
متشابهين .

(١) لا يجب ان نلهم من ذلك بطبيعة الحال ان طبقة النبالة تكون دائما على يد عصابة
فلافة : إن التاريخ يكذب ذلك تماما . لكن من المصدح باللاحظة ان طبقة النبالة
التي ليس لها ابدا هذا الاصل ، كطبقة النبالة الفرنسية في القرن الثامن عشر ،
شدي شيئا من الميل الطبيعي لالتماع ذلك ، من كلفة بلذاته على وجود ذكرى مبهمة
لوجود ادبهم تملأين طبلي قائم على هذا الاساس . (انظر : بولا تليليه) .

إن الرومان ، المجمعين الشهيرين ، لم يكونوا مختلفين جداً في بداياتهم . واقتديس أوغسطين لم يكن لديه أوهام في هذا الصدد :

« إن جميعات قطاع الطرق هي امبراطوريات صغيرة ، لأنها عبارة عن فريق من الناس يحكمهم رئيس ويرتبطون بنوع من المجتمع ويتقاسمون مجتمعين الفئيمة حسبما اتفقوا على ذلك . وإذا حصل أن كبرت جماعة من هذا النوع ، وانضم إليها رجال ضالون بأعداد كبيرة ، واستولت على الأماكن التي ستقيم فيها مقر سيطرتها ، وأخذت مدناً ، وأخضعت شعوباً ، فإنها ستعطي نفسها حينذاك اسم دولة » (١) .

القيادة لأجل ذاتها :

هكذا تنجم « الدولة » ، أساساً ، من نجاحات « مصابة قطلع الطرق » ، التي تنطبق مع مجتمعات صغيرة خاصة ، وتكون منظمة في مجتمع أخوي وعادل كما يتراد له (٢) ، وتمرض إزراء المهزومين والخاضعين سلوك السلطة الخالصة .

إن هذه السلطة لا تستطيع الاستناد لأي شرعية ، ولا تسعى لأي غاية حقة ؛ إن همها الوحيد هو أن تستغل لمصلحتها المهزومين والخاضعين والرهابا . فهي تتفدى من السكان للسيطر عليهم .

وعندما قسم غيوم إنجلترا إلى ستين ألف إقطاعية ، كان هذا يعني بدقة أن على كل واحدة من الستين ألف جماعة بشرية أن تطعم من عملها أحد المعتصرين . إنه التبرير ، الوحيد في أنظار الفؤاة ، لوجود السكان الخاضعين . وإذا لم يكن بالإمكان جعلهم مفيدين بهذه الطريقة ، فإنه لن يكون هناك من سبب لتركهم على قيد الحياة . وإن من الجدير بالملاحظة

(١) « مدينة الله » - الكتاب الرابع - الفصل الرابع .

(٢) لاحظ المؤلفون القدماء أن هناك حاجة لوجود قانون بين صفوف الفرضة لكن يتمكنوا بفعلية من تنفيذ أمثلهم الصورية .

انه حيث لم يستخدموا هكذا قط من قبل غزاة اكثر تحضراً فإنهم وجدوا انفسهم بالنهاية وقد ابيدوا ، دين أن يريدوا ذلك ، على يد السكان الذين كانوا غير مفيدين لهم ، كما حصل في أمريكا الشمالية أو في استراليا . أما في استراليا . ما السكان الاصليون فقد عاشوا بشكل أفضل في ظل سيطرة الاسبلان الذين استعبدوهم .

إن التاريخ ، بوصفه شاهداً لا يرحم ، لا يدل على وجود علاقة عفوية أخرى غير علاقة الاستغلال بين المنتصرين ، أعضاء الدولة ، والمهزومين .

وعندما اقام الأتراك في أوروبا ، عاشوا من الجزية التي كان يدفعها لهم غير المسلمين ، أولئك الذين كان لباسهم المختلف يبين انهم ليسوا من عداد الغزاة . لقد كانت الجزية عبارة عن ضريبة سنوية ، وثمن مطلوب لقاء ترك أولئك الذين يمكن قتلهم على قيد الحياة .

إن الرومان لم يكونوا يفهمون الأمور بشكل مغاير . لقد كانوا يشنون الحرب لأسباب مباشرة تتمثل في الرغبة بالحصول على المعادن الثمينة والعبيد . وكان النصر يقابل بترحيب أكبر كلما كان يحمل معه مزيداً من الكتوز ، وكان القنصل يجر وراءه مزيداً من الضحايا المسلوبين . إن العلاقات مع المقاطعات كانت تكمن أساساً في جباية الضرائب . وغزو مقدونيا بقي في ذهن الرومان باعتباره اللحظة التي صار من الممكن بدءاً منها العيش كلياً من ضرائب « المقاطعات » ، وتقاضي الاجور من الشعوب الخاضعة .

وحتى أثينا ، الديمقراطية ، كانت ترى أن من غير اللائق أن يدفع المواطن ضريبة . إن الضرائب المفروضة على « الخفاء » هي التي كانت تملأ الصناديق ، والرؤساء الأكثر شعبية كانوا يحطون انفسهم محبوبين من خلال زيادتهم لهذه الأعباء . لقد رفع كليون هذه الضرائب

من ستمائة الى تسعمائة تالان(*) ، ثم رفعها السيبيراس إلى ألف ومئتين(١) .

إن المجموعة الكبيرة ، « الدولة » ، تبدو لنا في كل مكان متميزة بالسيطرة الطفيلية لاجتمع صغير على مجموعة مجتمعات أخرى .

وإذا كان النظام الداخلي للمجتمع الصغير يمكن أن يكون جمهورياً كما في روما ، وديمقراطياً كما في أثينا ، وقائماً على المساواة كما في إسبارطة ، فإن العلاقات مع المجتمع الخاضع تمرض لنا صورة دقيقة للقيادة بذاتها ولذاتها .

السلطة الخالصة تنكر ذاتها

ماذا ، سيغال ، ظاهرة لا أخلاقية إلى هذه الدرجة ! انتظروا .

فها هي صودة عجيبة للأمور : إن انانية القيادة تنجس إلى تدميرها الذاتي .

وكما أثقل المجتمع أيضاً من العبء الذي يفرضه ، كلما أثار أكثر بسيطرته ، كلما أصبحت قوته غير كافية لاحتواء كتلة متنامية من الرعايا ، وللدفاع ضد شهوات أخرى من فريسة دائماً أكثر غنى .

ولهذا السبب حد الإسبارطيون ، الذين يعرضون النموذج الكامل للمجتمع المستقل ، من فتوحاتهم .

وكما أثقل المجتمع أيضاً من العبء الذي يفرضه ، كلما أثار أكثر الرغبة بالتححرر من نيره . لقد تخطت إمبراطورية أثينا منه عندما أثقل

(١) وحدة نقد في اليونان القديمة (المترجم)

(١) ا. اندريه (A. Andréas) -

«Le montant du Budget athénien aux V et IV siècles avant J.C.

من الضرائب التي كان يطيلها منها . ولهذا السبب لم يكن الاسلوبيون
ياخذون من الاثان إلا ضريبة معتدلة ، وكانوا يسمحون لهم بالإثراء .
لقد عرفوا كيف يضبطون أنانيتهم المسيطرة . فالأنانية ، لديهم ،
تقود القوة التي تحقق ، حسب صيغة دوهرنغ -

ولكن مهما كان التمثل الذي تدار به السيطرة ، فإن لها نهاية . إن
الفريق السيد ينشئت مع مرور الزمن . والقوة تستنفد بطريقة تصبح
حينئذ غير اعتراف القوة من الكتلة الخاضعة ؟ لكن اجيس *Agis*
معه ، في النهاية غير قادرة على الصمود في وجه القوى الأجنبية : ما الفعل
لم يسلح الاثنان ولم يحول وضمهم إلا بعد أن سقط عدد المواطنين إلى
سبعمئة ، ووصلت إسبارطة إلى لحظة الاحتضار .

إن المثال الاسبارطي يوضح مشكلة السلطة . إن على هذه السلطة ،
القائمة على القوة ، أن تبقى هذه القوة ضمن نسبة معقولة مع الكتلة
السيطر عليها . وإن البصيرة الأكثر بدائية تفرض على أولئك الذين
يسيطرون أن يعزوا صغوفهم بمشاركة معينين من بين الرعايا .
وحسبما يكون للمجتمع السيد شكل مدينة أو إقطاعية (مثل روما أو
« نورمانديو انجلترا » يأخذ التشارك شكل امتداد بالحق في
المدينة إلى « الطقاء » ، أو تحالف للفرسان مع الاثنان) .

إن التفور من هذه السيرة الضرورية لتجديد القوة هو حي بشكل
خاص في المدن . لتذكر المعارضة التي حدثت في روما لمشاريع ليفيوس
ديوسيوس لصالح الطقاء ، والحوب المدمرة التي خاضتها الجمهورية
قبل أن تستسلم .

هكذا تتجه علاقة السيطرة التي يقيمها الفوز لأن تحفظ نفسها .
إن الامبراطورية الرومانية هي امبراطورية رومانية على المقاطعات ، والمملكة
المدنيية هي حكم الفوضحة في بلاد الغال . هكذا يتم الحصول على صروح

يُحفظ فيها على تراكيب المجتمع القائد على المجتمعات الخاضعة : إن
امبراطورية البندقية تعرض مثالا جديدا نسبيا عن هذا الأمر .

تأسيس الملكية

لقد عالجنا حتى الآن المجتمع السيد كما لو كان بعد ذاته غير متميز
إلا أننا من خلال دراسة المجتمعات الصغيرة أن حالته ليست قط كذلك
ففي حين تمارس من قبل هذا المجتمع السيد على المجتمعات الخاضعة
قيادة موجودة بذاتها ولذاتها ، تسمى قيادة في داخل المجتمع السيد لأن
تؤكد ذاتها بالنسبة لنفسها . إنها السلطة الشخصية ، الملكية . لقد
كان بإمكانها أن تفشل وتختفي قبل نمو الفتوحات ، وهذه هي حالة
روما . ويمكنها ألا تكون قد لعبت أيضا ورفقتها الملكية في لحظة الفتوحات
وهذه هي حالة الجerman . ويمكنها أخيرا أن تكون قد لعبتها ، وربحتها
جزئيا ، وهذه هي حالة القديونيين .

وإذا وجدت هذه السلطة الملكية ، فإن تجميع امبراطورية يقدم لها
فرصة خارقة لتوطيد الفتح من جهة ، وفي نفس الوقت والإيقاف ما يشبه
رفاق الفتح ومساواتهم بالقائمين .

ماذا يلزم لهذا ؟ أن ننظم لمصلحتها جزءا من القوى الكامنة في
المجموعة الخاضعة للفتح بدل أن تتمر نفسها رئيسا للمصابة المنتصرة ،
بحيث يمكنها أن تستخدم هذا الجزء ضد بقية أجزاء المجموعة أو ضد
شركائها الذين ستقوم هكذا بالنزول بهم إلى وضع الرعايا .

هذا ما رأينا السلاطين العثمانيين يقومون به بالشكل الأكثر فظاظة
فمن إمرأ لإقطاعية عسكرية . صاروا ملوكا مطلقين عندما جعلوا أنفسهم
مستقلين عن الفرسان الأتراك المقتطفين ، وكانوا بواسطة أطفال مسيحيين
« فرقة جديدة » (« الفرقة الانتشارية ») تدبر لهم بكل شيء ، وتشكل
بين أيديهم أداة طبيعة بسبب المزايا التي طمرت بها . إن نفس الإلهام
جدهم لاختيار الموظفين من بين المسيحيين .

إن مبدأ القيادة لم يتغير قط : إنه دائماً القوة . ولكن بدل أن تكون قوة في اليد الجماهيرية للفاتحين ، تصبح قوة في الأيدي الفردية للملك يستطيع أن يستخدمها حتى تجاه رفاقه القدامى .

وإنه لأمر كبير أن يجذب لخدمته المباشرة بعض الرعايا ، وذلك من خلال تناقض الموقع الذي يمكنهم أن ياملوا به ، بالمقارنة مع الطفيلان الذي عانوا منه .

ولكن الحال سيكون أفضل أيضاً إذا استطاع الملك أن يرتبط بمجموع الرعايا ، وذلك بتخفيفه للأعباء التي يتحملونها ، والتي لا يستفيد منها بعد ذاته : إنه الصراع ضد الإقطاعية .

ويتوَّج العمل أخيراً إذا استطاع أن يعبئ لمصلحته تقاليد كل فئة من الفئات المكوِّنة للمجموع : هكذا فعل الإسكندر الذي أعطى لنفسه لقب ابن الإله هوروس Hours . إن كل الناس لم يكن لديهم منرب كآرسطو ، لكنها طريقة طبيعية إلى درجة كبيرة بحيث نراها تستعمل في الكثير من المناسبات . لقد تزوج ملك إنجلترا النورماندي ، هنري الأول ، فتاة من العرق الملكي السكسوني القديم ، وأشاع حول الابن الذي ولد لهما نبوءة : لقد وعد أدوار المرشد ، آخر الملوك الانجلو - سكسون ، شعبه بالحكم المصلح لهذا الطفل الذي هيئاً القدر مسبقاً ، بعد سلسلة من الاغتصابات المتتالية (١) .

من الطفيلية إلى التكافل :

هذا هو على نحو مبسط الأسلوب المنطقي لتأسيس ما يمكن تسميته « بالملكية القومية » : إذا ما تفاضينا عن الاستعمال المنطوي على مفالطة تاريخية لكلمة « قومية » .

(١) هوروس : إله الشمس في مصر القديمة (المترجم) .

(١) ملوك بلوش (M. Bloch) - « الملوك صانعو المعجزات »

(Les rois thaumaturges) - منشورات كلية الحقوق في ستراسبورغ

- ١٩٦٤ -

ومن المؤكد أن طبيعة السلطة لم تتغير قط ، وإن الأمر يتعلق دائماً
بقيادة بذاتها ولذاتها .

إنها تدين بوجودها لانتصار مزدوج : عسكري هو انتصار الفاتحين
على الخاضعين ، وسياسي هو انتصار الملك على الفاتحين .

إن شخصاً واحداً يستطيع أن يحكم كتلة شاسعة لأنه اصطنع
أدوات تسمح له بأن يكون ، بشكل غريب ، « الأقوى » تجاه أي واحد :
إن هذه الأدوات هي جهاز الدولة .

إن المجموع الخاضع يكون « خيراً » يعيش الملك منه ، ويواسطه
يدعم ترفه ، ويفذي قوته ، ويعطي تعويضاً للولاءات ، ويسمى بلوغ
الغايات التي يقترحها عليه طموحه .

ولكن يمكن القول بنفس المقدار بأن هذه القيادة تدين باقامتها لما
توفره من حماية للمهزومين . إنها تدين بقوتها لكونها عرفت كيف تربط
بخدام ، وتخلق استعداداً عاماً للطاعة ، وتدين أخيراً بالموارد التي
تسحبها من الشعب للرخاء الذي أشاعته .

إن كلاً المرشحين صحيح . لقد تشكلت السلطة ، وانفرست في
العادات والمتقدرات ، وطوّرت جهازها وضاعفت من وسائلها لأنها عرفت
كيف تدير لمصلحتها الظروف القائمة . لكنها لم تستطع ، من جهة أخرى ،
أن تديرها لمصلحتها إلا باستخدامها للمجتمع .

إنها لم تبحث دائماً إلا عن قوتها الخاصة : لكن طريق القمة يمر
مير الخدمات المقدمة .

فمنذما يشذّب عامل الغابات الأغصان من أجل تسهيل نمو
الأشجار ، ويطارد البستاني الحزونات ، ويدبّر للنباتات الفتية ملجأ
تحت سقيفة أو يغمرها في دفء بناء زجاجي ، فإننا نفترض أنه لا يتصرف

بدافع من حبسه النبات . إن من المؤكد انه يحبها أكثر مما يمكن أن تخيل ذلك ببرودة ؛ ومع ذلك فإن هذا الحب ليس هو الدافع المنطقي لعنايته ، وإنما هو الرفيق الضروري لها . أن العقل يريد أن يتصرف هكذا بدون عاطفة . لكن الطبيعة البشرية تجعل العاطفة دافئة بالعناية التي تمنحها .

وهذا ما ما يجب علينا أن نفكر فيه فيما يتعلق بالسلطة . إن القيادة التي تعتبر نفسها غاية تستندرج للسهر على الخير المشترك . إن نفس الطفلة الذين تركوا لنا في الأهرامات شاهداً على لئاليتهن المخيفة ، ضبطوا أيضاً مجرى النيل وأخصبوا حقول الفلاحين . إن منطقاً ملحاً يوقظ اهتمام الملوك الغربيين بالصناعة الوطنية ، لكن هذا الاهتمام يصبح ذوقاً وشغفاً .

إن تيار الاداءات الذي يتجه من طرف واحد ، من مدينة الطاعة الى مدينة القيادة ، يميل لأن يتوازن بتيار معاكس حتى ولو لم يكن بمقدور الرعايا أن يصوغوا أي مطلب . أو ، لكي نأخذ صورة أخرى ، إن نبتة السلطة لا يعود باستطاعتها ، بعد توصلها للدرجة من النمو ، أن تتفدى من الأرض المغاضة من دون أن تعيد لها شيئاً ما . إنها تعطي بدورها .

إن الملك لم يمين أبداً من قبيل الجماعة من أجل إشباع حاجات الجماعة . انه عنصر مسيطر طفيلي تخلص من المشاركة المسيطرة الطفيلية للفاعلين . ولكن إقامة سلطته والحفاظ عليها ومردوديتها ترتبط بسلوك يجد فيه أكبر عدد ممكن من الرعايا فائدتهم .

إنه لوهم فريد أن قانون الأغلبية لا يعمل إلا في الديمقراطية . إن الملك ، الزجل الوحيد ، يحتاج أكثر من أي حكومة لأن يستعمل القسم الأكبر من القوى الاجتماعية لصالحه .

وكما أن من الطبيعة البشرية أن تولد العادة العاطفة ، فإن الملك ، الذي يعمل بدافع من مصلحة السلطة ، يعمل بحب ، ثم أخيراً بدافع الحب . إننا نعتبر ثانية على مبدأ الـ Rex المجازي .

إن السلطة تنقل عبر سيادة طبيعية تماماً من الطفيلية الى التكافل .

هكذا يظهر للعيان أن الملك هو في آن واحد مدمر لجمهورية الفاضحين ، وبأن الخلافة . . ولهذا كان من جهة أخرى ، للمعكم المودج الذي يتناول ، على سبيل المثال ، الأباطرة الرومان الذين لعنهم جمهوريو روما ، وباركهم رعايا المقاطعات البعيدة . هكذا تبدأ السلطة مسلكتها بتخفيض من كان عالياً - ورفع من كان منخفضاً .

تكوين الأمة في الملك :

إن الشروط المادية لوجود أمة خلقت بواسطة الفتح : إنه الملك مجموعاً يتشكل من عناصر متباينة . لكن هذا المجموع لم يصبح بعد كلاً . لأن كل فئة مكونة للمجموع « وجدانا » خاصاً . كيف يمكن أن يخلق وجدان مشترك ؟

يجب أن يكون هناك نقطة ارتباط مشتركة للمشاعر . من الذي سيكون مركز بلورة الشعور « القومي » .

إن نقطة الارتباط هذه يقدمها الملك . إن غريزة مؤكدة تحمله لأن يقدم نفسه إزاء كل فئة مختلفة باعتباره البديل والوريث للرئيس الذي كانت هذه الفئة ممتادة عليه .

إننا نبتسم اليوم للتعداد شبه الائتماء للألقاب التي كان يحملها فيليب الثاني ، على سبيل المثال . فنحن لا نرى في هذا التعداد إلا غروراً ، ولكنه كان ، بالعكس ، ضرورياً . لقد كان عليه ، كسيد لشعوب

متميزة ، أن يتحمل إزاء كل منها مظهراً كان مجتاداً عليه . فملك ملك فرنسا أن يقدم نفسه كقوق في بريتانيا ، وكدوقان في فينوا . وهكذا دواليك .

إن تراكم الانقلاب ليس إلا تعديداً لمظهره . ومع الزمن ، أسست هذه المظاهر صيغة مؤسسة . ويحلّ في الوحدة الجسدية للشخص الملكي تنوعه المعنوي . إن هذه السيورة أساسية ، لأن العرش يصبح هكذا مكان تداخل الانفعالات المتميزة ، ومكان تكوين الشعور القومي . إن الشيء المشترك بين البريتانيين وأناس فينوا هو دوق الأوائل هو دوفان الآخرين .

إن الأمة تتشكل إذا ، بمعنى ما ، على العرش . والأفراد يصبحون مواطنين باعتبارهم مخلصين لنفس الشخص . وهكذا يتوضح السبب الذي لأجله تصور الشعوب المشكلة ملكياً ، بالضرورة ، الأمة كشخص على شاكلة الشخص الحي الذي تتشكل بالنسبة له الشعور المشترك .

إن هذا المفهوم كان مفتقداً لدى الرومان . فهم لم يتصوروا قط كائناً معنوياً فوقهم وخابرهم . ولم يتمثلوا شيئاً غير المجتمع الذي يشكلوه . وهذه هي المسألة المحرقة لحق المدينة – تبقى غريبة عنه . لقد حاول الرومان شيئاً أن يملكوا ، من خلال الطقوس – ألهة المهزومين وينقلوها إلى روما ؛ والرعايا لم يكونوا يتناولون قط القران في روما . ولم يكن لديهم قط الشعور بأن هناك يوجد موطنهم المعنوي ... وذلك إلى أن ظهر الأباطرة الذين قدموا أنفسهم لعبادة كل شعب متميز حسب الصورة التي يكوّنها كل شعب عمّا يجب أن يكون عليه رئيسه .

إن المجموع يصبح كلاً بواسطة الأباطرة .

مدينة القيادة :

لنجتمع الآن كل من يقود مجموعة كبيرة في مختلف مراحل وجوده .

إن هذا الاجتماع ، في بدايات الدولة ، لم يكن له من وجود ملموس إلا للحظات . فما هم الفاتحون القوطيون أو الفرنجة يحشدون ؟ وما هو شعب روما يجتمع ، وما هو بلاط البارونات النورمانديين بنمط حول الملك .

إن السادة هم الذين يشكلون بشكل جلي جسماً يرتكز على المجموعة ، وسلطة موجودة بذاتها ولذاتها .

فلنمبر حيزاً من الزمن . إننا لم نعد نجد حقلاً ولا ميداناً ولا قاعة تكون أحياناً مليئة بالناس وأحياناً خالية ؛ وإنما نجد قصرًا تحيط به مجموعة من الأبنية التي تفص بالموظفين وأصحاب المقامات العالية .

إن الذي يقود الآن ، إنما هو الملك وخدامه الدائنون ، « الوزراء » . لقد ارتفعت مدينة قيادة لا تكون مقرأ للسيطرة ، وموطنًا للعدالة ، ومكانًا يستهوي ويجذب ويجمع الطموحين .

هل سنجد في هذه المدينة معنى مفابر كليا لجمعية السادة ؟ وهل سنقول بأن أصحاب المقامات العالية والموظفين ليسوا سادة وإنما خداماً ؟ خدام الملك الذين تتفق إرادتهم مع حاجات ورغبات المجموع ؟ وإننا أخيراً ، نرى جهازاً أدائياً في أيدي إرادة « اجتماعية » ؟

إنه ليس تفسيراً خاطئاً . لكنه تفسير ناقص . لأن إرادة السيد بقيت إرادة للسيد بالرسم من كونها ملائمة للمجتمع . والجهاز نفسه ليس أداة جامدة . إنه يتكون من رجال يخلفون الذين كانوا يسيطرون في الماضي . لكنهم لا يخلفونهم في الواقع إلا تدريجياً - ، ويكتسبون من خلال هذه الخلافة وتشابه الموقع بعض سمات هؤلاء بحيث يعتبرون أنفسهم ، حين ينفصلون يوماً عن الجهاز ويصبحون أغنياء ونبلًا . من سلالة عرق الفاتحين ، كما يشهد على ذلك سان سيمون وبولا نقيلييه ..

لهذا يجب النظر للسلطة، الخالصة من الملك وإدارته ، كجسم مسيطر :
ومجهز بشكل أفضل، من أجل أن يسيطر . وخاصة أنه ، في نفس
الوقت ، جسم يقدم خدمات هائلة لابد منها .

انقلاب السلطة :

إن هذه الخدمات ستكون موضع اهتمام عجيب بالنسبة للمجموعة
البشرية ولا تكاد تسمح بالاعتقاد بأن السلطة ما زالت ، في جوهرها .
المسيطر الأناني الذي اقترعناه في البداية كمسئلة .

لقد تغير سلوكها كلياً . فهي توفر حسنات النظام والعدالة والأمن
والرخاء . وتجدد محتواها الإنساني كلياً ، فتمتليء بالعلم والأكبر
جدارة من الكلفة الخاطفة .

إن هذا للتجول الخلاق يمكن تغييره كاملاً من خلال اتجاه للقيادة
لان تبقى كذلك ، والذي قادها للارتباط دائماً بشكل أوثق بمضبوته .
ومن خلال دورة الخدمات ، وانتقال النخب ، وتمائل الإرادات .

والنتيجة هي أن السلطة تتصرف عالياً كما لو أن طبيعة مكتسبة .
اجتماعية ، حلت محل طبيعتها ذات الأساس الأناني . لكنها تتم ، من
جهة أخرى ، عن قدرة على التبدل بدمجها أحياناً كلياً مع خط تقاربها،
وتعيدها أحياناً نحو مصدرها : فتجد نفسها ثانية أنانية .

وإنه لا مبرر غريب ظاهرياً ، أن يوجهه لسلطة ذات طابع اجتماعي
بشكل عميق ، فقد بلغها مسيطرة .

إن هذا المآخذ لا يمكن أن يولد إلا بعد أن يكون عملها قد أُنجز ،
وتكون الأمة قد تكونت ككل واحد . وكلما زاد الشعور بالوحدة حدة ،
زودت مقاومة السلطة باعتبارها ليست منبثقة من الأمة بل مفروضة
عليها . وبصدفة ليست قط خلاصة في التلميح الاجتماعي ، يمي الناس

طلبها الاجنبي في حين تكون مؤمنة بشكل قوي ، كما نرى طبقة عاملة قهرها في الوقت نفسه الذي يخف فيه هذا القهر . إن من الواجب ان يقترب الولي من الفكرة من أجل إظهارها - من خلال عملية - منمنة بسيطة للملاحظ - ومن أجل التفكير بالذو يؤخذ عليها انها لم تكن الفكرة .

إن هذه السلطة الاجنبية ، التصفية ، المستقلة ، الموجودة بذاتها ولذاها ، تقلب إذا ! ولكن عندما تسقط بالضغط ، لا تعود لا اجنبية ولا تصفية ولا مستقلة . إن محتواها الانساني تجدد كلياً ، وابتزازاتها لم تعد إلا شرط خدمتها : إن للسلطة ، مؤلفة الامة - أصبحت جهازاً لها . ويمكن للقيادة بقدر ما تكون من الامة ، ان تتحول دون ان تكف من الوجود .

الفرق بين :

إنني لا ازمع اني عرضت هنا التطور التاريخي للسلطة ، بل برهنت من خلال سير منطقي ، على ان السلطة ، المفترض انها تقوم على القوة الخلاصة والاستقلال البحت ، تتجه بالضرورة للتحالف مع رعاياها وللتكيف مع حاجاتهم وتطلعاتهم ؛ وعلى أنها ، رغم أنها تحرك بفعل انانية بحتة واعتبارها نفسها كفاية ، تعود بفضل سيورة حتمية ، لتشجيع المصالح الجماعية والسمي لفليات اجتماعية . إن السلطة . عندما تدوم ، تأخذ « طابعاً اجتماعياً » ؛ بل إن عليها ان تكون ذات طابع اجتماعي لكن تدوم .

هكذا انبثقت فكرة استبعاد ما تبقى من طبيعتها البدائية ، وانتزاع كل قدرة على العادة لسلوكها الأصلي ، وجعلها ، بكلمة واحدة ، اجتماعية من حيث الجوهر .

إن طريقتين ينفصلان : الأولى منطقي ولكن سلوكه يبدو متعذراً . والثاني ، ويبدو سهلاً ، خداع .

ويمكن في البدء القول : أن السلطة ، التي ولدت من السيطرة ومن أجل السيطرة ، يجب أن تهدم . ثم نقوم ، نحن الذين نعرف ونعلن أننا مواطنون ، بتشكيل مجتمع ، وندير مجتمعين مصالحنا المشتركة : ويكون لدينا هكذا جمهورية لن يكون فيها أي شخص سيد ، لا طبيعي ولا معنوي ، وأي إرادة قائدة للأرادات الخاصة ، ولن يكون من الممكن فعل شيء فيها إلا من خلال الإجماع الفعلي . إنه لن يكون هناك إذا أي جهاز للدولة متسلسل ، ومركز ، يشكل جسماً متماسكاً ، وإنما جمهور من الحكام المستقلين ، والوظائف التي سيقوم المواطنون بممارستها كل بدوره ، بحيث يعبرون بهذا التناوب في القيادة والطاعة الذي جعل أرسطو جوهراً الدستور الديمقراطي يكمن فيه .

إن هذا سيكون بحق قلباً كاملاً للدستور الملكي . إن مثل هذه الاتجاهات تظهر بالفعل ، لكنها لا تنتصر قط . إن الذي ينتصر إنما هو الفكرة الأبسط القائلة بحفظ كل الجهاز الملكي ، على أن يحل الشخص المعنوي للأمة فقط محل الشخص الطبيعي للملك .

إن مدينة القيادة تبقى . لقد طرد المحتل من القصر فقط ووضع مكانه ممثلو الأمة . إن القادمين الجدد سيجدون في المدينة المفتوحة ذكريات وتقاليد وصور ووسائل السيطرة .

التطور الطبيعي لكل جهاز قائد :

إن من المناسب ، من أجل الدقة المنطقية لبحثنا ، أن نتجرد عن هذا الإرث . لنفترض أن الثورين . الذين يقرون بضرورة وجود جهاز دولة متماسك ، أو مدينة قيادة ، لا يريدون أن يبقوا على شيء من الجهاز القديم ، أو المدينة القديمة . وأنهم بنوا سلطة جديدة كلياً ، أسست من أجل المجتمع ومن قبله ، وهي من حيث تعريفها ممثلة وخادمة .

إني أقول أن هذه السلطة المثبتة ستبتعد عن النية الخلاقة . وستجه نحو وجود بذاتها ولذاتها .

إن كل تجمع بشري يعرض لنا نفس المشهد . فنحن ان يتوقف
السمي للهدف الاجتماعي بصفة مشتركة (١) ، دوماً ، وتبدأ فئة خاصة
بالتمايز من أجل ان تنفوخ لهذا السمي بصفة دائمة في حين لا يتدخل
بقية المشاركين إلا في بعض الفترات ، ومنذ ان يحدث هذا التمايز تشكل
الفئة المسؤولة جسماً وتكتسب حياة ومصالح خاصة بها .

انها تقف مقابل المجموع الذي انبثقت منه . وتقوده (٢) . إن من
الصعب بالفعل ان يحس افراد يحضرون جمعية ، وهم منشغلون
باهتماماتهم الخاصة ولا يوجد بينهم اي اتفاق مسبق ، بالثقة الضرورية
من أجل رفض تدابير عرضت عليهم بذلك من مكان مسيطر عال ،
واكدت لهم ضرورتها بحجج مستقاة من اصناف من الاعتبارات التي
لم يعتادوا عليها .

وهذا . من جهة أخرى . هو ما سمح للشعب الروماني بإعداد قوانينه ،
خلال امد طويل . في الساحة العامة : ويكفي أن نتفحص الطريقة من أجل
ان نتبين ان دوره الفعلي كان ينحصر في المصادقة على ما قرره الحكام
بالاتفاق مع مجلس الشيوخ .

(١) كما يجري على سبيل المثال في تجمع القراصة الذي يجب ان يكون فيه رئيس ،
ولكن دون ان يظهر كلف جسم نشيط مقابل مجموع سلمي .

(٢) لاحظ سبنسر « إن كل جسم قائم ، هو مثال عن حقيقة أن البنية المتباعدة تميل
دوماً لزيادة قوتها . إن تاريخ كل مجتمع عالم ، وكل مجتمع ذي هدف ما ، بين
كيف تقوم هيئة أركانه ، التفرقة كليا أو جزئيا ، التدابير وتحدد الأعمال من دون
أن تلقى الكثير من المقاومة ... » . هـ سبنسر : « قضايا علم الاخلاق وعلم
الاجتماع » (Problèmes de Morale et de Sociologie) - الطبعة
الفرنسية - باريس - ١٨٩٤ - ص : ١٠١ .

لقد رأينا في أيامنا كيف نمت النقابات في التجمعات الاخوية ، جهاز قيادة دائم ،
احتله قادة يمكن لاستقرارهم ان يثير الصدو لدى قادة الدول « وإن السلطة
التي تمارس على النقابيين هي استبدادية بشكل غير عادي .

والعادات الحديثة في الجمعيات العامة للمساهمين تعطي صورة جديدة دقيقة عن نفس الممارسات .

كيفلا يقتنع القادة ، الأقوياء بصلاحياتهم وبالسلطات التي تسمح لهم بخلط المتناقضات ، بأنهم أعلى ، وإن المصالح الاجتماعية لن تصان إلا بواسطتهم وبأن المجتمع ، أخيراً ، ليس له من مصلحة أكبر من حفظ جسمه القائد وجعله يزدهر .

« الآلة » الحكومية :

إذا كانت هذه الظواهر قد نمت في كل التجمعات ، فإنها يجب أن نأخذ قوة فريدة في التجمع السياسي (١) .

أريد ألا يستمد من الجمهور إلا رجال متوسطون بشكل مثالي ، حكام مشابهُون بشكل دقيق للمحكومين . ومع ذلك فإن إراداتهم تكتسب منذ أن يدعوا لإدارة القوة السيدة ، طابعاً وسلطة مختلفين ، كما يلاحظ دويجي .

« إن الأشخاص الذين يتدخلون باسم السيادة ، والذين يُعبَرون عن الإرادة السيدة ، هم أعلى من الآخرين ، ويتصرفون بإرادهم بطريقة القيادة ، وبطريقة القيادة فقط . والأشخاص الذين يتوجه إليهم السيد يضطرون لتنفيذ الأمر الذي يطعهم لهم ، ليس بسبب مضمون هذا الأمر ، وإنما لأنه يصدر من إرادة أعلى بطبيعتها من إرادتهم » (٢) .

(١) إذا كان سمو الحكم يتشاهد لنا في الأجسام المكونة ذات النشأة الحديثة ، والشمولية من رجال لديهم ، في كثير من الحالات المذكورة ، القدرة الحرة على تأكيد استقلالهم ، فلهذا سمعنا على سمو الحكم في الأجسام المكونة منسوبة طويلاً ، والتي تتلق جزءاً من حياة الوحدة فقط ، تتلق كل حياتها : « سينر - الرجوع السابق الذي .

(٢) ليون دويجي (Léon Duguit) - « السيادة والحريّة »

(Souveraineté et Liberté)

- باريس - ١٩١٢ - ص : ٧٨ - ٧٩ .

إن إدارة اتقوة السيدة تولد إذا شعورا بالرفعة يجعل هؤلاء
المشاهير للمواطن العادي « مختلفين » عنه بالفعل .

لكن هؤلاء ، كما سيقال ، لن يتصرفوا ، مع ذلك ، إلا كوكلاء له
ومفوضين من قبله . حقا ! إن برودون سيستخلص ، من تجربته ككاتب
في الجمعية الوطنية لعام ١٨٤٨ ، هذا الدرس :

« سيكون من المبعث القول بأن المنتخب أو ممثل الشعب إلا المفوض
من قبل الشعب ، ومنذوبه ومحاميه ووكيله ولسان حاله ، الخ ، وبالرغم
من هذه السيادة النظرية للجمهور والخضوع الرسمي والقانوني للوكيل،
الممثل أو لسان الحال ، فإن سلطة وتأثير هذا ستكون على وجه الإطلاق
أكبر من سلطة وتأثير ذاك ، الذي يقبل بجد وكراته . إن مندوب السيد
سيكون ، دائما ، وبالرغم من المبادئ ، سيد السيد . والسيادة المجردة
ان صح القول ، هي شيء ما أكثر أيضا من الملكية المجردة » (١) .

إن القادة ، الذين ارتفعوا فوق الجمهور ، وأصبحوا ، من خلال
اختلاف الواقع ، مختلفين نفسيا عنه ، يتقربون من بعضهم البعض ،
بفعل نفس تأثير الأوضاع والنشاطات الوظيفية : « إن كل أولئك الذين
يؤلفون التنظيم الحكومي والإداري يتحدون ، كما يقول سبنسر ، فيما
بينهم ويفضلون عن الآخرين » (٢) .

إنهم يشكلون جسما . لقد أشار روسو لذلك جيدا ، وسجل
الضرورة الاجتماعية لهذا الجسم ونتيجته المعنوية :

(١) برودون : « نظرية الحركة الدستورية في القرن التاسع عشر »
(Théorie du Mouvement Constitutionnel du XIX siècle)

باريس - ١٨٧٠ - ص : ٨٩ - ٩٠ .

(٢) سبنسر : « مبادئ علم الاجتماع »
(Principles of Sociology)
الطبعة : ٢٤ .

« ... لكي يكون لجسم الحكومة وجود ، وتكون له حياة حقيقية تتميزه من جسم الدولة ، ولكي يكون باستطاعة كل أعضائه أن يتصرفوا بأسجام ويستجيبوا للغاية التي تأسس من أجلها ، يحتاج **لأنا خاصة** ، ولحساسية مشتركة بين أعضائه ، ولقوة ، وإرادة خاصة تتجه لحفظه » (١) .

الازدواجية الأساسية للسلطة :

إننا لانعرف كيف نعبّر بشكل أفضل من كون المجتمع ، بتأسيسه لجهاز مسخر لخدمته ، ينبج مجتمعا صغيرا يتميز عنه ، وله بالضرورة مشامره ومصالحه وإراداته الخاصة .

وإذا أردنا النظر للأمة « كشخص معنوي » ، مزود « بضمير جماعي » ، وجدير « بإرادة عامة » ، فإنه يجب أن نتصرف في السلطة ، كما فعل روسو ، على شخص آخر له ضميره الخاص وإرادته الخاصة ، وتقوده إنانيته الطبيعية للسمي لتحقيق مصلحته الخاصة .

حول هذه الانانية ، يمكن أن نذكر شهادات باهرة :

« يرى الكاتب لافيش أن من الصحيح ملاحظة انه للقوة العامة في فرنسا ، في ظل كل النظم ، الجمهورية أو الأخرى ، غاياتها الخاصة ، الانانية والضيقة . إنها ، **الاتحاد** أشخاص أن لم نقل زمرة أشخاص . وصلوا الى السلطة بحادث أولي ، وشغلوا في انقاء الحادث النهائي . إن السيادة القومية كلبة بالتاكيد » (٢) .

أما فيما يتعلق بالمشامر التي تحرك « الاتحاد » فلن لدينا شهادة بولينفروك الكبير ، لأقل إثارة للشك نظرا لكونه يتهم فيها نفسه :

(١) « في العقد الاجتماعي » - الكتاب الثالث - الفصل الأول .

(٢) إيفاست لافيس (E. Lavisse) - في مقال « بمجلة باريس »

(Revue de Paris) - ١٥ كانون الثاني ١٨٩٩ .

« أخشى أن تكون قد وصلنا إلى السلطة بنفس ترتيبات كل الأحزاب ، وأن يكون الدافع الرئيس لأعمالنا هو أن نمسك بأيدينا حكومة الدولة ، وأن تكون أهدافنا الرئيسة هي الحفاظ على السلطة ، وعلى اشغال كبرى لأنفسنا وتسهيلات كبرى من أجل تمويض أولئك الذين ساهموا في رفعتنا ، ومن أجل ضرب أولئك الذين كانوا يقولوننا » (١) .

إن هذه الصراحة نادرة لدى أولئك الذين يقولون . لكن أولئك الذين يطعمون يحكمون عليها هكذا . إن الشعب ، الذي يحلره حلمه وتنقعه تجربته ، ينظر لأفراده الذين يدخلون إلى مدينة القيادة باعتبارهم غيروا معسكرهم . إن أفرادهم يشعرون في ابن الفلاح الذي صار جابيا ، وفي أمين سر النقابة الذي أصبح وزيرا ، بمفاجأة غريبة . إذ أن هناك بالفعل مناخ سلطة يفسد الناس ، بحيث أن سكان السلطة هم أيضا بالضرورة المدافعون من محشثتهم والمدمنون على تحشيش الأفيون فيها .

إن الرعايا يشعرون بأن الحكام لا يحكمون حصرا من أطعمهم ، وينهمون النظام ، الملكي أحيانا والجمهوري أحيانا أخرى ، بميب مستمد من الطبيعة البشرية : وهو أن هناك حتميا أنانية في السلطة .

لقد كنا في البدء قد افترضنا أن السلطة ذات جوهر اناني ؛ ثم رأيناها تكتسب طبيعة اجتماعية . وهنا نحن الآن نرى السلطة ذات الجوهر الاجتماعي تكتسب طبيعة أنانية .

إن هذا التلاقي في السلسلتين العقلانيتين يتقربنا من الحل اللاعقلاني : إن الطبيعتين تشاركان بالضرورة في طبع السلطة الواقعية . ففهما كانت الطريقة والروح التي تأسست بها ، فإنها ليست ملاكا ولا حيوانا ، وإنما هي مركب يجمع فيه ، على غرار الإنسان ، طبيعتين متناقضتين .

(١) بوليفرود (Bolingbroke) = « الأعمال » (Works) ألفريد الأول -

في انانية السلطة :

إن شيئاً لن يكون أكثر عبثية من إدماء التعرف في كل سلطة تاريخية على مزج ، بنفس النسب أو بنسب مختلفة ، من مبدئين صافيين « كيمابوا » ، الانانية والاجتماعية الحكوميتين .

إن كل علم وليد — والله يعلم إن كان « علم » السياسة متقدماً قليلاً ! — يجب أن يستعين بمفاهيم مجردة . إلا أنه لا يجب قط أن يفرب عن البال أنها مجردة بالضبط من الصور التي تقترحها علينا الذاكرة ، وأنها تبقى ملونة بها ولن تظهر من هذه التجمعات — بشكل كامل دائماً — إلا من خلال استعمال طويل . لهذا يجب ألا نعالجها إلا بأقصى حد من الضمانات إن من الواجب أن نحفظ بها مشوشة لكي تتمكن من القبول بإسهام صور أخرى . وإني سأجرؤ تقريباً على القول بأن الوقت ما زال مبكراً جداً من أجل تعريفها ، وأن هذا الأمر يجب أن يأتي فيما بعد عندما ستخصى بشكل كافٍ الإحساسات المموسة التي يجب أن تقدم القاسم المشترك .

فاذا كوّنتا ، على سبيل المثال ، مفهومنا حول انانية السلطة وفقاً لصورة ملك البانتو الذي يعني الحكم بالنسبة له ، أساساً ، السباحة في الوفرة ، والتفذية بشكل عجيب — لحد أن نفس كلمة *Fome* تعني الشينين^(١) — وإذا بحثنا ، ونحن مزودون بهذه الصورة للرئيس السمين ذي الجلد الممدود بالشحم ، من نظيره الدقيق في المجتمع الحديث ، فإن انتظارنا سيكون خائباً : إن ممارسة السلطة لن تبدو فيه كعلاج لفرط التفذية ، ولن يذكر فيه الوزراء طالبو اللذة أو الذين يشرون إلا كاستثناءات مثيرة للفضائح .

(١) هـ. أ. جنود (H. A. Junod) : « أخلاق وصادات البانتو »

(Mesures et Coutumes des Bantous) — مجلدان — باريس — ١٩٣٦ —

المجلد الأول — ص : ٢٨١ .

هل يعني هذا القول بأن من غير الممكن أن نجد ، إذا نظرنا بمزيد من الانتباه ، أي فصلهم مشترك بين ممارسات البانتو وممارساتنا ؟ فها هو تكديس الإتاوات الفدائية ، المسلوبة لضرائبنا . وإذا كان الملك يأكل هذه الثروات ، فإنه لم يكن يفعل ذلك وحده ، وإنما مع التابعين له وأيضا مع أولئك الذين يساعدونه في الحكم ، وهو ما يساوي لدينا الجسم الإداري والقوة العامة . إن هناك إذا « جماعة آكلة » تهتم بمدى الإتاوات . جماعة يسمى المحكومون ، أولئك الذين يدفعون الضريبة — هنا أيضا نفس الكلمة ، لويا (Loubé) ، تعني الشيئين — للدخول إليها ، من أجل أن ينتقلوا من وضعية مقدم الغداء الى وضعية من « يتفدى » . من يجرؤ على التأكيد بأننا لا نلاحظ شيئا مشابها في مجتمعنا ؟

لكن هذا ليس كل شيء . إن الملك يستعمل جزءا كبيرا من الإتاوات كهباء ، تقدم في ولائم أو بواسطة هدايا ، لأولئك الذين يعزز دعمهم سلطته أو يهددها ارتدادهم عنه . ولكن ألا نرى أيضا لحكومات الحديثة تجعل الفئات الاجتماعية ، والطبقات ، التي تريد أن تضمن لنفسها اصواتها ، تستفيد من الأموال العامة وهذا ما يسمى اليوم بإعادة توزيع لداخيل من خلال الضرائب .

قد يكون من الخطأ ، بدون شك ، التأكيد بأن الضريبة الحديثة تجبي من السلطة أولا لمصلحة جهازها الخاص ، ثم من أجل أن تجنب الأنصار بواسطة الأفعال الحسنة . ولكن ألا يتدخل هذا التفسير الأناني للضريبة كمصحح مفيد للمفهوم الاجتماعي الذي يتعلم بصفة عامة ؟ وهل من الصحيح أن وتيرة تزايد الضرائب لا تقوم إلا باتباع تقدم الحاجات الاجتماعية بأمانة ؟ هنا الامكنة لا تتكاثر إلا بسبب اتساع الخدمات وان الخدمات لا توسع مطلقا إلا من أجل تبرير تكاثر الامكنة ؟ وهل من المؤكد أن الاهتمام الوحيد بالعدالة الاجتماعية يشرف على الهباء العامة وأن منفعة الزمرة لا تحكم مطلقا ؟

إن صورة الموظف النزيه بشكل مثير للإعجاب والمخلص للمصلحة العامة - وهو أحد النماذج البشرية الأكثر تجرداً من الشهوات المادية التي يمرضها مجتمعنا - تنتصب هنا لكي تستقر علينا هذه المقترحات . ولكن أي تأكيد نجده بالعكس في كل مرة تنتقل فيها السلطة من يد إلى يد، فتعامل على يد الحزب الذي وصل إليها على طريقة البانتو ، وكأنها وليمة يتنافس فيها القادمون الجدد على الأمكنة ، ويلقون ببقايا الطعام لانصارهم ؟

ولنشر - دون أن نتوقف هنا أيضاً - إلى أن المبدأ الأناني يجد نفسه وقد تأجج في شكله الأكثر بربرية في كل مرة تنتقل فيها السلطة من يد إلى يد ، حتى ولو كان الهدف المعلن لهذا التغيير هو انتصار المبدأ الاجتماعي . ولنخلص بالنتيجة مؤقتاً للقول بأنه إذا كان من الخطأ تكوين صورة انانية فقط عن السلطة ، فإنه سيكون أيضاً من الخطأ أن تكون عنها صورة اجتماعية فقط . إننا سنحصل من خلال نظرة منجسمة تبرز بين هاتين الصورتين على صورة ذات ظلال مفايرة وحقيقة مختلفة .

الشكل النبيلة الذاتية الحكومية :

يجب الاحتراس في مفهوم ضيق جداً وكثير جداً ، هو مفهوم الأنانية الحكومية : إن ما ندعوه كذلك ليس إلا الاتجاه للوجود من أجل الذات ، والذي نعرفنا عليه ملازماً للسلطة . لكن هذا الاتجاه لا يتجلى فقط في استعمال السلطة من أجل الفائدة المادية لأولئك الذين يمارسونها . وباستثناء النفوس الوضيعة نهائياً ، فإن امتلاكها يوفر خيراً له لذة غير لذة الشراهة المشبعة .

إن الإنسان ، المحب لذاته والمولود من أجل العمل ، يحترم نفسه ويمجد نفسه بسبب اتساع شخصيته ، وتكاثر ملكاته . إن من يقود أي مجموعة بشرية يحسن نفسه وقد كبر بطريقة جسدية تقريباً . إنه يطور ، مع قامته الأخرى ، طبيعة أخرى . فتادراً ما نرى فيه العذر

والبلخل الشخصيين اللذين نعرف فيهما على الأناثة. إن حركاته لم تعد ضيقة وإنما فسيحة . إن لديه ، كما يقول العامي ، بحق ، فضائل وعيوب « الأمر » . إنه الإنسان - التاريخ (١) .

إن القيادة مرتفع . فيه يتنفس المرء هواءً مختلفاً ، وفيه يكشف آفاقاً أخرى غير الآفاق التي تكتشف في أودبة الطاعة . إن الشغف بالنظام ، والمقربة المعمارية التي زود بها جنسنا ، تنتشر حينذاك . ومن أعالي برجه ينبر الإنسان الكبير ما يمكن أن يصطنعه مع الجماهير الحافلة التي يسيطر عليها .

هل الغايات التي يقترحها لنفسه هي في صالح المجتمع ؟ ممكن . هل هي متفقة ورغباته ؟ غالباً . إن القائد يقتنع بسهولة أنه لا يريد إلا خدمة المجموع ، وينسى أن دافعه الحقيقي هو متعة العمل والتمدد . إنني لا أشك بأن نابليون لم يكن صادقاً في اللحظة التي قال فيها لكونانكور : « إنهم مخدوعون ، إنني لست طموحاً .. إنني متأثر بالأم الشعوب ، وأريدها أن تكون سعيدة . والفرنسيون سيكونون كذلك لو عشت عشر سنوات » (٢) .

إن هذا التأكيد المأثور يبرز التطلع الأبدي للقيادة التي تتخذ لنفسها كغاية أن تعتبر نفسها مجرد وسيلة في خدمة الأهداف الاجتماعية . إنها تحتاج لذلك أن تكون الكذبة دائماً جسيمة والتناقض ساطعاً . وكمن من

(١) « أن يكون مركز العمل ، والوسط النشط للجمهور ، وأن يرفع الشكل الداخلي لشخصه إلى شكل الشعوب والأجيال كلها ، وبذلك قيادة التاريخ من أجل قيادة شعبه أو أسرته وغاياتهم لقمة الأحداث : تلك هي ، كما يقول سينتر ، « انقلابة التاريخية والوفعية بالكل فرد له قدر تاريخي » - « إنعطاف الغرب » (Le Déclin de l'Occident) - المجلد الخامس من الترجمة الفرنسية - ص : ٦٧٠ .

(٢) « مذكرات كونانكور » (Mémoires de Constance) من المقطع المنشور على يد منشورات دولا بلاتين - جنيف - ١٩٢٢ - ص : ١١٢ - ١٦٩ .

مرة حصل أن أتت الوقائع ، بشكل ما ، لتمطي حقاً للكذبة ، لأنه تم بالفعل بلوغ الغايات الاجتماعية دون أن يكون من المهم ، في نظر التاريخ ، ما إذا كانت بحق الدافع الأساسي للرجال الذين يتولون السلطة !

إننا نصل إلى غموض معقد بين انانية واجتماعية السلطة . لقد ضعننا .

أبداً . إننا في الهدف : أمام السلطة كما هي ، وكما صاغتها المدة التاريخية .

كم ستبدو لنا ، منذ ذلك الحين ، باطلة وثاقبة هذه التطلعات المتجددة دائماً لبناء سلطة ينقّي منها كل عنصر اناني !

إن الروح البشرية ، المحبة لبساطة تبحث عنها بدون جدوى في الطبيعة ، لم تقتنع مطلقاً بأن ازدواجية السلطة أمر أساسي بالنسبة لها .

فمنذ الأحلام السامية لافلاطون ، الموروثة بحد ذاتها من طوباويات أقدم ، لم تكل قط من البحث عن حكومة تكون طيبة ، ولا تستوي أعمالها ، في كل لحظة وكل مناسبة إلا من مصالح وأمنيات الحكوميين .

إذا كانت هذه الفكرة الوهمية لرجال الفكر قد عرقلت تكوين علم سياسة حقيقي ، ونزلت إلى الشعب ، فقد أصبحت ، منذ أن امتلك الشعب السلطة ، السبب الفعّال للثورات الكبرى التي تخرب زماننا وتهدد وجود الحضارة نفسه .

إننا لا نريد أن نقل للسلطة التجاوزات والعيوب اللازمة لها ، وإنما أن نسمي سلطة أخرى عادلة إلى ما لا نهاية ومنحسنة . إننا نطرد إذاً الانانيات التي تملك المجتمع ، من خلال علاقة طويلة ، تعلمت كيف تكفي نفسها من خلال إشباع حاجات المجموع ، ووضعت في خدمة الخير العام كل قوة الانفعالات الخاصة .

إننا نعتقد بأننا نفسح مكاناً لروح اجتماعية كلياً يقول الطامعون بالسلطة بأنها تحركهم . وحتى لو أنهم كانوا يقولون الحق ، فإنه ليس من المؤكد أن المفهوم المجرد والمثالي للمنفعة العامة الذي جاؤوا به سيكون أعلى من المعرفة العملية والتجريبية للجسم الاجتماعي الذي امتلكه أسلافهم القائمون . وعندما سيكونون مجردين كلياً من الانانية ، فإن شيئاً ما سينقص السلطة ، وهو شيء لا بد منه لها بشكل مطلق ، كما سنرى . لكن هذه التطلعات لم تبرز مطلقاً . فبدل الانفعالات النزوية التي يمكنها أن تحرك بعض غزاة السلطة ، تمتزج فيهم وفي رفاقهم الطموحات والشهوات . إن كل تغيير في النظام ، وبمقدار أقل ، كل تغيير في الحكم هو إعادة إنساج ، مختصرة تقريباً ، للاجتياح البربري . إن القادمين الجدد يضلون في غرفة الآلات مع مشامر يمتزج فيها الفضول والفورور والجشع .

إن الاعتماد الذي فتح لهم في البدء يسمع لهم بأن يستخدموا كلياً هذا الجهاز المدهش ، وحتى أن يضيفوا إليه عتلات إضافية . وعندما ستدخل زمرة أخرى ، تعد باستخدام أفضل له ، بدورها إلى مدينة القيادة ، فإنها ستجدها أيضاً قد اغتننت ؛ بحيث أن الأمل المتجدد دائماً في أن يستبعد من السلطة كل مبدأ اناني ، لا يقوم إلا بأعداد وسائل دائماً أوسع للانانية التي ستأتي .

إن الاعتراف بالازدواجية الأساسية للسلطة هو إذاً مكسب ضروري لعلم السياسة : إن المبدأ الاناني لن يعرف كيف ينقش منها . لقد رأينا بأي وسائل طبيعية تكيف مع المصلحة الاجتماعية ؛ إن هناك أيضاً بدون شك وسائل اصطناعية . لكن هذه الوسائل تتعلق بالفن السياسي الذي لا يشكل موضوعاً لدراستنا .

ويكفي أن تكون قد حققنا بعض التقدم في معرفة السلطة المموسة

الفصل السابع

الطابع التوسعي للسلطة

إذا كان هناك في طبع السلطة دافع أناني ممزوج بخدمات اجتماعية، فإن فكرة أن هذه الخدمات ستكون أكبر كلما كان الدافع الأناني أضعف، تأتي بشكل عفوي للذهن : إن كمال الحكومة يكمن في الاستبعاد الكلي للمبدأ الأناني . لقد سمعت بعض العقول ، القصيرة النظر والسليمة القصد ، بتصميم لتحقيق هذا الوهم ، جاهلة بأن لا الطبيعة البشرية تسمح بمثل هذا المشروع ، ولا الطبيعة الاجتماعية تقبل به . وذلك لأن المبدأ الأناني هو الذي يعطي للسلطة هذه القوة الخاصة التي بدونها لا تعرف كيف تؤدي وظائفها .

إن الازدواجية غير قابلة للانقاص . والسلطة ، من خلال لعبة المبدأين المتناقضين ، ستشغل في المجتمع مكاناً يتسع دوماً ، تدعوها لثله الظروف ، وتحملها شهيتها ، في نفس الوقت ، على التضخم . هكذا نشاهد نمواً لا محدوداً للسلطة ، يساعده عليه مظهر أكثر فأكثر غريبة ، وإن كانت تحركه دائماً نفس العبقرية المسيطرة .

في أن الاتقية من مستلزمات السلطة :

إنها ، بدون شك ، لصورة مخادعة ، صورة الجسم القائد الذي تحركه حصراً روح المعطف . إن الحكام أنفسهم يقدرون كم هي جذابة الصورة التي يعطونها بطواعيتهم عن أنفسهم ، صورة الأشخاص الذين

ينفرون من ممارسة الاعباء العامة والذين لا يقومون بذلك إلا بدافع من التفاني البحت .

لكن مثل هذا التعلق ، وإن لم يكن متصنعاً ، لن يكون في صالح المجتمع ، وإذا كان من الممكن أن يوجد في جهة ما ، فلدَى العقول التأملية بصفة بحتة ، التي تمنى البعض غالباً قدومها للأعمال . إن مثل هذه الحكومة ، إذا ما وضعنا جانباً سيئة أخرى كبيرة جداً سنمود إليها فيما بعد ، تشكو من نقص في الحرارة الجسدية التي لن تخطيء الشعوب في إدراكه .

إن شيئاً ، في ظل حكم الطبيعة ، لن يستمر في الحياة إن لم يكن مدعوماً بحب قوي ومنيف للذات . وكذلك السلطة لن تحفظ نفوذها الضروري إلا من خلال الحب القوي ، والضيف الذي يكنه القادة لسلطتهم . إن من الواجب ، للأسف ، أن نلاحظ أن حنان القلب الذي يصل لحد نكران الذات يؤدي لانحار السلطة ، كما تشهد على ذلك حالة لامارتن ، أو بشكل خاص مثال لويس السادس عشر الأتور للأبد . لقد أظهر توكوفيل ، في صفحات مضيئة^(١) ، الملكية وهي تجعل من نفسها المتهمة لتجاوزاتها ، وتجلب إليها غضباً لم ترغب بأن تدفعه عن نفسها . إن إرادة الحياة تنقصها : « إذهبوا وقولوا للسويسريين بالا يطلقوا » .

إن التاريخ يرفض الإبطال الذين يقترحهم عليه الشعر ، وكارلو الكويم ، والكسي الحنون ، وشارل أدوار الطيب القلب . لقد أحبهم معاصروهم ، وما زالت النفوس الحساسة تنأسف عليهم . لكن الله ، كما يقول لوتر ، « لم يغفل الحكام ذنب ثعلب وإنما أعطاهم سيفاً » . إن اقتناعاً ما بالرقة ، وثقوة ما للإخضاع ، وقيئاً ما بامتلاك الحق ،

(١) توكوفيل : « النظام القديم والثورة »

(L'Ancien Régime et la Révolution) الكتاب الثالث - الفصل الخامس :

« كيف نشر الشعب من خلال الرقبة بالتخفيف عنه » .

وأخيراً طابعا أمراً هي من الأمور اللائمة للقادة . فليس هناك معلماً من ملك حاكم يشبه ملك أيفتو

لقد جُوعب مصرنا نفسه حكاماً طيّبي القلب . لكن ممنشاط التلويع دفعهم للإهمال ، بالرغم من صفاتهم المحبوبة ، أو بسببها .

أي حياة تملأ أكثر من حياة فريدريك الكبير ؟ وأي رفيق لطيف كان ! لكنه لو بقي كذلك للتحق بابن القيصر الكسي . لقد سعد إلى المرش وأرى أوروبا المندهشة إنساناً آخر .

لنكف إذاً عن البحث لدى أولئك الذين يحكون بفضائل ليست من شأنهم .

إن السلطة تستعير حياتها من أولئك الذين يمارسونها ، وهي تتسخن وتتنشط باستمرار من خلال المتع التي توفرها لهم . إن الأكثر حدة من هذه المتع ليست في إشباع حاجاتهم التافهة للبلخ والزهو ، التي تدهل الخيال الشعبي ، وتثير سخط صفار الكسبة وتعبر في أنظارهم عن انانية السلطة . إن المآدب التي يصفها لنا مؤرخو أسرة البورجونيو (Bourgeoisie)، ومواكب الأنبة ، والبلخ الذي كان يحيط نفسه به كل من شالول للجسور ، وجوليوس الثاني ، ولورنس دو ميدتشي ، وفرانسوا الأول ولويس الرابع عشر ، إن هذه الثروات الكبيرة المتوهجة هي التي كان العامة ينتقدونها . ومع ذلك فإنها تبذيرات سميدة ندين لها بأعمال فان إيك ومايكل انجلو ، وليوناردو دو فينشي ، وبكنيسة الفاتيكان وقصر فرساي : لقد كوّن تبذير الأمراء الراسمال للأمن البشرية .

ويكفي أن يتظاهر القادة بتقشف كبير ، وباقتصاد صارم لكي يعطيهم العامي صك إبراء من كل انانية . كما لو أن المباحج الحقيقية للاستبدادي لم تكن قط في موضع آخر !

في كل ظرف ، وكل وضع اجتماعي يشعر الإنسان بأنه إنسان أكثر عندما يفرض نفسه ، ويجعل من الآخرين أدوات لإرادته ، ووسائل للغايات الكبرى التي تسكره رؤيتها . أيّ تمدد للأنانية يمكن في قيادة شعب ما ! إن الفرح العابر الذي يستببه لنا انقياد أعضائنا المستتردد بعد مرض طويل . هو وحده الذي يمكنه أن يخطر بالبال ، الفرح ، الذي لا مثيل له ، بسبب انتشار اندفاعاته كه يوم في جسم شاسع ، بحيث تحرّك بعيداً ملايين من الأعضاء المجهولين . إن هذا الفرح يمكن تدوقه في ظل مكتب من قبيل موظف بلباس رمادي وسترة سوداء . إن فكره يتبع خط سير أوامره . إنه يتصور القناة وقد فتحت وفق الخط الذي رسمه أصبعه على الخارطة فانتعشت البواخر فيها سريعا ، ونشأت القرى على ضفتيها ، وازدحمت السلع على أرصفة مدبنة انتزعت من نومه . وليس من العجيب أن يفرك كولبير يديه من الفرح ، والصباح يقترب وهو على طاولة عمله . كما يحكي ذلك بـيرتو .

إن نشوة إدارة أحجار اللعبة الاجتماعية تنفجر في مراسلات نابليون . هل من قبيل الدقة فقط أن يملئ ، حتى في زمن السلم ، مسيرة كل فرقة عبر الامبراطورية الواسعة ، وأن يقرر كم من نندقية يجب أن توجد في كل مخزن ، وكم من كلة مدفع في كل ساحة ، أو أنواع القطن التي ستلقاها فرنسا ، وفي أي مكاتب جمارك وبأي طريق يجب أن تنقل من سالونيك وبكم يوم ؟ ولكن لا ، إن تنظيم الانتقال الشاسع للرجال والأشياء هو بالنسبة له برهان على خفقان دم آخر يضاعف ، بشكل ما ، من دمه .

هكذا يصبح الشعب المحكوم كامتداد للأنانية ، يتمتع به من خلال أحاسيس محركة في البدء ، ثم أخيراً من خلال أحاسيس إنمكاسية ، ولا يحس فقط بلذة تحريك هذا المقدار من الأجزاء ، وإنما يحس بعمق بكل ما يصيب أي جزء منها . إن أنانية السلطة تأخذ حينئذ كل الشعب كموضوع ، فتكتمل المطابقة . لقد كان المبدأ العكسي يستجيب في الماضي ضرورة الأنانية القائدة ومطابقتها مع المجموع الاجتماعي .

وهكذا تعيد المؤسسة المشاعر الشخصية للرئيس إلى الجموع ، بدل أن ترجع فقط مصالح الجموع إلى مصالح شخص واحد . إن الأمن في امتلاك السلطة وانتظام انتقالها يؤمنان للحد الأقصى تطبيق الأنانية مع المنفعة العامة . في حين أن الإسناد الدائم أو المؤقت للسلطة يميل ، بالعكس ، لأن يجعل من الأمة الاداة لقدر خاص ، ولأنانية لا تتشفخ بنفسها .

وكلما مر بسرعة أكبر محتلو السلطة ، كلما أمكن لأنانيتهم أن تمتد أقل الى جسم هو ليس إلا مطيتهم المؤقتة . إن انهم تبقى أكثر تميزاً ، وتقتات من منع أكثر ابتداءً . أو انها تمتد ، إذا كانت أنانيتهم قادرة على أن تتجاوز نفسها ، إلى مجموعة يمكنها أن تبقى طويلاً مشاركة معها ، كحزب . بحيث أن الأمة تحكم بالتعاقب من قبل رجال لا تنطاق انهم معها ، وإنما مع أحزاب .

إن الأنانية المتصعدة الحافظة للسلطة تكمن حينئذ في الموظفين . إنهم يسهمون في إبقاء وتكبير الوظيفة ، التي يتصورونها بعمق دائماً وغالباً وراثية . والفضيلة الاجتماعية الملكية ، التي تتمثل في مطابقة الأنا مع المجتمع ، تجد نفسها ثانية ، وبدرجة أقل ، في أسر الموظفين أو في « المدارس الكبرى » التي تؤمن بوسائل أخرى نفس استمرارية المشاعر

من الأنانية الى التالية

إذا اترفنا بضرورة وجود سلطة في المجتمع . فإنه يجب الاتفاق على أنها تحتاج لقوة محافظة . وهذه القوة تأتيها من تعلق القادة بالوظائف التي يملكونها بأنفسهم والتي بواسطتها يمدون حساسيتهم المادية لأطراف الجسم الاجتماعي . لقد ولدت هذه الظاهرة العموسة ، القابلة للملاحظة ، ومن خلال سير لا واع للفكر ، نظرية الأمة - الشخص الممتد جداً والتي تعتبر الدولة التعبير المرئي لها . إن الأمة - الشخص ليس لها إلا حقيقة نفسية : والأمة ، في نظر أولئك الذين يتطابقون مع الدولة هي بالفعل تعبير عن أشخاصهم .

إلا أن من الواجب الاحتراس من النتائج التي قد نجد أنفسنا مقتنعين لها حين نفترض كمال هذه السيورة . فإذا كانت الأنا الحكومية تستطيع حقيقة أن تنتشر في المجموعة البشرية بحيث لا تتحكم فقط بكل خركاتها ، وإنما تغطي أيضاً كل لانتبهات فؤان التناقضات السياسية التقليدية تجدد نفسها محولة : إن التسؤل عما إذا كان على الاندفاع أن ينزل من السلطة بشكل تمايز عن الأمانة : ولن يكون هناك بعد ذلك إلا معضلة فلسفية : تتناول قضية الأولوية .

إنطلاقاً من الطبيعة الإنسانية للسلطة ، تصل للتحقق من أن السلطة ، بتربكها لهذه الإنسانية تنتشر بشكل كامل ، ولن تستطيع في النهاية أن تريد إلا ما تحتمه المنفعة الاجتماعية بالضغط . إنها نظرية أن تكون أكثر عيشية من تلك التي عاش عليها الاقتصاد السياسي لمدة طويلة . لأن الإنانيات الفردية المتروكة لذاتها إذا كان عليها في النهاية أن تنتج أفضل نتيجة ممكنة . فلماذا لا تقوم للإنانية الحكومية بنفس الأمر ؟

إن من الواجب تطهير علم السياسة من مثل هذه السفطات ، الناتجة كلها عن نفس الخطأ ، وذلك من خلال دفع منح صالحي بين بعض الحدود إلى الانهائية . إن التفكير العقلي والملاحظة ، على حد سواء تسمح بالتأكيد أن إنانية رجال السلطة تحملهم لأن يطابقوا أنفسهم مع المجتمع كلما كان امتلاكهم للسلطة أطول وأكثر استقراراً . إن مفهوم الشرعية هو تعبير عن هذه الحقيقة . فالسلطة الشرعية هي تلك التي وفق اعتياد متبادل بين مصالحها الخاصة ومصالح المجتمع .

ولئن كان باستطاعة الفريزة أن تجعل هذا التوافق كاملاً ، فإن المنطق لا يسمح بتأكيد ، كما أن التجربة الكاذبة . إننا نستخدم هنا بالصخرة التي تحطمت عليها كل المذاهب ، الحديثة والقديمة ، التي اجمت تأسيس الفريزة الكلفة على الإنانية الكاملة . وإذا كان صحيحاً - الأمر الذي لم يبرهن عليه بدقة مطلقاً - أن باستطاعة الإنسان أن يحصل على الحد الأقصى من الفائدة حين لا يفكر إلا بفائدة الآخرين ، فإنه يجب أن

نلاحظ أنه ليس قادراً في التطبيق علمي، حمل أنانيته للحد الأقصى من هذه النتائج الموقفة .

إن الأنانية ، حتى في حالة القادة الأكثر شرعية ، تبقى في منتصف الطريق ، غنية بما فيه الكفاية بالمظاهر الفردية ضد اجتماعية بحيث يرتاب الجمهور ، نظراً لكون هذه المظاهر ملحوظة ، من هذه الضريبة ويجعل خدماتها الاجتماعية التي لا جدال فيها . هكذا يطن عن الغيرة التي لن تكون نهاية شبه لا واعية للحكم وإنما مبدأ واعياً له .

ولكن منذ أن يجري تصور السلطة كوكيل للخير المشترك حصراً ، فإنه يجب عليها أن تسترشد بصورة واضحة لهذا الخير المشترك . إن الضرورة الحيوية للتألف، يومياً ، مع الواقع الاجتماعي تشكل في السلطة الأنانية صوراً من الحاجة العامة ، مبهمة ولكن مولودة من إحساسات ملموسة . ومنذ أن تحتضن السلطة ، بنية غريبة ، بنظرتها للجماعة بأسرها من أجل أن تميز ما هو ملائم لها ، فإن عدم كفاية الأداة الفكرية تصبح ساطعة . إن الحكم الموضوعي يبدو أكثر قفازة من التوجه الحواسي ، والعين ، إذا أردنا ، أدنى من اللمس .

أن من الملاحظ أن أكبر الأخطاء السياسية تأتي من تقديرات فاسدة للخير المشترك ، وإن الأنانية ، لو استشرت حينذاك ، لردمت السلطة .

لنأخذ ، على سبيل المثال ، إلغاء مرسوم نانتي(*)، إن انتباه لويس الرابع عشر كان مشغولاً جداً للخدمات السامية التي كان الرعايا

(هـ) أصدر الملك هنري الرابع ، في عام ١٥٩٨ ، مرسوم نافيت الذي أعطى بعض القضاة الباروكسات في فرنسا وأدى لوضع حد للحروب الدينية فيها . وقد ألقى لويس الرابع عشر هذا المرسوم ، عام ١٦٨٥ ، لاستناده أن ذلك سيعيد الوحدة الدينية لصفوف الفرنسيين (الترجمة) .

المعروفون في الفنون الميكانيكية يقدمونها لقوتهم^(١) ، إن استيراد المواهب كان نظاماً متبعاً ، منذ أمد طويل ، وبشكل موفق ، من قبل الملكية^(٢) بحيث لم يقدر الملك الأضرار الضخمة لعمل الأتقن بأفضل حرفيين لدى خصومنا الهولنديين ومنافسينا الإنجليز . وإذا كان مع ذلك قد اتخذ قراراً مشؤوماً ، فذلك لأنه كان مدفوعاً بمفهوم خاطيء للخير المشترك وبواجبه كقائد . لقد شهد ماسيلون (Massillon) صراحة على ذلك في رفاثته :

« إبتها الحجة الخادمة المذمومة المصلحة العامة ، إنك عبتاً تضعين مقابل لويس النظرات الخجولة للحكمة البشرية : إن جسم الملكية يضمف بسبب هرب الكثير من المواطنين ، وسير التجارة يتباطيء إما بسبب حرمانهم من صناعتهم أو بسبب النقل السري لثرواتهم ؛ إن الأمم المجاورة الحامية للهرة تستمد للتسلح من أجل الدفاع عنها . إن الأخطار تقوي حماسها ... »^(٣)

وإذا كان باستطاعتنا الى حد ما أن نتحرر من الكارثة الماصرة التي جنررونا إليها ، من أجل أن نحكم عليها كمؤرخ ، فإننا ننبين أنها تعرض علينا مثلاً مشابهاً . إن الأناية السليمة ، إن لم توجد مشاعر أخرى ، يجب أن تردع السلطة الطموحة عن القيام بالاضطهادات العرقية التي تعرف أنها تشير سخطاً عالمياً ، والتي تقول هي نفسها أنها تساهم في

-
- (١) كما نرى ، سواء في الفصلين الثاني والثالث من محاضراتي في التاريخ الاقتصادي : « الاقتصاد العالي في القرن العشرين » ، أم في دراستي الصغيرة بعنوان : « الذهب في زمن شارلوك وفيليب الثاني » - (Sequana) - باريس - ١٩٤٣ ، ان الكلمة نقرت ، في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، للاضطهاد الاقتصادي ، بشكل حصري تقريباً ، كوسيلة للقوة العسكرية .
- (٢) انظر المؤلفات الأساسية لبواسوناد (Boissonnade) « اشتراكية الدولة في فرنسا في زمن انقلابا وكولير » .

- (٣) ماسيلون : « خطبة دلاء لويس الرابع عشر » :
- المؤلفات - منشورات ليون - ١٨٠١ (Oraison funèbre de Louis XIV)
- المجلد ٢ ص : ٥٦٨ .

إبقاء الوزن الضخم لامة تصرف بوسائل لا محدودة في حلبة خصومها .
الست هذه أيضاً رؤية تصفية لما يجب أن يكون عليه المجتمع الذي
التي بالسلطة في انحرافات قطة ، هي متخربة بقدر ما هي مجرمة ،
في حين أن غريزة البقاء كانت تكفي لحفظها ؟

وليس من الصحيح أن السلطة تسترد أنانيتها حين تسعى لفايات
تفترض أنها اجتماعية ؛ لأن صرح المجتمع معقد ، والعلم المزيف والشغف
الايديولوجي بخدمة بقسوة فيما يتعلق بوسائل تحسينه ؛ ولا يكون
هذا الانخداع أقل قسوة إذا كان الشعب نفسه يشاطر في الخطأ .

إن السلطة تستطيع أن تقدم خدمات اجتماعية ضخمة حتى وإن
كانت أنانية ؛ وتستطيع أن تسبب أضراراً لا تحصى إذا حرصت أن تكون
اجتماعية . لكن التطويل الفكري وحده يستطيع أن يميز فيها بين مظهرين
تدمجها الحياة .

إن الأنانية التي تحركها والفكرة التي تدعى تحقيقها هما سمتان
غير قابلتين للفصل ، كما يبدو ذلك في شخصية عمالقة السلطة الذين
لم يعودوا يعرفون ما إذا كانوا منتشين من أنفسهم أو من شعبهم ،
والذين ، بالإجمال ، يعتقدون أنهم يعطون كل شيء .

إن هاتين السمتين تستخدمان مع بعض من أجل تضخيم السلطة
خلال وجودها المتتالي ، فالأولى تمدّها بالحماسة والثانية بالصلابة .

الحركة الاتقي للنمو :

ما دامت القيادة أنانية فإنها تتجه طبيعياً لأن تكبر .

إن الإنسان ، كما يلاحظ روسو ، محدود ، « فحياؤه قصير ،
وملذاته لها مقدار ، وقوته على التمتع هي دائماً نفسها . إنه يحاول
عبثاً أن يرفع بالفكر ، لكنه يبقى دائماً صغيراً . أما النبوة (١) ،

(١) بمعنى الشعب ، أو الأمة ، أو المجموعة السياسية .

باعتبارها ، بالمعكس ، جسماً اصطلاحياً ، فليس لها أي مقياس محدد .
إن القدر الخاص بها لا محدود ، ويمكنها دائماً أن تكبر^(١) .
والأقلية التي تمدّها بالمعلومات وتحركها تفتتح في الفتوحات .

إنّ لروح الفتح مشهريّن ساحطين بها ، ومدافعين عنها أيضاً .
وقد مجّد هؤلاء عملها الممزّق والمدعّم للوحدات السياسية الصغيرة ،
والجدي لنطق المجموعات الواسعة التي ، كما يقال^(٢) ، تعتبر شرطاً
لتقسيم للعمل أكثر تقدماً ، ولتعاون اجتماعي أكثر فعالية ، ولانطلاق
الحضارة أخيراً .

لقد فسّر النمو المتمد للسلطة بما فيه الكفاية ، لكن نموها المكثف
لم يقسّر ، وبالأدق ، إلّا قليلاً . إننا لم نلاحظ كفاية إن كل سلطة
تعتبر الجبوة التي تحكمها كصندوق تفرغ منه الموارد الضرورية
لتأديتها الخاصة ، وككتلة قولها وفق نظرائها الخاصة . إذا أردنا أن
نستعيد مقايضة الأمة بشخص ، من دون نسيان أنها ليست كذلك
بالحقيقة في نظر القادة إلّا الرأس الذي يريد باستمرار أن يقدم للجسم
مزيداً من الخدمات ، والمنح الذي يزيد مراقبته الطوعية على الأعضاء .

إنّ لمسمى السلطة هذا مظهره العمومية : كنمو الميزانية التي تتصرف
بها ، وانتشار الأنظمة التي تفرضها ، والوظائف الذين يؤمّنون تنفيذها .
وإذا اكتفينا بهذه الإشارات العمومية ، فما هي السلطة التي لم تنج ،
بغريزة داخلية ، لأن تكبر مثل السلطات الأخرى ؟

إنّني لا أقول بأن كل السلطات تنجح في ذلك بنفس المقدار . ولا أقول
أيضاً بأن النمو المتتالي للميزانية والتشريع والبيروقراطية يعود فقط
لنمو السلطة . لكنني أؤكد بأن هذا النمو متواصل في كل سلطة ، وأنّه

(١) انظر القطع للمنون : « في أن الحرب تولد من الحاجة الاجتماعية » - في ملحق طبعة
ديولفس - برينسك من كتاب « العهد الاجتماعي » - باريس - ١٨٩٦ - ص : ٢٠٩ .

(٢) سبنسر : « مبادئ علم الاجتماع » - المجلد ٢ - فقرة : ٤٢٨ - ٤٥١ - ٤٨١ .

يتغذى من كل الاتقيات ، الكبيرة أو الصغيرة ، الخبيثة أو النشيئة التي تتشكل من مجموعها انقية السلطة . هكذا تفتح أطم الإنسان الكبير لا فرق ، الرسائل التي يحتاج إليها . أما من هو دون المتوسط فيترك لأهملهم اليومية . إن عليه أن يستمد منهم ، بالإقناع أو الإكراه ، لا فرق ، الوسائل التي يحتاج إليها . أما من هو دون المتوسط فيترك كل عزقات الآلة ترتخي ؛ إنه السيلان والارتضاء الذي يجعل من الانقطاعات الجديدة ومن وكلاء السلطة الجدد أموراً ضرورية له . وفي أسفل السلم الحكومي ، يفرز الموظف ، بضجة صغيرة ، وبشكل لا محسوس ، الموظف ، ويجلب إلى بنية الدولة ابن العم والمحمي .

إن تاريخ الغرب ، منذ تقطيع القارة إلى ممالك ، يعرض لنا سيروية نمو للدولة مستمرة تقريباً . إن من غير الممكن أن نتعلم منها إلا إذا تعلمنا بأشكال السلطة : إننا نتمثل وهمياً الملك كسيد ليس لمتطلباته من حدود قط ، ثم نتبعه بنظام تمثيلي تقاس فيه الوسائل بالملك ، وأخيراً تأتي الديمقراطية التي لا يُعَيَّن فيها الرضى العام ، كما يشاء ، إلا سلطة مطبوعة له .

إن كل هذا غير قابل للتقليد . لكن ما هو كذلك إنما هو حجم الجيش ، وعبء الضرائب وعدد الموظفين . إن الأهمية القابلة لوزن لهذه الأدوات تطبي مؤشراً دقيقاً لنمو السلطة . إبدؤوا بدولة فيليب أوغسطس (١) ، حيث لم يكن فيها قط من ضريبة تغذيتها ، وإنما كان الملك ، مثل كل ملائكة ، يعيش فيها من أملاكه ؛ ولم يكن فيها من جيوش تحت إمرته ، وإنما حرس هزيل ينفذه من مائذته ؛ ولم يكن فيها من

(١) التي عرفتنا عليها بما فيه العناية البحوث الجميلة لـ : فـ. لوت (F. Lot) و ر. فوييه (R. Fawtier) « الميزانية الأولى في ملكية الفرنسية »
(Le premier budget de la monarchie française)

موظفين وإنما بعض الكهان الذين يستخدمهم والخدام الذين يتدبهم
للأمور العامة . وحتى نفسها ، التي هي ثروة خاصة له ، كانت تودع في
المعدن ، وتترك بين أيدي هؤلاء الرهبان المصرفيين . **إن الرعية لم تلتق**
مطلقاً بهذا السيد السامي الذي لم يطلب منه قط أي ضريبة ، ولم يطلبه
بخدمة عسكرية ، ولم يسن أي قانون يمكن أن يضر بوجوده .

أي تغيير حدث في نهاية عهد لويس الرابع عشر ! **بواسطة أي ضراوة**
قديمة اقتيد الشعب ليملاً بانتظام الصناديق الملكية . لقد تمهد الملك على
نفقته جيشاً دائماً من مئتي ألف رجل . وأمن له معتمدوه الطاعة
في كل المقاطعات ، وأساءت الشرطة معاملة المستائين . وسن القوانين ،
واضطهد أولئك الذين لا ينصتون كما يريد ، وزود جيش كبير من الموظفين
الامة بالاعصاب وحرّكها . إن السلطة لم تمد نقطة في المجتمع ، وإنما
بقعة في وسطه ، وشبكة تشع عبره .

هل هذا كثير ؟ هل ستقوم الثورة التي قلبت الملك بتقويض صرحه ،
وتهاجم جهاز القيادة ، وتهدمه على الأقل جزئياً ، وتنقص الضريبة التي
يدفعها الشعب ؟

لا ، وإنما ستدخل التجنيد الاجباري الذي كانت الملكية ترغب به
والتي لم يكن لديها القوة على تحقيقه . صحيح أننا لم نعد نرى ثمانية
ميزانيات كالون : لكنها ستتضاعف مرتين في عهد نابليون ، وثلاث مرات
في عهد عودة الملكية . إن المعتمد (الممدة) سيختفي ، ولكن سيحل
محله المحافظ . وسيستمر التضخم . ومن نظام الى نظام سيكون هناك
المزيد من الجنود ، والمزيد من الضرائب ، والمزيد من القوانين ، والمزيد
من الموظفين !

إنني لا اقول بأن هذا النمو الخاص للسلطة هو السبب المؤثر الوحيد ،
وأنما اقول بأننا لن نعرف قراءة التاريخ من دون أن نشعر به دائم
الحضور . إنه يتراخي أحياناً ، كما حصل عندما تخطى شارل الخامس ،

وهو على فراش الموت ، عن الضرائب التي كان قد فرضها وأبقى عليها بكثير من العناء ، والتي كانت قد سمحت بالتجارات التي تحققت في عهده . ولكن ، بعد ذلك بوقت قليل ، أعيدت ، وإن كان قد لزمَ لذلك سكب الكثير من الدماء (١) .

إن الاستراحات ، وحتى التراجعات ، لم تكن إلا حوادث طارئة تابعت سيروء التضخم المريعة عبرها سيرها . وبدون شك لم يكن باستطاعة السلطة أن تتقدم هكذا إلا بفضل الخدمات الحقيقية جداً التي قدّمتها ، وبواسطة الآمال التي أيقظتها الفرية لطبيعتها .

البروت الاجتماعية للنمو :

عندما تطلب السلطة موارد لنفسها ، تستنفذ بسرعة مسالمة الرعايا لها . فالملك في القرن الثالث عشر كان يستطيع جيداً أن يطلب « مساعدة » من أجل تسليح ابنه البكر كفارس وسط مظاهر البهجة المناسبة . لكنه كان يستقبل بشكل سيء جداً إذا ارتأى ، بعد ذلك بفترة وجيزة ، أن يزوج ابنته وأراد أن يتقدمَ له مهر ملائم .

ولكي تحصل على الضرائب ، يجب أن يكون باستطاعة السلطة أن تتلذذ بالمصلحة العامة ، هكذا عودت حرب المائة عام ، إكثرتها من المناسبات التي برزت للملكية المطالبة بموازنة الشعب ، ومن خلال التعاقب الطويل للجبايات الاستثنائية ، عودت أخيراً الشعب على الضريبة الدائمة ، التي كانت بمثابة نتيجة بقيت بعد انتفاء أسبابها .

هكذا أيضاً برزت الحروب الثورية فرض التجنيد الإجباري ، في حين أن دفاتر عام ١٧٨٩ كانت معادية بشكل إجمالي لبداياته الضعيفة في ظل الملكية . لقد تثبتت المؤسسة .

(١) انظر : ليون ميرو (Léon Mirot) : « التصريفات المدنية » (Les insurrections urbaines) .

وهكذا ساعدت الظروف الخطرة التي عملت السلطة فيها من أجل الخلاص الاجتماعي على تحقيق نمو كبير لأدواتها ، فاحتفظت بهذه المكتسبات بالرغم من مرور الأزمنة .

ولقد لاحظنا أيضاً منذ أمد طويل أن اثنائية السلطة تجد حسابها في هذه للاضطراب العامة :

« إن الحرب ، صاح أوامر طالون (Omer Talon) هي الوحش الذي لا يريدون قط خنقه ، وذلك لكي تستخدم دائماً كمناسبة لأولئك الذين يسيئون استعمال السلطة المكيّفيّة لتهام ما بقي من أموال لدى الخاصة» .

إننا لن نبالغ في تقدير دور الحرب في تضخم السلطة ، لكنه ينبغي اعتبارها الحالة الوحيدة التي باستطاعة السلطة فيها أن تتذرع بالصلحة لاتطرح نفسها هنا فقط كمدافع عن الرعية ضد سلطات أخرى من نفس نوعها ، وإنما تزعم أيضاً أنها تدافع عنهم ضد سلطات من نوع مختلف . إن هذه النقطة تستحق مقداراً أكبر من الاهتمام نظراً لكونها غير معروفة بصفة عامة .

إنه لخطأ شائع بشكل مدهش ألا تلاحظ في المجتمع الا سلطة واحدة ، هي السلطة الحكومية أو القوة العامة . في حين أنها ليست إلا إحدى السلطات الموجودة في المجتمع ، حيث تتعايش مع عدة سلطات أخرى هي ، في نفس الوقت ، مساندة لها لأنها تسهم معها في توفير النظام الاجتماعي ، ومناقضة لها ، لأنها مثلها تطلب الطاعة وتستهيوي القوى .

إن هذه السلطات غير الحكومية ، التي حجزنا لها اسم السلطات الاجتماعية ، ليست ، مثلها مثل السلطة السياسية ، من طبيعة ملائكية . ولو كانت كلها كذلك ، لما أمكن بالتأكيد أن يكون بينها الا انسجام كامل وتعاون . إلا أن الأمر ليس كذلك : فمهما كان لسلطة ، مثل السلطة الأبوية أو الكنسية ، أن تكون ذات مقصد غيري ، فإن الطبيعة البشرية

تنقل لها شيئاً من الأنانية : إنها تميل لأن تعتبر نفسها غالبة . في حين أن سلطة ذات مقصد اناني ، مثل السلطة الانقطاعية أو سلطة أرباب العمل ، تتخفف ، بالعكس ، بشكل طبيعي ، ويدرجات متفاوتة ، بروح حامية ومحسنة . إن كل سلطة هي ، بفعل ضرورة ناشئة عن طبيعتها ، ذات جوهر ازدواجي .

إن كل سلطة خاصة تتجه ، لكونها طموحة ، لأن تكبر ، ولكونها انانية ، لأن لا تنظر إلا لمصلحتها المباشرة ، ولكونها غيورة ، لأن تفرض حصة السلطات الأخرى . إن هناك إذاً صراع مستمر بين السلطات . وهذا هو ما يعطي للدولة فرصتها الرئيسية .

إن نمو سلطتها يبدو للأفراد كمشروع متواصل ضد حريتهم . أقل بكثير مما هو كجهد ملمر للسيطرات التي يخضعون لها . ويبدو أن تقدم الدولة هو الذي يوفر التقدم الفردي .

وهذا هو السبب الأساس لتوافق الرعايا الدائم مع السلطة ، والسر الحقيقي لتضخمها .

السلطة كمجال للأمال البشرية :

يتمنى الإنسان بشغف أن يتحرر من حتميات قدره وشرطه . إن هذه الأمنية ، المتحولة إلى عمل ، هي مبدأ كل تقدم . لكنها تشكل أيضاً مضمون الصلاة المجتذلة^(١) ، تلك التي تلمس تدخل قوى لا مرئية في شؤوننا الشخصية .

كيف لا تتجه هذه الصلاة ذات الغايات العملية أيضاً لقوة مرئية ، قوية بما فيه الكفاية للقضاء على مسبب إهانتنا أو قمعنا ، وقوية بما فيه الكفاية لطبقة كل أمانتنا ، وسيدة ، أخيراً ، بما فيه الكفاية لتحويل كل حياتنا ؟

(١) بالمقارنة مع الصلاة الصوفية التي تلمس قوة الغيول .

إن الصولجان عصا سحرية قادرة على أن تفعل من أجلنا معجزة :
« لو كان الملك يريد ... » . لكن هذه المعجزة لن تكون ممكنة إلا بمقدار
ما تكون السلطة مكتوبةً بحدودٍ شرعيةٍ صارمة . إنَّ السلطة تفقد
جاذبيتها السحرية إن لم تكن قادرة على إرساء عدالة سريعة وكرم
فجائي . لهذا تسبب المؤسسات المعتدلة ، كما قال لا مارتين بقوة ،
« الضجر » .

إن من غير المجدي أن نثبت ألف مرة ضرر السلطة التعسفية ، لأنها
ستولد دائماً من جديد . لذلك يتبني ، من أجل إيمادها ، أن يسام
الناس من دفع مبالغ طائلة مقابل فرصة ضئيلة جداً بأن تلعب السلطة
التعسفية لصالحهم ، وذلك كما يتقرز المرء من بالنصيب يخسر فيه
منذ مدة طويلة . لكن هذه السلطة تنهض دائماً من جديد بفضل وعود
يشق الاقتناع الذي لا يتقاوم طريقاً لها . فكلما كان الهامش بين الرغبات
التي توظف في الإنسان وحقائق وجوده أكبر ، كلما كانت الأهواء التي
تطالب بالساحر وتحمله أكثر حدة . وهكذا يمكن أيضاً القول بأن السلطة
انتهازية رغبات .

إن السلطة ليست فقط مكاناً للأمال الانانية ، وإنما أيضاً مكان آمال
غريبة ، أو بتعبير أفضل اجتماعية :

إنها لفلسفة بائسة تلك التي تفسر السلوك البشري فقط من خلال
دافع المصلحة الانانية التي يكسبها التكوين المستمر في الإدماغة التأملية
لصور نظام أفضل، وتأثير هذه الصور على رجال ليس لديهم ما يربحونه
من التغيير . إن التاريخ الذي سيمهل التأثير الحاسم لهذه الصور
سيكون بالفعل تاريخاً مزيفاً لتحولات المجتمع .

إلا أن هذه الصور أيضاً تتناضل ، مثل الآمال الأكثر غموضاً
والأكثر ابتذالاً ، من أجل السلطة .

إن شيئاً ، في الطبيعة ، لا يُشبع الأهواء البدائية للعقل البشري .
 إن هذا العقل المفنون بتمارينه الأولى ، وبالعلاقات البسيطة والسببيات
 المباشرة التي عرف كيف يندركها ، والرسوم الخيالية التي عرف كيف
 يبنيتها ، يريد أن يبدو العالم المخلوق وقد بني ليس فقط بنفس
 الأدوات التي يمتلكها وإنما أيضاً بنفس « المهارات اليدوية » التي أصبح
 متحكماً بها . إن كل ما يمكن أن يعيد الوحدة يفقته ، في حين أن الطبيعة
 تشوشه باستمرار بسبب التعقيد الذي يبدو أنها تفضله ، بدليل البنية
 الكيماوية للأجسام العضوية (١) .

إنها للعبة ممتعة أن نتخيل كيف سيعيد الإنسان ، لو كان لديه
 القدرة على ذلك ، بناء الكون ، وكما سيُبَسِّطُه ويُوحِّدُ شكله .
 إنه لا يمتلك القدرة على ذلك ، لكنه يمتلك ، أو يعتقد أنه يمتلك ، القدرة
 على إعادة بناء النظام الاجتماعي . وفي هذا الميدان الذي لا يعتبر نفسه
 فيه مضطراً للخضوع لقوانين الطبيعة يسعى لوضع هذه البساطة ،
 المولتج بها بجنون ، والتي يمزجها بالكمال .

ومنذ أن يتخيل الفكر نظاماً بسيطاً ، يخدم نمو السلطة . لأن النظام
 الموجود ، هنا وكما في كل مكان ، معقد ، يستند الى جملة من المرتكزات
 والسلطات والمشاعر والتسويات المتنوعة جداً . وإذا أردنا أن نتجلبَّ محل
 كل هذه التوابض نابضاً واحداً ، يجب أن يكون إرادة قوية جداً . وإذا

(١) يلاحظ كونت بحق أن ما نسميه « الشر » لا فخرٌ على أن نأمل باستبداده من العالم
 الطبيعي ، وإنما من العالم الاجتماعي : « بسبب تعقده العالي ، يجب على العالم
 السياسي أن يكون بالتأكيد أسوأً ضبطاً من العالم الفلكي ، والفيزيائي والكيميائي
 أو البيولوجي . من هنا يحصل إلّا أن التوائس الجذرية في الشرط الإنساني التي
 تكون دائماً مستعدين للتمرد عليها يسقط من جهة أولى « تجنّباً بالمعكس هادئين
 ومستسلمين في كل الجهات الأخرى ، وإن لم تكن أقل وضوحاً ، ولا أقل إزعاجاً »
 إلّا لا نشك ، على ما يبدو ، بأن هذا التناقض القريب لا يعود بشكل خاص إلى أن
 الفلسفة الوضعية لم تستطع مطلقاً حتى الآن تسمية شعوبنا الأساسي بالقوانين
 الطبيعية إلّا تجاه أبسط الظواهر التي ينبغي على دراستها الأسهل أن نكتمل أولاً .
 « دروس في الفلسفة الوضعية » - ١٨٢٩ - المجلد ٤ - ص: ١٥٢ - ١٥٣ .

أردنا بدل كل هذه الأعمدة الاكتفاء بعمود واحد ، فاي سماكة يجب إعطاؤها له ؟ إنه لن يكون إلا السلطة ، وأي سلطة ! بذلك فقط بقود الفكر التأملي بالضرورة . إن أهمل فائدة جملة من عوامل النظام الثانوية ، بالضرورة الى تعزيز القوة المركزية ، أكثر بالتأكيد مما فصل عندما زعزع كل السلطات ؛ لأن هناك حاجة للسلطة ، وعندما تقوم فإنها ستكون بالضرورة في شكلها الأكثر مركزية(١) .

الفكر والسلطة ، الفيلسوف والطاغية :

إننا نسمي بشكل غريب فهم العلاقات الحقيقية بين الفكر والسلطة . فيكفي أن ينتقد ببراعة النظام الموجود والسلطات القائمة لكي نفوتنا هوى السلطة التنظيمي والسلطوي .

إن كل ما في الواقع الاجتماعي يصطدم بهذا الفني بأفكار الجميل والمنسجم والمعدل ، ويتمرد عليه . ماذا ، هل هذه المدن النامية بالصدفة التي تسمى للعين والأنف ، وتزدحم فيها كائنات بشعة ، غبية وتميسة ، وتقود الحماقة فيها لتفطها ، وتنتصر فيها الشراة الدنيئة والخبث القدر ، هل هذه هي قصور ملك الأرض ، المزود بانمكاس الذكاء الإلهي ؟ كيف يمكن ، من أعماق حفرة الكلاب هذه ، إلا تذكر المدينة المثالية

(١) لاحظ توكوفيل في حالة الثورة أن فكرة تالديا ولا عكسها ، فالفكرة الخطوة ومساهمة في قلب السلطة السياسية ونفس الوقت السلطات الاجتماعية والروحية التي كانت تعاضد النظام ، يتفكر ، في نفس الوقت ، الانتصار اللاحق للسلطة السياسية التي يجب بالضرورة أن ترتفع فوق السلطة الاجتماعية والروحية التي لا تستطيع ذلك . ومن هنا يأتي نمو السلطة السياسية ، المتخصصة من السلطات المختلفة لها .

« إننا نمسك تالية بالركيزة في انقلابها ونرميها ؛ وبما أنها تبقى مهددة في نفس الوقت الذي ترتفع فيه على كل ما كان باستقامته أن يعد منها في السابق ، فإننا نشهد فجأة خروج سلطة أكثر اسما ، وأكثر تفصلا ، وأكثر إطلاعية من تلك التي كان قد مارسها أي ملك من ملوكنا ، من أحشاء أمة قامت لتوها من قلب للكية » .
« الديمقراطية في أمريكا » - المجلد ٢ - ص: ٢٠٨ - ٢٠٩ .

التي يتفق فيها الجمال الوقور للمواطنين مع جلال الأبنية الفخمة ؟ لقد حُلِّمَ الدو مينيكاني كمانيللا « بمدينة الشمس » في يور نابولي : وقد حملت على جدرانها ، ليس النقوش الأثرية الفاحشة ، وإنما الاشكال الهندسية وصور الحيوانات والنباتات التي احصاها العلم ، والأدوات التي خلقتها المهارة البشرية : إن الميتافيزيائي السامي يشرف على حياته .

هكذا يبني الإنسان التأمل الذي يحرِّكه هذا « الحنان الإلهي الذي يحتقر ويحب ، والذي يُحوِّل ويروي من يحب » (١) ، مجتمعه الكامل ، جمهوريته ، يوتوبياه ، التي اُقصيت منها الفوضى والظلم .

ولكن انظروا كيف يتصرف كبار بناء الفردوس من امثال افلاطون ومور وكمانيللا . إنهم يلغون الصراعات بالفائهم للفوارق :

« إنهم لا يعرفون أبداً ، يقول افلاطون ، وليس لديهم قط الرغبة بتعلم ما يضيه العمل بشكل مفرد ويدون اتفاق مع الغير ، ولا كيف يمتادون على ذلك ؟ وإنما هم يتجهون كلهم مع بعض نحو نفس الأشياء ، وليس لديهم دائماً وفي كل شيء إلا طريقة حياة مشتركة » (٢) . . .

الملكية المشتركة = إن الحكام سيوزعون على المواطنين ما هو ضروري لهم . وسيكون اللباس موحد الشكل ، والوجبات مشتركة ، والسكن مشترك . إن كمانيللا يظهر لنا الحكام وهم يوزعون السكان ، في نهاية كل ستة أشهر ، على عنابر النوم ، ويسجلون اسم كل واحد فوق كل سرير . إن الحكام هم الذين يخصصون المهام ، ولكي يتفرغوا للدراسات يحتاج الأمر لموافقتهم ، القابلة دائماً للنقض . ويقسم مور حياة اليوبيتا بين الخدمة في عمل زراعي ومهنة مدنيية ، هي مهنة الأب ، إلا إذا قرر الحكام خلاف ذلك . إن أي فرد لا يستطيع مفادرة مكان

(١) نيتشه — « إرادة القوة » (La volonté de Puissance)

الطبقة الفرنسية — المجلد ٢ ص: ٢٨٢ .

(٢) افلاطون : « القوانين » — الكتاب الثاني مشر .

إقامته بدون جواز سفر يحدد بدقة تاريخ عودته . أما افلاطون فيريد
الآن ، يسمح بأي سفر للخارج ، إلا من أجل الخدمة العامة : وهو يلتزم
المواطنين الذين يهودون بأن يمرضوا على الشباب كم وجدوا مؤسسات
البلدان الأخرى أدنى من مؤسساتهم .

تلك هي قواعد الجمهوريات المثالية التي حلم بها الفلاسفة ، والتي
استطاعت صورتها ان تفتن أجدادنا حينما كانت عبارة عن تخيلات غير
قابلة ، بشكل جلي ، للتحقيق . إننا إذا نظرنا بمزيد من الانتباه الى هذه
السحب المتقاربة ، وبحسنا فيها من الحرية ، فإننا لن نجدها قط .
إن كل هذه الأحلام نظم طفانية ، أكثر ضيقاً وتقللاً وقمماً من أي نظام
أظهره لنا التاريخ . ففيها كلها ، يُؤفّر النظام لقاء تسجيل وتجديد
كلايين .

ها هو إذا ما يتجه له الفكر المجتئح ! والخيال الموحى
بإنجامة الطبيعي . إنه فكر مولع بالنظام لأنه ذكي ، وهو يتصوره بسيطاً
لأنه إنساني . وعندما يسمى جاهداً لتحقيقه ، نرى فيه المساواة المظلمة
لسافونارول أو كالفن ؛ إنه في الأغلب يبحث ، ويدعو رجل العمل ، ذراعه
الزمني : هكذا انتظر افلاطون من طائفة سارقوزا ان يضع قوانينه
موضع التنفيذ .

هل من الغريب أن يرتبط الفيلسوف بالطائفة ؟ لا . إن السلطة
لا تبدو مطلقاً استبدادية جداً في نظر الإنسان التأملي طالما أنه يعتقد بأن
هذه القوة التعسفية ستخدم مشاريعه . والشاهد على ذلك الجاذبية
المتجددة دوماً التي مارستها الاستبدادية الروسية على المفكرين . إن
أوغست كونت في توجيهه الى القيصر نيقولا لم يقم إلا بتكرار ما فعله
ديدرو الذي انتظر من كاترين الكبرى ان تنشر بفرمان قيصري المبادئ
الموسوعية . إن العقل غير الراضي عن أذنه الخاصة ، الإقناع ، يعجب
بأدوات السلطة التي يعتبر العمل أسرها . ولقد وجد فوليتير أن من

الجميل جداً أن تستطيع كاترين « تسير خمسين ألف رجل الى بولونيا من أجل إقامة التسامح وحرية الضمير »^(١) . هكذا يعمل الفيلسوف الساذج من أجل السلطة ، ويفتخر بمزاياها الى أن تخيَّب آماله ، فينفجر حينئذ شامئاً لها ، لكنه يستمر في خدمة قضية السلطة بصفة عامة ، لأنه يضع أمه في تطبيق جذري ومنظم لمبادئه ، لا تقدر عليه إلا سلطة كبيرة .

لقد سخر بنجامين كونستان ، بحق ، من ميل نحبي المطالعة المفروط للطرق الاستبدادية :

« إن كل التطورات الكبرى للقوة غير القضائية ، وكل لجوء للتدابير غير الشرعية في الظروف الخطرة سرّدت ، من قرن لآخر ، باحترام ، ووضيقت بمجاملة . إن المؤلف ، الجالس يسكون الى مكتبه ، يطلق في كل الجهات التمسف ، ويسمى لأن يضع في أسلوبه السرعة التي يوصي بها في التدابير ؛ ويعتقد للحظة أنه يكتسي لباس السلطة لأنه يبشر بخطئها ؛ ويلهب ، يوجج حياته التاملية بكل براهين القوة والقدرة التي التي يزين بها جملة ؛ ويمطي نفسه هكذا شيئاً من متعة السلطة ؛ ويردد بأعلى صوته الكلمات الكبرى التالية : خلاص الشعب ، القانون الأسمى ، المصلحة العامة ؛ ويكون معجباً بمعقه ومندهشاً من طاقته . يا له من

(١) إننا نعرف هذه الرسالة المبهشة التي صلق فيها فولتير لقهر بولونيا : « إن هناك امرأة صنعت لنفسها شهرة كبيرة جداً : إنها سحر أميس الشمال التي سحرّت خمسين ألف رجل الى بولونيا من أجل إقامة التسامح وحرية الضمير . إنه لأمر فريد في تاريخ هذا العالم ، واجيبكم بأن هذا سيلعب بعيداً . إنني أتياهي أمامكم باني حطيت ليلاً برعايتها : إنني فارستها تجاه وفد الجميع . إنني أعلم أنه يؤخذ عليها بعض التزحمات في موضوع زوجها ، لكن هذه أمور عائلية لا احتر نفسي بها ؛ ومع ذلك فإنه ليس رديتاً أن يكون لدى الفرد خطأ ينبغي إصلاحه ؛ إن هذا يتكرر ببطل جهود كبرى من أجل إرغام الجمهور على التقدير والاحترام ؛ ومن المؤكد أن زوجها الحقير ما كان ليصل أي من الأشياء الكبيرة التي تقوم بها كاترين كل يوم » .
: « رسالة الى السيدة دوغلان - 18 أيار 1777 » - المؤلفات - المجلد XLIV

مكن أحق ! إنه يتحدث الى رجال لا يطلبون أكثر من الإصفاء له ،
وسيجربون ، في أول مناسبة ، تجربة نظريته عليه نفسه (١) .

إن الفكر ، حين يحلم بنظام بسيط جداً وقاسر جداً ، ويريد
تحقيقه بسرعة من خلال تدابير آمرة جداً وجبرية جداً ، يجد نفسه
يتأمر دائماً لصالح السلطة ولا يهم إن حارب مستلمي السلطة ، لأنه
يعمل لتوسيع الوظيفة . إنه يرمي في المجتمع رؤى لا تعرف كيف تأخذ
وجوداً ملموساً إلا من خلال جهد ضخم باتجاه معاكس للمجرى الطبيعي
للأمور ، جهد ليست جذيرة به إلا بالسلطة ، وبالذات سلطة كبيرة
جداً . بحيث يعطي أخيراً للسلطة التبرير الأكثر فعالية لنموها .

إن السلطة ، المتعترف بأنها إنانية ، تلاقى مقاومة كل المصالح
الاجتماعية الخاصة التي يجب عليها أن تتعامل معها . لكنها عندما تعلن
نفسها غريبة وتعتبر نفسها المحقة لحلم الفكر تكتسب تجاه كل المصالح
الحقيقية سمواً يسمح لها بأن تضحى بها أمام رسالتها وبأن تحطم كل
عقبة أمام مسيرتها الظافرة .



(١) بنجامين فونستان : « في روح الغزو والاحتصاب »

(De l'Esprit de Conquête et d'Usurpation)

— المؤلفات — المجلد ١ — ص : ٢٢٩ .

الفصل الثامن

في المنافسة السياسية (١)

إن التاريخ صراع بين سلطات .

والإنسان . دائما وفي كل مكان ، يستولي على الإنسان من أجل أن يخضعه لإرادته ، ويجعله يخدم مشاريعه ، بحيث يكون المجتمع كوكبة سلطات ترتفع باستمرار ، وتنمو وتقاتل .

إن هناك بين السلطات ذات الأنواع المختلفة ، كالسلطة السياسية والسلطة الأسرية أو الاقتصادية أو الدينية ، تعاون وصراع (٢) . أما بين السلطات من نفس النوع ، والتي لا يفرض عليها طابعها من حدود (٣) ، فإن الحالة الطبيعية هي الحرب .

إن الحرب التي هي حادث طارئ في نظر الإنسان الذي يعيش في زمانه الذي ربما يكون لحسن الحظ سليما ، تبدو للإنسان الذي يتأمل سير المصور كتنشيط أساسي للدول .

(١) ظهر في هذا الفصل في كانون الثاني ١٩٤٢ في « المجلة السويسرية المعاصرة » .

(٢) سنرى في الفصل الثامن بأي ضرورة تهاجم السلطة السياسية السلطات الاجتماعية .

(٣) « إن الدولة » يقول روسو ، باعتبارها جسما اصطناعيا ليس لها أي مقاييس متحدد ... إن المساواة بين البشر لها حدود نفسها الطبيعية ، لكن إلا مساواة بين المجتمعات يمكن أن تكرر باستمرار إلى أن يقوم مجتمع واحد بامتصاصها كلها .
نص أورده ديفوس - برينك في طبعته لكتاب « العقد الاجتماعي » - المعلق ٢ - ص: ٢٠٩ .

انظروا لخارطة اوربوا ، ليس الجامدة كما تظهرها الجغرافيا السياسية ، وإنما المتحركة كما كانت عبر القرن . وشاهدوا كيف كانت البقع الوردية أو الزرقاء أو الصفراء التي تدل على سيطرة ما ، تمتد أحيانا على حساب بقعة أو عدة بقع أخرى ، أو تضيق أحيانا تحت ضغط جيرانها . إنها تبث امتدادات نحو البحر ، وتحاذي مجرى نهر ، وتتجاوز جبلا ، وتضم وتهضم جسما غريبا . وتخسر في النهاية دقتها ، وتصبح يوما فريسة جشع آخر ، فتختفي .

إن كل هذه البقع المختلجة تذكر بتجمهر الأممية تحت المحر .
ها هو ، للأسف ! التاريخ .

هل الحرب غريبة عن الأزمنة الحديثة ؟

إن هذا الاكل للحم البشر كان الموضوع الرئيس لدراسات تاريخية ظهرت مع بداية القرن التاسع عشر . إلا أن العلماء تحولوا فيما بعد عن هذا المشهد . وكانوا يفكرون بحق أن روح الفوز ، في الأزمنة الحديثة ، ليست مطلقا من فعل الشعوب بل من فعل القادة فقط : وافترضوا ، بشيء من التهور ، أن التطور السياسي يسير باتجاه إخضاع القادة للشعوب . إن الحرب إذا كانت كانت شيئا من الماضي ؛ أما الحاضر فيعرض مواضيع مختلفة جداً ، ولا سيما موضوع الانسان المتحرر من السيطرات الاجتماعية والذي . بواسطة العلم والتكنيك والتجمع . يقوم بغزو الموارد الأرضية .

بنقل هذه الرؤية الجديدة الى القرون المنصرمة ، سيبدو ان الصراعات التي صنعت شهرة الملوك ، وتركزت لتلاميذ المدارس الكثير من أسماء المارك لم تكن إلا حوادث طارئة ارتمت في عارضة التطور الاساسي البشرية .

كم هذا التطور هو تاريخي حقيقة أكثر من المفامرات العسكرية !
إنه يعرض تقدماً متواصلاً في نفس الاتجاه ، متجهاً لنفس الغاية المروية ،
الأى وهي الاستغلال الكامل للكرة الأرضية لفائدة البشر المتشاركين .

نحو هذه الغاية تسير الشعوب ، من الآن وصاعداً ، يومي وهي
سيدها قدرها ، وعيونها مفتوحة بالتربية . إن كل سلطة ، خادمة لامتها ،
تدفع باتجاه هذا التطور . وإذا حصل أيضاً صراع ما ، فإنه لا يمكن أن
يكون إلا نتيجة « اصطدام » مؤسف بين دبابات الدولة ، وناشيء عن
خطأ سائقين عديمي المهارة أو استثنائياً عن طموح تائه ومترضى .

ولكن هل إرادة التوسع تصدر عن ضلال القادة ؟ وكيف يحصل أن
الأكثرو تعطشاً للتوسع كانوا أيضاً أفضل المنتظمين لشعوبهم ؟ كبطرس
الكبير ، وفريدريك الثاني ، ونابليون ، وبسمارك ، وربما يجب أن
نضيف إليهم ستالين . وكيف لا نرى أن عبقرية الدولة تتجلى ، على
حده سواء ، في التوسع والإدارة ، وأن السلطة تدير من أجل أن تفوز ،
وتفوز من أجل أن تدير ؟ وأن غريزة النمو خاصة بالسلطة ، وتمتلك
بمضمونها ولا تتغير مع أسلوبها .

إن السلطة تبقى قيادة ، والشهوة الرئيسة من بين الشهوات
الخاصة بالقيادة هي توسيع المجال الخاضع لها .

إنها شهوة يمكن أن تكون راقدة خلال عدة عقود من السنين لكنها
تستيقظ بالضرورة . ولأن الشبيه يجذب الشبيه ، تجذب السلطة إذا
السلطات .

إن فضيلة الفوز ترتبط بالسلطة كما ترتبط حدة السم
بالمصنعة ، ولها مثلها مراحل تضر ، لكنها تظهر ثانية بمزيد
من القوة .

والسيطرات الحديثة ، بعد فترة من الراحة ، ستجد تحت أوامرها وسائل لم تكن تعلم بها نماذج السيطرات القديمة ، مثلما استفاد نايم ويلز ، أثناء نومه ، من تكاثر أعجوبي لثروته . .

وحتى في الزمن الذي كلن يزعم فيه أن العنف طرد من التاريخ ، لم يكف فيه قط عن التمرس ، ولكن بعيداً حيث أخضع ، لقاء سعر زهيد ، شعوباً متوحشة أو متأخرة تقنياً . إن البقع الملونة التي تدل على الدول قلما كانت تتغير في أوروبا ، لكنها كانت تمتد الى ما وراء البحار ، حيث تلاقى ، سريعاً ، فوق قارات جديدة ، وضاعفت من حدودها ومنازعاتها ، وفي النهاية من ميادين قتالها .

إن الثروة التي كان الأفراد يجمعونها كانت تمتد للدولة موارد شاسعة للحرب . ومصانع الحديد والصلب التي تشاد ستكون قادرة على تصنيع المدافع الضخمة . ورؤوس الأموال التي كانت تتدفق على المصارف ستعطي نفقات الصراع . وإذا كانت ألمانيا تطور استقلال حوض برييه ، وإذا كانت إنجلترا تشجع شركاتها الكبرى على وضع يدها على حقول النفط في العالم ، وإذا كانت روسيا تغطي نفسها بالخطوط الحديدية ، فإن هذه الجهود ذات المظهر السلمي لم تكن إلا تراكم لأوراق رابحة من أجل لعبة القوى الأبدية .

وأخيراً فإن التقدم الديمقراطي نفسه كان يسلم الحكومات في سبيل الحرب . إن السلطات الفرية ظاهرياً من الشعوب التي تحكمها لا تعرف كيف تقودها لتقديم تضحيات كبيرة ؛ في حين أنها كلما بدت ، بالعكس ، أكثر ارتباطاً بشكل حميم بهذه الشعوب كلما حصلت منها أكثر ، كما برهنت على ذلك سابقاً القوى الخارقة التي قدمتها فرنسا في عهد الثورة والإمبراطورية للسلطات المتعاقبة التي كانت تعتقد أنها منبثقة عنها .

الحضارة التي تتصكّر :

ألم يكن متفقاً ، مع ذلك ، مع قوانين التاريخ أن ينزع مجتمع كبير ، يشكل كلاً حضارياً ، كالفرب الحديث ، بنزع السلاح بمقدار ما كان ينمو ؟ ألم ترَ هذه الظاهرة في العالم الروماني ؟

إن هذه الحضارة القديمة كلما طال دوامها كلما ينظر أعضاؤها ميلاً أقل للسلاح . إن المهنة العسكرية التي تكون في البداية مهنة طبيعية لدى كل الرجال البالغين ، كما يلاحظ ذلك لدى كل الشعوب البدائية ، كالابروكيين والزولو والحبشيين ، تصبح في النهاية مهنة متخصصة وفاقة للحظوة .

إن نزع السلاح التدريجي يتجلى في عدد أفراد الجيوش الرومانية . فالمدنية المتهكة التي كانت قوية فقط بمليون رجل ، قابلت هنيئيل ، الذي أتى لمهاجمتها ، في كان(*) ، بأكثر من ثمانين ألف مقاتل . وكانت الجمهورية تمتد في كل حوض البحر المتوسط عندما تصادمت قواتها في فارسال(*) : ولم يتواجد هناك إلا خمسة وسبعين ألف رجل . وعندما قام تيبير بجهد كبير من أجل الثأر لفرق فارديوس لم يستطع أن يعطي جرمانيكوس إلا خمسين ألف جندي تقريباً . ولم يُبدَ أن أنطونين كان لديه عدد أكبر بكثير من أجل محاولة تسوية الخلاف القديم مع البارثيين . وعندما أوقف جوليان الألمان قرب ستراسبورغ كان لديه ثلاثة عشر ألف رجل ، وأما بيلسبير فقد تلقى أحد عشر ألفاً من جوستينيان من أجل إعادة فتح إيطاليا وانتزاعها من الغوطيين(١) .

(*) Cannes م . منطقة بحرية في الجنوب الفرنسي .

(*) م منطقة في إيطاليا حيث انتصر قيصر على يومجي .

(١) . الأرقام مأخوذة من مؤلف هانز دلبزروك (Hans Delbrück) الشهير :

(Geschichte des Kriegswesens) مجلدات - ١٩٠٠ - ١٩٢٠ .

ذاك هو التطور الطبيعي لشعب يسر في طريق الحضارة . إلا أن هذا الأمر يفسر ، من جهة أخرى ، عجزه النهائي أما اجتياحات الغوطيين أو الفاندال ، وهي أمم صغيرة مستلحة ، قوامها بضع عشرات من آلاف الرجال ، كلن باستطاعة أقل مقاطعة في الإمبراطورية أن تبيدها لو كان السكان قادرين بعد على التسليح . وبالتأكيد لم يكن بإمكان الأريك أن يحتل روما القديمة ولا بإمكان جنسريك أن يستولي على قرطاجة القديمة .

إن حضارتنا تعرض مسيرة معاكسة كلياً ، ستوصلها الى كارثة كلية أيضاً ، لكنها من طابع مختلف جداً .

ففي معركة حاسمة جرت في بوابيه في القرن الرابع عشر تجابه نحو خمسين ألف رجل . وكان هناك نفس العدد في مارنيان . وأكثر بقليل ، خمسة وستون ألفاً ، كما يقال ، في المعركة الحاسمة التي جرت في نورلنجن اثناء حرب الثلاثين عام . لكن العدد وصل الى مئتي ألف في مابلانكي (عام ١٧٠٩) وإلى أربعمائة وخمسين ألفاً في ليبزغ (عام ١٨١٣) .

إننا نفعل ما هو أفضل في الوقت الحاضر . فنحرب ١٩١٤ شوهت أو قتلت خمسة أضعاف العدد الذي قضت عليه أوروبا بالسلاح عند نهاية الحروب النابليونية (١) .

وكيف نحصي الآن كم من رجل وامرأة وطفل يسهم في الصراع ، كما كنا نرى ذلك على عربات أربوغيست ؟

(١) لقد كان هناك ، حسب الأب دو براد ، ثلاثة ملايين رجل تحت السلاح في ١٨١٣ - ١٨١٤ . أما حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ فقد قتلت ثمانية ملايين وشوهت ستة ، حسب « تحقيق حول الإنتاج » (Enquête sur la Production) لإدغار ميلهاو (Edgar Millhaud) (جنيف - ١٩٢٠ والسنوات التالية) .

إننا ننتهي من حيث بدأ التوحشون . إننا سنكتشف ثانية الفن المفقود ، فن تجويع غير المقاتلين ، وحرف الأكواخ وقيادة المهزومين الى المبودية . فما هي حاجتنا للاجتياحات البربرية ؟ إننا نفعل بأنفسنا ما فعلته بنا عشائر الهلن .

قانون المنافسة السياسية :

ولماذا إذا نسير باتجاه معاكس لمجرى الحضارة بدل السير باتجاهه كما فعل الرومان ؟

إن فرقا بين عالمهم وعالمنا يظهر للميان : فالأول كان واحديا ، والآخر تعدديا ؛ وربما أقل تنوعا في جوهره البشري من العالم الروماني ، لكنه منقسم بين عدة حكومات ، كل منها ، كما يقول روسو ، « تشعر بأنها ضعيفة في حين أن هناك من هو أقوى منها ؛ وإن أمنها وبقاءها يتطلب أن تصبح أقوى من جيرانها » .

« باعتبار أن عظمة الجسم السياسي نسبة بصفة بحتة ، فإنه مجبر على أن يقارن نفسه بغيره لكي يعرف نفسه ، إنه يخضع لكل ما يحيط به ، ويجب عليه أن يهتم بكل ما يجري فيه ، لأن من المبعث أن يريد البقاء بداخل نفسه من دون أن يربح أو أن يخسر أي شيء . إنه يصبح ضعيفا أو قويا حسبما يتوسع جاره أو يتضيق ، يقوى أو يضعف » .

لقد ولدت هذه الفكرة الطبيعية للسلطات مبدا معروفا بما فيه الكفاية تدفع الدول غالبا جدا ثم نسيانه الوقت : أن كل توسع إقليمي لدولة ما يتوسع القاعدة التي تستمد منها مواردها يجبر كل واحدة من الدول الأخرى على البحث عن نمو مشابه يعيد ثانية التوازن .

لكن هناك طريقة أخرى للتقوية أكثر إثارة لخوف الجيران من أي اكتساب لقطاع ما : إنها تقدّم السلطة في استغلال الموارد التي يعرضها عليها ميدانها الوطني . فإذا زادت درجة اقتطاعها من قوى وثروات شعبها ، وتوصلت لجعل هذه الزيادة مقبولة ، فإنها تغير النسبة بين وسائلها ووسائل جيرانها ، وتتعاذل ، بفضل مال ضئيل ، مع الدول الكبرى ، وإذا كان هذا المال وافراً ، أصبحت خليفة بالهيمنة .

فإذا كانت سويد غوستاف أدولف قد احتلت في السياسة مكانة مفرطة بالنسبة لأهميتها فذلك لأن هذا الملك الكبير استخدم السلطات الوطنية في مشاريعه ، بنسبة غير معروفة حتى ذلك الحين .

ويروسيا فريدريك الثاني لم يكن بإمكانها أن تصمد في وجه ثلاث ملكيات كبرى متحالفة ، ينبغي لكل منها أن تسحقها ، إلا بفضل نفس الاستغلال المكثف لقدراتها .

وفرنسا أخيراً ، في العصر الثوري ، كسبت بقفزة واحدة الحدود التي لم يكن باستطاعة لويس الرابع عشر بلوغها ، لأن سلطة أكثر قهرية أخذت بشكل أكمل الموارد الوطنية .

لقد فهم بيرك *Burk* هذا الأمر جيداً ، وكتب في ١٧٩٥ :

« إن الدولة [في فرنسا] هي السلطة الأعلى وكل شيء يخضع لانتاج القوة . إن الدولة عسكرية في مبدئها ، وحكمها ، وروحها وكل حركاتها . . . إن فرنسا لو لم يكن لديها إلا نصف قواها الحالية ، فإنها ستكون قوية جداً أيضاً بالنسبة لأغلبية دول أوروبا ، المكونة كما هي ، والمتصرفة كما تفعل » (١) .

. Letters on a Regicidal Peace (١)

إن تقدم السلطة بالنسبة للمجتمع ، سواء تحقق من أجل الحرب أو من أجل أي موضوع آخر ، يعطي لهذه السلطة ميزة في الحرب (١) .

وكما تشهد على ذلك المقارنة بين الإغتياليين الالمانيين لفرنسا الذي فصل بينهما ربع قرن . إن هزيمة ١٩٤٠ ، التي حدثت بعد الانتصار في المارن ، تعود ربما للضعف الفرنسي أقل مما تعود لتعزيز القوة الألمانية بسبب التعبئة الشاملة للطاقت المكنة .

وكما يشهد على ذلك أيضاً التفوق المخطف جداً للأسلحة الروسية في الحربين ، والذي يعود كلياً للإنجازات التي حققتها السلطة في داخل بلادها الواسعة .

وينتج عن هذا أن أي دولة لا تستطيع أن تبقى لا مبالية عندما تكتسب إحدى الدول حقوقاً أكثر على شعبها . إن عليها أن تحصل على حقوق مشابهة على شعبها ، أو أن تدفع غالياً جداً لمن تهاونها في تحسين مستواها ، كما حصل لفرنسا التي هزمت في عام ١٨٧٠ لأنها لم تواجه البروسيين إلا بجيوش أدنى بكثير من حيث العدد نظراً لأنها لم تطبق على غرار جارتها نظام الخدمة العسكرية .

لقد عرفت الظاهرة في مظهرها الأكثر مباشرة في شكل السباق للتسلح .

(١) ليكفوا عن موارفتي باللام المتاد من السلطة الاستبدادية لـ *Xerxes* العاجز أمام حرية الإغثيين . فعنما اتكلم هنا عن سلطة أكبر وأشمل ، فإنني أعني بذلك سلطة تطلب وتمثل أكثر من شعبها . إن من المؤكد في هذا الصدد أن سلطة المدن اليونانية على أعضائها كانت تتجاوز كثيراً سلطة الملك الكبير على رعاياه . وعلى سبيل المثال ، فإن المدن الأيونية التي كانت خاضعة للملك الفارسي لم يكن لديها أي التزام آخر غير أن تدفع ضريبة خفيفة كانت غالباً تعاد إليهم ، أما فيما عدا ذلك فكانت تحكم نفسها بنفسها . إنه ليس عليّ لقد أن اتحدث هنا عن الاستبدادية الآسيوية التي كانت تستمد قليلاً جداً من القوة من رعاياها ، وإنما عن الاستبدادية الحديثة التي تستمد قوة هائلة من المواطنين ، وهذا بمقدار أكبر مما تطلع ، بشكل اكمل ، في تعجب الظاهر التامالية للاستبدادية الآسيوية .

لكن هذا السباق ليس إلا الظل المنعكس ، أو الأثر ، بمفهوم الهندسة الوصفية ، لتطور أخطر بكثير ، هو السباق إلى التوتاليتارية (Totalitarisme) . إن السلطة التي تكون علاقتها مع شعبها ضمن نسب معينة لا تعرف كيف تنمي أداؤها العسكرية إلا بحدود معينة . ولكي تتجاوز هذه الحدود ، يجب عليها أن تتور هذه النسب ، وأن تعطي نفسها حقاً جديدة .

تقدم السلطة ، تقدم الحرب ؛ وتقدم الحرب ، تقدم السلطة :

إن الخطوات الكبرى للأمام في المسكنة ترتبط أيضاً بتقدم كبير للسلطة . وتكون نتيجة أو مناسبة له .

فإنما إن تكبّر ثورة سياسية فجأة السلطة وتجعل من الممكن حدوث اتساع في التسليح لم يكن ممكناً في السابق . وهذا ما حصل عندما بنى كرومويل بدون صعوبة هذه القوة البحرية الانجليزية التي لم يكن باستطاعة شارل الأول إلا أن يحطم بها . أو عندما أسست الثورة الفرنسية نظام التجنيد الذي لم يجازف موظفو الملكية قط باقتراحه .

وإنما إن ضرورة الوصول للمستوى العسكري لخصم رهيب يمكن أن تذكر لتبرير تقدم السلطة ، كما حدثت في فرنسا شارل السابع ، أو في الولايات المتحدة اليوم .

لهذا فإنه إذا كان كل تقدم لسلطة يخدم ، من جهة أولى ، الحرب ، فإن الحرب من جهة ثانية تخدم تقدم السلطة : إنها تعمل مثل كلب الراعي الذي يلح على السلطات المتأخرة من أجل الالتحاق بالأكثر تقدماً في السيرة التوتاليتارية .

إن هذه الصلة الحميمة بين الحرب والسلطة تظهر في كل التاريخ الأوروبي . إن كل دولة مارست بشكل متعاقب الهيمنة السياسية أعطت

نفسها السبل لذلك من خلال وضع يدها على شعبها بشكل اكمل مما تفعله السلطات المنافسة على شعوبها . وكان من اللازم بالضرورة من اجل الصمود في وجه هذه الدول الرائدة ان تعمل سلطات دول القارة بلوغ مستواها .

فاذا كانت ملكية اقطاعية تحصل من ائباعها من الانقطاعيين على مساعدات مالية متواترة اكثر فاكثر ، وتكثر بالتالي من المرتزقة الذين يعملون في خدمتها ، فإن على الملكيات الأخرى ان تقلدها . وإذا تعززت هذه « المساعدات » أخيراً وتحولت الى ضريبة دائمة ، فإنه يجب أيضاً اتباع نفس الحركة ، لانه ، كما يلاحظ آدم سميث :

« منذ ان تتبنى امة واحدة متحضرة نظام الجيش الدائم ، فإنه يجب على جيرانها ان يندخلوا هذا النظام ؛ إن امنهم يتطلب ذلك لأن ميليشياتهم ستكون تماماً غير قادرة على الصمود في وجه مثل هذا الجيش » .

لكن الملكية ، القوية بجيش دائم ، كانت قادرة على جعل الضريبة تمسقية ، اي أن تجعل نفسها مطلقة . ومنذ ذلك الحين يكون عليها ان تتجه لفرض الخدمة العسكرية الالزامية التي كان مونتسكيو يحس بتهديدها .

إن هذه الخدمة العسكرية الالزامية التي كانت الملكيات تسمى جاهدة نحوها بشكل خجول تقريباً ، تأسست على يد فرنسا الثورية . ولها تدين بانتصاراتها التي تحققت أغلبها بفضل تفوق عددي هائل . فحتى عام ١٨٠٩ ، كانت الجيوش الفرنسية تمتلك هذا التفوق في كل ميادين القتال . لقد صاغ جنيسينو (Gneisenau) الردء الوحيد الممكن :

« لقد وضعت الثورة قيد العمل القوة الوطنية الكاملة للشعب الفرنسي . . . وعلى الدول الأوروبية أن تعرف من نفس المصادر من أجل إعادة التوازن القديم لأوروبا » .

وبما ان آلية المنافسة السياسية هي كذلك ، فإننا ندرك تفاهة الجهود المبذولة من أجل الحد من التسلح . إن التسلم ليس إلا تعصراً عن السلطة . إنه ينمو لأن السلطة تنمو . والأحزاب لأكثر ثباتاً في مطالبتها بالحد منها كانت ، بتناقض غير ملحوظ ، الأكثر حدة في دعمها لتوسع السلطة !

إن السلطة ترتبط بالحرب ، وإذا أراد مجتمع ان يضع حداً لأضرار الحرب ، فليس لديه من وسيلة أخرى غير الحد من قوى السلطة .

من الجيش الاقطاعي الى الجيش الملكي :

إن النظام الاجتماعي الذي يعطي الأقل للحرب هو النظام الارستقراطي ، لأنه الأكثر معاكسة لتوسع السلطة . إن النظام الارستقراطي يبدو عسكرياً بشكل أساسي لأن الطبقة المسيطرة فيه هي الطبقة المحاربة . والتي هي أيضاً المحاربة لوحدها . إن عدم التناسب بين عدد الجنود والسكن ، في اسباطة ، كان حاداً . اما في الغرب ، فقد أدت إقامة النظام الاقطاعي فجأة لتخفيض قاسي في حجم الجيوش . إننا لن نعثر قبل القرن السابع عشر على اعداد الكارولينجين إن واجب الوقوف في وجه الفرسان الساراسيين أو الهنغارين ، والتنقل بنفس سرعة القراصنة النورمانديين وهم بقواربهم الخفيفة ، ادخل عصر الفرسان ، وفرت خيالة الاقطاعيين التي لم تكن الفرقة الملكية ، بصفة بحتة ، إلا واحدة منها . إن الشعب حينذاك لم يشارك قط بالحرب — التي تكاد تدوسه إلا اذا مرت بالضغط فوق أراضيه — وقد حقيقت ذكرى هذا الموقف في الاجتماع الذي يعبر عنه الشعب اليوم بقوله : « ليس على أولئك الذين يريدون الحرب إلا أن يقوموا بها بانفسهم وأن يتركونا هادئين » .

إن هناك فروقا كبيرة بين جيش الأرستقراطية الزراعية ، المتبعثر بشكل طبيعي وغير المنضبط بسبب تنوع وحداته ، وجيش الأرستقراطية المدنية الذي تعطيه وحدة المصالح والتربية والصلات الحميمة للعادة ، بالمعنى ، قوة فريدة . إن للجيش الثاني ميزة على المرتزة ، أما الأول فيجب أن يتحطم في كربي ونيكوبوليس إن فرق الانكشارية هي تعبير عن سلطة أقوى بكثير من أي سلطة من السلطات الغربية المعاصرة لها والتي سنجدها ، حتى نهاية القرن السابع عشر ، عاجزة عن مقاومتها . إن الجيش الإنجليزي المدفوع الأجر من آخر رامي سهام وحتى أمير الغال هو التعبير عن ملكية جديدة بالحصول من اتباعها الاقطاعيين ولديهم على إعانات مالية منتظمة^(١) ، وقادرة على أن تضع يدها على الانتاج الوطني من الصوف لتجعل منه موارد للتبادل^(٢) ، وتعرف أخيرا كيف تجذب لخدمتها أكبر مؤجري الرساميل في ذلك العصر .

وماذا تكون حرب المائة عام في تاريخ فرنسا إن لم تكن جهودا للسلطة الملكية من أجل أن تصبح بمستوى الخصم ؟ إنها الإعانات المألفة التي التمسها فيليب السادس وجان الثاني من الجماعات المتعاقبة العامة أحيانا والاقليمية أحيانا أخرى . إن الضرائب التي أسست من أجل دفع فدية جان الثاني ، والتي سيستمر شارل الخامس بجبايتها ، هي التي ستضع انتصاراته ، والتي سيجب إنقاؤها بعودة الفني الإنجليزي . إن الخلاصة الحقيقية لحرب المائة عام، هي تأسيس الضريبة المفروضة على عامة الشعب من أجل الإنفاق على فرق المرافقة ، المؤلفة من الفرسان الدائمين والمدفومي الأجر (١٤٤٤)

(١) انظر : كارل ستيفنسون (Carl Stephenson) :

«Taxation and Representation»

في مجلة «Haskins anniversary essays»

- بوسطن - ١٩٢٩ .

(٢) انظر : ب. ش. تيري (B. S. Terry) -

(The financing of the hundred years war)

- لندن - ١٩١٤ .

وهكذا فإن نتيجة أول صراع كبير في المجتمع الغربي كانت تتمثل في
تميز السلطة .

الحرب المولدة للملكية المطلقة :

هكذا سيكون ، عبر القرون ، حال كل المبارزات التي ستنكب عليها
الدول الأوروبية . إن الحرب التي تشن على دول أجنبية هي دائما
المناسبة لزيادة سطوة السلطة على رعاياها .

خلال القرن السادس عشر وجزء من القرن السابع عشر أيضا كانت
إسبانيا السلطة المهيمنة في أوروبا ، بفضل قوة الذهب الذي يأتيها من
أمريكا والجيش الذي اصطغته « الكابتن الكبير » ، فونزالف وركوردوي
لقد أسس الأمر الصادر في عام 1496 طريقة ما للتنجيد ، حيث فرض
على كل رمية بين العشرين والخمسة والأربعين سنة أن يخدم الدولة ،
وقد تمكنت الدولة بذلك في تجنيد رجل واحد من أصل اثني عشر .
وكان المدمومون للخدمة يسمون « بالجنود » . وهكذا ولد جيش
« المشاة الإسباني الخفيف » الذي سيكرمه يوسوه .

لقد ارتبط نمو الملكية المطلقة ، سواء في إنجلترا أو في فرنسا بجهود
الأسرتين الحاكمتين فيهما من أجل مقاومة التهديد الإسباني . إن الملك
جاء الأول سيدين بسلطاته الكبرى للأولاد . وإذا كان ريشيليو ومواران
قد استطاعا رفع حقوق الدولة عاليا ، فلأنه كان مسموحا لهما أن
يتدعما باستمرار بالخطر الخارجي .

إن فونتينني - ماروي يجعلنا نحس كم ساهمت الحالة العسكرية
المستعجلة في تصفية الأحكام القديمة للحكم ، وشق الطرق للملكية
المطلقة :

« كان يجب بالحقبة من أجل إيقاظ الملكة ... أن يكون للملك
سلطة مطلقة بما فيه الكفاية من أجل أن يفعل فيها كل ما يحيلوله ؛

فمنظراً لأنّ عليه أن يواجه ملك أسبانيا الذي لديه الكثير من البلاد التي يستطيع أن يجبي منها كل ما يريد ، كان من المؤكد أنه لن يستطيع مطلقاً أن يفعل ذلك لو كان عليه أن يجمع المجالس كما كان يحدث في أمكنة أخرى ، أو أن يخضع للأرادة العسنة للبرلمان من أجل أن يحصل على كل ما كان يحتاج إليه « (١)

لقد رفع ريشيليو ، الذي وجد كل قوى فرنسا وقد انقصت لعشرة آلاف رجل على يد ملري دو ميدنشي ، هذه القوى الى ستين ألفاً ، ثم قام ، بعد أن اتفق طويلاً على الحرب مع ألمانيا ، « بوضع يده على المال أكثر مما وضعها على السيف » وألقى فيها أخيراً مائة وخمسة وثلاثين ألف جندي من المشاة وعشرين ألف فارس ، وهي قوى لم تعرف فرنسا مثلها قط منذ ثمانية قرون .

كما كانت الضرائب ضرورية من أجل دعم هذا المجهود ؟ وكيف يمكن التباطؤ في جبايتها مراعاةً للشكليات أو إخضاعها لموافقة ؟ لقد نسي جداً المبدأ القديم القائل بأن :

« أي ملك أو سيد على الأرض ليس له من سلطة إلاّ على أملاكه .

وليس له أن يفرض فلساً واحداً على رعاياه من دون رخصة ، موافقة أولئك الذين عليهم أن يدفعوه ، إلاّ إذا حدث بواسطة الطغيان والعنف » .

إن هذا الطغيان كان مسروراً في فرنسا بسبب « التصميم الدائم على إيقاف مجرى التقدم الإسباني » (٢)

(١) فونتي - ماروي (Fontenay-Mareuil) - « مذكرات » (Mémoires) - منشورات بوتيرو - المجلد ٢ - ص : ٢٠٩ .

(٢) « مذكرات » ، ريشيليو - منشورات بوتيرو - المجلد ٤ - ص : ٢٤٥ .

السلطات ، المنافسة على الصعيد الدولي ، تناضل كل

منها في الداخل ، ضد « الحريات » التي تقاومها :

ولكن في الذي كان فيه ريشليو ينتهك كل الحقوق ويحطم كل المؤسسات التي كانت توقف سلطة الدولة على فرض الضرائب ، من أجل أن ينتصر في المنافسة السياسية ، كان يجري لدى الدول المنافسة ، الحريصة على الإبقاء على وضعها ، جهد مشابه .

ففي إسبانيا ، أراد أوليفاريس أن يشنمّر بـلن « خير الأمة والجيش يسمو فوق كل قانون وكل امتياز » (١) . وفي إنجلترا ، قام شارل الاول ، بعد أن نفذ صبره من مقاومة البرلمان ، بجباية الضريبة ، بصورة غير شرعية ، من أجل الاسطول ، مذكراً بذلك بمقاومة هامبدن .

لقد جرت محاكمة هامبدن في أواخر عام ١٦٣٧ . وفي عام ١٦٣٩ ثارت الثورة الهولندية ضد ريشليو من أجل منع جباية كل الضرائب التي فرضت منذ وفاة الملك هنري الرابع . وفي عام ١٦٤٠ ، اندلعت الثورة في كاتالونيا من أجل الحفاظ على الامتيازات والحريات التقليدية . إن حرب الفروندي ، إذا نظرنا إليها من خلال مجرى الأحداث الأوروبية ، ليست إلا إحدى زخود الفعل التي أثارها المسيرة المشتركة للسلطات المنافسة نحو الحكم الداخلي المطلق .

إنها لم تنجح قط في تهديم ما فعله ريشليو ، الذي أقام ، على حد قول رينز ، في أكثر الملكيات شرعية ، أكثر الطغيانات التي ربما وجدت على الإطلاق ، خطورة وإثارة للفضيحة » (١) . بحيث ستنيطر قوة لويس الرابع عشر على أوروبا . لكن السلطات الأخرى ، حينذاك

(١) التحقيقات المعلقة إلى نائب الملك الإرسلي إلى كاتالونيا .

(٢) إنه يتحدث كهؤلاء أكثر مما هو مطروح .

ستتدرج بشكل طبيعي ، بلورها ، بضرورة إيقاف مجرى التقدم
الفرنسي .

إن الجسد الذي الهمة لويس الرابع عشر لكل الأمراء هو الجسد
الحقيقي لاغتصابهم وتمدياتهم على الشعوب . لكن تهديد هيمنته
اعطاهم اشرف الحجج من أجل تقليده .

التجديد :

إن التوصل للاعتراف من مال الرعايا من أجل دعم مشاريعها كان
أول انتصار كبير للسلطة في الأرملة الحديثة . لقد كانت القرية في البدء
مقبولة ، إنه عصر البرلمانات في إنجلترا ، ومجالس الطبقات العامة في
فرنسا ، والكورتيس في اسبانيا . ثم أصبحت تصفية ، فمثل هذا
تدعى هائلا للسلطة .

وبقي أملها تحقيق تقدم آخر أكثر أهمية أيضاً من أجل الحرب :
إنه حبس أشخاص الرعايا من أجل تضخيم الجيوش .

ليس هناك من شيء أكثر غرابة بنظر تنظيم المجتمعات الأرستقراطية .
لقد كان الدفاع عنها يتم طبيعياً على يد الأرستقراطيين وحدهم ، الذين
كان عليهم منطقياً أن يحتفظوا لأنفسهم بهذه الوظيفة كامتياز .

إنهم كمقاتلين كانوا يحطون من أنفسهم ضروريين ككل الملك .
رئيسهم ، وللملح من أبنائهم . إنهم أبطال الأول ، وحماة الآخر الذين
يكسبون تقدير الأمة واحترام طبقتهم ، بلعبارهم ، على حد سواء ،
جديرون بالدفاع عن المصالح القومية ضد الأجانب وعن مصالحهم الخاصة
ضد التمديدات الآتية من فوق والقتل المثارة من تحت .

لقد خرقَ هذا الاحتكار للأسلحة سابقاً من خلال استخدام المرتزقة (١) . ثم تلاشى عندما لم تعد الخدمة العسكرية خاصة بالنبل ، وإنما امتدت لكل السكان .

وكما ستري (٢) ، فإن الملوك تمتنوا دائماً هذا التعميم للخدمة العسكرية الإلزامية . فقد كانوا يجنون فيه ، على الصعيد الداخلي ، الوسيلة لقب الحاجز الذي كان النظام الأرستقراطي يضعه في وجه اجتياحات الدولة ؛ وعلى الصعيد الخارجي ، نمواً مدهشاً لوسائلهم .

إن غوستاف أدولف لم يكن ليحافظ على جيوشه في ألمانيا إلا بعد تأكده من أن السكان ، في كل بلدية في السويد ، سينتفون دورياً بمعضا منهم من أجل خدمة الملك . إما لوفاً فعرض أن يتقدمي بنفس الطريقة الأفواج الفرنسية التي لم يعد التجنيد بالاعضاء كافياً للاء صفونها . إن الأمر لم يكن ، كما أوضح في البدء ، إلا من أجل الدفاع المحلي من خلال تشكيل خمسة وثلاثين فوجاً إقليمياً . ومع ذلك فإن المبادرة لاقت معارضة كبيرة أدت لاستبدال انتقاء المجندين الجدد بأسلوب السحب بالقرعة . ذاك أن الريبة الفلاحية المتوقعة اكتملت سريعاً . لقد صنعت هذه الأفواج مكتب الودائع ، الذي كان يتخرف منه ما يكتمل الأفواج الريفية .

تلك كانت البدايات الخجولة لخدمة الشعب كله .

(١) « قبل فيليب أوجست ، كتب بولا نيليه ، لم تكن تعرف في فرنسا رجالاً مسلحين لمز ملاك الإقطاع ؛ لكن هذا الملك ، الذي قام بحروب كان البارونات يتفرون منها ، اختراع القوات للتجارة ؛ ومنذ ذلك التحين انقلد ملوكنا لانفسهم فرساناً ماجوريون سواء في فرنسا أم في ألمانيا . ولكن لم يكن هناك من خليط قط حتى ثورات الفلاحين التي بينت أن هناك بين عامة الشعب رجالاً فخورين بانفسهم ومهارعين متلما هو موجود في طبقة النبلاء . وقد حدثت حروب الانجليز في وقت أصبحت فيه خدمة الفرق للأجودة أمراً شائعاً » - « بحث عن طبقة النبلاء في فرنسا » .

(٢) في الفصل التاسع .

لقد انطلق النظام الجديد للمرة الأولى في بروسيا ؛ فهذه المملكة الحديثة لا تمتلك لا السكان ولا الثروة ، وليس لديها أي تماسك إقليمي .
إن مقاطعاتها المنتزعة من أزمنة ماضية مختلفة هي بدون وحدة . لقد كرس فريدريك غيوم نفسه لصيانة جيش ألفه من أجمل الجنود الذين يمكن تجنيدهم عبر كل ألمانيا ، وكل أوروبا . وقد خصص لكل من فيالقه ، جزءاً أو « كانتونا » من الأرض البروسية . وكان كل « كانتون » يتقدم لفيلقه ما يكمل به عدده . إن هؤلاء المجندين ، الذين يسمون « بالكانتونيين » ، لم يحتفظ بهم في الفيلق إلا لعدة أشهر ، لكنهم كانوا يدعون ثالثة للخدمة لمدة عدة أسابيع كل سنة ، ويلتحقون بها في زمن الحرب .

ذاك كان روح القرار التنظيمي الشهير الصادر في عام ١٧٣٣ . إن الخدمة العسكرية ، ونظام الاحتياط ، والتعبئة في زمن الحرب هي كلها من صنع بروسي . إن قلة الموارد البشرية والمالية لهذا الشعب في بداياته قلقت السلطة الطموحة للرجة من استخدام القوة القومية لم يكن معروفاً حتى ذلك الحين . إن بروسيا الصغيرة بالنسبة إلى فرنسا ، بالرغم من الزيادات الناجمة عن انتصاراتها المجيدة ، كانت تعتمد عشية الثورة ١٩٥ ألف رجل ، مقابل ١٨٠ ألفاً في فرنسا . كما أن هؤلاء الـ ١٩٥ ألف رجل لم يكونوا يكتفونها ، وهذه ميزة كبرى لنظامها ، إلا نحو ٤٥ مليوناً ، مقابل ١٠٧ أو ١٠٨ مليون كلفة الجيش الفرنسي الأقل عدداً .

١٨٠ ألف جندي فرنسي ، ١٩٥ ألف بروسي ، ٢٤٠ ألف نمساوي ،
إن هذه الأرقام تفسر بما فيه الكفاية سلبية فرنسا عند نهاية الملكية القديمة ، وعدم استجابتها للنداءات التي ألتها من هولندية في عام ١٧٨٧ ، وبلجيكا في ١٧٨٩ ، وتفويتها الفرص لإغلاق « هذا الباب المفتوح أمام أعداء فرنسا » ، والتمثل بحدودها الشمالية الشرقية .

لأي جنرة سيدع هذا الجبن المكان ! إن تصرفات طائشة خالية من أي معرفة سياسية سترمي البلاد في حرب ليس مع دولة واحدة ، وإنما مع الدولتين العسكريتين الكبيرتين في القارة . وإلى هاتين الدولتين ستضم إسبانيا وإنجلترا وبيامون . كيف إذا تحمّلت فرنسا الثورة الصدمة ؟ لقد اتّخذت في اللحظة الأولى بفضل السلوك المبهم لبرانسويك . ولكن فيما بعد ، جندت جيوشاً أكثر عدداً بكثير من جيوش المتحالفين مجتمعين ؛ لقد كان الأمر يحتاج لسلطة مطلقة بشكل مفاير لما كانت عليه الملكية القديمة ، لكي تظن :

« منذ هذه اللحظة وحتى تلك التي سينطرد فيها الأعداء من أراضي الجمهورية ، يعتبر كل الفرنسيين في حالة مصادرة دائمة من أجل خدمة الجيوش » .

عصر صار فيه جسد الإنسان غذاء للدفع :

لقد اتّبع هذا القرار الذي اتّخذه المؤتمر في ٢٣ آب ١٧٩٣ بتدابير أعطته مفعولاً . ففي عام ١٧٩٤ ، أدرج مليون ومائة وتسعة وستون ألف رجل في سجل المراقبات العسكرية الفرنسية .

إنه عصر جديد يندّشن في التاريخ العسكري ، عصر « اللحم للدفع » . إن أي جنرال من جنرالات النظام القديم لم يكن ليجرؤ على إلقاء رجاله بأرتال عميقة تحت نيران العدو . إن فولار ، الذي كان قد اقترح هذا الأمر ، لم يستطع أن يستمع له . إن الأمر الرقيق ، الذي لم يعط أي قرار واضح ، كان يوفر الرجال . إن جنرالات الثورة والإمبراطورية انفقوا بلا حساب : إن السلطة كانت تنفر لأجلهم من الأمة الفرنسية بأسرها . إن التاريخ سيقول بأن هذه المذابح كانت البداية لانحطاط السكان والطاقة الفرنسية .

في عام ١٧٩٨ حدّد قانون جوردان نظام المصادرة البشرية . إن الرجال من عشرين إلى خمس وعشرين سنة ، أي خمس فئات تصل

للبون رجل ، سيكونون مجبرين على الخدمة ، وسيقرر القانون كم من بينهم سينجند ، وستعفى القرعة المتجندين . وفي كل سنة يمكن للفئة الأكبر سنة أن تسحب من الخدمة ، وأن تسمى لها فئة قية . إنه النظام الذي سيستخدمه نابليون : إتنا نراه في البداية يأخذ ثمانين ألف رجل من كل فئة ؛ ثم دعا ، أثناء تحضيره لحملة روسيا ، مائة وعشرين ألف رجل من فئة ١٨١٠ ؛ وبعد النكبات نراه يصادر مائة وخمسين ألف رجل من فئة ١٨١٤ ، ويسترد ثلاثمائة ألف رجل من الفئات التي كان في البداية قد اقتصدها . وبالإجمال ، فإنه طلب الى فرنسا ، منذ أيلول ١٨٠٥ وحتى تشرين الثاني ١٨١٢ ، أن تقدم مليونين ومائة ألف رجل ، علاوة على جنود الجمهورية المحتفظ بهم في الخدمة .

كيف استطاعت أوروبا أن تقاتل إن لم تكن قد لجأت لممارسات مشابهة ؟ إن الكثير من القادة لم يستسلموا إلا أن تبنيها سمح بسحق نابليون بعدد جنودها .

إن الميزة التي أعطتها ، في البداية ، لفرنسا الطرائق المكثفة في استغلال الطاقة البشرية فقدت ثانية عندما قام الخصوم بتقليدها . إن ميزان القوى الذاتية كان يدفع لتوقع الانسحاق الفرنسي في ١٧٩٣ و ١٧٩٤ . إلا أن التجنيد الجماهيري حال دونه . ولكن بعد تساوي الطرائق لم يكن لدى فرنسا ما تربحه من تأجيل هذا الأجل المحتوم .

الحرب الشاملة :

ومع ذلك فإن ألمانيا لم تتعلم قط من هذه التجربة . إن بروسيا هي من بين الدول المنتصرة التي فرضت على فرنسا التخلي عن النظام الذي بواسطته ازعجت أوروبا ، الوحيدة التي احتفظت بنظام مشابه ، ازداد تشدداً حضر لانتصارات ١٨٧٠ . لقد روع هذا التجنح أوروبا ، ودفع كل القبول القلبي لإدخال الخدمة العسكرية الإلزامية على غرار ألمانيا . وكان من نتيجة ذلك أن بلغت الجيوش ، في عام ١٨٨٨ ، في زمن

السلم نفس العدد الاجمالي الذي بلغت في اوج حدة الحروب النابليونية، وهو ثلاثة ملايين رجل . وقد ارتفعت النفقات العامة للدول الاوروبية من ١٧٠ مليون جنيه استرليني في عام ١٨١٦ إلى ٨٦٨ مليوناً في عام ١٨٩٨ . وكان البند العسكري في كل مكان يشكل القصل الاسمي فيها.

واخيراً انفجر الإعصار : إننا نعرف النتيجة . ثمانية ملايين قتيل، وستة ملايين مشوه . وفي مجموع البلدان الاوروبية المتحاربة هدمت ٨٪ من القوة المنتجة بين الذكور ، وفي فرنسا والمانيا ١٠٪ .

وفي سبيل أي مزايا ؟ إن نتيجة الصراع ستكون هي نفسها فيما لو استعملت للأسلحة المهنية للقرن السابع عشر . وكما خسرت فرنسا الثورية ، بالنهاية وبالزعم من استخدامها المكثف للموارد القومية ، أمام تحالف يضم طاقة بشرية واقتصادية أعلى بكثير ، لم تستطع ألمانيا غيوم الثاني أن تقاوم التقاء قوى قومية كل من المستحيل الا تستمد منها ، أجلاً أم عاجلاً ، وسائل قوة أعلى من وسائلها .

لقد تم إذا البرهان مرة ثانية على أن زيادة اقتطاعات الدولة من الأمة لا تعطي في المنافسة السياسية إلا ميزة عابرة ، وتحت الخصوم على ممارسات مشابهة ، وتنتهي بأعباء مكروهة في زمن السلام وبتفاهت مفتح للمجازر والدمار في زمن الحرب .

هل كان هناك لزوم لبرهان ثالث ؟ إنه ليس لدينا قلب من أجل الشرور في تقدير ثمنه بالأرواح البشرية والالام والإرث الثقافي المدمر .

لقد خرج مذهب الحرب الشاملة من حصار المانيا اثناء الحرب العالمية الاولى .

إن اشباع الحاجات ، بالنسبة للدولة كما بالنسبة للأفراد ، ليس محدوداً فقط بالأموال الجاهزة للاستعمال ، وإنما بالتطلعات المادية للمجال الضيق الذي تحكمه الجيوش الالمانية .

إن التدابير التي جعلها هذا الوضع الواقعي ضرورية لتنظيم تدريجياً في نظام . إن الدولة التي هي في حالة حرب ستقود النشاطات الإنتاجية من أجل الحصول منها على الحد الأقصى للسلاح المتفق مع ضمان الحد الأدنى الحيوي للسكان . إن كل الأمة ، حينذاك ، تصبح بين أيدي الدولة أداة حرب لا يحد مدى استخدامها إلا لضرورة وعائتها .

إن هذا التطابق الشامل بين الأمة والجيش لا يبدو أنه أدرك بوضوح إلا في نهاية الحرب تقريباً . إن التوجه في هذا الاتجاه يتم في البداية من خلال التلمس ، وقد استخلص المذهب من الممارسات التي احتفظت ، حتى النهاية ، بطابع مرتجل وتجريبي . إن لفكرة حفظت في البؤر القومية الألمانية . وقد ورثتها الحركة القومية - الاجتماعية .

لقد شرعت هذه الحركة ، بعد وصولها للسلطة ، بإعادة بناء للاقتصاد الألماني تحمله مشابهاً لطراوة إن وظيفتها هي القتال ، وكل رجل من أفراد طاقمها إما مقاتل أو ميمون للمقاتلين . إن مخازنها مليئة بالقتائف ، ومع ذلك لم يهمل تجهيزها بالموث الفدائية الضرورية لأفراد الطاقم .

إن الدولة ، حتى ذلك الحين ، كانت في حالة الصراع ، تقتطع من الحياة الوطنية كمية القوى الضرورية من أجل دعم مشروعها العسكري . أما الآن ، فإن الدولة ، منذ زمن السلام ، تحضر الاستخدام الكامل للموارد القومية من أجل الحرب .

إن الصدمات الأولى للحرب العالمية الثانية وبدقة هي أشبه شيء بنتيجة لقاء بين طراوة وسفن عابرة للأطلسي كانوا زودوها بمدافع وعلى منها ركاب عاطلون عن العمل وضعت في خدمتهم .

إلا أن الأمر جرى على خلاف ذلك عندما اصطلمت ألمانيا مع روسيا الدولة التي حددت السلطة العامة فيها ، منذ عشرين سنة ، المهات القسردية .

لقد انتجت المنافسة السياسية آثارها العادية ، فدعت إنجلترا والولايات المتحدة لنسخ الأساليب الألمانية . لقد كان الأفراد يحتفظون هنا بحقوقهم تجاه الدولة ، بالشكل الأفضل . فالولايات المتحدة لم تكن قد أسست الخدمة العسكرية الإلزامية إلا بمناسبة حرب الانفصال . ثم افتتحتها بعد مرور الخطر . وحتى الحرب العالمية لم تولد الجيش القومي الانجليزي إلا بعد تردد طويل ؛ فقد كلن حق الدولة في إكراه الرعايا على الخدمة يبدو مرفوضاً إلى درجة كبيرة اضطرت السلطة للخضوع لرفض المتمردين على الأمر العسكري . إن السلطة كانت ، بدون شك ، وفي حال الضرورة ، تجنّب إليها الثروة القومية بواسطة القروض والتضخم المالي ، لكنها كانت فيما بعد تفرض على نفسها إعادة هذه الاقتطاعات (باعادتها للتقد ، الدولار أو الجنيه ، إلى قيمته البدائية) وفي زمن الحرب ، لم تكن الدولة تستخدم ، من أجل تغيير اتجاه النشاطات المنتجة وفق حاجاتها ، وسائل غير تلك المستمدة من أموالها الجاهزة استثنائياً للاستعمال .

ومع ذلك فإن الدولة ، ولا سيما في الولايات المتحدة ، كانت قد زادت بشكل ملحوظ من تسلطها ، خلال السنوات السابقة مباشرة للحرب المالية الثانية . وكان الصراع ضد ألمانيا المناسبة لانتصارها . فالمرّة الأولى في التاريخ ينظر رئيس للولايات المتحدة إلى مجموع مواطنيه « كطاقة بشرية » من الملائم استعمالها لخير المصالح العسكرية .

هكذا كانت الدول ، منذ العصر الوسيط ، تنتج ، من أجل دعم المنافسة السياسية ، لزيادة التضحيات التي تطلبها إلى أممها . فبينما كان الكايبيتانيون يقومون بالحرب بوحدات تابعة للاقطاعيين لم يكونوا يتصرفون بها إلا لمدة أربعين يوماً ، أصبحت الدول الشعبية اليوم سيادة في دمويتها لكل السكان المذكور ، والاحتفاظ بهم إلى ما لا نهاية تحت الأسلحة . وبينما كان على الملوك الاقطاعيين أن يدعموا الصراعات بموارد

املاكهم فقط ، يتصرف خلفاؤهم بكل الدخول القومي . لقد كان من الجائز لشعب المدن الوسيطة أن يتجاهل الحرب طالما أنه كان قليل البعد عن مسرح العمليات . أما في الوقت الحاضر ، فإن الإعداء والحلفاء يحرقون منازلهم ويذبحون عائلته ، ويحسبون مآثرهم بالهكتارات المدمرة . إن الفكر ، الذي كان في الماضي يحتقر هذه الصراعات ، يُعَبِّأ الآن في خدمة مشاريع الفوز ، من أجل إعلان الفضيلة الحضارية للقتلة أو غشبي الحرائق .

كيف لا نتعرف ، في هذا التقهقر الخارق لحضارتنا ، على ثمار الحكم المطلق للدولة ؟

لقد ألقى كل شيء في الحرب لأن السلطة تتصرف بكل شيء .

إن حال المنافسة الاقتصادية سيكون كحال المنافسة السياسية لو كان أرباب العمل يمارسون على عمالهم تسليطاً بلا حدود . وإذا كان من الممكن أن يكون هناك بشر ، فإننا سنراهم يطلبون دائماً مزيداً من الجهود من الحماهر الخاضعة لهم ، نتيجة الضرورة الحيوية المتمثلة بالاستجابة لجهود الخصم .

إن هذه النتيجة المكروهة للمنافسة لم تمنع إلا لأن هناك حدود لمتطلبات رب العمل ، تضعها المقاومة النقابية .

ومن أين يحصل أن الدولة لا تصادف أي حدود مشابهة ، وأي مقاومة نقابية للشعب ؟

لقد كانت هذه المقاومة موجودة في ظل النظام القديم ؛ وكانت تتمثل بممثلي مختلف عناصر الأمة الذين كانوا يناضلون مجتمعين ضد السلطة .

لكن هؤلاء صاروا ، في النظام الحديث ، السلطة ، وبقي الشعب حينئذ بلا مدافع . إن هؤلاء الذين هم « الدولة » يقصرون على أنفسهم فقط حق الحديث باسم الأمة ، ولا يقبلون بمصلحة الأمة متميزة عن مصلحة الدولة . إنهم يسحقون باعتباره تمرداً ما كانت الملكية تلبيه باعتباره إنذاراً . فبحجة أن السلطة أعطيت للأمة ، ونظراً لرفض الاعتراف بوجود كيانه متميزين لا يمكن مطلقاً أن يكفّا عن الوجود ، سلّمت الأمة للسلطة .



الكتاب الرابع
النولة كشورة دائمة

الفصل التاسع

السلطة بوصفها معتمدة على

النظام الاجتماعي

إن السلطة سطوة تنزع إلى مزيد من السطوة وقوة تنزع إلى مزيد من القوة . أو ، إذا كنا نفصل لغة أقل ميتافيزيقية ، إن الإيرادات الطموحة التي يجتنبها إفراء السلطة ، تعطيلها طاقتها ، وتمارس جهودها على المجتمع من أجل أن تديره بشكل أكمل وتجنّي منه مزيداً من القوة .

إن هذا الجهد المعلوم بشكل متفاوت وأيضاً فعال بشكل متفاوت قد تيسر أمره الظروف أو لا تيسر ويوفر للسلطة العامة حقوقاً عريضة على الرعايا وهؤلاء يشكلون بالمقابل سلطة متزايدة النمو .

إن القوة العامة تستأثر بجزء متنام من الثروة الاجتماعية ، وتعبء جزءاً تتابع الدولة تقدمها الطريق ، كما يشهد على ذلك ، بما فيه الكفاية تاريخ الضريبة وتاريخ الجيش وتاريخ التشريع وتاريخ الشرطة . إن من الجلي أن القوة العامة تستأثر بجزء متنام من الثروة الاجتماعية ، وتعبء جزءاً متنامياً من السكان ، وتنظم بدقة متزايدة الأعمال الفردية . وتراقب بدقة متزايدة الرعايا (١) .

(١) لقد جمعنا حسابين بوجه خاص تجاه هذه السيرة بسبب تسارعها التطور في أيماننا هذه . فقد بلغت بلداننا كانت فيها قليلة الوضوح في السابق . فحتى قبيل الحرب العالمية الثانية ، ارتفعت الضريبة في الولايات المتحدة خلال ثلاثة أرباع قرن (١٨٦٠ - ١٩٢٨) من ٤٪ من الدخل القومي إلى ٢٤.٧٪ (انظر : سيجون-كوفنتر « Taxes and National incomes » في : .

Proceedings of the American Philosophical Society

- الملحق: ٨٨ - رقم ١ -) . كما أصبح التجنيد في إنجلترا للمرة الأولى مؤسسة وطنية .

إن هذا المشهد يقود للفكر سؤالي . كيف إذا كان تقدم السلطة
ممكياً ؟ وكيف كان ملحوظاً إلى هذا الحد القليل ؟

إننا ، في البداية ، لم نفهم كيف تَخَفَّت في توجيه الأعمال الفردية
دائماً بشكل اكمل ، وتملك جزء ضئيل دائماً من القوى الموجودة
في المجتمع .

ويبدو أن كل نمو في سلطة الدولة يؤدي لتناقص مباشر في حرية
كل فرد ، وأن كل زيادة في الموارد العامة تعني خسارة مباشرة لمداخل
كل فرد . إن هذا التهديد الواضح يجب أن يؤدي لتدبير مؤامرة إجتماعية
ولإيقاف تقدم السلطة بشكل لا ريب فيه .

كيف حصل ، بالعكس ، إذا رأيناها تتابع عبر التاريخ مسيرتها
الظافرة ؟

يجب ألا نتخوف قط لكونها أصبحت ، أكثر فأكثر ، قائمة ضخمة
في مجال **الطاعة والخدمات** ، ولأننا ، في الحقيقة ، نراها كذلك بالكاد !

لكن سرّاً آخراً يوجد هنا . ماذا ! ألا يظهر جلياً للميان أن الفرد
مدين أكثر فأكثر تجاه السلطة العامة ، في مجال **الطاعة والخدمات** ؟

فكيف يمكن إذن أن تفسر حتى يومنا هذا بطيئة عامة ، الحركة
التاريخية بأنها تحرر تدريجي للفرد ؟

من أن الدولة والفرد ليسا لواحدهما في المجتمع . وأن هناك
سلطات أخرى ، سلطات اجتماعية يعتبر الإنسان أيضاً بالنسبة إليها
مديناً في مجال **الطاعة والخدمات** . يمكن أن يكون أكثر حساسية ،
ومراقباً أكثر يقظه لتناقص أو لاضمحلال الالتزامات تجاه سلطة اجتماعية
ما ، أكثر مما هو لتزايد الالتزامات تجاه السلطة السياسية .

وبما أن كل قوة في المجتمع ترتكز على الطلعة والضرائب . إن ما يساعد على تقدم الدولة هو أنها تناضل ضد سادة آخرين : وإننا ننظر لانخفاضها أكثر مما ننظر لارتفاعها. إن الأمر لا يمكن أن يجري خلافاً لذلك إلا حيث لا توجد قط قوى إجتماعية ، في مجتمع بسيط بشكل مثالي .

وحينما يقترب المجتمع من هذا النموذج المجرد ، كما هو الحال في المجتمعات الفلاحين الأحرار والملاك المتساوين تقريباً ، تجد السلطة الحد الأقصى من المقاومات . إنها لن تتضخم قط وحسب ، وإنما لن تستطيع البقاء كجسم متميز في المجتمع . إنها تبقى أو تصبح ثانية شيئاً عاماً ، ونرى أعضاء المجتمع يشاركون بشكل متلوب في قيادة يتجنبون زيادة اختصاصاتها .

لكن المجتمع يقدم في الأغلب مظهراً مختلفاً جداً . فهو عبارة عن تجميع ، وتمايش وتشابك مجموعات توجد بداخلها روابط تبعية ، علاقات استقلال ، أو أيضاً عبارة عن تسلسل ومساواة ، وصراع طبقات ، كما تبين افلاطون ذلك :

« إن كل شعب ، مهما كان صغيراً ، ينقسم طبيعياً إلى شعبين ، شعب الفقراء وشعب الأغنياء الذين يتحاربان » (١) .

إن السلطة تمارس ضعفها إذا في وسط معقد . وبما أن مواقع البشر ومصالحهم وتطلعاتهم مختلفة ، فإنها لا تصطدم فقط بمقاومات ، وإنما تجد أيضاً مؤازرات .

إين هم مساعدوها ؟ وإين معارضوها ؟

(١) الجمهورية - الفقرة هـ : ٤٢٢ .

صراع السلطة مع الاستقرائية ، وتحالفها مع العامة :

إننا نشعر في البداية أنه إذا كانت هناك سلطات ، في المجتمع ، تحكم سلوك المجموعات ، الكبيرة أو الصغيرة ، فإنها يجب أن تجد نفسها في حالة صراع مع السلطة السياسية التي تريد أن تحكم سلوك الجميع : إن حقهم يوقف حقها ، وحقها يسعى لتحطيم حقهم . في حين أن أولئك الذين يقضون لسيطرة هؤلاء الأمراء الاجتماعيين لا يخشون ، بالعكس ، تقدم الدولة : إنهم لن يخسروا بسبب ذلك شيئا من حريتهم . فكل ما هناك أن قيادة تأتي لتحل محل أخرى .

كذلك تصطدم السلطة السياسية الباحثة عن وسائل بالأمراء الاجتماعيين الذين حصلوا ، قبلها ، على هذه الوسائل . فما هي الثروة والقوة إن لم تكن التصرف بكتلة من العمل ومن القوى البشرية؟ إننا نكون أغنياء بقدر ما يمكن أن نجني من هذه الكتلة من منتج . وتكون اقوياء بقدر ما يمكننا استخدام هذه القوى من أجل فرض إرادتنا . إن كلمة الثروة تذكّر بجيش الخدّام ، وكلمة القوة بحاشية الجنود .

إلا أن العمل البشري يستغل دائما وفي كل مكان ؛ والقوى البشرية تندجن . إن على السلطة التي تلتزمها يجب أن تنتزعها من حشيتها الأوائل .

إنها تنهب قادة المجموعات ، وسادة القوى ، وجنابة الأعيان ومستخدمي العمل ؛ وليست أدواتهم وحسب هي التي تغير سيدها .

وينجم عن هذا أن السلطة في نموها تجد في الأقوياء ، ورؤساء الأوتال ، وأولئك الذين يمارسون سلطة ويمتلكون قوة في المجتمع ، ضحايا متعدّين سلفا ومعارضين طبيعيين لها

ولكن تهاجمهم ليس من الضروري قط أن تكون معادية لهم : إنها تقلب ، بلا وعي حيواني ، ما هو عقبة أمامها ، وتلتهم ما هو غذاء لها .

إن كل قيادة غير قيادتها هي عقبة أمامها ؛ وكل قوة حينما وجدت هي غذاء لها وإذا اندمجت الذرة البشرية الحاملة لهذه القوة في جزيئة اجتماعية فإن على السلطة أن تقوم بتخليها .

ليس من الصحيح أن تتقمص السلطة سمة المساواة بين افرادها عندما تصبح ديمقراطية . فهذه المساواة ملازمة للدولة بوصفها دولة وليست بحاجة أن تدخل هذه المساواة في برنامجها : لأنها من الأهداف الملازمة لصورتها .

ومنذ أن أرادت الاستيلاء على الوسائل الموجودة في المجتمع ، ترى نفسها بشكل طبيعي منقادة لتدمير البنى الاجتماعية مثلما انقاد الدب الباحث عن العسل لتعطيم خلايا النحل .

كيف سيستقبل العامة من التابعين والمستغلين مشروعها العريق ؟ بفرح بالضرورة . إن الأمر يتعلق بتقويض سيطرات : إنه مشروع طموح ، لكن المسيطر عليهم يحيون فيه تحررهم . إن الأمر يتعلق بتكسر شرققة الإمبراطوريات الخاصة الصغيرة من أجل اختلاس الجوهر الفعال منها : إنه مشروع شره لكن المستغلين يحيون فيه سقوط مستغليهم .

إن النتيجة النهائية لهذا الاجتياح الخارق بقيت لمدة طويلة مخفية عن الأنظار .

(1) إنني سأعثر على هذه الفكرة لدى توكفيل . إنها تشكل الموضوع الأساسي في المجلد الثالث من كتابه « الديمقراطية في أمريكا » : « إن كل قوة مركزية تتبع فرائدها الطبيعية نصب ، كما يقول ، المساواة وتشجيعها ؛ لأن المساواة تسهل بشكل خاص عمل مثل هذه القوة وتوسمته وتسمته » . (الديمقراطية في أمريكا - المجلد ٢ - ص : ٤٨٢) .

إننا ، بدون شك ، نشهد ارتفاع سيطرة عامة بدل السيطرة الخاصة ، و **ستاتوقراطية** . (Statocoratie) (١) بدل الارستقراطيات . لكن العامة لا يستطيعون في البداية الا التصفيق لذلك : إن الأكثر جدارة من بينهم يأتون باستمرار للانخراط في جيش السلطة والادارة ليصبحوا فيه سادة رؤسائهم الاجتماعيين القدماء .

كيف إذا لا يكون العالمي حليفاً للسلطة ، وعاملاً لتضخم الدولة ، يسهله بانتظاره ويحث عليه بنداؤه ؟

هل السلطة محافظة اجتماعية او ثورية اجتماعية :

إن تمثل السلطة السياسية باعتبارها مهياة طبيعياً لقلب وسلب السلطات الاجتماعية ، وباعتبارها تنزع بالضرورة لتحالف مع العامة ، يؤدي للاسخدام بالأفكار المكتسبة . إن اكتشاف أنها ثورية بشمر بالمفارقة . وكل رائحة مفارقة هي بالنسبة لأي عقل مفكر إشارة تنبهه للعودة إلى الوراء ، وتعيين موضع طريقه جيداً .

إن الشعور المشترك ليس هو فقط الذي يقف ضدي ، وإتما ايضاً شعور مونتسكيو وماركس . إن طبقة النبلاء ، تنزع ، كما يقول الاول ، للدفاع عن العرش ، والدولة ، كما يؤكد الثاني ، أداة لسيطرة طبقة على أخرى .

من الذي يستفيد ، بالفعل ، من حماية القوانين وقرارات الحكام وتدخلات الشرطة ؟ إنهم الملاك الذين تدافع السلطات العامة عن موقعهم وتضفي عليه طابعاً شرعياً وتضمنه .

(١) إنني اطلق الاستقراطي ، الذي اعني به كلاك الذي يكون من ذاته وليساً لفئة في المجتمع ، والذي لا تأتي قوته من الدولة ، بالاستاتوقراطي الذي لا يستمد قوته إلا من الموقع الذي يشغله والوظيفة التي يعارسها في الدولة .

ومن سينظر إلى السلطة كعدو غير ضحايا النظام الاجتماعي ؟ إن البروليتاري ، المستبعد من الملكية ، ينتصب بالضرورة ضد التركي الذي يحرسها .

إن التاريخ مليء بسوء معاملة السلطة لأولئك الذين يشدون النحر من نير الأرستقراطية . هل يجب أن نعدد مذابح اللوك أو إعدام المضربين بالرصاص ؟

لقد كانت السلطة من جهة أخرى ، وكما سيضيف البعض ، تقوم بدورها الضروري . فكيف أمكن للملك الإقطاعي أن يجمع جيشاً لو لم يكن الإقطاعيون ، الذين يجب عليهم أن يجلبوا وحداتهم له ، يلقون الطامة في إقطاعاتهم ؟ وكيف يدفع الأفراد الضرائب إن توقف عمالهم عن العمل ؟ .

وانظروا ، سيقال أيضاً ، كم تستمد الدولة من طبيعتها المحافظة من حقوقاً مكتسبة . فبينما هي ، حتى وقتنا الحاضر ، بين أيدي ممثلي الأغلبية ، وتجد نفسها لهذا الطرف مدفوعة لتهديم السلطات الاجتماعية ، نراها مع ذلك تحافظ بيد على ما تهاجمه بالأخرى : إنها تستمر في إقرار حق الإرث ، بينما هي ، من قانون إلى قانون ، تدمر جوهر الإرث .

إن المثال مختار جيداً . إننا نجد الدولة هنا تلعب دورين في آن واحد فهي تضمن بواسطة أعضائها الأوضاع القائمة ، وتلفمها بواسطة تشريعها

إنني أقول بأنها تمسكت دائماً بهذا الدور المزدوج . إن القضاء والشرطة والجيش إن لزم الأمر ، يؤمنون بالتأكيد احترام الحقوق المكتسبة . وعندما ننظر للدولة كمجموعة مؤسسات ، وكمالية ، فإن من البديهي جداً أن تكون هذه المؤسسات محافظة وأن تعمل هذه الآلية من أجل الدفاع عن النظام الاجتماعي القائم .

لكننا اعلنا بما فيه الكفاية نيتنا بعدم دراستها مثل « ذاك » ،
وبالتعرف فيها ، بالمكس على « هم » . إنها ، كآلية ، تلعب آلياً دورها
المحافظ ، وكشيء حي من حياتها الخاصة ، يتفدى وينمو ، لا تستطيع
ان تتفدى وتنمو إلا على حساب النظام الاجتماعي .

إننا إذا تفحصناها في وجودها لوجدناها المدافعة عن اصحاب
الامتيازات . لكننا لو تفحصناها في صيروتها لوجدناها المعتدية الضرورية
على ارباب العمل ، وهو تعبير سادج تحته هنا كل أشكال السلطات
اجتماعية .

إن الماركس ، خلال مجرى تاريخنا ، يتفقون على بلاط أكثر فأكثر نالقا
وجهل من الموظفين أكثر فأكثر عدداً . فكيف لا نرى ان نزلاء البلاط
و « الضباط » اختلسوا من السادة الاقطاعيين الذين خسروا ، في
نفس الوقت ، حاشياتهم وموظفيهم الاداريين ؟ إن الدولة الحديثة تفدي
بيروقراطية شاسعة . ولكن كيف لا نلاحظ تناقضاً متوازياً في المستخدمين
عند ملاك الاراضي .

إن استغلال الكتلة المنتجة يسمح في لحظة معينة من التقدم التقني
بإحياء عدد معين من غير المنتجين . وحسبما يفيد الاستغلال السلطات
الاجتماعية أو السلطات السياسية ، فإن غير المنتجين هؤلاء سيعثروا
في مجموعات عديدة أو يجمعوا في جسم عملاق . إن حاجة السلطة
واتجاهها ومبرر وجودها يكمن في تجميعهم لخدمتها . إن السلطة تحمل
درجة من العدة ليست المنهجية وإنما الفيزيوية ، بحيث تهدم طبيعياً
النظام الاجتماعي الذي تنبثق منه .

« الثغرات » في تعولات الدولة

إن هذا الاتجاه لا يتعلق بشكل الدولة وإنما بجهز السلطة . فالسلطة
هي المعتدية الضرورية على السلطات الاجتماعية وهي التي تتزعم بشكل
حقيقي . إن هذا الابتزاز يكون انشط كلما كانت السلطة أكثر قوة . أما

عندما سقط في أيدي ضعيفة وتنظم ، بالعكس ، المقاومة الارستقراطية فإن الطابع الثوري للدولة ينمحي مؤقتاً ، سواء لأن القوى الارستقراطية تضع في وجه اندفاع الدولة التي اضعفت سوراً جديراً بإبقائها ، أو بالأحرى لأنها تخضع المتدي للرقابة وتستولي على الجهاز الذي يهددها وتجد ضماناتها في احتلال الدولة .

إنها بالضبط واقع الحال في المصريين الذين تشكلت فيهما افكار مونتسكيو وماركس .

فمن اجل فهم الهجوم العاكس للقوى الاجتماعية ، يجب التنبه الى ان السيرة المدمرة للارستقراطيات تترافق بسيرة معاكسة . إن الكبار ، المستقلين عن الدولة ، يُخفَضون : ولكن بشكل مواز ترتفع ستاتوقراطية إن هؤلاء الستاتوقراطيين لا يملكون فقط بشكل جماعي القوى الاجتماعية ، وإنما ينزعون أيضاً لأن يملكوها بشكل فردي ، وبالتالي لأن يحولوها عن السلطة ويجرفوها في المجتمع الذي يلتحقون فيه حينئذ ، بسبب تقارب الواقع والمصالح ، بلرستقراطيات القديمة المتقاعدة .

ولكن ، بمقدار ما يطل حامض الدولة الجزئيات الارستقراطيات ، فإنه لا يستولي قط على كل القوى التي يحورها إن جزءاً منها يبقى حراً ، ويقدم لقادة اجتماعيين جدد الموظفين الضروريين لتشييد إمارات جديدة . هكذا قدم تمزق الخلية الحكومية في آخر العصر الوسيط البد العاملة التي استمد منها التجارة - باعة الجوخ ثروتهم واهميتها السياسية .

وهكذا فإنّه عندما هاجم جشع هنري الثامن ، في انجلترا ، السلطات الكنسية من اجل ان يجد في اغتصاب ثرواتها الوسائل لسياسته ، انتقل

القسم الأكبر مما تهب من الأديرة الى الأيدي الخاصة الممتدة في الوقت المناسب . وقدّم أول إيداع مال للرأسمالية الانجليزية الوليدة (١) .

وهكذا تكونت باستمرار خلايا جديدة ، احتوت قوى من نوع جديد ، وأوحت للدولة باطماع جديدة .

لهذا يبدو أن عدوان الدولة لم يصل مطلقا الى نهايته المنطقية المتمثلة بالتفتيت الكامل للمجتمع الذي لم يعد يضم إلا عناصر فردية ستكون الدولة السيد الوحيد والمستغل الوحيد لها .

ها هو إذا الطابع العام لعمل السلطة على المجتمع وتداخل صراع السلطة من أجل مزيد من السلطة مع صراع الطبقات .

يجب الآن أن ننظر للأمر بمزيد من القرب .

في البداية ، سنوضح من خلال ثلاثة أمثلة المشكلة التي يطرحها على السلطة تكوين المجتمع في خلايا أرباب عمل منفصلة . وفيما بعد سنبين نحو أي هدف نهائي سيتجه عدوان الدولة .

تم ، في فصل آخر ، سنبين عدوان الدولة وهو يتحرك ، بشكل يبرز درجات نموه والعوامل التي تساعد ، والعقبات التي يتعثر بها والوسائل الاستثنائية الضرورية له من أجل التغلب على هذه العقبات .

السلطة أمام الخلية العشائرية :

إن المجتمعات الكبيرة التي تسمى بالسياسية لا تولد فجأة ، كما يتخيل ذلك هوبس : بحيث أن السلطة سيكون عليها حينئذ أن تخلق النظام بين جمهور غفير من الأفراد .

(١) انظر : دراستي الصغيرة من « الذهب في زمن شارلمان وفيليب الثاني » - باريس -

Sequana - ١٩٤٢ .

إنها تنجم بالعكس عن اجتماع ، إما عنيف وإما مقبول ، لمجتمعات أصغر وأقدم بكثير تسمى ، حين يتعلق الأمر بالشعوب الهندية - الأوروبية ، بالاحتمات العشائرية (Les sociétés gentiles) .

إنها عبارة عن مجموعات متماسكة ، منظمة ومنظمة لسلطات . إن السلطة السياسية ليس عليها إذاً إلا أن تتطابق معها ، وإن تضع شيئاً من التماسك ، ومن النظام بين هذه الفئات البدائية .

« لقد كان على المدينة الأثينية ، كما شرح فوستل ، أن تشبه كثيراً دولة إتحادية . فالتجمع لم يهدم أبداً التكوين الداخلي لكل عشيرة (genos) . وحتى أنه لم يعدله . لقد احتفظ هذا النوع من الأسرة الكبيرة بعاداته القديمة وعاداته وقوانينه وأعياده وتشريعاته الداخلية ، بالرغم من أنه صار جزءاً لا يتجزأ من المدينة . وقد بقي تحت حكم رئيسه واستمر في تشكيل دولة ملكية صغيرة لم تكن سلطة المدينة تُعترف بنفسها في داخلها ... » (١)

وهكذا فإن جريمة القتل التي يرتكبها عضو من العشيرة بحق آخر ، لم تكن تستدعي أي تدخل من السلطة . لقد كان على الرئيس المسؤول أن يعاقب بقسوة كما يريد . إن ما كان يعني الملك إنما هو القتل الذي ينتمي فيه القاتل والضحية لفئتين مختلفتين . وحتى في هذه الحالة لم يكن يتصرف إلا كمصلح . إنه لم يكن يعاقب فعلاً كان على « أشقاء » الميت فقط أن يستنكروه . لقد كان يعارض متابعة الثار الذي يهدم الانسجام بين الفئات ، وكان لهذا الغرض ، يطلب إلى أسرة المذنب أن تقدم التويعض الذي من شأنه أن يرضي المنتقمين .

(١) فوستل دوكلانج : مقالة « الجمهورية الأثينية » « Attica Republica »
- في « Le Dictionnaire des Antiquités » - دلميرغ .

إن هذه السلطة إذا لا تعرف إلا رؤساء الفئات الذين تقودهم وتعتبر حكماً فيما بينهم . لكن سلطتها لا تدخل في الفئة نفسها . إن مؤلفي القرن التاسع عشر يعتبرون بمثابة الأسطورة هذه الثورة الرومانية التي نشبت بسبب اغتصاب لوكريس فقط . ومع ذلك ، فإن الأمر لا يخرج عن المعقولة ، لأن الملك الترويجي ، الذي كان ، في مرحلة حضارية مشابهة ، يدخل فجأة في مسكن عائلي ، كان يثير ضده كل الرجال الأحرار الذين يبحثون عنه من أجل قتله ، ويمنونه للأبد ، إذا أفلت منهم ، من العودة للبلاد .

وهكذا فإن السلطة ليست إلا نوعاً من الرئاسة التي تمارس على الزعماء الآخرين من قبل الشخص الأكثر قيمة والأكثر غنى والأكثر احتراماً من بينهم . فالجمعية السياسية ليس إلا تجمع أهرامات اجتماعية ليس بينها اتصال إلا من خلال رؤوسها . إن الجيش ، كما نراه في **الآليانة** ، ليس إلا تجمعاً لوحدات خاصة . وفي الأزمنة التاريخية ، كنا نرى أيضاً عشيرة فابيا (*La gens Fabia*) تشرع لوحدها بحملة عسكرية .

لقد كان الملك ، بالنتيجة ، مكروهاً على القيام دوماً باستشارة الأعيان الذين بإمكانهم وحدهم أن يقدموا له القوى التي يحتاج إليها . فكيف لا ينزع لتغيير سلطته من سلطة وسيطة إلى سلطة مباشرة ، ولطالبة أعضاء **العشيرة** بالطاعة المباشرة ؟ لكنه يعتدي حينئذ على الصيد المحفوظ « للأبناء » ويدخل في صراع معهم . وفجأة يصبح الحليف للعناصر التي تريد أن تنجو من القانون الأبوي القاسي .

إن تحطيم الإطار العشائري هو إذا القضية الكبرى للملوك ، لأن مقاومته هي الصخرة التي تسبب غرقهم ؛ لكن السلطة التي تخلفهم ، وإن كانت وكيلا الأرستقراطية العشائرية تكمل المهمة لأنها أساسية بالنسبة لنمو السلطة .

من هنا يأتي ان تضيف المواطنين . المنسوب الى صولان وسرفيوس
تليوس ، يكسي في التاريخ اليوناني او الروماني اهمية اساسية جداً .
إنه تصدع الفئات الطبيعية التي وزَّعَ أعضاؤها الى اصناف لكي يكونوا
بشكل فردي جنوداً ودافعي ضرائب وناخبين .

إن النضال ضد الخلية الاسرية لم ينتهِ . إنه يستمر على مدى
التاريخ . لقد اتخذ سامنر مين (Sumner Maine) من التراجعات المتتالية
للسلطة الأبوية خطاً مَوْجِهاً من اجل عرض تطور القانون الروماني ،
وذلك بحدة ذهن مثيرة للامعاجاب . فالشَّرْعُ ، بالأصل ، لم يكن عليه
قط ان يتم بالابن والابنة والعبد الخاضعين فقط لقانون الاب .
وتدريجياً أصبح هؤلاء الاشخاص موضوعاً يتناوله القانون : لقد دخلت
الدولة بطريقة الكسر الى عالم كان في البدء متفلقاً في وجهها ، وجعلت من
اولئك الذين لم يكونوا في السابق إلا رعايا للاب رعايا لها .

السلطة أمام الخلية الإقطاعية

لقد رأينا لتونا أن السلطة السياسية استبسلت في تحطيم «الرئاسة»
التي كانت موجودة قبلها . فلنرى الآن كيف ستصرف إزاء « رئاسة »
وُلدت معها . لمن من الممكن ، بالفعل ، القول ، مع شكسبير بان « الملكية
والأرستقراطية الإقطاعيين اسدان ولدا في نفس اليوم » .

إن هناك في تأسيس الدول الأوروبية شيئاً ما من القرصنة ، فالفرنجة
الذين غزوا بلاد الغال والنورمانديون الذين غزوا انجلترا وصقلية ، وحتى
صقلية ، وحتى الصليبيون انفسهم في فلسطين ، تصرفوا كلهم كمغامرين
مشاركين يتقاسمون الغنيمة . أي غنيمة ؟ خزائن المال في البدابة . ثم
الأرض ، ولكنها ليست اراض خاوية بل مسكونة بناس عملهم امالة
المنتصر . لكل إذا حصته من الغنيمة . وها هو الفريق البسيط يصبح
سيداً إقطاعياً . كما يُعبر عن ذلك تطور كلمة (baro) التي كانت تعني
في المانيا « الرجل الحر » وفي بلاد الغال تدل على التسمية

ويبقى ، حيثما يوجد ، جهاز الدولة : إنه بشكل طبيعي حصة الرئيس . ولكن عندما يجد بريري مثل كلوفيس نفسه أمام الآلية الإدارية في الامبراطورية الأخيرة ، فإنه لا يفهمها . إنه لا يرى منها إلا نظاماً لمضخات رافعة تجلب إليه تياراً من الثروات التي يتمتع (١) بها من دون أي اهتمام باستعمالات العملة التي كانت هذه الموارد مخصصة لها . وقد حصل أن شلطر أفضل رفاقه في ثروة الدولة . إما باعطائهم الاراضي او بتخصيصهم ببعض المداخل المالية .

هكذا وجدت الحكومة المتحضرة نفسها وقد خربت تدريجياً ، وانحطت بلاد الضال في القرنين التاسع أو العاشر الى نفس الدرجة التي وجد غيوم انجلترا فيها في القرن الحادي عشر .

وحينئذ فرض نظام الحكم البريري ، الذي هو نظام حكم « رجال الثقة » (٢) ، نفسه . وسواء استخدم شارلمان الأقوياء الموجودين حينذاك كنقاط ارتكاز للسلطة ، أم خلق غيوم أقوياء من خلال تخصيصهم باقطاعات كبيرة ، فإن الأمر واحد . إن الشيء الأساسي هو أن السلطة

(١) يقول فوستيل دو كولانج عن الملوك الميروفنجيين : « يبدو أنهم ، جميعاً تقريباً ، نظروا للملكية كثروة وليس كوظيفة . ولهذا السبب كانوا يتفاسمونها كملكهم لهم ، وكانوا يحصون فيها الاراضي والمراعي والكنوز » - « تحولات الملكية » (Les transformations de la Royauté) - ص : ٣٦ .

(٢) لقد آمنَ شارلمان سريعاً الطاقة لنفسه في امبراطورية واسعة ، لأنه استخدم كوكلاء لسلطته التسلطيين الموجودين الذين وجدهم : « ليمارس كل رئيس تأثيراً فورياً على من هم أدنى منه ، لكي يطيع هؤلاء ، أكثر فاعل ، وبقلب رافع الأمر والتطبيقات الامبراطورية » . هكذا طجا سلطة الدولة ، غير الموجودة عطياً ، الى السلطات الانظمة وتستمر قوتها الحقيقية جداً . فليس هناك ، في مثل هذا الوضع ، من وسيلة أخرى لإعادة قوة الدولة خلال عدة سنوات . ولكن عندما ستختفي شخصية شارلمان الصاعدة ، ستبدو القوة الكارولنجية هشة لأنه ليس لها قلب من قوة خاصة بها . وسيعني الكارولنجيون سلطتهم ببطء ، بأساليب متغيرة كلياً ، وذلك من خلال تخصيصهم في وجه التسلطيين ، الذين استخدموا في البدء ، وكلاء للسلطة لن يكونوا

المركزية اعتمدت كممثلين لها في منطقة ما أولئك الذين كانوا موجودين فيها أو الذين جعلت منهم فيها الملاك الرئيسيين .

وبميل علم الروح البربرية ، أو بالأحرى بميل طبيعي للإنسان لن يقاومه في ذهن البربري أي مبدأ ، سيجمع هؤلاء الأقوياء سريعا بين وظيفتهم وملكيتهن من أجل أن يمارسوها كملكية لهم .

وسيجد كل منسيطر محلي نفسه حينئذ مشترعا وقاضيا وإداريا لنوع من الامارات الواسعة تقريبا والتي سيعيش فيها هو وخدمه وجنوده من الاتوة .

لكن السلطة المتلاشية تستيقظ ، مسترشدة بحاجاتها .

إنها تتصرف بوسائل غير متناسبة بشكل مضحك مع المدى العائد لها ، والكتلة التي تعترف بها كسيد . ذلك أن الاقطاعي هو الذي يجتذب القوى البشرية . إن ما كان في الماضي يعتبر ضريبة أصبح الآن إتاوات إقطاعية . أن السلطة ليس لها من مورد آخر غير اختلاس الموارد التي تخفيها الخلية الاقطاعية .

لهذا السبب وضعت الملكية ، على تخوم كل أرض إقطاعية ، البلديات كمنافذ من أجل امتصاص أفضل عناصر السكان . هكذا سيكون للبارون عدد أقل من الخاضعين للضرائب ، والملك عدد أكثر من البرجوازيين ، الذين يعترفون بجميل حصولهم على الاعفاءات وسيسلحونه ، عند الضرورة ، من أموالهم .

ولهذا السبب تدخلت الملكية من خلال مشرعها بين السيد الاقطاعي ورعاياه لكي يتشبث السيد بالائتات العادبة ويمتنع عن « اقتطاع » رجاله بشكل تصفي .

هكذا كان الملك يحتوي بيد متطلبات السيد الاقطاعي ويستخدمه لمصلحته باليد الأخرى .

لقد اخذ يطلب بشكل متكرر أكثر فأكثر « مساعدات » ، أي انه ، بدل أن يعيش فقط من العمال الخاضعين له مباشرة ، أصبح يعيش أكثر فأكثر على حساب أولئك الخاضعين للاقطاعيين .

إن سجلات « مجالس الطبقات العامة » مليئة في آن واحد بالتضرعات للملك من أجل أن يمنع ابتزازات الاقطاعيين ، والاحتجاجات ضد التوسع التدريجي للابتزازات الملكية .

إن السلطة ، بدون شك ، تبدو أكثر فأكثر حامية ، لكنها تكون أيضاً أكثر فأكثر متعطشة .

إن نضالها ضد الخلية الاقطاعية هو أساساً نضال دائن من المرتبة الثانية ، يسمى بكل الطرق ، لإعفاء المدين من دين من المرتبة الأولى : إن الأمر لم يكن بدافع الكرم وإنما بدافع الرغبة بأن يخدم السلطة نفسها .

ويجب أن تعجب بالطرق المظلمة بعد ذاتها التي توصلت السلطة من خلالها الى غاياتها .

إننا نعلم بما فيه الكفاية كم كانت الحروب مناسبة لمضاعفة « المساعدات » المطلوبة من قِبَل الملك ، وكم أصبحت هذه المساعدات الاستثنائية في البداية : متكرر أكثر فأكثر خلال الصراع الفرنسي - الانجليزي الطويل . الى أن تمكن شارل السابع في النهاية من إقامة الضريبة الدائمة على الأشخاص التي ستكون الأساس لبناء متنامٍ من المساهمات الضريبية .

إن ما نعرفه بدرجة أقل هو كيف أن هذا التقدم المتواصل في متطلبات الدولة أصبح ممكناً من خلال تراجع مستمر في الجبايات الاقطاعية . إن العامل لم يكن ليستطيع أن يتحمل الابتزازات المتراكمة فوق بعضها البعض : لكن الابتزاز الأول كان في الحقيقة يحل محل الآخر الذي كان يسير باتجاه التلاشي تدريجياً بفعل تخفيضات القيمة النقدية .

إننا نخطئ في فهم أسباب هذه العمليات ، ونقوم آثارها بأقل مما ينبغي . إن الملوك لم يكونوا عادة مزيقي نقود ، أي أنهم زيفوا ، بلعطائها نفس القيمة الاسمية ، نقوداً أخف وزناً ، بنية تسهيل عمليات الدفع . إن الأمور كانت تجري بشكل مفاير . فمن أجل غياباتهم في اكتساب القوة ، وأساساً من أجل حاجاتهم العسكرية ، كانوا يحتاجون لكميات من المدن الثمين . إن الوسيلة لاجتلابها إلى ورشات سك النقود كانت في رفع السعر المعروض للمارك الذهب (١) ومارك الفضة . حينذاك كانت المواد تندفق ، ولكن بما أن المارك يكلف عدداً أكثر من الجنيهات (٢) ، فإن الأمر كان يحتاج ، لكي لا يخسر شيئاً قط ، لأن تسحب منه القطع التي انخفضت قيمتها أيضاً من أجل مزيد من الجنيهات . تلك هي السيورة الحقيقية لعمليات تخفيض قيمة النقد : إن وتيرتها تتبع وتيرة حاجات الدولة .

ولكن بما أن الاستقرارية كانت تعيش من الاتاوات الفلاحية ، المتحدة بالفضة ، فإن كل تخفيض لقيمة النقد كانت تفقرها وتغني الفلاح . وخلال أربع قرون سقطت قيمة الفضة الموجودة في الجنيه تدريجياً إلى واحد من ثمانية عشر من قيمته قبل حرب المائة عام . فلنتخيل كم قُرِصَ هذا السبب فقط (٣) المداخل الإقطاعية . لقد كان

(١) وحدة وزن .

(٢) هكذا كان فيليب الجميل ، من أجل حربه مع إنجلترا ، لم من أجل حرب اللاندر ، التميز بكارثة كور تروي ، يحتاج لكميات كبيرة من النقود ، من أجل دفع أجور مرتزقته ، بعث لرفع السعر المعروض للمارك الفضة بشكل متنازل من ٢ جنيه و ١٨ صول إلى ٨ جنيه و ١٠ صول ، حسب دوبري دوسلان مور

(Dupré de Saint-Maure) في : « بحث حول النقود »

(Essai sur les Monnaies) إننا نتبين لماذا لم يكن من الممكن وضع نفس كمية الفضة التي كانت توضع في السابق في نفس القطعة التي لها نفس القيمة الاسمية ، ولماذا أخذت القطع المتداولة قيمة اسمية أعلى .

(٣) إن التشابه مدعش مع ما نراه اليوم بالنسبة لـ «البنية» . فالدولة تمنعهم أيضاً في دفع إيجاراتهم من أجل تمويل التخفيضات في قيمة النقد ، بحيث أن دخلهم لم يعد متناسباً مع القيمة الحقيقية أو التبدلية للكيتم .

باستطاعة الاقطاعي ، طالما كان السيد المطلق لرعاياءه ، أن يعالج تناقص مداخله الحقيقية من خلال رفع الاناوات . لكنه لم يكن ، في البداية ، يفهم الظاهرة . وعندما اراد في النهاية إجراء تعديلات كانت العدالة الملكية قوية بما فيه الكفاية لمنعه من ذلك . من هنا أتى أن الكبار ، بملكياتهم الشاسعة ، لم يكونوا ، في نهاية الملكية ، يتمتعون إلا بمداخل ضئيلة نسبياً ؛ وانهم كانوا يلجؤون لاستجداء الماشات (١) .

هكذا تقوم السلطة ، من دون أن تحمل أي نية ، وبفعل ميل طبيعتها وحدها ، بإفلاس « المتسلطين » ، وإنقاذ أولئك الذين كانوا بين أيديهم ؛ وبإيقافها الاستغلال تفتح الأبواب أمام استغلالها الخاص .

السلطة أمام الخلية الرأسمالية :

إذا كانت الاستقرابية المشائرية قد وجدت قبل المدينة القديمة ، وإذا كانت الاستقرابية الاقطاعية هي التواء للملكية الفوطية ، فإن الاستقرابية الرأسمالية هي ثاني بكر للدولة الحديثة . لقد تشكلت في ظلها ؛ ويمكن القول أنها ابتنتها . ومع ذلك فإن الدولة لاحقاً بشره زحلي (*) .

إن السلطة ، بانتزاعها للناس من المجموعات المظلمة التي كانوا في البداية يعتبرون جزءاً لا يتجزأ منها ، تخلق الشرط الأساس للاقتصاد الماركنتيلي ، ألا وهو : الجاهزية المزدوجة للأفراد كقوة عمل وكقدرة إستهلاكية .

لقد انخرطت في صراع ضد الأقوياء الذين يشدون الناس بروابط تبعية شخصية ، ونظرت بمحابة لصمود الأغنياء الذين لم يظهروا قط

(١) هذا إلا ما نجدنا عن تفضيلى قيمة العملة بالنسبة للسلع ، الذي لا فتح مناجم أمريكا .

(٢) م. إشارة الى الأعياد الرومانية على شرف كوكب زحل ، حيث الحرية والإجاعة لا تلف عند حد .

لها كجهة تختلس شيئاً ما من سلطتها ، لأنه لم يكن هناك تحتهم من فئة تتلقى قانونهم وتجعل قانون الدولة .

من هنا يأتي أن التصنيفات الشهيرة لسيرقيوس قليوس وصولون .
المتخيلة من أجل إحياء الاستقراطات العشوائية ، ترفع الأغنياء ؛
وأن الملوك الأكثر استئصالاً في تهديم الطبقة الانقطاعية هم أيضاً الأكثر
ملاءمة للتجار ، وأصحاب المصارف والصناعيين .

إن صاحب السفينة ليس رئيس بحارة يخفيهم عن السلطة ، وإنما
مستخدم يجعلهم بالمعكس تحت تصرف السلطة عندما تريد أن تمسك
بهم ؛ ومن هنا الخطوة التي منحها فرانسوا الأول ، على سبيل المثال ،
لأنفسه(*) .

إن صاحب المصرف لا يسعى للقوة وإنما للثروة . إنه يجد نفسه
وقد كوّن طريقة للإبداع ستعرف منها السلطة ؛ حين يحين الوقت .
من أجل تحويل هذه الثروة الى قوة .

إن الارستقراطية الماركنتيلية لا تختلس إذا قوى من الدولة ، وإنما
تضيف إليها رؤى منضمة ستتحقق عندما تتطلب ذلك الظروف .

لقد نظرت السلطة ، منذ أمد طويل ، للسلطات المالية من هذا
الجانب حصراً .

لكن تفويض كل السيطرات الاجتماعية الأخرى تركت ، في النهاية .
السيطرات المالية لتكون سيدة الميدان . حينذاك تم التعرف عليها
وبوصفها مشكلة لخطاب جديدة .

(*) م Argo صاحب السفن الذي ساعد فرانسوا الأول على التخلص ضد انكلترا .

لقد كان الأمر جلياً عندما تعلق بلرباب العمل في الصناعة . إن رب العمل لم يكن فقط يسن القانون في العمل ، وإنما كان أيضاً في أغلب الأحيان بشيد بقرية مدينة عمالية سيجد نفسه أميراً لها . إلى حد ابن الصناعي ، في بعض الولايات الجنوبية بالولايات المتحدة على سبيل المثال ، لن يعاني ، باعتباره يملك الأرض التي كان المصنع قد بني عليها ، من شرطة غير شرطته .

إن السلطة ، القيورة من كل قيادة مهما كانت قليلة المنافسة لقيادتها ، لن تستطيع تحمل هذا الاستقلال . وكما في كل صراعاتها الأخرى ضا . المجموعات الاستقرائية ، فإنها كانت ترى نفسها ، من جهة أخرى ، مهددة من قبل المسيطر عليهم . لقد دخلت في مدينة أبواب العمل ، وفي العمل نفسه ، وادخلت قانونها وشرطتها ونظامها الخاص بالعمل .

ولو لم تكن على معرفة بهجوماتها السابقة ضد المجموعات المظقة الاستقرائية ، فانه يمكننا أن نرى فيها فقط نتيجة للطابع الشعبي للدولة الحديثة وللأفكار الاشتراكية .

لقد لعبت هذه العوامل دوراً بدون شك ، لكنه كان يكفي للسلطة أن تكون سلطة ، ويدافع من الطبيعة الحصرية لكل سلطة أخرى من أجل أن تتدخل .

إن الخلية المالية ليست مرئية بقدر ما هي مرئية الخلية الصناعية . لقد تمكن المال ، من خلال امتلاك النقود ولاسيما تنظيم الآف ، بل عشرات أو مئات الآلاف من التوفيرات الخاصة ، من بناء الصروح الضخمة لاجتماعاته ، وفرض سلطة جلية أكثر فاكتر على رعايا أكثر فاكتر عدداً .

لقد أعطت السلطة لهذه الإمبراطوريات أيضاً الدفع النهائي للهجوم ،

إن الإشارة لم تأت من دولة اشتراكية ، معادية مبدئياً للسادة الرأسماليين ؛ وإنما من يهود روزفلت ، رجل السلطة ، والعدو للسلطات الخاصة .

هكذا انعقد تحالف طبيعي كالتحالف بين السلطة القديمة وسجنيي الخلايا المشائرية ، وبين الملكية ورعايا الإقطاعيين ، وبين الدولة الحديثة والخاصين لاستغلال الصناعة الرأسمالية ولسيطرة التركيبات المالية .

ولم تقم الدولة غالباً هذا النضال إلاّ بخمول ؛ وبالتدر الذي كانت فيه تتنكر للملأها ، ولا تريد أن تكون سلطة . ولقد ساعد على هذا التنكر للذات الضعف الداخلي للسلطة الحديثة ، وعدم ثبات امتلاكها الذي حث من يتولاها بشكل عابر على خيانتها لصالح الأرستقراطيات المالية .

لكن السلطة تجتذب بشكل طبيعي أولئك الذين يريدون استخدامها ، بمقدار ما كان من الحتمي أن يأتي المعادون للانقطاعيين للماء أطر الدولة الملكية ، وبمقدار ما كان من الحتمي أن يأتي المعادون للرأسماليين للماء أطر الدولة البرجوازية .

إنهم أبعد من أن يكونوا الأنصار الأساسيين لتردي القوى الرأسمالية ، إن التحول الى منبع السواقي المالية التي كانت تفذي القوة الرأسمالية كان ينمو ، على سبيل المثال ، خارجهم . إن نمو صناديق التوفير ، وتكديس منتجاتها في مصرف ضخم ، هو أكبر من أي مصرف رأسمالي ، وتضخمها بالأموال الاجتماعية واستعمال إيداعات المصارف التجارية وكأنها أموال للدولة ، وكل ما وضع تحت طلب السلطة من ثروة عامة ضخمة جرى خلع كل قصد اشتراكي .

إن الإداة الفعالة ، المتمثلة بالضريبة على الدخل ، والتي بقيت أسماء بيت (Pitt) وكيبو (Cobbett) مربطة بها ، نمت من أجل سد حاجات الدولة ، وليس بقصد مضاد للرأسمالية .

وأخيراً ، اتجهت الدولة ، تحت اسم التحول الاشتراكي أو التحول القومي ، لأن تجعل من الصروح الكبرى للاقطاعية الاقتصادية ، وشركات الخطوط الحديدية وتوزيع الكهرباء ، وهكذا دواليك ، صروحاً لها .

إن على المرء ألا يعرف إلا زمانه الخاص ، وأن يجهل كل شيء عن السلوك الألفي للسلطة ، إذا أراد ألا يرى في هذه العمليات إلا ثمرة لبعض المذاهب . إن هذه العمليات هي عبارة عن تجليات عادية للسلطة ، لا تختلف قط في طبيعتها عن مصادرة هنري الثامن لأموال الأديرة .

إن المبدأ هو نفسه : الشهية للسلطة ، والتمتعش للوسائل ؛ إن نفس السمات تظهر في كل هذه العمليات ، بما في ذلك الارتقاء السريع المنتفمين من الفئاليين^{١٠} .

إن السلطة ، أكانت اشتراكية أم لا ، يجب بالضرورة أن تناضل ضد السلطة الرأسمالية وإن تختلس المادة التي تراكمت على يد الرأسماليين : إنها تتبع في ذلك قانونها الخاص .

إنها تبدو إذا ، أكانت اشتراكية أم لا ، بالضرورة كحليف لأولئك الذين يخضعون للسيطرة الرأسمالية . إن حب البشر يتدخل بالتأكيد في هذا التحالف . لكن غريزة تضخم الدولة تتحول بالضرورة إلى حب لجد السلطة وقوتها .

إن إحدى السمات الهامة بشكل خاص للنضال الذي تدعمه السلطة في عصرنا تكمن في أنه كان حتى الآن موجهاً حصراً ضد إحدى فئتي القوى الاجتماعية التي ظهرت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر : ضد القوى الرأسمالية وليس ضد القوى النقابية .

إن تطور هاتين السلطتين كان شبه متوازن . فقد بدأنا بتجمعات حقيقية : بين ملائكة كانوا يعرفون بعضهم بعضاً ، وبين عمال كانوا يعرفون بعضهم بعضاً . وكلتاها كانتا ، بمساعدة الصفاقة التشريعية ،

تؤمنان بأبعاد عملاقة ، وغيرت بالتالي من بنيتيهما . لقد أصبحتا تجمعات مزيفة يقود جهاز مسيطر فيها الأعضاء ، ويكون أكثر استقلالا عن رقابتهم مما هو حال الحكومات السياسية بالنسبة للرقابة الشعبية . هل ستتحول السلطة السياسية التي انتصرت على الاقطاعية الرأسمالية ، بفضل مؤازرة الاقطاعية النقابية ، ضد هذه الاخيرة ؟

إنها إذا لم تفعل ذلك ، فإنها لن تمارس الحقوق الهائلة التي تعتبر فيها دائلة تجاه الأفراد . إن الاقطاعيات النقابية هي التي ستقوم بذلك . وستكون الدولة « شيئا العام » .

وإما أنها ستدفعها ، كما حدث في روسيا ، لوضعية خضوع . إننا نرى هذه المعركة تنشب في كل مكان .

الى أي شيء إذا يتجه هذا النضال المتجدد للسلطة السياسية ضد السلطات الاخرى التي تتشكل في المجتمع ؟

وهذا الشره المستيقظ دائما للمستهلك الكبير للقوى البشرية تجاه كل المتجمعين المتماييين لهذه القوى ؟

وإين ستكون النهاية ؟ إنها في تدمير كل قيادة لصالح قيادة الدولة فقط . إنها في الحركة الكاملة لكل واحد تجاه كل السلطات العائلية والاجتماعية ، مقابل الخضوع الكامل للدولة . إنها في المساواة التامة بين كل المواطنين ، مقابل تلاشيهم المتساوي أمام قوة الدولة وسيطرتها المطلقة . إنها في اختفاء كل قوة لا تأتي من الدولة ، وفي نفي كل علو لا تتركسه الدولة . إنها ، بكلمة واحدة ، في التفتيت الاجتماعي ، وفي انقطاع كل الروابط الخاصة بين البشر الذين لم يعودوا ملتزمين بمجموعهم إلا بخضوعهم المشترك تجاه الدولة . إنه ، في آن واحد ، ويتلاقح حتمي ، الحد الأقصى للفردية والحد الأقصى للاشتراكية .

ويبدو أن كل المجتمعات التاريخية جرعت بشكل متعاقب بنحو هذا التكوين الذي تنصب فيه كل حياة في السلطة ، وتبقى فيه كل حركة من السلطة . إنه تكوين استبدادي لا يوجد فيه من ثروة وقوة وحتى من حرية إلا في السلطة ، بحيث تكون موضوعاً لرهان كل الاطماع ، وأن من يتولوها لا يستطيعون أن يضعوا أنفسهم بمنأى عن المنافسة المولدة للفوضى إلا بتقوية أنفسهم من خلال إضفاء طابع تأليههم على أنفسهم .

إن شعورنا تجاه هذا التكوين « الإمبراطوري » للمجتمع هو نفس شعور تاسيت . ومع ذلك فإن النزاهة تجربتنا على الاتفاق بأن البشر ، في بعض العصور ، قالوا عن أنفسهم بأنهم سعداء للعيش في راحة ، ولو كان ذلك مع خرافات . وقد حصل أن سلطة بلا حدود ، كانت تستطيع كل شيء عليهم ، لم تطلب منهم إلا القليل . وذلك لأنها لم تكن تسعى لأي مشروع كبير ، ولم يكن يحركها أي تعصب ، ولم تكن تخشى أي منافس خارجي . ومع ذلك فإن هذه الشروط لم تكن كافية بدون شرط آخر حاسم : وهو أن يكون للسلطة قوة متناسبة مع امتدادها .

ولئن مارست إرادة فعالة وفائدة السلطات الأكثر اتساعاً ، مهما كان وزن الالتزامات والوانع فإن السلطة تصبح ، مع مرور الزمن ، ومن خلال الاعتماد عليها ، غير ملموسة . إن أمن السلطة ، الداخلي والخارجي ، يسمع بتخفيف حقيقي . ويبدو ، في بعض عصور الإمبراطورية الرومانية ، أن الحرية الفعلية للأشخاص كانت كبيرة جداً .

لكن الأمر لا يسر على هذا النحو عندما تكون قوة السلطة متناسبة عكساً مع امتدادها ، وعندما ، كما نرى اليوم ، تتلقى العتلات السياسية ، الأمرة لكل شيء وفي كل مكان ، اندفاعات متناقضة بشكل متناوب أو متعاقب ، ولا يكون المجتمع قط محكوماً بسلطة واحدة ، وإنما من قبيل تدافع مبهم .

ونظراً لعدم وجود لتراجع في مدى حقوق الدولة ، فليس هناك من شيء مؤكدمثل التجمع النهائي للمقاليد العلمة في قوة معصم امبراطوري ، مهما كان الاسم الذي تحمله ومن اي جهة اتت .

نحو اي شكل ينتجه إذا المجتمع المسوى والذي لم يعد علو القيادة فيه يسمح برؤية جمهرة في حالة فليان ؟

إن من الممكن تخيله على غرار الامبراطورية المصرية القديمة .

« في مجتمع فردي لا يوجد فيه أي فئة عائلية أو اجتماعية ، تملأ كل الوظائف العامة حصراً من قبل للأمن الخارجي . إن الدولة ، من أجل ضمانتها ، تتصرف بتنظيم عسكري متقن وتمتيز عن السلطات المدنية التي يكون الملك كرئيساً أعلى لها . إن الجيش المنقسم إلى وحدات تكتيكية موضوعة تحت قيادة ضابط محترفين يجهز ويمون ويرعى من قبل مصلحة إدارية ، أما الاسطول ، الكون من سفن كبيرة ، فيبنى في ورشات الدولة ، وأما قلاع الحدود فبنيت على يد مصلحة الاشغال العسكرية . إن الجيش ، من جهة أخرى ، يتكون من متطوعين ، والامة لاتمتنع بالامن الذي يدبره لها إلا من خلال تحملها عبء الخدمة العسكرية التي تفرضها الدولة عليها .

أما السلام الداخلي فيؤمن بواسطة التنظيم القضائي ، الاول من حيث الرتبة بين كل الادارات المدنية . ان كل المدالة تنبثق من الملك الذي باسمه تصدر محاكم البداية والاستئناف احكامها . صحيح أن الاطراف المتنازعة تستطيع اللجوء إلى القضاء التحكيمي ، لكن هذا ليس له من قيمة أو سلطة إلا لأن الدولة تؤمن تنفيذ قراراته .

أما الحياة الاجتماعية التي يؤمن الجيش والتنظيم القضائي امنها الخارجي والداخلي ، فإنها تركز على مصالح الحالة المدنية التي تسند وتحفظ لكل فرد مكانته في المجتمع ، من المساحة ، القاعدة لكل ملكية خاصة ، إلى التسجيل الذي يتدخل ، من خلال تدوين صكوك انتقال

الحياة والعقود ، من أجل أن يؤمن احترام التعهدات المأخوذة ، وأن
يضمن لكل فرد التصرف الكامل بأمواله وحقوقه .

إن الحياة الاقتصادية تخضع في جزء كبير منها لإدارة المياه . إن
الاطار الأكثر فاعلًا لهذه الدولة الأكثر فاعلًا قوة بني على يد إدارة
الاشغال العامة . اما الصلة بين كل الادارات فاسندت إلى وزارة العدل .

إن مكاتب كل هذه المصالح تغطي البلاد ، ففي كل مكان يكتب
الموظفون في كل المراتب على اوراق البردي التي تجمع وتصنف فيما بعد
في محفوظات الدولة .

هكذا أصبحت الادارة ليس فقط الاساس وإنما الشرط لوجود
هذا المجتمع الفردي الذي لا يستطيع العيش الا بفضل دولة قوية جدا
ومخولة لكنها ، لهذا الواقع نفسه ، أكثر فاعلًا تسلطًا .

هكذا يحدث نمو الادارة نفسه تسلطًا أكثر فاعلًا كبرًا للدولة ،
وبضاعف باستمرار من عدد وأهمية المصالح والموظفين .

إلا أن كل هذه الوظائف مدفوعة الأجر . صحيح أن الدولة تمتلك
املاكًا واسعة تجني منها مداخيل ضخمة . لكن الأعباء التي يجب عليها
مواجهتها تأخذ بالنمو . فالإدارة ليست وحدها التي تكلفها غالبًا أكثر
فاعلًا ، وإنما القوة التنموية للدولة التي لا تكف من زيادة هيبة الملك ،
الرفوع إلى مرتبة إله ، وأكبر الآلهة ، والذي يحيط نفسه ببلاط تتطلب
أعبته أعدادًا متزايدة من رجال الدين وأصحاب القامات العالية ،
والمتعلمين والعمال والخدام . هكذا تتجاوز حاجات الدولة بكثير مداخيل
أملكها ، ولهذا تلجأ إلى الضريبة .

إن الحالة المدنية وتسجيل الأراضي المسوحة التي بفضلها يضمن
كل مصري ملكيته وحقوقه ، تنبع من جهة أخرى للدولة التعرف بشكل
دقيق جدًا على ثروة كل فرد ، وبفرض ضريبة عليه تتناسب مع مداخيله.

إن إدارة المالية ومصلحة الضرائب تأخذ إذا أهمية من الدرجة الأولى ، لأن المجتمع المصري ، السلالة النائلة الى الخامسة ، إذا لم يكن قابلاً للحياة بدون إدارته العالمية والمعقدة ، فإن هذه الإدارة لا تستطيع العيش بحد ذاتها إلا بفضل مردودية الضرائب . إن المالية تبدو هكذا كسمة أساسية للامبراطورية المصرية في ظل السلالة الرابعة .

وإذا كان كل المصريين متساوين أمام القانون . فإن مساواتهم تحيلهم جميعاً الى طاعة متساوية للدولة الحاضرة أكثر فأكثر في كل مكان ، والمثبته بالملك (١) .

ثروة الدولة وتمزقها :

ها هي إذا نهاية نمو الدولة . إن التسلسل الاجتماعي ينهدم ، والأفراد هم كالحيوب التي خرجت من قشرتها ، وتشكل مجموعاً عديداً مؤلفاً من عناصر متساوية . إن الدولة هي مبدأ التنظيم الوحيد : إنه يجلب لها إذا الحد الأقصى من السلطة والدقة .

هل هذا القول يعني : أنه لم يعد هناك من وجود لأصحاب الامتيازات ؟ بلى : لكنهم لم يعودوا يقفون في وجه الدولة بوصفهم وجوداً سابقاً لسلطتها . إنهم في الدولة وهي التي أوجدتهم .

« إن المباداة الملكية — كما يلاحظ ج . بيرين (١) — المؤسسة من أجل ضمان القوة الكلية للملك ، ومن أجل رفعه الى مرتبة أعلى بكثير من العبادات المحيطة القديمة التي كانت طبقة النبلاء في الماضي تدين لها

(١) ج . بيرين (J. Pirenne) : « تاريخ الحق والؤسسات الخاصة في مصر القديمة » (Histoire du Droit et des institutions privées de l'ancienne

Egypte) — المجلد الأول — ص : ٢٠٤ .

(1) J. Pirenne, Histoire du droit et des institutions privées de l'ancienne Egypte, t. I. P. 204.

بسلطتها وهيبتها ، ساهمت بالتأكيد بشكل كبير في تهديم كل طبقة النبلاء القديمة ؛ لكنها ولدت ، في نفس الوقت ، وسط طبقة الموظفين الملكية طبقة نبلاء جديدة ، غير وراثية ومخلصة كل الاخلاص للملك ، كان عليها شيئاً فشيئاً أن تنصب في وجه سلطته قوة اجتماعية جديدة بالغة الأهمية .

إن حضور البيروقراطية في كل مكان يجعل طبيعياً من أولئك الذين يحتلون المراكز الرئيسية في هذه الآلة الكبيرة المتسكتين على المصطنعين من صنف جديد .

هكذا كان الحال في الامبراطورية الرومانية في ايامها الأخيرة . فالارستقراطيات كانت مسحوقة بالضرائب . اما أولئك الذين هم غالباً من المعتنقين الآتين من عروق مستعبدة ، والذين لم يتبوؤوا اية مواقع استراتيجية من الجهاز المبتلع للثروات ، فقد جنوا منها فوائد ضخمة مصحوبة بمظاهر الاعتبار . وقد لاحظ روستو فتريف :

« أن إصلاحات ديوكليتيان وكونستانتين ، بتعزيزها لسياسة نهب منظم لصالح الدولة ، جعلت من المستحيل القيام بأي نشاط منتج . ولم يكن ذلك بسبب توقف تكون الثروات الكبيرة : إن تكوينها على العكس تماماً ، كان ميسراً . لكن مبدأ تشكيلها لم يمد يتمثل بالطاقة الخلافة والاكتشاف وتنمية المصادر الجديدة للثروات ، وتحسين المشاريع الزراعية والصناعية والتجارية وتميئتها . لا ، إنه الاستغلال الذاتي لواقع متميز في الدولة ، من أجل نهب الشعب والدولة مجتمعين . إن الموظفين ، كباراً أو صغاراً ، يفتنون بواسطة الفس والفساد » (١) .

(١) روستوفتريف (Rostovtzev) - « التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للامبراطورية الروسية » - لوكسغورد - ١٩٢٦ - ص: ٤٧٥ .

إننا نحس بأن هؤلاء السادة الجدد سيسعون لتملك الوظائف التي تكسبهم مثل هذه المزايا الكبيرة ، وسيريدون تأمين انتقالها الى ذريتهم . وهذه هي الإنقطاعية^(١) .

إن الدولة ، المنتصرة على الأرستقراطية التي كانت قد تشكلت في المجتمع ، ستنمق على يد الطبقة الستاقراطية التي حملتها في أحشائها .

هكذا انفصل المستفيدون من الدولة عنها وحملوا معهم مهراً من الثروة والقوة ، وتركوها فقيرة وكسيحة . منذ ذلك الحين ، أصبح الأمر يتعلق بالنسبة لها بتهديم هذه الجزئيات الاجتماعية التي تسجن الخدمات البشرية المتلفة عليها . وهكذا تبدأ عملية تضخم الدولة من جديد .

ذاك هو المشهد الذي يعرضه علينا التاريخ . فأحياناً نرى أن الدولة العدوانية هي التي تهدم صروح أرباب العمل ، وأحياناً نرى أن الدولة القادرة على كل شيء والمتنفخة هي التي تنفجر كقنبلة ناضجة ، بحيث تسمح بأن تغفل من حضنها إقطاعية تسرق منها جوهرها .

الديناميكية السياسية :

ولكن ماذا ، انباء وهدم على الدوام : اليس لهذه السيورة من هدف وغاية ؟ إن الأمر لا يبدو كذلك . إن هذا البناء والتهديم للدولة هو إيقاع الحياة الاجتماعية .

(١) إن دوستو تفرغ يثقروهم وهم يستثرون في الأراضي نمار التنظيمات ، وينصبون في قلب ملكياتهم « قبائل متحصنة ضخمة وفلقة كالوا يحكمون فيها وهم معانقون بأسرهم ومبيدوهم ، ويلاط كامل في التابحين المسلحين والآلاف من رمايا القنابل » .

إننا لا ننتظر من الكيميائي الذي يقوم بوصف تفاعل أن يصدر عليه حكماً تقويمياً . فلماذا يجب إذا على المحلل السياسي أن يسمى هذه المرحلة من التحول المستمر بأنها تقدم ، وذلك بأنها انحطاط ؟

إن كل ما يمكن قوله هو أن لدى المعاصرين إحساس بالتقدم خلال كل مرحلة بناء الدولة ، وهو إحساس مشابه للقبطة التي تقابل ، في أثناء دورة اقتصادية ما ، مرحلة ارتفاع الأسعار . إن شكاً ودواراً بصيب العقول الأكثر حساسية عندما تقترب السيرة من ذروتها . إننا ندرك بأن هذا الكمال في المساواة وهذه الدقة في التنظيم هما من فضل بشري لا يصمد في وجه القوانين الطبيعية إلا بفضل قوة إرادة ، وأنهما يفلتان من الأقوياء الذين يتجمع حولهم الضعفاء لدى أول تراخ يديه القادة أو حين أول هزة تأتي من الخارج .

ويمكن أيضاً أن نتساءل عما إذا كان المجتمع القائم على المساواة والذي تخلقه دولة استبدادية هو أكثر أو أقل فائدة للكتلة المستغلة من مجتمع أرباب العمل . إن السؤال لا يتضمن جواباً دقيقاً . لأن ظرف الإنسان المرتبط بروابط مع أرباب العمل أو الدولة يخضع أقل بكثير لطبيعة سيده مما يخضع لدرجة المنافسة بين السادة ؛ إنه لظرف بالئس ، ظرف أسر لاكتشairs المرتبطين بالصناعة القطنية في عصر المنافسة القوية من أجل فتح السوق العالمي . وهؤلاء العمال كانت لديهم كل الفائدة حينذاك في الانتقال لخدمة دولة سلمية . ولكن عندما تكون الدول في مرحلة حربية ، فإنه حتى ذلك الذي من بينهم يعلن المبادئ الأكثر شعبية يطلب إلى مواطنيه مردوداً إنتاجياً يجعله يتأسف على أكثر المستخدمين الخاصين قسوة .

إلا أن الدولة تكون ، مصادفة مؤسفة ، أكثر نشاطاً في تعمتها مباشرة بالطبقات العاملة في القرون الحربية . أما في القرون السلمية فإنها

تركهم بطوعية أكثر بين أيدي أرباب العمل ؛ لأنها تتبع في ذلك إيقاع حاجاتها الخاصة .

وإذا كنّا نريد الـ "نجعل التاريخ غير قابل للفهم من فوط تقسيمه إلى أجزاء - سياسية وإقتصادية واجتماعية - فإننا قد نبتين ربما أنه ، أساساً ، عبارة عن تنافس بين إرادات استبدادية ، تتشاجر فيما بينها ، بكل الوسائل من أجل الحصول على المادة المشتركة اللازمة لكل أبنيتها ، الـ "وهي : قوى العمل البشرية .



الفصل العاشر

السلطة والمامة

إذا كانت السلطة تنزع طبيعياً لأن تكبر وإذا كانت لا تستطيع أن توسع سيطرتها وتنمي وسائلها إلا على حساب الأقوياء ، فإن طبقة العامة يجب أن تكون حليفتها الأبدية . إن شهوة الحكم المطلق يجب بالضرورة أن تتواطأ مع شهوة المساواة .

إن التاريخ يقدم البرهان الدائم على هذا الأمر ، ويقوم أحيانا بجمعه في مأساة مختصرة كما لو كان يريد أن يجعل هذه العملية العريضة في القدم أكثر بداهة .

كما في مأساة مارينو فاليريو (Marino Faliero) (*) . فقد كانت طبقة النبلاء في البندقية مستقلة عن الرئيس الأول فيها لدرجة استطاع معها النبيل ميشيل ستينو (M. Steno) أن يشتم زوجة الرئيس ، والآن نفرض عليه إلا عقوبة تافهة جعلت الشتمة نفسها مضاعفة . كما كانت طبقة النبلاء أعلى من الشعب لدرجة كبيرة لم يحصل بسببها المامي برتيشيو ايكزاريللو ، بالرغم من مآثره البحرية ، على ترضية لقاء الصفعة التي صفعه إياها النبيل جيوفاني داندولو . فحسب الرواية الأسطورية ،

(*) الرئيس الأول (Le doge) لدولة البندقية في عامي ١٢٥٤ و ١٢٥٥ ، والذي ألهمت قصته الشاعر الإنجليزي بايرون فكتب في عام ١٨٢٠ رواية بعنوان : « مأساة مارينو فاليريو » - (الترجمة) .

أبي برتشيبي لينظر للرئيس الأول خدأ جرحه الخاتم النبيل ، وبؤيته على تخاذله ، ويقول له بالحرف الواحد : « لنحطّم مع بعض هذه القوة الارستقراطية التي تديم خزي اتباعي ، وتضع حدوداً ضيقة جداً لسلطتك » فيبادلة النبلاء سيلبغ كل طرف هدفه : المساواة العامة ، والحكم المطلق للسلطة .

إن عقوبة بارنوفلدت (Barnoueldt) تعطي نظيراً دقيقاً لعقوبة مارينو فاليريو التي تسجل فشل هذه المحاولة .

إننا نعلم في التاريخ الهولندي على نفس صراع الأمير الذي يريد أن ينتمي سلطته (المتمثلة هنا بالحكام من آل اورانج) مع القوى الاجتماعية التي تقف عقبة في وجهه (والمتمثلة هنا بالتجار الأغنياء وأصحاب السفن الهولنديين) . لقد لامس غيوم ، رئيس الحرب ، خلال الثلاثين سنة الصعبة والمجيدة ، التاج ثم منعه عليه مثل قيصر وكرومويل ، عندما قام قاتل بضربه . وقد ورث موريس نفوذه ، وأضاف عليه انتصارات ؛ واعتقد أنه بلغ الهدف ، عندما نظم بارنوفلدت بشكل خفي المقاومة النبيلة ، ووضع ، بمقده للسلام ، نهاية لانتصارات خطيرة بالنسبة للجمهورية (١) . ماذا فعل موريس حينذاك ؟ لقد تحالف مع الوعاظ الأكثر جهلاً ، والأكثر قدرة ، بسبب تعصبهم الوحشي ، على إثارة عامة الشعب : وتحت رعايتهم أطلق الجماهير ضد بارنوفلدت الذي طالب

(١) كتب السياسي الذي ، السير وليم تامل : « إن رصيد وقوة الأمير موريس ، القاطنين في البدء على رصيد وقوة أبيه ، والرتفعين بسبب فضائله الخاصة ومؤهلاته ونبجاح جيوشه ، وجداً نفسيهما حينذاك مرفوعين جداً بحيث أن العديد من المجالس العامة ، التي كان يقودها بارنوفلدت ، الرجل الشديد الذكاء والتمتع حينذاك بنفوذ كبير ، أصبحت تناف من السلطة التي اكتسبها الأمير ، وزعمت أنها تعشى من أن يعمل في النهاية لسلطة مطلقة . لقد كانوا يطمحون بأن سلطته ستزيد وقلما لاستمرار الحرب التي كانت هباتها كليا بين يديه ، وكانوا يظنون بأنها ستقرب في نظام السلام لتخلي المكان لهيمنتهم . إن هذه الفكرة تهيئ كل هذا الحرب للسلام » .

الجماهير برأسه . لقد سمح تدخل العامة لموريس بإعدام المعارض الرئيسي لطغيانه .

ومع ذلك فإنه لم يتوصل للسلطة : لكن الأمر لم يكن بسبب خطأ في اختيار الوسيلة ، لأن أحد خلفائه ، وهو غيوم الثالث ، أصبح أخيراً سيد البلاد بواسطة تمرد شعبي ذبح فيه جان دو ويت (Jean de Witt) بارنوفلدت عصره .

لقد كان ويت وبارنوفلدت يتبعان تقليد كاتون (Caton) ، ويدافعان عن « شيء عام » يديره الرجال الأكثر اعتباراً في الجماعة . أما أمراء اورانج فإنهم يتبعون تقليد قيصر ، ويشيرون الجماهير من أجل أن يجعلوا من أنفسهم أصحاب السمو .

إن أقل تلميذ يعرف هذه المشاهد الصاخبة ، مشاهد كاتون الذي الذي انتزعت جماهير ساخطة من المنبر ، وحذّره ، بلا جدوى ، بأنها لم تسكّت رؤسائها إلا من أجل أن تعطي لنفسها سيّداً .

إننا نعلم بما فيه الكفاية كل ما تحمله الديماغوجية للطموح : لكن علم التواطؤات العنيفة بين السلطة العامة يبقى علماً قاصراً إن لم يشد الانتباه لؤامرتهم الدائمة والسلمية والعريقة في القِدَم .

إن ما فعله قيصر في بضع سنوات ، اتفقت الملكية الكابيتانية أوبعمائة سنة من أجل إنجازه : لكنها نفس المهمة ونفس التكتيك .

فدائماً وفي كل مكان ، قاومت الارستقراطية ارتفاع السلطة التي تمتلك بنفسها وسائل العمل التي تجعلها مستقلة إزاء المجتمع ، أي بشكل أساسي : الإدارة الدائمة والجيش الدائم والضريبة الدائمة .

إن النظام الذي يستجيب لمقربتها هو ذلك الذي تسند فيه مناصب الحكم ، بالدور ، للأشخاص الأكثر سمواً ، وتكون القوة المسلحة ،

عندما يتطلب الوضع ذلك ، من اجتماع القوى الاجتماعية ، وتجمع الموارد المالية ، عند الحاجة ، من إسهامات الأعضاء الرئيسيين في الجماعة .

ويزداد النظام فعالية كلما كانت الأرستقراطية أكثر تركيزاً ، وأكثر تركيزاً ، وأكثر حضرية ، وكانت مصالحها مشتركة بشكل أوثق ، كما تقل فعاليته كلما كانت الأرستقراطية منتشرة أكثر ، ووبقية أكثر وكانت مصالحها معزولة أكثر .

هذا هو الدستور الذي صنع قوة أثينا في زمن الحروب الميدية ، وروما في زمن الحرب البونية ، وكذلك ضعف ألمانيا في عصر النهضة .

إن السلطة الملموسة تنزع ، دائماً وفي كل مكان ، لأن تتكون في قلب هذه الجمهورية الأرستقراطية ، إن نجاحها يتقاس بمدى التقدم في بناء أدواتها البيروقراطية والمسكرية والمالية ، إن مؤازرة العامة لعامة هي وسيلة تقدمها ، أما الأرستقراطية فهي ضحيتها .

إن تاريخ فرنسا يشهد على ذلك بسطوح .

« الشيء العام » الإقطاعي

هل السلطة هي التي تلقاها هيغ كابيت في ١٨٨٧ ؟ إنها بالاحرى رئاسة جمهورية أرستقراطية ذات نسيج متراخ جداً ، أو بشكل أدق أيضاً رئاسة كونفدرالية سادة إقطاعيين .

إن من المعلوم أن القرارات السياسية الأكثر أهمية لم تتخذ من قبل سلسلة طويلة من ملوكنا إلا وهم يعقدون جلسات مع نظرائهم ، وأن الأحكام القضائية كانت تصدر وفق نفس الأشكال . وإننا نخدع أنفسنا إن افترضنا بأن الملك كان يبحث عن آراء .

لقد كان-هذا العرف يعكس الدستور الاجتماعي . فلم يكن هناك من قوة عامة إلا من خلال جمع القوى الخاصة ، بحيث لا يمكن الشروع بأي شيء إلا بموافقة أولئك الذين كانت هذه القوى تعود لهم . فما فائدة أن يقرر الملك حرباً إن لم تقد البارونات إليها وحدانهم ، أو أن يصدر حكماً بادانة قوي إن كان على نظرانه ان يرفضوا الإسهام في تنفيذه ؟

لقد كان هناك « بلاط » كما يوجد ، في أيامنا « مجلس إدارة » ، وذلك عندما يتعلق الأمر بملاداة وسائل ليست خاصة برجل واحد وإنما هي مشتركة(١) . إن ومن السلطة كان-ينجم عن عملية تظل معروفة بما فيه الكفاية .

لقد كان رؤساء الفرنجة ، بدون شك ، قد وجدوا في بلاد الفالاملاكاً عامة هامة وحتى ورشات تابعة للدولة وتحصيلات ضريبية منتظمة لكنهم وزعوا هذه الملكيات ، وخصصوا هذه المداخل للنبلاء الفرنجة وللأساقفة الرومان ، إما بلأفيع الكرم الذي يتصف به المتوحشون ، (١) إن الأوامر نفسها تجعلنا نشعر بما فيه الكفاية بالطابع المشترك للقرارات ؛ هكذا

يبدأ الـ « *Stabilimentum Feudorum* » الصادر في عام ١٢٠٤ ، هذه العبارة : « فيليب » ملك فرنسا بفضل الله ، ولوديس دون دو بوردوني ، وهودي كونت دو نوي ، وريتو: كونت دو بوردوني ، وغوشيه كونت دو سان بول ، وني دو دامبيار وآخرين إنفقوا بالاجماع ... » .

إن الملك في هذا البلاط ليس إلا رئيساً لا يكون صاحب الفلبة دائماً . إنه يبدأ العاكس للدولة ، مبدأ الشيء العام الذي يديره الأمراء الاجتماعيون . إننا نعتبر طيه في مملكة القسيس اللاتينية التي لا يستطيع فيها الملك أن يمس شخص الإقطاعي أو إقطاعته إلا بمقتضى حكم صادر عن البلاط الإقطاعي ، أي عن الجماعة الكاثوليكية للأقطاعيين . وفي إسبانيا حيث أقسم الفونس التاسع ألا يقوم بتصرف ضد شخص أو ملكية أي من إقطاعيه قبل أن يستمع البلاط له أولاً . وفي إنجلترا حيث أعلن برتوين أنه منعماً يكون الملك طرفاً ، فإن البلاط هو الذي يحكم في النزاع وحيث تؤكد مراة العدالة أن البلاط يجب أن يكون مفتوحاً للأجراءات الموجهة ضد الملك كما لو أن الأمر يتعلق بأي شخص آخر .

انظر : - مذكرة ١ . ج . - كارليل في الدورة الثالثة للمعهد الدولي للفلسفة ولعلم الاجتماع اللاتوني .

وإما بالآخرى لضرورة القيام باستمرار بشراء الولاعات ، نظراً لأن مشاجراتهم السلبية كانت تقدم لهم الكثير من المناسبات لبيع أنفسهم .

وكان هناك أيضاً ، بدون شك ، العرف الجرمانى لدى الفزاة بالاستجابة وهم بالسلح لدعوة ملكهم ، وحتى لنشرها لدى السكان الخاصين . لكن هذه الخدمة التي كانت مجانية والتي كان على المحارب أن يقدمها وهو مجهز ومومن من نفسه (١) ، كانت تفترض أنه كان غنياً بما فيه الكفاية لكي يدير لنفسه الأسلحة الضرورية (٢) ، ولديه ما يكفي من العبيد لكي يتقيب (٣) . إن طبقة الرجال الأحرار الذين تتوفر فيهم هذه الشروط ، والتي كانت كثيرة العدد في زمن داغوير ، تلاشت تدريجياً من القرن الثامن الى القرن العاشر . إن الملك المستقل الذي رأى « إقطاعيته » مهددة بالخراب على يد النورمندي أو الساراسيني أو الهنغاري ، سيضع نفسه ، هو وامواله ، بين يدي قوي قادر . إن

(١) لقد سمي الكارولنجيون جاهدتين الإبقاء أو ربما لإعادة هذا العرف القديم . إن كثرة أوامرهم في هذا الموضوع تشهد على ما يبدو على أن الجيش « الوطني » لم يعد يتجمع بنفس السهولة التي كان يتجمع بها في الماضي . إن أمراً صادراً في عام ٨١١ يذكر بأن الرجال يجب أن يحملوا معهم المواد الغذائية التي تسمح لهم بأن يحاربوا فيما وراء الحدود لمدة ثلاثة أشهر . وقيل فيه أيضاً أن عليهم أن يكونوا مجهزين لفياف مدته ستة أشهر . ويحدد امر Aquiesgranoae العهد الأدنى من التسليح بروج وترس وفوس بحبلين والتي عشر سهما .

(٢) في حالة تلاشي الفنون الصناعية كان أرمج والترس لوحدهما يكفلان لمن تعود . والسيف والخنجر لمن ثلاثة نيران قوية وواحد هزيل . وأما الدرع الذي لم يكن حينئذ إلا عبارة من قبيص من الجلد درزت عليه حلقات من الحديد بحيث تشكل قشرة ، فيعادل ثمنه عشرة نيران . والقذوة وغزرتها تكلف ثمن ثلاثة نيران . ولهذا كان الأمر يحتاج ثروة من أجل التسليح بشكل كامل .

... انظر القانون الساسي (Loi Ripuaire) الذي ذكرته الانسة دو ليزارديار (Mlle de Lezardier) في : « نظرية القوانين السياسية الملكية الفرنسية » - المجلد ١ - ص : ٣٩١ .

(٣) كان على شارلمان أن يوضح بدقة أن الخدمة الإلزامية لا تلزم إلا على مائة أربعة بداخل اديره مشجرة ، وكان هذا يعادل اثنا عشر هكتاراً ، كان يعمل فيها أربع أسر من الأتقان .

لم يوجد الملك ، على حمايته . وقد نجم عن هذا تكوين « قوات الدرك »
الاطلعية ، وهي قوات كانت تغطي الاحصنة وتلبس دروعا غالية ،
بحيث كان الكبار فقط يستطيعون أن ينفقوا عليها .

وهكذا لم يكن هناك وجود لجيش وطني يستطيع الملك دعوته ،
وإنما فقط لقوات إقطاعية كان يلتبس فقط إمارتها له .

ولأن الثروة والقوة كانتا تعودان فرديا للسادة الإقطاعيين لم يكن
بإمكان الملك أن يحكم بدونهم .

ولهذا كانوا يأتون بشكل طبيعى ليشغلوا في « الشيء العام » وظائف
تناسب واهميتهم الواقعية ، ويستملكون منه سلطة أقل مما كانوا
يجلبون إليه . إن الملك إذا لم يكن يجد في خدمته إدارة ، وإنما كان
يقوده بالأحرى ، وبدقة وصلابة ، « الضباط الكبار » في المملكة .

تثبيت السلطة

خرجت السلطة من هذا الضعف البدائي عبر مسيرة مستمرة
ومتتالية : فقد أحلت محل الأعضاء التي كانت تقدم لها القوى
الاجتماعية ، الأعضاء التي تنتمي إليها بصفة خاصة .

لقد كان الرأس يتمثل في البلاط الذي كانت المصالح المتباعدة
للبارونات تعبر عن نفسها فيه . وقد دسّ الملك فيه رجال دين ، ليسوا
من الأساقفة الكبار ، الإقطاعيين ، كغيرهم ، وإنما من القساوسة البسطاء
الذين لم يكن البلاط مكانا لهم بشكل منطقي ، لأنه في الحقيقة عبارة عن
مؤتمر لصغار الملوك . لكن لباسهم وعلمهم جعلهم مع ذلك موضع احترام :
لقد أبدى هؤلاء أراءهم في الاتجاه الذي يخدم الملك . ثم أدخل الفقهاء ،
من العامة الذين يجلسون يتواضع على الحافات السفلية لمقاعد « النبلاء
وكبار البارونات » ، كما ذكر بذلك سان سيمون بازدراف (١) ، وذلك من

(١) « اللغات » - منشورات بواليل - المجلد ٢٥ - ص : ٢٠٤ .

لجل أن يستشاروا كما ينبغي . ونظرا لأن تلك انتشلهم من العدم ، فإن مشورتهم ، المستلزمة من القانون الروماني^(١) كانت دائما محابية للسلطة المركزية . وقد جعلهم ذلك ، في النهاية ، قادرين على إبداء الرأي ، بحيث قلبوا الدستور البدائي الذي كان ينص على أن يكون للمرء وزن في الدولة ، يتناسب والقوة التي يمتلكها في المجتمع . وهكذا أصبح البلاط ، في النهاية ، البرلمان ، والصوت المبرر من المصلحة الملكية فقط .

أما القبضة فكانت تتمثل في الجيش المجمع من وحدات إقطاعية لم يكن كل منها يعترف إلا برئيس مباشر ، هو السيد الإقطاعي الذي كان يقوده تحت رايته ؛ إنه بناء بلا اسمت يمكن لنزوة أي بارون أن تسحب منه فحاة كتلة كاملة من المقاتلين ؛ إنه تحالف غير منضبط لم يكن من الممكن ، كما حدث في كرسي ، إخضاعه لحركات منتظمة^(٢) . لقد فضل الملك عليه سريعا فرقا من الخيالة المرتزقة ، نمت بمقدار نمو موارده . وأراد أن يسحب من البلديات . المنتشلة من السلطة الإقطاعية ، جنودا من المشاة ليشكل منهم جيشا « وطنيا » يكون تحت أوامره . لكن المحاولات التي جرت كانت مخيبة للآمال ، حتى الأخيرة منها ، المتمثلة برماة سهام شارل السابع ، الذين لم يعد ينتظر منهم شيء بعد هزيمتهم في غينجات .

(١) كانت الملكية في البداية معادية للقانون الروماني الذي كان يمكن لانتخابات الإمبراطور أن تستند إليه . ثم أصبحت مؤيدة له ، بعد القضاء الخطر ، لأنه دعم نظامها الخاصة للحكم العائلي .

(٢) عندما أراد الكاريسالان أن يترسوا النظام في كوكبة الفرسان وباروا : « أوفنوا الرابات » ، كان الأوائل يقبلون بذلك ، لكن الآخرين ، القيودين على شرفهم ، كانوا يقتحمون دوما للامام ويقولون بأنهم لن يتوففوا إلا عند بلوغهم مقدمة الجيش ؛ وعندما كان الأوائل يرون أنهم كانوا يقتربون منهم ، كانوا يتقدمون للامام أكثر ... لأن كلا منهم يريد أن يتجاوز رقبته . ولكن « منبذ أن يروا أحداهم كانوا يتراجعون عنهم للوراء بلا نظام بحيث أن الذين كانوا في المؤخرة ينهلون ويحتون الأوائل على القتال ، ويكفونوا مطعون » (فرواسار) .

وسيكون على السويسريين أن يخترعوا ثانية تكتيك القنفذ اليوناني لكي يصبح المشاة قادرين على مقاومة هجمات الفرسان ؛ وحينذاك تمكنت الملكية ، المسكّمة « بجنود » من العامة ، من أن تجعل نفسها مطلقة .

وأما اعصاب القيادة السيادة فكانت تتمثل بالأصل بهؤلاء « الضباط الكبار » : السادة الاقطاعيين الأقوياء ، الذين يترصدون الملك ويراقيونه ويلجأونه ؛ وعند الحاجة ينقلبون ضده . لهذا نراه ينمذ بهدوء هؤلاء المساعدين الخطرين .

هكذا كان حال القهرمان . فقد كان هذا « الضابط » مكلفا بمائدة الملك ؛ وبالتالي بتفدية رجال حرب الملك ؛ بحيث أنه كان هو أيضاً الذي يقودهم للمعركة . وكان رئيسهم العسكري . ولكن . من جهة أخرى ، بما أن تموين البلاط كان يأتي حينذاك من النظائر الذين يديرون الاملاك الملكية ، فإن القهرمان كان طبيعياً ، مراقب هؤلاء النظائر ، والنظر الأعلى لهذه الاملاك .

وعندما كانت مثل هذه الوظائف تتجمع بأيدي سيد أقطاعي . هو بحد ذاته قوي ، فهل بقي ما لا ينبغي ان نخشاه ؟ لقد كان الأمر يحتاج لثورة قصر من أجل إجبار اتيلان دو غارلند على الاستقالة في عام ١٢٢٧ . وقد ألقى فيليب - أوغست هذه الوظيفة في عام ١١٩١ ولكن - فيما بعد - لم يكن القائد العام الذي يحمل السيف الملكي أقل خطورة . والشاهد على ذلك خيانة القائد العام لأسرة البوربون (١) .

(١) وأيضاً ، من أجل تسميتها خليفة ، كان الأمر يحتاج لتصوير الدولة كما كان يفعل الملك وكما فعل نحن . لكن القائد العام كان يفكر بشكل مغاير : إن المملكة في نظره كانت اتحاداً كونفدرالياً بين إقطاعيات على رأسها كان يوجد فرانسوا الأول . وأحدى وظائف هذه الكونفدرالية كانت ولاية القائد العام : ولكن كان من السهل على كل عضو في الكونفدرالية أن ينقض الرابطة ويهبط لقواء الخاصة : إن كل العصر الوسيط كان يفكر هكذا . إن هذا المفهوم لم يمد حينذاك متفقاً مع الحقيقة القائمة في فرنسا ، وإنما كان متفقاً معها في ألمانيا حيث أخذت الإمبراطورية بوضوح طابع اتحاد كونفدرالي بين قوى أرستقراطية ، وحيث كانت السلطة المركزية قد انحصرت على قس .

إن الميدان العسكري هو الذي ستدع الملكية نفسها تستخدم فيه،
لأطول مدة ، كبار الاقطاعيين . أما في كل مكان آخر ، فإننا نراها تلجأ
بمنهجية للخدام من العامة .

وهل هناك ملهو أساسي أكثر في نظر السلطة الملكية من المالية ؟
ولكن أي خطر يكمن في ترك إدارتها لقطاعي قوي ، مثل هذا الحاحب
الذي يعني مفتاحه بأنه يمسك بالخزينة ! لهذا أخذ الملك كمديرين فعليين
لداخيله بعض رجال الكنيسة المتواضعين أو البرجوازيين البسطاء . إن
بورلي دو سرية يعطينا قائمة هؤلاء الموظفين منذ فيليب الجميل : وكلهم
كانوا من صفار الناس .

هكذا كان المستشارون والجنود والموظفون ، الذين هم من عامة
النسب ، أدوات السلطة التي أرادت أن تكون مطلقة وافية لذلك إلى
حد ما .

العامي في البوالة :

إن الانسان البسيط يتخيل بأن الملكية تقصر الوظائف على
الارستقراطيين ، وتستبعد عنها العامة .

لكن العكس تماماً هو الذي يحدث : إنها تخضع لخدمات الأقوياء
طالما بقيت تحت الوصاية الارستقراطية . لكنها تستدعي خدمات العامة
عندما تريد أن تجعل نفسها مطلقة .

إن السلطة الأكثر كلية التي عرفتها أوروبا النظام القديم كانت
سلطة العثمانيين . ولكن من أين كان « السيد الكبير » يأخذ محاربه
الأكثر وفاء ، وخدامه الأكثر ثقة ؟ ليس قط من بين النبلاء الأتراك ، رفاق
الغزو : لقد كان يخشى صخبهم وافتخارهم بأنفسهم . وإنما كان يجند
انتشاريته من أبناء المسيحيين الخاضعين والمهاتين . ومن هؤلاء أيضاً
كان يجند الإداريين ، وحتى وزيره الأكبر .

وهكذا كان يرفع فوق الاستقرائية الطبيعية استاتوقراطية مشكلة من رجال من عامة الشعب ويدنون له بكل شيء (١) .

لقد توجه ملوكنا في نفس الاتجاه . البعض منهم يوعي مثل لويس الخامس عشر الذي وصفه لنا كومن بأنه كان « بشكل طبيعي صدق الناس المتوسطي الحال ، وعدو كل الكبار الذين كان بإمكانهم أن يتجاهلوه » . والبعض الآخر بالقريزة .

إن الحاجات الطبيعية للسلطة هي التي صنعت حظوظ العامة . إن هؤلاء الناس الصغار الذين أظهرهم ديون - فرييه (٢) لنا وهم يؤمن بلاط الخزينة ، وبلاط المساعدات ، والذين عثشوا سريعاً في الدولة ، دفعوا للأمام حظهم بدمهم لحظها . على حساب من ؟ على حساب الاستقراطيين . وبجسارة الظلام ، تطاولوا تدريجياً على الحقوق المالية للسلطة الانقطاعيين ، ونقلوا مداخيل الكبار للتزينة الملكية . وبقدر احتياجاتهم كان الجهاز المالي ينمو ويتعقد . لقد اخترعوا إليها آفادهم . إن أسراً يكاملها كانت تسكن بحرية في جهاز بيروقراطي يزداد عدده دائماً ويصبح أكثر قوًى وبقدر ما كانت تتضاعف « المساعدات » المطلوبة من سكان المملكة ، كان برجوازيو بلاط المساعدات ينتهزون الفرصة لتأمين ارتقاء أمثالهم في المقاطعات . إن أساس الضريبة وتحصيلها كانا في البداية يعهدان لمنتخبين من قبل دافعي الضريبة : لكن هؤلاء المنتخبين أصبحوا (١) لقد كان شهيداً مدحشاً جداً لسلي لادم من أوروبا الإيطالية ، مثل بيسبيك ، أن

مرى بلاط لا يشغل فيه الاقطاعيون إلا مكان ، وإنما فقط الوظيفون : « لم يكن هناك في هذه الجمعية الكبيرة رجل واحد لا يدين بموقعه للقيمة والجدارة فقط . إن الأثر لا يشغلون فيه أي قيمة للولاية . إن الأهمية المطلقة لرجل ما تضعف فقط الذي يشغله في الدولة . فليس هناك قط من شجار بسبب حق التصدر : إن الوظيفة هي التي تعطي هذا الحق . إن السلطان ، عندما يقوم بالتعيينات لا يلاحظ بالعيبان الرتبة أو الثروة ... إن أولئك الذين يتفنون منه أعلى الوظائف هم في الألقاب أبناء الرعاة » .

(٢) جيه ديون - فرييه (G. Dupont-Ferrier) : « دراسات حول المؤسسات المالية لفرنسا » - مجلدان - باريس - منشورات فيرمن - ديو ، ١٩٢٠ و ١٩٢٢ .

سرياً يعينون من قبل الإدارة ، ويلبسون من مسلعة لآخرى ، وينمون تحتهم سلسلة كاملة من المسلحين والكتاب ، هكذا كانت خدمة الدولة في كل مكان مناسبة للتميز والارتقاء والقوة بالنسبة لأناس المصلحة(١)

إن ما يشاهد في الميدان المالي يثر عليه أيضاً في الميدان القضائي فالشباب الفقراء المدعويين لبلاط الملك طردوا منه شيئاً فشيئاً البارونات ، وأخفوا الثقة ، والشعر المستعار ، وأصبحوا البرملان ، ودخلوا شيئاً فشيئاً إلى نفس أراضي السيد الإقطاعي ، ونصبوا أنفسهم قضاة بينه وبين رجاله ، أي سلجوه سلطته .

أي مشهد يمثل هذا الصعود للرجال السوداء(٢) ، وهذا التمثل الذي يفترس شيئاً فشيئاً المظلة الإقطاعية ، ولا بدع لها إلا المظهر واللقب !

(١) لاحظ سامنر مين في الهند الانجليزية ظاهرة مشابهة كلياً ، حيث أصبح مسؤولو تعصيل الضريبة يشكلون قوى مطية .

(٢) عشية العروب الدينية ، قال أوجسطين تياري : « إن الطبقة الثالثة كانت تجد نفسها ، بنوع من التقادم الأقل حمرة إزاء رجال الدين مما هو إزاء النبلاء ، تحسنة تقريباً بكل وظائف الإدارة المدنية ، حتى الأدنى من بينها ، بما في ذلك تلك التي أعطيت منذ ذلك الحين اسم وزارات . فمن طبقة العامة ، وبغسل الدرجات الحاصصة والاختيارات التكررة قليلاً أو كثيراً ، خرج المستشار وزير العدل ، وكتاب الدولة ، ومكتدبو العرائض ، ومعاونو وكلاء الملك ، وكل الجسم القضائي ، المؤلف من المجلس الكبير ، ومحاكمة التنازعات والدعاوى المعقولة ، وبرلمان باريس بغرفة السبع ، ومحاكمة الحسابات ، ومحاكمة المساعدات ، وبرلمانات المقاطعات الثمانية ، وكية كبيرة من القاعد الأدنى التي يوجد على رأسها أعضاء محاكم الشرفين المكين . وبشكل مواتر ، في الإدارة المالية كان الموظفون من كل المراتب ، لشرفون على الفيزية ، والمتعدون والرايون ، والجهة العموميون والخاصون ، يؤخرون من بين البرجوازيين المتعلمين الذين كانوا نسجوا باتاس القياس الطويل . أما فيما يتعلق بالقضاء الذي كان يمارسه القهرمات ، والشرفون المكين وتلك الملك فإن هذه الفئة من الوظائف إذا كانت مستمرة بكونها مشغولة من قبل النبلاء ، فإن هؤلاء كان عليهم دائماً أن يكون لديهم مساعدون أو معاونون متدرجون » . « تياري :

« تاريخ ... الطبقة الثالثة » طبعة ١٨٣٦ - ص : ٨٢ - ٨٤ .

كيف لانرى بان الدولة صنعت حك كل هؤلاء العامة ، وانهم
صنعوا قدر الدولة !

إن تعلقا إنفعاليا يربطهم بالوظيفة التي غير امتلاكهم لها حياتهم .
فمنعما يكون الملك مجنونا يكون ولي العهد أحق ، وعندما قام اللوق
دو برغوني ، الذي أسكرته نشوة الغرور والشعبية ، بتسليم باريس
لفوضى انجرايين ، كان محامي الملك جان جوفيل ، هو الذي طالب
لوحده بحقوق الدولة وجعلها تنتصر .

إن جهيم كان حافظا وعدوانيا أيضا . إنهم لم يخدموا الدولة فقط
بامتناعهم للكبار ، وإنما أيضا أخذوا ثارا . وقد يحصل أن تكون المصالح
الارستقراطية هي أيضا مصالح المجتمع . « إن استمرارية الاشياء
الحسنة ، يقول رينان ، يجب أن تحفظ بواسطة مؤسسات تكون ، إذا
اردنا ، امتيازاً للبعض ، لكنها تشكل أعضاء للحياة القومية ، تبقى بعض
احاجلت بدونها في حالة معاناة (١) . فلا تطلبوا الى « الضابط » من العامة
أن يفهموا ذلك . ويضيف رينان « إن القلاع الصغيرة التي تحفظ فيها
الودائع العائدة للمجتمع تبدو كأبراج إقطاعية » . لقد هاجم رجال
الملك هذه الأبراج الاقطاعية بقوة متجددة دائما .

إن مؤرخي المدن الإيطالية يظهرون لنا البرجوازيين وهم ينطلقون
في حملة ضد القصور المجاورة ، ويفتحونها ثم يقومون بعد احتلالها
بنهديما حجرا حجرا . وكانوا يجبرون السادة الاقطاعيين القدماء على
القدوم للعيش بينهم كمواطنين بسطاء ، وكانوا ينشرون هكذا السلطة
المدينة في أرجاء البلاد . إن نفس ذكريات الاهانات التي خضع لها ،
والرغبات التي يشعر بها ، ونفس الشوة للمدينة التي هو عضو فيها -
وهي مدينة القيادة - تدفع السياسي العلمي لتهديم كل السلطات
الخاصة ، وكل ما يحد من جلاله القوة العامة ويوقفها .

(١) رينان - « الملكية الدستورية في فرنسا » ... في « الإصلاح الفكري والأخلاقي
لفرنسا » - منشورات كالمان - ليفي - ص : ٢٤٩ - ٢٥٠ .

الحكم المطلق العلي

هكذا كان تقدم العلي في الدولة وتقدم الدولة في الأمة مرتبطين بشكل حميم .

لقد وجدت الدولة في العامة الخدام الذين يدعمونها ووجد العامة في الدولة السيد الذي يرفع من شأنهم .

إن الملك ، بتشجيعه لانتماق الاقنان وبعده من حق السادة الاقطاعيين في استغلال رجالهم ، كان يضعف بنفس المقدار معارضه الطبيعيين . وبسهره على تشكل فئة أساسية من البرجوازية ، هي اوليفارشبه البلديات ، والطبقة التجارية ، كان يعد لنفسه خداماً ، ويضمن لنفسه سناً . ويتأسس له قابلية الوظائف للبيع والشراء ، فتح لهذه البرجوازية ابواب الدولة . ويسماحه لهذه الوظائف بأن تصبح ملكية وراثية ربط بمصره اسراً كاملة من البرجوازية . إن الجامعات التي شجعها اعطته اكثر ابطاءه فعالية . لقد كان الفقهاء الذين دعموا حقه ضد الامبراطور وضد البابا ، باطروحات ساطعة ، كانوا ايضاً ، بشكل خاص ، ونموض ويومياً ، قارضي حق السيد الاقطاعي . هكذا اعلن أوغسطين تباري بحق :-

« خلال مدة ستة قرون ، من الثاني عشر الى السابع ، كان تاريخ الطبقة الثالثة وتاريخ الملكية مرتبطين مع بعض بشكل لا انفصال فيه .. فمن قدوم لويس السادس (الضخم) الى موت لويس الرابع عشر ، كانت كل حقبة حاسمة في تقديم مختلف طبقات عملة الشعب ، في مجال الحرية والرفاهية والانوار والاهمية الاجتماعية ، تقابل في سلسلة المهود الملكية اسم ملك كبير او وزير كبير » (١) .

(١) المرجع السابق - ص : ٩ .

وخلال الفترات التي كان فيها الملك ضعيفا كلويس العاشر او لويس الحادي عشر ، ومتقادا للكبار ، كان هذا التقدم يتقطع ، ويرسم رد فعل وبالعكس ، كلما كان الملك متعطشا للسلطة ، كلما وجه ضربات اكثر للامراء الاجتماعيين ، وكلما دفع اكثر للامام مسبة الانتماق .

لقد فهمت الطبقة الثالثة هذا الامر جيدا ، وكان اولئك الذين يتكلمون وهم راكعون على ركبهم في مجالس الطبقات العامة - اي ممثلوها هم ايضا الاكثر حماسا في دعمهم للسلطة . إن شكايرهم احيانا كانت كمذهب الى ما هو ابعد من رغبات الملكية ، وتحثهم على تسريع عملية اغتصاب حقوق العدالة الاقطاعية^(١) . واحيانا كانوا يبررون بقوة سلطتها ، كما حدث حين دعاهم فيليب النجيل لاول مرة ، حتى انهم قاموا في عام ١١٤ بتسليم الملكية وكالة لا محدودة وغير قابلة للعزل^(٢)

(١) عندما صارت العملية متقدمة جدا ، احتجت الطبقة الثالثة في مجالس عام ١٥٦٠ بان السادة الاقطاعيين يطهرون اعمال سفرة وغرائب تتجاوز حقوقهم، ويستمدون رعاياهم « امام فضاة مخلصين ومعابين لهم » ؛ وطالبت « بالا » يدعى هؤلاء الرعايا ، في المستقبل للمثول امام قاضي القضاة الملكي ، وذلك في الدعاوى القائمة بين السادة الاقطاعيين والرعايا ، والتي يكون فيها للسادة الاقطاعيين مصلحة خاصة .
كم هي ملاكمة مثل هذه المطالب لتضخم السلطة !

(٢) ها هي المادة التي وضعتها الطبقة الثالثة في مقعده تقررها تحت عنوان « القانون الاساسي » .

« سيستوكل الى الملك ان يقرر في اجتماع مجالسه القانون الاساسي للمملكة الذي سيكون مصادقا ومطوعا من قبلكر الجميع . فيما ان الملك مضطرب به كسيد في دولته ، ولا يستمد لاجه إلا من الله وحده فإنه ليس هناك من قوة على الأرض ، روحية كانت ام زمنية ، تمنع باي حق على ملكته من اجل تجريدها من الشخص المخلص لكونها ، أو إعفاء أو تبرئة رعاياهم من الوفاء والطاعة اللذين يدينون بهما لهم ، مهما كان السبب أو الضرر لذلك ، وان كل الرعايا ، من اي نوعية او طبقة كانوا ، سيخبرون هذا القانون مقدسا وحقيقيا ، ومتفقا مع كلام الله ، بدون اي تمييز أو إبهام أو حذر كان ؛ إن هذا القانون هو الذي سيقسم به كل نواب المجالس ، ومن الآن فصاعدا كل ضباط السلطة والكتفين منها وذلك قبل امتلاكهم لتلقينهم ومباشرتهم لوظيفتهم . إن كل الرعين ، والاوصياء على العرش ، والقضاة والوعاظ ملزمون بتعليمه ونشره . إن كل رأي مأكس ، حتى وإن كان من الجائز

بدا انها مأخوذة من مخيلة هوبس ، ولا يمكن الا لطبقة مهتمة بقيام الحكم المطلق أن تقبل بها

ان الارستقراطية لم تكن أقل شعوراً بأن الاداة الرئيسة لتخفيفها التدريجي كانت العامة التي كانت السلطة قد سلمت نفسها لها بشكل متزايد الاتساع .

هنا يجب الاستماع لصرخات غيظ سان سيمون ضد مازاران . لقد فهم جيداً أن ثورة كانت قد حدثت في زمن الفروند ؛ إلا أنها ليست الثورة الصاخبة التي حاول القيام بها المتوردون ، وإنما بالمعكس الثورة غير المرئية التي كان ينجزها الوزير ، متفقد تعاليم ريشليو ، ومزبني لويس الرابع عشر :

« إن كل اهتماماته ، وكل مثابرته استدارت نحو إبادة النبلاء بالولادة بكل أنواع الطوق ، وسلب الأشخاص من ذوي الانقلاب كل نوع من السلطة ؛ وإيماده لهذا من شؤون الدولة ؛ وبإدخال آتاس وضيبي النسب مثله إليها ؛ وزيادة أمانهم في السلطة والتمايز والثقة والثروة ؛ وإقناع الملك بأن سيد إقطاعي هو بشكل طبيعي عدو لسلطته ، وبأنه يفضل ، من أجل إدارة شؤنه ، أناساً وضيعين يمكن ، عند أقل عدم رضى عنهم ، إفتاؤهم بانتزاع وظائفهم منهم ، بنفس السهولة التي انتشلوا فيها من العدم حين أعطوا هذه الوظائف ؛ وذلك بدل أن يمتلك السادة الإقطاعيون الكبار بالأصل بسبب ولادتهم ، وتحالفهم لها علاقة بها بسبب منشأتهم . قوة مخيفة بفضل الوزارة والوظائف التي لها علاقة بها ،

→

قتل ملوكاً أو تنحيهم ، والنهول والتمرد ضدهم ، والتعرد من نير طاعتهم مما كانت المناسبة لذلك ، هو رأي كافر ومكروه ، ومضاد للحقيقة ، ومضاد لإقامة دولة فرنسا التي لا تضع مباشرة إلا لله » .

إن هذه الأعلان هو يعنون شك إعلان فردي ، يرد على حملة الخطاب اليسوعي ، ونحس فيه بذكري اضطرابات « الرابطة » الرئيسة . ولكنهم هذا كانت الأسباب الخاصة التي ألهمته ، فإن الإعلان صدر ، وكان بالفضل وكالة لا محدودة وغير قابلة للزحل .

ويصبحون خطيرين إذا ما كفوا عن استخدامها لنفس الأسباب . لهذا كان تدخل الريشة واللباس ، وإفناء النبلاء تدريجياً ، الذي يمكن أن نراه في موضع آخر لحد المجزة . وللذي نراه ونحس به اليوم ، والذي عُرِف الناس الريشة واللباس جيداً كيف يدعمونه ، ويزيد كل يوم من خطورة يبرهم بحيث وصلت الأمور لحد أن أكبر سيد إقطاعي لم يعد يستطيع أن يكون مرموقاً بنظر أي شخص ، وأنه أصبح بألف طريقة مختلفة ، خاضعاً لأكثر رجال العامة صنعة « (١) » .

ويضيف أيضاً :

« إن غريباً من حثالة الشعب لا يتعلق بشيء وليس له من إله آخر غير عظمته وقوته ، لا يفكر بالدولة (أي بالامة) التي يحكمها إلا بالنسبة الى نفسه . إنه يحتقر القوانين ، والعقوبة ، والزبايا ، ويجعل القواعد والأشكال ، ولا يفكر إلا بقهر كل شيء ، ودمج كل شيء ، وجعل كل شيء يصبح شعباً .

لننمذج لكيفية تحويل مسببة هذا الكاتب الكبير . في النهاية : الى حقيقة . قهر كل شيء ، دمج كل شيء ، جعل كل شيء يصبح شعباً ، في هذا تكمن بالفعل عبقرية الادارة الملكية . لقد وثق بعض المؤرخين الماطفيين لكون الملكية جعلت نفسها مطلقة ، وهتتوها ، في نفس الوقت ، لأنها رفعت من شان العامة . إن هذا من قبيل السخرية . لقد رفعت العامة لأنها كانت تريد أن تجعل نفسها مطلقة ؛ وجعلت نفسها مطلقة لأنها رفعت العامة .

إن من غير الممكن ، في أي مكان واي زمان ، بناء سلطة مكتسحة بصحبة الاستقراطيين . إن الاهتمام بالمصالح العائلية ، والتضامن الطبقي ، والأحكام المسبقة في ميدان التربية ، إن كل هذا يرددهم عن تسليم الدولة استقلال وثروة امتالهم .

(١) « مذكريات » سان سيمون - منشورات بوالهيسل - المجلد ٢٧ - ص : ٦ و ٧ .

إن مسيرة الحكم المطلق . بإخضاعها تنوع العادات لوحدة القوانين ، ومحاربتها للمشاعر المحلية من أجل نقل الولاءات للدولة ، وإخمادها في كل مواطن الحياة من أجل بث الحياة في موطن واحد ، وأخيراً بإحلالها للحكومة الميكانيكية للإدارة محل السلطة الشخصية للتبلاء ، هي طبيعياً مهدمة للتقاليد التي تتعلق بها غطرسة السلالات الأرستقراطية والشفاعات التي صنعت قوتها .

إن بها إذاً يتعلق أمر المقاومة .

رد الفعل الأرستقراطي :

إن البعض يفخر بمناجاة فيليب بوت^(١) التي أخذ فيها على الملكية اتجاهها الابتعادي الذي طبعها به لويس الحادي عشر . ويستشهد بدفاعه عن حقوق وحريات الأمة ، لكنه ينسى غالباً أن يذكر بأن بوت كان يتكلم باسم النبلاء .

لقد كان على دوق دو مونمورنسي ، وحاكم الدوقية ، أن يقوم بدوره الطبيعي كأرستقراطي ويأخذ ضد ريشيليو جانب الدفاع عن الإعفاءات القديمة التي كانت المقاطعات تتمتع بها ، ويدفع رأسه ثمناً لهذه المقاومة . إن بونالد لم يكن على خطأ حين كتب :

لقد كان على دوق دو مونمورنسي ، وحاكم ليدق ، أن يقوم إن السلطة القومية هي سلطة تستطيع أن تهدم كل شيء ، وتقلب كل شيء ، وتغير كل شيء . إن سلطة تستطيع أن تقلب هي سلطة بلا حدود : إلا أن النبلاء هم حد السلطة ، لأن الملك لا يستطيع زيادة التبلاء الذين يتعاضون

(١) في مجلس الطبقات العامة التقى في عام ١٦٨٤ ، ونذكر بأن لويس الحادي عشر كان قد توفي في العام السابق .

معه ، ويعتبرون مثله أبناء الدستور ، ويرتبطون مثله بالمجتمع بمقد غير قابلة للحل .. (١) .

إننا لن نعرف كيف نفسر بكلمات أقل لماذا لم تبلغ السلطة الملكية ، المتجهة باستمرار نحو التوحيد والتماثل ، غايتها المنطقية التي سحقتها الثورة في عدة أشهر .

ذلك أنها كانت تصطدم بطبقة النبلاء ، المقاومة دائماً - المتمردة غالباً . والتي كان الملوك ، الميالون منطقياً للقضاء عليها كلياً . ينغرون من ذلك بسبب التقاليد والمشاعر وشيء من التفهم لدورها الضروري .

إن الاختلافات الكبيرة بين تاريخ فرنسا وتاريخ إنجلترا تتجلى ، بشكل كامل تقريباً ، في السلوكات المتعارضة جداً لطبقتي النبلاء فيهما ، كما شعر بذلك جيداً لولم (Lothe) .

ففي فرنسا ، عرفت بشكل سيء كيف تدافع عن نفسها يومياً . وقامت بهجمات مضادة عنيفة . غير منظمة . وغير موفقة ، ووحشية ، كما حدث في عهد لويس العاشر ، عندما شنت أو نهران دو ماريني ، وعذبت ببار دو لاتيلى ، مستشار فرنسا ، وراوول دو برسل ، محامي الملك (٢) . إنها لم تعرف كيف تقود الطبقة الثالثة بجعلها تشعر بأن إنقاذها من بعض مظاهر الهيمنة التي خفف منها الزمن لن يكون إلا من أجل إخضاعها لسيطرة الدولة الثقيلة . وإذا كانت قد وجدت نفسها متشاركة معها ، كما في بداية حرب الفروند ، فإنها خسرت سريعاً دعمها لأنها بدت عاجزة عن إعطاء تمردها مظهر الدفاع عن المصلحة العامة ، كما أنها تفككت

(١) بونالد : « نظرية السلطة السياسية والدينية » - الكتاب الثالث .

(٢) أ. تيلري : المرجع السابق ذكره - ص : ٢٩ .

« إن قهواء القرن الرابع عشر ، مؤسسي ووزراء الاستبدادية الملكية ، خضعوا للصبر المشترك لكبار الثوريين . لقد ملك الأكثر جرأة من بينهم تحت رد فعل الصالح التي كانوا قد جرحوها ، والمعادات التي كانوا قد طردوها » .

هي نفسها بسبب جشع المتعديين الذين كان كل منهم مستعداً ، لقاء
نمن بخس ، لعقد معاهدة خاصة مع التاج .

إنها لم تكن ، بكلمة واحدة ، تمتلك سياسة ، ولم تكتسب ثنائية
المواقع المفقودة إلا بفضل الاضطرابات الأهلية ، كالحروب الدينية أو حرب
الفروند التي حطمت السلطة ، وسمحت للسادة الاقطاعيين بأن يتلاقوا ،
نظراً لفقدان النظام العام ، بملوك صفار كان عليهم ، حين استتباب
السلام ، أن يشتروا انضواءهم^(١) .

لقد عرفت أرستقراطية إنجلترا كيف تتصرف كهيئة بشكل
أفضل ، وربما لأن البرلمان في فرنسا انتقل لأيدي الفقهاء ، وصار أداة
ملكية ، في حين أنه بقي في إنجلترا عضواً للسلطات الاجتماعية ومكاناً
لجميع معارضتهم .

لقد عرفت كثيراً كيف تلون مقاومتها بأسباب ذات طابع عام .
نما نجد ذلك ، على سبيل المثال ، في الشرعة الموجهة للبارونات ، والتي
كانت عبارة عن مجرد استلام للملك أمام المصالح الخاصة التي تدافع عن
نفسها ، وصيغ الحق والحرية الصالحة لكل الأزمنة .

وبدل جمل النبلاء الفرنسيين لأنفسهم يعرفون في نظر الشعب
كاستبداديين صفار ، هم غالباً أكثر إلحاحاً بمطالبهم وأكثر ارتباطاً مما
كان عليه حال النبيل الأكبر ، ودائماً أكثر تمجرفاً ، أعطت طبقة النبلاء

(١) لقد رأى سان سيمون جيداً كيف كانت الاضطرابات تثقل كاهلها الأرستقراطية :
« إن كل ما كان باستطاعة هنري الرابع أن يفعله ، بمساعدة طبقة النبلاء المظلمة ،
كان ، بعد ألف عمل ، في أن يؤمن الاعتراف بما كان حقاً له - وذلك بشراة - ، إن
صح القول ، فلتاج من دعاية ، بالمعاهدات والوعود التي كلفته إياها التشنجات
المهيشة وامكنة الأمان لرؤساء الكاثوليك ، والهيغونيين مجزئاً هؤلاء بالمساعدة الظلمين
بشيئاً . والذين كانوا يعتقدون مع ذلك أنهم حكموا » بعد الاضطهاد التي كان كل
منهم قد أصيبتها لنفسه ، لم يكن من اليسر فيديهم » . المرجع السابق ذكره -
المجلد ٢٧ - ص : ٩ .

الانجليزية ، بالمكس ، لطبقة الملاك الاحرار الشعور بانهم ارستقراطيون
صغار لديهم مع السادة الاقطاعيين حريات مشتركة . ينبغي الدفاع عنها .

لقد انجزت هذه الارستقراطية الجزيرية ضربة معلم في عام ١٦٨٩ .
لقد تثقفت على يد هارينغتون أكثر مما فعلت على يد لوك ، وثبتت للسلطة
التي اعطتها للملك ، الذي استندته من وراء البحار ، حدوداً موضوعة
بدكاء بحيث تستمد خلال عدة قرون .

ما هي الآداة الأساسية للسلطة ؟ الجيش (١) :

إن احدى مواد « عريضة الحقوق » تعلن إذا عدم شرعية الجيوش
الدائمة ، في حين أن قانون مويني (Manning Act) لم يكفل المحاكم العرفية
ولم يكن الانضباط العسكري إلا لمدة عام ، الأمر الذي يجبر الحكومة
على دعوة البرلمان في كل عام من أجل أن يخلق ثانية ، بشكل ما ، الجيش
الذي حان وقت حله قانوناً . ولهذا السبب يقال حتى الآن البحرية
الملكية ، والطيران الملكي ، ولا يقال الجيش الملكي . هكذا تحفظ ذكرى
حالة الخضوع التي وضع فيها الجيش إزاء البرلمان .

(١) وهكذا فإنه لو كان شاول الأول يمتلك جيشاً صغيراً لحطم التمرد الجماهيري
للكوفنتنر القادمين من اسكوتلند بقيادة لسلي . ولا كان مكروها ، والسيف
الاسكوتلندي في خاصرته ، على دعوة البرلمان الإنجليزي الذي كان عليه أن يمثل
امامه متوسلاً بعد أن كان قد حُلّ بافتخار البرلمان السابق . لقد كان عليه أن
يتنازل للانجليز لقاد الامم العظيم بأن يحصل منهم على الوسائل اللازمة لإخضاع
« اسكوتلند » ، ثم يطلب دم الاسكوتلنديين أنفسهم ضد ولاءة التكليس . ومن
استسلام لاستسلام كان التمسس بلقده قواه وشرفه . ماذا كان يلزمه لكي لا يهبط في
درب الفري هذا ؟ جيش .

وماذا كان يلزم كرومويل من أجل أن يرفع على انتفاخي الكلية سلطة بلا قاعدة
ولا مكبح ؟ جيش ؟ إن الجيش الذي احسنه باسم البرلمان ، وانقلب ضده ، هو
مثال متأثر لعدم وفاء الجيوش للمؤسسات والمبادئ ، وإخلاصها للأشخاص .
وكيف تمت عودة شاول الثاني للعرش ، إن لم يكن بفضل جيش مولك ؟

وفي ظل آل ستيوارت ، كان البرلمان يدمى للاجتماع بشكل غير منتظم ، ويصوت على الاعانات المالية دائما من اجل عدة سنوات ، وأحيانا لكل مدة العهد . وقد منح ايضا غيوم الثالث حق جباية الرسوم الجمركية طوال حياته كلها ؛ لكن الاجتماعات السنوية أدت بالضرورة لاعتماد التصويت السنوي على النفقات . وهذا يعني أن الإدارة نفسها ، وليس فقط الجيش ، كانوا ملحقين بموافقة البرلمان ، أو بعبارة أخرى ، بموافقة الارستقراطية التي كان يتألف منها . لقد رأى دولوم في ذلك جيدا مبدء الحرية الانجليزية .

« إن حق تقرير المساهمات الضريبية التي سيدفعونها بأنفسهم ، والذي يخصّ الانجليز ، يبدو بصفة عامة أنه بشكل ضمانات الملكية الفردية ضد ادعاءات التاج ؛ إن التخلي عن هذا الحق هو إهمال للأثر الأنبل والأهم لهذا الامتياز .

إن حق تقدير الاعانات المالية المقدمة للتاج ، والذي يتمتع به شعب إنجلترا هو الحماية لكل حرياته المدنية والدينية . إنها لوسيلة قوية جداً أن يحتفظ له الدستور إمكانية **الإنقال على سلوك السلطة التنفيذية** . إن هذه الصلة هي التي بواسطتها وجّهت هذه السلطة . إن الملك يستطيع بدون شك أن يطرد على هواه ممثلي الشعب ، لكنه لن يعرف كيف يحكم معهم (١) .

وحيث يكتب الجيني كلمة « شعب » فإنه يجب طبيعيا أن يفهم من ذلك كلمة **Populus** بالمعنى الذي كان لهذه الكلمة في روما أولا ، أي ارسقراطية . فلها وحدها عادت أولا وستعود حتى عام ١٨٣٢ مقاعد البرلمان .

(١) دو لولم (De Lolme) : : دستور إنجلترا - ١٧٧١ - الطبعة الانجليزية الجديدة لعام ١٨٢٦ - ص - ٢٧٥ .

وحتى في عام ١٦٨٩ لم تكن هذه الأرستقراطية تضم طبقة النبلاء القديمة فقط . إن الذين اغتنوا من المصادرات الكرومولية ، وكبار تجار شركة الهند ، على سبيل المثال ، الذين اشتروا الأراضي بثمان منخفض ، والمتآمرون من أجل عودة الملكية أيضاً ، كانوا يشكلون نسبة جيدة فيها . إن التجارة الكبيرة ستدخل إليها باستمرار عناصر جديدة . إنها بشكل أساسي طبقة الملاك الكبار .

لعد كانت القيود التي جلبتها للسلطة ضخمة بنتائجها التاريخية . فيما أن الملك ليس له حق فرض الضريبة : فقد دُفعَ للاقتراض : والطبقة المترفة ، المقيمة في البرلمان ، كانت تسهر على حسن إدارة الدين ، الأمر الذي ولد الدين العام قبل أن يستحق هذه التسمية في فرنسا بقرن وربع من الزمن ، وذلك مع نتائج سياسية بارزة (١) . وربما لأن تجار الهند تسلموا إليها ، فإن هذه الأرستقراطية كانت ، إلى درجة كبيرة ، على علم بالفواهر الاقتصادية بحيث جمعت بوضوح كل محاولة لتخفيض قيمة النقد ، وأمنت بذلك الاستقرار الحقيقي لمداخيلها ، وحتى رفعها خلال القرن الثامن عشر ، بفضل تقلب الأسعار المتجهة نحو الانخفاض . والذي حدث أثناء تلك المرحلة .

(١) منذ أن أصبحت الدين العامة تقدم بشكل حصري تقريباً نفقات الحرب ، ويمكثها لوحدها أن تدبر ذلك بنجاح ، لم تعد قوة الحكام في علاقاتهم الخارجية تقاس ، كما في العصور القديمة ، بمدى الساع سيطرتهم ، ومدى دمايتهم وقوة وانضباط جيوشهم ، وإنما بتقدم الزراعة والصناعة والفنون ، ومدى وخصوبة كبير الدين العام . إن الأقوى هو الذي يستطيع أن يقترض أكثر ، بأقل معدل فائدة ، ولأطول مدة ممكنة . وطالما أن التقود ستكون عصب الحرب فإن حكومة الشعب الأثني ، والتي تتمتع بأكبر دين ، ستجد في كل مكان قواتاً مستعدة لخدمتها ، وحلفاء مهتئين لمساعدتها ، واتصالاً مهتمين بانتصارها ، وستكون القوة من السيطرة على أي شعب بلا ثروة ، ومن إخضاعه ، أو من قلب وإبادة الحكومات التي ليس لديها قسروها .

انظر : غاتيليه (Gatilh) : « بحث سياسي حول الدخل العام » باريس - ١٨٩٢ .

وهكذا ستكون الارستقراطية البريطانية ، المسلحة بالحق والثروة .
بالحقيقة ، سيدة الدولة في ظل اسرة هانوفر .

وعندما ستنهض ، بعد ذلك بكثير ، الوجة الديمقراطية ، ستجد
في إنجلترا سلطة محاصرة بختناق ارستقراطية ، في حين انها تستولي؛
في فرنسا ، فجأة على سلطة ملكية بلا مكبح . الأمر الذي يفسر بما فيه
الكفاية الفرق بين الديمقراطيتين .

مناورات الارستقراطية الخاطئة وانتحارها في فرنسا :

كان القرن الثامن عشر الفرنسي عصر رد فعل ارستقراطي ؛ لكنه
مؤرس برعونة شديدة بحيث انه بدل ان يؤدي الى الحد من السلطة
الملكية ، ادى الى التدمير المزدوج للملكية وللارستقراطية : والى قيام
سلطة مطلقة اكثر بكثير مما كانت عليه سلطة الملك الكبير .

إن سان سيمون يظهر لنا كبار النبلاء وهم يترقبون موت لويس
ارابع عشر من اجل استعادة المواقع المفقودة منذ مازاران . ولكن كيف ؟
هل يتعلق الأمر بتنصيب سلطة مضادة معدلة في وجهه ؟ إنهم لم يفكروا
بذلك ، لكنهم أرادوا الاستيلاء على الدولة . إنهم ، كتلاميذ « للضباط »
العاميين الذين كانوا ضحية لهم ، لم يعودوا يتصورون الفعل السياسي
إلا من خلال عتلات الدولة .

« إن نيتي ، يروي سان سيمون ، كانت في البدء بوضع النبلاء
في الوزارة بكل الكرامة والسلطة المناسبين لهم ، وذلك على حساب أناس
اللباس والريشة ، وفي قيادة الأمور بحكمة ، بدرجات ، ووفق مصادقات
حيث تفقد العامة شيئاً فشيئاً كل الادعاءات التي هي ليست بصفة
بحثة من وظيفة القضاء ، ويحل السادة النبلاء شيئاً فشيئاً محل العامة
في كل وظائفهم ، وبشكل أسمى دائماً من تلك التي كان العامة يمارسونها

بابدي اخرى ، وذلك من اجل إخضاع كل شيء للنبله في كل انواع الإدارة (١) .

لقد وضع هذا المشروع الأحق في رأس دوق دو بورغويي ، بعد أن تبل بطوباويات فنلون . وكان يتضمن ، في البدء ، خطأ بخصوص قوام الارستقراطية . فهذه لم تعد مؤلفة حينذاك من النبلاء فقط ، وإنما أيضاً من أناس اللباس الذين كان لهم مع النبلاء مصالح مشتركة ، ويراد الآن استبعادهم بجنون . وكان يتضمن ، من بعد ، عدم فهم للسود التاريخي للارستقراطية ، القدرة ليس للحكم ، وإنما لتكوين مصداق للحكومة . إن المثال المزدوج للبندقية والانطرية كان يثير الرؤوس . لكن تكوين ومزاج قط مؤلفة من تجمع أمراء لكل منهم مصالح متميزة ثم خضعوا لأمير واحد ، وإنما كانت عبارة عن جسم من المواطنين المميزين المرفوعين لممارسة الأمور العامة . أما فيما يتعلق بطبقة النبلاء الانجليزية فكانت قد تكونت في الحكومة من خلال مواجهة طويلة معها في البرلمان .

إن رد فعل عام ١٧١٥ لم يؤد الا إلى الإخلال بنظام الدولة ، وذلك بسبب « جهل وغفلة ، وخفة هذه الطبقة النبيلة المعتادة على الا تصلح لشيء باستثناء قتل نفسها » (٢) .

إن الكتاب العاميين الذين كان ينبغي الاحتفاظ بهم كأمناء سر للمجالس المضحكة ، أصبحوا ثاقية ، وبلا ضجة ، رؤساء الإدارة .

لكن السلطة كانت قد اضعفت : إن أناس اللباس ، الأكثر جدارة ، كانوا هم الذين استفادوا من ذلك . لقد كانوا ، بالأصل ، ستاتو قراطيين . لا يمكن إحاطة تعيين أي عضو في مجلس شيوخ بأفضل منها أبداً . وإذا لم يكن أعضاء البرلمان ينتخبون قط من قبل الجمهور ، فلنهم لا يستحقون

(١) « الأفكار » - منشورات بواليسل - المجلد ٢٧ ص : ٨ و ٩ .

(٢) سان سيمون - المرجع السابق .

لقد اغتفروا بحق ، وهم الذين ارتقوا في الدولة كما كانوا يعترفون بذلك (١) ، بأنهم رفعوا الدولة :

« إذا كانت غطسة كبار الإقطاعيين قد وجدت نفسها مضطرة لأن تهين نفسها أمام عرش أجدادكم ، وتتخلى عن الاستقلال ، وتعترف للكها بسلطة قضائية سامية ، وبقوة عامة اسمى من القوة التي كانوا يمارسونها (٢) ... فإن كل هذه الخدمات ، التي هي بلا شك ، الأكثر أهمية من كل الخدمات التي قدمت على الإطلاق للسلطة الملكية ، تعود الفضل فيها ، كما بين ذلك التاريخ ، لبرلمانكم (٣) .

وبدعم من هذه الخدمات ، إدمى الورثة القهقريين للفقهاء ، خدام السلطة ، الحق بممارسة رقابة على أعمالها (٤) . ومن المؤكد أنه لا يمكن إيجاد جسم في البلاد مهيا أكثر منهم لتهدئة السلطة .

وإذا كانت الوظائف تشتري ، فإن الرقابة التي يمارسها على المبيعات هذا الجسم نفسه تحيط انضمام قاض جديد له بضمانات .

(١) أثناء صراع ١٧٧٠ مع السلطة الملكية بين برلمان باريس للملك : « أن القضاة الذين يتألف منهم سيترفون دائما بأنه ليس لهم من لقب قضائي آخر غير صفة ضباط جلالتكم » - (البيانات المقررة والمقررة أمام الملك في ٣ كانون الأول ١٧٧٠) .

(٢) هنا يقول البرلمان أيضا : « ... وإذا كان استقلال تاجكم قد حُوفِظ طيه ضد مشاريع بلاط روما ، في حين أن القوق ، في كل مكان تقريبا ، خضعوا لشر الطغوح البابوي المتطرف ؛ وإذا كان الصولجان ، أخيرا ، قد حُفِظ من ذكره الذكر في بيكر البيت الملكي ، من خلال التماثل الأطول والاسعد الذي يوجد في أمثلة حويليات الامبراطوريات ... »

(٣) بيانات ٣ كانون الأول ١٧٧٠ .

(٤) إن تطورات الاكروس في عام ١٧٨٨ تشهد كم كانت افكار الحد من السلطة سائدة : « إن إرادة الأمير ، التي لم تثار على يد قضائه ، يمكن أن ينتظر لها كأنها إرادته المؤقتة . إنها لا تنسب الجلالة التي تضمن لها التنفيذ والطاعة إلا إذا منحت مسبقا حجب وتطبيقات قضائية في مجلسك الخاص » . والحقيقة أن فكرة أن كل إرادة للرجل الذي هو سيده ، ليست ، من فناء نفسها ، إرادة سيده ، لعبت دورا أساسيا في ظل النظام القديم . إنها لم تنكشف ، مؤقتا وليس ابدا بشكل كامل ، إلا في أوج عهد لويس الرابع عشر .

لذلك إلا المزيد من الثقة لأنهم لن يكونو متعلقيه بسبب حاجتهم للوصول، وإنما إبطاله من حيث المبدأ . إنهم يشكلون في مجموعهم جسماً أكثر خطورة وأكثر جدارة من البرلمان البريطاني . هل يجب على الملكية إذا أن تقبل بهذه السلطة المضادة وتكرسها ؟

أم إن من الضروري لكرامتها أن تقاوم الإدماجات البرلمانية ؟ إن حزباً كان يدفعها لذلك ، ويقول من نفسه بأنه وريث ويشيلو ، وكان رئيسه بالفعل أحد أحفاد شقيق الكاردينال الكبير ولكن إذا كان من الواجب في الحاضر تحطيم أرستقراطية اللباس ، ودفع السلطة الملكية دائماً إلى الأمام ، فإن الأمر كان يحتاج ، كما في السابق ، لتصفيفات العامة ، ولإستخدامهم ضد حملة الشعر المستعار . إن ميرابو رأى ذلك ، لكن زمرة أفيويون لم تراه .

لقد كانت مؤلفة من نبلاء نفتت السلطة الملكية ريشهم تقريباً ، لكنهم استردوا عافيتهم باقامتهم في جهاز الدولة الفني الذي بناه الكتاب الماميون . هل تفوقت الوظائف على الاقطاعات ؟ لقد أدخلت الوظائف . وكانت خاصة الإتاوات الاقطاعية مختلصة في صناديق الدولة . ففرت منها . وبشغلها لكل الامكنة وسدها لكل طرقات السلطة ، أضعفتها بمعجزها ، وأفترت دمهيا بمنعها من أن تجلب لها ، كما حدث في السابق طموحات العامة .

وهكذا وجد كل ما كان يجب أن يخدم الدولة ، نفسه مُعبداً عنها(١) ففي ظل معارضة برلمانية كان من شأنها ، لو قبلت في الدولة لدفعت دائماً للامام المركزية الملكية . لقد كانت ، طبيعياً ، خادمة للسلطة الملكية بحيث أنها لن تقوم إلا بمتابعة مسيرتها ، بدون ملك .

(١) ولا سيما من خلال القرار التنظيمي الصادر لعام ١٧٦٠ الذي يشترط نبالة تصود لعام ١٤٠٠ من أجل أن يكون بإمكان المرشح أن يشكل جزءاً من البلاط . هكذا يمكن جعل الملك يعيش وسط طبقة النبلاء وحدها . ولاي هدف ؟ هدف البخل فقط . هدف احتكار الضوابط والامكنة التي لم يكن الملك يمنحها لأولئك الذين لم يكن براهم .

الفصل الحادي عشر

السلطة والمعتقدات

إن 'العقل الذي يتفحص مجموعة بشرية ما يلحظ في البدء ، السلطات التي تشرف على فئاتها وتوجه مشاريعها ، وهي تبرز من الجماعة . إلا أنه يبدو له سريماً أن أوامر وإكراهات هذه السلطات المرئية لا تكفي لإنتاج التعايش المنسجم والتعاون بين البشر .

إن سلوك الأفراد توجهه القوى التي تضغط عليهم من الخارج أقل بكثير مما يوجهه منظم غير مرئي يحدد ، من الداخل ، أعمالهم . إن كل كل شخص يشغل في مجتمع ما مكاناً ما لا يعتمد إلا بشكل استثنائي جداً عن سلوك - نموذج . وهذا الانتظام يسببه نظام المعتقدات والالتزامات المندمج في طبيعة الإنسان الاجتماعي .

لقد كان القدماء يعلمون ذلك جيداً ، وقيمون عالياً السلوك الذي في تميزه يحصل الحكم تقريباً بلا فائدة ، وقساد يجعله تقريباً مستحيلاً وما دام أشخاص كل فئة يتصرفون وفق ضوابط مؤكدة ومعروفة من قبل الجميع ، يكون بإمكان شركائهم أن يتنبؤ بأعمالهم في كل الظروف وتسود الثقة في العلاقات البشرية . في حين أن السلوك الشاذ يقلب ، بالمعكس ، كل الحسابات ، ويجبر على اتخاذ كل الاحتياطات ، ويوقظ بلاخطاء والآلام التي يسببها ، أعمالاً انتقامية ، وإذا تكرر هذا الحادث فإن الربة والفضب والعنف ستحد نفسها من عقابها .

لهذا كان القدماء ، بحق ، يعملون الاجنبي لأن له سلوكا مغايرا ، ولا يمكن معرفة ماذا سيفعل ، كذلك كان من المنطقي معاقبته كل سلوك يعاكس المجرى الطبيعي للأمور بمنتهى القسوة . ضمن هذه الشروط ، لم يكن الأمر يحتاج كثيرا لحكومة ، لأن التربية كانت تكفي لتنظيم الممارسات .

وينجم عن هذا ان السلطة، باعتبارها تهدف لتوفير النظام الاجتماعي تجد في العادات الاجتماعية ، والمعتقدات التي تدعمها معاونها الامن . لكن انانية السلطة الاساسية تحملها للفتح دائما بشكل أوسع . لقد رايها ، في هذه السيرة ، تصطدم بالسلطات الاجتماعية بالرغم من انها مساعدها ، وتوسع على انقاضها ، وتستبدل الارستقراطيات الطبيعية بالنظام الذي انشأته الارستقراطية . كذلك ، فانه يجب ان تهدم العادات والمعتقدات لكي يكون بامكانها ، وينبغي عليها ، ان نحل نفوذها محل تأثيرها ، وان تتحول في النهاية ، على انقاضها ، تيوقراطية (الحكم القائم على الحق الالهي) .

السلطة القائمة على المعتقدات :

إنه يمنع علينا فهم أي شيء خاص بالنمو المتتالي للسلطة العامة ، عندما نعتقد بأننا نجد في تكوينها مقياس قدرتها .

إننا نصف حينئذ الحكومات بالنظر الى العقبات التي تعيق عمل أصحابها تضعها هيئات تصد أو تراقب . ونعتبر أن الحكومة المطلقة والتصفية والحرية أكثر من غيرها هي تلك التي لا تلتقي بأي مصدّر منظم .

إن هذا المحك ، الملائم للكسل الفكري ، خادع بشكل كامل ، لأنه يتجاهل التسلط الهائل للمشاعر الأخلاقية ، بغض النظر عن نوعيتها . إنني لا أبني بهذه المشاعر هنا الانفعالات الأكثر تبلا للوجدان الفردي

الباحث عن الخير الأعظم ؛ وإنما تملق مجتمع ما بأساليب القبل والتصرف ، والإحساس ، التي تؤلف ، بكل قوة الكلمة ، « ما يجب أن يفعله » بهذا المعنى ، تتسلط المشاعر الأخلاقية على الجسم الاجتماعي ، وعلى وجدان القيادة ؛ وتستقطب عظمهم الذي سيكون فعالاً إذا سار في اتجاه الممارسات والتقلعات المكتسبة ، وغير فعال إذا اصطدم بها بمنف .

وهكذا فإنه كلما كانت تقاليد ومعتقدات مجتمع ما ثابتة وراسخة الجذور ، كلما كانت السلطة أقل حرية في عملها . قد تبدو هذه السلطة مطلقة عندما نراها تمارس الدور الذي ابتقته لها الأخلاق . لكننا سنكتشف أنها ضعيفة للغاية إذا أرادت الذهاب ضد قوة العادات . وكلما كانت هذه العادات صلبة ، كلما كان خيار القيادة أضعف .

من هنا يأتي أن بعض النظم الاستبدادية القديمة التي كانت العادات والخرافات تسمح لها ببعض الإبهة وبعض القساوة التي تدهشنا . كانت ، فضلاً عن ذلك ، عاجزة عن تنفيذ بعض التدابير التي تبلويسيتها جداً في نظر الإنسان الحديث . إن الخرافة ، من بعض الجهات ، كانت تدعمها ، ومن البعض الآخر كانت توقفها .

لهذا يجب ألا نقبل ، بدون تفحص ، الاقتراح الذي اعتادت عليه الفلسفة في القرن الثامن عشر ، والقائل بأن « الخرافة هي الدعامة للحكم الاستبدادي » . فقبل أن ننتهي من هذا الموضوع ، سنكون أفكاراً أوضح ومختلفة جداً .

لقد تمثل الفكر العقلاني في القرنين السابع عشر والثامن عشر الإنسان البدائي كمنصر حر تماماً ويتبع كل نزوات إرادته . أن تعبّر « غير مسموح » ، الذي حدده القانون ، ظهر فقط عندما أحنى هذا الإنسان رأسه في ظل النير الاجتماعي . وقد أعطى غشّ ورع لهذا القانون مظهر الوحي الإلهي . بحيث أصبحت السلطة صانعة كل المحظورات وقواعد السلوك ، في حين أصبح الدين ذريعاً الروحي .

إننا نكون اليوم فكرة مختلفة جداً عما هي عليه الأمور . فكلمنا
سمينا أكثر لمعرفة الإنسان البدائي ، كلما انبهنا أكثر لا بالحرية
القوى لسلوكه ، وإنما ، بالعكس ، بطلبه الصارم بشكل مدهش .

ففي المجتمعات الخشنة جداً ، تشكل حياة الإنسان حلقة تحددها
بشكل خاص الممارسات المتشابهة دائماً . وبدل أن يكون هذا الانتظام من
فعل مشرّع ، فإننا نلاحظه في الجماعات الأكثر خلواً من مظاهر الحكم .

إن الإنسان المتوحش يحش باستبشار واضح في الإمتثال . وعندما
يزاد رفعه للقيام بعمل غير مألوف ، يبدى نفوراً يصل سريعاً لحده
الرجب . إن هذا الأمر ينفسر بسهولة . إن كل عمل لم يجرب بعد
نوقظ أحاسيس خوف مبهم . إن « ما - لا - يعمل » (*) يُمثّل
حجماً ضخماً لم تقطع فيه أبداً بدقة الشرائع التي اعتدنا عليها ،
شرائح « الآلاخلاقية » و « الآلاشرعية » ، و « الجارج » و « الخطير » .
إن « السيء » يظهر ككتلة غير متميزة تسند تقريباً كل مجال رؤية
الإنسان البدائي . وإذا تصورنا كل ما هو ممكن مادياً كسطح ، فإن ما هو
قابل لأن يفعل أخلاقياً لا يشكل إلا منطقة ضيقة ، أو تقريباً خطاً
على هذا السطح . أو بتعبير أفضل ، إن الدرب الضيق الذي سار فيه
الأسلاف ، والذي يمكن سلوكه بلا أضرار ، كان عبر مستنقع لم
يستكشف .

وحتى لو أن مثل هذا المجتمع كان يرأسه مستبد ، فإننا نحس
بأن الرسوخ الأقصى للأخلاق يحكم على المستبد بأن يسير في الدرب
الضيق . وبدل أن يكون ، كما اعتقد ذلك بخفة ، هو مؤلف هذا
النظام الاجتماعي ، يكون هو نفسه خاضعاً له .

(*) Co-Qui-Ne-Se-Fait-Pas : النص الأصلي جاء بالحروف الكبيرة :
أي ما يمنع عمله بشكل مطلق .

إن مفهوم التشريع مفهوم حديث كلياً : لا أعني بهذا أنه لم يُعرَف
إلا في عصرنا ، ولكنه لم يدخل في مجرى حياة المجتمع ، أي مجتمع إلا
في مرحلة متقدمة جداً من تطوره .

إن مجتمعاً قتيلاً لا يتصور أن يكون باستطاعة رجال ما أن يصنفوا
قواعد السلوك . إن هذه القواعد تشكل منطوقاً ملزماً لكل أعضاء
المجتمع ، للأكثر قوة كما للأكثر ضعفاً .

إن هذه القواعد تدعمها كل سلطة الأسلاف الذين يوحون في كل
مكان باحترام خائف . لن يكون المتوحشون عاجزين عن تفسير قوانينهم
إذا شئنا تسميتها هكذا . إن كلاً منها تبرره أسطورة ترتبط بسلف
رمزي وفوق بشري .

إن صرحاً كاملاً من الأساطير يدعم صرحاً كاملاً من العقوس
والاحتفالات والممارسات التي لها طابع إلزامي بشكل مطلق ، والتي
تعتبر الإنسان المتوحش أقل قدرة العناية على عدم الخضوع لها مما هو
حالنا إزاء القوانين التي نعرف أن لها مصدر بشري وأنها مدعومة بإكراه
بشري .

إن المجتمع كلما كان أقل تطوراً ، كلما كان العرف فيه أكثر قداسة ،
بحيث أن الملك الذي قد يتهور في الأمر بشيء ما لا يكون متفقاً معه .
سينحطت سلطته ويجازف بحياته (١) .

(١) إن علم أصول السلالات البشرية يعني بفكرة أمثلة موضحة من هذه القضايا التي
هي أصلاً بدائية، وها هي بعض الوقائع التي جمعها وسترمارك (Westermarck)
في كتابه « أصل وتطور الأفكار الأخلاقية » - الطبعة الفرنسية لعام ١٩٢٨ - المجلد
الأول - ص : ١٧٠ - ١٧٣ .

« إن الرديانك في سومطرة لا يعترفون للرؤساء بحق سن القوانين التي تحلو
لهم أو بالغاء أو تبديل عاداتهم القديمة التي يتمسكون بها بأقصى حد من التشبث
والغيرة . وليس هناك شك في لغتهم من كلمة تعني « القانون » ، وعندما يُطعن
رؤسائهم فراداهم ، لا نسمعهم يقولون : « هكذا يريد القانون » ، وإنما : « ذاك
←

ذلك هي القوة الإيحائية لامثلة متشابهة دائماً . إن غريزة التقليد تستبعد كثيراً كل سلوك شاذ ليس هناك أي مجال للتنبؤ صراحة بحالاته . هكذا تنفّر الطبيعة الخاصة للعقوبات النافذة في مجتمعات بدائية جداً ، كما هو الحال ، على سبيل المثال ، في غرينلند . ففي الجمعيات العامة التي تعقد من فترة لأخرى ، والتي تعتبر الجهاز الحكومي الوحيد لدى هؤلاء الأسكيمو ، يشتهر بكل منتهك للنظام العام ، ويُعذب على يد « معذّبين » يشيرون حوله وهم يغنون أغاني السخرية . إن هذه الإهانة العلنية ، التي تذكر بشكل خاص بالعرف النافذ في المجتمعات الطفولية ، وهذه « الإشارة باليد » ، تكفي لكي يسرب المذنب ، بانساً ، للرجال حيث يبقى مختبئاً إلى أن « يتبلغ عله » . أما إذا كانت الجريمة شديدة بعمق شديد إلى المشاعر الاجتماعية ، فانه لن يكون لها من عقوبة ممكنة إلا الطرد النهائي من القبيلة ؛ وهذا ما نراه يحدث لدى الأسكيمو والبدو ، وما يبيّنه لنا ، من جهة أخرى ، التوراة .

→

هو المؤلف « . (مارسلن - تاريخ سومطرة - لندن - ١٨١١) . وحسب إليس (Elis) فإن احترام العاشقين للاعراف الناشئة من التقاليد أو للقصص التي تصود لزمن أجدادهم ، يلزم على عاداتهم الخاصة والعامة ؛ وليس هناك من شخص يخلع لها أكثر من ذلك الذي يلتقد ، بالرغم من سلطته المطلقة في الكثير من النظم الأخرى ، الإرادة أو القدرة على تعظيم القواعد ، « القائمة منذ أمد طويل ، لشعب غراي » (و . اليس - « تاريخ مدغشقر » - لندن - ١٨٢٨ - مجلدان) .

إن تلك الأمانتين الذي تنصوده كملك استبدادي ليس أقل التزاماً بالامتثال للاعراف الوطنية التي ورثها الشعب منذ العصور الوثنية في القديم ؛ وعندما لم يحتل أحد هؤلاء الملوك لها في الممارسة ، وأراد تغيير بعض الاعراف القديمة ، فقد عرّضه . بيشام (Beecham) : « الإنسان وساحل الذهب » - لندن - ١٨٢١ . « إن الأفرقة ، يقول ويوود ريد في حديث له بشكل خاص من داهومي ، كان لديهم أحياناً ملوك مستترون ، كما كان في السابق للبرابرة حكمائهم وكهنتهم . لكنه كان من النادر أن يستطيع رؤساء شعب ما تغيير الاعراف التي تعتبر مقدسة منذ زمن سحيق » - أفريقيا لتوحشة - لندن - ١٨٦٢ .

القانون الإلهي :

إن الامتثال الصارم للأوامر الدقيقة هو من خصائص المجتمعات البدائية الصغيرة . لهذا فإن القضية تتمدد عندما يجمع الغزو ، وهو ظاهرة متأخرة الى حد ما في التاريخ البشري ، بين عدة جماعات ، ذات أخلاقيات مختلفة ، في ظل حكومة واحدة . إن كل جماعة ستحفظ ، بالطبع ، عاداتها لكن الاحتكاك يميل مع ذلك لتسهيل العمل الاصيل ونزع لجام المبادرة . ولكي يكون الشعب غازياً يجب عليه أن يتحرر جزئياً من الخوف الكاس من تحريك القوى اللامرئية الحاضرة في كل مكان .

إن الشعب المجدد . الخارج من سبات قديم جداً ضد الحرثي . سيمضي في كل الجهات للقيام بأعمال أصيلة . حينذاك سيتدخل القانون الذي سيفتح له طرق التقدم المثمرة ، في حين ستفلق امامه ، بكل سلطة الإرادة الإلهية ، الطرق التي ستقوده الى تدميره الخاص .

كل شعب يسير نحو الحضارة يمتلك كتابه الإلهي ، الذي هو شرط روحاً تقدمه . ومهما كانت كتب (*) الشعوب التاريخية الكبرى مشيرة للإعجاب فإن دينية بقدر محدود ستتعرف فيها بطواعية على تدخل إلهي . إن ملائمتها الاجتماعية القصوى ستجعلها منها ، من جهة أخرى ، صروحاً للحكمة البشرية التي سينضفئ عليها ، بهيلة ذكية . مصدر سماوي . إن هذا الخطأ اللفظي يجزّ بعده خطأ آخراً يتمثل في افتراض أن السلطة هي التي تضع القانون ، في حين أنها ، بالعكس ، تخضع له ، كما نرى ذلك في الكتاب الخامس من التوراة تنبيه الاشتراغ (Le Deutéronome) الذي قيل فيه أن الملك يجب أن يجعل نفسه نسخة من القانون ، وأن يقرأ فيه في كل أيام حياته ، وأن يحترم باخلاص كل أوامره ، ولا يشرف عنه لا الى اليمين ولا الى اليسار (١) .

(١) م كتب بالعرف الكبير Livres اي الكتب القديمة .

(١) ج١ : Deutéronome - ٧١١ - ١٦ - ١٩ .

ليست السلطة هي التي تُشرّع وإنما ما هو ممنوع ، إنما هو كذلك من قبيل القوى فوق الطبيعية : إن الإهانة توجّه إليها ؛ وهي التي ستغضب وستسمى للانتقام لنفسها (١) إنه انتقام رهيب سيدفع المجرم ، إن كان نبهها جداً ، إلى استعادة شرفه من خلال معاقبته لنفسه : و « تحالفه » مع الله الذي يلاحقه .

لقد لاحظ سامنومين (٢) بأن الكتب المقدسة في الهند ، في نصوصها الأكثر قدماً ، لا تنص على أي عقوبة توقعها الدولة ، وإنما توصي المذنب بأن يعاقب نفسه بنفسه بالقاء نفسه ، على سبيل المثال ، ثلاث مرات في النار ، أو بأن يُعرّض نفسه بلا دفاع لضربات أعدائه ، وذلك لكي لا يُعاقبه الله بطريقة أسوأ أيضاً .

لكن زندقة الفرد تؤدي ، بمقتضى التضامن الحي جداً الذي تشعر به الشعوب الفنية ، لإفساد تحالف كل الشعب مع القوة المُشرّعة فوق الطبيعية . إن المجرم يجب ألا يُعذّر ، منذ ذلك الحين ، كعضو من المجتمع مخافة أن تلتصق خطيئته بالمجموع . « إذا كانت ذراعتك موضوعاً لفضيحة ... » .

وعندما يضرب الناس المنتهك ، فإن ذلك يكون بدافع الخشية من أن يصيبهم الانتقام الإلهي إن سمحوا بوجود ذاك الذي تلاحقه بينهم ، أنهم لا يعاقبون ، وإنما يبعدون من وسطهم مداناً يهددهم جواره . إن المخالف سيحاسب كثيراً أمام الله ، وقليلًا أمام المجتمع الذي لا يستطيع ولا يجزئ على العفو عنه . إن أسطورة أوديب تعبر عن ذلك بقوة لانظير لها . إنه ملك طيب ، والمنفعة العامة كانت تريد أن يرمى ستار علوم الجرائم التي ارتكبها عن جهل كلي . لكن سوفوكلوس ، لكي يجعلنا نشعر

(١) بما أن الجريمة تُسبب ضرراً للأفراد ، فإن الفرد هو الذي ينتقم ، أو الفئة الصغيرة المتضامنة مع الفرد . ومن الممكن أن يُمارس الانتقام العائلي والانتقام الإلهي مع بعض . ومن الممكن أيضاً ألا يؤدي انتهاك القانون لإهانة الناس ، أو أن الإهانة الوجهة إلى الناس لا تشكل انتهاكاً للقانون .

(٢) سامنومين : « بحوث في القانون القديم والمعروف » - لندن - ١٨٨٧ - ص : ٣٦-٣٧ .

بشكل أفضل بالفضيلة الاجتماعية لأوديب ، يظهر لنا المدينة وقد مزقت ، بعد سقوطه ، بسبب الحرب الأهلية بين إتيوكلس وبولينيس ، ثم اضطهدت على يد الطغاة كزيون . لقد كان من الأفضل له ، بالتأكيد ، أن يحافظ على أوديب ، لكنه لم يكن يستطيع ذلك . إن القوى الإلهية كانت ستغضب لرؤية شخص ، قتل أباه وارتكب المحرمات ، على العرش : لقد أطلقت الطامون على طيبة(*) . وكان على أوديب أن يهاجر ، مفقود العينين ، ليرخي من ؟ ليس البشر وإنما الآلهة .

وإذا رفض قطان سفينة يونانية استقبال قاتل ، فليس لأن هذا الشخص يوحى له بالرعب ، وإنما لأنه يخشى أن يطل الانتقام الإلهي ، مع المذنب ، المركب الذي يحمله .

إن الجريمة هي من شأن الله . ولهذا خول له الحكم فيها حتى مرحلة متقدمة من الحضارة . إن القبائل البولينية كانت تركب المحكوم عليه بالوت في زورق ، وإذا أراد الله ، كان هذا الزورق يقود المنفي إلى شاطئ السلامة . إن التحكيم الإلهي ، الذي هو ظاهرة إجتماعية شبه عالية ، ينبثق عن نفس لبدا . وفي مجتمعنا الغربي كان من الممكن ، حتى أمد ليس بعيد ، التدليل على براءة متهم يجعله يسك بعد القداس صليبا وضع في النار طوال الليلة السابقة . فإذا شفي الجرح بعد ثلاثة أيام ، يكون الله قد قرر .

إنه المشرع والقاضي والمنفذ للقانون .

عنينة القانون :

إن هذا الدور الأخير هو فقط الذي سمح للبشر لأنفسهم بلعناكه ، حين عذبوا - أي حرفيا ضحوا له(١) - ذاك الذي أظهرت إشارة مؤكدة

(*) المدينة اليونانية واسمها اليوم تيفي ، والتي اشتهرت بأسطورة أوديب .

(١) إن طوبى الموت (Supplicium) طوبى لثابتة ، بشكل اشتقائي ، لفكرة نعمة

الآلهة ، كما يلاحظ إرنغ في كتابه : « روح القانون الروماني » - الطبعة الفرنسية

- المجلد الأول - ص : ٢٧٨ .

جرمه . ثم جازفوا بإصدار الحكم . لكن مع الملاحظ أن هذا الدور قامت به غالباً جمعية شعبية ، وليس رجل السلطة ، والشاهد على ذلك محاكم التتلاء في العصر الوسيط ، والجوء إلى الشعب في القضايا الأساسية في روما .

إن ما لم نره ، إنما هو السلطة المشرعة .

إن ما يبدو لنا أنه أعلى تمبير عن السلطة ، ويقول ما يجب وما لا يجب أن يفعل ، ويميز الجائز والمحظور ، لم يخص قط السلطة السياسية قبل مرحلة متأخرة جداً من نموها .

إن هذه الحقيقة أساسية . لأن سلطة تعدد الخير والعمل هي ، مهما كان شكلها ، سلطة مطلقة أكثر من أي سلطة تجد الخير والعدل محددين من قبل سلطة فوق طبيعية . إن سلطة تنظم السلوكات البشرية وفق مفاهيم النعمة الاجتماعية هي مطلقة أكثر من أي سلطة تحكم البشر الذين حددت سلوكياتهم من قبل الله . إننا نص هنا بأن نفي التشريع الديني ، وإقامة التشريع البشري ، هي الخطوة الأكثر ضخامة التي يمكن لمجتمع أن ينجزها باتجاه الحكم المطلق الحقيقي للسلطة^(١) .

إن هذه الخطوة لا يمكن اجتيازها طالما اعترف للقانون بمصادر فوق طبيعي .

فلذا كان الله هو واضع القانون ، فمن هو الذي سيجرؤ على تصحيحه ؟ يجب أن يكون هناك قانون جديد . هكذا أطلق المسيحيون اسم « القانون الجديد » على ذلك الذي كان المسيح رسولاً له ، واسم « القانون القديم » الموسوي على النقاط التي لم يمسه يسوع . إنها لغة القديس توما .

(١) إنها مرحلة متأخرة قليلاً أو كثيراً حسب الشعوب والحضارات . إننا نطمح أن طمئة القانون ، في روما ، كانت متبكرة بشكل خاص .

إن المسلمين يوافقون حتى هنا على هذا . لكنهم يقرون بوحى ثالث ، هو ذلك الذي نزل على محمد . إنهم أكثر إخلاصاً منا ، لأنهم ملأوا حتى اليوم ينظرون له باعتباره الأساس الوحيد لشريعتهم . وعندما تقرأ رحلات ابن بطوطة ، ننبهر لرؤيته يكلف بالحكم بالعدل على ضفاف الهندوس ، وهو الذي أتى من طنجة ! هل يمكننا أن نتخيل أن يلحق جيشي منذ وصوله الى فرنسا لترؤس أعلى محكمة للعدل عندنا ؟ كيف يمكنه أن يفعل ذلك هو لا يعرف القوانين ؟ لكن ابن بطوطة كان يعرف القانون الوحيد الساري في أرض الاسلام . أن وحدة المعتد كانت تصنع وحدة التشريع ، لأنه لم هناك من مشروع غير الله .

لقد تكونت كل الحضارات الكبرى القديمة ضمن اطر قانون إلهي ، تلقاه المجتمع ، وكانت الإرادة الأقوى ، إرادة الرجال الذين يتولسون السلطة ، عاجزة من زعزعته أو استبداله .

لقد كان الأمر كذلك حتى لدى الشعوب الأقل تدبناً كاليونان أو الرومان (١) . إن قواعد الحق الرومانية بدت ، بدون شك ، ومنذ وقت مبكر جداً ، منفصلة عن كل مفهوم ديني . لكن هذه الأوامر المدنية ، وهذه المؤسسات المدنية كانت ، كما بين ذلك إهرينغ ، صورة دقيقة من الأوامر القديمة والمؤسسات القديمة ذات الطابع المقدس (٢) .

إن الإنسان الحديث ، الذي تغفلت فيه فكرة أن القوانين ليست إلا أنظمة بشرية أمليت بهدف النفع الاجتماعية ، أن يرى بدون اندهاش أن شيشرون ، في عصر متأخر جداً ، سيفتح كتابه « بحث في القوانين » بتأملات مفصلة حول طرق تشريف الآلهة . ومع ذلك فإنه ليس هناك فيها من شيء أكثر منطقية : إن احترام القوانين ليس إلا شكلاً لاحترام الآلهة .

(١) إهرينغ : « روح القانون الروماني » - الطبعة الفرنسية - ١ - ٢٦٦ .

(٢) المرجع السابق - المجلد ١ - ص : ٢٠٥ .

إنّ شيشرون يستنفر أيضاً بالوضوح المرغوب عن طابع القانون :

« لقد حكم أكبر فلاسفتنا بصوت واحد أن القانون ليس قط تدخلاً لروح البشر ولا شيئاً قريباً من الأنظمة العادية ، وإنما هو شيء أبدي ينظم الكون من خلال حكمة أوامره وموانعه . وحسب رأيهم فإن هذا القانون البدائي ليس شيئاً آخر غير الروح السامية لله نفسه ، الذي يعتبر عقله السيد مصدر كل قاعدة إيجابية أو محرّمة . من هذا القانون تستمد النبالة التي أعطتها الآلهة للجنس البشري ، والتي هي ليست شيئاً آخر غير عقل وروح الحكيم الذي يعرف كيف يأمر بالخير ويمنع الشر » (١) .

إن الأوامر والمحرّمات الإلهية لا تغطي بدون شك كل ميدان الحاجات الاجتماعية . والأوضاع التي تظهر تستلزم بالضرورة أحكاماً يشير إليها مؤلفنا باحتقار ، ويسمّيها « بالأنظمة العادية » . ولكن أي فرق يوجد بين القانون الإلهي وهذه القوانين البشرية !

وبما أن القانون السامي يكمن في هذه الروح الإلهية التي انبثق منها ، فإنه يكمن كذلك في روح الحكيم أو الإنسان الكامل . أما القوانين المكتوبة التي تتغير حول نفس المواضع ولا تدوم إلاّ لمدة من الزمن ، فإنها تستمد هذا الاسم من محاباة الشعب أكثر مما تستمد من جوهرها الخاص (٢) .

القانون والقوانين :

هكذا إذا يوجد نوعان من القوانين . أولاً ما يمكن تسميته بالقانون - القيادة ، الذي يستمد من الأعلى ، والذي يتمتع الشعب

(١) شيشرون : « بحث في القوانين » - الكتاب الأول - منشورات موبيلان - ١٩٩٦ .

(٢) المرجع السابق .

التدئين بعمق بأنه آمل على نبي ، أو يرى الشعب الأكثر ثقة في الذكاء البشري أن حكماءه قادرون على تمرينه به . وفي كل الأحوال ، فإن الله هو مؤلفه . إن مخالفة هذا القانون تعني إهانته . والذي سيقوم بذلك سيعاقب سواء أكانت السلطة الزمنية تسانده أم لا .

ثم هناك القوانين - الأنظمة التي ينسبها البشر من أجل تنظيم العادات التي ينشئونها باستمرار تقدم التعقد الاجتماعي .

إن هذه الثنائية تتوضح بشكل أفضل بقدر ما نولي مزيداً من الانتباه لسيرورة التطور الاجتماعي . إن الإنسان الذي يغير شيئاً فشيئاً من عاداته يبقى وفيّاً لبعض الممارسات ومحترماً لبعض المنوعات . إن أمراً صارماً ينبغي هذه الثوابت الاجتماعية . إنه ميدان المطلق .

ومن جهة أخرى تؤدي بعض النشاطات والاتصالات الجديدة لظهور مشاكل جديدة تستلزم بالضرورة نماذج سلوك جديدة . لهذا ينبغي إيجاد أوامر خاصة بهذه الأوضاع .

كيف ستعتمد هذه الأوامر ؟ في شعب متدين حقيقة ، ليس هناك من شك . إن القانون الإلهي هو الأساس الوحيد للأخلاق ، والقاعدة الوحيدة للحق ؛ ويقدر ما تطرح الأسئلة ، بقدر ما يعد منظمو الأديان الأجوبة إنطلاقاً من مبادئ الكتاب المقدس . إن الأمة تستطيع هكذا أن تستغني عن كل قوة تشريعية ، لأن الاجتهاد الكسبي يقوم مقامها . هكذا استطاع اليهود المبعضين أن ينظموا كل المبادلات الأكثر تعقيداً . ولا يبدو أن هذا المثال لتشريع عملي معتمد في غياب أي دولة مكتوبة ، استرعى كما ينبغي انتباه المفكرين السياسيين . إن الفقه القرآني لمب ، في العالم الإسلامي ، دوراً مشابهاً .

وهكذا فإن القوانين لا تسنّ . وإنما تستخلص من خلال تفسير القانون الإلهي الأجوبة على كل الحالات الخاصة . إن التشريع يختزل في الاجتهاد ، والاجتهاد في دراسة الحالات الخاصة .

إن الصبقرية الشرقية تنزع الى هذا الحل، ولكن ليس الصبقرية الغربية إنها تميل لحصر القانون الإلهي في ميدان خاص به ، هو ميدان الأعمال الإلزامية بشكل مطلق أو الممنوعة بشكل مطلق ؛ وللتسليم بعدم الإكتراث الإلهي بالأعمال التي لم يحدد القانون الإلهي نوعها ؛ بحيث أن المبادرة والقوة الفرديتين ، في هذا الميدان الحر ، يمكن أن تنتشر بدون أي كايح غير ذاك الذي يتمثل في تعارضها المتبادل ، ويتجلى عطياً من خلال الصراع أو التقدم .

وكما نمت العادات خارج الامتثالية البدائية ، كلما سنع المجال لامطدمات يُعتبر تكاثرها الانعكاس الحساس للتطور الاجتماعي . إن حجم المشاجرات يزداد عندما تتسارع سرعة تحوّلها . كما أن انسجام السلوكات لم يمدّ طبيعياً كما في مجتمع ثلثت ، وإنما يجب باستمرار أن يُجدّد . ومن هنا تنبع ضرورة القرارات الخاصة (القضائية) أو العامة (التشريعية) التي يتطابق مجموعها المتنامي بسرعة مع القانون . إنه سيكون الحق البشري ، بالمعارضة مع الحق الإلهي .

لنأخذ روما التي كان التعارض فيها بين الميدانين محسوماً بشكل خاص . إن الروماني عندما يصبح عشيقاً لفتاة طاهرة فإنّه يهين الألوهية ؛ ولهذا فإن الملك حين يعاقب هذه الإهانة إنما يتصرف كأداة للفضب السماوي . وبالعكس ، فإن الروماني عندما يقتل مواطناً فإنه لا يهين إلاّ اسرة الضحية ، ولهذا فإن عليها هي أن تسمى للانتقام . لكن اسرة القاتل تأخذ بالدفاع عن نفسها ، وهكذا تهدد هذه المشاجرة بين الفئات وحدة الجماعة . إن الملك يتدخل كوسيط ويعمل بهدف المنفعة الاجتماعية .

إننا لن نستطيع كثيراً الإشارة هنا إلاّ لمبدأين مختلفين جداً يشكلان المصدر للتدخل : مبدأ اخلاقي أو ديني ، ومبدأ اجتماعي أو منفعي .

ويجب أن نحس أيضاً بأن المبدأ الثاني لا يدخل في اللعبة إلا بسبب نقص النزعة الدينية ، لأن الإنسان الغربي يتصور آلهته وكأنه ليس لها إلا " دائرة مصالح محدودة " . لعل الرومان هم الشعب الأقل روحانية على سطح الكرة الأرضية . ولهذا السبب قاموا في وقت مبكر جداً بفصل ما يربطه البشر (Le Jus) عما توجيئه الآلهة (Le Fas) .

مصدرا الحق :

إن من الممكن منذ ذلك الحين التعرف على مصدرين للحق . فهناك من جهة أولى القواعد الأمرة للسلوك ، التي تتكوّن حقاً موضوعياً ذا طابع ديني . ومن جهة ثانية ، الشخصيات المتصارعة التي تتجابه إراداتها ، والتي تنتهي ، بدافع مصلحتها المشتركة ، لأن تعترف لبعضها بشكل متبادل بحقوق ذاتية ، يشكل مجموعها ، إذا ما نظر إليها بشكل موضوعي ، حقاً موضوعياً ذا طابع منغمي .

إن مبدأني هذين الحثين نحددان بطريقة مختلفة جداً حسبما يتصور مجتمع ما القوى التي يحترمها كقوى إنانية تطالب فقط باحتفالات أو كقوى منجبة للعدل وتريد أن يتصرف الناس بطريقة أخلاقية بعنة . إن الحالة الأولى تضادف في الحالة الصافية لدى بعض الشعوب الأفريقية التي « يتكوّن الدين لديها فقط ، كما يقال لنا ، من عبادات احتفالية ، ويمكن فقط لإهمال طقس أو إغفاله أن يثير غضب الآلهة ... » (١) . لكن الآلهة تستطيع ، من دون الذهاب إلى هذا الحد الأقصى ، أن تكون « أخلاقية » بدرجات متفاوتة . كانت كذلك ، كلما اتسع المجال لحق بشري بحث .

(١) انظر : أ. بيج ، إليس :

« The Yoruba speaking peoples of the slave coast of west

African » لندن - ١٨٨٢ .

إلا أن الميدانيين ليسا ، من جهة أخرى ، منفصلين نهائياً . فالحق البشري يسعهم تيار الحياة ، وقوة المصالح والأهواء . ولقد استطاع إهرينغ أن يقول بأن الحق الذاتي لم يكن إلا مصلحة محمية . إن من البديهي أن تؤكد مصلحة ما ذاتها وتدبر لنفسها غطاءً قانونياً بواقع القوة التي تتجلى بها . وبمعنى ما ، فإن الحق البشري هو الحالة الحالية لوضع يتغير مرحلياً بسبب الاندفاعات التي تحدث . إن مثل هذه الحركة ، الضرورية ، تتجه طبيعياً للتmedi على ميدان الحق الإلهي ؛ وهي لا تكتفي في ذلك ، إذا لم يكن الإيمان حياً وفعالاً ، إلا مقاومة سلبية .

وليس هذا فحسب ، بل إن الأفكار نفسها يثيرها هذا التلاحم بين المصالح والأهواء . إنها لا تحضر قط في « معابد مغلفة » وإنما تخضع لتأثير الوسط . ولهذا يحصل أن المفهوم الخاص بما نريده القوى الإلهية يتبدل بفعل حرارة الصراع الاجتماعي ، وأن القاعدة الأخلاقية تجد نفسها وقد اكتسبت من الداخل كما قُتلت من الخارج .

لقد كان ينبغي هنا القيام بتوضيحات من أجل التعريف بكم يمكن الميدانيين أن يتحدوا بشكل مختلف ، وبأنهما ليسا قابلين لأن يتفد كل منهما للآخر .

إن شعباً علمانياً كالرومان يكتفي ، حين يُعبدُ حقه ، بحفظ حق الآلهة (١) . وبكفي إلا يهينها صراحة . إن مجتمعاً متدينياً بصدق ،

(١) « كما بصفة عامة في كل النصوص التنظيمية الرومانية » يوجد ، بصفة خاصة ، في القوانين بند دائم يعلن بأن كل ما يمكن أن ينتهك حقوق الآلهة لا يشتمل عليه القانون . إن هذه الفئة تضم انتهاك النصوص المقدسة و لكنها تضم أيضاً انتهاك أي حق خاص بالآلهة ، الأمر الذي يمكن أن يعود في المقام الأول ، على الأرجح لعدم طابعية « الشهد المقدس » لانتهاك . إن القانون نفسه يسلب التدابير التي قد تقع ضمن نطاق هذا النص ، من قولها . وبالتالي فإنه ليس هناك من حاجة لإنتهاكها ، إذ تكفي ملاحظة الوقائع . ولكن في حين أن البند يجد نفسه ناقصاً فإنه يجب النظر للنصوص القانونية « الملائمة للثقافة الدينية » وكأنها غير موجودة « مومن » : « موجز المؤسسات الرومانية » - الطبعة الفرنسية الكاملة - الجزء الأول - ص: ٢٨٢-٢٨٣ .

كمجتمع العصر الوسيط ، يعطي بالعكس ، الهيمنة للحق الإلهي . وكلما كان مفهوم الله أعلى ، كلما كان عليه أيضاً أن يعطي أجوبة على المشاكل البشرية . إن بإمكان القديس توما إذاً أن يؤكد بأن التشريع الإلهي يطل كل شيء :

« إن القانون الأبدي يمثل برنامج الحكم في الحاكم الأسمى ؛ وعليه فإنه يجب أن تتفرع كل صيغ الحكم التي توجد في الحكام التابعين [الأرضيين] من القانون الأبدي . إلا أن هذه الصيغ الخاصة بالحكام التابعين ليست شيئاً آخر غير كل القوانين المأخوذة للقانون الأبدي . ويتبع هذا أن كل القوانين ، مهما كانت ، تتفرع من القانون الأبدي بالقدر الذي يمل فيه أنه جائز ، وأنه لم يعد له قيمة القانون ، يصبح بالأحرى القانون بالقدر الذي يكون فيه متفقاً والعقل المستقيم : من هذه الزاوية ، يبدو جلياً أنه يتفرع من العقل الأبدي . وفضلاً عن ذلك ، فإنه ، بالقدر الذي يمل فيه أنه جائز ، وأنه لم يعد له قيمة القانون ، يصبح بالأحرى عنفاً (١) .

إننا لن نستطيع أن نطلب ما هو أكثر وضوحاً : إن القانون البشري (أو الوضعي) يجب أن يسجل ضمن إطار القانون الإلهي (أو الطبيعي) .

« إن هذا القانون كما يوضح أيضاً الفقيه — لا يحتوي ، بالفعل ، إلا على بعض المبادئ العامة التي تبقى دائماً متشابهة ؛ وبالعكس ، فإن القانون الذي يقيمه الإنسان يحتوي مبادئ خاصة حسب مختلف الحالات التي تظهر » (٢) .

(١) القديس توما : « المجموع التيولوجي » - ٢١ - ٢٢ - السؤال ٩٣ - المادة ٢ -
ترجمة La Revue des jeunes .

(٢) المرجع السابق - السؤال ٩٧ - المادة ٦ .

هكذا يمكن للتمقّد المتنامي لمجتمع ما أن يتطلب أوامر أكثر فأكثر عدداً . إن القديس توما يطلب إليها فقط أن تكون دائماً متّحدة انطلاقاً من مبادئ سبق وأن أعطيت .

إننا نتبين بسهولة الضمانات التي يمكن لمثل هذا الإجراء أن يمنحها للفرد . إن الفرد ، بامتثاله لبعض المبادئ المتّصلة تقريباً مع الرضاة ، يتمتع بأمن كامل ، لأن القانون ليس له من قاعدة أخرى غير هذه المبادئ ، وليس للبشر ، حتى من كلن منهم يمارس السلطة ، غيرها من قاعدة أخرى للسلوك .

ويدون شك فإن المجتمع الذي يقرّ بقانون لا يستثنى من انتهاكاته . إن الناس الذين تقودهم الشهوة أو تفريغهم القوة ، يرتكبون انتهاكات متكررة وخطيرة ، أكثر من الأمراء . إن القديس لويس لن يكون مستحقاً للذكر لو كان كل الأمراء المسيحيين يتصرفون بشكل مسيحي .

ومع ذلك فإن الرعية في الوقت الذي تخضع فيه لاضطهاد مخالف للقانون ، يستطيع أيضاً أن يرى فيه سداً غطّته الموجة مؤقتاً لكنها مع ذلك لن تجرفه قط .

إن تجاوز السلطة يمتّزّف بأنه تجاوز من قبل المحرّضين عليه أنفسهم . إن تخطّلاً داخلياً يضاف الى الرفض الخارجي من أجل جملة يتراجع . إن العصر الوسيط غزير بالتراجعات المكية التي ساعد عليها اضطراب الوجدان أكثر مما يفكر به التاريخ العقلاني .

هكذا يبقى القانون الإطار المؤكّد الذي يقود الأخلاق والذي تندرج فيه السلوكات الخاصة أو العامة بشكل غير منتظم تقريباً . كما يضيف على الحسابات درجة اليقين التي يمكن انتظارها في الشؤون البشرية .

القانون والعرف :

ينبغي ان نحذر من الدمج بين القانون الإلهي والعرف . إن العرف هو التبلور لكل العادات في مجتمع ما . إن الشعب الذي يكون فيه العرف سيداً بشكل كامل يجب أن ينتظر له كشعب منحني تحت استبدادية الأموات . أما القانون ، فبنته على العادات الأساسية لبقاء المجتمع وثيقته لها ، يسمح ، بالعكس ، من جهة أخرى بمرور التغيرات المواتية : إنه يعمل ، إذا أردنا ، كمصفاة انتقائية .

إن الهيئة الدينية تستطيع ، بدون شك ، أن تقيم على عرق طينع السلطة السيدة لفقهاء القانون الإلهي الذين يريدون أن ينظموا للأبد كل السلوكات . لكن الشعوب القريبة أظهرت حتى الوقت الحاضر شخصيات قوية جداً بحيث يخشى من مثل هذا النير . لقد نتجت تغيرات السلوك في ظل الاندفاعية الشديدة لإرادة القوة . والقانون الذي لم يكن يدينها قط يتقدم بالعكس معايير من أجل فصل المشاجرات المتبثقة من هذه المستجدات ، ومبادئ عامة من أجل تنظيم السلوكات الجديدة .

ولكن إذا لم يكن القانون والعرف متضامنين منطقياً ، فإنهما يكونان كذلك فعلياً .

إن مشاعر الإحلال التي تتوجه الى القانون المنقول على يد الأسلاف تمتد الى ممارساتهم . « إن أبي ، الذي كان يخاف الله ، كان يتصرف بهذه الطريقة » . إن السلوكات والمؤسسات التقليدية ، حتى وإن كانت دينياً غير مهمة ، اندمجت بطريقة ما بالدين ، كما كانت الدكاكين في الماضي تستند الى جنب الكاندرانيات .

إن قواعد الحق المستخدمة أثناء التطور الاجتماعي من أجل إعادة لانسجام المضطرب باستمرار بسبب صراع الإرادات ، تستنتج من المعتقدات والعادات مجتمعة .

إن هذا النشاط التنظيمي يمكن أن يمارس إما بقراوات قضائية فقط ، وإما بالطريق التشريعي أيضاً .

في الفرضية الأولى ، كان على « الحكماء » ، الذين وجدوا أنفسهم أمام مشاكل مختلفة دائماً ، أن يميذوها ، من خلال أوهام جسورة أكثر فأكثر ، لسوابق بنحيتٍ منها أكثر فأكثر . لكن الحق أيضاً ينمو والحياة بنفس الخطوة ، والقواعد الاجتماعية الأكثر تشعباً تخرج بشكل متعاقب من مجموعة من المبادئ والمعادن التي تشكل الإرث المشترك للمجتمع بأسره ؛ لدرجة أن الترتيب الأكثر براعة « للحكماء » هو ابن العم الأكيد للأمثال التي يرونها شيخ القرية .

وعندما يتحقق تنظيم السلوكات الجديدة بواسطة قضايا ترفع للمحاكم ، ينتج عن ذلك نتائج نفسية وسياسية هامة .

إن الالتزام العملي بالعودة الى المعادلات القديمة يقوي بالنسبة الى المجتمع بأسره مشاعر الاستمرارية ، ويصحح بهذا الضعف التدريجي لمبادئ الأسلاف .

وبالنسبة إلى الفرد ، فإن عدم كونه محمياً في كل لقاء من قبل قوانين خاصة بكل موضوع ، وإن عليه أن يحكم بنفسه على حقه ، وإن عليه أن يجعله محترماً في معركة قضائية ، هو مدرستي الأخلاق والطاعة .

وبالنسبة إلى السلطة ، أخيراً ، وهذا ما بهما هنا ، فإن نمو الحق خارجه له أهمية أساسية .

إن السلوكات ستتعدل من دون أن تأمر بها ، والمشاكل التي ستولدها هذه التمدلات ستحل من دون أن تتدخل . إن الحق البشري يكتسب من خلال تقادم طويل سلطة خاصة ، شبيهة تقريباً بسلطة الحق الإلهي الذي يمسك بقوانين رخوة كثيراً أو قليلاً . والتكلم بشكل مجموعاً مدعشاً : إن السلطة ليست هي فقط المجبرة على احترامه ، وإنما يشعر

رجال السلطة أيضاً. أنهم هم أنفسهم مأخوذون في نظام التزامات كبير . إن الحق يفرض نفسه عليهم بحيث لا يعوا بإمكانهم العمل إلا من خلال ضيقه . لقد كان الأمر كذلك في روما البدائية ، حيث كان على الدولة أن تقيم على المواطن دعوى ، بدل أن تصرف ضده بالوسائل الخاصة بالشرطة^(١) ، كما كان الحال هكذا في إنجلترا حيث تكون ما تسمى بمبادئ الدستور استقرارات أو تصميمات تقوم على قرارات خاصة تصدرها المحاكم وتسمى حقوق أفراد معينين^(٢) .

إننا سنكون إذاً على حق إذا رأينا هنا في الهيئة القضائية (Le Corpus juris) وسيلة قوية للتنظيم الاجتماعي الذي لا بد من بشيء للسلطة ، والذي يعارضها ويفرض نفسه عليها ، والذي يحد منها ويميل لأن يديرها .

نمو القوة التشريعية :

تلعب السلطة في المجتمع دوراً آخر حسبما تسن أولاً القوانين ، وتلمي ضوابط السلوك أو تكتفي بفرض احترامها .

وعندما نرى ، في لحظة من النمو التاريخي ، السلطة وهي تسن القوانين بمساعدة الشعب أو جمعية ، ولا تستطيع أن تسنها إلا بهذه المساعدة ، فإننا نفرس بشكل طبيعي حقوق الشعب أو الجمعية كتحديد السلطة وتجديدها إنطلاقاً من مطلق ابتدائي .

لكن هذا المطلق الابتدائي أسطورة بحثة . فليس من الصحيح أن التطور حصل انطلاقاً من حالة سابقة كان فيها الحكم ، أو الملوك ، يملون

(١) إيرينغ : « روح القانون الروماني » - المجلد ٢ - ص : ٨١ .

- مومسن : « التوجز في المؤسسات الرومانية » - المجلد ١ - ص : ٣٦٤ .

(٢) ١. فد. ديساي (A. V. Dicey) : « مدخل لدراسة القانون الدستوري » - باريس - ١٩٠٢ - ص : ١٧٦ (ترجمة فرنسية ل : أ. بايت وج. جيز) .

من تلقاء أنفسهم ضوابط السلوك . والحقيقة أنه لم يكن لديهم أبداً هذا الحق ، أو ، بتعبير أفضل ، هذه السلطة .

إن الشعب أو لجمعية لم ينتزعا إذاً من السلطة القدرة على أن تسن لوائحها القوانين ، لأنها لم تكن تمتلك هذه القدرة قط .

وأنها لفكرة خاطئة تماماً تلك التي تكونها عن يفاعلة المجتمعات إذا افترضنا أن بمقلود رجل أو بضغ رجال يمسون حينئذ بكسلطة عميلة أن يفرضوا على الرعايا سلوكات تمثل انقطاعاً عن نظام معتقداتهم وعاداتهم وبالعكس ، فإنا نراهم متمسكين هم انفسهم بهذا النظام .

وبدل أن تؤدي مساعدة الشعب أو الجمعية لتمطيل حرية لم يكونا يمتلكانها قط ، تسمح بالعكس للنشاط الحكومي بالانتشار .

إن السلطة هي التي دعت ، في العصر الوسيط ، برلمانات إنجلترا ، والمجالس العامة في فرنسا ، للانعقاد . وذلك ، في البدء ، بهدف جبابة الضرائب التي لم يكن الصرف يعطيها حق جبايتها . وحتى في عام ١٧٨٩ ، كانت السلطة أيضاً هي التي دعت مجالس الطبقات العامة للاجتماع ، وذلك لكي تعطى مساعدة الشعب الوسائل لتحطيم مقاومة الإصلاحات التي رأت أنها ضرورية .

إن القوة التشريعية ليست خاصة ينتزها من السلطة تأسيس جمعية أو القيام باستشارة شعبية . إنها إضافة الى السلطة ، جديدة الى درجة كبيرة بحيث أن هذا التأسيس أو هذه الاستشارة هي فقط التي تجعلها ممكنة (١) .

(١) وصف بولار باكر قدر من الوضوح الكيفية التي استخدم بها ملوك إنجلترا البرلمان ، حيث تولوا ، بدعم منه ، سلطات لم تكن تعود لهم قط قبل ذلك . وبديل التنازل الى البرلمان كجسم لادم لتحديد السيادة ، دمي لتوسيعها لأن التاج في البرلمان كان باستطاعته الأمر بما لم يكن الملك يستطيعه لوحده .

« إن التاج لم يكن مطلقاً سياداً من ذلك ، لأنه ، قبل عصر البرلمان ، لم يكن

←

إن من الواجب ملاحظة البدء الخائف الذي نمت معه هذه القوة .
إننا لا نقوم في البدء إلا بملاحظة العرف (١) .

ثم ، تدريجياً وبشكل بطيء ، تدخل القوانين المحددة إلا أنها تقدم طواعية كرجوع للعادات القديمة الحسنة إن الممارسة التشريعية هي التي أكدت شيئاً فشيئاً الفكرة بأن من الممكن ، بإعلان ، لا إقرار الحقوق ، وإنما خلقها .

وبكلمة واحدة ، فإنه يجب أن ترجع لا إلى نزوات مستبد اسطوري وإنما إلى المؤسسات الشعبية أو التمثيلية ، المفهوم ، الذي ظهر في وقت متأخر تقريباً من تاريخ كل حضارة ، والمقابل بأن وضع الحقوق ونماذج سلوك البشر ثانية موضع التساؤل يعد ، في كل لحظة ، لإرادة فائدة .
قائدة .

→

هذه سيادة أبداً لا يلمني الحديث «الكلمة» . إن السيادة لم «تسب» إلا من خلال نشاط التاج في البرلمان ...

« هكذا كبرت السيادة مع التمثيل الشعبي ... » .
أ.ف. بولارد (A. F. Pollard) : « تطور البرلمان » - الطبعة الثانية - لندن - ١٩٢٤ - ص : ٢٢٠ - ٢٢٢ .

(١) إن فكرة أن البشر ، مهما كانوا ، يستطيعون أن يستولوا قوانين مطلقة للعرف ، هي فكرة غريبة تماماً عن «العصر الوسيط» . لأي لغة يستعمل سسان لويس ، على سبيل المثال ، عندما نراه يعطي أمراً (١٢٤٦) ؟ إنه يقول أنه جمع في أورليان بارونات وعلماء الجامعة لكي يعرفوا بالعرف ، الموجود في البلاد ، والذي يقوم الملك الآن بإطلاقه ويأمر بمصادماته .

إن التشريع يبدو لنا هنا كشأن يكمن في ملاحظة العرف وإضفاء طابع رسمي عليه . ولهذا كان حضور «البارونات والعلماء» الذين يقومون هنا مقام «مجلسي الإنبات» . إن من الصعب إلا أن نقرر لاجتماع البارونات باعتباره يشكل مع الملك جسماً مشتركاً مشتركاً ، سيكون «الملك في البرلمان» التجسيد البارز الحديث له . لكننا نعلم أن الملك و «إدارته» استقلوا في النهاية ، ولأكثر ما أجمعوا من أجل أن يلاحظوا ، استقلوا أن يستولوا . وإذنا نتغلب بسهولة شديدة مرحلة الانتقال . فهي تكمن في إضفاء الطابع الرسمي و «الثابت» على ما هو جديد . انظر لهذا الغرض ما قاله
فين عن استخدام المياه في الهند - سولتر مين
لندن - ١٨٧١ .

لقد كان ينبغي من أجل هذا أن يكون بالإمكان أن تنصب في وجه السلطة الدينية التي امتلأ بها ، ليس سلطة ملك مفردة ، إنما سلطة الجميع .

إن فكرة أن المجتمع يعد بحرية قواعد السلوك التي تفرض نفسها على كل أعضائه ، يمكن أن تتدخل في وقت مبكر أكثر كلما كانت السلطة الإلهية ، كما قيل سابقاً ، تدعم جزءاً أقل أهمية من الحق (في حالة روما) ، وكان انتصارها يؤمن بشكل خاص من خلال الأزمة العقلانية التي توجد في تاريخ كل حضارة .

الآزمة العقلانية والنتائج السياسية للبرافوراسية :

إن كل حضارة تخشى ، عندما تكون فنية ، لقوى فوق الطبيعية ، وتحرم الأسلاف ، وتكون مخصصة للأعراف . وإذا تخيلت نظاماً أفضل ، فإنها تحدد موقعه في الماضي ، وتكون الإشارة المؤكدة لتقدمها أنها تخشى بشكل خاص أن تفسد ، وأنها تنكر من نفسها أنها أفسدت .

ويأتي بالمعكس عصر من حيائها تنوي فيه ، نتيجة ثقتها في أنوارها أن تنظم سلوكياتها من أجل إنتاج الحد الأقصى من المنفعة ، ولا تشك قط في بلوغ عصر ذهبي يندمج مع المستقبل ، وتكف نتيجة انشغالها في تقدمها ، عن الاهتمام بحفظ مكتسباتها ، وتنفسد وتنهل وسط الآمال الأكثر إفراطاً .

إن الأزمة العقلانية هي التي تقدم خطاً أو بالأحرى منطقة التقسيم فبسبب القوة التي كانت تمنحه إياها أخلاقه بالضبط يمتد الشعب ويدخل بالصل مع كثرة من المجتمعات المختلفة جداً منه والتي كان في البدء يسخر منها ويستخف بها ثم ينظر بمزيد من الانتباه للمعتقدات وقواعد السلوك المختلفة من معتقداته وقواعده .

ديوس مثقلة ! ماذا إذا ! » إتنا لا نرى تقريبا أي شيء عادل أو جائر لا يغير من نوعيته بتغير مناخه . إن رفع القطب ثلاث درجات يقلب كل الاجتهاد (١) . ماذا يعني هذا « غير أن واجبنا ليس له من قاعدة أخرى إلا وتكون طرثة ؟ » (٢) .

« إن الحقيقة يجب أن يكون لها وجه مشعبه وعالي : فإذا كان الإنسان يعرف الاستقامة والعدالة التي لها حسم وجوهر حقيقي ، فإنه لا يربطها بشرط الاعراف في هذه المقاطعة أو تلك : إن الفضيلة لن تأخذ شكلها من نزوة القرس أو الهنود (٣) »

نزوة ، ها هي الكلمة المفقودة .

ويقدر ما تنتج هذه الاتصالات من نتائج سعيدة لدى الأرواح الجديرة بأن ترتفع فوق تنوع المظاهر ، وتدرك الوحدة العميقة للقوانين كما فعل المبشرون اليسوعيون في الصين ، بقدر ما تكون خطرة بالنسبة للأرواح المبتهلة التي لا تحس بالتماسك العميق لكل نظام المعتقدات والعادات في مجتمع ما ، وتعتقد أنها حرة في أن تتبنى بالصدفة طريقة الحياة هذه أو تلك ، وتتشك بأن تكون أي منها ضرورية .

إن العقل المجرد نفسه يبدأ ، في هذه المرحلة ، سواء من حيث ليس ضروريا ، من دون التنبيه إلى أنه يمكن أن يكون ضروريا بالنسبة إلى المجتمع الذي تكون عضوا فيه .

إن العقل المجرد نفسه يبدأ ، في هذه المرحلة ، وسواء من حيث التلازم أو التطابق ، بتدمير عمله القديم . لقد كان قد تفرغ في البدء لتوضيح مفهوم النظام الطبيعي بدقة ، وفهم عقلانية وجمال ما هو كائن

(١) مسائل : « الفكر » - هابيت ٢ - ٨ .

(٢) مونتانسي : « معاولات » الكتاب ٢ - الفصل ١٢ .

(٣) المرجع السابق .

وإظهار ما يربحه البشر ماديا ومعنويا ، من الخضوع للقوانين البشرية
للامجيب .

أما الآن فإنه يتقلب ويضع موضع التساؤل كل ما كان يؤكد .

وهذا ما حصل في اليونان ، فبينما كان الفيثاغوريون يؤكثون المصدر
والطابع الإلهي للحق^(١) ، وثبات القوانين العرفية ، بدأ الفلاسفة يتمثل
القوانين كعمل بشري خالص دم بخدمة تدخل إلهي مقترض^(٢) .

إن هذه القوانين ليست متغيرة ، كما نرى^(٣) ، وإنما هي أيضا
لا تحتوي أي شيء ثابت وضروري : إن البرهنة على ذلك تتم من خلال
الإشارة إلى أنه ليس هناك أي قانون يعترف به في كل زمان وكل مكان^(٤) ،
إن من السهل أن يستنتج من ذلك أنه ليس هناك قط من حق طبيعي
وأنما أن التشريع والأخلاق هما عبارة عن اتفاق ، ومن فعل الإرادة
البشرية .

(١) انظر : ١. دولت (A. Delattre) : « بحث في السياسة الفيثاغورية
(Essai sur la politique pythagoricienne)

- باريس - ١٩٢٢ .

(٢) إنه التفسير المشهور للرتيبات . « بعد أن اخترعنا القوانين البشرية الأولى فسد
مظاهر الظلم الواضحة للعيان ، ففينا ، من أجل تدارك الأخطاء التي يكتفها الظلم
الظني ، الحديث من كائن هوي وخالد يرى ويسمع بالروح كل ما هو سري ،
ويصاب الشر . إن هدف الأكاذيب الحكماء الأوائل هو تنمية الخوف في قلب الإنسان »
القطع ٢٥ .

(٣) « منذ أن وُلدت ، رابت قوانين جيراننا الانجليز تتغير ثلاث أو أربع مرات ، ليس
لفظ في الميدان السياسي وهو الميدان الذي يتراد إطلاقه من الاستقرار ، وإنما في
الميدان الديني الذي يتميز موضوعه من أهم ما يمكن » .
مونتاني : « محاولات » الكتاب الثاني - الفصل ١٢ .

(٤) إنها حجة مونتاني التي نسخها وكثفها بامكال : « إنهم يطمون أن العدالة ليست
في هذه الاعراف ، وإنما أنها تكمن في القوانين الطبيعية ، المروفة في كل البلاد .
لقد كانوا سيدعمونها بمبادئ بالتأكيد ، لو كانت جسارة الصدقة التي بلدت القوانين
البشرية قد التقت على الأقاليم بقانون واحد يكون عالياً لكن السخرية شادت أن
تنوع نزوة البشر جنبا بحيث لا يكون هناك وجود قط مثل هذا القانون » .
« الفكر » flavet ١١١ - ٨ - إن قوة التفسير يجب أن يشار إليها :
« الصدقة التي بلدت القوانين البشرية ، ونزوة البشر » .

ذاك هو الموقف الذي مررنا عليه أفلاطون :

« إنهم يزعمون ، إزاء الآلهة ، بأنها لا توجد تعد بالطبيعة ، وإنما بالحق وبموجب بعض القوانين ؛ وأنها تكون مختلفة لدى الشعوب المختلفة ، وحسبما اتفق كل شعب مع نفسه بإقناعته لها ؛ وإن النزاع هي الأخرى تتبع الطبيعة والقانون ؛ ولكن ما يُعتبر عملاً لا يكون مطلقاً كذلك بالطبيعة ؛ وإنما أن البشر ، المنقسمين دائماً بمشاعرهم في هذا الصدد ، يكون باستمرار استعدادات جديدة بالنسبة لنفس المواضيع ، وأن هذه الاستعدادات هي المقياس للعقل طالما استمرت من حيث الزمن ، وأنها تستمد مصدرها من الفن والقوانين وليس من الطبيعة أبداً » (١)

إن الأزمة العقلانية ، كما قلنا ، تنتج في كل مجتمع توصل للدرجة ما من نموه . إن أهميتها التاريخية معترف بها عموماً ، لكن ننتجتها تقدر بشكل خاطئ جداً ، لأننا لا ننظر إلا إلى نتائجها المباشرة .

لقد كانت الخرافة ، كما يقال ، دعامة العرش ، ولهذا كان الهجوم العقلاني يزعم السلطة بأضعافه للدم الذي كانت المعتقدات تقدمه لها.

إن من الواجب النظر لما هو أبعد . إن وحدة المعتقدات كانت عملاً قوياً للتماسك الاجتماعي ، لأنها تلمم المؤسسات وترعى الأخلاق . وكانت تضمن النظام الاجتماعي ، المكتمل والدعامة للنظام السياسي الذي كان وجوده ، المتجلي من خلال استقلال الحق وقدميته ، يخفف من السلطة جزءاً ضخماً من المسؤولية ، ويضع في وجهها سوراً تقريباً لا يمكن تجاوزه .

كيف لا نلاحظ التطابق بين تزعزع المعتقدات من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر ، وارتفاع المكبات المطلقة ؟ كيف لا نفهم أنها

(١) « القوانين » - الكتاب الثامن .

أرسلت بواسطة هذا النزوع ؟ كيف لا نلاحظ أن القرن الكبير للمقلاتية هو أيضا القرن الكبير للطفة المستترين^(١) ، الجاحدين ، المتنمين جميعا بالطابع الاتفاقي للمؤسسات ، المتنمين جميعا بأنهم يستطيعون ويجب عليهم أن يقلبوا أعراف شعوبهم من أجل أن يلائموا بينها وبين العقل ، والذين ينمون جميعا بشكل خاطئ بيروقراطيتهم من أجل خدمة مشاريعهم ، والشرطة من أجل تعطيل المقاومات !

لقد قدرت الإرادة القادرة حينذاك أنها قادرة على أن تعيد ترتيب كل شيء ، فالقوة التشريعية امتدت ، والحق لم يعد يهيمن على الأنظمة البشرية ويوجهها ، وإنما أصبح الحق يقصد به ، من الآن فصاعداً ، متضمنها البسيط .

لم يشهد التاريخ شيئا أفضل من هذا لتوسيع السلطة . لقد فهمت أكبر عقول القرن الثامن عشر هذا الأمر لقد أنها أرادت أن تعطي للمشرع سدا ومرشدا لا يقبل النزاع ، وهو : « الدين الطبيعي » لدى روسو ، و « الأخلاق الطبيعية » لدى فولتير نفسه . إننا سنرى كيف حملت هذه المكابح في القرن التاسع عشر ، وكيف استسلمت في النهاية^(٢) .

إنها لم تكن تستطيع ، منطقيا ، أن تصمد . لأنه منذ أعلن أن « الإنسان مقياس كل شيء » لم يعد هناك من حق وخير وعدل ؛ وإنما هناك فقط آراء متساوية من حيث القيمة القانونية ، ولا يمكن لصراعها أن ينحسم إلا بالقوة السياسية أو العسكرية ؛ وإن كل قوة منتصرة تنصب بدورها حقا وخيرا وعدلا يدوم بقوامها .

(١) انظر : روبرت لورو P. Veuillot : « نظرية الاستبدادية المستترة لدى كارل تيودور دالبرغ » - باريس - ١٩٢٢ .

(٢) سنرى تمة العملية في الفصل السادس عشر : « السلطة والحق » .

الكتاب الخامس
السلطة تغير من مظهرها
ولكن ليس من طبيعتها

الفصل الثاني عشر

في الثورات

تَشْدُ الثورات السياسية ، بصفتها أزمات عنيفة في مسيرة المؤسسات ، انتباه المؤرخين . أية مادة مُحمَّسة بالنسبة للكاتب ، وأية مناسبة للشعريرة بالنسبة للقارئ ، الجالس بهدوء أمام المدفأة ، يُمثلها الانتهاب القلجيء للاحتلالات التي كانت كامنة : والاحتفجار والتفشي المحرق للمبادئ التي كانت تسير بشكل خفي ، والصعود الصاروخي لشخصيات جديدة ، وانتشار السمات في عمل فظ وعاجل ، والصخب الوحشي للجمهور الذي انمحت لديه سريماً الوجوه الخطيرة للرجال المحترفين ، والذي يرفع الأقنعة المخيفة للكراهية والقسوة الحيوانية !

لَشْدُ ما حكيت هذه المصور ولكن أيضاً لَشْد ما أسوء فهمها . فذهن الإنسان يبقى طفولياً ، وإذا كانت المعرفة الواسحة غالباً ما تسليه فإنها لا تعلمه .

اللعن ، الحساس تجاه مظهر الأحداث ، يمتد أنه يجد فيه معناها ، فيخلط بين اندفاعة الموجة ، التي تكون مرئية ، وحركة البحر التي ينبغي حسابها . إننا نتعلق بصرخة « الحرية ! » التي تدلوي في بدايات كل ثورة ، ولا نتبين أنه ليس هناك من ثورة لا تؤدي الى ازدياد قسـل السلطة .

ولكي ندرك الدور الحقيقي للثورات ، ونصين لهذه السيول السريعة والشلالات الضخمة مكاناً عادلاً في المجرى الشاسع للتاريخ ، لا يجب أن ندع أنفسنا نفتن بظليانها ، وإنما أن نحول عنها عيوننا ونلاحظ كيف كان اتجاه النهر قبل أن يأخذ هذه الحركة العنيفة ، وكيف يعثر عليه ثانية مذ تستعيد الأحداث سيرها المنتظم .

قبلاً ، كانت هناك سلطة شلزل الأول ولويس السادس عشر ونيقولاى الثاني ، وبعد ذلك سلطة كرومويل ونبلليون وستالين . وهؤلاء هم السادة الذين رأت الشعوب نفسها خاضعة لهم بعد أن ثارت ضد « طفيلان » آل ستيوارت والبوربون أو أسرة ومقوف .

إن الظاهرة ساطعة الوضوح ، لكن الخطأ يقع في تفسيرها . لقد خرجت الثورة للأسف ، كما يقال ، من مجراها الطبيعي ، فتجاوزت الحرية المضادة للمجتمع استلمت قوة قلمعة اخضعتها لانضباط ما ، وسببت الكثير من الخراب بحيث يحتاج الأمر لبناء جديد ! أه ! لو تم تجنب هذا الخطأ ، أو ذلك ! إن البراعة تكد في اكتشاف اللحظة الصحيحة للمجون ، والإشارة إلى العمل المشؤوم ، وتسمية المسؤول عنه .

أهو عدم فهم مثير للشفقة ! أم تجاهل عميق لطبيعة الظاهرة ! لا ، إن أمثال كرومويل وستالين ليسوا نتائج فجائية ، وحوادث عرضية حدثت بفترة أثناء الماصفة الاجتماعية ، وإنما النهاية الحتمية التي كان الانقلاب يتوجه نحوها بشكل ضروري ، إن الحلقة لم تنفتح بتزمرع سلطة مقصرة لكي تنتهي بتوطد سلطة مطلقة أكثر .

الثورات تصفي الصف وتولد القوة :

إن بدايات الثورة تحمل سحراً يتعذر شرحه . فالحادث الذي مازال غامضاً يبدو أنه يحمل كل الممكنات . إنه يشر بالأحلام غير التحقق ، والنظم المحتقرة ، والمصالح الجروحة ، والطموحات الخائبة ،

انه سيصلح كل شيء ، ويستجيب لكل شيء ، وينجز كل شيء ، إن اليقين
المرح لسماء الفتى بشر حب الجميع ويكثر أولئك الذين يهددهم مباشرة .

إن هذه الساعات السعيدة تسجل بشكل لا يحصى في ذاكرة
الشعوب ، وتزين في أنظار الأجيال التالية التهمة التي تكذبها . إننا
سنبحث من مفزى الحركة في الطابع الثنائي لهذه الساعات ، وسنسال
منه محركها كما لو أن الرجال كانوا يطمون ما يفعلون ويفعلون
ما يمتقدون به !

إنهم يمتقدون انهم يحاربون الاضطهاد ، ويعدون من السلطة ،
ويوقفون التسف ، ويضمنون الحرية والأمن لكل فرد ، وبالعاجون
استغلال الشعب ويعيدون ما استولى عليه المستفدون منه .

إنهم يريدون أن يبنوا ... ولكن ماذا بهم إن لم يحفظ لهم هذا
القدر مطلقاً . لقد أدوا وظيفتهم التاريخية منذ أن تحولوا السلطة
وسخروا منها . إن إفلانهم من العقاب يشهد على ضعفها ، ويعطي
الإشارة لهجمة ضد الوحش الضعيف . إنه ازدحام الأجساد التي تنفجر
والشهوات التي تنطلق من عقابها ضد السلطة . وفي الحين الذي تنصدع
فيه السلطة نستمتع الى السلطات الاجتماعية وهي تنصدع حولها . إنها
لم تعد إلا اقاضاً يتدفق عليها المد ، الحامل لرجال جدد . أي سخرية
تكنم في سؤال هؤلاء عن برنامجهم ! إنها الأشرعة التي تنفخها رياح العصر
والأصوات التي تجار فيها عاصفته .

لكن المجتمع في النهاية لا يمرض إلا سطحاً مستوياً . أي فرصة
معروضة على أولئك الذين يقيمون في ما تبقى من مدينة القيادة ،
فيسمعونها بكل الحطامات المنتزعة من القيادات الاجتماعية المهدامة ،
ويعمدون سلطتهم من دون أن يلتقوا بأي صرح يحد منها .

كيف لا نرى في ذلك النهاية المحددة سلفاً والسماوية لكل الكارثة
الأرضية تصفية السلطة الضعيفة ، وتنصيب السلطة القوية .

ثلاث ثورات

بدأت ثورة إنجلترا باسم حق الملكية المهان بمقاومة ضريبة خفيفة فرضت على الأراضي *Le phépnoney* . لكنها قُرِضَتْ سريماً على الأراضي ضريبة أقل بعشر مرات . لقد كانت تأخذ على آل ستيورات قِيَمَهُم ببعض المصادر : لكنها لم تنهب فقط بشكل منهجي الكنيسة وإنما استولت أيضاً ، بحجج سياسية ، على قسم كبير من الملكيات الخاصة . أما في إيرلندا فقد قامت بنزع ملكية شعب بكامله . إن اسكوتلندا ، التي كانت قد حملت السلاح من أجل الدفاع عن نظامها القانوني وأعرافها الخاصة ، رأت نفسها مسلوبة من كل ما كان ثميناً لديها^(١) .

هكذا استطاع كرومويل أن يزود نفسه بالجيش ، الذي سقط شارل بسبب افتقاده له ، ويطرده البرلمانيين الذين كان على الملك أن يخضع لهم واستطاع الدكتاتور أن يؤسس القوة البحرية التي كان الملك التمس بحلم بها لبلاده ، وأن يقود في أوروبا حروباً كلن شارل يفتقد الوسائل لخوضها .

لقد حررت الثورة الفرنسية الفلاحين من أعمال السخرة الإقطاعية ، لكنها أجبرتهم على حمل البندقية ، ودفعت بأرتال متحركة للاحقة العصاة : لقد ألقت الرسائل المختومة لكنها نصبت المقصلة في الساحات العامة ، ونقضت في عام ١٧٩٠ المرسوم الذي يعطي الملك الحق بشن الحرب ، بالتحالف مع إسبانيا ، ضد إنجلترا فقط . لكنها رمت الأمة في مضامرة عسكرية ضد أوروبا كلها . وبمتطلبات غير مسموع بها حتى

(١) يلاحظ كلاركسون : « لقد دُمِجَتْ » بنية الحكم القديم في اسكوتلندا كثيراً على يد كرومويل ، وفولتينها وأعرافها دُمِجَتْ كثيراً لصالح قواتين وأعراف إنجلترا ، أي تلك التي كان كرومويل قد أقامها ، وكانت قد تركت بالكاد آثاراً يمكن من خلالها المشور ناتية على ما كان موجوداً قبلها . إن سلطة النبلاء كانت قد أُلْقِيَتْ كلياً ، وأظهرت بحيث لم يترك الأشخاص يحمون من احترام وتمييز إلا بقدر الثقة والولائف ، التي اعطاهم إياها كرومويل وكانت تنقلها إليهم » .

بال - ١٧٩٢ - المجلد ٢ - ص : ١١٢ .

ذلك الحين ، سحبت من البلاد الموارد التي سمحت لها بانجاز البرنامج الذي كان على الملكية أن تتخلص منه ، والمتمثل بغزو الحدود الطبيعية .

وكان الأمر يحتاج لربع قرن من أجل إعطاء ثورة ١٩١٧ معناها الحقيقي . إن سلطة أكثر اتساعاً بكثير من سلطة القيصر ستعيد للبلاد قوى أخرى كثيرة ، وتسمح بالاستيلاء ثانية على أراضي تفوق تلك التي كانت الامبراطورية قد فقدتها .

وهكذا يبدو لنا أن تجديد السلطة وتعزيزها بمشابة الوظيفة التاريخية للثورات . فلنكف إذاً عن الترحيب بها كرتود فعل لروح الحرية ضد سلطة مضطهدة . إنها تكون كذلك الى حد قليل جداً بحيث لا يمكن ذكر أي ثورة قامت بقلب مستبد حقيقي .

هل ثار الشعب ضد لويس الرابع عشر ؟ لا ، وإنما ضد الطيب القلب لويس السادس عشر ، الذي لم يعرف حتى كيف يسحب حراسه السويسريين . هل ثار ضد بطرس الكبير ؟ لا ، وإنما ضد الساذج يقول الثاني الذي لم يجرؤ حتى على الانتقام لراسبوتين العزيز عليه . هل ثار ضد هنري الثامن ؟ لا ، وإنما ضد شارل الأول الذي كان ، بعد بعض التذبذبات في السلطة ، قد استسلم للعيش بالتقتير ، ولم يكن يهدد أحداً . وإذا لم يكن قد تخطى عن وزيره سترافورد ، كما كان يقول مازاران بحكمة ، فله لم يعمل رأسه على قرمة الشجرة .

لقد مات هؤلاء الملوك ليس بسبب طغيانهم وإنما بسبب ضعفهم . ونصبت الشعوب المشتقة ليس كمقاب معنوي للاستبداد ، وإنما كجواز بيولوجي للجزء .

إنها لم تثر مطلقاً ضد سلطة تضعها في المعصرة ، وتدوسها بالأقدام إنها تخشى شراستها ، وتصل حتى لحد الإعجاب بها باعتبارها مصيبة الكبار . إن الرخاوة هي المكروهة . أولاً بدافع الغريزة الطبيعية التي ، في ظل فارس متردد ، تجعل أكثر الدواب طاعة ، متوحشة تقريباً ؛ ثم

لأنها بالحقيقة ، وحتى مع أفضل التوايا ، مدو الشعب . إنها لا تعرف بالفعل كيف تمنع كل ما هو قوي من أن يربع باليد ويثقل نيره الاجتماعي . وأخيراً لأن قانون المنافسة يدعو الشعوب لتجميع قواها ، بشكل يكون دائماً أكثر فعالية ، في يد تكون دائماً أكثر قهراً .

الثورة والطفيلان :

تدوي الثورات بالتنديدات ضد الطغاة . ومع ذلك فإنها لا تلتقي قط بهم في بداياتها وإنما تدجدهم في نهايتها .

إن مبدأ الحكم الذي قلبه يكون مستهلكاً ، ولا يوحى إلا باحترام يتلاشى ، ولم يمتد يؤسس إلا سلطة واحدة . إن نفس الأسباب التي تسمح بسقوطه تجعله عاجزاً عن الاستبداد .

وبدل نزاعة بلا قوة ، تفرس الحركة الشعبية رابة حماسها ، وتحمل بدل الأشخاص الشكاكين والمتنعين ، الأبطال الذين خرجوا منتصرين من التصفيات الدموية للثورة .

كيف لا يحصل مثل هؤلاء الرجال ، باسم مبدأ موقظ لثل هذه الحماسة ، على طاعة متعصبة ؟

إن السلطة ليست هي فقط التي تنتمش في مركزها ، وإنما الحركة التي تطبع الأمة بها لم تمد تصطدم بقيات السلطات الاجتماعية التي كنسها الإقصار .

إن الثورة تقيم طفياًناً يكون أكمل كلما كانت التصفية الارستقراطية أكثر اندفاعاً .

لقد كانت مصادرات كرومويل ضخمة بدون شك ، لكن الأرض مع ذلك لم تفتت ، وإنما تقلت بكتل ضخمة الى ملائكة آخرين ، هم غالباً

بقيت قوية . لقد فشلت « المسوون » ، وألهمت Monk الذين اغتنوا من شركة الهند . بحيث أن المصالح الاجتماعية المحافظة وبدأت العمل ، بعد تصفية الكومنولث ، من أجل الحد من سلطة الدولة . وكانت تحتاج من أجل ذلك إلى ثلاثين سنة إلى تغيير السلالة الحاكمة ؛ لكن العمل سيصمد أيضاً قرناً ونصف من الزمن .

وفي فرنسا ، ذهب تهديم الأرستقراطيات ، من خلال إلقاء الامتيازات وتجزئة الملكية ، لما هو أبعد بكثير . لكن الثروات البرجوازية المحترمة ستنتفخ ، وسترفع ثروات جديدة ، على حساب سلب الكنيسة ثم نهب أوروبا ، بواسطة التهريب الذي أتاح الحصار القاري الفرصة له . لتتأمل في قدوم بونابرت وفي سقط نابليون . هكذا تكدست الثروات الكبيرة ، وأعيدت المقبات الرأسمالية في وجه قوة الدولة .

أما الثورة الروسية فقد حجزت كل الملكيات مهما كان الشكل الذي اكتسبه . ولم تمتد الدولة الروسية تجد من مصد آخر غير مصد « النيبيتيين » *Nepists* الذي كانت قد سمحت بارتفاعه ثم مصد « الكولاك » الذين لم تفكر قط في البدء في تدمير استقلالهم الهزيل . من هنا نتج أن ثورة إنجلترا قومت ، بشكل أقل فعالية واستمرارية ، السلطة ، مما فعلت ذلك الثورة الفرنسية ، وهذه الأخيرة أقل مما فعلت الثورة الروسية .

ومع ذلك فإن العملية كانت هي نفسها في كل الثورات . إن هذه الثورات لم تكن إلا في الظاهر ثورات ضد السلطة . أما من حيث الجوهر ، فإنها أعطت للسلطة قوة وثقة بالنفس جديدتين ، وقضت على المقبات التي كانت تتعرض منذ أمد طويل سبيل نموها .

تعاوى الدولة الديمقراطية مع الدولة الملكية :

إن الاستمرار العميق لجوهر الدولة ، عبر تغيير شكلها الشكلي ، ونموها عبر هذا التغيير ، بتجليات بطيئة ساطعة من خلال تاريخ ثورتنا .

إن هذا الانقلاب العنيف لم يكن حلاً استمراريًا في تطور الدولة الفرنسية ، وإنما تصفية عنيفة للعقبات التي كانت ، في نهاية القرن الثامن عشر ، قد تراكت في طريقها وكانت تمرقل تقدمها . لقد أحس فيوله بهذا جيداً (١) :

« إن الاتجاه العام نحو التوحيد والتشابه هو السمة المسيطرة على التطور التاريخي للقرون الثلاثة الأخيرة [من الملكية] . تتراجع الحرية ، في كل مكان ، وتعمد السلطة ... »

إن الثورة تشبه انقطاعاً عنيفاً في سد ضخم جرفته فجأة المياه المراكمة . إن هذا السيل نفسه هو ، في جزء كبير منه ، حاصل القوى التقليدية والتاريخية ؛ بحيث أن عبقرية النظام القديم تبقى ، ولا نعرف كيف نلاحظ ذلك كثيراً ، في خدمة أفكار جديدة . إن هذه العبقرية ، التي هي أساساً استبدادية ومركزة ، تنتصر مع الثورة ، وترأس عملها المهدم . إن قوتها ، منذ ذلك الحين ، تتضاعف مائة مرة . إنها روح الماضي المؤثرة دوماً والحية .

إن مفهومنا للدولة المطلقة السلطة هو إذا ، إذا أخذ جيداً ، الفريزة الموجهة للنظام القديم ، المنتصبة كملذهب وكنظام . إن الدولة الحديثة ، بعبارة أخرى ، ليست شيئاً آخر غير ملك القرون الأخيرة ، التي تواصل بانتصار عملها المستبسل ، فتخلق كل الحريات المحطية ، وتسويها بلا كلل وتوحيدها . »

وإذا كانت هذه الحقيقة لم تقبل بعد ، بصفة عامة بما فيه الكفاية ، فإنه يجب لذلك اتهام الإجراء الذي يتبناه العدد الأكبر من المؤرخين من أجل دراسة القرن الثامن عشر . فمنذ كتاب « تيليمان » وحتى « تأملات

(١) انظر : بول فيوله P-Viollet : « الملك ووزرائه أثناء القرون الثلاثة الأخيرة من الملكية » - باريس - ١٩١٢ - استشهادات مأخوذة من المقدمة . ص : ٧٧ و ٧٨ .

حول الثورة الفرنسية » ، قدمت هذه الحقبة إزدهاراً خارقاً للتأكيدات
الأيديولوجية . فالشيء العام لم يكتب عنه مطلقاً قبل الآن إلى هذا
الحد ، ولم يكن إلى هذا الحد موضوعاً للإنشاد والتهكم والبرهنة لقد
وضع علماءنا ، بأقصى حد من العناية والدقة ، أشجار النسب لافكار
القرن ، وذلك حتى تفتحها النهائي . وكانت تلك دراسات اخاذة . ومع
ذلك فإن التاريخ سيستفهم ربما من خلال سماعه للرجال وهم يتكلمون ،
أقل مما سيفعل من خلال رؤيته لهم وهم يعملون .

إن العمل ، في السياسة ، هو ، في نهاية الأمر ، الإدارة . لهذا
يجب فتح الملفات الإدارية منذ عهد لويس الرابع عشر وحتى عهد نابليون .
وحيثما ستظهر الاستمرارية الأخاذة للسلطة ، وتكشف العقبات التي
صادفتها ، والمعنى الحقيقي للأحداث .

استمرارية السلطة :

لقد كان لدى مكاتب الملكية دبلوماسية ثلثة ، هي دبلوماسية
ريشيليو ومارازان : إنها الصراع ضد أسرة هابسبورغ التي كانت تعود
بأصلها للويس الحادي عشر . لقد طردت الحسابات العميقة للقران ،
التي فهمها وحققها لويس الرابع عشر ، هذه الأسرة من عرش مدريد .

وخلف آل البوربون ، في إسبانيا وإيطاليا ، الأمراء النمساويين .
وكان عليهم أيضاً محاربة فيينا ، ليس من أجل تدعيم قوة لم تعد مهددة ،
وإنما لأن فرنسا ، بمعارضتها لها ، كانت نقطة الارتكاز الطبيعية للأمراء
المانيا الذين كانوا يخشون الإمبراطور ، ولأننا كنا نمنع هكذا ليس فقط
اجتماع المانيا تحت الصولجان الهابسبورغي ، الذي لم يمد يخشى منه ،
وإنما أيضاً ، وبشكل خاص ، تبلورها حول مقر داخلي للمقاومة هو
بروسيا ، التي أخذت دورنا الحامي منذ توقفنا عن التمسك به .

لقد كانت المكاتب ودية باستمرار لهذا السلوك البسيط والحكيم .
لكنها لم تستطع دمه لأن النبلاء المتأمرين ، الذين اكتسحوا وظائف

السفراء والوزراء ، كانوا يعترضون السياسة الفرنسية ، إما بدافع التفاخر بلمب دور ما ، وإما لأنهم ، مثل شوازل (Choussat) ، كانوا يأخضون من بلاط أجنبي نقطة ارتكاز لوضعهم ووضع زميرهم ضد الحركات المتواصلة لمؤامرة قصر فرساي .

وإذا كانت ماري انطوانيت مكروهة أكثر من أي ملكة من ملكات فرنسا ، فإنه لا يجب قط الشك بأن هذا كان بشكل خاص لأنها رمز للتحالف النمساوي الذي عاد علينا بكوارث حرب السبع سنوات ، وجعل فرنسا تتراجع عن المرتبة الأولى للدول الأوروبية .

ولكن ماذا كلفت نتيجة الثورة على سياستنا الخارجية ؟ إنها الحرب ضد النمسا . وغد بروسيا أيضاً بفون شك ، ولكن معها أسرعنا لإقامة السلام وللبحث عن التحالف . وتتابعت الحرب مع نفس العدو ، بنفس المخططات ، ونفس المواد ، المستخدمة في أجمل أيام الملكية . لقد انتصرت المكاتب ، وأعيدت استمرارية الدولة . « إنه ! من يستطيع أن يخفي أن الجمهورية الفرنسية هي لويس رابع عشر جديد ؟ » (١) « هل هي مصادفة ؟ لا ، إن بيرك يظهر الغضب الذي كان يسود في المكاتب غداة تقسيم بولونيا . لقد كان يذهب لحد شتم الملك . لقد كتب سولافي ، صاحب المصنفات المختلفة المواد ، تحت إملاء المكاتب ، مؤلفة «في انحطاط الملكية الفرنسية » الذي فصل فيه مبادئ النظم الفرنسي القديم « الذي كان هدفه الخارجي الارتقاء بالنول الصغيرة ، وإهانة القوى الكبرى ، والارتقاء ، في الداخل ، بالقوة الكبيرة للدولة ، وإهانة السلطات التابعة » (٢) .

(١) الصيغة للجهاد يفرنوا (Yvernois) الفرنسي الأصل والوكيل الإنجليزي .

(٢) سولافي (Soulaivie) : « مدركات عهد لويس السادس عشر » - باريس

- المجلد ١ - ص : ١٤٤ .

الطريق المشتت للسلطة في النظام التبعي :

إن الجزء الثاني من هذا البرنامج لم يَوَدَّ بشكل أفضل من الأول . لقد آمنت السلطة الملكية ببطء بمسيرة متواصلة ولكن حذرة ، تضع المبادئ في خدمة المناسبات وكانت تدخل بشكل غير متساوٍ في مختلف أجزاء المملكة ، وعلى سبيل المثال ، لم يكن هناك في حقيقة القول من ضريبة منجنية وموزعة من قبل وكلائها إلا في المقاطعات الانتخابية ، أما في المقاطعات الأخرى فإن جمعيات اقليمية كانت هي التي تقرر ما تعطيه للملك ، وتوزع المجموع بين المساهمين . إن هذه الدرجات يتوجه إلى هذه « الفئة » أو تلك من السكان . إن مساهمة الاكثريوس كانت تحتفظ بتسمية الهبة المحلية (١) . وإلى الامتيازات المستمدة من المنطقة ، وتلك التي كانت تستمد من وضع الأشخاص ، كانت تضاف أيضاً امتيازات وكلاء الدولة ، ملاك وظائفهم ، ومنهم بشكل رئيسي البرلمانيون الذين كانوا يزعمون بأن موافقتهم ضرورية من أجل وضع المراسيم الملكية موضع التنفيذ .

هكذا كانت السلطة .

« تجد نفسها توقف عند كل خطوة من قبيل الاحترام الذي كانت منجبرة على الاحتفاظ به تجاه حقوقنا ومبادئنا .

وعندما كانت تطلب إلى رعاياها تقديم هبات مجانية وشرائب وإعلانات مالية ، كانت منجبرة على اللجوء لتقديم بيلغات لأكثريوس فرنسا ولجميعهم من أجل الحصول عليها .

(١) « لا اعتقد ، أجاب لويس الثامن عشر على الاقتراح لتبكر ، بأن من الحكمة إلقاء كلمة « هبة مجانية » أولاً لأن هذه الكلمة قديمة وتربط حياة الأشخاص ، ثم لأن من الحسن ربما أن أتحدث لطفاني كلمة تعظمهم بأن عليهم أن ينتظروا كل شيء من حب الفرنسيين وأنا يمتلكون ملكيات بشكل عسكري »

وكانت تتفاوض مع البرلمان من أجل تسجيل أي مرسوم ينص على فرض ضريبة إضافية .

وكانت تطلب العون من مجالس لنفيدوك وتأمّر به في بورغوني .

وكانت في أغلب الأحيان منجبرة على شرائه في بريتاني بشكل مباشر تقريباً .

وكانت تجبّه عسكرياً في المعتمدات(١) .

إنّ الحكومة الملكية كانت إذاً شائناً حسّاساً . ومن أجل تقويتها دائماً كان يجب محاربة كل الاتجاهات النابذة ، ولكن الحذر من عدم اجتماع مصالحها ضد الدولة إطلاقاً .

لقد شجعت على هذا الاجتماع المشؤوم ، في القرن الثامن عشر ، سلسلة من الأخطاء التي ستؤدي إلى سقوط الملكية .

ضعف السلطة ، والتحالف الأرستقراطي :

لقد حاصر نبلاء البلاط الملك ، ومنعت هذه الشاشة صمود الخدام العامين الذين كانوا قد قدّموا قوتهم لأجداده . وبدل قيام لويس الرابع عشر بأبغدهم بقسوة من كل تدخل سياسي ، شنّ هذا الحشد من أهل البلاط المتعطشين للتأثير والأماكن حرباً متواصلة ضد وزراء الملك الذين كان على كل واحد منهم أن يقدّي عصيته من أجل أن يبقى .

بحيث لم تمدّ الحكومة الملكية تفرض هذا الاستقرار وهذه الرفعة إزاء عناصر الشّجار التي تشكل فضائل مبدئها . لقد بحث كل حزب من أحزاب البلاط عن مصادر دعم له في البلاد ، وعزّر المصالح القنوية

(١) سولافي : المرجع السابق - المجلد ٦ - ص : ٢٤١ - ٢٤٢ .

من أجل أن يجني منها ميزة مؤقتة، كما حصل بين شواسل (Choiseul) والبرلمانات .

وطلب البعض المساعدات من القوى الأجنبية ، الأمر الذي مكن سفراءها أو وكلاءها من لعب دور تسيي' منذ زمن « الرابطة » .

وبينما كانت السلطة تترنح ، كانت البرلمانات توحدها ضدّها القوى النابذة . ولكي يبقى عالم الفقهاء مرتبطاً بالسلطة كما كان في بداياته ، كان يجب فقط أن يضم رجال القضاء الفقراء أو على الأقل البرجوازيين الذين كانت تفصلهم عن النبلاء مسافة اجتماعية كبيرة . لكن توارث الوظائف ، بعد أن ربط في البداية عائلات برجوازية بالدولة ، أدى لفصلها عن البرجوازية ، بحيث كوّنت فئة متميزة كانت التحالفات المتصدة تربطها مع أعلى النبلاء . إن البرلمانيين ، الذين كانوا في البداية ستاتوقراطيين ، لا يساوون شيئاً إلا بفضل وظيفتهم ، أصبحوا أرستقراطيين ، لهم قوة خاصة بهم ومصالح متميزة عن الدولة . لقد وضع البرلمانيون عقبة أمام الرغبة بانقاص عدد الموظفين المتضاعف بشكل مضحك ، والذي يعقّد تصريف الأعمال ؛ لأن هؤلاء الموظفين ، مثلهم ، اشتروا وظائفهم - التي أحدثت في زمن القحط من أجل إدخال الأموال - . والبرلمانيون لا يمكنهم قبول أي هجوم ضد شكل الملكية الذي هو أساس أهميتهم^(١) . لقد شكل البرلمانيون ، المتمتعون بامتيازات

(١) عندما سيشرح موبو (Maupeou) ، بعد طرده للبرلمانات ، بإلقاء عدد كبير من الوظائف في المنيّة ، سيكون هذا الأمر نكبة مالية حقيقية بالنسبة إلى البرجوازية. إننا نقرأ في صحيفة أحد البرلمانيين ، بتاريخ ٢٦ نيسان ١٧٧٢ : « إننا لن نقرأ كيف نصف الأسى الذي يسود لدى عدد كبير من الأسر الفرنسية بسبب الكثرة المزعجة من الوظائف التي تتزايد كل يوم . إنها ليست إلا الامتصاص ، وكشوف موضوعه في قلم المحكمة ، وانتقادات إلخ . ومع أنه أحصى في العام الماضي ٢٢٥٠ كشف إفلاس مؤدع لدى المجالس و ٢٠٠ انتحار ، فإن هذا العدد سيزداد أيضاً إن استمر هذا الأمر ... » « الصحيفة التاريخية للشوّة التي أجراها موبو ، مستشار فرنسا ، في دستور الملكية الفرنسية » - لندن ١٧٧٥ - « المجلد ٢ - ص : ٦٩ .

في ميدان المساهمات الضريبية ، كتلة واحدة مع أصحاب الامتيازات الآخرين ، ضد الرغبة في نشر الضريبة بشكل متساوٍ على كل الطبقات بحيث لا يؤخذ بالحسبان إلا القدرات المالية . واستعداداً لصراخهم الحتمي مع السلطة ، جعلوا من أنفسهم ، وهم المدثرون تقليدياً للاعفاءات المطية ، المدافعين غير المتوقعين من نفس هذه الإعفاءات .

وقد أصبحوا في النهاية أقوياء جداً بحيث كان عزلهم على يد موبو بمنزلة انقلاب . هكذا كان حينذاك ضعف السلطة الذي مكّن أهل البلاط من الفئة البرلمانية من إساءة معاملة وزير المالية في غرفة الانتظار المتألفة الملك (١) .

وراء البرلمان كان هناك النبلاء والاكليروس والمقاطعات ، والأمراء أنفسهم . إننا نبخ من حزب الملك ، فلا نجده قط . إنه كان الشعب .

الطبقة الثالثة تعيد الملكية بدون الملك :

في عام ١٧٨٨ ، لاقت الإدارة في كل مكان قوى تعارضها ، أنزلت إلى آخر درجات الضعف وفجأة خرّعتها الثورة من كل معارضها .

لقد كانت الملكية تراجع إلى درجة كبيرة بحيث كان عليها أن تضحي أمام الصرخة العامة بمعتمديها في المقاطعات ، منفذي الإرادة المركزية ،

(١) منذ عدة أيام حدث لي قرصاي ، وفي الغرفة المظلمة التي تسبق قاعة « عين الثور » التي يظن فيها عن الدخول الثاني لتهوى الملك ، كانت هناك فرقة من المسكرين الشباب والسادة الذين اقترحوا على بعضهم ، حينئذ يؤتمن للجب تري (Terral) أن يديروا له ملافاً ، وبالتالي فقد ضفوا على أصلاعه إلى درجة دهمته للشكوى بالهم والتقصير الممنوع حتى يسمحوا له بالمرور ؛ وفي نفس الوقت وصل الرقيب دو موي (de May) السيد الأول لغار السيعة كوكيسة البروفيسور ؛ حينئذ افتحت الصفوف ومرت هذا السيد بحرية ، وصاح صوت بطريقة يكون بها جسموما من القليل الرائب العام : « إننا لا نتبع ملكاً هنا إلا للتشاور » « الصيغة التاريفية » التشار إليها بتاريخ ٢٩ / آذار / ١٧٧٢ .

الذين كانوا يخلون المكان لجمعية المقاطعات : إنها الحركة العاكسة لكل لكل تاريخنا . اما الثورة فإنها ستقوم ، من جهتها ، باخضاع كل البلاد بنظام أكثر وبدقة أكثر من أي وقت مضى لاندفاع السلطة .

إن العمل الثوري هو إعادة الملكية المطلقة . لقد فهم فيليب الجميل اتجاه تطورات العامة : ولهذا كان أول من دعا الطبقة الثالثة الى مجالس الطبقات العامة . وبعد نحو خمسة قرون أعطاه الحدث أيضاً الحق ؛ لكن لويس السادس عشر لم يكن فيليب الجميل . وإعادة الملكية ستحدث ... ولكن بدون ملك .

وعندما نتفحص بالتفصيل الحياة الصاخبة للجمعيات الثورية ، نضيع ، في البدء ، في التيارات والتيارات المضادة للأفكار ، وفي مؤامرات الزمر التي تغطي اللغة غالباً نوابعا الحقيقية . لكننا نتبين بسهولة أن الجمعية التأسيسية ضحت منذ البداية بمصالح نفس اصحاب الامتيازات الذين كانوا قد طالبوا بدعوة المجالس . وقد حدثت خلال بضع جلسات مذبحة للامتيازات التي لم يكن الملوك يجروون على الاساءة إليها . إن إلغاء مجالس المقاطعات ، التي حاربتها الإدارة الملكية منذ عدة قرون ، تحققت بلحظة واحدة . اما الأموال الضخمة للكليروس فقد سلّمت بنفس السرعة للسلطة ؛ وتلقت البرلمانات التي بفضل معارضتها دُعيت المجالس العامة للانمقاد ؛ عطلة حاسمة أكثر مما حصل في زمن موبو .

إنها التصفية الكبرى للسلطات ... المضادة . لقد أحسّ ميرابو بأنها كانت أيضاً الفرصة الكبرى للظك(١) . فقد كتب : « إن فكرة تشكيل

(١) في مذكرة ذات وضوح احتكاذ ، يلاحظ : « خلال سنة واحدة فقط ، انتصرت الحرية على عدد أكثر من الاحكام السبقة التهدمية للسلطة ، وسقطت عدداً أكثر من أعداء العرش ، وحصلت على عدد أكثر من التصفيات في سبيل الرضاء القومي ، الذي لم تستطع صنعه السلطة الملكية خلال عدة قرون . لقد لاحظت دائماً بأن إبادة الكليروس ،

←

طبقة واحدة من المواطنين كانت تطيب لريشيليو ؛ إن هذا السطح المهد يستهل ممارسة السلطة « (١) . لقد رأى نفسه في مكانه وفي دور الكاردينال ، يقطف ثمار هذا الرفع الخارق للأنقاض .

لكن لويس السادس عشر لا يريد ، لا الجمعية ولا التاريخ .

إنها لبحوث عقيمة تلك التي تنقّب عن نوايا أعضاء الجمعية التأسيسية . نعم ، لقد أكدوا ، بدون شك ، مذهب فصل السلطة بين تنفيذية تركت للملك ، وقضائية ، يتولاها ممثلو الشعب . وأعادوا ثانية أيضاً الإدارة المحلية الى المنتخبين المحليين ، وحققوا بذلك فصلاً آخرًا للسلطة . لكن هذه التقسيمات للسلطة ، مهما كانت الأهمية التي استطاع صانعوها أن يعلقوها عليها ، كانت بدون قيمة تاريخية . لأن الجمعية ، حتى ولو بالرغم منها : وكما يشهد على ذلك ندمها النهائي ، كانت تعمل على نقل السلطة .

لقد اختلست السلطة التشريعية من الملك ، واتكرت القيام بما هو أكثر من ذلك . إن لالي - تو اللندال (Lally-Tollendal) (٢) و ميرابو

→

والبريالات ، والإعلامية ، واختيازات المكافآت ، والإستيازات من كل نوع ، هي نصر مشترك للأمة والملك .

اللاحقة ٢٨ للمحكمة ، المؤرخة في ١٧٩٠/٩/٢٨ في : « مراسلات ميرابو مع الكونت دولا ملرك ، في ثلاثة مجلدات - باريس - ١٨٥١ - المجلد ٢ - ص : ١٩٧ . كان ميرابو يرى جيداً أن الثورة كانت تعمل من أجل السلطة . ولكن ليست السلطة بشكلها التقليدي هي التي ستقطف الثمار .

(١) رسالة الى الملك في ٩ تموز ١٧٩٠ - مراسلات مع الكونت دولا ملرك - المجلد ٢ - ص : ٧٤ .

(٢) في تقريره من الاستنود ، كتب لالي - توللندال منذ ٢١ آب ١٧٨٩ : « إننا نأمل مما إذا كان الملك بالتبارة بشكل جزء من الجسم التشريعي ، أن يكون مرفساً باستمرار لأن يرى كل تأثيره سطوفاً بسبب اجتماع كل الإرادات في جمعية وطنية واحدة ؟

« هل سيستسلم حينئذ ؛ وابن تكون تعود سلطته الجمعية ؟ يجب وضع الشعب

نفسه (١) ، يصيحان منبّهين للخطر الذي تمثله الجمعية إذا شدت إليها
أبداً السلطات المتروكة للملك . « نعم ، يصيح ميراو ، إنني أعلن بأنني
لن أعرف ما هو أكثر إثارة للربح من الأرستقراطية السيدة المؤلفة من
ستمئة شخص ! » .

ومع ذلك فإننا نرى في هذا الأمر حركة حتمية . وإنه لمشهد فلسفي
جداً مشاهد رجال الجمعية التأسيسية ثم التشريعية الذين يتناقشون
ضد قدرهم الذي كانوا يطمون به ويخافونه في آن واحد .

لقد استند ثوريو الساعة الأولى ، من أجل أن يشكلوا من أنفسهم
جمعية وطنية ، إلى الإرادة العامة التي ادعوا أنهم وكلاؤها . إن مس
الغريب أن نرى كم يستولي المبدأ عليهم حين يؤسس سلطة جديدة ،
في حين أنه ينمحي عندما يمكنه أن يضابق هذه السلطة . ولأن السلطة
لا تنبثق إلا عن الأهمية القومية ، فإن على الملك ، لكي يستمر بامتلاك
جزء منها ، أن يكون هو أيضاً : وبشكل مشترك مع الجمعية ، « مثلاً
للأمة » . ولكن ماذا ؟ من جهة أولى ممثلون منتخبون ، ومن جهة أخرى
ممثل وراثي ، أي مغلوقة ! وقريباً ، لن يكون الملك إلا الموظف الأول :

→

بمناى من كل أنواع الطغيان : لقد عانت إنجلترا من برلمانها الطويل بمقدار ما عانت
من كل ملوكها المستبدين . . .

... عندما استمر البرلمان الطويل ، عهد شارل الأول ، في احترام الدستور
والعمل بالإتفاق مع الملك ، صبح عدة ظلمات وحمل عدة قوطين صعبة ، ولكن
عندما استأثر لنفسه بالسلطة التشريعية واستبعد منها الملك ، لم يتأخر في الاستيلاء
على الإدارة ؛ وكانت نتيجة هذا الاجتياح وهذا الجمع للسلطات اصطفاذاً للشعب هو
أسوأ من الاصطفاذ الذي كان يزعم أنه حرره منه . « .

(١) في النقاش الشهير حول حق الحرب ، بشرح : « إن السلطات تمارس من قبل
رجال . والرجال يسيئون استخدام كل سلطة لا توقفه بشكل كافٍ . ويتجاوزون
الحدود . هكذا تنزع الحكومة الملكية إلى استبدادية . ولهذا السبب نحتاج لأخذ
الكثير من الضمانات . ولكن هكذا أيضاً تصبح الحكومة التمثيلية أوليغارشية عندما
تطلب إحدى السلطين ، اللتين جعلتنا من أجل أن تولظنا ، على الأخرى ونطقي
عليها بدل أن نحتويها » . خطاب ٢٠ أيار ١٧٩٠ .

ولكن إذا كان موظفاً ، فلماذا يكون غير قابل للعزل ؟ إنه سيلقى ، بمساعدة الظروف ، وستجمع السلطة التنفيذية مع التشريعية في أيدي المؤتمر .

« فيما يتعلق بتوازن السلطات ، كان بإمكاننا ، صاح رويسبير ، أن نكون مخدوعين بهذا الوهم . . . أما الآن فماذا نهمسنا التركيبات التي توازن سلطة الطغاة ! إن الطفيلان هو الذي يجب استئصاله : إن على الشعوب أن تبحث عن ميزة التنفس ليضع لحظات ليس في المشاجرات بين ساداتها ؛ إن عليها أن تضع ضمانة حقوقها في قوتها الخاصة » (١) .

بعبارة أخرى : كنا من أنصار تجديد السلطة عندما كان الآخرون يمتلكونها ؛ أما منذ أن امتلكتناها ، فلنأخذ لن تكون كبيرة جداً .

لقد أصبحت الجمعية السيد . ولكن إذا كان حقها يأتي من كونها تعبر عن الإرادة العامة : أفلا يجب ، بلون شك ، أن تبقى دوماً خاضعة لوكليتها ؟

لا ! فمذ الأيام الأولى (٢) حرر أعضاء الجمعية التأسيسية أنفسهم من الوكالات الأمرة التي كان الكثير منهم قد تكلّموها .

ليست إبراهيم سيياس ، وإنما إرادة القوة لدى هؤلاء الرجال المجتمعين ، هي التي أحلت السيادة البرلمانية محل السيادة الشعبية . يجب على الشعب أن يكون سيداً مطلقاً في اللحظة التي يمين فيها مثليه ، لأن بإمكانهم هكذا أن يستملوا منه حقوقاً لا محدودة . ولكن منذ أن ينقل هذه الحقوق ، يتوقف دور الشعب ، ولا يعود يساوي شيئاً . إنه يصبح رعية ، وتصبح الجمعية لوحدها سيادة .

(١) خطاب رويسبير في جلسة ١٠ أيار ١٩٢٢ .

(٢) جلسات ٧ و ٨ تموز ١٩٢٩ .

إن « الإرادة العامة » لا تشكل إلا في الجمعية (١) ، والاستشارة الشعبية ليست إلا نوعاً من الطهو الذي يختزل كل الأمة في عالم صغير مكون من ستمئة شخص يفترض فهم ، من خلال أكثر الأوهام جسلة ، أن يكونوا الأمة نفسها مجتمعة (٢) .

هذه السيادة المتكبرة ، التي تجرؤ على إرسال الملك إلى منصبه الأعدام وترفض باحتقار دعوة الجيرونديين للجمعيات الانتخابية : أمام من تخفض وجهين نفسها ؟ أمام عصابات المتهورين الذين استقبلوا في حرم المؤتمر ، وقبيلت عرائضهم المحتدة باعتبارها التبرير عن الأمانة الشعبية ! .

لقد انفق فقهاء كبار مهارتهم المثيرة للانعجاب في اختزال كل هذه المتناقضات في نظريات دستورية . إني لا أتصور كيف أمكن لخيالهم أن يرفض سماع صياح الشارع ، وأصوات جري العربات ، وكيف استطاعوا أن يثقوا بنصوص كتبت بشكل غير منتقن في جو متميز باحتداد الكراهية أو الرعب أو رقت في دقائق سادت فيها روح التسوية والتعب .

إن منطق المصير الثوري لا يمكن في الأفكار ، وإنما في الوقائع .

والواقعة هي انتصاب سلطة جديدة ، سلطة المزعم أنهم الممثلون الذين ، بالقدر الذي لم يتقاتلوا فيه ، يدومون منذ المؤتمر وعبر مجلس المديرين ومجلس القناصل ، وحتى في ميلاك الإمبراطورية .

(١) « ليس المقصود هنا ، يقول سيبياس ، إحصاء تصويت ديمقراطي ، وإنما إقتراح الآراء والاستماع إليها والتفكير بها ملياً وتعديلها ، وأخيراً القيام بشكل مشترك بتكوين إرادة مشتركة » - خطاب ٩ / أيلول / ١٧٨٩ .

(٢) « إن القرار ، يقول سيبياس ، لا يصود ولا يمكن أن يعود إلا للأمة مجتمعة . إن الشعب أو الأمة لا يمكن أن يكون لها إلا صوت واحد ، هو صوت الجمعية التأسيسية الوطنية » - خطاب ٩ أيلول ١٧٨٩ .

إنّ سيّاس هو التجسيد الحقيقي للسلطة الجديدة . إنّ أي شخص آخر ليس له نصيب أكثر منه في اندلاع الثورة . فقد كان عضوا في الجمعية التأسيسية والمؤتمر ، ولجنة السلامة العامة ، ومجلس المدبرين ، ومجلس القناصل ؛ وهو : بدون شك ، الذي قُتِل بهذه الكلمات التي قالها بونابرت ، والتي كان سيلفظها لحسابه لو كانت لديه الوسائل المادية الضرورية : « الثورة انتهت ؛ ومبادئها تَبَيَّنَت في شخصي ؛ والحكومة الحالية هي ممثل الشعب السيد . ولا يمكن أن يكون هناك من معارضة ضد السيد » .

الحافظ النابليوني ، ابن الثورة :

إنّ السلطة النابليونية الضخمة هي النهاية التي كان يتجه نحوها كل الانقلاب منذ أن حرّمه طموح دورليان أو غرور لا فاييت .
« قد يقال إنّ ما فعله نابليون الأول هو المشروع المستمر والذي سعت إليه يومياً وبدقة الأغلبية الساحقة من الثوريين » (١) .

(١) تؤخذ خارطة مئلتات كاسيني الكبيرة . وتعتمد باريس كمركز ، ثم يتشكل مربع كامل ضلعه ثمانية عشر فرسخ . وكل ٢٢٤ فرسغا مربعا يشكلون محافظة إقليمية . وعلى كل جانب من هذا المربع الأول ، تشكل مربعا آخر له نفس المساحة وهكذا دواليك حتى الحدود . وعند الاقتراب من الحدود لن نحصل على مربعات كاملة ، وإنما سنحدد دائما مساحات قريبة أكثر ما يمكن من الـ ٢٢٤ فرسغا مربعا . ومن المحتمل أن نحصل هكذا على ثمانين محافظة . ويمكن أن نضيف إليها وحدة كورسيكا ... » .

« وهكذا فإننا لن نأخذ بالعصيان في هذا التقسيم الإقليمي إلّا المنطق البحت وبذلك لن توجد بين الأمة الكبيرة والأفراد إلّا مجموعات احتياطية ... »

« إنّ كل محافظة ستقسم فيما بعد إلى تسع « بلديات » تبلغ مساحتها بقدر الإمكان ستة ولائين فرسغا مربعا . وهذا التقسيم الهندسي لن يُستخدم إلّا كقاعدة موجهة من أجل تحديد نهائي . وأخيرا تقسم كل بلدية بدورها إلى تسع كانتونات مساحة كل منها أربعة فراسخ مربعة من حيث المبدأ . وهكذا يكون لدينا في فرنسا التقاربة ٧٢٠ بلدية و ٦٤٨٠ كانتون » .

بول باستيد : « سيبيلي وفكره » - باريس - ١٩٢٩ - ص : ٢٨٨ - ٢٨٩ .

لقد ساعد كل شيء على ذلك . انظروا إذا كم حضرت بالتتابع
الدكتاتورية التي مورست على مستوى المحافظات والتي ستبقى سمة
للمجتمع الافرنسي .

إن السكان لم يعودوا يريدون المعتمدين المكين ، وإنما أن يديروا
شؤونهم بأنفسهم على المستوى المحلي . ويبدو أن الجمعية التأسيسية
أرضتهم بإسنادها كل الصلاحيات الى جمعيات محلية منتخبة . لكنها
في نفس الوقت هدعت بعناية تلك الوحدات التاريخية التي كان لديها
القدرة والإرادة على أن تحكم نفسها بنفسها . لقد أراد سييس أن يكون
تقسيم البلاد هندسياً : ثمانون مستطيلاً متساوية ، ينقسم كل منها
الى تسع « بلديات » متساوية ، تضم كل منها ، من خلال نفس الهندسة
الطولية ، تسعة كانتونات . إن من الممكن جداً بعد هذا إعطاء هذه
التكوينات الاصطناعية إستقلالاً ذاتياً . ولن يكون هناك اي خطر من قيام
أي حياة خاصة بتنشيطها !

« لقد افتتحت الروح المنهجية ، كما قال بنجامين كونستان ، في
البدء ، بالنظر . واكتشف حب السلطة سريماً أي ميزة ضخمة يذبّرها
له هذا الناظر . ولولا قِلَّتُها لقاموا بتعيين المدن والمقاطعات بالأرقام كما
كانوا يعيّنون بالأرقام فرق وقبائل الجيش: لقد كانوا يبدون الى حدكبير
خشية من عدم تمكن فكرة اخلاقية ما من التعلق بما كانوا يؤسسون » .

لكن مجالس المحافظات البائسة نفسها ستنتهم سريماً بتأخير أو
إيقاف الإنفاقية النبعثة من السلطة المركزية . إن بيو - فلون -
(Billaud-Varennes) يوجه لها الإدانة بقوله :

« ينبغي دائماً الخوف من هذه النتيجة المشؤومة طالما أن التعقيد
العضوي للحكومة يرخي العصب الموجه الذي ، لكي يكون مشدوداً بشكل

جيد ، يجب ، بدون انقطاع وبرفقة ركن متوسط واحد ، إن يذهب من المركز لمديت بالمحيط » (١) .

إن « الركن المتوسط » سيكون المحافظ التابليوني . وكما يقول أيضاً بنجامين كونستان :

« إن الاستبدادية التي حلت محل الديماغوجية . والتي تكونت وأوصى لها بشمرة كل أعمالها ، ثابرت بكاء شديد على السير في الطريق المرسوم . لقد وجد الحدّان الأقصيان نفسيهما متفقين حيول هذه النقطة ، لأن هناك في الأساس ، وفي الجدين الأقصيين ، إرادة طغيان إن المصالح والذكريات التي تولد من المادّات المحلية تحتوي بذرة مقاومة لا تحملها السلطة إلاّ بأسف وتسارع لاقتلاع جذورها . إنها تنتصر بسهولة أفضل على الأفراد ، وتسيطر عليهم ، بدون جهد ، وزنها الضخم كما لو أنه يسير على الرمل » .

الثورة والحقوق الفردية :

إن مصر الحريات الفردية خلال الانقلاب الذي بدأ في عام ١٧٨٩ يقدم البرهان الدافع على أن الثورة ، مهما كانت لغتها ، تعمل من أجل السلطة وليس من أجل الحرية .

إن نية الاعتراف للإنسان ، كإنسان ، بحقوق مقدسة لم يعلن عنها مطلقاً من قبل بطريقة أكثر سطوعاً وأكثر صدقاً بلا شك — إنها الفكرة الكبرى لأعضاء الجمعية التأسيسية وعنوان مجدهم . ومثلهم زعم أعضاء

(١) تقرير حول أسلوب الحكم ، أعدّه بيو — ففرن باسم لجنة السلامة العامة . في ٢٨ برومير من العام الثاني .

« إن العداء للسلطات المحلية يعود تاريخه لبدايات الثورة . شيباس ، « الذي كان يعرف بشكل أوضح من الآخرين أين كان يذهب » ، عبر عن رأيه في هذا الصدد بمنف من السامع من أيلول ١٧٨٩ . (في ساذكر رأيه في الفصل الثّام) .

الجمعية التشريعية ، والمؤتمر ، والتدريزيون ، كلهم ، وحتى بونابرت نفسه ، أنهم يكرسون ويضمنون هذه الحقوق .

ومع ذلك ، فإن الثورة ، المطيعة للأفكار التي أعلنتها أقل من طاعتها للمبدأ المجهول من قبيلها والذي يحركها ، سحقت الحقوق التي كانت تزعم أنها تمجدها ، وجردت المواطن من كل ضمانة مؤكدة عند السلطة التي أودعتها سلطانا بلا حدود .

لنرى الوقائع .

إن حماية الحقوق الفردية تضمن المؤسسة القضائية .

إن الجمعية التأسيسية ، الجاحدة تجاه البرلمانات القديمة التي كانت سياستها المرفقة إزاء السلطة قد جعلت من الضروري دعوة مجالس الطبقات العامة ، سرحتنا بقسوة . وقد أعادت بناء القضاء على أسس جديدة ، بطريقة يكون معها « قويا جدا من أجل نجدة كل الحقوق وكل الأفراد » . إن القضاء سيكون مستقلا بشكل تام عن السلطة . والمواطن لا يمكن أن يلاحق كمجرم إلا إذا أعلنت هيئة اتهام أن هناك مجالا لذلك . وهكذا ، فلنكح نكحال إنسان إلى القضاء القومي ، يجب أن يقوم مواطنون مأخوذون بصورة عشوائية بوجههم قاض بدون رأي استشاري ، بإخفائره . أين سيتمثل فيما بعد ؟ أمام محكمة المحافظة حيث يلاقي قاض آخر من أجل إصدار الحكم . ومع ذلك ، فإن دور القضاء ، مهما أريد تقليصه ، يبقى كبيرا . إنهم سينتخبون من قبل الشعب . وهكذا سيكون الشعب وحده هو الذي سيحكم على المواطن ، بحيث أن السلطة لن يكون لديها أي وسيلة لمراقبة الفرد الذي سيكون أمثاله مستعدين لتبرئته .

أي ضمانات اكمل يمكن تخيلها ؟

لكن السلطة التي تولد من الثورة تكون فتية ومضطربة وطموحة لصيفة المجتمع على هواها ، غير صابرة تجاه كل مقاومة ، ومتسرعة لوصفها بأنها جريئة . وبسرعة شديدة تصبح الضمانات التي قامت هي نفسها بمنحها عقبة في طريقها . وتزعم أن القضاة يستلهمون ليس القوانين الجديرة بهذا الاسم ، والتي صاغتها الجمعية التأسيسية في البدايات وكانت تضع مبادئ عامة ، وإنما التدابير الظرفية ، الموجهة ضد هذه الفئة أو تلك من المواطنين والمزينة باسم القوانين . إنها تأخذ عليهم الكثير من الرخاوة . إن دانتون ، الذي أصبح وزيراً للعدل ، بعد ١٠ آب . كان يرفجف القضاة بقوله إنه وصل إلى مكانه من خلال فتحه التويلري ، وأن المدفع أصبح الحجة الأخيرة للشعب ، وأنه كان من الممكن تجنب إراقة الدماء لو كان الموظفون يقومون بواجبهم ، لكنهم لاحقوا الجمعيات الشعبية والكتابات لشجعان وحماة ، في نفس الوقت ، الكهان غير المحلفين . لقد طلب فيليبو (Philippeaux) ، بناء على اقتراح جمعية شعبية ، تحديد المحاكم التي كانت قبل سنتين قد انتخبت لمدة ست سنوات . « إني أستطيع أن أشهد بأنه يكفي أن يكون المرء وطنياً لكي يخسر دعواه في أغلبية المحاكم » . ومنذ ذلك الحين ، ستكون انتخابات متجددة . ومع ذلك فإن الشعب لن يختار مطلقاً ما يرضي السلطة بما فيه الكفاية ، واختياراته ستصفي بعد حدوثها : هكذا سيكسر مجلس المديرين انتخابات القضاة في تسع وأربعين محافظة .

إن عهد الرعب لم يكف بالتصفية . فقد كان يحتاج لحاكم استثنائية كان نموذجها يتمثل في محكمة باريس الثورية التي لن يكون لديها سريماً أن تستمع لمدافع أو لشهود نظراً لافتقادها لأي محلف اتهام ، والتي تدعى ، من دون أن تترك مقامعها ، المتهمين الذين يعلن بالكاد عن اسمائهم وجرائمهم المزعومة .

وعندما اختفى هذا التكوين المخيف ، لم تقرر السلطة ، التي عادت ثانية للقضاة العاديين ، أن تترك لهم الاستقلال ، فبعد أن قلت من كسر

الانتخابات الشعبية ، منحت السلطة نفسها ، في العام الثامن ، صلاحية تعيين القضاة وترفعهم (١) .

وقد حفظت منذ ذلك الحين يورع هذه الوسيلة للضغط ، التي لم تكن تمتلكها في ظل النظام القديم ، لأن الوظائف حينذاك كانت تشتري أو تتوارث .

إن البرلمانات في الماضي كانت تشكل في الملكية إتحاداً من جمهوريات صغيرة ، غيرة على حريتها ، وتتصنع المظهر الروماني . ومهما كانت عيوب القضاء في النظام القديم .

« فإننا لن نلاقي مطلقاً لديه ، كما يقول توكفيل المذلة تجاه السلطة التي هي ليست إلا شكلاً لإمكان الرشوة والسوء . إن هذا العيب الأساسي الذي لا يقصد فقط القاضي وإنما يصيب سريعاً كل جسم الشعب ، كان غريباً عنه كلياً (٢) . . . إنه قضاء مستقل وجليل لم يدع نفسه يرتعب من الملك نفسه ، وكان يمارس تأثيراً عميقاً على طبع الشعب . لقد أصبحت . العادات القضائية في الكثير من النقاط عادات وطنية . وأخذت عموماً من المحاكم فكرة أن كل قضية تخضع للنقاش وكل قرار للاستئناف ؛ إن استعمال الإعلان ، وتلوق الأشكال ، هي أشياء معادية للمذلة (٣) .

إن هذا الاستقلال لن يظهر مطلقاً نقيضاً :

« إن خضوع القضاء للحكومة هو أحد انتصارات الثورة . ففي نفس الوقت الذي كانت تملن فيه حقوق الإنسان ، كانت تلغي المؤتمن عليها وتشل المدافع عنها (٤) .

(١) انظر - جان بوردون (Jean Bourdon) - التنظيم القضائي في العام الثامن -

مجلدان - باريس - ١٩٤١ .

(٢) تو كوفيل : « النظام القديم والثورة » - ص - ١٧١ .

(٣) المرجع السابق - ص ١٧٢ .

(٤) فروجه - « الليبرالية » .

القضاء المتزوع الملاح امام السلطة :

إن القضاء لم يضر فقط استقلاله وإنما أيضاً وظيفته ربما
الأكثر أهمية .

إن البرلمانات ، في الماضي ، لم تكن تتردد في أن تقاضي أممها وكلاء
السلطة ، وفي أن تصرف ضدهم من أجل الدفاع عن حقوق الأفراد .

ومن الفريد أن أولئك الذين يزعمون أنهم يؤمنون قدسية الحقوق
الفردية يأخذون على البرلمانات أنها حمتها حتى ضد الأمر . من يتكلم
هذه اللغة ؟ أعضاء المؤتمر ؟ لا . وإنما أعضاء الجمعية التأسيسية ، لقد
صفقوا بالإجماع لزميلهم توريه (Thotret)^(١) الذي وجه إلى السلطة
الفضائية هذا المآخذ ، الذي كان عليهم مع ذلك أن يروا فيه مديحاً :
« لقد كانت ، بصفتها خصماً للسلطة الإدارية ، تسكر العمليات ، وتوقف
الحركة وتقلق الوكلاء » . ومنذ الثامن من كانون الثاني ١٧٩٠ ، أطلقت
توجيهاً اعتبر بمقتضاه كل عمل للمحاكم أو مجالس القضاء يتجه لمرقطة
أو تعليق حركة الإدارة غير دستوري ، وسيبقى بلا أثر ولا يجب أن يوقف
الهيئات الإدارية وفي ٢٤ آب التالي أعلن قانون : « أن القضاء لن
يستطيعوا ، تحت طائلة الخيانة ، أن يذكروا بأي طريقة كانت عمليات
الهيئات الإدارية . ولا أن يقاضوا أمامهم الإداريين بسبب وظائف » .

وعندما ألفت لجان المراقبة في كل البلاد شبكة وشاياتها القائلة بأن
المثليين الذين يمارسون مهامهم ينتهكون كل مبادئ العدالة والإنسانية ،
أرعد المؤتمر ليس ضدهم ، وإنما ضد الضملاء والدفاعات الخجولة التي
عارض بها القضاء - المنتخبون من الشعب ، لتذكر ذلك - التعسف
الوحي .

(١) جلسة ٢٤ آذار ١٧٩٠ .

« إن المؤتمر الوطني ... يرسم بأنه يلغي كل الإجراءات والأحكام الصادرة من المحاكم القضائية ، ضد أعضاء الهيئات الإدارية ولجان المراقبة بناءً على مطالبات بمواد محبوسة ، ورسوم ثورية وأعمال إدارية أخرى صادرة من السلطات المذكورة ، وذلك من أجل تنفيذ قوانين وقرارات الممثلين الذين يمارسون مهامهم أو بناء على عريضة السندات المدفوعة للخزينة العامة .

ويمنع تكراراً على المحاكم أن تنظر في أعمال الإدارة ، من أي نوع كانت ... » (١) .

لقد ذكرت هذه النصوص لأنها تثبت أن الثورة انتزعت من القضاء الوظيفة التي كان يمارسها قبلاً ، ألا وهي وظيفة الدفاع عن الفرد ضد مشاريع السلطة ولأنها تظهر أن تطويق القضاء ونزع سلاح الفرد ليسا من قبل « عهد الرعب » وإنما الجمعية التأسيسية . ولأن هذه الحالة للأشياء أوردتها الثورة إلى المجتمع الحديث ، باعتبار أن هذه المبادئ بقيت نافذة (٢) .

وهكذا ، فكما حطمت الثورة الأجسام التي كانت قوتها قاطبة لأن تتخذ من قوة الدولة ، كذلك انتزعت من المواطن كل وسيلة دستورية تبرز قبعة حقه مقابل حق الدولة .

لقد صمّلت من أجل الحكم المطلق للسلطة .

(١) مرسوم ١٠ فرغيندور - العام الثالث .

(٢) إلا أن حق الفرد قد أضحى الدفاع عنه ، في التطبيق ، ضد السلطة ، فإذ لا يمكن بذلك لإحتلال السلطة - وهو احتلال وثني كما يجب أن نلاحظ - من إبطال الطبيعة البرجوازية التي كانت تربيتها ومصلحتها تجعلها تخوف من تجاوزات السلطة ، والتي أنشأت فساد مجلس الدولة المنتز وتآكله للأجباب . ولكن في هذا القضاء ، تكون الدولة هي التي تقبل بأن تصدر الحكم ضد نفسها . وهذه الطاقة يمكن أن تتوقف بين يوم وآخر ، وحسب مزاج الحكومة التي تريد ممارسة الحكم المطلق الذي أسقط إياه من حيث المبدأ قانوناً ، الصادر عن الثورة .

الدولة والثورة الروسية :

إن الثورة الروسية تعرض نفس التباين ، الواضح أكثر أيضاً ، بين وعودها في موضوع الحرية وإنجازاتها في ميدان السلطة .

إن مدرسة ماركس وإنجلز لم تشتهر وتدين ، بقوة تخلت عنها الكاد الفوضويين ، هذه السلطة أو تلك ، وإنما بالسلطة بذاتها . ففي كراس مشهور بحق ، يؤكد لينين أن الثورة يجب « أن تركز كل قواها ضد سلطة الدولة ، وبمهما ليس أن تحسن الآلة الحكومية وإنما أن تدمرها وأن تبنيها » (١) .

إن الدولة بالفعل سيئة بشكل جذري . وإنجلز يسخر من تأليه هيغل لها :

«... حسب الفلسفة ، تعتبر الدولة تحقيقاً لفكرة ، إنها بصفة فلسفية حكم الله على الأرض ، والميدان الذي تتحقق فيه ، أو يجب أن تتحقق فيه ، الحقيقة الأبدية والعدالة . من هنا ينشأ هذا الاحترام الخرافي للدولة ولكل مايبس الدولة ، وهو احترام يقيم بسهولة أكثر في العقول كلما تعودنا منذ المهد على تخيل أن الشؤون والمصالح العامة للمجتمع بأسره لا يمكن أن تنظم بشكل مغاير لما تم حتى الآن ، أي على يد الدولة وتحت أوامرها الموضوعة أصولاً في وظائف . «إننا نعتقد بأننا قمنا بتقديم جسور كلياً إذا تحررنا من الإيمان بالملكية الوراثية لنقسم بالجمهورية الديمقراطية . لكن الدولة ، في الحقيقة ، ليست إلا آلة قمع طبقة على يد طبقة أخرى ، وذلك سواء في الجمهورية الديمقراطية أم في الملكية » (٢) .

(١) لينين — الدولة والثورة — الطبعة الفرنسية — باريس — ١٩٢٥ — ص : ٢٧ .

(٢) إنجلز ، في مقدمته الصادرة في ١٨٩١ لكتابين ماركسي : « الحرب الأهلية » .

ولأن « الدولة هي التنظيم الخاص ، للقوة المهيمنة لإخضاع طبقة ما » (١) ، فإن مبرر وجودها سيختفي مع اختفاء القمع :

« إن وجوب أن يتطابق إلغاء الدولة مع إلغاء الطبقات ، كان دائما من تعاليم الماركسية » (٢) .

إن هذا هو ما عبر عنه إنجلز في نص يعتبره الماركسيون أساسيا :

« إن البروليتاريا تستولي على قوة الدولة وتحول أولا وسائل الإنتاج إلى ملكية الدولة . وبذلك ، تلزم نفسها بنفسها كبروليتاريا ، وتلغي كل العداوات الطبقة ، وينفس الوقت تلغي الدولة كدولة . إن المجتمع القديم الذي كان يتحرك عبر العداوات الطبقة كان يحتاج للدولة ، أي لتنظيم الطبقة المستغلة في كل عصر ، من أجل الحفاظ على شروط إنتاجية خارجية ، ومن أجل الحفاظ ، بشكل خاص ، بالقوة على الطبقة المستغلة ضمن شروط القمع التي تتطلبها أسلوب الإنتاج القائم (العبودية ، الفئانية ، العمل الأجور) . لقد كانت الدولة هي الممثل الرسمي لمجتمع بأسره ، وتركيبه في جسم مرئي ، لكن لم تكن كذلك إلا بالقدر الذي كانت فيه دولة الطبقة التي كانت ، في حد ذاتها تمثل ، في زمانها ، المجتمع بأسره : دولة المواطنين ملاك المبيد في العصور القديمة ، دولة النبلاء الاقطاعيين في العصر الوسيط ، دولة البرجوازية في أيامنا هذه . ولكن بصيرورتها الممثل الفعلي للمجتمع بأسره ، تجعل نفسها بعد ذاتها فائضة عن الحاجة منذ أن تلغي ، في نفس الوقت الذي تلغي سيادة الغوغاء القديمة للإنتاج ، التصاحبات والافراطات التي كانت تنجم عنها ، ولا يعود هناك من شيء ينبغي قمعه ، وتكف السلطة الخاصة بالقمع ، أي الدولة ، من أن تكون ضرورية » (٣) .

(١) لينين - المرجع السابق ذكره - ص : ٣٩ .

(٢) المرجع السابق - ص : ٨١ .

(٣) إنجلز - « التي دومنغ » - ص : ٣٦٠ - ٣٦٢ : ترجمة لاسكين .

إنه النص الذي ، بسبب قوة فكره ووضوح تعبيره ، يستحق جداً شهرته . إنه لا يترك أي شك يبقى على اللعاب . مثله مثل هذه الرسالة التي كتبها ملركس الى كوجلمان ، في بدء الكومونة (١) :

« إنني أؤكد بأن الثورة في فرنسا يجب قبل كل شيء أن تسمى ليس إلى نقل الآلة البروقراطية والعسكرية إلى أيدي أخرى ، الأمر الذي حدث دائماً حتى الآن ، وإنما إلى تعطيلها » .

هنا يبدو أن ماركس كان يريد أن يحطم جهاز القمع ، أثناء الثورة ، في حين أن لينين سيعتبر ، بالعكس ، أنه يجب أولاً استخدامه من أجل « قمع مقاومة المستغلين ، وقيادة الكتلة الضخمة من السكان الفلاحين والبرجوازية الصغيرة ونصف البروليتاريا - في عملية بناء الاقتصاد الاشتراكي » (٢) .

وفي كل الأحوال ، يجب أن تفتفي السلطة بعد قليل من الوقت طال أم قصر . وعلى سؤال : « لماذا سيحل محل آلة الدولة جسد تعطيلها » يعجب لينين :

« بدل المؤسسات الخاصة بأقلية ذات امتيازات (الموظفين ، الفنيين ، ورؤساء الجيش الدائم) يمكن للأغلبية بعد ذاتها أن تقوم مباشرة بوظائف سلطة الدولة ، وكلما تولى الشعب بنفسه مزيداً من الوظائف كلما قل الإحساس بضرورة هذه السلطة . إن أحد التدابير التي اتخذتها الكومونة وأشار إليه ملركس ، بلغت ، في هذا الصدد ، الانتباه بشكل خاص : إلغاء كل نفقات التمثيل ، وإلغاء الامتيازات المالية للموظفين ، وتخفيض كل رواتب الإداريين لمستوى أجر العامل . هنا يجري الإحساس بشكل أفضل بالانتقال من الديمقراطية البرجوازية إلى الديمقراطية البروليتارية ، الانتقال من ديمقراطية المظالمين إلى ديمقراطية المضطهدين » (٣) .

(١) ١٢ نيسان ١٨٧١ =

(٢) لينين ، المرجع السابق .

(٣) لينين ، المرجع السابق .

لتقابل الآن هذه المبادئ بجهاز الإكراه المدهش الذي بنته الثورة
في روسيا !

إن لانصار المذهب الحرية بأن يشتهروا بخيطة الأهداف الثورية ،
ولإعداد المذهب والنظام حرية الإشارة لتعارضهما ، ولإبطال النظام ،
أخيراً ، الحرية بأن يبرروها بضرورات الانتقال وبناء الاشتراكية .

إننا لا نهتم بالمجادلات ، وإنما بأن نجد في هذا الحدث المعاصر
الضخم مثلاً موضحاً لما نعتقد أنه قانون الثورات : المتمثل بأنها تسمى
دائماً لتقوية السلطة من خلال تجديد أشخاصها وروحها . الأمر الذي
كان ماركس قد لاحظته بالنسبة للثورات السابقة والذي كان على ثورته
أيضاً أن تثبته .

وإذا ما استطلعت أمة ما أن تجد في الثورة قوة جديدة ، كما
وجدت فرنسا لويس السادس عشر الضعيفة فيها القوة لبلوغ حدودها
الطبيعية ، وكما وجدت روسيا ، المهزومة في عام ١٩١٧ ، فيها القوة
للانتصار في عام ١٩٤٢ ، فإنها لا يجب مطلقاً أن تنتظر منها الحرية . إن
الثورات ، في التحليل الأخير ، لا تقوم من أجل الإنسان ، وإنما من
أجل السلطة .



الفصل الثالث عشر

السلطة والديمقراطية

لقد رأينا على مدى التاريخ حدوث تركيز للسلطات لصالح شخص، هو الدولة التي تنصرف بوسائل تزداد اتساعاً ، وتدعى أن لها على الجماعة حقوقاً تزداد امتداداً ، ويتناقض تسامحها مع القوى الموجودة خارجها . إنها قيادة ؛ وتريد أن تكون البدء المنتظم للمجتمع ، وأن تحتكر دائماً هذا الدور بشكل اكمل .

رأينا من جهة أخرى ، قوى إجتماعية تدافع عن نفسها ضدها ، وتعارض بحقوقها الدولة ، كما تعارض بحرياتها الفوضوية غالباً أو القائمة سلطة الدولة .

لقد جرى بينها وبين الدولة صراع مستمر . إنه صراع المصلحة التي تقول من نفسها إنها عامة ضد المصالح التي تقرّ بأنها خاصة .

إنّ للسلطة مدها وجزرها ، ولكن إذا نظرنا الى مجموع المشهد ، فإننا ننبين اندفاعها المستمر . إنه ينعكس في النمو الخارق لأدواتها ، المتمثلة في الإيرادات المالية ، والقوات المسلحة ، وقوات الشرطة ، والقدرة على التشريع .

ثم رأينا هذه السلطة وقد استقطت . لكن هذه الثورة لم تنته الى تشتيتها . بل بالعكس ، فالقوى الاجتماعية التي كانت تقف عقبة في

وجيها هلك في الانقلاب . والقوة الدينية التي كانت تفرض عليها قواعد السلوك أصبحت بضعف هائل . إن مركب الحقوق والوسائل التي كانت تتكون منه لم يتفكك ، وإنما انتقل إلى أيدي أخرى .

إن ما يسمى حدث الديمقراطية ، إنما هو بدقة نقل السلطة المكوّنة إلى ملاك جدد ، أو إن شئنا ، هو غزو مدينة القيادة على يد محتلكين جدد .

وبما أن هذا النقل أو هذا الغزو ترافقا بإعادة أو تراجع للقوى المعارضة للسلطة ، فإن السلطة وجدت نفسها أكثر إنفراداً في المجتمع وبالتالي أكثر قوة .

وبما أن هذه السلطة قالت عن نفسها أنها تعبر عن المجتمع ، كانت أقل شبهة من السلطة القديمة .

إننا سنرى نتائج ذلك .

ومع ذلك فإنه لن يكون من العدل أن نعالج هذا التحول السياسي وكأنه ليس إلا مجرد حلول سيد محل آخر . فإذا لم يكن هناك وجود لشيء آخر ، فإننا لن نفهم كيف أدمج في مفهوم الديمقراطية ، التي لا تعني ، بالمعنى الحرفي للكلمة ، شيئاً آخر غير السيادة العائدة للشعب ، والتي تملرس باسم الشعب، مفهومها الحرية والشرعية ، الغريبان منطقياً عنه . إن وجودهما هنا هو عبارة عن دليل . فكما يشهد وجود المحار في قمة جبل على وجود بحر في زمن مضى، يكثر الانضمام العاطفي للحرية والشرعية إلى الديمقراطية لأن هناك شيئاً آخر أكثر من مجرد تعبير السيد . لقد زعمنا تمدن وتدجين المينوتور ، وتحويل هذا المستنيطر ، قديماً ، الذي نجرفه شهوانه إلى آلية بسيطة منسقة من كل عنصر ذاتي ، ومتفقد هلاية الأعصاب لقوانين عادلة وضرورية ، وغير قادر على الاعتماد على الحرية الفردية ، وخادم ، أخيراً ، لأفكار الشرعية والحرية الكبيرة والجميلة .

في نجاح هذه المحاولة ، تجد القوى الاجتماعية أو الدينية التي كانت تحتوي الدولة تجد نفسها غير مفهدة . وتصبح عزلة السلطة في المجتمع بلا خطر على الإنسان بل أنها بدت مُستَحِبَّة .

هل يمكن لهذه المحاولة أن تنجح ؟ هل يمكن لطبيعة السلطة أن تصنَّح ؟

إنّ الموقع الذي تحتله ، والجاذبية التي توحى بها ، والفرص التي تعرضها ، والآمال التي توقظها، إن كل هذا يسهم بطبيعتها ببعض السمات الدائمة .

إنّ مصر نظام مفاهيم الحرية والشرعية والديمقراطية يشهد على ذلك بما فيه الكفاية .

حول مصر الأفكار :

هل يُشترَف الفكر على التحول التالي الجماعية البشرية ؟

إن هيفل يؤكد ذلك ، والتغيرات في شكل المدينة ليست في نظره إلاّ الظل العاكس للمسيرة الجليّة للأفكار التي تتوالد بشكل متبادل في عزلة لها رومها . إن هذه الملكات تصبح لدى ماركس خادِمات ، ومجرد تماثيل شكلية عن الحاجات والمشاعر التي تخلقها الأوضاع : إن الفعالية التي نراها فيها ليست قط خاصة بها ، وإنما هي مستبقة من الاندفاعات الاجتماعية التي تنبثق منها .

لئن أخطأ ماركس في إنكار الفضيلة الخلافة للروح ، فإن هيفل تجاهل الآلية السياسية .

صحيح أن الأفكار تولد جليّة سامية : ومع ذلك فإنها لا تعتمد إلاّ عندما توضع في خدمة مصالح وغرائز . وعندما نتبع إحداها من ولادتها وحتى انتصارها ، نتيبن أنها لم تصبح قوة إلاّ لقاء سيورة تقهقر

مدهشة . إن "مرحاً من المحاكمات العقلية المنشئية لشلال من العلاقات
المنطقية بين معايير محدّدة لم يدخل كما هو في الوجدان الاجتماعي :
لكنه خضع لضغط هدم بناءه الداخلي ، ولم يبق منه إلاّ تجمعاً مبهماً
من المفاهيم التي يؤكد أكثرها سحراً ، كل المفاهيم الأخرى ، بحيث إن
العقل لم يجد مرشداً ، ولكن الهوى وجد راية .

إن "تاريخ المذهب الديمقراطي يعرض المثال الأخاذ لنظام فكري
قلبت فيه الرّيح الاجتماعية . فبعد أن جرى تصوّره من أجل تأسيس
الحرية ، وجد نفسه يحضر للطفان . وبعد أن ولد ليكون متراًساً في
وجه السلطة ، قدّم لها الطمي الأكثر إتساعاً والذي امتلكته أبداً من
أجل التمدد في الحقل الاجتماعي .

مبدأ الحرية ومبدأ الشرعية :

لِنُعِدّ أولاً ، من أجل فهم هذا التحوّل الخارق ، ترتيب المفاهيم
التي لم تعد تمرض اليوم إلاّ خراباً وغموضاً .

لقد اتخذ بامثو المذهب من حرية الإنسان قاعدة فلسفية لبنائهم ،
ونووا أن يعثروا عليها نانية كنتيجة سياسية لجهدهم . إن "شرف هذه
المقول يكمن في كونها أرادت إتقاذ مفهوم الكرامة الإنسانية من الانهيار
البطيء للكاثدرائية المسيحية ، التي كانت قد أسهمت ، من جهة أخرى ،
في تهديمها .

إن "للإنسان ، كل إنسان ، في نظرهم غايات خاصة ، يوجّهه نحوها
حسب داخلي . قد يمنعه من تحقيقها سببان خارجيان : الوزن الساحق
للضرورات الطبيعية ، وعدوان أمثاله ، مهما يكن الشكل الذي يتّخذه .
إن "التعاضد يسمح بالتخفيف من ثقل الضرورة . ويجب أن يضمن

الإنسانَ ضد إرادة قريبه . لكنه يكون خلعاً عندما يخضعه « لإرادة غامضة وغير متوقعة وتمسقية لإنسان آخر » (١) ، هو سيده .

إن « مؤلفينا يضعون كمبدأ أن الإنسان «بدخوله في تضامن» قبل بعض قواعد السلوك الضرورية للحفاظ عليه . لكنه ليس ملزماً بأن لا يطيع سواها ، وليس له على هذه الأرض من معلم أو سيد إلا القانون .

« إن الشعب الحر — يقول روسو — يطيع القوانين ولكن لا يطيع إلا القوانين ، وهو بقوة القوانين لا يطيع البشر » (٢) .

كيف لا نتوقف هنا من أجل تحية نبالة هذا المفهوم ، الذي حطت من قدرة سخریات منتقديه أقل مما فعل ذلك استغلال إبطاله المرتجلين له !

إن الحرية هي مبدأ المجتمع وغايته : وليس هناك من سيادة مقبولة غير سيادة القانون الضرورية والكافية . تلك هي المسلمات .

إنها تبرر مباشرة تقليص السلطة وتبعيةها . التي ليس من مبرر وجود ومن حق غير تنفيذ القانون . إن القانون وحده ينظم ، وسلطته التي تحمي الإنسان من الإنسان تبقى السلطة داخل حدود صلاحياتها . « إن القانون يجب أن يحمي الحرية العامة والفردية من اضطهاد أولئك الذين يحكون » (٣) .

إن النية التي تعطي شكلاً لهذه الأسس لا غموض فيها : إن المقصود هو تقييد السلطة .

(١) لو — « بحث ثاني في الحكم » — الفصل الرابع •

(٢) « رسائل مكتوبة من الجبل » — القسم الثاني — الرسالة الثالثة .

(٣) إعلان حقوق عام ١٧٩٢ — المادة ٩ .

يقول الآن بأي مفاهيم يستمر البناء . بما أن القانون يقود كل شيء فإن السؤال الأساسي يكمن في تقرير من أين سيأتي القانون ومن سيعلن القاعدة .

إن العصر الوسيط لم يعرف هذه الصموية : فالقانون ، بالنسبة له ، كان ثابتاً ، والقاعدة منقطعة ومنذ أن يرفض القانون الإلهي كخرافة والعرف كجمود يكون من الواجب .

لهذا يجب أن توجد قوة تشريعية . إنها مؤلفة القاعدة السامية ، التي ستكون بالضرورة سامية^(١) .

ولكن ماذا ! أليكون الذين سيصدرون تعليمات لسلوك البشر من البشر ! إن تكبل السلطة ، التي سقطت إلى وضع « المنفذ » ، إلا مع أجل رفع سلطتها الجديدة ، أكثر تكبراً ! .

لقد كان الخطر جلياً . وقد أحس به كل المؤلفين . وحسب مزاجهم وجنسياتهم تفادوه بطريقة إما عملية أو فلسفية .

سيادة القانون تؤدي إلى السيادة البرلمانية

إن العلاج الذي أوجده الفكر الإنجليزي هو ، حسب مصطلحات مونتنسكو ، من إلهام فوطي .

لقد كانت لديهم التجربة المريعة للجمميات التي كانت، حين يدعوها الملك ، تظهر دائماً ميلاً للحد من حقوقه ولرفض إمطائه الوسائل التي

(١) يقول لوك : « لا الذي يعطي القوانين كثير يكون بالضرورة أعلى ، ولأن القوة التشريعية لها حق تنظيم العلاقات بين كل عناصر المجتمع ، وإصدار قواعد حاكمة لأعمال أعضاء المجتمع ، ولأن من سلطتها تستمد السلطة التنفيذية سلطاتها القصية المحتملة ، فإن السلطة التشريعية تتبع بالسوء ، وليس هناك قط من سلطة لا تتفرع منها ولا تلتصق بها » - المرجع السابق ١٣٠ - الفصل ١٢ .

كان يطلبها . وكانت تشاهد في وقت الاضطرابات وهي تتجاسر حتى على
أن تضع له توجيهات محددة بدقة لسلطاته .

إنهم لم يفكروا قط بأن هذا الميل المقرر للنفي كان يستمد من
طبيعة هذه الجمعيات ووجهها .

ماذا كانت هذه الجمعيات ؟ إنها ، في مبدئها ، مباراة من مؤتمرات
لأصحاب الامتيازات . وكان يجلس فيها أو يتواجد فيها ، في البدء ،
منطلون من الأفراد (كبار السادة الإقطاعيين) الذين كانوا يظهرون اقوياء
بما فيه الكفاية من أجل تأكيد استقلالهم ، ثم من هذا الجسم الكبير
الكتيبي التي كانت قد حافظت على استقلالها المعنوي والمادي الضروري
لإنجاز رسالتها ، وأخيراً من الهيئات الصغيرة للبلديات بلنحررة بمبادرتها
والتي كان الملك قد اعترف لها بسلطة قنررية خاصة .

إن السمة الأصلية وللأساسية لاجتماع البرلمان كانت إذا تتمثل
في كونه دموة للقوى الكبيرة أو الصغيرة التي لم يكن الملك يستطيع أن
يأمرها أو التي كان عليه أن يتفاوض معها .

إن جلوس الملك الإنجليزي في برلمانه ، أو الملك الفرنسي في « مجالسه
الصلبة » ، يمثل مؤتمر قوى الأمة الذي تلتقي فيه القوة العامة بالقوى
الخاصة ، والذي تتعامل في المصلحة العامة ، التي تتجسد في الملك
مع المصالح القنوية التي تبدو « شخصية » أو عبر ممثلين .

إنه حوار الوحدة مع التنوع ، حيث تجد الأمة نفسها مشكلة
مرتين ، ككل ، في مصالحها المتمدة المجمة بيد الملك ، وكمجموعة ، في
مصالحها المتمدة التي يضع لاحتها الممثلين (١)

(١) إن التمدد ضرر غير كامل ومفطور وسره التوافق ، لأن التفرق في التمثيل لم يتبع
التحولات الاجتماعية .

إن مثل هذه الجمعية كانت ضرورية لسلطة لم تكن تمتلك عسكرياً ملكيات وكان عليها أن تطلب إلى كل مصلحة خاصة مساهمة خاصة في الشيء العام .

ومقابل السلطة الطالبة كان المثلون يتخلون موقفاً سلبياً تقريباً لم يكونوا يملكون كل شيء ، وكانوا يربطون موافقهم بشروط ، ولم يكن رضاهم الكلي يكتسب بسهولة إلا في حالة الضرورة البديهة جداً .

إن وكالات ملزمة كانت ، من جهة أخرى ، تربطهم بشكل وثيق بالمصالح القوية التي كانوا يضطلعون بأعمالها .

إن لويس الثالث عشر أو شارل الأول بجبايتهما للضريبة من دون الحصول عليها كإمانة مالية من هذه الجمعيات ، كانا يقومان بثورة : « إن المصلحة العامة » لم تعد تأخذ بالحسبان المصالح الخاصة ، وإنما كانت تلك تمتلك عسكرياً ملكيات .

وسط هذه الثورة المتجهة للحكم المطلق ، كان الرأي العام يرغب بشكل طبيعي بالعودة لنظام الجمعيات الضامنة للمصالح الخاصة .

وكان من الحكمة ألا ترغب بانفراد الملك بالتشريع . فمعها وبموازرتها كان قد بدأ نشاطه التشريعي : وكان من التجاوز أن يتطلع لأن يمارس هذه السلطة الخطيرة بمفرده . إن هذا النشاط كان سيبقى ضمن حدود عادلة لو كان يتطلب اتفاق الملك والجمعية ، التي كان من الممكن انتظار أن تبقى مهيأة للرفض ، ولعدم منح إلا ما هو ضروري .

ولكن عندما أدى التفضيل الممنوح للجمعية على الملك ، إلى جعل الجمعية تتقلد ، لوحدها ، السلطة التشريعية ، باعتبارها الممثل الوحيد للأمة ، لم نر قط بأن هذا الأمر سيفير من طابعها وأن موقفها يجب أن يتغير .

وبل أن تكون تجمعا لمصالح مختلفة ، يمثلها وكلاء مقبّلون بموجب وكالات ملزمة ، صارت الجمعية المثلة الكلية لكل الأمة (١) ، كما كان ينبغي أن تكون في نظام فكري يكلفها بسنّ القوانين باسم الأمة . إن ما كان يضمنه الدستور القديم هو أن القانون ، الذي تقترحه السلطة باسم المصلحة العامة ، لم يكن بإمكانه أن يصبح قانونا إلا بمقدار ما يحصل على موافقة المصالح المختلفة الموجودة في الأمة .

لكن من غير المنطقي أن تقترح هذه المصالح المختلفة ، بصفتها تلك ، القانون لأن القانون ينزع إلى المصلحة العامة . إن الجمعية ، التي أصبحت صانعة القوانين ، لا يمكن أن تكون كذلك ، إلا بموجب الفكرة الجديدة القائلة بأنها تمثل الأمة ككل ومن أجل مصلحتها العامة ، أي ما كان يمثلها الملك قبلا . لكنه كان تغييرا لجوهرها ، مطبوعا بالحرية الجديدة للممثلين إزاء موكلهم ، الحرية التي ركّز عليها بقوة مذهبو النظام الجديد (٢) .

إنهم لم يحلوا من أن البرلمان ، الموحد والمتحرر ، والذي جعل ساميا باعتباره الصانع الرئيس ، الذي يتجه لأن يصير الصانع الوحيد (٣)

(١) إن هذا المبدأ ، الذي أوضحه سيياس منذ الجلسات الأولى للجمعية التأسيسية ، دخل في دستور ١٧٩١ بالشكل التالي : « إن الممثلين المنتخبين في مقاطعاتهم لن يكونوا ممثلين لمقاطعة خاصة وإنما لفرنسا بأسرها . الباب ٢ - الفصل ١ - الفقرة ٣ - المادة ٧ - انظر : باستيد - المرجع السابق ذكره .

لقد دخل المبدأ في القانون الدستوري . وإنه لمن الجدير بالاحاطة أن نفس الفكرة القائلة بأن النائب الفردي لا يمثل إلا الأمة بأسرها انتصرت بالنهاية في البرلمان الإنجليزي ، الخارج عبر تطور يظهر من جمعية وسيطية كان كل عضو فيها يمثل بمون أي شك موكله فقط .

(٢) منذ جلسة ٧ تموز ١٧٨٩ ، وقف سيياس ، في الجمعية التأسيسية الفكرة الوسيطية القائلة بالوكالة الإثرافية . إن الفقه الدستوري الفرنسي يعلن عدم وجود أي وكالة مفوضة مقبولة من قبيل النائب . إن نفس النظرات التي برزت في إنجلترا ، لكنها كانت ، في هذا البلد ، ثمرة سرودة طويلة خاصة بتحول طابع التمثيل .

(٣) فيما يتصل بـ إنجلترا ، كتب السير إدوارد كوك (E. Coke) في كتابه

←

للقانون ، لم يكن باستطاعته أن يحتفظ بنفس السلوك الذي كان يتبع
به حين كان متنوعاً ومرتبلاً وبدون سلطة خاصة به .
لقد كان يخلف الملك كممثل للمجموع : وكان يرث الرسالة
والمطالبات الملكية . ولم يعد يجلس ممثلين للتنوع(*) ، ووكلاء للمصالح
الخاصة ، عليه أن يأخذهم بالحسبان !

لقد كان الدستور القديم يقر بوجود تفصيلين للمصلحة القومية :
التمثيل الكلي (in toto) الذي ينزع إلى الطلب والتمثيل الخاص
(singulariter) الذي ينزع إلى الرفض . وقد اختفى أحدهما . إنه
ليس الذي نظنه . فليس الملك هو الذي اختفى : فالسلطة المشرعة الممثلة
للمصلحة القومية هي ورثته ، لكن الذي اختفى إنما هو تمثيل المصالح
التي هي في الأمة (١) .

→ (Fourth Institute) : « إن سلطة القضاء البرلمان هما ساميان ومطلقان
بعيث لا يمكن أن يكونا متعينين ، في ما يتعلق بالأشخاص والأشياء ، بأي حد...
إن له سلطة سيادة وفي مراقبة من أجل سنّ القوانين ، وتكريسها وتوصيها
وتقييدها وإلغائها وتجديدها وتفسيرها في كل المواضيع الكنسية أو الزمنية ، المدنية
والمسكية والبحرية والجنائية ؛ إن البرلمان هو بالضبط الذي قلده دستور هذه
الممالك سلطة استيعادية مطلقة يجب ، في كل أنظمة الحكم ، أن تقيم في جهة ما .
إن كل تجاوز وتكلم ومعية وعلاج يتعلق عادة بالقوانين هو من اختصاص هذه
الهيئة غير العادية . إنه يستطيع أن ينظم أو أن يعدل نظام توارث العرش ، كما
فعل في عهد هنري الثامن وفيوم الثالث . ويستطيع أن يعدل الدين القائم كما
فعل في العديد من المرات في عهد هنري الثامن وأبيه الكاثوليك . ويستطيع أن يلغ
وحتى أن يصيد دستور المملكة والبرلمانات نفسها ، كما فعل بواسطة قانون
الاتحاد (Act Union) ومختلف النظم (Statutes) المتعلقة بالانتخابات
التي تجري كل ثلاث وكل سبع سنوات . وباختصار ، إنه يستطيع أن يفعل كل
ما هو ممكن مادياً » . صحيح أن تعبير « البرلمان » كان يعني في مصطلح ذلك الزمن
مجموع الملك والمجلسين . لكن أهمية المنصر الملكي كانت تضعف بحيث لم تعد
« السيادة البرلمانية » تعني في النهاية إلا سيادة الجمعية .

(٢) م ترجمة طبعه Diversité بالعرف الكثير .

(١) لقد صوّت هذا الصيغ المبني في الواقع ، « نظام الدوائر » من خلال مشروع
الممثلين المنعزلين تجاه موكلتهم المحليين . وبذلك مما كان يعني طيحه القانون

إنها ليست هيئة تنجبه لحماية المصالح الخاصة ، وإنما هي هيئة تنجبه لتقديم المصلحة العامة ، تلك التي قلدت السلطة التشريعية المخيفة .

لقد استطاعت السلطة ، في شكلها الجديد ، أن تفعل أكثر بكثير مما فعلت في شكلها القديم . فالسيد - الملك كان مقيداً بمبادئ عليا كان الدين يعتمد عليها والكنيسة تحرسها . وكذلك بقواعد عرفية كانت تحظى بالموافقة العامة وقوة السلطات المضادة .

لكن هذه المبادئ والقواعد لم تمد معارضة السلطة المشرعة التي يعترف لها بحق وكوظيفة بإعلان المبادئ والقواعد . وحسب المصداقية المشهورة : « فإن برلمان إنجلترا يستطيع أن يفعل كل شيء باستثناء تحويل الرجل إلى امرأة » .

إن من المؤكد أن الفلاسفة لم يتصوروا شيئاً من هذا القبيل . لقد كانوا مقتنعين بمق بوجود نظام طبيعي وضروري ، كان على المشرع ، في فكرهم ، أن يستخلص ملامحه ، وأن يذكر الحكومة باستمرار باحترامه . إن لو لم يفكر بالقدرة المطلقة والتصفية للتشريع إلا من أجل إدانتها^(١).

→

الدستوري ، بقي النائب الممثل للفئة من الأمة . لقد أخذ عليه بحق أنه ، باعتباره كان التناظر باسم مصلحة وطنية ، كان متوقفاً من أن يكون ممثلاً لكل . لقد كان يجمع بالفعل في شخصه دورين كان يجب أن يكونا متميزين . لكن هذه التناقضات على الأقل كان لها تأثير ممتدّد يغتفي عندما تقطع هذه الروابط الخاصة .

(١) « حتى ولو كانت القوة التشريعية السلطة العليا في الجمهورية ، فإنها ليست مع وذلك ولا يمكن بأي حال أن تكون مطلقة وكيفية على حياة وثروته للأمة ...

« إن قانون الطبيعة هو قاعدة أبدية بالنسبة لكل البشر ، وللمشرعين كما للآخرين . إن القواعد التي يستلزمونها من أجل تنظيم الأعمال البشرية يجب أن تكون ، مثل أعمالهم وأعمال البشر الآخرين ، مطابقة للقانون الطبيعي ، أي لإرادة الله ، لأنه مبدع من مرسوم لها ... » أول : « بحث تأثير حول الحكم » - الفصل العاشر ، الفقرة ١٢٥ .

كما فكر بلاستون مع كل حكماء المصور القديمة ، وكل اللاهوتيين ، بأن القوانين البشرية لا تستمد سلطتها الا من تطابقها مع القانون الإلهي وتماسكها معه (١) .

لكن أي عقاب ملموس لا يضمن هذا التطابق أو هذا التماسك .

إننا لا نستطيع إلا أن نرجوهما من المشرعين المتأثرين كفاية بهذه المبادئ العليا . .

الأمر الذي يبدو خاضعاً في التحليل الأخير لقوة الأفكار الدينية والأخلاقية .

بحيث أن مبدأ الشرعية ، المبدأ لأن يضمن بشكل مطلق حرية كل فرد ، يجد نفسه في النهاية يبرر الوضع المطلق لهذه الحرية تحت تصرف الأرستقراطية برملقية (٢) .

إن هذه الأرستقراطية توجد عندئذ « الأمير » ، أمير أقوى من الملك الذي لم يكن سيد القوانين . ويمكن أن تتقدم حالتان . فيما أن ينجح « هذا الأمير » في التحرر من موكله ، كما حدث على سبيل المثال ، في جمهورية جنيف في القرن الثامن عشر ، ويصير عندئذ أميراً مطلقاً : ومع ذلك يكون من الممكن منحه من الإساءة للحرية المدنية لأنه يعترف

(١) إن الحق الطبيعي ، باعتباره قديماً قدم الإنسانية ، وأعطاه الله نفسه ، له بشكل طبيعي قوة إلزامية أعلى من كل قوة أخرى . إنه إلزامي في كل الكوة الأرضية ، في كل البلاد وكل المصور ؛ إن أي قانون بشري لا يكون صالحاً إذا كان مغالطاً له . والقوانين البشرية الصالحة تستمد كل قوتها وكل سلطتها ، بالواسطة أو مباشرة ، من هذا الحق الطبيعي . بلاستون - « شروح » (Commentaires) ١ - ص : ٤٠ .

(٢) « لينبئته في الكلمة » إن هذا البرلمان ، الذي سئم أن يكون ممثل الأمة ، يصيح بالفضل السيد . كاري دو مالبرغ : « القانون ، التعبير عن الإرادة العامة » - باريس - ١٩٢١ .

بمبادئ عليا تعلي عليه قوانينه ، كما كان الملك يعترف بمثل هذه المبادئ
في النظام الحقيقي للحق الإلهي الذي كان يتحكم بسلوكه .

وإما ، بالمعكس ، يصبح أعضاء الجمعية أدوات للأحزاب أو لعباً
للحركات التي هي تعبير عن مصالح فئوية تصبح أكثر خطراً على المجتمع
بقدر ما تكون أيضاً تعبيراً عن هزات فلسفية . وبما أن كلا منها يريد
أن يفرض نفسه بشكل مطلق ، فإن معركة تنشعب بينهما ، معركة لا يكون
موضوع الرهان فيها فقط السلطة ، كما في المشاجرات بين الأسر الحاكمة ،
وإنما القوانين نفسها ، التي لن تكون الانكسار لحقائق عليا ، ولكن
ستتغير وفق تقلبات المعركة . في مثل هذا النظام ، لن يكون للقانون من
يقين ، ولا للحرية من ضمانة .

الشعب هو الحكم على القانون :

أكد كبار الدعاة للشرعية في القرنين السابع عشر والثامن عشر ،
بقوة ، أن الإنسان ليس له من حرية ولهم إلا في مجتمع يرتبط فيه
الحكام بقوانين مؤكدة .

ولكن لم يفهم عنهم قط بأن هذا « السمو للقوانين » يتعرض
لصعوبات كبيرة (١) .

إن الصعوبة تكون أقل إذا قبلنا كقوانين نهائية لأن تسود تلك التي
« يجعلها الحكم المسبق للمصير القديمة أكثر قابلية للإحترام في كل يوم » .

(١) هنا تكمن - كما كتب روسو - « المعضلة الكبرى في السياسة » التي اقترحها بمعضلة
تربيع الدائرة في الهندسة ، معضلة : إيجاد شكل للحكم يضع القانون فوق
الإنسان » .

إنه هو الذي يشير ، ويضيف (بعد خمسين سنة) من نشر « العقد الاجتماعي » :
« إذا لم يكن هذا الشكل قابلاً ، للأسف ، لأن يوجد ، واعترف بسذاجة باني
اعتقد بأنه ليس كذلك ... » (رسالة إلى الفريز دو ميرانو - المراسلات - ٢٧ -
١٥٥) . إننا نرى بأنه كان بعيداً عن إيجاد كل سهل وبسيط .

لأن القوانين ، كما يقول المتشكك مونتاني ، تستمد سلطتها من « الحياة والمادة » (١) . وإذا أردنا أن نخفف القاعدة الحكم وأن نشير انتهاكها فضيحة ، فإنه لا يجب نسيان « بأن قِدم القوانين هي ، التي تجعلها بشكل خاص مقدسة ومحترمة؛ وأن الشعب سرعان ما يحترق تلك القوانين التي يراها تتغير كل يوم » (٢) .

إن الصعوبة تبلغ أوجها إذا أردنا ، في نفس الوقت ، ضمان « سمو القوانين » ، ورفض تلك التي توجد باعتبارها من فعل الخرافة وتحجرت التجاوزات القديمة؛ أردنا أن تكون السلطة منزلة والشعب مرتبطاً بقوانين جديدة ، وستكون دائماً جديدة لأنها منهية لأن تتغير مع تقدم العقل .

إن الشعب الذي يراها تولد وتموت سيدرك أنها محتملة ولن يحترمها ، وسيتمنى كل واحد تمديدها على هواه أو لصلحته . الأمر الذي سيتطلب وجود قوة إكراهية أكبر في الحكومة . بحيث أن القوانين ليست هي التي تعطي قوتها للبشر ، وإنما البشر هم الذين يعطون قوتهم للقوانين .

ومن جهة أخرى ، وبشكل خاص من الذي ، سيفيئرها ؟ لا يجب أن يكونوا أولئك الذين يحكمون . لأن قول أن الإنسان يكون حراً عندما يخضع للقوانين وليس للبشر ، لن يعني شيئاً منذ أن يكون باستطاعة البشر الذين يحكمون تسمية إراداتهم بالقوانين .

يقول روسو :

« إذا أصبح وزراء القوانين ، حكامها الوحيدين ، واستطاعوا جعلها تتكلم أو تصمت على هواهم ... فإني لا أرى قط من عبودية شبيهة بعبوديتكم ... » (٣) .

(١) روسو - « في العقد الاجتماعي » - الكتاب ٢ - الفصل ١١ .

(٢) مونتاني - « معطيات » - الكتاب ٢ - الفصل ١٢ .

(٣) « رسائل مكتوبة من الجبل » - الجزء ٢ - الرسالة ٩ .

إذا كانت هناك هيئة لتشريع فإنه يجب تمييزها جيداً عن السلطة .
فحيث لا يكون هذا التمييز تاماً « فإن هيئة التشريع نفسها ستمتلك ،
كمنفذة للقوانين ، كل القوة التي اعطتها كمشرعة . ويمكن أن تدمر
الدولة بإرادتها العامة » . . (١)

ولكن إذا تأسست مثل هذه الهيئة التشريعية فإنها ستخضع نفسها
وستندمج في القوة التشريعية . لقد راي روسو ذلك جيداً ولم يتحمل أن
تمود القوة السامية الخاصة بسن القواعد الى ممثلين . وإنما الى الشعب
وحده ، الى الشعب غير الممثل ، والحاضر بالفعل .

هل كان يمتزم هذا الشعب المجتمع ان يأخذ المبادرة لإدخال
تعديلات ؟ لا .

إن من الواضح أن نظام روسو كان ينزع الى التقليل من عدد
القوانين ، ومدى الالتزامات المفروضة على الرعايا والسلطات المنطاة
للحكام .

ولم يخطر بباله أن الشعب يستطيع سن القوانين (٢) وإنما أراد ان
يعطيه الوسيلة لرفض تلك التي تبدو له غير مبررة . وإنه بالفعل للدور
سلي ومبغض ذلك الذي يلعبه الاستفتاء في الممارسة ، وفي التعبير الحر عن
المبدأ الروسي (٣) .

(١) مونتسكيو - « روح القوانين » - الكتاب ١١ - الفصل ٦ .

(٢) كتب روسو ، وهو في صدد حديثه عن شعب جنيف : « الى ماذا يمكن أن يطلع
اولئك الذين يرمون تعريضه من أجل هذه نقرات طمعهم ؟ لسن قوانين جديدة
لصلحته ؟ لكن هذا حق . ثم يتطالب به وليس من الجيد ان يطرسه » . « رسائل
مكتوبة من الجبل » - الرسالة ٩ - الرواية الاولى - ج . ج . روسو
- ٢١ - ١٢٦ .

(٣) « إن القوانين ليست بالذات إلا الشروط للتجمع الفني . ان الشعب ، الغاضب
للقوانين ، يجب أن يكون صانها . إن امر تنظيم شروط التجمع لا يعود إلا لأولئك
الذين يتجمعون ولكن كيف ينظمونها ؟ هل سيكون الأمر نتيجة لاتفاق مشترك وغير

→

إن هذه الفكرة تتوضح من خلال التكنيك التشريعي الروماني الذي كان دائماً حاضراً في ذهن الفيلسوف .

إن الحائز على السلطة التنفيذية هو الذي يقترح على الشعب القانون الجديد : إنه يُعرّف الشعب على المشروع ويُحدد بعد ثلاثة أسابيع من ذلك التاريخ يوماً من أجل إصدار الحكم الشعبي . إن التشريع يعني بحصر المعنى إقتراح القانون (١) . وقبل موعد التصويت يقوم الخطباء بوعظ الشعب في الساحة العامة من أجل إقناعه أو رده . ولم يكن يحضر هذه المجادلات إلا أولئك الذين كانوا يأتون لهذا الغرض ؛ وكان من قبيل الالتزام ، الذي غالباً ما كان ينتهك ، الاستماع بصمت . أما في يوم التصويت ، فإن كل المواطنين ، بالعكس - يجب أن يكونوا حاضرين . إن الحاكم يطرح حينئذ السؤال التالي : « هل أنتم مع هذا القانون ؟ » ويجري التصويت وفقاً لإحدى الإجراءات الدستورية : بوحدات تضم كل منها مائة مواطن ، أو بالمقابل . إن قبول الشعب بالقانون هو عبارة عن عقد يُبرم بينه وبين الحكام : إن كلمة قانون (Lex) لا تعني شيئاً آخر غير العقد (٢) .

وهي مفارقة ؟ هل الجسم السياسي عضو من أجل الإعلان عن إرادته ؟ ومن سيملكه البصيرة الضرورية من أجل تشكيل الأعمال ونشرها مسبقاً ؟ وكيف سيُنقذ جمهور أعمى ، لا يعرف غالباً ماذا يريد لأنه نادراً ما يعرف ما هو حسن له ، كيف سيُنقذ بنفسه مشروعاً كبيراً وصعباً يمثل كبر وصعوبة نظام التشريع ؟ إن الشعب من نفسه يريد دائماً الخير ، لكنه من نفسه لا يراه دائماً . إن الإرادة العامة هي دائماً مستقيمة ، لكن الرأي الذي يُشعرها ليس دائماً مستتراً . إن من الواجب أن نعطىها تروى الأشياء كما هي ، وأحياناً كما يجب أن تبدو لها ، وأن نبين لها الطريق الجيد الذي تبحث عنه ، وأن نضمنها من إجراءات الإجراءات الخاصة ، وأن نقرّب إلى ميولها الأمكنة والأزمات ، وأن نوازن بين جاذبية الآراء العارضة والحساسة وبين خسر الشروع البعيدة والمخيلة » - العقد الاجتماعي - الكتاب ٩ - الفصل ٦ - ٥٠

(١) مومسن - « موجز المؤسسات الرومانية » - ترجمة : ف. جيرار المجلد ٦ - باريس - ١٨٨٩ - ص ٢٥٥ .

(٢) الكتاب الرابع - الفصل الخامس .

إن كل القوانين المقترحة من قِبَل الحكام ، أو إذا أردنا الحكومة ،
لا تقبل . ولهذا فإن الأمر هو بالفعل عبارة عن عملية سلبية تحذف
ما لا ترضى به . .

إن بقاءنا هنا يعني نسيان المد المتنامي للقوانين التي تبناها الشعب
في أواخر عهد الجمهورية من دون أن تنبثق عن السلطة التنفيذية . إن
قرارات شعبية^(١) اتخذت بناء على مبادرة من شخصيات غريبة عن
الحكومة . هم الخطباء الشعبيون ، وشبّهت ، من خلال عملية تطور
طويلة ، بالقوانين . بالمعنى الحصري للكلمة . هنا ، لم تعد السلطة
التنفيذية هي التي تطلب توسيع صلاحياتها أو التي تقترح على الشعب
قرارات جديدة . وإنما الشعب ، الذي يحركه قادته ، والذي يحرك
السلطة التنفيذية . إن الإرادة الشعبية لم تعد تلعب دوراً سلبياً
ومغربلاً وإنما دور فعّال .

وإذا كانت النظرات التي عزيت الى رومو حول السيادة الشعبية
هي بالحقيقة نظراته ، فإن هذا الأسلوب في التشريع هو الذي كان يجب
أن يمتلك كل خطوته . إنه يكرس فصلاً من « العقد الاجتماعي » لمنصب
الحامي الشعبي عند الرومان بالذات^(٢) . ويقول بصراحة : « أن منصب
الحامي الشعبي لم يكن يوماً جزءاً مكوّناً للمدينة ، ولا يجب أن يكون
له أي جزء من القوة التشريعية والتنفيذية » .

ويقول في مكان آخر^(٣) :

« لقد رغبت . من أجل إيقاف المشاريع المعنية والمتصورة بشكل
سيء . التجديدات الخطيرة التي أضاعت الآئنيين في النهاية ، ألا يكون

(١) « خطاب حول الألا مساواة » - الإهداء .

(٢) الكتاب الرابع - الفصل الخامس .

(٣) « خطاب حول الألا مساواة » - الإهداء .

لدى كل فرد سلطة اقتراح قوانين جديدة على هواه ، وان يعود هذا الحق للحكام فقط ، وان يستخدموه حتى يكثروا من الحذر ، بحيث يكون الشعب ، من جانبه : متحفظاً جداً في إعطاء موافقته ، ولا يمكن للمصادقة ان تتم إلا بكثير من الاعلان ، وبحيث يكون لديه الوقت ، قبل ان يتمزع الدستور ، لإقناع نفسه بأن التقدم الكبير للقوانين هو ، بشكل خاص ، الذي يجعلها مقدسة ومحترمة ؛ وان الشعب يحتقر سريماً تلك التي يراها تتبدل كل يوم ، وأنه حين يتمود على إهمال المعاداة القديمة ، بحجة انه يفعل الأفضل ، يندخل غالباً شروراً كبيرة من اجل تصحيح شروء أقل .

هكذا يكون الشعب ، في فكره ، « صانع القوانين » بمعنى انه الوحيد الذي يعطيها القوة ، ويكون حراً في رفضها ، ولكن ليس بمعنى ان كل اندفاع شعبي ، سواء أكانت مباشرة او غير مباشرة او من خلال تدخل الممثلين ، يجب ان تترجم بقوانين .

وإذا وضع جانباً الأساس النظري لحق التشريع المحفوظ للشعب، فإن الميزة العملية التي يتوخاها روسو كانت في الموقف السلبي الذي سيتخذ إزاء التجديدات والتجربة الطويلة للاستفتاء في سويسرا تؤكد بالإجمال تشخيصه .

إن البعض من معاصريه الذي لم يكن لديه الارتياح نفسه من التجديدات ، كان بعيد ، بالعكس ، الوظيفة التشريعية إلى المستند المستنيرين على يد الفلاسفة : هكذا كان ديدرو سميلاً لأن كاترين ادخلت فجأة القانون الجديد الذي كان يظن انه أوحى به .

والحقيقة أنه إذا أردنا ان تستجيب القوانين المتغيرة في كل لحظة للحاجات الجديدة ، فإن هذه المهمة تناسب الخبراء . لكن بالمقابل يسلم كلياً لها .

إن روسو لم يزعم مطلقاً أن الشعب أهل من أجل اختيار التشريع
« المتقدم » لمجتمع « المتقدم » : إنه لم يكن يؤمن ، كما هو معروف ،
بالمتقدم (١) . إن ما كان ينتظره من التشريع الشعبي ، في الدول الصغيرة ،
التي كانت وحدها تهمة ، هو عرقلة تكرار القوانين والاعتبار اللامحدود
للسلطة .

إن الاهتمام المشترك لكل انصار الشرعية الذين ارادوا ضمان
الحرية (٢) ، كان يكمن في ألا تستطيع السلطة الاستيلاء على السلاح
التشريعي ، وإنما في أن يفرض القانون نفسه عليها كقاعدة يمنع انتهاكها .
أما أن يكون القانون ، من حيث الجوهر ، جيداً أكثر ما يمكن ،
فهذه مسألة أخرى ، ومن أكثر المسائل اتساعاً .

إننا لن نعرض لها ، إلا من أجل التذكير بأن اجتماع الشروط
القانونية التي تضع القانون « الشرعي » ، لا تضمنه بالضرورة جيداً ،
من جهة العدل أو المفيد . من الممكن أن نستنتج بأن القانون هو دائماً عادل
إذاً رأينا أن القانون هو الذي يصنع ما هو عادل ، ولكن لانستنتج أن
القانون هو الذي يحافظ دائماً على الصحة (٣) .

(١) انظر للمؤلف « بحث حول سياسة روسو » - في طبعة « العهد الاجتماعي » -
مشورات كونستان بوركان - جنيف ، ١٩٤٧ .

(٢) « إن الحرية تتبع دائماً عصر القوانين ، إنها تسود أو تهلك معها ، إنها لا تعرف
أمراً مؤكداً أكثر من هذا » - روسو : « رسائل مكتوبة من الجبل » - الجزء الثاني -
الرسالة ٨ .

(٣) إنّه الحراسيون على بروناتوري : .

« إذا ، في السياسة أيضاً ، يكون جيلاً أو بشما ، عادلاً أو ظالماً ، صالحاً
أو طالحاً ، كل ما تعتقد كل المدينة أنه كذلك تصدره بمرسوم كما هو : إن كل
هذا يكون كذلك بالحقيقة بالنسبة لكل مدينة ... أما بالنسبة لآخر المفيد
أو الضار الذي سيكون لرأسمها عليها ، فيستعرف لي بأن ... هناك فرقاً بين
الرأي الذي تبنته مدينة والرأي الذي تبنته مدينة أخرى ، وأنه لن يجرؤ أحد
هنا على التأكيد بأن كل مرسوم تعتقد مدينة ما أن من المفيد أن تحمله سيكون مفيداً
لها بالفعل بالرغم من كل شيء » . الحراسيون - تياكيت : Dagault - ١٩٢٠) .

كذلك فإن كل دعاء الشرعية الذين أرادوا إخضاع إرادة السلطة لإرادة مشرعة ، آمنوا بأن هذه الإرادة المشرعة نفسها كانت متعلقة بضرورة عليا . لقد جرى تصور هذه الضرورة بطرق مختلفة : إنها الحق الطبيعي لدى أغلبية المؤقتين ، ومصلحة الوطن لدى روسو .

إنه لم يظن بأن القوانين يمكن أن تكون أي شيء كان ، أو من الفعل الكيفي للمصالح والآراء المهيمنة ، وإنما أن عليها أن تتجه للخير الأكبر للمجموع ، وأن تكون محددة بقيمتها لكي تكون ، بطريقة ما ، سابقة في وجودها لاكتشافها على يد المشرع ، أي ذلك الذي يقترحها . أما الإرادة العامة فهي غريزة معصومة تعرف عليها .

إن هذه الإرادة العامة هي مفهوم غامض انخدعنا به جداً : أي اهتمام إبداء روسو في تمييزها عن إرادة الجميع^(١) ، إن البعض يرسد أن يرى فيها مجرد مجموع أو متوسط الإرادات الخاصة أو عنصراً مكوناً منها : لكنها شيء مختلف كلياً ، إنها إرادة مطهرة من كل عنصر ذاتي ، وأصبحت موضوعية ، كما سيتول هيجل ، وستتجه حينذاك بالضرورة للأفضل . إن إرادة الأفضل هذه توجد في كل واحد منا ، لكنها تكون مفعمة بأهوائنا الخاصة التي هي أقوى بكثير . إن من نتائج الاستشارة العامة ، كما يفترض روسو ، أن تلغي أو تطفئ الأهواء الخاصة ، في حين أن الهوى الوطني يوحى لكل واحد وللجميع بنفس الإرادة العامة .

وإذا كرهه كثيراً الزمر ، فلأنها ، باعتبارها تحالفات للمصالح والأهواء ، لا تستبعد بعضها كما ينبغي من أجل أن تتمكن الإرادة العامة من أن تتجلى .

(١) يعلن روسو : « إن الإرادة العامة هي دائماً مستقيمة وتتجه دائماً إلى النفع العامة » (الكتاب ٢ - الفصل ٢) ، لكنه يضيف سريعاً : « ولكن لا يتبع ذلك أن مدفوعات الشجب لها دائماً نفس الاستقامة » . ويقول فيما بعد : « إن هناك في الغالب فرقاً بين إرادة الجميع والإرادة العامة » .

إن تقديم القانون للشعب هو إذا المناسبة لراي ، مر عبر شعور الحق ، ويفترض أن الظروف مواتية لظهوره ، حول مادي لأن يصبح حقاً وضعياً .

وربما سنفكر بشكل أفضل هذا المفهوم من خلال تقريبه من الفكرة المعاصرة التي قال بها ليون دوجي Duguit . إن القيقه الكبير لا يعتبر كقانون حقيقي إلا ذلك الذي يتطابق مع «القاعدة الحقوقية» . وهو يتخيل هذه القاعدة الحقوقية محفورة في الوجدان الاجتماعي . إن من الممكن القول ، ونحن نستعير لفته ، أن اقتراح القانون على الشعب ، في النظام الروسي ، لا يستهدف فقط خضوع المواطن لالتزامات لم يكن ليقبل بها وإنما أيضا تأمين مناجاة القانون مع الوجدان الاجتماعي ، وبالتالي مع القاعدة الحقوقية .

القانون هو « ما يعطى » للشعب :

هكذا رأينا كيف كان روسو يتوج صرح الفكر المؤيد للحرية وللشمعية .

أي موضوع للدهشة ، أي درس لتاريخ اجتماعي يمثل العكس الخارق للمذهب ! إن البعض لم يأخذ منه إلا الكلمة السحرية ، كلمة « السيادة الشعبية » ، المنفصلة عن المواضيع التي كانت تطبق عليها ، وعن الشرط الأساسي لممارستها ، ألا وهو جمعية الشعب . لقد برزت التكاثر التشريعي الذي كانت مهياة لمثبه ، واستخدمت في الاعتبار اللامحدود للسلطة الذي أراد الفيلسوف تضيقه :

لقد جعلت كل المدرسة حقها الفردي البداية والنهاية للمذهب . وكان على هذا الحق أن يضمن بخضوع من مستويين للسلطة المبروسة ، انبشيرية ، التنفيذية . أولا ، خضوع للقانون ، التفصل بدقة عنها ، والذي يخضع بعد ذاته لمبادئ الحق الطبيعي المقدسة .

إن فكرة خضوع القانون لم يبق عليها . أما فكرة خضوع السلطة للقانون فقد أقيمت بشكل أفضل قليلا ، لكنها فتمت بحيث أن السلطة التي كانت تسن القانون اندمجت في السلطة التي كانت تطبقه . فقد اجتمعت والقانون الذي كان بإمكانه أن يحمل للأوج سلطة كان يسند إليها كل الحقوق .

لقد كانت المدرسة تركز جهلها على فكرة القانون . لكنه كان جهدا ضائعا لأن كل ما حفظه الوجدان الاجتماعي كان اجتماع مفهومي القانون والإرادة الشعبية . فلم يعد القانون يُعتبر قانونا ، كما كان روسو يفهمه ، من خلال رضى الشعب به فقط ، وإنما القانون هو كل ما يريده الشعب أو كل ما قدّم باعتباره أن الشعب اراده . أن القانون لا ينبغي أن يكون إلا على مواضع عامة^(١) . إن كل إعلان لإرادة شعبية مزعومة ينقصها هذه الجلالة .

لقد عدنا ، مع تغيير في جهة الاختصاص فقط ، الى القول المأثور الذي كان يثير الفلاسفة : « إن ما يحطو للامير ، سيكون له قوة القانون »^(٢) .

(١) « عندما نقول بأن موضوع القانون هو دائما عام ، فإنني أعني أن القانون شرط للأشخاص والأعمال كاشياء مجردة ، ولا ينظر مطلقا للإنسان ك فرد ولعمل خاص . وهكذا يمكن للقانون أن ينص على وجود امتيازات ، لكنه لا يستطيع أن يخطئها بالاسم لشخص ما . إن القانون يستطيع أن يصنع عدة طبقات من المواطنين ، وأن يحدد الصفات التي تعطي الحق بالانتساب الى هذه الطبقات ، لكنه لا يستطيع تسمية هؤلاء أو أولئك الأشخاص فيقبلوا فيها . إنه يستطيع أن يقيم حكما ملكيا وعقلا وراثية ، لكنه لا يستطيع أن ينتخب ملكا ولا أن يُسمى أسرة ملكية : وبكلمة واحدة فإن كل وظيفة ترتبط بموضوع فردي لا يخص تلك السلطة التشريعية » (الطد الاجتماعي - الكتاب ٢ - الفصل ٦) .

(٢) « إن كاري دو مالبرغ ، في فرنسا « القانون » تعبر عن الإرادة العامة » - باريس (١٩١٢) ودبيسي في إنجلترا (مقدمة الى القانون الدستوري) - ترجمة بايت - جيز - باريس - ١٩٠٢) يعرضان بوضوح أن ما يصنع القانون هو فقط ، في مقام الحقوق المعاصر ، القرار الذي تتخذه السلطة المسماة بالتشريعية . إنها تستطيع أن تسن أي قانون في أي موضوع .

إن خرابه-مفتاح القبة يؤدي الى انهيار كل الصرح . لقد كان مبدأ الحرية يستند الى مبدأ الشرعية : ان قول أن الحرية تكمن في طاعة القوانين وحدها دون غيرها يفترض في القانون سمات عدالة ودوام تمكن المواطن من أن يعرف بدقة ما هو مطلوب وما سيطلب منه . إن حصر منطقة الأوامر الاجتماعية ، سيجعل المواطن يجد نفسه مستقلاً داخل ميدان محدد جيداً . ولكن إذا أصبح القانون مجرد انعكاس لنزوات الشعب أو لهيئة فوضت له القوة التشريعية ، أو للجزء الذي يهيمن على هذه الهيئة ، فإن طاعة القوانين تعني في الواقع « الخضوع للإرادة المتقلبة وغير المتوقعة والتعسفية » لرجال الذين يعطون لهذه الإرادة شكل القانون .

إن الحرية لم تعد حينئذ مدعومة بالقانون . إن الروابط الداخلية للنظام تتحلل وما كان يجب أن يكون ضماناً يصبح وسيلة للقهر .

إن الحكم يتحقق بالقوانين ، وبالقوانين يجري نقل السلطة الى الهيئة المشرعة . وبعد انجلاء هذا الالتباس ، ستنبثق تدريجياً من الهيئة المشرعة ، وعبر تكون غير لائق بالقيادة ، سلطة جديدة ، تقول عن نفسها إنها تعبير عن الإرادة الشعبية ، وستزعم أنها الضامنة للحرية الفردية . وكم هو صحيح أن الضغط الاجتماعي يهدم كل البناء المنطقي للمذهب ، لكي لا يبقى منه إلا مجرد تجمع لفظي بين السيادة الشعبية والحرية .

شبهة السلطة

إن هذا التشويه ، غير المفهوم بالنسبة للإنسان الذي هو بطبيعته منسلل للأفكار ، يبدو طبيعياً لمراقب الميكانيك الاجتماعي .

لقد قيل بأن القارئ يصنع قدره الكتاب : ومن الصحيح أيضاً أن الطبقة التي تستولي على فكرة تعطيها معناها السياسي .

لنفترض بلداً تفلت فيه القوى الاجتماعية بنجاح على السلطة القائمة (L'Imperium) ، وانطلقت فيه هذه السلطة ضمن دائرة ضيقة من الصلاحيات المحددة ، وروقت فيها من قبل هيئة تمثل الشعب النبيل ، بلد ينمو فيه نظام الحقوق الفردية بصورة مستقلة ، وتحفظ فيه قيادات الدين بكثير من القوة . وسيحصل بشكل طبيعي أن الشعب النبيل سيستخدم مبدأ الشرعية من أجل لجم ذبذبات السلطة ، وأن القانون سيستلهم من نظام الحقوق المشكلة في المجتمع . إن القوة المثلة ستكون بدقة مراقبة ، وسيحفظ التشريع طابعاً مقيداً . تلك هي بالفعل سمات إنجلترا عندما استمرت فيها الهيمنة الأرستقراطية ولم يكن فيها من شعب إلا النبلاء .

ولنفترض بلداً لا يكون فيه السلطة أي ماض ، لكنها تكون فيه من لا شيء ، وتعارضها فيه سلطات محلية أكثر قدماً وتمتع منذ أمد طويل بمزيد من الروابط ويوضع فيه من جهة أخرى تشريع أساسي سيجد حراساً له في سلطة قضائية مرتبطة بنظام حقوق فردية تقليدي . وسيحصل بشكل ضروري أن السلطة المرتبطة ستبقى لمدة طويلة ضعيفة وستمنعها من العمل قوة تشريعية توقفها هي نفسها ، وكلاهما تحتويهما كثيراً قواعد التشريع الأساسي والفترة الفعالة للسلطات الخاصة . إنها حالة الولايات المتحدة .

إن الأمر يكون على خلاف ذلك حيث يكس المينوتور بين يديه سلطات واسعة ، ويحيل السلطات الاجتماعية المضادة لدفاع ميؤوس منه أكثر فأكثر . إنه يشكل هنا فيميسة ورهانا يجب على كل الرغبات ، وكل الطموحات أن تنزع إلى الاستيلاء على تلك السلطات . وإذا كلفت هيئة بتنظيم ممارسة السلطة بقوانين ، فإن الرقعة التي تقلبها ستبدو لها زائفة طالما أنها لم تستطع وضع يدها على هذا الكنز من الامجاد والسلطات . وستكون أقل وفاء لرسالتها كمرقب ، وأكثر ميلاً للغزو كلما كانت أقل تمثيلاً للمصالح الأرستقراطية التي عليها أن تدافع عن نفسها وأكثر تمثيلاً للمصالح الشعبية التي تريد أن تتقدم .

وسيحصل إذاً ان السلطة التشريعية المفروض ان تمثل المراقبة الشعبية على السلطة ، ستزور أكثر فأكثر الى الاستيلاء على السلطة . وبما انه لا وجود في هذا البلد لنظام الحقوق الفردية المستقل، فإن القدرة على التشريع ستستعمل من دون توجيهها أية قاعدة عليا ، غير المشاعر الطبقية للجسم التشريعي الذي سيكون قريباً سيداً . إنها حالة فرنسا .

لقد خدّدت قدرها السياسي بالأساس من خلال تركيز السلطة المتحقق في ظل السلالة البوربونية . منذ ذلك الحين تألقت السلطة ببريق جعلها محط الانظار . إن أولئك الذين يستطيعون ان يأملوا بأن يكونوا أصحابها الجدد يعيشون في هذا الأمل القلق . وأولئك الذين لا يستطيعون ذلك ينتظرون ان تدور قوة ببالفون في فضائلها الخارقة لمصلحتهم .

ولهذا لم تعتبر القوة التشريعية في فرنسا مطلقاً إلا كمرتفع مجاور لمدينة القيادة يمكن منه الاستيلاء عليها . ولهذا كانت السيادة الشعبية دائماً تفهم سرياً من قبيل «ممثلها» باعتبارها تتضمن ممارسة السلطة من قبيلهم . إنه ليس منطق الأفكار ، وإنما منطق الأوضاع . الأقوى في السباسة .

لقد أدعت الثورة لامتلاك السلطة من قبيل ممثلي الشعب عندما استبدلت وزراء الملك بلجان المؤتمر الوطني . ان امتلاك السلطة هو الذي أدى إليه التطور الذي توّجته في عام ١٨٧٥ استقالة مكماهون .

في السيادة البرلمانية :

إن تطور القرن التاسع عشر ، الممتد قليلاً او كثيراً في القرن العشرين ، يعرض بالنسبة للسلطة ثلاث وقائع كبرى . الأولى سياسية وتتمثل في غزو السلطة من قبيل الهيئة البرلمانية التي تمارسها بواسطة لجنة منبقة منها، هي الحكومة . والثانية اجتماعية وتمثل في ان تركيبة الهيئة البرلمانية تصبح يبطء ، ولكن دوماً أكثر فأكثر شعبية . والثالثة

أخلاقية وتجلّي في الإنتماء العام للعهد الديمقراطي ، المفهوم بمعنى أنه يحق للشعب ، المأخوذ ككل ، ليس أن يبدي رأيه في القوانين ، التي فقيد مفهومها الحقيقي ، وإنما أن يحكم .

إننا نسلّم دائماً أن هذا الواقع الأخلاقي هو سبب الواقعتين الآخرين . لكن من الممكن افتراض وجود علاقة معاكسة بقدر أكبر من الاحتمال .

لقد لعبت الهيئة البرلمانية أثناء هذا العصر نفس الدور الذي لعبته في ظل النظام القديم خدمة الملك : لقد كانت ، أكثر فأكثر ، الطريق لصعود أفراد من عامة الشعب . وبقدر ما كانت تملأ نفسها بطموحاتهم – والتناقض بين الجمعية التأسيسية والمؤتمر الوطني هو هنا مدهش – كانت تبدو أكثر تلهفاً لممارسة هذه القيادة الملموسة ، التي هي السلطة التنفيذية .

إن السيادة الشعبية يجب بشكل طبيعي الاستناد إليها لخدمة هذا الطموح . إن البرلمان ، من خلال وهم جريء ، كان يعتبر نفسه الشعب ذاته مجتمعاً : ولهذا كان يحق له أن يسن القوانين ؛ وكانت هذه القوانين قوانين الشعب . ولكن كان يحق له أيضاً أن يحكم : وسيكون حكومة الشعب .

إن من المبحث البحث عن مفكر امتدح سيادة جمعية هي مجموعها منشرعة ، وعملياً حاكمة ، لا تقف في وجهها أية مصلحة خاصة لأن من المفروض أنها تجسد المصلحة الشاملة ، ولا يمكن إيقاف قوانينها لأنها المولفة الوحيدة لها .

إنّ التعابير الأكثر عنفاً لرونسو حفيظت لمثل هذا النظام :

« إنني لا أستطيع إلا أن أعجب بإهمال وتهاون ، وأجرؤ على قول حماقة الأمة الإنكليزية التي ، بعد أن سلّحت نوابها بالقوة السامية ، لم

لم تُضَيَّفْ إلى ذلك أي مكبح من أجل تنظيم استخدامهم الممكن لها خلال السنوات السبع التي يدوم فيها مجلسهم (١٧) .

إنّ السيادة البرلمانية ليست إذا تحقيقاً لفكرة ، لكن فكرتها اعتمدت بالعكس من أجل تحقيق غايات الهيئة البرلمانية المتعطشة للسلطة .

لقد بالغنا كثيراً في الحديث عن الضرر المموس للسيادة البرلمانية ؛ لكننا نهجل كلياً الضرر الأقصى للنظام الفكري الذي كان عليها أن تبحث فيه عن تبرير لها .

لقد كانت ، في الواقع ، وخلال بعض الوقت على الأقل ، تشكل حكومة النخبة ، المتسكة عبر رباط حقيقي بمفهوم رفيع للحق .

لقد ثبتّ إعلان عام ١٧٨٩ في المقول بعض المبادئ التي لازمت ، منذ ذلك الحين ، وجدان البرجوازية ذات التكوين الحقوقي .

إن انتهاكاً أثناء عهد الإرهاب أدى للتعريف بشكل أفضل بقيمتها ؛ وبالرغم من أن أي عقبة ملموسة لم تكن تمنع من صدور تشريع يناقضها، فإنها كانت تقدم إطاراً لم يكن العمل التشريعي يجرؤ على الابتعاد عنه .

ومع ذلك، فإن البرلمانيين كانوا يقومون، وخلال مدة طويلة ، بعملية انتقاء موقفة . إن مونتسكيو يؤكد ذلك : « إن الشعب يستحق الإعجاب لاختياره أولئك الذين يجب عليه أن يسند إليهم جزءاً ما من سلطته » (٢). إلى هنا يكتفى عادة بذكر الاستشهاد ، بحيث يتوسّع تصفياً معنى الاقتراح . إن ما هو حقيقي ، هو أن سكان دائرة إقليمية صغيرة إلى حد يمكنهم من معرفة المرشحين ، يميزون طبيعياً أولئك الذين يُعرفون بكرامة حياتهم ، وكثرة الخدمات التي يقدمونها ورفعة مؤهلاتهم . هكذا

(١) « ثلاث حول حكومة بولونيا وإصلاحها المقترح في عام ١٧٧٢ » - الفصل السابع .

(٢) « روح القوانين » - الكتاب الثاني - الفصل الثاني .

تكون هناك جمعيات جيدة عندما لا يتدخل في الأمر أي مبدأ آخر للاختيار .

إنّ العادات الشعبية تتغير بالفصل ببطء . إن الشعب ، المدمور لاختيار أولئك الذين سيكونون عملياً سادته ، ما زال يعتقد أنه يمين كما في السابق أولئك الذين يدافعون عن المصالح المحلية ضد السلطة . لهذا كان ينتقي الأعيان الذين كان يعرف بالتجربة أنهم خليقون بهذه المهمة . وهذه السلطات الاجتماعية ، وفقاً لمبقريتها الأرستقراطية ، لم تكن تنزع أبداً إلى زيادة السلطة السياسية .

إن فصل السلطات ، إذا كان عاجزاً عن القيام بشكل دائم بوظيفته المندرجة ، فإنه يخلق على الأقل احتكاكاً مؤخراً للحكم البرلماني المطلق .

إن هذا الحكم كان يحمل في ذاته علاجاً ، هو الحقيقة علاج خطير . إن هيئة كثيرة العدد ليست قط خليقة بالقيام بعمل مستمر وقوي . قلنا : علاج خطير ، لأن الاستبداد إذا وجد نفسه ممنوعاً ، فإن السيادة البرلمانية بمجموعها ، ومن خلال تركيز السلطات الذي تحققه ، كانت تحقّر سلطة بلا حدود ، ومن خلال مجزأها الطبيعي على القيام بعمل فمثال ، كانت تدعو إلى هذه السلطة محتلاً مدهشاً .

من سيادة القانون إلى سيادة الشعب :

عندما اقترحت على نفس دراسة النمو المموس المينوتور ، وحقوقه وسلطاته ووسائله ، كان باستطاعتي ألاّ أظهر من الديمقراطية إلاّ ما جلبته بالفعل إلى تحول الدولة ، وكان عليّ حينئذ أن أحذف هذا الفصل . لكنّ عصر السلطة الديمقراطية تميز بسوء فهم مدهش جداً لنمو السلطة بحيث كان من اللازم إلقاء بعض الوضوح عليه .

لقد كان من اللازم التذكير بأن المثل الأعلى الذي انطلقنا منه لم يكن يمكن في استبدال الإرادة التصفية للك بالإرادة التصفية لهيئة أو لجمهور واعتبار هذا الاستبدال مبدأ سيذاً . وكما قال روابيه - كولا ر بنبل :

« إن إرادة الفرد ، وإرادة البعض ، وإرادة الكل ، ليست إلا القوة القوية كثيراً أو قليلاً . إن الطاعة ، والقدر الأقل من الاحترام لا يدين لأي من هذه الإرادات » .

وكما يكرر كليمنصو :

« ... إذا كنا ننتظر من هذه الأغلبيةات اليومية أن تمارس القوة التي كانت مثل قوة ملوكنا القدماء ، فإننا لا نقوم إلا بتغيير الطغيان » (١) .

إن ما حلمنا به ، إنما هو أن تكون القاعدة سيدة ، وليس أي قاعدة وإنما قاعدة ضرورية في حد ذاتها . إن ضمان الحرية كانت تكمن في سيادة قاعدة الحق ، أي القانون .

إن حسنات الشريعة والحرية التي شرئت « الديمقراطية » كانت في الواقع ثمرة تسويات حكومية معقدة لم تكن فيها أي إرادة بشرية ، فردية أو جماعية ، سيدة : إنها النظم المؤسسة ، أو بدقة الدستور (*Politieia*) .

لقد أخذ على هذه الدساتير ، قليلاً أو كثيراً في حركاتها ، من جهة مجزأها التنفيذي ، في حين كانت هناك ، من جهة أخرى ، شكوى من أن السلطة ليس لديها أساس عقلائي .

(١) في حفل تشييع النصب في شويبر - كستر ، الجريدة الرسمية عدد ١٢ شباط ١٩٠٨ .

لقد طالب البعض بضجيج متزايد باستخدام السيادة الشعبية وحكمها المطلق ؛ أي أن يُبَسَّط إلى أقصى حد التواضع المعقدة التي كانت تمتص الاندفاعات العنيفة ، وأن تكون السلطة المتجمعة ، الحساسة بما فيه الكفاية من أجل طاعة الرغبات الآتية ، قوية بما فيه الكفاية من أجل الاستجابة لها . إن هذه الفكرة كانت تبناها الحاكم هنا ، وهناك تبنتها الهيئة التي رأت في إعلان الحكم المطلق الشعبي الوسيلة لزيادة سلطتها الخاصة . إننا لم نفهم أن هذا كان يعني التخلي عن السيادة الصعبة للقوانين وترك ضمانات الحرية ؛ وأخيراً إعادة تكوين سلطة قيصرية كان عليها منذ ذلك الحين أن تجد قياساتها .

الفصل الرابع عشر

الكلية الديمقراطية في شكل السلطة

قال برودون^(١) أن الحرية الشعبية تدرك المفهوم البسيط للسلطة أفضل مما تدرك المفهوم المعقد للمقد الاجتماعي . إن الأسباب النفسية تفسر بما فيه الكفاية انحطاط المبدأ الديمقراطي ، الذي جرى تصويره في البداية بوصفه سيادة للقانون ، والذي لم ينتصر إلا لأنه فهم كسيادة للشعب .

إن مركب الحقوق والوظائف والوسائل الذي تكون أثناء العصر الملكي لصالح الملك انتقل بسلطة إلى أيدي أخرى ، هي أيدي ممثلي الشعب ،

إن السلطة لم يطرا عليها نتيجة للملك أي نقصان وإنما نمو . فبعد أن اعتبرت تقليدياً مبدأ ضرورياً للسيطرة وعدوا الحرية نظراً إليها باعتبارها وكلاً لهذه الحرية . لقد كانت في الماضي إرادة ، خيرة ضمن بعض الحدود ، لكنها كانت تلتقي بأرادات أخرى قابلة للاحترام : أما من الآن فصاعداً فقد أصبحت الإرادة العامة . في الماضي كنا نعرف فيها على مصلحة سلمية وإساسية في المجتمع ، ثم أصبحت الآن تمثل مصلحة المجتمع .

(١) انظر « الثورة الاجتماعية التي برهن عليها إنقلاب ٢ كانون الأول » - بروكسل - ١٩٨٢ - ص : ١٧ : « إننا نعرف في الركيزة التي دعا إليها جيل اليهود على تأثير الحرية الشعبية التي تدرك المفهوم البسيط للسلطة بشكل أسهل مما تدرك المفهوم المعقد للمقد الاجتماعي » .

لقد افترضنا وجود تحول في السلطة نزع سلاح كل ريبة تجاهها .
إن هذا الاعتماد الذي فتح لها حضر عصر النظم الطفيلية . وهذا ما
سنراه الآن .

السيادة والحرية :

لقد كانت الحرية تاريخياً حالة اكتسبها البعض لقاء جهد ، وحافظ
عليها من خلال دفاع فعال ، وضمنها بواسطة الامتيازات المنتزعة . وادعى
البعض أنه سيصنع منها حقاً يمنح للجميع ، واعتقد أن باستطاعته
ضمانها من خلال تسويات عامة . وبالرغم من أن هذا الأمر كان يعني
تبسيط أصعب قضايا علم السياسة بشكل تصفي . فإن هذه الفكرة
كانت بارمة جداً بحيث دخلت في الوجدان الاجتماعي . لكنها لم تستجب ،
من جهة أخرى ، لشهوات الرجال للجدد الذين كنوا يريدون تسلم
القيادة أكثر مما يريدون الحرية .

إن فكرة الحرية بطبيعتها لاتبالي بطابع السلطة . إن مباداها هو
الاعتراف أو الافتراض بأن الكرامة والمرة التي كانت حتى ذلك الحين
من امتيازات الطبقة لارستقراطية تكرسها وتدافع عنها ، هما من حق
البشر جميعهم . انها تحتاج ويكفيها ، وهي تعلن سيادة كل فرد على
نفسه ، أن يكون لدى كل عضو من المجتمع ميدان خاص يكون فيه سيد
نفسه . وان تقف السلطة ، كنتيجة طبيعية لذلك ، داخل منطقة نفوذ
لاتخرج منها قط . وعندما يتحقق هذا الشرط لا يعود من المهم أن تبقى
القيادة ملكية ، وان تتضمن مزايا الاستقرار والحياد بالنسبة للمصالح
المتصارعة ، أو أن تصبح ارستقراطية وتتمتع بمنافسة مستمرة بين
الطوحيات المؤهلة والآراء المستنيرة ، أو أيضاً أن تصبح ديمقراطية .
إن روسو نفسه يظهر مثل هذه الالامبالاة : إن الاختيار بين أشكال
الحكم تليه ، كما يبدو له ، أبعاد الجماعة ، وإذا كان قد مال للنمط
الارستقراطي ، فقد فضله باعتباره ملائماً للدول للتوسطه .

لكن هذه الالامبالاة لا تلائم الطموحات التي تتسلح بأفكار جديدة . فهي لن تبلغ موضوعها إذا قادت التطلعات التحررية التي جمعتها في إثرها إلى مجرد تحديد للسلطة . الطموحات تريد أن تكتسح هذه السلطة . وهي لا تستطيع ، من جهة أولى ، أن تسمح بأي سلطة لا تكون سلطتها ، كما لا تستطيع ، من جهة أخرى ، أن تقبل بأي تحديد للسلطة التي أصبحت سلطتها . من هنا نشأت فكرة أنه لا يكفي للسيادات الفردية أن تكون مضمونة ضد السلطة ، وإنما أيضاً أنه ليس عليها أن تقبل بأي سلطة لا تكون منبثقة منها . لماذا تقبل إذا ، إذا كانت مقدسة ، قيادة يجب عليها أن تحلها ؟ لننجز العمل ، ولنلغي هذه السلطة ، وليكون مجموع الحريات الخاصة سلطة جديدة لا يمكن ، بطبيعتها ، أن تكون منافسة لصانعيها .

هكذا ، وبواسطة الدفاع ضد السلطة ، ندعي أننا نضيف للسي الحرية المكونة حو الإنسان في الإسهام بالسلطة ، وبالسيادة المكونة .

لكن هذا يعني ترك الفريسة في الظل .

ويبدو أن مشاركة المواطن في السيادة هي **الترائد** الذي يحتضن نقصان الحرية التي نجد هكذا ضمانتها المؤكدة والنهائية .

إنه خطأ كان مونتسكيو قد دحضه مقدماً :

« بما أن الشعب ، في الديمقراطيات ، يبدو أنه يفعل تقريباً ما يشاء ، وُضِعَت الحرية في هذه الأنواع من الحكومات ، ودُمِجَت سلطة الشعب مع حرية الشعب » .

إن هذا الدمج هو مبدأ الاستبدادية الحديثة .

إنّ من الممكن ، من خلال مؤسسات مجتمعه بحكمة ، تأمين الضمانة الفعلية لكل شخص ضد السلطة . لكنه ليس هناك قط من مؤسسات

تسمح بجعل كل شخص يسهم في ممارسة السلطة ، لأن السلطة قيادة ،
والكل لا يستطيعون أن يتقودوا . إن سيادة الشعب ليست إذاً إلاّ وهماً ؛
وإنه وهم لا يمكن أن يكون مع مرور الزمن إلاّ مدمراً للحريات الفردية .

إن من الصعب الإبقاء على مبدأ الحرية نافذاً ، وهو يتطلب يقظة
مستمرة ، لأن روح السيطرة هي دائماً في حالة يقظة . إن مبدأ الحرية ،
في الوقت الذي يعترف فيه بضرورة السلطة ، ويسمح لها ببسط قوة
بلا عوائق في الميدان الأبل إليها ، يحترس من السلطة باعتبارها مكتسحة.
ممكنة ، ويحفظ حدود الحريات .

ولكن منذ أن تناسس السلطة على سيادة الكل ، تبدو الريبة
بلا سبب ، واليقظة بلا موضوع ، والحدود الموضوعة على السلطة بدون
دفاعات .

الكل في حركة :

يعرض المجتمع على المراقب عدداً غفيراً من الأفراد الذين تحركهم
إرادات خاصة ، ويتصنفهم تنوع سماتهم وأدوارهم ومواقفهم ، بشكل
طبيعي ، في أنواع من الأجسام التي لكل منها مصلحة ، عامة بالنسبة
لأعضائه ، وخاصة إزاء المجتمع . إن هذه الإرادات الفردية ، وهذه
المصالح القوية تشكل الحقائق الابتدائية للحياة الاجتماعية . إنها تكون ،
بدون شك ، في حالة صراع مستمر . لكن هذا الصراع ، إذا ما نظّمته
بعض القواعد ، يشكل روح المجتمع .

إن إرادة السلطة ومصلحتها تتدخل دائماً في هذا الصراع . ودائماً
تسعى الأولى لأن تغطي لنفسها طابع العصمة ، والآخرى طابع التماهي .
لكنهما ، في النظام الملكي وبالرغم من المسيرة الملكية نحو الحكم المطلق ،
لم تنجحا في ذلك بشكل كامل . إن السلطة الديمقراطية مسلحة بشكل

مختلف . إن سلفها (*) ولكونه شخصاً (*) كان بشكل واضح فوق الشعب ولكنه أيضاً خارجه . أما هي (*) فقد اعتبرت نفسها متماهية مع الشعب وبقيت مع ذلك .

إنّ الإرادة الملكية كانت معروفة بوصفها إرادة الشخص المتوّج ، أو إرادة صاحب الخطوة ضده أو وزيره : وكانت لذلك بشرية وخاصة وعلى مستوى واحد مع الإيرادات الأخرى . أما إرادة السلطة الديمقراطية فتقول عن نفسها أنها عامة . إنها تثقل كل فرد بوزن كل الأفراد الذين تمثلهم ؛ وتقمع كل مصلحة خاصة باسم المصلحة العامة التي تجسد فيها .

إنّ الوهم الديمقراطي يغطي للأوصياء على العرش سلطة الكل . فالكل هو الذي يريد ، والكل هو الذي يتصرف .

إنّ هذا التشخيص للكل هو من المستجدات الكبرى في العالم الغربي . لقد استلهم هذا التجديد من العالم اليوناني . لكن مواطني المدينة القديمة ، المنفلقين داخل جدرانها ، المشكلين من خلال تربية متشابهة ، المنتمين الى وضع اجتماعي لا يبدى إلا اختلافات بالدرجة ، كانوا اقرب بكثير لأن يكونوا كلاً حقيقياً من الشعب ، المختلف بأصله وتقاليده ، المتنوع بوظائفه ، في الأمة الواسعة .

إنّ هذا الكل ليس واقعاً ، مهما كانت العناية المتخذة من أجل قطع كل التقاليد وكل التشكيلات الخاصة القائمة (١) . إنه تخيل نجهد بالأحرى من أجل تأكيده لأنه يكون اللقب الذي يمنح السلطة أهليتها .

(١) م أي السلطة الملكية .

(٢) م أي السلطة المتجسدة في شخص الملك .

(٣) م أي السلطة الديمقراطية .

(٤) لقد كان توكوفيل الرافئ الرغوب لهذه الناية : « إن السلطات الحاكمة القديمة اختفت من دون أن يمدد نفسها أو أن تستبدل بأي شيء . وفي كل مكان - حوت

أجل تأكيده لأنه يكون القلب الذي يمنح السلطة أهليتها . ما من شك أن إلغاء السلطة أو تقييدها ، والقدرة التي منحها الشعب . لاتباع أمانيه الخاصة قد ساعد على حدوث بعض التفكك في المجموعة البشرية والإقليمية التكونه من خلال الإكراه الملكي .

إن اصحاب السلطة رفضوا التسامح في هذا الامر . وقد عبر سيبيلس عن رأيه (١) بهذا الصدد بأقصى مايمكن من القوة :

« إن فرنسا يجب أن لاتكون تجمعاً لأمم صغيرة تحكم نفسها بشكل منفصل في ديمقراطيات . إنها ليست قط مجموعة دول . إنها كل واحد، يتألف من أجزاء مكتملة لبعضها البعض . إن هذه الأجزاء يجب قط أن لا يكون لديها البتة وجود كامل بشكل منفصل لأن الجزء لا يشكل إطلاقاً كلاً قائماً بذاته ومتحداً ببساطة مع الأجزاء الأخرى جميعها تشكل كلاً واحداً . إنه لفرق كبير وهو يهمنا بشكل أساسي . إن كل شيء يضيع إذا سمحنا لآلتسنا بالنظر إلى البلديات التي تقام ، أو الأقاليم أو المقاطعات ، باعتبارها جمهوريات متحدة فقط في ظل علاقات القوة والحماية المشتركة » .

الحرب على الاتجاهات النابذة :

أن كل سلطة تشن بالضرورة الحرب على الاتجاهات النابذة . غير أن سلوك السلطة الديمقراطية يعرض خصوصيات جذرية بالملاحظة . فهي تقدم نفسها باعتبارها قادمة لتحرير الإنسان من الإكراهات التي

→

الحكومة المركزية بدلاً عنها قيادة الأعمال . إن ألمانيا كلها تعطي تقريباً نفس الشهد ؛ واستطيع أن أقول كل القارة . إننا في كل مكان نخرج من حرية الصور الوسطى ، ليس من أجل الدخول الى الحرية الحديثة وإنما من أجل العودة للاستبدادية القديمة ، لأن المركزية ليست شيئاً آخر غير إدارة الصيرطورية الرومانية المتحدة » . رسالة إلى هـ . دو توكفيل - في « الأعمال » - المجلد ٧ - ص : ٣٢٢ - ٣٢٣ .

(١) خطابه أمام الجمعية التأسيسية في ٧ أيلول ١٧٨٩ .

كانت تقومها عليه السلطة القديمة ، الناشئة تقريباً بشكل مباشر عن
الغزو . ومع ذلك حكم « المؤتمر الوطني » على الاتحاديين بالموت ، وسحق
برلمان إنجلترا ، بواسطة أعمال القمع التي تعتبر من بين أكثر الأعمال
دموية عبر التاريخ ، النزعة الانفصالية القومية الايرلندية ، واطلقت
حكومة واشنطن حرباً لم يسبق لأوروبا أن رأت مثلاً من أجل خنق
محاولات الولايات الجنوبية لأن تنظم نفسها في جسم منفصل هل يجب
أيضاً أن نذكر بما قامت به الجمهورية الاسبانية في عام ١٩٣٤ ضد ارادة
الاستقلال الكاتالونية ؟

إن هذا العداء لتكوين جماعات أصغر لا يتوافق مع الإدعاء باقامة
حكومة واشنطن حرباً لم يسبق لأوروبا أن رأت مثلاً من أجل خنق
أكثر كلما مارست الحكم داخل جماعات أصغر (١) . فحينذاك وحسب
يستطيع المواطنون أن يختاروا مباشرة حكامهم لأنهم يعرفونهم بالتجربة .
نعم ، حينذاك يبرر مدعي مونتيكيو نفسه : « إن الشعب يشعر الإعجاب
لاختياره » ، لأنه ، كما يشرح ذلك بعد قليل :

« يعرف جيداً أن رجلاً ما كان غالباً في الحرب ، وكانت هناك
هذه النجاحات أو تلك : إنه إذا جدير جداً بأن ينتخب جنرالاً . إنه
يعرف أن قاضياً ما مخلص في عمله ، وأن الكثير من الناس يخرجون من
محكمته مسرورين منه ، وأن أحداً لم يفتنه بالسفاد ، وفي هذا ما يكفي

(١) يقول روسو : « بعد النظر لكل شيء جيداً ، لا أرى أن من الممكن للسيد . من
الآن فصاعداً ، أن يحتفظ بيننا بممارسة السيادة إذا لم تكن المدينة صغيرة جداً .
- امتد الاجتماعي - الكتاب ٢ - الفصل ١٥ .

ويضيف أيضاً : « إن كبرّ الأمم واتساع الدول هو السبب الأول والرئيسي
لصالح الجنس البشري ، ولا سيما الكوارث في الصدود التي تصف وتدثر
الشعوب المتحضرة . إن كل الدول الصغيرة ، جمهوريات كانت أم ممالك ، تدهر
فقط لانها صغيرة ، ولأن كل المواطنين يحرصون بعضهم بشكل متبادل ، ولأن
الرؤساء يستطيعون أن يروا بأنفسهم الشر العاصل ، والغير الذي عليهم فعله ،
وأن تشكلت تقريباً تحت ابصارهم » - حكومة بولونيا - الفصل ٥ .

لكي ينتخب قاضياً . لقد ذهل من عظمة أو من غنى مواطن ما ، وهذا يكفي لكي يكون باستطاعته أن يختار مسؤولاً عن تموين المدينة . إن كل هذه الأشياء وقائع يتعلم منها في الساحة العامة بشكل أفضل مما يتعلمه ملك في قصره (١) .

ينبغي أيضاً أن تكون هناك ساحة عامة ، وأن يعلن من تعيين الإداريين على المستوى البلدي .

إن الاهتمام لتأمين سيادة الشعب بأوسع قدر ممكن يجب منطقياً أن يقود إلى تشكيل السلطات العليا وفق المبادئ نفسها . فعلى المستوى الإقليمي ، يتعلق الأمر بسكان كثيري العدد ومبشرين جداً بحيث جمعهم بشكل فعال من أجل أن يكون كل مرشح لمنصب قيادي معروفاً بشكل شخصي من قبل الجميع . إن تعيين ومراقبة الإداريين الإقليميين سيكون إذاً من حق الممثلين البلديين . ولنفس الأسباب ، سيكون تعيين ومراقبة الإداريين الوطنيين من حق الممثلين الإقليميين .

إن الاهتمام لتأمين سيادة الشعب بأوسع قدر ممكن يجب منطقياً الشعبية ، وخاصة إذا كان الممثلون المراقبون مرتبطين وكالات سلطة (٢) ، وقابلين في أي لحظة لأن يمزقوا على يد موكلهم ، مثل الممثلين في المجالس العامة بولندية ، الذين يمكن عزلهم من قبل مقاطعاتهم ، والممثلين في مجالس المقاطعات الذين يمكن عزلهم من قبل منفيهم (٣) .

(١) « روح القوانين » - الكتاب ٢ - الفصل ٢٠٢ .

(٢) إن الوسيلة الثانية [للحيلولة دون تحول التمثيل إلى سلطة فنية] هي في إغصاع الممثلين بشكل صارم لا تباع تعليماتهم بدقة ولتقديم حساب صارم لتتبعهم ... »

(٣) كما كتب ذلك كاري دو مالبرغ : « إن تحقيق الديمقراطية بشكل فعلي ، والحكومة روح القوانين - الكتاب ٢ - الفصل ٢ .

الطريقة للشعب بواسطة الشعب ، يعني تنظيم المجتمع بشكل [اتحادى ، وجميع أعضاء المجتمع حسب وحدة المصالح القريبة بدرجات ، على أن يكون مفهوم أن السلطة السيادية أن تكون [لا] في مجموعات الدرجة الأولى ، الذين ينبغي على مندوبيها ، الوكلاء التنفيذيين في مختلف المجموعات ، أن يخضعوا بالضرورة لها «
- « مساهمة في النظرية العامة للدولة » - المجلد ٢ - ص : ٢٥٤ .

إن الرجال الجدد الذين جعلتهم الوجة الشعبية سادة السلطة
لم يظهروا مطلقاً ميلاً لمثل هذا النظام . لقد كانوا ، باعتبارهم ورثة
السلطة الملكية ، ينفرون من تفتيتها وإخضاعها . ولم يتطلعوا ، بالعكس ،
وبدعم من شرعيتهم الجديدة ، إلا إلى تكبيرها . لقد طرح سياس مقاب
الافاق الاتحادية مفهومه :

« ... إدارة عامة ستتطلب بشكل موحد ، وانطلاقاً من مركز
مشترك ، الأجزاء الأكثر بعداً في الامبراطورية... وتشريع تتألف عناصره ،
المتقدمة من قبل كل المواطنين ، صعوداً حتى الجمعية الوطنية ، الكلفة
لوحدها بتفسير الامنية العامة ، هذه الامنية التي تسقط ثانية فيما بعد
بكل وزن القوة التي لا تقاوم على الارادات ذاتها التي ساهمت في
تشكيلها » (١) .

العقوبة الاستبدادية في الديمقراطية :

هكذا تقع على الارادات الخاصة ، وبكل وزن قوة لا تقاوم ، « امنية
عامة » تبرر هذه القوة من خلال مساهمة الارادات المذكورة ... في هذه
الصيغ توجد حقيقة ، هي الطابع الذي لا يقاوم « للامنية العامة » ؛
وكذبة هي توالد هذه الامنية العامة على يد الامنيات الخاصة .

وبدل أن يكون الشعب المؤلف الوحيد للقوانين ، لا يسمح له
حتى بإبداء الرأي في أمم القوانين التي تطال بشكل أعمق وجوده .
وحتى لو وجد أسلوب للاستشارة الشعبية ، هو الاستفتاء ، الذي قدّم
براهينه في سويسرا ، فإن السلطة الديمقراطية لم تنقو على اللجوء له .

وفي الوقت الذي تعلن فيه سيادة الشعب تفضيها حصراً في
اختيار مندوبين ستكون لهم ممارستها الكاملة . إن أعضاء المجتمع

(١) في الخطاب المذكور سابقاً .

لا يكونوا مواطنين إلا في يوم واحد ، ويكونون رعايا خلال أربع سنوات ؛ إنها وضع للأمور ، أذانها روسو بأكثر العبارات شدة . إنهم ، في أمريكا ، يَمَيَّنُون ، من جهة ، مُشَرَّعِينَ ، ومن جهة أخرى ، إداريين . أما في أوروبا ، فيعيّنون فقط مُشَرَّعِينَ بحيث يكون هؤلاء عملياً سادة الإداريين ولا تكون السلطة مقسّمة .

لقد كنا ، في فرنسا ، نرى الناخبين يسمّون النواب الذين وصلوا تدريجياً الى مهمة تعيين الوزراء (١) ، الذين كانوا يمينون في الوظائف العامة ، ولا سيما الضابط الذي يمارس السلطات التعليمية ، أي المحافظ ، وحتى الضابط الذي يمارس عملياً السلطة البلدية ، أي المعلم .

لقد كان هذا هو النظام الفعلي في فرنسا في عام ١٩٣٩ . صحيح ان تعيين الوزراء من قبل الجمعية ليس دستورياً (٢) ؛ وان تكون السلطة البلدية من حق المنتخبين المحليين ، لكن هؤلاء كانوا يميلون لأن يتخلّوا للمعلم . إن أحداً لم ينكر قط أنه مارسها بكفاءة وإخلاص للوطن . لكنه لوحظ أن المواطنين تخلّوا بأنفسهم عن مهامهم حيث لم تنتزع منهم اندفاعاً السلطة حقوقهم (٣) .

(١) إن رئيس الجمهورية الذي كان في البداية السيد الوحيد في اختيار وزلائه ، تحول سريعاً لأن لا يمين منهم إلا واحداً . وبناء على رأي رئيس المجلس ، ثم سريعاً بعد استشارة رؤساء الفرق البرلمانية . وأخيراً أصبح تصويت المجلس بالنسبة له مؤشراً ملزماً . إن تصويت المجلس أثناء تقديم الوزارة هو في الحقيقة طريقة انتخاب سلمي لرئيس مجلس الوزراء . وقد نشأت عادة أن يقوم المستجوبون باستعراض اختيارات هذا الرئيس بالنسبة لمختلف العقاب ، فيستجرون عن موافقتهم أو رفضهم ؛ وهذه الأخيرة كانت تدفع غالباً الرئيس لأجراء تعديلات على حكومته .

(٢) منذ أن كتب هذا الأمر ، أصبح دستورياً أن ينتخب رئيس مجلس الوزراء من قبل الجمعية ؛ وأصبح وزلائه مندوبين القسم الجمعية في السلطة .

(٣) بنفس الاتجاه ، يمكن أن نشير ، في الولايات المتحدة ، الى اتجاه الهيئات البلدية لوضع العلامة العنقية بين أيدي « مدير المدينة » . لكنه على الأقل ، يتعلق بالادارة
الزمنية »

هكذا لم ترتبط « سلطة الشعب » المزعومة بالشعب إلا بواسطة الحبل الشري الرخو جداً للانتخابات العامة (١) . إنها ليست بالفعل إلا « سلطة على الشعب » . ولكن خصوصاً عندما تكبر وتستند بدقة الى هذا الحبل .

لا يمكن للسلطة أن تحظى بتبرير أكثر سطوعاً ، حين يتخذ المينوتور وجهاً أكثر موافاة لشهوانه . لقد حطمت الاستقلالات الإقليمية التي جعلت الملكية تتراجع . وحصلت على الوسائل المالية التي رُفِضَ تقديمها للملك ؛ وحقت التجنيد الذي نظر إليه لوفوا كمثل أعلى مستحيل . ووجدت سر جعل الشعب بأسره يسهم بالحرب التي هي مشروع السلطة .

المصلحة العامة واحتكارها :

إن النظام الديمقراطي يؤمن ، كما يقال ، التمثيل الدقيق للمصلحة العامة على يد السلطة . عن هذه المصلحة تنجم نتيجة طبيعية . وهي أنه ليس هناك قط من وجود لمصلحة شرعية ضد هذه المصلحة العامة . هكذا يجب على كل مصلحة محلية أو خصوصية أن تخضع للسلطة ، باعتبار أن الكل مفضل طبيعياً على الجزء . إن الاقتراح القائل بأن « المصالح الخاصة يجب أن يُفَضَّحَ بها أمام المصلحة العامة » (٢) . يبدو اليوم مبتدلاً . إن هذا الاقتراح الذي يُستند له باستمرار يبقى بدون دحض .

(١) وهو مما لحد أن الجمعية التشريعية لا تستطيع أن تحكم ، كما حدث على سبيل المثال في ١٩٢٦ - ١٩٢٨ ، و ١٩٢٤ - ١٩٣٦ ، و ١٩٢٨ - ١٩٢٩ ، خلافاً للامنية الواضحة جداً التي منبثت عنها الهيئة الانتخابية . حتى أن هذه الانقلابات في الاتجاه في منتصف مدة الجمعية التشريعية أصبحت القاعدة .

(٢) في ظل النظام القديم ، كانت هذه الحكمة تستقبل بارتياح صحي . إن ديون دو نيومور ، على سبيل المثال ، كان يشتهر بها باعتبارها آلة حرية مستعملة من أجل تهديم الحقوق الفردية .

ويبدون شك لا تحتل السلطة أي معارضة إذا كان وجود المجتمع بعينه موضوعاً في الميزان . لكن هذه الحالة لا تصادف غالباً . مفادها ما يحصل أن تصطدم السلطة بمصلحة فتوبة لا يمكن مقاومتها المظاهرة أن تعرض المجتمع للخطر . ومع ذلك فإن هذه المقاومة تزدان باعتبارها انانية ، وتعتبر غير شرعية ، ويبدو العضو الذي يُعبر عنها كقوة

→

« إن هذه المسيرة كانت تقاد بكثير من الفن . لقد كان يكتفي في البدء بتقديم وإدخال ونشر مبدأ جدير جداً بالإقناع : وهو أن المصلحة العامة يجب أن تتطلب على المصلحة الخاصة . في هذا المبدأ القاموس ، إشتي بالاً بمركبتي "إلا بالمصلحة الخاصة" ، التي يمكن أن تؤخذ بجزء جيد أو سوء منها ، كعادلة أو كعالة (ولاتي ، بهذا المعنى الأخير ، لا تكون بالطبيعة مصلحة خاصة) ، للمصلحة العامة التي يبدو أن التماسها لا يقدم إلا نوايا مسوودة . إنهم لم يجرؤوا حينذاك على قول أن المصلحة العامة كانت منفصلة على حفظ حقوق الأفراد ؛ لأن الأفراد والمؤتمنين على السلطة كانوا يطعون على حد سواء أن كل فرد يجب أن يتمتع بقوله ، وأن المجتمع لم يؤسس إلا من أجل أن يؤمن لكل فرد هذا التمتع ، الذي هو القامة الوحيدة لحكومة مستقرة وسعيدة بالنسبة للأفراد للشعوب . إلا أن الأمر كان يحتاج ، حسب الأفكار المأثرة للمؤتمنين المسيئين ، حكماء عامة يبدو أن الغير المشترك هو موضوعها ، لكنها مع ذلك لم تكن تعرض إلا معنى مبهماً وغير محدد : حكمه من الممكن توسيعها أو تضييقها حسب المناسبة ، ويمكن أحياناً جعل الأمم نفسها تتبناها من خلال توجيه التهم للمصالح الخاصة التي تبدو معاكسة للمصلحة العامة ، وأحياناً القيام لدى الملوك بدم هذا القبول الذي أعطى بمعنى محدود من أجل تبرير نفس الحكماء المأخوذة بمعنى قسري وعام ، والموسعة لحد التصحية بمصلحة الأفراد الذين لا يطلبون إلا التمتع بوجه شرعي بملكياتهم .

« إن هذه الحكمة القامضة التي يبدو أنها توسع سلطة السيد وحقوقه ، وتُسند الدستور الأساسي للمجتمع إلى أنوار الحكومة ومراسيمها ، كانت قد أقرت ؛ وهي توحى بنظام سياسة يفضح بمفوض كل حقوق المجتمع ، وحقوق السلطة ، إلى تشريع يشري ، وكيفي وصليق ، تشريع غابر بالامة والسيد ، ومواري ، في نفس الوقت ، لإفئاع وجشع الرجال الظالمين والكلارين . إن مثل نجاحهم يصيب سريعاً ضحايا . إنه ينشر ويدين هذه السياسة الظالمة التي تُسمى "الحكومة" . إن هذه تعتد دائماً أنها تكبر سلطتها ولقوتها بصلتها الإدارة أكثر فأكثر كيفية وفي معدودة . إنها تمنع من رؤية أنها لم تكن تقوم بذلك إلا بعمل القوموي واللومسي والظروب إلى كل أراضي البلاد .

ديبون دو نيغور : « الفيلسوفية » ؛ خطاب «التأثير في دير (Dreyer)

« الفيلسوفيون » ١ - ١ - ص : ٢٠ - ٢١ .

مرفوضة . لقد كان مبدأ أساسياً لمؤسسي الديمقراطية ان أي عضو من هذا النوع ليس له الحق بالوجود ؛ وان السلطة المتجسدة للأمنية والمصلحة العامة لا يمكن ان تمنى في المجتمع من أي جسم متجسد لاماني ومصالح خاصة ، وان لها الحق بالاحتكار والانفراد .

لقد أصبح مصطلح « المصلحة الخاصة » حينئذ وبقي تعبيراً عن شتيمة ، وهذا تطور في اللسان يعكس ، إذا فكرنا به قليلاً ، التعبئة المستمرة للرأي الاجتماعي ضد الزمر المكونة للمجتمع .

إن هذه الإدانة المسبقة أو الضلية لكل مصلحة خاصة بصفتها كذلك ظاهرة مفاجئة جداً . فكلما تطور المجتمع أكثر ، وكلما تنوعت الوظائف وتنوع الناس أكثر ، كلما صارت أكثر عدداً الفئات التي تشكل عفوية . فخلال القرن الأولي من العصر الوسيط كان الانسان يقود ويحارب ، يدرس ويصلي ، يزرع ويفذّي : وكانت هناك فئات منها فئة الاقنان . وبعد قليل من الزمن ظهرت تحت النبلاء والاكليروس طبقة ثالثة من التجار والحرفيين والفقهاء . لقد اُقرّ حينذاك بأن طبقة النبلاء بصفتها تلك لها مصالح ، هي بدون شك انانية ، لكنها مع ذلك شرعية ومعارضة للسلطة الملكية . وهكذا كان حال الطبقات الأخرى .

إننا ندرك ، إذا ما أمعنا النظر ، بأن الفئات الاجتماعية هي اليوم محددة أيضاً وأكثر عدداً مما كانت عليه في الماضي لكن المصالح الانانية لأي فئة منها لم تعد شرعية ولا تتصدى للكل الديمقراطي . إن الضباط ، على سبيل المثال ، سيقتربون متمردين لو أنهم سعوا لجعل حقوقهم الدائمة تحترم كما كان يفعل في الماضي رجال السيف . وإذا كانت كل فئة خاصة ضرورية للمجتمع ، فإن الشروط التي تسمح للفئة المذكورة بالقيام بوظيفتها هي أيضاً ضرورية وقابلة للاحترام . وإن التضحية بها لصالح مصلحة عامة مزعومة ليس انتصاراً وإنما هزيمة للمجتمع .

إنه لنهور كبير أن يعتمد على السلطة وحدها من أجل أن تدبّر لكل فئة شروط ممارسة دورها؛ ومن الطبيعي أن تصطدم مع كل من فيها على التوالي تستخدم ضد كل اقلية وزن كل الفئات الأخرى التي تستند إليها والتي تستطعدها بنفس الوسائل .

الدفاع الذاتي للمصالح :

لقد شهّرَ بهذا التكوين المفوي للمجتمع في نقابات ، مصالح سرية التي لم تعد مضمونة سمعت للدفاع عن نفسها . وقد علّمتها تجربة عريقة الوسيلة : تكوين هيئات تمثيلية . لقد رايناها تنمو بالرغم من كل الموانع وكل الملاحقات . وقد اكتسبت حقوقاً بتأكيد لها ونضالها من أجلها . إن هذه الحقوق تناسب بشكل طبيعي مع قوة رد فعل كل فئة .

لقد شهّرَ بهذا التكوين المفوي للمجتمع في نقابات مصالح ، سرية أو علنية ، وأدين بلا جدوى . إنه ظاهرة طبيعية تصحّح المفهوم التوتاليتاري الخاطيء للمصلحة العامة .

ومع ذلك فقد وجدت هذه السلطات الخاصة نفسها في علاقة غير مؤكدة مع السلطة السياسية . فهذه السلطة ، المستندة للأمنية العامة ، لم تكن تريد أن تكون كل مصلحة جزئية مستقلة في ميدان خاص لا يمكن انتهاكه . إن المصالح ، التي لم يكن لديها معقل يمكنها أن تقيم فيه من أجل إيقاف اندفاع السلطة ، لم يكن لديها من وسيلة أخرى غير الهجوم . إنني أعني بذلك أنه كان عليها أن تسيطر بما فيه الكفاية على السلطة نفسها لكي تعمل اتجاه عملها ، وتجعلها تدور لمصلحتها . لهذا كان هذا الحصار للسلطة من قبل المصالح الخاصة الذي تقدم الجمعيات الأمريكية المال الأكثر وضوحاً له . إن كل مصلحة ضخمة ، سواء تعلق الأمر بقناة المزارعين أو الصناعيين أو العمال ، ترمي لدى البرلمان الاتحادي ممثلين يحتلون الغرف الخلفية للأبنية الرسمية ، ويتخذون اسم « اللوبيين » (Lobbyists) ، ويقومون بحصار « ممثلي الأمة » . وإنه لواقع معروف

جداً أن تسمى هذه المصلحة غالباً « بالمجلس الثالث » (١) . إنهم يتواجدون هناك ، وهم أقوياء بالوسائل التي يمكن التكهّن بها ، من أجل منع التصويت على القوانين التي تؤثر على موكلهم أو الحث على ذلك . فإن لم ينجحوا في ذلك أثارت جميعياتهم حملات رأي عام تدفع المشرعين للتفكير .

إن السلطة الديمقراطية لا تعترف بأي سلطة أخرى في المجتمع وتدمي الذهاب بعيداً للحد الذي ستحملها إليه ، أو ستتظاهر بأنها حملت إليه على يد « الامنية العامة » .

ولكن إذا لم تكن قابلة للإيقاف ، فإنها بالمعكس قابلة للاحتواء إلى حد كبير .

إن كل سلطة تشكل موضوعاً لمناورات وإغراء واحتواء تكون أكثر ضرورة بقدر ما تكون أقل تحديداً وأكثر فعالية كلما اتسعت قاعدتها . فإذا كانت السلطة ملكاً ، فإن المصالح لا يمكنها أن تغريه إلا بتحريكها ، من خلال تقدم بطيء للمحاولات ، لأحد أكثر جلسائه ودّاً له . وإذا كان الأمر يتعلق بأرستقراطية فإن على المصالح أن تستخدم العلاقات العائلية والاتصالات الاجتماعية . هكذا يمكن للسلطة أن يعمل اتجاهها أو أن تجرّ .

لكن هذا لا يعد شيئاً مقابل ما يمكن للمصالح أن تؤثر به على السلطة الديمقراطية . هنا أعطيت السلطة بواسطة رأي العدد الكبير . فإذا عرفت المصالح الجزئية كيف تنظم وتكتسب فن خلق حركات الرأي العام ، فإنها تستطيع أن تخضع السلطة وتذلها أو حتى أن تمسك بها لتمارسها لفائدتها ، وتحصل على امتيازها على حساب الفئات الأخرى أو المجتمع بأسره .

(١) « السلطة الاقتصادية والفسط السياسي » ل : دونالد س . بليسدیل وجين غريغروس . الدراسة ٢٦ من التحقيق الأمريكي : « تحقيق حول تركّز السلطة الاقتصادية » - واشنطن - ١٩٤١ .

إنها تخضع المشاركين في السلطة عندما تطلب منهم ، في الفترة الانتخابية ، تمهيدات دقيقة لصالح هذه الفئة أو تلك ، وتتل السلطة عندما تجعلها تتراجع أمام حملة صحفية « منسقة » ، وتستولي أخيراً عليها عندما تحمل لها حزبا هو التعبير عن حاجتها الخاصة والأداة لها .

وهكذا ، ونظراً لعدم توفير وسائل دفاعية للمصالح الخاصة ، يحكم عليها بنشاط هجومي ، يؤدي بها لاضطهاد المصالح الأخرى : وتجد هذه المصالح نفسها معرضة على إيقاف ودفع أو اجتلال السلطة بالسلب مشابهة .

إن السلطة لم تعد حينذاك إلا رهانا ، ولهذا تفقد كل استقرار ، وكل اعتبار . إن طابع أولئك الذين يمارسونها يتجه باستمرار إلى التراجع إلى أن يصل إلى قصر القسيادة أخيراً محتبل يقرر ألا يدع نفسه يطرد منه قط : إنه الطافية .

حينذاك تقل ضرورة زيادة صلاحيات السلطة من أجل تأسيس الاستبدادية الأكثر بشاعة . إن كل واحد من محتليها المتتالين أحدث لها ، لغاياته الخاصة ، وظيفة جديدة ما ، وإذا لم تكن الدولة ، التي تمازجت بشكل كثير ، قد صارت خانقة بعد ، فذلك فقط لأنها كانت تفر باستمرار أيديها . ويكفي أن تبقى بين نفس الأيدي لكي نعماني من وزنها .

في تشكل السلطة :

يوجد فرق بين قوة السلطة ومداها . فيمكن أن تنطلق ضمن صلاحيات محددة جداً ، وتعمل داخل هذا الميدان الخاص ، بنشاط ، وتحصل على طاعة تامة . ويمكن أيضاً أن يكون لديها أوسع الصلاحيات لكن الدستور يحرمها من القوة ويجعلها تفقد الاحترام العام . ومع ذلك فإن هذا الوضع الأخير غير ثابت : ويجب أن تضيق على نفسها ضمن حدود أو أن تقوي دستورها . ففي زمن يومي ، أصبح الدستور الروماني

غير مناسب لحكومة امبراطورية شاسعة : لقد كان الناس كلهم كانوا يشعرون بضرورة قيادة اكثر تركيزاً وأكثر استقراراً ، وهذا ما مستكون عليه الإمارة (Le civical) .

وكما كانت الفتحوات الاقليمية للجمهورية الرومانية تستدعي الإمارة ، كذلك كان توسيع صلاحيات الدولة في النظم الديمقراطية يجعل محتملاً حدث المبدأ الاستبدادي .

إن هذا الامر لم يكن كذلك بدون شك لو كانت السلطة التنفيذية المستقرة والقوية والموحدة قد وجدت في القوة التشريعية مجرد مبدأ للتحديد . لكننا راينا بالعكس ان السلطة التشريعية جعلت نفسها سيدة ، أو إن شئنا وصية . إن اعلان سيادة الشعب لم يكن له من نتيجة غير استبدال ملك حي بملكة وهمية هي الإرادة العامة التي تكون بطبيعتها دائماً قاصرة ، ودائماً عاجزة على أن تحكم بنفسها ، إن مسلوئ الاقلية أو عجز الملك ، التي تكون طارئة في الملكية ، تتخذها طابعاً دائماً ، لأن هذه الملكية كانت تجازف في إسناد نفسها إلى محظيين متتالين يكونون فوق المنازعات . إن الوسيلة الوحيدة تكمن في فضيلة وانوار مجلس الوصاية هذا المتمثل بالجمعية صاحبة السيادة .

إن العصور القديمة تعرض هنا نموذجاً مثيراً للإعجاب : نموذج الجمعية التي عرفت كيف تبني الامبراطورية الرومانية وتحكمها . انها لم تكن سبباً للتراخي الذي كان يجعل السلطة الشخصية ضرورية ، وما كان لهذه القوضى أن تحدث إلا مع انحطاط قوتها .

ومع ذلك فإن مجلس الشيوخ هذا ، إذا رايناه في عصر الازدهار الروماني يمارس بشكل حقيقي السيادة مثل البرلمانات الحديثة ، لم يكن ينطلق ابداً من نفس المبدأ . فهو لم يكن يمتلك القوة التشريعية التي كانت تعود للشعب الذي يتصرف بتحريض من الحكام الذين انتخبهم ولم يكن الهيئة المثلة للشعب ، وإنما المجلس الإلزامي للحكام التنفيذيين

الذين يخضع هو نفسه لهم بشكل وثيق أكثر فأكثر . إن هذه البيشة
البلرزة لم تكن مؤلفة إلا من أولئك الذين كانوا قد مارسوا أعلى
الوظائف التنفيذية التي لم يكونو قد وصلوا اليها إلا بعد سلسلة من
الوظائف الأكثر تواضعاً . إن مجلس الشيوخ لم يكن يضم إذاً إلا
الاشخاص المحنكين في الخدمة العامة ، وكان يضمهم جميعاً ، وكلان
هؤلاء يكتسبون طابعاً مقدساً ، وقد جعلوا غير قابلين للعزل .

إن الجنون الحديث كان في الاعتقاد بأن الجمميات ، التي لم يكن
باستطاعتها التمتع بمثل هذا الانتقاء والتجربة والاستقرار ، لأنها شكلت
بناء على مبدأ مختلف كلياً ، ستكون قادرة على لعب نفس الدور القائد .

لقد أحسنا بدون شك كم كان مهماً أن تكون مؤلفة بشكل جيد
لكنه كان الصعب التوفيق بين هذا الاهتمام وبين مبدأ أنه كان عليها أن
تعبّر عن الإرادة العامة .

وكان من الواجب ادخال مفهوم أن الجميع لا يمكنهم الاسهام في
تكوين الإرادة العامة ، لأن الجميع ليسوا مستقلين ومنورين ولا يستطيعون
بالتالي أن يكونوا مواطنين فعالين . هكذا تكلم كانت :

« إن القدرة على إعطاء صوته تشكل لوحدها صفة المواطن ، لكن
هذه القدرة تفترض مسبقاً استقلال ذلك الذي لا يريد لها وحسب أن
يكون جزءاً من الجمهورية بل يريد أيضاً أن يكون عضواً فيها ، أي جزءاً
فعالاً بناء على اتصال اراداته الخاصة مع الارادات الأخرى التمييز بين
المواطن الفعّال والمواطن السلبي ... » (١) .

وكان الفيلسوف يصنف بين السلبيين « كل أولئك الذين يخضعون
من أجل حفظ وجودهم وغذائهم أو حمايتهم لفرد آخر » ، بمعنى أنه

(١) كانت : « ميتافيزياء الأخلاق » - الجزء الأول - ترجمة بارني - باريس - ١٨٥٢ -
ص : ١٧٠ .

كان يرفض إعطاء نحق التصويت لكل عمال المصانع المأجورين . إن الاستقلال ، لدى مفكرين آخرين ، ليس هو الميعار للحقوق المدنية ، وإنما هو وقت الفراغ . وهنا نحس بتأثير أرسطو : إن وقت الفراغ المخصص للتفكير بالشؤون العامة هو الذي يصنع المواطن ، فإذا لم يكن هناك مثل هذا الوقت ، لا يكون هناك مواطن ط . إننا لم نجد لدى سياسي وحتى لدى روسو حزناً من التسهيلات المخجلة التي كان يمنحها نظام العبودية القديم للرجل الحر لتكوين رأي مستنير .

« لدى القدماء ، كان من نتائج استبعاد عدد كبير من الافراد ، كما كان يقول سيباس ، تقنية الطبقات الحرة . وكان ينجم عنها أن كل إنسان حر يستطيع أن يكون مواطناً فعلاً . إن قاعدة التجمع ، في أبنا هذه ، هي لحسن الحظ أوسع ، والمبادئ أكثر إنسانية ، وحماية القانون متساوية بالنسبة للجميع . ولكن بما أن « المواطن *Le civical* » تطل كل طبقات البناء الاجتماعي : فإن هناك رجلاً يبقون بذكائهم وبشعورهم أكثر غربة بمصالح التجمع عما كان بإمكان المواطنين الأقل اعتباراً في الدول الحرة القديمة » (١) .

إن روسو ليس بعيداً عن القول بأن إلغاء العبودية جعل من المستحيل إقامة جمهورية من النمط القديم : « ماذا ! الا تبقى الحرية إلا بمساعدة العبودية ؟ ربما . إن الحدين المتطرفين يتلامسان . إن كل ما ليس في الطبيعة له مساوئه ، والمجتمع المدني أكثر من أي شيء آخر . إن هناك الكثير من الأوضاع التعمية التي لا يمكن فيها الحفاظ على الحرية إلا إذا كان العبد عبداً لأقصى حد ممكن . تلك كانت وضعية إسبارطة . أما بالنسبة لك ، أيتها الشعوب الحديثة ، فإنه ليس لديك عبيد قط ، لكنك أن كذلك ، إنك تدفعين ثمن حريتهم من حريتك ،

(١) العقد الاجتماعي - الكتاب ٢ - الفصل ١٥ .

وعبثا تحاولين التباهي بهذه الافضلية ، إني أجد فيها من الجبن أكثر مما أجد من الإنسانية» (١) .

وفي العديد من الأماكن ، يسجل روسو عدم ثقته في الجمهورية غير القادر على إصدار حكم سليم .

هكذا كان مؤلفونا يتفقون على عدم قبول كل أعضاء المجتمع في تكوين « الأمنية العامة » .

ولكن ، يتساءل سيسموندي ، كيف نميز أولئك الذين لديهم إرادة من أولئك الذين ليسوا كذلك ؟ إن الجميع لهم الحق بالسعادة ، والجميع لهم الحق بالكامل . بأي الإشارات نتعرف على أولئك الذين ، بعدم كفاءتهم سيؤثرون لسعادة ولنمو الآخرين ؟ لقد كنا مضطرين لرسم تقسيمات كبيرة شبه تصفية ... واعتقدنا بأن أولئك الذين كانت تحكم عليهم ثروتهم الضئيلة بالقيام بعمل يدوي دائم ، والذين لم يكن يبقى لديهم أي وقت من أجل القراءة والتفكير والانصال بشأن المواد الأكثر رصانة مع مواطنيهم لم يكن لديهم ... إرادة خاصة بهم . لقد أردنا استبعادهم وإن كنا نعرف جيداً أن هذه القاعدة تتضمن بعض الاستثناءات .

لقد صيغت فلسفة النظام المقيد هذه أمام المجلس التمثيلي لجنيف . فهذه المدينة تعرض المثال الأصفى لتطبيق هذا النظام (٢) لقد أعطى هذا النظام نتائج عملية جيدة ، ولكن بالرغم منها ، لم يستطع أن يتماشى (٣) إنه لم يتماشى في أي بلد .

(١) أنظر : بول باستيد : « سياسي وفكره » - الطروحة دكتوراه في الآداب - باريس ١٩٢٩ - ص : ٣٩١ .

(٢) أنظر الدراسة البارزة لوليم ا. رابارد : « تقوم الديمقراطية الحديثة في جنيف » ١٨١٤ - ١٨٤٧ - جنيف - ١٩٣٦ . حيث نرى في عالم جنيف الصغير الحركة العامة للقرن .

كما يمكن لبعض رؤسائه أن يظهروا معدودين ومتصلين ومستقرين بسبب عجزهم ؛

« إن النظام الاستقرائي في جنيف لم يهلك نتيجة تمرد شعبي تجاوزاته ... بالرغم لقد كان هذا النظام نزيها وإنسانيا دائما . وكان لمدة طويلة معروفا بتزاهة كل أولئك »

إن إرجاع الوظيفة الانتخابية بالفعل إلى قسم من الشعب لا يمكن أن يتوافق مع الطابع الاستبدادي الذي تكتسبه السلطة . إنها لا تحتل أي مقاومة في المجتمع ولا تعتبر أي مصلحة قنوية أن تقف في وجه المصلحة العامة التي تجسدها . إن عدم المشاركة المطلق في تكوين السلطة ، يعني أن يكون المرء منزوع السلاح كلياً . كذلك فإنه من غير الممكن ، بدون ظلم ، استبعاد أي طبقة في المجتمع من التصويت . إن من غير المرغوب به : بدون شك ، أن يكون بإمكان البروليتاريا ، يسميها ماركس ، أن تؤثر بأصواتها على السياسة الخارجية . لكن البناء السياسي شُيّد بطريقة لا يمكن معها أن تنتزع من هذه الفئة وسائل تشويش الدبلوماسية ، من دون أن تنتزع منها بنفس الوقت وسائل الدفاع عن وضعها وتحسينه .

إنها لتجربة محزنة ، ولكن منحققة ، أن كل فئة اجتماعية في الديمقراطية لا تحصل على ما يجب أن تعطيه العدالة والانسانية لها . إلا بمقدار ما يسمح لها وزن أصواتها بامتزازه . فلا قوانين اجتماعية من دون أصوات العمال . ولا قوانين حامية للمرأة من دون أصوات النساء .

ونظراً لعدم تأمين وسائل التعبير الخاصة وادوات الدفاع للمصالح القنوية : يجب أن تسعى لاقتسام السيادة فئات اجتماعية غير قادرة على أن تبدي رأيها بشكل سليم في المصالح العامة .

→ الذين كانوا يخضعون ويأثرون ومواهب البعض من هؤلاء . إن عدالة متساوية كانت خلال الجميع . والأسوال العامة كانت كلها باقتصاد مفتت للنظر ، خاصة وإن هذا النظام لم يكن يبدى عدم كائن بأي بؤس ، ولا ميلالة بأي مبادرة ذات منفعة عامة . والواقع أن جنيف ، بالمعنى تماماً ، لم تعرف ربما مطلقاً قدراً أعلى من الأهم المادية ، ولا قدراً أكثر من السطوع الفكري مما عرفته عادة عودة الأرستقراطية لها .
و. وإيلارد - ص : ١٢٤ - ١٢٥ .

في هذه المعركة من أجل السلطة التي تجري في الديمقراطية: ينسحق حكماً أولئك الذين لا يوجد لهم من مثلهم . فالأطفال : الذين لا يصوتون ، يهملون كلياً ، ويضحتى بكل ما يخص رفاهيتهم . وهذا ما لا يمكن ، في هذا النظام ، أن نعالجه إلا باعطائهم منذ المهد هذه البطاقة الانتخابية التي تشكل الوسيلة الوحيدة للدفاع عن النفس !

إن هذه النتيجة اللامقولة تعود للالتباس بين الآراء والمصالح . فإذا كانت المصالح ، من جهة أولى ، مضمونة ، ومزودة بوسائل التعبير والعمل ، فإن من الممكن بالتالي تكوين السلطة من خلال المنافسة بين الآراء فقط : على ألا تقبل فيها إلا الآراء المستنيرة .

ونظراً لعدم إجراء مثل هذا التمييز الأساسي ، تصبح السلطة اللعبة المصالح التي ، تحت قناع الآراء وبمساعدة الأهواء ، تتنافس على أغلبية تتحكم في القضايا التي تجهلها .

في الأحزاب :

إن عملية التصويت هي الظاهرة التي تدل على الديمقراطية : لكنها لا تخلو من الغموض . هل يمارس المصوتون حقاً أم يؤدون وظيفة ؟ هل يختارون سياسة أم ممثلين سيعبرون عن إرادتهم بدلاً عنهم ؟ إن تفسير الفقهاء هو هنا أقل أهمية من الشعور المشترك . إن من المؤكد في نظر المواطن أن التصويت حق . كما أن من المؤكد ، بنفس المقدار . أنه في البداية يمي بأنه يختار رجلاً ، وأنه ، شيئاً فشيئاً ، يصل بعد ذلك لاختيار سياسة : إن الأحزاب هي السبب لهذا التحول . والنتيجة هي أن نظام السيادة البرلمانية يتبدل شيئاً فشيئاً إلى نظام استقتائي .

وكما نظر الشعب ، المتجمع في دوائر من أجل تسمية ممثلي الأمة ، إلى القيمة الشخصية لا إلى الرأي المعلن ، تكونت الجمعية من نخبة من الشخصيات المستقلة . وتستشكل فيها فرقا وفقاً للتجانس في

الآراء ، لكن هذه الفرق يجب أن تكون في حالة دائمة من الانفكاك والتكوين مجدداً ، لأن الآراء التي كانت تتفق على نقطة من التشريع الذي يمس على سبيل المثال الشؤون العسكرية يمكن أن تتفرق في الشؤون المالية . إن لدينا إذاً جمعية حية تتعارض فيها الآراء الحرة دائماً من أجل خير الوطن وتثقيف الجمهور .

ولكن مذ تمتلك الجمعية التمثيلية سلطة، كما يحصل في الديمقراطية. فإن شهية القيادة تحمل الأعضاء على أن ينظموا في فرق دائمة ، مضحين بذلك بشيء من شخصياتهم من أجل تماسك الفريق وفعالية عمله الغازي .

إن الانتخابات القادمة لم يعد ينظر لها حينذاك باعتبارها يجب أن تجلب للجمعية مجموعة من المواهب الجديدة وإنما باعتبار أنه يجب عليها أن تقوي أو تضعف الفريق الذي ينتمي إليه . وحرصاً من الفريق على أن يفني نفسه يتدخل لدى الهيئة الانتخابية ، ويطلب إليه أن يفضل على الرجل الذي يشتهر بمميزاته الشخصية ذاك الذي يعلن انتماءه للفريق . « بتصويتك لانسان بوصفك إنساناً تقوم بالتخلي له عن سيادتك » ، هكذا يقال ، بحق للناخب . « صوتت بالعكس لرأي ، أي عملياً لرجل يمكن ألا تقدره ، وحتى ألا تعرفه ، ولكنه سيكون حامل الراية لرأي . وبهذه الوسيلة ستمارس سيادتك ، وستطبع الحكومة باتجاه ما » . إن الفريق سيمعمل ، من خلال نفوذ زعمائه وشعبية مبادئه. على فوز المرشحين الذين اختارهم لا بالنظر الى قيمتهم الخاصة بل بالنظر الى الطاعة التي وعدوا بها . إنهم ، من جهة أخرى ، سيكونون أكثر إخلاصاً كلما كانوا أكثر عجزاً عن القيام بعملهم بشكل مستقل .

وينجم عن هذا أول هبوط في مستوى الجمعية التي لم تعد تضم إليها الأفضل . إن على العضو أن يكون مستعداً لأن يترك « منصوبت » فريقه بصوت باسمه ، أو أن يدع نفسه يدفع للتصويت بصوته .

إنّ عليه أن يقبل بالاّ يكون إلاّ رصيذاً عددياً ، بدل أن يكون رصيذاً نوعياً للجمعية .

وينجم عن هذا أيضاً أول تحقير للناخب . إنّنا لم نعد نرى فيه إلاّ الوزن الذي يمكن رميه في إحدى كفتي الميزان فمن الواجب أن ينتزع منه بأي وسيلة الصوت الذي يمتلكه . وعناماً عمّم إصلاح ١٨٢٢ حق التصويت كان الاهتمام الكبير للحزبين الانجليزيين ينصب على تسجيل الناخبين اللذين كان كل حزب يظن أنه أغراهم ، وعلى الذهاب في يوم التصويت لإحضارهم بالسيارة مخافة أن يهملوا تقديم مساعدتهم . ليس هذا مشهد شعب يمارس بفخر حقوقه كمواطن بل بالأحرى زمريتین تصطادان بكل الوسائل الأصوات التي يمكنها أن تمنحها السلطة .

إن تحقير الناخب وهبوط المنتخب ليسا بعد إلا طارئین . وسيصيران تدريباً مغلقين . إن نقابات المصالح والطموحات ستشكل وتستعمل يحل براعتها ، من خلال نظرياتها للجمعية كمجرد منسندة للسلطة ، وللشعب كمجرد معبي للجمعية في احتذاب الأصوات من أجل تولية نواب طبعين سعيدين لسادتهم رهان كل العملية ، أي قيادة المجتمع .

في الآلة السياسية : إصطيد الأصوات وكيف يصبح قادة الآلة في النهاية اسياذ المنتخبين .

لعل الآلة السياسية هي أهم اختراع في القرن التاسع عشر ، وبدون انها يجب أن تشرف الامريكي مارتين فان بورن .

إن لهذه الآلة ، ككل آلة أخرى ، الفضل في توفير الكثير من الجهود من جهة ، مقابل تعقيد هائل من جهة أخرى .

إن على المرشح ، أثناء الحملة الانتخابية ، أن يجهد في إقناع الهيئة الانتخابية بأن أراءه هي الأسلم وأن شخصه هو الأكثر جدارة . إن الآلة تجنبه القيام بالجزء الاضخم من العمل بجلبها له الناخبين اللذين ينتمون

لوجهات نظيره من دون أن يحتاج لبرعها ، والذين يصفقون لاسمه من دون أن يسموه مطلقاً من قبل .

إن على الناجب ، حين يقتتج فصل الاختيارات ، أن يزن حسنات وسيئات برامج المرشحين ومزاياهم المتتالية . إن الآلة تجنبه هذا العذاب لتقديما له القائمة الجاهرة لأولئك الذين يجب عليه انتخابهم .

ولإنتاج نتائج مفيدة الى هذا الحد لا يحتاج الأمر إلا التنظيم . لقد اعطت مدينة نيويورك في الماضي المثال على ذلك . ففي كل حي يضم مكتب الحزب ممثلين دائمين ومأجورين يتصلون ، من خلال تسلسل تنازلي من التابعين حتى رئيس مجموعة منازل ، بكل فرد من الأفراد المدعويين للتصويت في يوم ما . إن الأمر يتعلق بربطهم بالحزب لكي يكون من الممكن الاعتماد عليهم . هل الوسيلة الأفضل هي في طرق آذانهم بأفكار سياسية؟ هل يتأثر الناس كثيراً بالحجج الفكرية ؟ اليس للشعور سيطرة أكثر عليهم ؟ ألا يتعلقون بأولئك الذين ساعدوهم ، في اللحظات الصعبة ، بالكلام الطيب والمساعدات الفعلية واوجدوا لهم العمل ؟ وإذا فتحت لهم دوائر اللعب وللشرب حيث يجدون في كل مساء نفس الأصحاب ، إلا يكتسبون روح جسد واحد ، ويصبحون فخوريين بالشعار الذي يترأس أعيادهم ؟ وهل سرفضون ، حين اللزوم ، تقديم شيء يكلفهم قليلاً جداً ، ووضع ورقة في صندوق الاقتراع تحمل تحت الشعار المعتاد قائمة أسماء؟

إن تقنيي الآلة ليس لديهم تطامعات سامية ليكونوا من ذوي العقول الكبيرة كروسو أو جيفرسون . لكنهم يعرفون الإنسان الواقعي الذي يريد العلاقة الطيبة والصحة وروح الفريق ، والذي يكون قادراً على تقديم تضحيات نبيلة لجماعته . إن الآلة ، التي تقوم على علم النفس التجريبي ، تحيل للعدم والسخرية إدعاءات الفلسفة السياسية .

إن الأمر يحتاج لشعارات لا معقولة ، ولكنها مسحمة جيداً ويستحب تكرارها ، وأغاني تمجد « الأصدقاء » وتسخر من « الأعداء »

ومع هذا قليلاً من المذهب ، ولكن قليلاً جداً ومصنفراً الى
اقتراحات بسيطة .

إن ضابطاً جيداً يستطيع أن يمرض اهداف الحرب لجنوده ، لكنه
لا يستطيع بهذا أن يقودهم الى معركة إن لم يبدأ بالحفاظ على بشاشتهم
وإن لم يقنعهم بأنهم يستطيعون دائماً الهجوء إليه ، وإن لم يلهمهم الثقة
والحب .

غالباً ما أبرز الجانب الكريه لتاماني هال (Tammany Hall)
ولم يقال ما فيه الكفاية ، على ما يبدو لي ، أن الآلة الديمقراطية كانت
مادياً ومعنوياً مسعفة ، وليس على نبرة الإحسان ، وإنما على نبرة
الرفاقية .

إن هناك بالنسبة لضباط و صف ضباط الآلة تمويزات مجزية
إن الخدمات الطويلة والمفيدة تعود عليهم في النهاية بمنصب إداري بتلام
وأهميتهم ، ويسمح لهم فيه ببعض الاختلاسات على ألا تثر هذه فضيحة
مفرطة . إن إسناد هذه المناصب يكون أسهل ، وحسب التقاليد القديمة
كنما كانت المناصب الانتخابية كثيرة ، أما بالنسبة للمناصب الأخرى فإن
من المعتاد عزل أصحابها الذين وضعهم فيها الحزب المهزوم . لأن « ثمار
النصر تعود للمنتصر » .

تلك كانت آلة « تاماني هال » ، التي حطمت اليوم ، والتي يمكنها
أن تزدهر لكونها دفعت في الحركة ، سياسة جديدة كلياً .

وتقول إن العقول المجربة في كل مكان تنقل التجربة وتقوم باصطياد
الناخبين .

إن الزعماء الكبار كانوا في البدء ينظرون لمنظمى الآلة كمساعدين
مربحين ، ولكن من طبقة أدنى . وذلك كما كان ضباط البحرية يحتقرون
في الماضي الضباط الميكانيكيين . لكن رجال الآلة جعلوا الآخرين يشعرون

سريعاً بأهميتهم . لقد كانوا يعدون مقدماً كل العمل الانتخابي ، فلماذا يحملون مرشحين لا يحظون برضاهم يستفيدون منهم ؟ إنهم سيستندون الى أنفسهم قريباً مهمة انتقاء المرشحين ، وسيختارون بشكل طبيعي رجالاً من مستواهم : إنهم لم يكونوا من أمثال كاتون (Oaton) . لقد نجم عن هذا هبوط في المستوى البرلماني والحكومي .

من المواطن الى المناضل : التنازل من اجل السلطة ياخذ طابعاً عسكرياً :

كتب روس أوستروغورسكي^(١) ، بشكل مثير للإعجاب ، تاريخ الآلة في الولايات المتحدة وفي إنجلترا حيث ادخلت إليها على يد جوزيف شامبرلين . وقد ترجم مؤلفه عدة لغات . واستعملته كل البلاد . وفي كل مكان فهم ان الفن الاسمي للسياسة كان فن جعل الناخبين يصوتون لان الاصوات هي التي تعطي السلطة . كان هذا من شان التنظيم والدعاية .

بالنسبة للتنظيم ، كان من المستطاع إكمال ما كان تاماني هال قد أنجزه ، ولم يجر احتكار اي شيء ، وحتى الحزب النازي لم يخلق شيئاً لم يكن موجوداً كبكرة في اساليب نيويورك القديمة .

اما بالنسبة للدعاية ، فاي تقدم حصل !

كان معلوم الديمقراطية يفهمون ان الحملة الانتخابية كانت فصلاً للتربية الشعبية من خلال العرض الكامل للأفكار المتعارضة . وكانوا يحرصون بشكل أساسي على نشر المناقشات البرلمانية التي كانت ، من خلال ترددها ، تسمح للمواطن بتتبع عمل الحكومة ، وتجعله قادراً أكثر فأكثر على إبداء الرأي . وإذا كانت مشاركة جمهور جاهل في السادة

(١) روس أوستروغورسكي : « الديمقراطية وتنظيم الأحزاب السياسية » - مجلدان - باريس - ١٩٠٤ .

لا تخطو من المساوىء ، فإن هذه المساوىء ستعوض بالتخلص التدريجي من هذا الجهل نتيجة المناقشات التي يجب على أكثر الناخبين حولا أن يوليها انتباهه . ولأن أفضل العقول سيكون عليها أن تلتبس أصوات الأكثر وضاعة فإن هذه الأخيرة ، المكونة في هذه المدرسة ، ستصبح في النهاية جديرة بالدور البارز الذي كان قد أعطي لها بدون تمييز .

تلك هي أنبل الحجج التي تذكر لصالح الديمقراطية .

لكن المتحدثين ، من الناس الحذرين ، فهموا أن تكوين روح الناخبين يعني أيضاً فتحها أمام الحجج المنافسة مثل فتحها أمام حججهم الخاصة ، وبالتالي فإن هذا سيكون جهداً لا فائدة منه .

وإذا كانت ملكة التفكير لا تمارس كثيراً لدى غالبية الناس ، فإن كل الناس ، بالعكس ، قادرون على التأثر . ولهذا فإن العمل يجب أن ينصبّ على هذه الانفعالات . إن سر النجاح يكمن في قدرة فريق ما على إثارة الثقة والأمل والحب لصالحه ، والسخط والفضب والكراهية ضد الفريق المنافس . ويكون النجاح كاملاً عندما يصفق الجمهور لخطاب لا يستطيع فهمه ويتعاطى ردّ الخصم بضرب الأرض بالأرجل . ولكي يُعَلِّمَ واجبه ، يُعطى المثال مما يجري في الجمعية الوطنية نفسها .

وتدل إيقاظ القدرة على ممارسة المواطنة لدى أولئك الذين لم يمتلكوها بعد ، تُخمد لدى أولئك الذين اكتسبوها .

ولكي يُخَنَّقَ الفضول الذي يمكن أن يلهمه خطيب بارز من الطرف الخصم ، وتقتل الرغبة في التعلم من خلال معرفة الحجج المختلفة . وتباد تلك اللطافة الطبيعية التي تهيء الإنسان سلفاً لمرعاة جاره : ونهيئته وتر الولاء . إن من الخيانة قراءة صحيفة العدو ، وحضور اجتماعاته إلا إذا كان ذلك من أجل إخماد صوته ثم دحضه وفق مخطط يصلح في كل مكان . لأن المعركة السياسية حرب حقيقية . لقد دُهر

بودلير إذ وجد فيها لهجة عسكرية : « إنها طليعة الديمقراطية » ، وهي « في مقدمة الحركة الجمهورية » . . لقد كان الشاعر على حق . فقد حوّل الناصيون الى جنود أو الى « مناضلين » . وذلك لأن قادتهم هم الذين استولوا على السلطة .

نحو النظام الاستفتالي :

كلما كانت الأحزاب تنظم أكثر ، كلما كانت « الراية » و « الآلة » هبا للذنان يؤمّنان الانتخاب ، وكلما كان المنتخب أيضاً يتشيع « الآلة » ، السيدة الحقيقية لقمعه . إن البرلمان لم يعد منذ ذلك الحين جمعية سيدة تقارن فيها نخبة من الرجال المستقلين بين آرائها الحرة وتتوصل الى قرار معقول . إنه ليس إلا غرفة المقاصّة التي تقيس فيها الأحزاب ضد بعضها البعض ما لديها من أصوات .

وكلما كانت « الآلة » قوية ، كلما كانت الأصوات منضبطة ، وكان وقتاً أهمية النقاش . إنه لم يعد يؤثر في عملية التصويت . إن فرعات المقاعد تحل محل الحجج . والمجادلات البرلمانية لم تعد أكاديمية المواطنين وإنما سيرك المتسكّمين .

لقد بدأت الآلة بإبعاد العقول والطباع القوية . أما الآن فإن هذه تعتمد من تلقاء نفسها . رتنحدر نبرة الجمعية ومظهرها ، وتفقد كل احترام^(١) .

(١) فعادة الحرب العالمية الأولى ، كتب القورد برايس في ختام مراجعته للديمقراطيات الحديثة الكثرة : « إن الأشخاص الستين وذوي الخبرة يقولون في كل مكان وبعبارة متشابهة تقريباً أن الوجهة الطليعية والنبرة والأساليب انحدرت ، وأن المواطنين الأكثر كفاءة يبدون أقل استعداداً لأن يكونوا أعضاء في الجمعيات التشريعية ، وأن الصحف تختصر معاصر المناقشات البرلمانية التي أخذ الشعب يقلل شيئاً فشيئاً من الاهتمام بها ، وأن صفة عضو في البرلمان لا توحى بأي احترام ، وأن المجالس البرلمانية ، أخيراً ، ولسبب أو لآخر ، لم تعد تتمتع باحترام الصلة » - جيمس برايس (J. Bryce) : « الديمقراطية الحديثة » - ترجمة لفرنسية: مايرا دون فورتونغ - مجلدان - باريس - ١٩٢٩ - المجلد الثاني - ص : ٢٧١

إن القوة الفعلية تترك ، من جهة أخرى ، الجمعية بقدر ما تزداد الأحزاب تماسكاً وانضباطاً . وإذا تمكن أحدها من امتلاك عدد كاف من المقاعد للسيطرة على الجمعية ، لا تمود هذه إلاً مجلساً لتسجيل قراراته . وفي هذه الظروف لا تكون أية حكومة ممكنة إلاً تلك التي يريدها الحزب ، أي حكومة الحزب .

حينئذ تجد العلاقات بين الحكومة والبرلمان نفسها وقد عكست : إن ديساي Dicey ، الذي كتب في عام ١٨٨٩ ، كان يحس منذ ذلك الحين بالظاهرة . فبعد أن ذكر أن السلطة التنفيذية في إنجلترا كانت من حيث المبدأ مستقلة عن البرلمان ، والوزراء يُعيّنون ويقالون من قِبَل الملك وحده ، لاحظ بأن « الحكومة » في الواقع ، سلطة تنفيذية برلمانية ، لأن مجلس العموم هو فعلياً الذي يختارها ، وإن بصورة غير مباشرة ، ويمكنه أن يقلعها . وزيادة على ذلك فإن أعضائها يختارون دوماً من بين أعضاء مجلسي البرلمان . لكن المؤلف كان يرى أن الحكومة تخلص نفسها تدريجياً من خضوعها . فنظراً لأن الانتخابات كانت تأخذ طابع الصراع بين مختلف « الآلات » ، فإن تلك التي تنتصر يمكنها أن تضع رئيسها في الحكومة ، ولن يكون عليها تقريباً أن تأخذ الجمعية بالحسبان لأن أصواتها فيها ستضمن لها أغلبية ثابتة .

يقول ديساي :

« من الممكن ، تصور قدوم وقت يُوضع فيه الوزير الأول الإنجليزي في السلطة مثلما هو بشكل حقيقي الرئيس الأمريكي ، وذلك من دون أن يتغير أي شكل من الدستور الإنجليزي » (١) .

وفي عام ١٩٠٤ ، كان سيدناي لو متنبهاً لنفس الظاهرة :

(١) أ.ف. ديساي (A. V. Dicey) : « مقدمة لدراسة القانون الدستوري » - ترجمة باليت جيز - باريس - ١٩٠٢ - ص : ٢٨٥ - ٢٩١ .

إنّ الوزير الاول الانجليزي الضامن لأغلبية برلمانية يستطيع أن يفعل ما لا يستطيعه أمبراطور ألمانيا . لأنه يستطيع تغيير القوانين ، وفرض الضرائب أو إلغاءها وقيادة كل قوى الدولة . إن الشرط الوحيد الذي يجب أن تتوفر لديه هو احتفاظه بأغلبيته» (١) .

إلاّ أن الاحتفاظ بالأغلبية يصبح أمراً سهلاً عندما يصير جهاز الحزب سيد الانتخابات ، وعندما يصبح الممثل المختلف مع الآلة متأكداً من فقدان مقعده ، وعندما يجبر فقدان القعد آخراً معه سقوط الممثل لعدم معنوية واجتماعية (٢) .

وكما سيطرت الآلة على الأصوات ، كلما تحول النائب الى مجرد علامة حسابية ، وكلما اتجه رئيس الحزب الى ممارسة سلطة بلا شريك ولا عرقلة . لقد رأينا النظام يحمل ثماره في ألمانيا عندما كان النواب النازيون في عام ١٩٣٣ يناورون بأسلوب عسكري في البرلمان ، ويؤمنون الحكم المطلق لرعيهم . ولو كان الشيوعيين ، المنتظمين بنفس الطريقة، نفس الوزن العددي في البرلمان الفرنسي في عام ١٩٣٦ ، لكانت النتيجة هي نفسها ..

وهكذا جعلت ممارسة الأحزاب السيادة تنتقل من البرلمان الى الآلة الحزبية المنتصرة ؛ ولم تعد الانتخابات إلاّ استفتاءً بواسطته يضع الشعب بأسره نفسه بين أيدي فريق من الرجال .

(١) سيدناي لو (Sidney Low) : « حكم إنجلترا »
(The Governance of England)

ص : ٤٧ - ٤٨ - الطبعة الصادرة في ١٩١٨ .

(٢) إن دكتاتورية الآلة تصادف عقبه مؤخره في شعب يجعله الاتحاد الطويل على الحكم الدستوري على الاختيار بين ممثليه في الطبقة المميزة ، كما في حالة إنجلترا . من هنا يأتي أن هذا البلد ، الذي كان الأول في التعرف على السيادة البرلمانية ، والأول في تجريب نظام الأحزاب ، لم يكن الأول في التعرف على نتائجها الخطيئة ، المتمثلة بالدكتاتورية الحزبية .

تنافس الأحزاب « المتحررة ثلاث » يؤدي الى دكتاتورية حزب ، اي فريق :

لئن احضرت إحداها أخيراً مزيداً من النظام الى تنظيمها ، ومزيداً من الفن الى دمايتها، وقصرت مذهبها على عبارات أكثر بساطة، وبالتالي أكثر زيفاً ؛ ولئن تجاوزت منافسيها بالشتائم ، وسوء النية ، والعنف ، ولئن أمسكت بالفريسة المطموع بها ، وأرادت ، بعد ذلك ، ألا تدعها تغفل منها ، فهذه هي التوتاليتارية .

إن كل المستبعبدين سينشرون حينذاك شكاوى ساخطة ولكن
الم يساهموا هم في الوصول الى هذه النتيجة ؟

إن رجلاً لو فريقاً واحداً يمتلك موارد هائلة تراكمت في ترسانة
السلطة . فمن الذي كدّسها على التوالي غير هؤلاء الذين لم يجدوا
أبداً أن الدولة كانت نامية بما فيه الكفاية عندما كانوا المحتلين لها ؟

إن المجتمع لا يوجد فيه أي قوة مضادة قادرة على إيقاف السلطة .
فمنذ الذي هدم هذه الهيئات القوية التي لم يكن الملوك في الماضي
يجرؤون قط على ضربها ؟

إن الحزب الوحيد يجعل كل الجسد القومي يشعر بمخالب السيد .
فمن الذي أراد في البدء أن يسحق الفرديات تحت الوزن الساحق
للحزب ؟ ومن الذي حلم بانتصار حزبه ؟

إن المواطنين يقبلون هذا الطفيان ولا يكرهونه إلا في وقت متأخر
جداً . ولكن من الذي أبطل لديهم عادة الحكم بانفسهم على الأشياء :
وأحلّ لديهم إخلاص المناضل محل استقلال المواطن ؟

إن الحرية لم تعد موجودة : لكن الحرية لا تعود إلا للرجال الأحرار .
فمن الذي اهتم بتكوين الرجال الأحرار ؟

تودي النظام يرتبط بتردي فكرة القانون :

إننا لن نعرف : في موضوع يمثل هذه الأهمية والصعوبة : كيف
نعتني كثيراً بإزاحة كل غموض .

إن المناقشات حول الديمقراطية : والحجج المؤيدة أو المعارضة لها ،
أصبحت بطلان فكري : لأننا لا نعرف عن أي شيء نتكلم .

فبقدر ما هناك من مؤلفين ، هناك من تعريف لها . إن هذا الإبهام
يعود لاجتماع عدة مفاهيم متناقضة تحت نفس المصطلح إنها بشكل
أساسي ، من جهة أولى مفاهيم الحرية والشرعية ، ومن جهة أخرى
مفهوم السيادة المطلقة للشعب .

إننا لا نتنبه الى أن هذين المبدأين يتصارعان في الحياة الفعلية
للديمقراطيات ؛ ونندهش . نتيجة الاعتقاد بأننا نشهد تقدماً متتالياً
للديمقراطية - يقاس بانتصارات السيادة الشعبية - ، للوصول أخيراً
الى نظام استبدادي تختفي فيه الحرية والشرعية .

إن هذه السيرة هي التي سمينا لتوضيحها . ولنراجع باختصار
ما قلناه .

لقد طرح الفكر في البداية الحرية كغاية . وكانت هناك رغبة بأن
يؤثر للفرد الحد الأقصى من الاستقلال المتفق مع الحياة في المجتمع ؛
وان يوضع بمنأى عن كل إرادة تصفية ، وان يتضمن حقه بشكل قنّال .

ولهذا الهدف ، ثم الإعلان عن سيادة القوانين . لقد وضعت هذه
القوانين ، حسب تعبير روسو ، فوق الإنسان . ولن يكون هناك أي شيء
فوق الإنسان غير القوانين . فليس عليه قط أن يضطرب أمام فرد أقوى
منه أو أمام فئة مهدّدة له بمددتها ، لأن العدالة غير المنفصلة هي التي
ستبنت ، حسب القوانين القائمة ، في الخلاف بينه وبين هذا القوي أو

بينه وبين هذه الفئة . وليس عليه أبداً أن يخشى الحكام ، لأن القوانين ، التي لن يكونوا إلا خذافاً لها ، ستحتوي نزعهم التوسعية الطبيعية . إن المواطن ، إذا ، يرى نفسه متولياً للكرامة ولحرمة لا يوفرها له أي نظام آخر . والارادة البشرية تحررت من كل عبودية غير عبوديتها تجاه القانون ، الذي ينظر له باعتباره ضرورة وصحيحة .

إن هذا النظام لم يكن بإمكانه أن يبقى إلا بقدر ما كان القانون يوحى باحترام ديني . إن القانون ، المقدس والثابت ، كان جديراً بأن يحكم مجتمعاً يقوم على الشرعية والحرية : إن من غير المهم بشكل أساسي أن يكون الحكام معينين أو منتخبين دورياً ، إذا كان الذي يحكمهم انفسهم ، في كل الأحوال ، لا يتغير قط .

ولكن هل يمكن إلا تغيير القانون أبداً ؟ لا بالتأكيد ! إنه يحتاج على الأقل لكي يحفظ طابعه المقدس لأن يكون التغيير إما نتيجة الفعل غير المحسوس للزمن والعمل البطيء للعادة الذي يساعده العمل غير المنظور والهاديء للعلماء الذين يعملون من خلال تفسيرات متعاقبة ؛ وإما عملاً خطيراً ينظر إليه بشكل جماعي كعمل خطير وشبه كافر من حيث شكله ، ومبرّر فقط عندما يشهد على تطابق مضمونه مع مستلزمات العقل الموضوعي أوسع ضمانات الاحتمال .

إنه يحتاج ، بكلمة واحدة ، لأن يعتنق بالطابع الضروري للقوانين ؛ ولأن ينظر إليها باعتبارها مسجلة في طبيعة الأشياء ، وليس كنتائج للإرادة البشرية .

إلا أنه كان من المعتاد ، بالضبط ، على النظر الى القوانين باعتبارها قواعد قابلة دائماً للنقد والمراجعة . وكان يُسند أمر العناية بإعادة صياغتها باستمرار إما لهيئة برلمانية وإما للشعب نفسه ، وفي كل الأحوال كانت تعتبر من نتائج الرأي العام . ولم يكن من القبول به في البدء أن يكون بإمكان القوانين أن تكون أي شيء كان : لقد اعتقد بضرورها ، وبأن

القانون الضروري كان ينكشف للشعب اثناء الصمت ، المفترض ،
للأهواء والمصالح . إن هذا المفهوم الذي يستحق ، بعد ذاته ، فصلاً
مستقلاً (١) لا يعرف كيف يوقفنا هنا . إن النتيجة التي تم الحصول
عليها هي التي نهمنا وليس النتيجة التي قبل بها مسبقاً وواقع الأمم
أصبحت القواعد السامية للحياة الاجتماعية موضوع المعارك السياسية .

إن الارادات الخاصة التي أريد إخضاعها من خلال إعلان سيادة
القوانين ، كانت تجد نفسها منذ ذلك الحين وقد أطلقت من عقالها ،
لأنها أصبحت قادرة على صنع القوانين وإلغائها . وبدل أن يسلم اختيار
الحكام فقط الى التنافس بين الأحزاب ، صار من الممكن أن تقلب
كل القواعد النازمة للحياة الاجتماعية وفق نتيجة الانتخاب . إن هذا
الطابع الوقتي للقوانين كان في تزايد اثناء حياة الديمقراطيات . (إن
الملوك ومجالس الأعيان أو الشيوخ التي من شأنها أن تمنع اندفاع ما ،
للراي العام من أن تعبر عن نفسها فوراً بقوانين ، كنست أو شلت في
كل مكان . لقد كف القانون ، باعتباره ضرورة عليا ، عن الإشراف على
حياة البلاد : وصار التمييز من الأهواء الانية .

إلا أن تغير القوانين يدوي في كل العلاقات الاجتماعية ويضم بكل
الوجودات الفردية . وهو يضر بها أكثر كلما حملت القوانين مزيداً من
الجرأة ، وكلما ازداد طموحها ، وكلما يفكر بسنها بحرية أكثر . وعندئذ
لم يعد المواطن محمياً بحق مؤكد لأن العدالة تتبع قوانين متغيرة . ولم
يعد مضموناً ضد الحكام الذين تبرر لهم جرائمهم سن القوانين على هواهم .
إن المساواة أو المزايا التي يمكن لقانون جديد أن يوقعها أو يوفرها
تصبح كثيرة الى حد يتعلّى معه المواطن أن يخشى كل شيء ، وأن يامل
كل شيء من التغير التشريعي . وبما أن من غير المستطاع احتلال القوة
التشريعية ، التي تنضم اليها التنفيذية ، إلا بواسطة زمرة جيدة التنظيم
فإن الزمر ستزيد من تماسكها ومن عنفها . وكلما عرضت السلطة

(١) انظر : بحثنا « حول سياسة روسو » .

بامكانيات وتضمنت تهديدات ، كلما نشط الصراع بين الزمر ، وكلما أصبح امتلاك السلطة وقتياً أكثر .

إن السلطة الحقيقية لم تمتد تكمن في من يتولاها ، وإنما هي مبعثرة بين الزمر التي يستفيد رؤساؤها لوحدهم ، من جانب قسم من الناس من هذا الانتماء الذي يجب ، في جمهورية حقيقية ، أن يمنح من جانب السكان مجتمعين الى رؤساء الدول والحكام . إن هذه الزمر ، التي تشكل دولا في الدولة (١) ، إما أن تفشل بعضها بعضاً بشكل متبادل ، وإما أن تتعاقب على الحكم الذي تأخذ التغييرات في الايدي التي تتولاها مظهر الزلازل .

(١) يجب اخذ التعبير بعينه العربي . إن الحزب ظاهرة خضعت لتطور سريع ، ومتقدم كثيراً او قليلاً حسب البلدان والأحزاب الممثلة المروسة . وهو ، في نهاية هذا التطور ، يشكل في الجسم القومي جسماً أصيق ، ولكن من طبيعة مشابهة ، وفي المجتمع القومي مجتمعاً محدوداً أكثر ولكنه مرتبط ، على حدة سواء ، بوحدة الذكريات والصالح والآمال . إن للحزب لغته الخاصة وعاداته الخاصة وأبطاله . ولديه جامعاته التي يتعلم فيها مفهومه للعالم (مدارس الدعايين) ، ومؤسساته التفاضلية وميزانيته وقوانينه المسلحة (الميليشيا ، وفرق الانضباط ، وشُعَبُ الهجوم) . إن لديه حكّامه ، وانشيده الحزبية ، وانبياؤه ، و « شهداءه من أجل القضية » . ولديه أخيراً نزعة التمصب للحزب الأكثر احتداماً لانها أصيق من نزعة التمصب للوطن ، والتي لا تتطابق معها إلا بقدر ما تصبح الأمة ملكية الحزب او اداكس .

إن لديه حكومته ، ذات الشكل النصف ملكي والنصف أوليفارشي ، والتي تشبه ، من جهات عديدة ، قبيلة محاربة تقاد الى غزو الأمة والى استقلالها ، مثل العصابات النورماندية التي تملكّت في الماضي انجلترا . إننا نمشّر ثانية ، بكلمة واحدة ، على الظاهرة الأولية لغزو مجتمع على يد مجتمع أصغر ، والذي سبق ان درسناه في الفصل السادس . إن الغزو الحزبي ينتج ثانية كل السمات الرئيسية لغزو البربري .

ولا يهم أن ينتج توازن الزمر عدم الحكم ، أو أن تنتج الانتصارات المتعاقبة للزمر تعاقباً في التجاوزت المتعاكسة ، إن عدم اليقين في كل الأحوال يصبح كبيراً ، والشروط الضرورية للحياة الاجتماعية تكون مهدمة إلى هذا الحد ، بحيث تتطلع الشعوب ، التي تعبت من عجز السلطة التي يتزايد الشجار عليها دائماً ، أو من التذبذبات المخربة لسلطة انقل دائماً ، إلى تثبيت هذا الوزن الساحق للسلطة التي تنتقل بالصدفة من يد إلى يد وتنتهي لإيجاد عزاء مخجل في سلام الحكم الاستبدادي .

الكتاب السادس

سلطة مصوذة أم سلطة لا محدودة

الفصل الخامس عشر

السلطة المحدودة

تعرض السلطة مظهرين تتأثر بهما العقول بشكل غير متساو وفقاً للطباع والأوضاع ، وظروف العصر بشكل خاص .

فهي ضرورة إجتماعية . إنها تسمح ، من خلال النظام الذي تفرضه والانسجام الذي تقيمه ، للناس ببلوغ حياة أفضل^(١) . لقد أثرت هذه الخدمات على أغلبية المؤلفين بحيث سببت لهم فكرة انعدام الدولة / هوبس^(٢) ، إيهرنغ^(٣) رعباً كبيراً أدى الى اعتقادهم ان ليس من الممكن إطلاقاً إعطاء أساس قوي جداً لحقوق السلطة . سواء اكانت تستمدّها من الله ، أو من المجتمع الذي كانت التعبير السامي عنه (برأي كانت) أو المرشد المهيأ سلفاً له (برأي هيجل) .

(١) يلاحظ أنفريه بريولو في مقالاته حول « الدولة » في الكوسومة الكبرى ان « باكر ذهبل من التناقض ، الذي شاهده في إفريقيا الوسطى ، بين الأنيويرو الخاصين لحكم استبدادي وحشي يقتل فيه المرء ويضرب لاثله الأسباب ، والبلاد الجاورة التي ليس للقبائل فيها رؤساء . في الجانب الأول ، كانت الزراعة والصناعة وحتى العمارة مزدهرة ، والشعب يلبس ويتكلّى بشكل جيد ؛ وفي الجانب الآخر ، كانت هناك عصابات متوحشة بلا لباس ، ومشرّعة لمذاب الجوع » .

لقد استثمر هذا المثال «توضيحي من سينسر : « مبادئ علم الاجتماع » - الطبعة الفرنسية - المجلد ٢ - ص: ٢٢٧ - ٢٢٨ .

(٢) انظر الاستشهادات المأخوذة من احوال هوبس في الفصل الأول .

(٣) انظر : إيهرنغ : « الفوضى في غياب قوة الدولة ، وليست شكلاً للدولة . إن الذي يفسح حداً لها بأي وسيلة كانت ، سواء كان التخصيص الوطني أو للحزب الأجنبي ، يقدم خدمة للمجتمع . إنه منقلد ومُحسن لأن شكل الدولة الذي لا يُحتمل أكثر من غيره هو غياب الدولة » . ذكره م. بريولو في « معجم علم الاجتماع » . - ص: ٢٢٨ - « سلطة » .

لقد انتقدنا منذ البداية هذه النظريات ، وبينما ان من الممكن ، إنطلاقاً من فرضية مختلفة جداً ، تفسير الحسنات التي لا تنكر للسلطة ، وذلك من دون التعنيم قط على مظهرها الآخر .

فهي أيضاً خطر إجتماعي . إنها ليست كائنات عاقلاً ، وإنما مجموعة حية ، تحركها ديناميكية تقودها لأن تمتلك لنفسها القوى المتطورة في المجموعة البشرية التي ترأسها ، من أجل استعمالها لمصلحتها كهيئة .

إنّ نظره الى السلطة من هاتين الزاويتين ، أو إذا اردنا النظره المتجسمة لها ، هي الشرط الاساسي لكل علم السياسة .

إن من الممكن ، بالحقيقة ، رفض إمكانية وجود مثل هذا العلم . فليس هناك قط من علم آخر يمكن للعقل فيه أن ينصرف كثيراً عن حياده بسبب العواطف والمصالح . وليس هناك من علم فسدت فيه الدقة الضرورية للتمايز مثلما هو الحال في العلم نتيجة استعمالها في الجدالات المتبدلة والقيم الانفعالية التي تحفل بها ، والشاهد على ذلك كلمات الديمقراطية والاشتراكية ، المنسبة بالعديد من الآمال المختلفة ، بحيث فقدت فيها كل معنى دقيق .

ويحصل حتماً ، لأن المراقب يوجد داخل مادة الاختبار وليس فوقها ، أن يبالغ في أهمية رد الفعل الذي يجد نفسه بداخله : ويعتبر تقدماً ما ليس إلا تدبذباً .

وهكذا فإن الحلول التي وُجدت في الماضي التي كانت قد شغلت العقول الراجعة في عصر ما : تسيّت فيما بعد أو نظّر اليها باعتبارها لاغية ، في حين انها تبقى مع ذلك صالحة .

إن مذهب تحديد السلطة بتقديم على ذلك المثال الأكثر وضوحاً .

السلطة المحدودة :

إنه قدر غريب : قدر هذه الحقيقة ! إن قرنا من الزمن شاهدا
توهج ، وتجندب انتباه كل العقول الحسيفة وتكبر مدونة نتيجة
المشهد المريع الذي كان يقدمه انطلاق الحكم المطلق الضاري : وتثبت
مثل النجمة القطبية بالنسبة لكل ملاحاة سياسية ، وتشحبه الى حد
كبير ، حتى في لحظة انتصارها ، بحيث تبدو بديهة عام ١٨٤٠ ، اقتراحا
جسورا الآن .

ولكي نفهم ولادتها ، يجب العودة الى المجتمع القديم ، الى العصر
الوسيطة الذي تحدونا منه .

إن المشهد يعرض حينذاك تنوعا في السلطات التي تحد من بعضها
البعض بشكل متبادل . إن سلطة الملك ، او الدولة ، ليست إلا واحدة
منها . وهي ، مع كل السلطات الأخرى : تسبح فيما يمكن تسميته
بالبيئة الحقوقية . واعني بذلك أن بعض المفاهيم كانت مشتركة الى
حد كبير بين كل الناس بحيث أن أبرز السلطات ليست سيدة في تفسيرها:
ولنما يجب أن تخضع لها . وهذا ما كان جان دو ساليسبوري يعبّر
عنه في القرن الثاني عشر :

« إن الفرق بين الأمير والطلافة هو في أن الأمير يخضع للقانون
ويحكم شعبه وفقا للحق . »

إنها صيحة لا تأخذ كل قوتها إلا إذا لاحظنا أن الأمر يتعلق بقانون
وحق منبثقين من مصدر أعلى من السلطة .

إننا نعلم بأي دعوى كبرت الدولة على حساب السلطات الأخرى .
إن الملك الزمني لم يتم بوضعها تحت سلطته وإنما ادعى أيضا ، على
حساب تمزق الكنيسة ، الاتصال مباشرة مع السيد السماوي ، وبرر
هكذا صعود قوة مشرعة ما ، كان يتجه نحوها منذ امد طويل . إن هذا

التجديد ، مهما بدا لنا متواضعاً ، كان ، بالعكس ، جسوراً بالنسبة
لحاضريه .

هكذا كانت السلطة ، التي كانت تقف بجوار السلطات الأخرى
وداخل الحق ، تميل الى أن تدخل فيها السلطات الاجتماعية والحق
نفسه . بمعنى أن الأقوياء لن يكونوا كذلك إلا من خلال توليتها لهم :
وإن العدل لن يكون كذلك إلا من خلال قرارها .

إننا نكون بميدان جداً من فهم المجتمع القديم حين ننظر الى القرنين
السابع عشر والثامن عشر باعتبارهما إقطاعيين وكَنَسِيَّين . في حين
أن رجال ذلك العصر كانوا ، إذا ما حكم عليهم حسب الماضي : يبدون
دولتين بشكل خارق .

إن تجمعاً ما زال غريباً من الوظائف التي هي بين أيدي السلطة كان
يجعل المشاركة في ممارستها أمراً مرغوباً به أكثر من أي وقت في السابق ،
كما يجعل نصحها مثمرة أكثر ، وأخطاءها خِداعية أكثر ، وانتقامها
مخيفاً أكثر .

إن الحكومة لا تكون أكثر استقراراً عندما تكون قراراتها أكثر
انساعاً . بل بالعكس ، فهي في هذه الحالة تزج مزيداً من المصالح ؛
والوزن الذي تثقل به عليهم يحضهم على دمي المبدأ ثانية على مصالح
أخرى . إن هذا الأمر يبقى مجرد رغبة ما دامت قوة الحكومة متناسبة
مع امتداد ادعائها . غير أن هذه الرغبة تتحول الى عمل إذا كانت
ضعيفة .

إن هذه الشروط مجتمعة تفتح بالضرورة مرحلة اضطرابات . إن
الانتقادات ضد شخص القادة ، والاختلاف الموجه للمذاهب التي ينادون
بها ، والتشهير بالمصالح التي يخدمونها أو يحمونها ، تبلغ لدى جزء من
الشعب على الأقل نبرة الكراهية وعنف الحروب . إن رجالاً آخرين

يبدفون للظول مطهم بوسائل شرعية إن وجدت ، إن لم يكن بالمنف .
ويعلن هؤلاء انتماءهم لمذاهب أخرى ، مرتبطة بمصالح أخرى ، ويلاحقون
ويعاقبون ويقتلون أسلافهم وأولئك الذين كانوا مساعدين وانصار
ومشركين لهم . لكن هؤلاء القادمين الجدد : الحاققين بشكل خاص في
جلهم للسلطة شهية جديدة وكل قوة الشهوات المنتصرة : يستدعون
لدى جزء آخر من الجماعة غضباً مسلوياً في تعصبه .

إن عصر المحرمات افتتح .

حينذاك تنبّه العقول الحكيمة الى أن هؤلاء الرجال المتعاقبين
ومذاهبهم ومصالحهم ليسوا مكروهين إلا بسبب الامكانية التي أعطيت
لهم للسيطرة بشكل مطلق .

وعندما كان السجن ومصادرة الأموال والحرق والإعدام يمثل ،
خلال نصف قرن ، في إنجلترا العقاب القاسي للآراء المختلفة والأحزاب
المتعارضة ، لم يرَ لوك ، وهو في منفاه الهولندي ، من أمن وحرية
وسلام بالنسبة للمواطن ، إلا إذا انتزعت من السلطة القدرة على
إصدار الأوامر في كل شيء وتوجيه كل شيء وفرض كل شيء .

إن مجد القرن الثامن عشر يكمن في أنه بحث عن وسائل هذا
التحديد .

لقد جدد فقهاؤه من جهة أولى مبادئ الحق الطبيعي . هذه المبادئ
التي كانت ، في المصور الوسطى ، تقوم على امر الإرادة الإلهية . إن
انحلال الوحدة المسيحية ، وتنويع الشيع ، وتقدم الإلحاد كان يقضي
على هذا الأساس ، الذي استبدل بأساس جديد : أكثر هشاشة في
الحقيقة ، هو العقل . إن المهم كان في الإبقاء على تشريع عام لا يمكن
لاي إرادة بشرية أن تشوّهه وفقاً لمتوها ومصالحها .

وقد برهن مونتسكيو ، من جهة أخرى ، على ضرورة السلطات
المضافة :

« إنها لتجربة خالدة أن كل رجل يمتلك سلطة ما ينزع الى إساءة استعمالها ؛ ويذهب في هذا الى أن يجد حدودا . من الذي قال أن
الفضيلة نفسها تحتاج لحدود ؟

آه يا كالفن ! ويا سافو نارول ! ويا سلن جوست !

ولكن كيف نجعل هذه الحدود تحترم ؟

يجب ، بفعل ترتيب الأشياء ، أن توقف السلطة السلطة .

في الردع الداخلي :

إن من المسير تخيل توقف السلطة السلطة حين تكون
السلطات العامة المختلفة أجزاء خاضعة لنفس الجهاز المركزي ، ومحركة
من قبل إرادة استبدادية واحدة .

هذه البنية هي بنية دولتنا الأوروبية ، التي بنيت الآلة الحكومية
فيها على يد الملكية المطلقة ، وبقيت ملائمة لتنفيذ الأوامر الصادرة من
عضو سام واحد ، بحيث أن ديمقراطياتنا هي في الحقيقة نظم حكم
احادية

إن جمهوريات العصور القديمة ، وروما بشكل خاص ، كانت
مختلفة كلياً . فاعتبار أن مناصب الحكم مختلفة ، كانت مستقلة ، فإن
السلطة لم تكن مركزة في أي جهة ، إلا حين كانت الظروف تتطلب ذلك ،
حيث تكون مركزة لدى الدكتاتور المؤقت . وكان لكل سلطة
مجالها الخاص ، بحيث أنه كان بإمكان هذه السلطات أن تدخل في صراع ،
وأن توقف إحداها الأخرى . إن هذا المنع الذي كانت تعارض به سلطة

سلطة أخرى ، كان يشكل جزءاً أساسياً من القانون الدستوري الروماني .
إن بإمكان حاكم أن يمنع آخر من القيام بعمل ما ، من خلال التحريم
الذي كان يحظر العمل الذي سيتركب أو التوسط الذي كان يلغى
العمل المرتكب .

هكذا كان بإمكان القنصل أن يمنع الحاكم الشرعي ، وبإمكان المحامي
الشعبي منع القنصل . إن حق المنع الذي كان يتمتع به المحامي الشعبي
هو الذي ساهم أكثر من غيره في التاريخ السياسي لروما .

ولم يكن فقط بإمكان سلطة ما أن تشل عمل سلطة أخرى ، وإنما
في داخل نفس السلطة كان تعدد من يتولونها يسمح لأي منهم بشل
عمل زميله أو زملائه . هكذا (١) ، كان بإمكان قنصل أن يتوسط ضد
أمر قنصل آخر ، وبإمكان محامي شعبي أن يتدخل ضد عمل محامي
آخر ؛ بحيث كانت الإرادة الراقضة تتغلب على الإرادة المطالبة :
: Runt in Servitum

إن فكرة السلطة التي توقف السلطة كانت حاضرة بشكل طبيعي
لدى الناس المتألفين منذ الطفولة مع التاريخ الروماني والذين كانوا
يعرفونه بشكل أفضل للفاية من تاريخهم القومي (٢) . إن الأمر الصعب
كان في العثور على ما يعادل ذلك في الدساتير الحديثة .

(١) إذا كان مبدأ القيادة الجماعية قد حل محل مبدأ الكلي ، فذلك بالضبط لكي
توضع حدود للسلطة العليا نفسها ، ولكي نجد القيادة الجديدة ذات الراسين
حدوداً في ذاتها . مومسن : « الموجز في المؤسسات الرومانية » - المجلد ١ ص : ٢٠٦

(٢) كذلك كان يجري البحث عن مصحح للشكاف الطئي للمحامين الشعبيين في تعدد
مقدم الذي كان يعمل لتلقيش نشاطهم .

(٣) إذا كنا نفكر طواعية بالينا وروما أكثر مما نفكر في الصليات الباشرة ، فذلك لأن لدينا
توكيات جيدة حول الماضي القديم وليس حول الماضي الحديث . إننا نعلم أن بعوث
مونتسكيو حول المؤسسات الإيطالية كانت تثير الدهشة والسفوية ؛ وإنها لم تتكاثر
بسرعة إلا بعد وفاته .

ربما لم يكن من العملي ولا من الفطنة إدخال توترات داخلية في سلطة كانت واحدة منذ زمن قديم (١) . لكن المجتمع الغربي ، بالمقابل ، كان يعرض الإمكانية التي أبرزها التاريخ ، لتحديد السلطة ، ليس من خلال الردع الداخلي ، وإنما من خلال الردع الخارجي . وذلك ليس لأن السلطة تترنح على نفسها ، وإنما لأنها تستند على سلطات مضادة .

في السلطات المضادة :

ما هي السلطة المضادة ؟ إنها بالتأكيد قوة اجتماعية أو مصلحة فئوية مكتونة ، كما هي ، في زمن مونتسكيو ، طبقة كبار النبلاء الانجليز التي كان منعجاً بها ، أو طبقة القضاة الفرنسية التي كان ينتمي إليها . وكما هي في زماننا نقابات العمال أو نقابات أرباب العمل . وأخيراً كما هي في كل الأزمنة تلك المجموعات التي تجمع بينها المصالح والمواظف والتي تشكل عفويًا في المجتمع والتي تريد الفريضة الاستبدادية أن تحلها .

وحسب العصور ، إنها — طبيعياً — مصالح فئوية مختلفة تأخذ بما فيه الكفاية طابعاً فردياً وقويًا بحيث « تشكل هيئة » وتؤدي دور السلطات المضادة . إن من العبث ترك دور سياسي لطبقة اجتماعية مقرّفة من كل طاقة خاصة ، أو رفض ذلك لفئة تؤكد طاقتها . إن المصالح تعرّف من نفسها ، بما فيه الكفاية ، من خلال الحركة التي تعطيلها لنفسها . إن فهم مونتسكيو يكمن في أن دفاعها الذاتي ، مهما يكن أن يكون آنانياً من حيث المبدأ ، يساهم في خلق توازن اجتماعي ، يتميز بوجود سلطات مضادة قادرة على ردع السلطة .

(١) كان الطريق الثمر على الأرجح ، بالنسبة للنظام القديم ، هو النظام الذي كان يرسمه هؤلاء الحكم الكبار . إن افكارهم المطلقة للسيادة ، التي تسيّت اليوم كلياً ، لا يمكن أن تذكر هنا إلا على سبيل التذكير ؛ لكنها ستذكر في مكان آخر .

تلك الهيئات كان مونتسكيو يجدها في كل مكان في مجتمع عصره .
لقد كانت تتمثل في طبقة النبلاء ، التي تضاعف تأثيرها كثيراً بسبب تضائل
أهميتها الاجتماعية ؛ وفي طبقة الأكاليروس ، التي كانت أيضاً في هبوط ،
ولكنها ما زالت مستقلة بسبب ملكياتها الشاسعة ، وبالقدر الذي كانت
تؤدي فيه دورها بمثابة سلم من الإرتقاء الاجتماعي للمثقفين . كما
كانت تتمثل ، مقابل هذه الهيئات المتداعية ، بالهيئة الصاعدة للقضاة
البرلمانيين الذين يمتلكون وظائفهم والذين كانوا غالباً يجعلون القوة الملكية
تراجع . وكذلك بجمعيات الطبقات في المقاطعات حيث بقيت حارسة
غيورة للإمنازات الملكية ، ومدعومة بنزعة خصوصية حية . وأخيراً
بالجمعيات الحرفية التي كانت أيضاً تميل نحو الأفول ، والتي كانت
تصعد مقابلها الشركات التجارية والصناعية التي كانت تنجبه للاستيلاء
على غرف التجارة ، وجعلها هيئات لها (١) .

لقد كان ميل الملكية التقليدي الى سحق هذه البؤر الاجتماعية ،
أضعف من ميل هؤلاء الذين كانت الحياة تتركهم تدريجياً ، كطبقة النبلاء
ومن أولئك الذين كانوا أكثر قوة . إن المقبرة الاستبدادية والمركزية
التي انتصرت مع الثورة كانت تعمل منذ ذلك الحين .

لقد استفاد مونتسكيو من فترة هدوء مؤقت في هذه السيرة
لتبشّرها بضررها .

« إن الملكية تضيق عندما يدعو الأمير ، المستند الى نفسه فقط ،
الدولة الى عاصمته ، والمعاينة الى بلاطه ، والبلاط الى شخصه » (٢) .

ورأى أن التوازن الاجتماعي يؤمن من خلال النزاع المستمر بين
السلطات . إننا سنفهمه تماماً إذا تذكرنا أن عصره هو العصر الذي

(١) والشاهد على ذلك الحملة التي قامت بها في عامي ١٧٨٧ و ١٧٨٨ غرفة تجارة
نورماندي ضد مطبعة التجارة بين فرنسا وإنجلترا .

(٢) « روح القوانين » - الكتاب الثامن - الفصل السادس .

سينفتح فيه المجال الدبلوماسي مذهب توازن السلطة والتوازن الأوربي .

إنه العصر الذي سيظهر فيه في القارة الأوربية عدد غير من الدول الصغيرة التي لن تبقى على قيد الحياة إلا بسبب المنافسة بين الدول الكبرى . إن السلطة في كل مكان كانت توقف السلطة ، والسيادات الصغيرة كان بإمكانها بالتالي أن تبقى قائمة في المجالات الفاصلة بين الدول الكبرى .

هكذا ، على ما يبدو ، كان الفيلسوف يتصور إمكانية حفظ الحرية الفردية من خلال التوازن الاجتماعي .

وكما كان حق الأفراد ، الذي لم يكن بإمكانه بمفرده أن يحفظ السيادات الصغيرة ؛ يأتي لتكريسها ولجعلها أكثر احتراماً ؛ كذلك كان بإمكان السلطة القضائية أن تجلب الحرية ضمانات إضافية .

إن إمكانية بيع وشراء الوظائف كانت تؤمن الاستقلال الكلي لسلطة القاضي تجاه الدولة . لقد كان من اللازم أن يكف الملك عن خلق مبررات لمجالسه الخاصة . إن العدالة حينذاك ستكون أكثر موضوعية ما دام القانون الطبيعي والعفود والعرف يقدم الأسس الرئيسة للقرارات ، باعتبار أن القوانين ما زالت نادرة . إن هذه العدالة ، من جهة أخرى ، ستكون باستمرار متطرفة بتفسير يتبع تطور المشاعر : إن هيئة المحلفين من النمط الانجليزي ستدخل ، وهكذا سيدخل ما يُسميه علماء الاجتماع اليوم « بالوجدان الاجتماعي السائد حالياً » . وأخيراً كان من اللازم أن توضع هذه العدالة بمتناول الجميع .

إسادة السلطات المتضادة وخضوع الحق :

ذاك كان تقريباً نظام السلطة المحدودة الذي كانت العقول الراجحة في القرن الثامن عشر تتصوره . إنها لم تكن تهتم بمسألة تكوين السلطة .

لأن الوراثة كانت الحل المعتمد منذ القدم . كما لم يكن عليها أن تهتم بمسألة تكوين الحق . لقد وُثِرَتْ من المأفَى حق سام كانت الفلسفة تكفي بتلطيف حِدِّته . إن مسألة تحديد السلطة كانت إذا القضية الكبرى . وقد كلن يجري ضبط صيغها .

وفجأة حدث زلزال ، لا زلزال سياسي وحسب وإنما زلزال فكري ، كان روسو ومابلي أبطاله .

فُضِدَ سيادة الملك اُكْدِتْ وانتصرت سيادة الشعب .

إن السلطة القديمة ، التي عاش الناس فضائلها وعبوبها ، وكانوا يعرفون طبيعتها ، كانت تستبدل فجأة بسلطة جديدة .

لقد كان هناك شيء من الازدراء والسخرية لونتسكيو لدى أعضاء المؤتمر الوطني الذين لم يكونوا فقط يجهلون ه . إزدراء وسخرية كان الفيلسوف قد وجد مثلها لدى هلفيتيوس الذي كان يرأسه . أي جهد ضائع يكمن في إقامة جهاز من أجل إيقاف المشاريع الضد - اجتماعية للسلطة ! إن العلاج الجذري هو الوحيد الفعال . لقد كانت هذه السلطة سيئة بضرورة داخلية :

« إننا نعلم جيداً ، يقول غريفوار ، أن كل السلالات الحاكمة لم تكن أبداً إلا عروفاً مفترسة لم تكن تعيش إلا من دم الشعوب » (١) .

إننا ننصب الآن سلطة ستكون جيدة بضرورة داخلية . وهكذا ستتحقق ملائمة الحكومة مع المصلحة الاجتماعية .

إن مسألة تحديد السلطة ، كما يُظَنُّ ، لن تجد نفسها مطروحة إلا من خلال الحل الفاسد الذي أعطي في السابق لمسألة تكوين السلطة (٢) .

(١) جلسة ٢١ أيلول ١٧٩٢ .

(٢) يؤكّد بيللو - فالن : « أن الأمة ، في النظام الملكي ، تصمتد بنسبة القوة المملوكة لتنفيذ أوامر الأمير » . « تقرير حول أسلوب الحكم للوقت والشعوب » - كتيب باسم « لجنة السلامة العامة » .

وإذا كانت الحكومة تنبثق من مصدر صافر ، فإن قوتها وليس ضعفها هو الذي يصنع الحرية ، وأن كل حدّ يترادّ وضعه أمام عملها وليس اتساع مداها ، هو الذي سيكون ضد المجتمع !

هكذا يصبح أعداء السلطة^(١) وكلاءها المتمصبين وينجزون خلال عدة أشهر بناء الحكم المطلق الذي سمت له الملكية منذ قرون .

« لقد انفتحت الملكية الفرنسية ، قال اوديلون بارو ، قروناً من أجل حلّ كل القوى المقاومة في المجتمع . . . ومع ذلك فقد أبتت أيضاً على بعض بقايا مؤسسات العصر الوسيط . حسناً ! لقد ضربت الجمعية التأسيسية صفحاً عن كل هذه العقبات الأخيرة: إن استقلال الأكليروس وتقليد النبلاء ، وهيئة المدينة ، وتقابات الجمعيات الحرفية ، ومجالس المقاطعات ، والبرلمانات ، والوظائف الوراثية ، اختفت كلها في يوم واحد؛ ليس من أجل أن تصلح باتجاه تحرري وإنما من أجل أن تغنى بانقاضها وتتمنى السلطة المركزية^(٢) .

لقد هدّم هؤلاء الساخطون السلطات المضادة بشكل جذري بحيث تعلمت الأمة الفرنسية ، التي لم تعد ترى إلا الدولة ، تعلمت خلال أجيال أن تنتظر منها كل شيء ، وأن تخشاه في كل شيء ؛ وأن ترغب باستمرار بتغيير الأيدي التي تتولاها .

ولم يكن بدون سبب أن يشاهد نمو « هذه الرغبة العامة والمنطرفة للوظائف العامة » التي كان توكفيل يقول بأنها تعطي للسياسة أبعاد صناعة ما ، لكنها كانت « غير منتجة وتزعزع البلاد من دون أن تخصبها »^(٣) .

(١) كان سان جوست يقول : « إن الشعب ليس له إلاّ دواء خطير واحد هو حكومته » - تقرير باسم لجنة السلامة العامة مؤرخ في ١٩ تمّوز ، العام الثاني .

(٢) اوديلون بارو (Odillon Barrot) : « في المركزية ونتائجها » - باريس - ١٨٦١ .

(٣) « الديمقراطية في أمريكا » - ٢ - ٤٠٦ .

إن هذا ينجم بشكل طبيعي عن وضع الرعية الذي أصبح مخطر^٢
في المجتمع الحديث ، الذي يدار بثقل وبشكل تصفي ، بينما أصبحت
مهنة القائد سهلة . إن على المرء أن يكون فوق الآلة إذا لم يكن يريد أن
يكون تحتها ، بلا دفاع .

لقد لخص روابيه - كولار في صفحة لا تنسى مركزة المجتمع بين
أيدي السلطة(١) :

«رأينا المجتمع القديم يهلك ، ومعه هذا المدد الفغير من المؤسسات
المنزلية والقضائية المستقلة التي كان يحملها في أحشائه ، والتي كانت
عبارة عن رزم قوية من الحقوق الفردية، وجمهوريات حقيقية في الملكية.
صحيح أن هذه المؤسسات والمناصب القضائية لم تكن تقاسم السيادة ،
لكنها كانت تضع ، في كل مكان ، في وجهها حدوداً كان الشرف يحظرها
بعناد . إن أي مؤسسة لم تبق على قيد الحياة ولم ترتفع أي مؤسسة
أخرى مكانها . إن الثورة لم تترك واقفاً إلا الأفراد . لقد استنفدت
الدكتاتورية التي حددتها ، من هذه الجهة ، عملها وحلت حتى التجمع
الطبيعي ، إذا صح القول للبلدية ؛ وبددت حتى ظل المناصب القضائية
المؤتمنة على الحقوق والمرصودة للدفاع عنها . إنه مشهد لا مثيل له !
إننا لم نر إلا في كتب الفلاسفة أمة مفككة هكذا أرجعت الى عناصرها
الأخيرة . لقد خرجت المركزية من المجتمع الفغير العدد ؛ فلا يجب البحث
من مصدرها في مكان آخر . إن المركزية لم تصل ، مثل العديد من
المذاهب الأخرى التي لا تقل عنها أذى ، وجهتها مرفوعة ، مع سلطة
مبدأ . لقد دخلت بتواضع كنتيجة وضرورة . فحيث لا وجود إلا لأفراد
تكون كل الشؤون التي ليست من شأنهم شؤوناً عامة ، أي

(١) كان يتكلم في ظل عهد عودة الكمية .

بالفعل ، من شأن الدولة . وحيث لا وجود لقضاة مستقلين لا يكون هناك إلاّ مندوبين للسلطة . هكذا أصبحنا شعباً تدار شؤونه على يد موظفين لا يتصفون بالمسؤولية ، يتمركزون هم أنفسهم في السلطة التي هم وزراءها(١) .

هذا إذا كانت هذه السلطة : التي أصبحت الى حد كبير سيادة الأفراد ، تترافق بقانون ثابت ومؤكد ، كانت هي المؤمنة عليه ومتغلّذة!

ولكن لا ! إن الإرادة السيدة لم تعد خادمة للقانون ، بل بالعكس لأن الإرادات التي تتنافس من أجل السلطة هي التي تصنع القانون حسبما تستولي على السلطة . بحيث أن مدى السلطة لا يتضمن حتى مزايا النظام الذي يمكن الاعتماد عليه : إنه مزج غريب بين عيوب الاستبدادية وعيوب الفوضى .

لقد كان هناك ، فوق السلطة، الحق الذي يفرض نفسه ، كما كان يقول شيشرون(٢) ، على كل الأمم وكل الأزمنة والذي لم يخضع قط لإرادة مجلس الشيوخ أو لإرادة الشعب .

هذا الحق السيد ، أنزله الثوريون من موطن الآلهة ولعادهو للسلطة لتتسلّى به كلّمة .

لقد كان الأمر يحتاج لجراحة هوبس من أجل تأكيد أن الدولة هي مصدر الحق ، وأن « القوانين توجد عندما تناسس الجمهورية ، وليس قبل ذلك » ، وأن « كل قانون ، مكتوب أو غير مكتوب ، يستمد قوته وسلطته من إرادة الجمهورية ، أي من إرادة ممثلها سواء كان ملكاً أم

(١) « الحياة السياسية لروقيه كولار » - المجلد ٢ - ص : ١٢٠ - ١٢١ .

(٢) « الجمهورية » - ٣ - ١٧ .

(٣) « الثوريان » - ص ١٢٨ من الطبعة الأولى لعام ١٦٥٩ .

جمعية سيدة « . وإن كل الرعية تستطيع بواسطة هذه القوانين أن تبين الخير والشر ، أي ما هو مناقض وما هو غير مناقض للقاعدة » (١) .
 لقد جعلت الثورة من هذه المبادئ لها . فالحق هو من خلق الإرادة العامة ، أي في الواقع البرلمان ، الذي أصبح فوراً المؤهل الوحيد ليس فقط للتعبير عن هذه الإرادة وإنما لتكوينها (٢) . إلى هذا السيد القملي (٣) أعطيت قوة لا محدودة ليس فقط من أجل الإساءة في التطبيق الحكومي ، للحركات الفردية التي كانت قد أعلنت لتوها ، وإنما لسحقها بكل قوة الحق .

إن النية الأولية لأعضاء الجمعية التأسيسية كانت ، بدون شك ، تقييدية : لقد كانوا يقصدون أن أي عمل حكومي لا يمكن أن يصنع إلا بموجب قانون ، وأن أي قانون لا يمكن أن يسن إلا بموجب « اتفاق شعبي » (Consensus populi) . لكن نظمهم كان يجب منطقياً أن يؤدي إلى جعل أي عمل حكومي ممكناً طالما أن هناك قانون يسمع به ، وجعل أي قانون ممكناً طالما أن البرلمان صوّت عليه بالموافقة .

إن هذا الإمتصاص للحق في الدولة ، المزوج مع زيادة الهيئات الاجتماعية ، كان يضع القاعدتين لهذا النظام الذي سُمّي في أيامنا هذه بالنظام الأحادي (monolithisme) . فليس هناك من سلطة خارج السلطة

(١) الرجوع السابق - ص: ١٢٩ .

(٢) إن نظام سيياس الذي دخل في القانون الدستوري الفرنسي ينكر على الأمة القدوة على تكوين « إرادة عامة » إلا إذا كانت معتمدة . وبما أن اجتماع الأمة غير قابل لتحقيق عملياً ، فإن الجمعية الوطنية تعتبر ، من خلال وُهم ، اجتماعاً لكل الأمة .

(٣) كتب الفقيه كاري دو ماليرغ : « لقد انحرف النظام التمثيلي الفرنسي ، منذ ١٧٨٩ - ١٧٩١ ، عن مبدأ السيادة القومية : فبمجه بين الإرادة العامة والإرادة التشريعية البرلمانية ، جعل من البرلمان صالوياً للسيد ، أو بالأحرى تصبّه بالفعل سيداً » (كاري دو ماليرغ : القانون ، تعبر عن الإرادة العامة . دراسة حول مفهوم القانون في دستور ١٨٧٥ - باريس - ١٩٣١ - ص: ٧٢) .

(٤) لقد رأينا أن منح الحاكم من النظر في أي عمل من أعمال الإدارة سمح للتصرف بالانتشار بحرية أكثر بكثير مما في ظل النظام القديم .

التي تمارسها الدولة ، وليس هناك من حق خارج الحق الذي تطنه الدولة .

في كون السلطة اللاحقة خطرة مهما كان مصدرها ومقرها .

إن كل هذه الفلسفة السياسية كانت تركز على خطأ كان مونتسكيو قد دحضه مسبقاً :

« بما أن الشعب ، في الديمقراطيات ، يفعل تقريباً ، على ما يبدو ، ما يشاء ، فقد وُضِعَت الحرية في هذه الأنواع من الحكومات ، واختلطت سلطة الشعب مع حرية الشعب » (١) .

إن سلطة الشعب لم تكن إلاّ وهماً (٢) في نظام يقوم عملياً على السيادة البرلمانية . لكن هذا الوهم (٣) كان يبرر سحق الحرية إلى حد لم تعرفه أوروبا من قبل .

إنها ، كما قيل ، غمرات ولادة مبدأ جديد . جديد ؟ لكن شيشرون كان قد قام بمحاكمته (٤) . كما أن هناك ما يكفي من التجارب ، القديمة

(١) « روح القوانين » الكتاب ١١ - الفصل ٢ .

(٢) « لقد أهدت الثورة الفرنسية طناً مبدأ السيادة القومية ؛ لكنها لم تطبقه قط ؛ لأن هذا المبدأ المشهور ، كما قيل سابقاً ، ليس إلاّ خديعة ووهماً ووسيلة للحكم ليس له من قيمة حقيقية أكثر من مبدأ الحق الإلهي » - ليون دويجي : « الدولة ، الحق الموضوعي والقانون الوضعي » - باريس - ١٩٠١ - ص : ٢٥١ .

(٣) « لقد وجهت الثورة الفرنسية الضرورة القاضية للحق الإلهي والشرعية . لكن سيادة الشعب والارادة العامة ألفتين حكمتنا وشرعتنا من خلال ممثلين لم تعودا تعبدان أي نفة لدى الرجال الفكريين . إن الدولة هي القيادة وكل الناس لا يستطيعون أن يقودوا . تلك هي الحقيقة . إن الارادة العامة وهم » - جيمبوليفز - ١٩٠٢ - ص : ٢ .

(٤) « ليس هناك من دولة أرفض بوضوح أن أعطيها اسم « الشيء العام » أكثر من تلك التي وُضِعَت بأسرها بين أيدي الجمهور » ولا يبدو لنا أن جمهورية وُجِدَت لي أجريجت وفي سيرالوزا وفي ألتينا عندما كان الغطاء يسيطرون فيها ، وفي روسيا في

أو الحديثة ، التي بينت أفكاره بحيث أن مفسراً^(١) « لروح القوانين » استطاع أن يكتب تقريباً في نفس الوقت الذي نشر فيه كتاب « المقد الاجتماعي » :

« منذ أن يستطيع هيئة دولة ، انطلاقاً من تعدد الأصوات ، أن تأمر بما يظن لها ، تكون هناك حكومة استبدادية تملأ مثل الحكومة التي يقودها شخص واحد لا يتبع أي قانون آخر غير إرادته » .

وبعد أكثر من عشرين سنة لم يستطع بنجامين كونستان أن يتحدث من استبدادية « المؤتمر الوطني » من دون ارتعاشة رعب وغضب :

« عندما لا تقرض قط حدود على السلطة التمثيلية ، فلن يكون ممثلو الشعب قط مدافعين عن الحرية بل مرشحين للظلم . إلا أن الطفيلان عندما يتأسس يمكن أن يكون أكثر هولاً كلما كان الطفلة أكثر همداء ... »

إن الجمعية التي لا يمكن أن تمنع أو أن تحتوى هي ، من بين كل القوى ، القوة الأكثر عمى في حركاتها ، القوة التي لا تحصى نتائجها حتى بالنسبة للأعضاء الذين تتألف منهم . إنها تلقي بنفسها في تجاوزات

→

ال« المشائرين » (Les déceuvrés) إنني لا أرى كيف يمكن لاسم الجمهورية أن يوضح وسط استبداد الجمهور : أولاً لأنه ، حسب تعريفه الوقتي ، يا اميليان ، لا وجود قط لشعب في نظري إن لم يشهد بالرابطة المشتركة للفقراء . وخارج هذا الإطار ، يكون هذا التجمع من الرجال ظلية مثل الرجل الواحد ، بل أنه يكون ظلية قريباً أكثر لأنه ليس هناك من شيء أكثر رعباً من هذا الحيوان المفترس الذي يأخذ شكل وأسم الشعب » - سيشرود : الجمهورية - ٢ - ٢٢ - باريس ١٨٩٩ ص : ١٨٩ .

(١) إنه إيلي لوزاك (Elie Luzac) - وهو من أسرة من المهاجرين البروتستانت إلى هولندية ، ولد عام ١٧٦٤ في أمستردام ، باصداً طبعة مفسرة لروح القوانين .

كان يبدو ، في الوهلة الأولى ، انها تستبعدنا . إن النشاط غير الخفي الذي تمارسه في كل المواضع ، وتعقد القوانين بلا قياس ؛ والرغبة في إرضاء الجانب الانفعالي من الشعب من خلال الاستسلام لاندفاعه أو حتى تجلوزه ؛ والفيظ الذي تحته عليه المقاومة التي يصادفها أو المراقبة التي يرتابها ؛ والمعارضة حينئذ للحس القومي والإصرار على الخطأ ؛ وأحياناً روح الهيئة التي لا تعطي من قوى إلا من أجل أن تفتصب ؛ والتناوب بين الجسارة والتردد ، والعنف والضعف ، ومراعاة شخص واحد وتحدي الجميع ؛ والإنجذاب بواسطة احساسات طبيعية بهنة كالحماسة أو الرعب ؛ وغياب كل مسؤولية أخلاقية ، ويقين التخلص بواسطة العدد من مار الجبن أو خطر الجراءة ؛ تلك هي عيوب الجمعيات عندما لا تكون قط محبوسة ضمن حدود لا تستطيع تجاوزها (١) .

ويستنتج معاصر آخر :

« لقد قلنا منذ أمد طويل جداً أن الرأي كان ملك العالم ... إن الرأي المتحرك ، الانفعالي ، المتقلب الأطوار هو طاقة يجب علينا أن نحترس منه مثل ما نحترس من البطالة الآخرين » (١)

بل أكثر لأن أي مستبد لا يمكن أن يسمح لنفسه بالذهاب لأبعد مما يذهب إليه أولئك الذين يعلنون انتماءهم للسيادة الشعبية .

« منذ أن تستطيع الإرادة العامة أكثر إثارة للخوف مما هم ، كما يقولون ، أدوات طيبة لهذه الإرادة المزعومة ، وذلك لانهم يمتلكون بأيديهم وسائل القوة أو الإنتاج ووسائل القوة أو الإقناع الضرورية من أجل تأمين التعبير عنها بالاتجاه الذي يناسبهم . إن ما لا يجرؤ أي طائفة على أن يفعله باسمه ، يقضي عليه هؤلاء طامعاً شرعياً من خلال المدى الذي لا حدود له للسلطة الاجتماعية . إنهم يطلبون تكبير الصلاحيات التي

(١) « محاضرات في السياسة الدستورية » - طبعة ١٨٣٦ - ص : ١٦ - ١٧ .

يحتاجونها من مالك هذه السلطة ، أي من الشعب ، الذي لا تكون قوه حاضرة هنا إلا من أجل تبرير تعدياتهم . إن القوانين الأكثر ظلماً والمؤسسات الأكثر اضطهاداً هي إلزامية مثل التعبير عن الإرادة العامة .
إن الشعب الذي يستطيع أن يفعل كل شيء هو خطر أيضاً كالطافية ، بل أكثر خطراً منه ، أو بالأحرى إن من المؤكد أن الطفلان سيستولي على الحق الممنوح للشعب . إنه لن يحتاج إلا إلى إعلان القوة الجبروتية لهذا الشعب في الوقت الذي يهدده فيه ، وإلى الحديث باسمه في الوقت الذي يفرض عليه الصمت (١) .

لكم هي دروس جيل عقلته التجارب . لقد كان يرى نظاماً متناقضاً تنال خلال ربع قرن ، كانت تتشابه فقط بالطاعة التي تطالب بها وبعود الفرة والإخلاص والحماسة القاطعة التي كان من الواجب أن تنفذ عليها . وكان يشهد تردي الطباع بسبب الخوف الذي يسعى لإلهاء الضربات ، والرغبة التي تسعى جاهدة لتوجيهها ، والجشع الذي ينقض حيث صرّت . إن التحريمات كانت للنفوس الفخورة ، والأمجاد للمرتدين ، ولم يكن الأمن متوفراً لأحد .

لقد رفع دونو (Daunou) ، عام ١٨١٩ ، هذا الاحتجاج ضد الرعب الذي ينتقم من بعضه البعض .

« حيثما ستكون إقامة الضمانات الفردية هدفاً لثورة ما ، لأنها لا تعطى أبداً طالما استمرت . إن الطموح والجشع والكرهية والانتقام وكل الشبهوات العنيفة أو المسيئة تجتاح هذه الحركات ، وإذا طالب بعض الأصوات ، وسط هذه العاصفة التي ضاع فيها وسحق المنتصرون والمهزومون كل بدوره ، ثانية بالنظام والأمن ، فسيطعن أن نصابها خادعة وغير ملائمة لزمناها إن الظروف الخطرة ، التي يمكن لقوانين

(١) ب. كونستان : « محاضرات في السياسة الدستورية » - منشورات لابولاي عام

١٨٧٢ - ص ٢٧٩ - ٢٨٠ .

نظامية وضامنة لوحدها أن توقفها ، تصبح الحجة والالزمة المتبدلة التي تستخدم لإعلان كل تجديد للنظم والقوضى . وعيناً ، تكررت في مختلف الاتجاهات ، ومنذ ثلاثين سنة ، الأعمال التصفية الى حد انه لن يبقى هناك اي شخص ، او اي مواطن ، لا يكون ضحية لها مرة او عدة مرات : إن السلطة التي تركبها ستستمر في كونها مرحلياً تعلن كوسيلة وضمان للسلامة العامة (١٤)

إن التجربة تردد هنا اصداء تامل مونتسكيو :

إن من غير الممكن القيام بمقويات كبيرة وبالتالي تغييرات من دون وضع سلطة كبيرة بين ايدي بعض المواطنين ... يجب العودة في اقرب وقت ممكن الى هذا القطار العادي للحكومة حيث تحمي القوانين كل شيء ولا تسلخ ضد اي شخص (١٥)

العودة الى السلطة المحدودة : دروس من إنجلترا .

لقد قامت الخمسة والعشرون سنة من الاستبداد والتعديلات بنوعية مفكري عهد عودة الملكية سياسياً . إن تشابه الاوضاع اعادت بنجامين كونستان للحقائق التي كان لوك يحس بها .

« عندما نشيت أن سيادة الشعب غير محدودة ، نلحق ونرمي لصدفة درجة من السلطة كبيرة جداً بذاتها ، وتكون شراً أنا كانت الأيدي التي توضع فيها » (١٦) .

هكذا ينمثر ثانية على مبدأ تحديد السلطة « أسندوها » هذه السلطة التي لا حدود لها الى شخص واحد ، او عدة اشخاص ، أو للجميع ،

(١١) دونو : « بحث حول الضمانات الفردية » - باريس - ١٨١٩ - ص : ٢٢ - ٢٤ .

(١٢) « روح القوانين » - الكتاب ١٢ - الفصل ١٨ .

(١٣) ب. كونستان : « مصاحرات في السياسة » - ص : ٨ .

وستجدونها شراً على حد سواء . إنكم إذا هاجمتم المؤتمنين على هذه السلطة ، وحسب الظروف، فإنكم ستتهمون دورياً الملكية والارستقراطية والديمقراطية والحكومات المختلطة والنظام لتشميلي . وستكونون مخطئين **إن درجة القوة ، وليس المؤتمنين على هذه القوة ، هي التي يجب اتهامها .** إن السلاح وليس الذراع هو الذي يجب أن يعاقب بقسوة . **إن هناك كتلاً ثقيلة جداً من أجل يد البشر** ^(١) .

إن كل أعمال الكاتب الليبرالي الكبير هي تكرار لنفس هذه الفكرة ، التي تبقى فكرة للتطبيق .

كيف كانت ترتفع هذه القدرة على فعل كل شيء ؟ بتهدئتها ، باسم **الكتلة** التي كانت تدمي تمثيلها ، والتي لم يكن لها من وجود إلا كفكرة ، **اللغات** التي تحركها حياة حقيقية . وباستعبادها للحق الذي كانت القوة العامة نفسها خاضعة له في السابق .

إن الاجراء المنطقي كان إذا يكن في السماح بنمو التجمعات القائمة على أساس مكاني أو على أساس التخصص ، وفي استبدال سيرورات تكوين وإدارة الحق ضمن شروط من الاستقلال الكلي .

لكن مستلمي السلطة كانوا ينفرون من فقدان الوسائل الخارقة التي وضعها العصر الثوري والامبراطوري تحت تصرفهم . فمئذ ١٨١٤ ، كان الدوق وانفوليم يجد فرنسا مقطعة الى محافظات من الأسهل كثيراً حكمها من فرنسا المقاطعات القديمة : « **المنتفضة كلياً بالحريات** » ^(٢) . إن المعارضة ، في نظام برلاني يمكنها أن تصل فيه الى السلطة ، لم تكن تهتم بإتقاص إرث السلطة الذي تأمل بورته . إن الاندفاع الاجتماعي المشككة للغات ، وروح الاستقلال لدى الفقهاء ، كانت تجد نفسها وقد

(١) ب. مونستان - الرجوع السابق - ص : ٨ .

(٢) مورلاي : « العمل الفرنسي » (Action Française) : ١٥ ايار ١٩٢٠ .

أضعفت نتيجة عبوديتها الطويلة : لقد كان يُراد الاستفادة من السلطة أكثر مما يُراد الاستغناء عنها . كما سيلاحظ ذلك فيما بعد أوديلون بارو :

« كلما وسَّعت دائرة السلطة ، كلما وُجِدَ هناك ناس أكثر يتطلعون إليها . إن الحياة تذهب إلى حيث تكون الحياة ، وعندما تتركز كل حيوية الأمة في حكومتها ، يكون من الطبيعي جداً أن يتطلع كل فرد لأن يأخذ نصيبه منها » (١) .

إن الظروف وروح السهولة تميد كل مبدأ تحديد السلطة إلى نظام فصل السلطات الشكلي . ألم يَمْتَقِمْ مونتسكيو هذا المظهر من الدستور الانجليزي في فصل شهير من **روح القوانين** ؟ لقد كان هذا كثيراً من كتاب ضخم ؛ ويُراد أن يكون عَرَّافاً لقراءة فصل واحد . هكذا دخل في علم السياسة الذي كنّا مَرُوجِّيه في كل انحاء القارة ، هذا المذهب البسيط والاحتفالي القائل بأنه يجب أن تكون هناك سلطة تنفيذية ومجلسا برلمان ، وحينذاك ستُحل كل المسائل .

إننا ندرك بالحقيقة أنّ الأمور في إنجلترا مارست على المعاصرين نوعاً هائلاً . لقد كانوا يجدون في البرابيت ، وجاك الأول ، وشارل الأول ، بناء ملكيتنا المطلقة . وفي ثورة إنجلترا ثورتنا . وفي كرومويل ، روبسبير وبوناپرت مجتمعين . إن شارل الثاني كان لويس الثامن عشر ، وجاك الثاني كان شارل العاشر . واعتقد رجال تعوز أنهم أعطوا لفرنسا غيوم ثالث ، مع هذا الاستقرار الذي كانت إنجلترا تبرهن منه منذ ١٦٨٩ .

كيف إذا لا نبحث فيما وراء المانش عن نموذج لمؤسساتنا ؟

(١) أوديلون بارو : « في الرقابة » - باريس - ١٨٦١ .

الم يكن من اللازم أيضاً إلا ننظر فقط للسلطات المكونة وإنما
للأسس الاجتماعية التي تستمد منها قوة حقيقة .

لقد كان برلمان إنجلترا يملك حينذاك نحو ستة قرون من الوجود .
لكنه ، بتعبير أفضل ، كان قد وُلِدَ مع الملكية نفسها ، ونشأ من المجتمع
الذي كان الملك ، لكي يعطي نفسه وسائل العمل ، يجمع فيه الحائزين
الفعليين للقوى الاجتماعية وكان يجد نفسه بالضرورة مضطراً للتفاوض
معهم . وبقليل ما يصبح المهمل من الفرسان والعلمى من الكونتات
قلادين على « مساعدته » ، يحطهم يتدخلون . إن « الملك في برلمانه »
كان في أوج قوته لأن القوى الاجتماعية كانت تساعد ؛ ولم يكن البرلمان
بحاجة لحقوق باعتبار أنه كان مجلس القوى الموجودة بذاتها والتي كانت
السلطة إزاءها هي الطالبة .

إن الأهمية الاجتماعية للوردات لم تكن تنقص مع الزمن . إن نظام
الملكية الذي كان خاصاً بهم ، كان يؤمن لهم ، بلل القوة العسكرية
المفقودة ، قوة مالية ثلثة . لقد كانوا ، في عصر الصوف ، حُمَوتِي
هذه المادة ؛ وعندما أدى نمو السكان في القرن الثامن عشر لرفع سعر
مواد المعيشة ، كانوا المستفيدين الرئيسيين . وسيكونون كذلك
المستفيدين في القرن التاسع عشر من ارتفاع أسعار الأراضي المعدة
للبناء ، ومن استخراج المواد الأولية من المناجم لأن سيد الأرض هو
أيضاً ، في نظر القانون الإنجليزي ، سيد ما في باطن الأرض .

إن المرتبطين بالأرض ، كانوا مرتبطين أيضاً برجال الأرض ، وصلابة
جلودهم المطية هي سر لبائهم السياسي .

إن عيوب نظام الانتخاب لمجلس العموم كانت تؤمن التمثيل الالئ
كل من كان يرتقي في المجتمع ، لأن الثروات كانت تتحول الى اراضي ،
والأراضي تتضمن بلدات متحلة ، كانت تعطي المقاعد .

إن المجلسين كانا يجدان نفسيهما إذا عضوا القوى الاجتماعية
الواقعية . ومن هنا تنبع قوتها التي لم يكونا يتلقاها من أي دستور .
ومن هنا أيضاً ينبع تعقلها .

إنهما يوازنان السلطة أقل بكثير مما يطوقانها . إن باستطاعتهم
خنقها ، والحلول محلها ؛ إنهما لا يمتنعان عن ذلك فقط بدافع حكمة
اكتشف لولم سرها : وهو أن هذا المقر للسلطة المحاصر إلى درجة كبيرة
والذي يشد إليه كل الأنظار هو أقل خطراً بكثير من مقر آخر كان يتشكل
عند وفاته ، مع كل مزايا المفاجأة وكل نفوذ التجديد .

لكن القوى الاجتماعية كانت تدفع السلطة للعمل كلما أرادت ذلك .
وكما حدث في السابق في عام ١٧٤٩ عندما أجبرت والبول على الحرب .

وهكذا تلاحظ أن « فصل السلطات » في إنجلترا كان في الحقيقة
النتيجة لضرورة طرد السلطة الملكية على يد القوى الاجتماعية . إن
المؤسسة البرلمانية هي التعبير الدستوري من القوى
التي ترسخت في وجه السلطة واخذت تشرف عليها وترافقها
وتقيس وسائل عملها ، وبهذه الوسيلة ، تحتويها دائماً وتقودها
بشكل معتاد أكثر فأكثر . هكذا كان الوضع في مصر مونسكيو ، وهكذا
كان أيضاً في عصر بنجامين كونستان . وليس على المادة الحالية أن تشير
إلى التحول العميق الحاصل منذ ذلك الحين .

الفصل الشكلي للسلطات :

إن عرض الظروف التي خرجت منها إزدواجية السلطات في إنجلترا
يشعر بما كان لدى إدخال النظام إلى فرنسا من تعسف . هنا لم تحدث
أية مواجهة تاريخية بين السلطة المركزية والسلطات الاجتماعية ، وإنما
وحدة ظافرة للسلطة المركزية . ولم تعطِ الوقائع أي إزدواجية ، لكن
إزدواجية اصطناعية أظلمها صانعو الدساتير . إن السلطة تقطع إلى
شرائع توزع بين الملك وكل من مجلسي البرلمان .

إلا أن العادات تكون قوية . فكل قطعة من الأفعى تميل لأن تحيي الأفعى كلها : إن الملك يعتبر نفسه الوريث لك كان مطلقاً والجمعية ما كانت مطلقة . إن كلا المضمونين يميل طبيعياً ليس إلى البقاء في الدور الذي رسمه له الدستور ، وإنما للإستيلاء على السلطة التي ينتظر لها كسلطة كاملة . وذلك مثل أوغسطس وقيصِر ، اللذان كان ديوكليتيان قد قسّم بينهما الإمبراطورية ببراعة ، واللذان لم ينتظر أي منهما للأرض المرسومة له إلا كقاعدة للانطلاق التي منها سيصبحان سادة الإمبراطورية كلها .

إننا نعلم كم تقدمت الملكية من خلال التمديدات المتعاقبة ، وكم سبّغت نداءات البرلمان للشعب في النهاية ثورة ١٨٤٨ .

لقد قيست الآمال التي ولّدها نظام تموز (*) على نغمات الاندهاش المولة التي أيقظها لدى أوغستين تباري السقوط المفاجيء لهذا النظام . لقد اعتقدوا بأنه بني لقرون ، فإذا هو يدوم ثمانية عشر عاماً فقط !

لقد سوّى الحدث مشكلة تكوين السلطة . وانتصرت السيادة الشعبية .

وحينذاك ظهر ثانية الخطأ الأساسي للثورة الأولى : والمتمثل بوهم أن السلطة المكوّنة إنطلاقاً من مبدأ جيد ستكون خيرة إلى ما لا نهاية . هكذا كتب لامارتين :

(*) وهو «النظام الذي قام على إثر ثورة تموز ١٨٣٠ وأتى بلويس فيليب ملكاً على فرنسا ، واستمر حتى قيام ثورة شباط ١٨٤٨ ، وخلالها أرسيت أسس النظام البرلماني الفرنسي (الترجمة) .

« إن هذه السلطة القوية ، هذه السلطة المركزية ، الخطيرة بدون شك حيث تكون الحكومة والشعب اثنتين ، تكف عن أن تكون كذلك عندما لا تكون الحكومة شيئاً آخر غير الأمة الفاعلة » (١) .

إلا أن الجمعية الوطنية التي تكرّم روح روسو بنصقيتها للإرادة العامة السيدة، تشكل أيضاً شعبة لونتسكيو بتنظيمها لفصل السلطات .

إنه من الآن فصاعداً الجسر بين صانعي الدساتير . ولكن أي خيفة ذهنية هذه ! هل ستوقف السلطة السلطة ... بدون شك ، وإذا كانت كل مؤسسة من المؤسسات المتمايزة العضو لقوة موجودة في المجتمع . ولا ، إذا كانت منبثقة من نفس القوة .

إن وضع جمعية منتخبة من الشعب مقابل رئيس منتخب من الشعب ، كما فعلت الجمهورية الثانية ، لا يؤدي إلى تنظيم توازن بين عناصر إجتماعية ، وإنما فقط لخلق نزاع بين رجال تقلدوا السلطة على يد نفس المصدر . ونظراً لتساوي الحقوق ، فإن الرئيس يجب بالضرورة أن يتغلب على هيئة ذات إرادات مبعثرة . إن واضعي دستور ١٨٧٥ ، الذين تعلموا من هذه التجربة ، ولم يجعلوا الرئيس يُمَيّن من قبل الشعب . وحينذاك كان على مجلس البرلمان ، الذي يستمد سلطاته مباشرة من الشعب السيد ، أن يتغلب على الرئيس ويبيد سلطاته .

من الممكن أن نعثر على تنبؤ بهذا الأمر لدى سيسموندى :

« في كل مرة يُعترف فيها بأن كل سلطة تنبثق من الشعب ، يجب على أولئك الذين يستمدون سلطتهم من الشعب بصورة مباشرة أكثر ، وأولئك الذين يكون ناخبوهم أكثر عدداً ، أن يعتقدوا أيضاً بأن سلطتهم هي الأكثر شرعية » (٢) .

(١) « فرنسا البرلمانية » - المجلد ٢ ص : ١٠٩ .

(٢) سيسموندى : « دراسات حول مؤسسات الشورى الحرة » - ص : ٢٠٥ .

إن مصر العنصر الثالث ، الجمعية العليا في ظل مختلف الدساتير ،
يوضح الشروط الاجتماعية للوجود السياسي للتؤسسة .

إن من الملفت للنظر أن يقاوم مجلس الشيوخ في فرنسا جيداً
مشاريع الجمعية الدنيا . ذلك أنه كان يمثل بالحقيقة قوة اجتماعية
متميزة ، هي الأوليفارشيات الصغيرة الريفية . وإن من الملفت للنظر
أيضاً أن المجلس الذي يوازن بشكل أفضل سلطة الرئيس الأمريكي ليس
هو المجلس المنتخب مثله بالاقتراع العام والشامل ، وإنما المجلس الثاني
في الكونغرس ، أي مجلس الشيوخ . إن مجلس المثليين لو كان لوحده
لأخضعه الرئيس كما فعل لويس نابليون بالجمعية الوطنية . إن مجلس
الشيوخ هو الذي حقق التوازن منذ مدة طويلة مع السلطة الرئاسية .
لكن هذا المجلس ، المؤلف بغض النظر عن عدد السكان من عضوين عن كل
ولاية ، هو ممثل لقوى مجلية منفصلة ، ولفئات مكونة ، ولأوليفارشيات
تدير هذه القوى ، وهي في النهاية شيء آخر مختلف عن الشعب .

ولقد كتبت مجلدات عن فائدة وجود جمعية ثانية في البرلمان من
أجل الحد من تطرف حركات الجمعية الأولى . لكن « فائدتها » من هذه
الجهة ، كما كتب ستوارت ميل ، تخضع بشكل كامل للدعم الاجتماعي
الذي يمكنها أن تعتمد عليه من خارجها . إن الجمعية التي لا تمتلك
قاعدة ذات سلطة كبيرة في البلاد ستكون ضئيلة التأثير بالنسبة للجمعية
الأخرى التي تمتلك هذه القاعدة (١) . وهكذا فإن مجلس اللوردات ،
الذي استطاع في القرن الثالث عشر أن يفتسل السلطة ، ويخضعها
أحياناً لوصايته ، لم يبق قادراً على إيقاف السلطة الشعبية إلا بالتقدير
الذي ما زال فيه اللوردات يشكلون قوى اجتماعية (٢) والذي كانت فيه
سياستهم الحكيمة تضم إليهم باستمرار القوى الاجتماعية الجديدة .

(١) ج. س. ميل J. S. Mill : « الحكومة التمثيلية » - ترجمه للفرنسية

دويون وايت - باريس - ١٨٦٥ - ص : ٢٧٧ .

(٢) لقد اشرنا سابقاً إلى أن الديمقراطية اللطيفة وجدت نفسها بشكل طبيعي
مستفيدة من الحاجات الجديدة للعلم .

وهكذا فإن هذا المجلس لم يتراجع إلا تدريجياً أمام مجلس العموم :
ومع ذلك فإنه لم يستطع أن يبقى مكباً إلا بقبوله مستسلماً - في عام
١٩١١ - لأن لا يكون عقبة . أما اليوم فإننا لا نرى إلا أكاديمية .

إن بإمكان الدستور أن ينصّب أجهزة : إلا أنها لا تحيا ولا تتقوى
إلا بمقدار ما تمتلئ بحياة وقوة اجتماعية ليس باستطاعة واضعي
الدستور أن يخلقوها .

لهذا فإن من الشموذة تقطيع سلطة مستمدة من مصدر واحد ،
هو أغلبية الشعب ، بين أجهزة متميزة . وطالما بقي هذا التقطيع سيكون
هناك صراع ؛ لكنه الصراع المشؤوم بين الطموحات الشخصية أو بين
الهيئات ، وليس الصراع الخيّر للمصالح الاجتماعية المختلفة . عند هذه
المرحلة ، تتجمع ضخامة اختصاصات الدولة مع تهيج أعصاب السلطة
وفقدان الثقة بها . ولكن بما أن أي شيء غير حيلة واضعي الدستور ،
وغير الحب اللدني لمختلف أنواع المثليين ، لا يبقى السلطات منفصلة ،
فإنها تتجمع في الجهاز الذي ينصر والذي لم يعد أي شيء من حكمه
الطبيقي .

لهذا فإنه لا يمكن إبعاد من السلطة بواسطة تفكيك بسيط للسلطة
التي ستمنع الأجزاء المكوّنة لها إلى أجهزة متميزة .

إن هذا التحديد يتطلب مصالح فئوية مكوّنة بما فيه الكفاية ،
وواضحة ، ومنسكحة من أجل إيقاف السلطة عندما تتقدم في ميدانها
الخاص ، وقانوناً مستقلاً بما فيه الكفاية من أجل أن يكون الحكم بين
الصراعات وليس الأداة للتمركز .

إنه لسؤال ضخم ذاك المتعلق بطبيعة هذا التوازن الاجتماعي . فهل
يمكن لهذا التوازن أن ينظم ويحافظ عليه على يد مشرّعين اذكاء ؟
البيست هناك بالأحرى وضعية تصلّح في بعض مراحل التطور

التاريخي ، حين تجد كفة صاعدة من الميزان الاجتماعي نفسها في وضعية تناهز مع كفة هابطة بحيث يؤدي ذلك بالضرورة لاختفاء استمرارية الحركة ! وهذا ما يحدث عندما ترتفع السلطة السياسية وسط السلطات الاجتماعية التي تكون في البداية بلا مصباح . أو عندما تؤكد سلطات اجتماعية قوية نفسها في وجه سلطة سياسية منحدره .

إننا لن نتطرق هنا لهذه المشكلة التي تتضمن مشكلة استقلالية الإرادة البشرية وفعاليتها ، أو بتعبير أفضل ، حدود الإنسان .

ولنسجل فقط أن الافتراض الثاني يقصر بصور واسطع والكسوف الطويل الحرية الفردية التي تبدو المؤرخ كظاهرة ارتدادية (متكررة) .

إن هذه الحرية تقصر حينذاك بنوع من العجز المؤقت للسلطات المتصارعة على فرض نفسها بشكل مطلق ؛ وهو عجز لا يمكن أن يكون دائماً ، لأن بعض هذه الهيئات ، التي تحرك كلاً منها حياة خاصة بها ، تستضعف والبعض الآخر سيقوى . إن عدم ثبات الحرية سيأخذ طابع الحتمية الاجتماعية ، لأنها لا يمكن أن تبقى عندما تكون الأسرة والبلدية والسيد الاقطاعي أو ربّ العمل مستقلين بشكل مطلق ، وعندما تكون الدولة كلية السيادة .

إننا سنفهم أيضاً التبدلات الفريدة للوضع الفردي في القرنين التاسع عشر والعشرين والمتمثلة باضطهاد الدولة بعد التمهيد الثوري للسلطات المضادة ؛ ثم بارترفاع القوى الاجتماعية الجديدة ، الرأسمالية في البلد ثم التقابلية فيما بعد ، على حساب ضعف السلطة نتيجة انقسامها الداخلي ؛ وبعبيل ما للاضطهاد الذي تجلّى لدى بعض هذه القوى حيث اكتسبت شيئاً من الاستقلال ؛ ثم سيرورة تقطيع السلطة وهجوم الدولة على القوى الاجتماعية ، الذي يكون ، في البداية ، حامياً للإنسان ، والذي ، حين يثار ، يجب منطقياً أن يستعبده .

وينبغي ، من جهة أخرى ، أن نلاحظ أيضاً أن السلطة التي تقوم على سيادة الشعب تكون أفضل من أي سلطة أخرى مجهزة من أجل الصراع والانتصار .

فإذا كانت السيادة تكمن في الملك أو الأرستقراطية ، وتعود لشخص واحد أو لعدة أشخاص ، فإنها لا تستطيع أن تبالغ في التوسع من دون أن تصدم مصالح الأكثرية ، ويكفي أن يمنح لهذه المصالح عضو ، مهما كانت مصالحه ضيقة — كما هو حال منصب المحامي الشعبي في روما — لكي تنضم القوى الضخمة التي تعبّر عن نفسها بهذه الوسيلة عن هذا العضو شيئاً فشيئاً ، وذلك كما يقوم جيش كثير العدد ، إذا أعطى له رأس جسر ، بتوسيعه بالضرورة . في حين أن عضو مقاومة يمنح لأقلية ضد سلطة الأكثرية لا يمكن ، بالمعكس ، إلا أن يصاب تدريجياً بالضمور ، كما يضيق رأس جسر يمسك به جيش قليل العدد جداً .

بحيث أن السلطة لن توقف مقاومات قوية بما فيه الكفاية من أجل تحديدّها إلا إذا كان لها طابع أقلّي . أما إذا كان لها طابع أكثرّي ، فإنها تستطيع أن تمضي إلى حد الحكم المطلق الذي يكشف حكمه وحده عن كذب مبدئه والذي ، بقوله عن نفسه أنه الشعب ، لا يكون دائماً إلا سلطة .



الفصل السادس عشر

السلطة والحق

بما أن السلطة لم تمتد تجد في المجتمع قوى ملموسة قادرة على احتوائها فما أهمية أن نتوقف بإحترام أمام القوة المجردة للحق .

فبدل أن تصطدم بقوى مضادة مادية ، ذات طبيعة انانيته وتكون قادرة على عرقلة عملها النافع ومنع انتشارها الضار ، وبكلمة واحدة بدل هذه السيورة الميكانيكية ، تشير فكرة التحديد بواسطة الحق سيورة روحية .

إنه فور عام يوظفه القادة في كل الأمة ؛ إنه اضطراب في وجدانهم الخاص ؛ إنه ربما في النهاية بنشوب آلية قضائية ضدهم تدينهم غير مبالية بمناصبهم الرفيعة . إنها بلا ريب الفكرة الكبرى والمركزة لكل علم السياسة ، فكرة سمو الحق .

لكن يجب أن ندرك جيداً أنها تفترض وتستلزم حقاً حميداً مرشداً للدولة . لأن الحق إذا كان شيئاً تمدّه السلطة ، فكيف يمكن أن يكون بالنسبة لها عقبة ودليلاً أو حكماً ؟ !

إلا أن الحق فقد استقلاله تحت تأثير عمل نفس الشهوات نفسها وتحت غطاء الأفكار نفسها بينما تكون القوى الاجتماعية قد قوّضت .

إن هذه السيورة هي التي سنتبناها حتى نصل الى نتائجها ، علماً بأن شعوراً متفشياً من سمو الحق يلزم النفوس . ويمهد السبل الى إحياء استقلاله .

الحق ، قاعدة تطلبا السلطة ؟

يكرر لاهوتيو المصور الوسطى بلا وعي القول بأن الحكمة الشعبية
تطلب الى اولئك الذين يحكمون المجتمع ان يكونوا عادلين .

ولكن ماهي العدالة ؟ إنها ، كما تقول لنا مدونات جوستينيان
التشريعية ، « الإرادة الراسخة والدائمة في إعطاء كل شخص حقه » .

ليس هناك ماعو أوضح : إن لكل منا حقوقا ، وهذا ما يسمى
بالحقوق الذاتية ، التي يتحدد موقعها وتكتسب في حق موضوعي ، تعده
قاعدة أخلاقية تفرض نفسها على الجميع ، ويجب على السلطة ان
تحترمها وأن تجعلها تحترم .

إننا سنقول بطوعية مع دويجي : « إن هدف القوة العامة هو
تحقيق الحق » . ومهما كان أصل السلطة ، فإنها تصبح شرعية عندما
تمارس عملها وفقا للحق (١) .

(١) « بما ان القوة السياسية شيء واقعي ، فقد فهمنا ، منذ اليوم الذي امتلكتنا فيه
مفهوم الحق ، ان اوامر هذه القوة لم تكن شرعية إلا إذا كانت متفقة مع الحق وان
استعمال الإكراه الذي من قبل القوة السياسية لم تكن شرعية إلا إذا كانت مهيأة
لتأمين جزاء الحق ... ليس لأحد الحق بقيادة الآخرين : فلا الإمبراطور ولا الملك
ولا البرلمان ولا الأغلبية التسمية تستطيع ان تفرض إرادتها بصفتها تلك.. » (إن أعمالهم
لا تستطيع ان تفرض نفسها على الحكوميين إلا إذا كانت متفقة مع الحق . ومنذ ذلك
الحين ، يجد السؤال الذي نواش غالبا والخاص بمعرفة ما هو هدف الدولة ، او
بشكل أدق القوة السياسية ، حلا له بالطريقة التالية : إن الدولة تقوم على القوت
لكن هذه القوة لا تكون شرعية إلا عندما تمارس وفقا للحق ... لقد تغيرت الصيغ
مع القرون ، لكن الأساس بقي دائما هو نفسه . فعند القرن العاشر ، ولدت تأثير
الكنيسة ، دخلت القول بمقت فكرة ان الله كان قد أسس الأفراد من أجل نشر
الحق والعدالة . لقد بين لوشير بطريقة ساطعة ان قوة الملكية البابائية كانت
تركز أساسا على الاعتقاد بان الله أسس الكور من أجل ان يحكموا بين الناس
بالعدل ، وان ينشروا بشكل خاص السلام ؛ وان هذا الواجب هو الأول والأساسي
من بين كل واجباتهم » . ليون دويجي : « بحث في القانون الدستوري » - المجلد
الأول - باريس - ١٩٢١ - ص : ٥٦٨ - ٥٦٩ .

ولكن ماهو في النهاية هذا الحق ؟ لنسائل الفقهاء . إن الأغلبية تجيب بأن الحق هو مجموعة أو نتيجة قواعد السلوك التي تملئها السلطة المختصة . « بحيث أن ما يتفق مع القانون يكون خيراً ، وما يشهد عنه يكون شراً » (١) . « إن فن تمييز العدل من الظلم يندمج مع فن معرفة وتطبيق القانون » (٢) .

في أي دائرة مفقطة ندور ؟ إن السلطة السياسية يجب أن تكون عادلة ، أي أن تعمل وفقاً للحق . لكن الحق ، كما يقال لنا ، ليس إلا مجموعة القواعد التي تملئها هي نفسها إن السلطة الطائفة للقوانين هي إذاً عادلة دائماً ، من حيث التعريف .

أي سفسطة هذه ! لكن يجب أن يكون من الصعب جداً تجنبها بحيث أن « كاتط » نفسه وصل إلى هذا التبرير اللامحدود للسلطة .
إننا نقرأ بالفعل في كتابه « ميتافيزيقا الأخلاق » :

« ليس هناك ضد المشرع السامي للدولة أي مقاومة شرعية من جانب الشعب ، لأنه ليس هناك من وضع قانوني ممكن إلا بفضل الخضوع للإرادة المشرعة من أجل الجميع فمن غير الممكن إذاً القول بأي حال بحق المصيان أو كذلك بحق التمرد .. »

إن واجب الشعب في تحمل تجاوزات السلطة العليا ، حتى في الوقت الذي تصبح فيه غير قابلة للاحتمال ، يقوم على وجوب اعتبار مقاومة التشريع السيد غير شرعية إطلاقاً ، وأنها تقلب حتى كل الدستور والشرعي لأنه ، لكي يسمح للشعب بالمقاومة ، يجب أن يكون هناك مسبقاً قانون

(١) ماركاديه (Marcadé) - قول مأخوذ من كتاب هـ. ليفي - أولان : « عناصر مضمعة عامة لدراسة العلوم القانونية » - ١ - « تعريف الحق » - باريس - ١٩١٧ .

(٢) ديمولومب (Demolombe) - المرجع السابق .

عام يسمح بها ، أي يجب أن يحتوي التشريع السيد مادة تنص بموجها
على أنه لن يكون سيد « (١) » .

إن المحاكمة العقلية متماسكة بشكل رائع . فالقانون وحده يصنع
الحق ، وكل ما هو قانون هو حق ، وليس هناك من حق ضد القانون .

ولهذا فإن من الوهم البحث في الحق من متراس ضد السلطة .

إن الحق ، كما يقول الفقهاء ، هو « وضعي » .

« إن جوهر القاعدة الحقوقية نفسه ، كما يوضح استاذ معاصر ،
هو أن يجازي من يخالفها بوسائل قهر فورية ، أي بوسائل بشرية . إن
الحق يفترض إذاً بالضرورة سلطة عامة قادرة على إكراه الأفراد على
احترام الأوامر التي تملئها هي بنفسها . بهذا ، يبدو جلياً أن من غير
الممكن ، في حالة الحق ، تصور شيء غير الحق الوضعي » (٢) .

في القوة التشريعية اللاحقة :

هل يجب إذاً ، نتيجة الاستسلام لمثل هذه السلطات ، التخلي عن
وهم وجود حق قادر على إيقاف السلطة ، والتعرف فيه على مجرد مخلوق
للدولة ، عاجز تجاه خالقه ؟

ولكن ألم يظهر لنا التاريخ (٣) حقاً من رتبة مختلفة ، يقوم على
القانون الإلهي والعرف ؟ ألا يشهد الشعور اليوم أيضاً على أن كل
ما هو قانون ليس حقاً ؟ لنبحث أيضاً بالأحرى عن كيفية إدخال هذا

(١) « ميخائيلزيا للاعلاق » - ترجمه للفرنسية بارني - باريس - ١٨٥٣ - الجزء الأول
- ص : ٧١

(٢) كاري دو مالبرغ : « مساهمة في النظرية العامة للدولة » - باريس - ١٩٢٠ -
ص : ٥٧ - حاشية ٦ .

(٣) انظر الفصل الثاني عشر .

الضلال الذي اتينا على ذكر العديد من الشواهد عليه، وعن كيفية إدخال
إستجد الحق .

إننا هنا نقطة تلاقي الأخطاء ذات المصادر المختلفة جداً . خطأ
هوبس ، وأوهام روسو وكانط ، والأغلاط الفاحشة بشكل خاص
للمدرسة الحسنة والمنفعة ، لهذه العقول الوضيعة ولكن المؤثرة جداً ،
مقول انصار هلفيتيوس وبنتم وديستوت دو تراسي .

إن هوبس، كما نعلم ، يرى في السلطة الصانمة الوحيدة والحافظة
للتظام بين البشر . وقبلها وبدونها لم يكن هناك إلا الصدام الوحشي
بين الشهوات .

وأيضاً ، « عندما تتأسس الجمهورية ، توجد القوانين ، وليس
قبل ذلك قط » . و « القانون المدني هو بالنسبة لكل رعية مجموع القواعد
التي تعلنها الدولة ، شفهاً أو خطياً أو بأي مؤشر كافٍ آخر لإرادتها ،
بغية استخدامها من أجل التمييز بين الخير والشر ، أي ما هو مناقض
للقاعدة » (١) .

كم يشبه هذا التعريف تعريف بعض الفقهاء المحدثين ! ماذا ينجم
من هذه المبادئ المطروحة ؟

« إن سيد الجمهورية سواء كان جمعية أو رجلاً لا يخضع قط
للقوانين المدنية . لأنه ، باعتباره يملك سلطة سن وإنشاء القوانين ،
يستطيع عندما يحلو له التحرر من هذا الخضوع بالقائه القوانين التي
تزججه ، وسن قوانين جديدة بدلاً عنها » (١) .

(١) هوبس - اللوفياتان - الجزء الثاني - الفصل ٣٦ - ص : ١٢٧ - طبعة ١٦٥١ .

لقد رأى هوبس ، على الأقل ، وأراد الوصول لنتائج المبدأ الذي كان قد وضعه . لقد زعم أن يتخيل سلطة كلية ، ورسم صورتها المرمية بتعصب رجل المنطق : إن هذه السلطة التي تعتبر سيدة كل الملكيات ، ومراقبة كل الآراء ، لا يمكن انتقادها مهما فعلت ، لأنها الحكم الوحيد للخير الاجتماعي ، ولأن الخير الأخلاقي يرجع للخير الاجتماعي .

إن حالة روسو و « كانط » مختلفة كلياً . لقد نجحنا إسناد هذه القوة التشريعية اللامحدودة إلى ملك أو جمعية . لا ، إنها لا يمكن أن تعود إلا لكل الشعب ، وبهذا الشرط تبدو لهما بلا خطر . لأنه ، كما يفكر كانط :

« عندما يقرر فرد شيئاً ما تجاه آخر ، يكون من الممكن دائماً أن يلحق به بعض الظلم ؛ لكن أي ظلم سيكون مستحيلاً في ما يقرره نفسه (لأن) *(innepoti potiore cousum esse prohibentis)* » (١) .
Volente Mon lit injuria

من هذه المحاكمة الفكرية التي يمكن أن تكون متماسكة عند الاقتضاء ، إذا كان كل رعايا القانون بلا استثناء يعطون فعلياً موافقتهم الاختيارية لكل قانون ، تستنتج العدالة الضرورية للقوة التشريعية من خلال العديد من الأوهام !

أولاً وهم أن هيئة مفترضة للشعب يمثل رأياً بشكل متعمد ، لا تستطيع اتخاذ قرار ظالم تجاه البعض .

وثانياً وهم أن هيئة الشعب تصوغ إرادة وامية : ألم نرى الشعب الأمريكي الذي كان بوصفه هيئة قد صوّت بالموافقة على تحريم المشروبات الروحية ، يكذب بموقفه اليومي تصويته هذا ؟

(١) المرجع السابق - ص : ١٢٧ - ١٢٨ .

وأخيراً وهم أن يستشار الشعب في كل قانون : إن هذا لا نراه ،
ونقط بالنسبة لبعض القوانين ، إلا في سويسرا .

إن هذه القوة التشريعية الا محدودة التي زود بها روسو وكانط
المجتمع بأسره ، لا بدّ وأن - كما قال بنجامين كونستان - « تنتقل منه
الى الأغلبية ، ومن الأغلبية الى أيدي بعض الرجال ، وغالباً الى يد
واحدة ... » (١)

إن الشر الذي كان يمكن لهذه الفكرة أن تولده كان بعيد من خلال
مفهوم هذه العقول الكبيرة لم تكن ترى ، في كل المجموعة الاجتماعية ، من
حقيقة غير الإنسان . لقد كانت تملن بصارات مثيرة الإعجاب كرامته
والحقوق التي يمتلكها كإنسان . إنها لم تر بما فيه الكفاية أن هذه الحقوق
يمكن أن تكون في حالة صراع مع القوة التشريعية الا محدودة . إلا أننا
لن نشك بأنها كانت ستحاز لهذه الحقوق ضد الحقوق التشريعية . إن
دفاع روسو عما يسمى « بالاعتراض الحر » (*Libertum veto*) كان يسلط
الضوء بما فيه الكفاية على مزاجه . وفي القرن التاسع عشر كان الفصل،
المؤقت بالضرورة ، بين السلطين التنفيذية والتشريعية ، والمفاهيم
الفردية السائدة في كل مكان ، بقي من العواقب الممكنة لمفهوم مخيف
للغة التشريعية . وفي الواقع لمبت إعلانات الحقوق دور حق موضوع
فوق القانون .

الخطأ العنسي والمنغمي :

إن الخطأ الذي ارتكبته المدرسة الحسية والمدرسة النفعية هو
أكثر خطورة .

(١) بد. كونستان : « في سيادة الشعب » في « محاضرات في السياسة الدستورية » -
منشورات لابولاي - باريس - ١٨٧٢ - المجلد ٢ ص : ٩ .

إنه الثمرة القصوى للأزمة العقلانية . فليس هناك من خير بذاته ، وإنما ، كما يقول هلفيتيوس ، « الشعوب المختلفة لم تعطِ مطلقاً في كل الأزمنة وكل البلاد اسم الفاضلة إلاّ للأعمال التي كانت ، أو على الأقل التي كانت تعتقد أنها نافعة للشعب » .

ولكنها ، بالتأكيد ، أخطأت في تقدير ما هو نافع . وقد قدّم إليها علم المنفعة الجديد ووسيلة « زيادة السعادة الاجتماعية لأقصى حد » (على حد قول بنتام) .

يجب أولاً أن ينبعثَ كلياً « الككنم المسبق القديم » لعلم أخلاق « منطقي » وضروري بحد ذاته .

« إنه لخطأ قديم جداً ومبني جداً ، كما يقول ديستوت دو تراسي ، أن نعتقد بأن مبادئ علم الأخلاق هي فطرية في رؤوسنا ، وأنها هي نفسها في كل الرؤوس ، وأن يقتصر ، بناء على هذا العلم ، بأن لها مصدر سماوي لا أدري ما هو ... لنعترف بأن علم الأخلاق هو علم تؤلفه مثل كل العلوم الأخرى ، باعتباره ليس إلاّ معرفة نتائج ميولنا ومشاعرنا على سعادتنا ... إنه من بين كل العلوم الأخير الذي يكتمل دائماً ، والأقل تقدماً دائماً ، والعلم الذي يجب أن تنقسم الآراء حوله دائماً أكثر من أي علم آخر . كذلك فلن مبادئنا الأخلاقية تبتعد كثيراً ، ولن حلولنا تجنب ذلك ، عن أن تكون متماثلة ، وأن هناك ، في هذا الصدد ، من طرق الرؤية والإحساس بقدر ما هناك من أفراد ؛ وأن هذا التنوع هو الذي يكون تنوع الطباع وأن كل إنسان لديه ، من دون أن نستشف ذلك ، نظامه الأخلاقي الخاص به ، أو بالأحرى ركائمه مبهماً من الأفكار التي ليس لها تامة ، والتي لا تستحق اسم النظام لكنها تقوم مقامه (١) » .

(١) ديستوت دو تراسي : « عناصر إيديولوجية » - المجلد الرابع - ص: ٥٦ - ٥٩ .

إنّ القلبيء سيمز ربما اكتافه ، ويفكر بان تراسي ليس مفكراً
من الدرجة الاولى ، ولقنه لم يمارس تأثيراً مباشراً كبيراً .

بلا ريب ، لكنه يصف بشكل عجيب تبعثر المعتقدات والمساخر
الناجمة عن الزوال العقلائي . لقد أصبح الخير والشر ، والعدل والظلم ،
مادة للرأي .

إن هذه الآراء المتصادمة سنترجم في قوانين ، وهذه القوانين
ستضع الحق ، وستجعل هذا الأمر يكون عدلاً وذاك ظلماً .

ولم يخف على مؤلفنا أن هذا سيكون عبارة عن فوضى كبيرة . هل
كان يريد أيضاً أن يئسد « للمشرع الذي يمتلك كل أجزاء علم الأخلاق
وفقاً لنظام منهجي ومن خلال استنتاجات دقيقة » أمر العناية بإملاء
قواعد أخلاقية عملية من المستحيل تعليم الدافع إليها بالتفصيل ؟ وبأي
الوسائل يمكن جعل الناس منقادين لها ؟

« إن الأكثر قوة من بين كل الوسائل الأخلاقية ، والتي تكون كل
الوسائل الأخرى تجعلها بلا قيمة تقريباً ، هي القوانين القمعية وتنفيذها
الكامل والتمام » (١) .

لقد طرحت علينا هنا المشكلة الحديثة . فمذ لا يكون هناك من
حق مقدس في أجزائه أساسية ، وتدممه معتقدات مشتركة بين كل
أعضاء المجتمع ، ومذ يكون الحق ، حتى في مظاهره الأخلاقية الأساسية ،
قابلاً للتغيير الى ما لا نهاية وفقاً لمشيئة المشرع ، فانه لن يكون هناك
اختيار آخر غير تكالره المخيف والمتنافر وفقاً لمشيئة المصالح التي
تضطرب والآراء التي تتحرك ، أو غير بنائه المنهجي على يد معلم يعرف
ما يريد ويخضع بقسوة المجتمع لقواعد السلوك التي يعتقد بأن من
الواجب أن يأمر بها .

(١) المرجع السابق .

إنّ هذا المآزق هو النتيجة العتمية لواقعهم مترابطين : إنفلات
الفحص الحر ، الذي لا مكبح ولا منهج له ، تجاه كل المفاهيم الاولية ،
والقوة التشريعية اللاحقودة .

الحق فوق السلطة .

لنقل بصوت عالٍ إن المد الصامد للقوانين الحديثة لا يخلق الحق .
إن هذه القوانين هي تعبير من اندفاع المصالح ونزوة الآراء ، وعن
الشهوات . إنها مضحكة في فوضاها عندما تكون دائماً نتاجاً لسلطة
أكثر اتساعاً على النوام ، ولكن دائماً أكثر تهيجاً بسبب تشاجر الزمر .
ومكروهة في نظلمها الجائر عندما تنبثق عن سلطة متجمعة في يد فظة .
إنها لا تستحق ولا تحصل على احترام غير ذاك الذي يوفره لها الإكراه .
إنها ضد - اجتماعية لأنها تكلمها تقوم على مفهوم خاطيء وقائل للجميع .

إن من غير الصحيح أن نظام هذا المجتمع يجب أن يؤثر بأسره على
يد السلطة . إن المعتقدات والمبادئ هي التي تصنع الجزء الأفضل منه .
إن هذه ولك يجب ألا توضع باستمرار موضع التساؤل ، لأن
استقرارها التسبي شرط أساسي للسعادة الاجتماعية .

إن التماسك الضروري للمجتمع لا يمكن أن يؤثر على يد السلطة
وحدها . إنها تحتاج لوجود وحدة عميقة للمشاعر المفروسة في إيمان
مشترك ، تعبر عن نفسها في أخلاق لا جدال حولها ، أخلاق تدعم حقاً
من التمسك انتهائه .

إن كل هذا يجب أن يكون بعيداً عن متناول السلطة . فعندما
تتحل وحدة المشاعر هذه ، وعندما يسلم هذا الحق للتصف التشريعي
لا يكون باستطاعة السلطة ، بدون شك ، أن تمتد فقط ، وإنما يكون
عليها واجب القيام بذلك . إن عليها أن تعيد التماسك القاسد من خلال
تدخلها التواصل والعام .

هكذا رأينا السلطة تتقدم في العصر الذي تزعم فيه الإيمان
الكتائليكي . وهكذا رأيناها من جديد تتقدم نتيجة تزعم المبادئ
الفردية لثورة ١٧٨٩ ، التي ما زالت تشكل متراساً نميناً وإن كان أقل
سلامة .

لقد كان الفقهاء الكتائوليك ، في بلدنا ، أول من ذكر بوجود حق في
ذاته ، وإن وظيفة القوانين هي التعبير عنه^(١) . إنها حقيقة كانت تبدو
بديهية لونتسكيو^(٢) ، لكنها ، في عصرنا ، أحدثت فضيحة بسبب القناعة
بأن المؤسسات الأساسية والمبادئ الأولية كانت قابلة إلى ما لا نهاية
للفساد وفقاً لمشيئة الإرادة أو الرأي المسيطر مؤقتاً .

لقد عرض دويجي ، وسط حلفة من الاحتجاجات ، المذهب الحقيقي
للحق ووظيفته السياسية :

« إن الفكرة التي تكوّنتها عن الدولة لا تهم ... يجب التأكيد بقوة
وبلا كلل أن نشاط الدولة في كل تجلياته محدود بحق أعلى منها ، وأن
هناك أموراً يجب عليها فعلها ؛ وأن هذا التحديد لا يفرض نفسه فقط
على هذا العضو أو ذاك ، وإنما على الدولة نفسها ... إن الأمر الأساسي

(١) « إن القانون الذي يُعتبر وسيلة للانضباط الاجتماعي ، لا يكون الفصل من القوة ،
منعاً لا يكون بعد ذاته إلا تعبيراً عن القوة ؛ لأنه أن القوة لها ، هي أيضاً ، قوانينها
التي من خارجها لا تكون الفصل من الاضطراب الهيبة لتلافيها ... إن هذه القوانين
(التي تفرض نفسها على القوانين) تشكل الحق ، بالمعنى الأرفع الذي يمكن للفكر
أن يتصوره : أي بمعنى المثال الأعلى الذي يرسم وينير الطريق الذي يجب على
الشرع أن يسير فيها ... إن القانون ليس الحق ، إنه ليس إلا التعبير القريب منه ،
التعبير المؤقت أو المحلي ، إلا أداته بشكل ما » . ش. بودان
« الحق الفردي والدولة » - ص: ١٢ - ١٣ .

(٢) قبل أن تكون هناك قوانين مسنونة ، كانت هناك علاقات عدلة ... إن القول بأنه
لم يكن هناك عدل أو ظلم إلا فيما امرت به أو منعت القوانين الوضعية ، يعني أنه
قبل أن تُرسم الدائرة لم تكن الاضطراب متساوية » - « روح القوانين » - الكتاب
الأول - الفصل الأول .

هو ان نفهم ونؤكد ، بقوة ثابتة ، أن هناك قاعدة حقوقية اعلى من القوة العامة ، تأتي لتحديدنا وتقرض عليها واجبات « (١) » .

في زمن الحق المتحرك .

لقد فرض هذا المفهوم نفسه ، فور صيلفته ، على العقل . إنه ، من جهة أخرى ، الوحيد الذي باستطاعته أن يعطي معنى الى ما لم يكن في السابق إلا تسلييات لفظية : فعندما يجري الحديث ، كما يحدث فعلا ، عن إقامة سيادة الحق بين الأمم ، ماذا يمكن لهذا ان يعني إذا كان هناك لدى كل شعب حق لا محدود في تحديد أعماله ؟

ولكن مهما كانت فكرة القاعدة الحقوقية التي تفرض نفسها على السلطة حقيقية ، فإن وضعها موضع التطبيق تظهر في عصرنا صعوبات كبيرة .

لانه إذا قبلنا بمبدأ أن القانون يجب أن يكون متفقاً مع الحق ، فما الذي سيمنع السلطة التي تقدم القانون ، وحين تحرك المجموعة الراي من أجل تمريره ، من إدماء أنه تعبير وإظهار وتحقيق للحق . وعندما حكم عليه بأنه جائز ، يقال لي فقط بأن مفهومي للحق هو مفهوم خاطيء ، بل وباطل .

ولأن الحق متحرك مثل الاخلاق التي تدممه ، فإنهما يكونان في تقدم مستمر ، ولا يكون لديهما بالتالي أي شيء ثابت .

لقد وجدت المبقرية الحديثة غريزاً هذا المرض لجدا سمو الحق . ومنذ ان ارتاحت للمبدأ ، أخلت تعان انتماءها له ! إن الإساءة للحقوق الفردية التي أعلن في عام ١٧٨٩ أنها مقدسة ، والامتنياز المكوّن لمصلحة

(١) دويجي « بحث في القانون الدستوري » - المجلد ٢ - ص - ٥٤٧ .

بعض الفئات ، أو التمييز ضد بعض الفئات الأخرى ، وطابع عدم اليقين الذي طبعت كل المصالح به ، وتقدمتها للسلطة ، كل هذا فسّر وبرّر ومنحجّ باعتباره يمس دائماً مفهوماً للحق أكثر تقدماً وأكثر رقياً .

وكيف يمكن معارضته ؟ وفي ماذا يكمن هذا الحق الذي يفترض أنه حق متحرك ؟

لقد فقد الجذرين اللذين كانا في الماضي يضمنان صلابته : الإيمان بقانون إلهي ، بالنسبة لأجزائه الأساسية ؛ واحترام ممارسات الأسلاف ، بالنسبة للأجزاء الأخرى أما الجذر الثاني فلم يكن ممكناً إلا أن يقتلع في زمن التحولات السريعة . ولكن ماذا بالنسبة للأول ؟

إنّ الإنسان الحديث ، الذي لا أسلاف ولا معتقدات ولا أخلاق له والذي لا وجود لمن هو أعلى منه ، يجد نفسه منزوع السلاح كلياً أمام الأفق الذي يشرق في عيونه ، أفق بلوغ حالة أفضل ، وتحقيق منفعة اجتماعية أكبر ، بواسطة تشريع لا يصطدم بحق متجاوز إلاّ لأنه مستلهم من حق أفضل !

لهذا فإن من غير الجدوى كلياً انتظار الدفاع من حق غير ثابت من شعور عام متردد . إن هذا الشعور بالحق ما زال حياً جداً ، لكن العنف الأكثر عرياً يثيره لوحده بما فيه الكفاية ، وهو لا يرد قط ، وليس لديه . من جهة أخرى ، أي وسيلة للرد على اجتياح مآكر ويومي .

الطمع ضد القانون :

كيف يمكن إذاً أن نضمن فعلياً سمو الحق ، إن لم يكن أولاً بصياغة قواعده السامية بشكل صريح . ثم بتأسيس سلطة ملموسة تقابل القوانين بالحق وترفض تلك التي تسيء إليه ؟

إنه النظام الذي عرفه الفقيه الأمريكي مارشال كيف يجعل الولايات المتحدة تقبل به في عام ١٨٠٣ . فصدر القانون الذي يسيء لحقوق ضمنها الدستور له ، بلجاء المواطن الى القضاء ، فتقوم المحكمة العليا بإسقاط نتائج هذا القانون تجاه المدني بحيث يصبح القانون غير قابل لتطبيق ، ويكف بذلك عن الوجود .

في هذه المؤسسة (*) ، وجد الأمريكيون المتراس لحماية حريتهم والسد في وجه اجتياحات السلطة . فهي التي منعت الأهواء : التي سلك لها الدستور الديمقراطي مبادئ القوة التشريعية ، من استعمالها ضد هذه الفئة أو تلك من المواطنين .

لقد اقترح البعض نقل هذه المؤسسة الى فرنسا واتخاذ إعلان الحقوق الصادر في عام ١٧٨٩ كقاعدة أساسية ومحرمة لها . إن المحاكم ، وفي المقام الأخير ، المحكمة العليا ستفصل بين المشرع المنتهز والمواطن المتضرر .

إن هذا الأمر سيكون بالتأكيد عبارة عن عودة ارتباط بالنوايا الحقيقية لأعضاء الجمعية التأسيسية . إن البعض سيسخر بلا تردد من تسجيل « مبادئ خالدة » في مقدمة الصرح التشريعي الذي سيثبته النظام الحديث . هنا ، كما يحصل غالباً ، يعتبر مذهب الشك هو الأحق ، والحماسة هي الحكمة . فمنذ أن تستند لرجال السلطة الضخمة في سن القوانين ، يكون من الواجب رسم إطار ثابت لهم ، بوجه نشاطهم ويحتويه . إن إعلان عام ١٧٨٩ كان ، بمعنى ما ، المادة البديلة للقانون الإلهي . ولكن كم كان أقل فعالية منه !

(*) انصود بذلك نظام الرقابة المستندية على القوانين الذي تأسست في الولايات المتحدة منذ عام ١٨٠٣ بفضل اجتهاد القاضي مارشال (الترجمة)

هل يمكن في الوقت الحاضر ان نعطي هذه الفعالية ، من خلال نقل مؤسسة امريكية ؟ لكن هذه المؤسسة لم تستطع ان تفتح إلا لانها الثمرة الطبيعية للعادات القضائية التي كان المهاجرون قد حملوها معهم من انجلترا ، والتي لم يكن هناك ، او لم يعد هناك منذ مدة طويلة ، ما يصادلها في القارة .

فإذا استطاع القاضي في امريكا أن يصد المشرع الذي يتقدم في ميدان الحرية الخاصة ، فلأن القاضي في انجلترا كان باستطاعته أن يصد وكيل السلطة الذي يتقدم في هذا الميدان .

لقد كان هناك مكبح قضائي للقوة التنفيذية ، ولهذا كان من المنطقي . والقوة التشريعية تنطلق إنطلاقاً شاسعة ، أن يضاف مكبح تكميلي للقوة التشريعية نفسها ، لأنه ماذا يفيد المواطن أن يدافع عنه القاضي ضد وكيل السلطة القادم بدون قانون ، إذا عاد هذا ثانية في الغد ، وكما يحصل في أيامنا الحاضرة : وهو مسلم بفانون ؟ إن هذا الحظر هو الذي تنفاده المحكمة العليا . وكما نرى ، فإن تجديد عام ١٨٠٣ له صلة بدور أقدم للقاضي ، وبمفهوم للسلطة القضائية غريب عنا للأسف .

عندما يوقف القاضي وكيل السلطة :

عندما خصّ القرن الثامن عشر الحريات الانجليزية باعجاب انتقل صدها الى ايامنا هذه ، اخطأ جداً في ظنه أنه وجد مبداهها في النظام البرلماني . لقد كان المبدأ يكمن في النظام القضائي .

ف عندما يأتي وكيل السلطة ليمسك برجل في ميدانه الخاضع من أجل أن يجبره على فعل شيء ما ، أو يمنعه من ذلك ، يساعد جهاز إكراه كامل لا يمكن لإنسان بمفرده أن يقلومه . إن الإنسان المتروك لذاته ، يصبح عبداً للسلطة . وهو لا يكتف عن أن يكون كذلك إلا إذا استطاعت سلطة مضادة أن توقف الذراع المسيطرة . هذا كان الدور الاول للمحامين

الشعبيين في روما القديمة ، حيث وجد العامة في هذه المؤسسة بداية حريتهم . لقد آلت هذه المهمة في انجلترا ، وبواسطة التقليد في الولايات المتحدة ، إلى القاضي .

إن الوظيفة القضائية ، في كل بلد متحضر ، تكمن ، في الميدان الجنائي ، بمعاينة المجرم وفي الميدان المدني بتعويض تمدي فرد على حقوق آخر . وهي تتضمن ، من خلال نمو منطقي ، التدابير المحافظة التي يمكنها أن توقف مجرى العمل المسبب للضرر .

إلا أن حقوق القضاء ، في البلدان المسماة بالانجلو - سكسونية ، لا تمتد فقط إلى حركات رجل خاص تجاه رجل خاص ، وإنما أيضاً لحركات وكيل السلطة إزاء أي كان .

« إن سكرتير الدولة يحكمه ، كما يقول ديساي ، القانون المادي للمملكة ، سواء في سلوكه الرسمي أم في حياته الخاصة . وإذا قام سكرتير الدولة للشؤون الداخلية ، في سورة غضب ، باتخاذ إجراءات عنيفة ضد زعيم المعارضة ، أو اعتقله لأنه يرى أن حرية خصمه السياسي خطيرة بالنسبة للدولة ، فإن هذا الوزير سيعرض نفسه في الحالتين للاحقاق ولكل العقوبات الأخرى التي يعلها القانون في حالة الاجراءات العنيفة . إن اعتبار توقيف رجل سياسي ذي نفوذ ، ويمكن لخطبه أن تثير الفوضى ، مجرد عمل إداري بحت ، لا يشكل عذراً للوزير ولرجال الشرطة الذين يطيعون أوامره » (١) .

إن هذا المثال يبرز الفرق الاساسي بين المجتمع البريطاني والمجتمع القاري ، ويوضح بشكل ملموس الاساس الحقيقي للحرية الانجليزية . إن هذا الاساس لا يجوز حيث بحث عنه في الشكل السياسي الذي تقل بلا جدوى ، وإنما في مفهوم الحق .

(١) ا. ف. ديساي - الرجوع السابق ذكره - ص = ٢٤٧ .

إن الفكر السياسي يضع السلطة فوق الحق المألوف . وهو يقسم بذلك أعضاء المجتمع الى طبقتين منفصلتين بوضوح . وإن كل ما هو في جانب الدولة يمكن أن يعمل ضد كل ما هو في جانب الشعب من دون أن يجعل نفسه خاضعاً للمحاكم العادية . إن هذه المحاكم لا تستطيع أن تمنع شيئاً أو تعوض شيئاً أو تعاقب شيئاً .

« وبالعكس ، فإن فكرة المساواة أمام القانون أو خضوع كل الطبقات الكلي لقانون واحد تطبقه المحاكم العادية ، قد دفعت ، في إنجلترا ، حتى حدها الأخير . إن كل الموظفين ، لدينا نحن الانجليز ، من الوزير الأول وحتى رجال الشرطة أو جياة الضرائب ، يخضعون لنفس المسؤولية بالنسبة لكل عمل يجري بدون مبرر شرعي ، مثلهم في ذلك مثل أي مواطن آخر . إن المصنفات القضائية مليئة بأنواع القضايا التي أحيل فيها موظفون للمحاكم وعوقبوا أو أدينوا بسبب أعمال ارتكبوها أثناء ممارستهم لوظائفهم ، وأسأؤوا فيها استعمال السلطات التي خولهم إياها القانون . إن حاكم المستعمرة ، وسكرتير الدولة ، والضابط ، وكل الموظفين التابعين لهم ، حتى ولو طاعوا أوامر رؤسائهم في السلم الإداري ، مسؤولون عن كل الأعمال التي لايسمح لهم القانون بالقيام بها ، وذلك مثل أي مواطن بسيط لا يمارس وظائف رسمية » (١) .

إن هذه الضمانات هي أقل فعالية بالجزاءات التي تتضمنها مما بالحالة الذهنية التي ترعاها . إن الموظف التابع ، الذي يمكن معاقبته بسبب تنفيذ عمل أمر به ، سيتفحص قبل التنفيذ المفاهيم الأولية للحق المشترك التي تستخدم بشكل طبيعي كقياس له . إن كل ما يتعد عنها يكون مثاراً للشك . أما بالنسبة للموظف للأعلى مرتبة ، فإن التهديد القصائي يذكره باستمرار بأنه مواطن مثل الآخرين . إن هذه النتائج لا تحدث عندما يسمح لفرد بتقديم طعن ما ، هو بمثابة طلب عفو . ضد

(١) أ. ف. ديسلي - الرجوع السابق ذكره - ص ١٧٢ .

تجاوز السلطة ، لأن هذا الطعن / كما هو الحال في فرنسا ، لا يصيب أولئك الذين ارتكبوا هذا التجاوز شخصياً .

في سلطة القاضي :

لقد رأينا الثورة الفرنسية تستبسل في تهديم هذه الضمانة الثمينة للحرية التي وفرها تدخل القاضي ضد عمل السلطة . إن كل النظم التي تتالت منذ قيام الثورة لم تسمح لها بالولادة من جديد .

إن تقدير قيمتها اليوم يكاد أن لا يكون ممكناً : لأنه يأتي طبيعياً للذهن الإنسان المعاصر أنه يكفي سن قانون من أجل تسليح وكيل السلطة . وإذا كان باستطاعة القاضي في الولايات المتحدة أن يوقف حتى القانون ، فإنه لا يستطيع ذلك في إنجلترا .

ولئن استطاعت المؤسسة الموقفة للإرادة التنفيذية ، والتي كانت تمنحني أمام الإرادة التشريعية ، أن تكون ذات فعالية كبيرة ، فذلك لأنه كان يمتدح ، في نفس الوقت الذي يجري فيه التذكير بأن القوة التشريعية كانت منذ أمد طويل باطلة أو خجولة جداً ، بأن المقصود بالقانون إنما هو الحق الثابت الذي يتفق على إيقائه ثابتاً :
notimus leges angliae mutare .

ومع ذلك فقد تطور هذا الحق ، ولكن بشكل تقدم غير ملموس ، وبواسطة قرارات خاصة كانت ، من أجل الفصل بين أنواع متنوعة أكثر فأكثر ، تؤلف وتلتبس السوابق .

إنه علم صعب ، جعل كريهاً بسبب الأوهام التي كان عليه اللجوء إليها ، واللهجة التورمندية التي كان يرهق نفسه بها ، إن الحق كان يعود ، بشكل ما ، لأولئك الذين كانوا يمارسون هذه السلطة المقدسة .

هكذا تكون حق لم يستوحى البتة من الحاجات الخاصة للسلطة ؛ لكنه يستجيب وحسب الحاجات الخاصة للجسم الاجتماعي . ومن خلفاءه خرج ما يسمى في إنجلترا بأسس الدستور^(١) ، التي هي ليست إلا « تصميماً للحقوق التي ضمنها المحاكم للأفراد »^(٢) .

لقد راكم القضاة الانجليز ، الذين يشكلون عالماً مستقلاً ، ويمارسون بوقار وظيفة احتفالية ، وبطريقة ما سرية ، خلال عدة قرون هيئة وسلطة معنوية تفسر احترام البرلمان لما أمكن بحق تسميته بالتشريع القضائي . لقد أبدى البرلمان « الذي يستطيع فعل كل شيء » الكثير من التحفظ إزاء الحق الذي بني بهذه الطريقة : « إن روح وأساس مؤسساتنا يخضع ، كما يقال ، لدرجة الاستقلال والسلطة المطلقة للمحاكم القضائية »^(٣) .

وهكذا نفهم بنفس الوقت كيف أسندت لهم هذه الهيئة ، التي ورثتها المحاكم الأمريكية ، حق مراقبة القوانين نفسها .

لكن المد الصامد للقوانين الحديثة لم يوفر في إنجلترا صرح الحق القديم . لقد انتفضت السلطة ، في الولايات المتحدة ضد العقبة التي كانت المحكمة العليا تضمها في طريقها . وأخذ عليها عدم مجازاتها لزمناها .

لقد دخلت المحكمة في صراع مع السلطة على أرض اختيرت بشكل جيد بالنسبة للسلطة وسيء بالنسبة لها . ووجدت نفسها متمرضة للشعور العام ، وكان عليها ، بعد انتصار شكلي ، أن تخبو : واستطاع البعض الحديث عن غروبها .

(١) يقول ديساي : « إن ما يسمى في إنجلترا بأسس الدستور إنما هو الاستقراء او التعميمات القائمة على القرارات الخاصة التي تصدرها المحاكم والتي تفسر الحقوق الرسمية المطلقة » - المرجع السابق - ص ١٧٦ .

(٢) المرجع السابق - ص ١٧٩ .

(٣) المرجع السابق - ص = ٢٠٢ .

إن الشعور الحديث ، الذي ينظر للأشياء ببساطة مخيبة للآمال ، لا يستطيع ، بالفعل ، في أي مكان ، تتحمل أن يحدد رأي بعض الرجال لوحده ما يطالب به رأي كل المجتمع . إن في هذا ، كما ينظرون ، شتمية لبدا السيادة الشعبية .

إن ماجمل القانون ، في فرنسا ، ينجو من كل مراقبة وحتى من كل تفسير قضائي ، إنما هو ، كما يقول جيني بحق :

« الشعور الفريزي والمبهم ، ولكن المفروس بعمق في العقول الفرنسية ، بأنه من خلال إثارة بعض النصوص الشرعية ، من طريق قرارات ملموسة بسيطة وسلطوية نسبية ، كان قضاتنا يصلون بالفعل لإفشال القوة العليا للمشروع ، وهكذا كانت السلطة القضائية تجد نفسها ، حتى حين تقوم باداء مهمتها بدقة ، أعلى من السلطة التشريعية ، التي يريد المحدثون أن يبقوا السيادة لها دون غيرها » (١) .

إن القوة التشريعية ، التي ينظر لها بوصفها تعبيراً عن الكل ، تمارس سيادة كلية . فمن يجرؤ على إيقافها ؟

فمد تطرح المشكلة بمبارات رأي البعض ضد رأي الكل ، لا يكون الجواب موضع شك . إلا أن الأمر لا يتعلق بالضبط بأراء من هذا الجانب أو ذاك . إن هناك من جهة أولى إحساساً ظرفياً بأن أساليب إثارة متقنة أكثر فاكثر تسمح لحكومة ما أو لحزب بأن يخلق بسهولة كبيرة . وهناك من جهة أخرى حقائق قانونية يفرض احترامها نفسه بشكل مطلق . إن أقل زلة قدم تفقد ، بدون شك ، الثقة ، بشكل خطير ، بحراس هذه الحقائق (٢) . لكنها لا تخسر مع ذلك طابعها كضرورة .

(١) فرانسوا جيني (F. Génry) = « علم وتكتيك في القانون الخاص الوضعي » - مجلدات - ١٩١٤ - ١٩٢٤ - المجلد الرابع - ص = ٩٢ .

(٢) مثل بعض المقومات غير التنبؤية التي اطلتها المحكمة العليا ، في الولايات المتحدة ضد القوانين اجتماعية ملزمة .

هل تسيء حركة الأفكار لاسس الحق ؟

كذلك يجب ان تكون الحقائق التي ينبغي الدفاع عنها حقائق
أبدية .

إن ماعانت منه المحكمة العليا الامريكية هو انها دافعت ضد الملامة
السياسية عن مبادئ كانت هي أيضاً ذات ملامة سياسية .

إن واضعي الدستور كانوا ملاكا مستقلين ، وكانوا يشرمون للملك
مستقلين . واثناء الصراع الذي ادى لخسوف المحكمة العليا ، كانت
السلطة مدعومة من قبل كتلة العمال الذين يعانون من نتائج مفهوم
مشوه بشكل مخيف لحق الملكية . ولانها حددت موقعها في ارض الحقائق
الهائلة رأت المحكمة سلطتها تصغر مؤقتا .

وعندما يقال ان الحق ، الحق الاساسي ، يجب ان ينبع حركة
الأفكار ، يرتكب القائل خطأ مشابهاً . إن ما يعمد بتعلق بأنه حق ليس
في الحقيقة إلا انزلاق المصالح . إن الطبقات والفئات الاجتماعية تسير
في طريق تغيير تركيبها وقوتها النسبية . ويجب على الحق ان يتكيف
مع هذه التغيرات .

لكن فيه جزء لا يتغير ، ولا ارى أن البشرية ، للأسف ! قادرة على
اندفاع وحماة لحقائق جديدة باستمرار . إن الأفكار هي بالمعنى نقاط
ماء نادرة في صحراء الفكر البشري التي ما ان تكتشف مرة حتى تصبح
ثمينة إلى الأبد ، وإن تركتها الحماقة والجهل مضمورة بالرمال . ابن
هو نهرك الذي اروي ظمائي فيه ؟ إنه سراب . يجب العودة إلى ارسطو
والقديس توما ومونتسكيو . هنا نجد ماهو محسوس ، ولاشيء منهم
لا يرتبط بالوقت الحاضر .

كيف يصبح الحق حيوانياً :

إن الخطأ الاساسي على الأرجح لعصرنا يكمن في الاعتقاد بأنه يجب دائماً أن تكون هناك إمكانية لوضع كل شيء موضع التساؤل . إن أي مجتمع ، يقول كونت ، لا يستطيع البقاء من دون احترام اجماعي يعطى لبعض المفاهيم الأساسية التي لا تخضع للنقاش .

« والحرية الحقيقية لا يمكن أن تكمن إلا في خضوع عقلائي للهيمنة الوحيدة ، الملاحظة بشكل ملائم ، لقوانين الطبيعة الأساسية ، بعيداً عن كل قيادة شخصية تمسقية»^(١) . لقد حاولت السياسة الميتافيزيقية عبثاً أن تكرس بهذه الطريقة نفوذها ، ملونة باسم « القوانين » القرارات ، اللاعقلانية والمشوشة غالباً ، التي تتخلدها الجمعيات السيدة ، بغض النظر عن كيفية تركيبها . إن هذه القرارات ينظر إليها ، من جهة أخرى ، ومن خلال وهم أساسي لا يستطيع أن يغير من طبيعتها ، كتعبير أمين من الإرادة الشعبية»^(٢) .

كيف لا نرى أن هدياناً تشريعياً نما خلال جيلين أو ثلاثة أجيال ، وعود الرأي العام على النظر إلى القواعد والمفاهيم الأساسية باعتبارها قابلة للتغيير إلى الملائمة ، يخلق الوضع الأكثر مواتة للحاكم المستبد .

إن القانون المتحرك هو لعبة الشهوات وأدائها . إن المستبد الذي تحمله موجة ما إلى السلطة يستطيع أن يشوه بالطريقة الأكثر غرابة ، كل ما لم يعد له شكل ثابت . فلأنه لم يعد هناك من حقائق ثابتة . يستطيع أن يفرض حقائقه ، التي هي عبارة عن وحوش فكرية مشوهة الخلقة مثل الكائنات التي يراها المرء في أحلامه المزعجة والتي تمر لهذا الكائن الطبيعي رأسها ولذلك أطرافها . إنه ، بإقامته لنوع من « الدائرة

(١) إنها إعادة إنتاج حرفية تقريباً (هل كان كونت ينتبه لذلك ؟) لنظر لود .

(٢) كونت : الفلسفة الوضعية - المجلد ٤ - ص : ١٥٧ .

الغذائية » ، يستطيع أن يغذي المواطنين بأفكار يعيدها إليه هؤلاء بشكل « إرادة عامة » . إن هذه الإرادة العامة هي السماد الذي تنبت عليه القوانين المنفصلة عن بعضها أكثر فأكثر ليس فقط للعقل الإلهي وإنما للعقل البشري .

لقد فقد الحق روحه ، وأصبح حيوانياً (١) .

(١) نقرأ في الرسالة البابوية (Mit Brennender Sorge) المؤرخة في ١٤ آذار ١٩٣٧ : « إن كل من يأخذ العرق أو الشعب أو الدولة أو شكل الدولة أو المؤسسات على السلطة أو أي قيمة أساسية أخرى للجماعة البشرية - أي كل الأشياء التي تحتل في النظام الأرضي مكانة ضرورية ومشرقة - إن كل من يأخذ هذه المفاهيم ليسعها من سلم القيم ، حتى الدينية ، ويضفي عليها طابعاً إلهياً ، من خلال عبادة وثنية فإنه يقرب ويتركز نظام الأشياء الذي خلقه وركبته الله . إنه سيكون بعيداً من الإيمان الحقيقي بالله وعن مفهوم للحياة يستجيب لهذا الإيمان . »
« ذلك هو الجذب العظمي لعصرنا الذي تبعده الأخلاق وكذلك الحق النظري والمعملي عن الأساس الإلهي للوحي . إننا نفكر هنا بشكل خاص بما يُسمّى بالحق الطبيعي، الذي سجلته ريد الخالق نفسها على ألواح القلب البشري ، والذي يمكن للعقل السليم أن يقرأ فيها متعة لا تحويه الطبيعة والشهوة .

إن كل حق وضعي من أي مشروع آتس يمكن أن يتقوم من حيث محتواه الأخلاقي ، وبالتالي ، من حيث السلطة التي تكلم ضميره . إن القوانين البشرية التي هي في حالة تناقض يتطرق حله مع الحق الطبيعي تدفع بعيداً أصلي لا يمكن أن يشفي منه أي إكراه ، وأي تعدد خارجي للقوة . إن من الواجب على ضوء هذا البعد أن نحكم على التسكفة الأخلاقية : « الحق هو منفعة الشعب » . إن من الممكن بالتأكيد إعطاء هذا الاقتراح معنى ملموس . إذا ما فسرنا بذلك أن ما هو مشروع أخلاقياً لا يمكن مطلقاً أن يضم الخير الحقيقي للشعب . ومع ذلك فإن الوثائق القديمة كانت تعترف بأن التسكفة التي تكون صحيحة بشكل تام يجب بالحقائق أن تنكسر ويُعبر عنها هكذا : « إن من المستحيل أن يكون شيء ما نافعاً إن لم يكن في نفس الوقت جيداً من الناحية الأخلاقية . وهو ليس جيداً من الناحية الأخلاقية لأنه نافع ، وإنما هو نافع لأنه جيد من الناحية الأخلاقية » (شيشرون :

٢ - ٢٤) .

←

→

« إن هذا البعد (القائل بأن الحق هو النعمة) قد يعني ، في الحياة الدنوية ، ونحن نتحرر من هذا القاعدة الأخلاقية ، حالة الحرب المأثمة بين مختلف الأمم . أما في الحياة القومية ، فإنه سيتجاهل ، من خلال الخلط الذي يقوم به لانتخابات الحق والنعمة ، الواقع الأساسي المتمثل بأن الإنسان ، كشخص ، يمتلك حقوقاً يستمدّها من الله ، ويجب أن تبقى تجاه الجماعة خارج كل الاستبدادات التي تتجه لإنكارها وإلغائها أو تجاهلها . إن احتقار هذه الحقيقة ، يعني نسيان أن الحق العام الحقيقي يتجسد في التنطيل الأكبر بطبيعة الإنسان التي توفّر بالتسليم بين الحقوق الشخصية والالتزامات الاجتماعية ، ويهدف المجتمع الذي يتحدد أيضاً بنفس هذه الطبيعة البشرية . لقد أراد «الخالق» المجتمع ليكون وسيلة تؤدي إلى النمو التام للاستعدادات الفردية وللتزايا الاجتماعية التي يجب على كل فرد ، بإسهاله وأخذ بالتناوب ، أن يترجمها لغيره وغير الآخرين . أما بالنسبة للقيم الأكثر عمومية والأكثر سموً والتي يمكن للجماعة ، وليس للأفراد الموزونين ، أن تخلقها ، فقد أرادها الخالق ، هي أيضاً بالنهاية ، من أجل الإنسان ، ومن أجل تنقله الطبيعي وفوق الطبيعي التام ، وإتمام كماله » .

الفصل السابع عشر

البلور الارستقراطية للحرية

أين الحرية ؟

لقد بحث مجتمعنا الاوروي عنها منذ قرنين : فوجد سلطة الدولة الأكثر انساهاً والأكثر إزعاجاً والأكثر ثقلاً التي عرفتها حضارتنا .

وعندما نسال أين الحرية ، ويشيرون الى بطاقات التصويت التي هي في أيدينا : إن لدينا حقاً على الآلة الضخمة التي نحن رعاياها ، إنما نستطيع ، نحن العشرة أو العشرين أو الثلاثين جزءاً من مليون من السيد ، الضائمين وسط جمهور شاسع ، نستطيع أحياناً أن نطلقها .

وهذه هي ، كما يقال لنا ، حريتنا . إنما نفقدها عندما تستولي ارادة فردية بمفردها على الآلة : فيقوم الحكم الاستبدادي . ونعثر عليها ثانية عندما يصاد لنا حق إعطائها اندفاعاً مرحلية : فيقوم الحكم الديمقراطي .

إن في الأمر سوء تفاهم أو خداع . فالحرية شيء آخر تماماً . إنها لا تكمن في عدم خضوع إرادتنا قط لإرادات بشرية أخرى ، وإنما في كونها تحكم لوحدها أعمالنا ، وفي أنها توقف فقط عندما تسبب للأشخاص التي لا بد منها للحياة الاجتماعية .

إن حريتنا ليست قط مشاركتنا الوهمية الى حد كثير أو قليل في السيادة المطلقة لكل الاجتماعي على الأجزاء ، وإنما هي السيادة المباشرة

القودية والمموسة للإنسان على ذاته ، والتي تسمح له وتلزمه ببسط شخصيته ، وتمكنه من السيطرة والمسؤولية على مصيره ، وتجعله مسؤولاً عن تصرفاته تجاه جاره المزود بحق مساو يجب عليه احترامه - هنا تتدخل العدالة - وتجاه الله الذي يلي مقاصده أو يسخر منها .

إن الحرية لم تمتدح كثيراً من قبل العقول الأكثر سمواً باعتبارها منصرفاً للسعادة الفردية ، وإنما لأنها تفتتج الإنسان من دور الآداة التي تحاول إرادات القوة دائماً أن تحيله إليه ، وتكرس كرامة شخصه .

من أين فقدان هذه النوايا السامية كلياً للرؤية في الطريق ؟ وكيف حصل أن المشاركة في الحكم ، التي يقال عنها خلافاً للأصول أنها « الحرية السياسية » ، والتي هي في حقيقة القول إنها إحدى الوسائل الممنوعة للإنسان من أجل ضمان حريته ضد الجهد المستمر للسيادة تبلى له أئمن من الحرية نفسها ؟ ولماذا اكتفى بهذه المشاركة في السلطة من أجل مساعدة وإثارة اجتياحات الدولة ، التي وصلت بفضل مؤازرة الجمهور لأبعد مما كان بإمكانها أن تبلغه على يد الملكية المطلقة ؟ .

إن الحدث ليس غريباً إلا للوهلة الأولى (١) .

إنه يقترن بسهولة مذ تتكون فكرة واضحة قليلاً من المباشرة العريضة في التقدم بين السيادة والحرية ، بين السلطة والإنسان الحر .

في الحرية .

إن الحرية ليست ، كما يفترض حدسنا ، إختراعاً حديثاً ، وإنما هي تعود بالعكس ، كفكرة ، لتراثنا الفكري الأكثر قدماً .

(١) لقد تلبأ به بشكل خاص بنجلين كونستان : « إن الاعتراف بالحدود بسيادة الشعب لا تريد في شيء من مجموع حرية الأفراد . وإنما استندت لهذه السيادة حرية تعترف يجب أن لا تمتكها ، لأن الحرية يمكن أن تُلغى بالرغم من هذا المبدأ أو حتى على يد هذا المبدأ » - ب.ه. كونستان : « في سيادة الشعب » - « مطامير في السياسة الدستورية » منشورات لابلوي - باريس - ١٨٧٢ - المجلد ١ - ص : ٨ .

وعندما نتكلم لغة الحرية ، نعثر بشكل طبيعي على صيغ أعدت في ماض اجتماعي بعيد . إن تقييد الحقوق اللاتية لمصلحة السلطة بدأ قبل وقت بعيد من قيام الملكية المطلقة التي تعتبر بدقة أولى النظم الحديثة .

ف عندما نقول ، على سبيل المثال ، بوجوب أن لا يسجن أو تنتزع أملاكه إلا بمقتضى قانون قائم وحكم صادر عن أقرانه ، فإننا نستعيد عبارات الشرعة الكبرى في إنجلترا . وإذا شئنا مع شاتام (Chatham) تأكيد حرمة المسكن الخاص ، فإننا نجد ، بلا وحي ، شلباب لعنة القانون النرويجي القديم بأنه « إذا انتهك الملك حرمة مسكن رجل حر ، فإن الجميع سيتجهون نحوه لقتله » .

وعندما نطالب أيضاً بالتصرف الحر بأعمالنا باستثناء الرد على الفرد المسبب ، وهذا ما يمثل ، على سبيل المثال ، النظام البريطاني في ميدان حرية الصحافة ، فإننا نكون ضمن روح القانون الروماني الأكثر قديماً .

إن المفهوم الذي نكونه « غريزيا » عن الحرية ، هو في الحقيقة ذكرى اجتماعية ، ذكرى الإنسان الحر . الإنسان الذي ليس هو ، كإنسان الطبيعة ، افتراض لفيلسوف ، وإنما وجد في المجتمعات التي لم تكن السلطة قد اجتاحتها . إن هذا الإنسان هو الذي نستمد منه مفهومنا للحقوق الفردية . متناسين فقط كيف كرست هذه الحقوق ودفع عنها .

لقد تعودنا كثيراً على السلطة التي ننتظر منها أن تمنح هذه الحقوق لكن حق الحرية ، في التاريخ ، لم يكن كرمًا من السلطة ، وإنما ولد بطريقة مختلفة كلياً .

إن هذا الحق لم يكن عاماً ، يقوم على إفتراض وجود كرامة لدى كل إنسان ويجب على السلطة ، من حيث المبدأ ، أن تحترمها . وهنا يكمن الفرق الكبير مع أفكارنا الحديثة . وإنما كان حقاً خاصاً ، ونتيجة

بالنسبة لبعض الرجال ذوي الكرامة والذين كانوا يوفرون الاحترام له . لقد كانت الحرية واقعا يتأكد بصفته حقاً ذاتياً .

يجب الانطلاق من هذه القاعدة التاريخية من أجل طرح قضية الحرية بشكل جيد .

الاصول القديمة للحرية .

إننا نجد الحرية لدى اقدم تشكيلات الشعوب الهندية - الأوروبية التي نعرفها .

إن هذا الحق الذاتي يعود بدقة شديدة لاولئك الذين لديهم الوسائل للدفاع عنه ، أي لأعضاء تلك الأسر القوية التي اتحدت مع بعضها بطريقة ما من أجل تكوين المجتمع .

إن من ينتمي لمثل هذه الأسر يكون حراً لأن لديه « إخوة » من أجل الدفاع عنه أو الثار له . فإن جرح أو قتل سيكونون قادرين ، على محاصرة مسكن القاتل بالسلاح ، وقادرين أيضاً على حمايته عندما ينتهم بأنه انحاز الى جانبهم .

إن كل الأشكال الأقدم للإجراء تنفّر بهذا التضامن الأسري القوي . مثل أسلوب الدعوة لحضور محكمة التي تحفظ لنا « قوانين الفريد » ذكره ، على سبيل المثال (١) : إن الحصول على القبول بالمحاكمة يتم من خلال الإيماء بالهجوم على منزل المدعى عليه . وهذا ما يذكره بديهياً بأن المحاكمة كانت في البدء عبارة عن لجوء للتحكيم ، كأسلوب مناسب لتجنب معركة ، كما يفهم أيضاً بأن المحاكمة استطاعت ان تأخذ شكل مباراة بالقسم ينتصر فيها من يتمكن من جلب عدد أكبر من

(١) انظر = تاليسون : تاريخ الحق والمؤسسات في إنجلترا - باريس - ١٨٨٢ -
الجلد ١ - ص = ٢٤٠ .

الأشخاص الذين يضعون أيديهم تحت يده من أجل أن يتقسموا معه (١) : إنه اختبار حقيقي للقوة ، يجب أن تنتصر فيه الأسر الأكثر عدداً والأكثر تضامناً .

إن هذه الأسر القوية الغيرة على استقلالها ، والمتمنجة للقيام بالمشاريع المشتركة ، هي التي أعطت نبرة مؤسسات الحرية . إنها لم تقبل في البدء رئيساً إلا عندما جعلته الظروف ضرورياً (٢) ، ثم انتهت أخيراً لتحمل حكومة منتظمة ، وإن كانت لم تقبل أن ترتبط بها إلا بموافقتها الطنية . إن السلطة لم يكن لها من قدرة وقوى وموارد غير تلك التي أعطها إياها الرجال الأحرار المجتمعين . لقد فتكت الحياة المدنية تدريجياً « المشائر » إلى أسر ضيقة ، لكن رئيسها احتفظ بروح الاستقلال الصنيف الذي هيمن على البدايات الاجتماعية . ويشهد على ذلك القانون الروماني للأقدم ، الذي بني على مبدأ استقلال الإرادة (٣) .

(١) انظر السابق - ص = ٢٥١ .

(٢) انظر : مومسن : « أن أعضاء الجماعة (في روما الأكثر بدائية) كانوا يتكلمون من أجل أن يردوا ، من خلال جميع قواهم ، المصطد الأجني ، وكانوا يعاونون بعضهم البعض في حال الحريق ، ومن أجل هذا الدفاع وهذه النجدة ، كانوا يطعنون لأنفسهم رئيساً »

وخرج حالة الضرورة هذه ، لم تكن هناك من سيادة داخل الجماعة (intra muros) ، « وليس المسكن (domus) لم يكن يملكه في البداية أن يعتمد إلا على نفسه وعلى أبنائه ، وكان يحق الحق لنفسه » - مومسن = القانون الجنائي الروماني « - المجلد الأول - ترجمه للفرنسية دوكن - باريس - ١٩٠٧ »

(٣) « أن الحق القديم كان يقوم على مبدأ الإرادة الذاتية . وحسب هذا المبدأ كان الفرد نفسه هو أساس الحق ومصدره . وكان هو المشرع لنفسه . لقد كان لأعماله الترتيبية ، ضمن دائرة سلطته ، نفس طابع أعمال الشعب ضمن دائرته . إنها ، من هذا الجانب وفلك ، قوانين هناك قوانين خاصة ، وهنا قوانين عامة . لكن هناك تطبيقاً كاملاً من جهة الأساس العقولي . إن رئيس الأسرة ، في كراماتفاق بمنزله ومصالحه الخاصة ، يمتلك نفس السلطة التشريعية والقضائية التي يمتلكها

نظام العرية :

إننا لا نكاد نتصور أن يستطيع مجتمع ما العيش حيث كل فرد هو الحكم والسيد لأعماله ؛ ويبدو لنا في البدء أنه يجب أن تسود الفوضى الأكثر بشاعة حيث لا تعلى أية سلطة السلوكيات . إن روما النبيلة تشهد على العكس من ذلك . فهي تعرض مشهد الوقار والياقة التي لم تتراجع إلا بعد الكثير من القرون ، وفقد النظام فيها في نفس الوقت الذي كانت تتضاعف فيه القرارات التنظيمية .

لذا لم ينتج استقلال الإرادات كل ما بدا لنا أنه الثمرة الطبيعية له ؟ إن الجواب يتمثل في ثلاث كلمات : المسؤوليات ، والأشكال ، والمعدات .

صحيح أن الروماني حر في فعل كل شيء . لكن عليه أيضاً أن يتحمل كل نتائج ما يفعله . هل أجاب بتهور على السؤال الخاص بالتزامه ؟ إن من غير المهم أن يذعن نفسه أو أن يخدع أو حتى أن يكون مكرهاً : إن الاتساع لا يدع نفسه يكره على فعل أي شيء . إنه حر ، لكنه ، بصفته طائشاً ومتهوراً وأحياناً ، يعد بدفع مبلغ كبير لقاء ذلك . ونظراً إلى أنه لا يستطيع ذلك نراه يصبح عبداً لدائنه .

إن العالم الذي نتلقى فيه بقسوة نتائج أخطاء هذا الإنسان الحر ، يتطلب وبشكل طبعاً قوياً .

→

الشمب فيما يهم عموم المواطنين . إن القوة التي تضع الأساس للقانون الخاص القديم هي فكرة الاستقلال .

« إن القانون العام لم يحمل قيوداً لمبدآن التشريع الخاص إلا حيث كانت مصلحة الجميع تاتره بذلك بشكل ملح . إن هذه القيود ، إذا ما طوّرت بقيود الحق والاتفاق ، كانت غاية الأهمية : أن الأمر احتاج لقرون من أجل إعادة المفهوم القديم ، وتبديد الخوف ، الذي كان ينشأ عنه ، من تقييد العرية الخاصة » .

[مونتسكيو : روح القوانين الروماني] - الطبيعة الفرنسية - الطبعة الثانية -

ص ١٢٧ .

إن الناس يتاملون في أعمالهم ، ويتقدم كل من هذه الأعمال على صورة احتفالية ، كما لو أنها تريد أن تدعوم التفكير . يمكن فعل كل شيء ، كبيع الابن أو إحلال غريب محله كوريث ، لكنه يحتاج لوضع الأشكال اللازمة . إن هذه الأشكال ، ذات الدقة القصوى في أوج العصر الروماني ، كانت تشمر الرجال بأن لقراراتهم وأعمالهم شيء من الوقار والأبهة . إنها تطبع مساعيمهم بظهر موزون وجليل^(١) . إن أي شيء آخر لم يفعل أكثر ، بدون شك ، من أجل إعطاء مجلس الشيوخ مظهر « جمعية للملوك » .

وأخيراً فإن العمل الأساسي في النظام الاجتماعي هو العادات .

إن عبادة الأجداد التي يطبعها منذ وقت مبكر في النفس أب محترم ومهاب الجانب^(٢) ، و« ربيعة قاسية وموحدة

(١) « إن التفتح الكامل لعصر الحرية يدفع أيضاً العهد الأشد مشقة في دقة الشكل . لقد تراخى الشكل في نفس الوقت الذي أصبحت فيه الحرية بشكل غير محسوس ؛ وعندما انهار كليا ولانحد ، تحت انقراض الحرية ، وتحت الضغط المستمر للنظام القيصري ، شهدنا أيضاً اختفاء كل أشكال وصيغ الحق القديم . إنه واقع يجب أن يعطينا متبهمين لرؤية الشكل وهو يكاد يندثر . بالضغط في العصر الذي تربت فيه على الأرض الإزادة الطققة السيئة ، وأكبت نفسها طناً وبلا انقصة كبداً سام للقانون العام . كذلك فإن عهد الإمبراطرة البيزنطية والرواء الذي أصبحوا فيه لاشئ الشكل ، والاستمرار والاحتقار الذي أبدوه تجاهه ، يعطينا تلمس بأصبعنا الطلاقة التي توجد بين الحرية والشكل .

« إن الشكل ، المدو بالحدود للتمسك ، هو الأخ التوأم للحرية . إن الشكل هو بالفعل الكبح الذي يوقف محاولات أولئك الذين تقوهم الحرية نحو الجور : إنه يؤججه الحرية ويحتويها ويعميها . إن الأشكال الثابتة هي مدرسة الانضباط والنظام ، وبالتالي الحرية . إنها سدّ في وجه الهجمات الخارجية . إنها تعلم كيف ترد ، لكنها لا تعلم مطلقاً الخضوع . إن الشعب الذي يعتكف العبادة الحقيقية للحرية يفهم غريزياً قيمة الشكل . إنه يحسّ بأن الشكل ليس نيراً أجنبياً وإنما هو حصن حريته » .

إيجونغ : « روح القانون الروماني » المجلد ٢ - ص : ١٥٧ - ١٥٨ .

(٢) « إن أمثلة ما زالت تشاهد اليوم تشهد كم تجعل عبادة الأجداد المجتمع متفبطاً : « لدى اللاتنجز ، يؤكّد استمرار وتشابه الروح المشتركة بواسطة التسود »

الشكل (١) ، وتكوين الدفقات الجديدة من البالغين بشكل مشترك (٢) ، ومشهد السنوكات الذي يفرض الإحترام والذي عرّض

→

الأكثر أبوية المعروف في كل إفريقيا الاستوائية . إن ظل الأجداد يعود على كل هذا الشعب المهم في العديد من الصفات ؛ إنه يفرض على قبيلة من قبائله تقاليد تنتقل شفهيًا عبر الأجيال . إنه ينقل إليها الاحترام المقدس للأعمال البارزة ونوعًا من الانضباط الفردي والاجتماعي في آن معا . إن هذا الشعب يدين بأفضل ما لديه من قوة أخلاقية وصلابة لا تملّ إلى هذا التقليد الجيد بالتأكيد ، وإلى هذا الدين المائس .

إن عبادة الأجداد تعطي لكل فئة من فئاته الاجتماعية تماسكًا يرفض أن يعطيه إياه غياب كل تنظيم سياسي . إن تكاثر هذا الشعب ، وانتصاره البطيء على جيرانه وتوسعه الذي لا يتقهر ، وأصابعه الخشنة تظهر ، إن لم يكن الأمر من نافذة القول ، أي قوة خارقة يعطيها الإيمان المشترك للتجمعات البشرية .

د. أ. كيو (A. Curéau) : « المجتمعات البدائية في إفريقيا الاستوائية » باريس - ١٩١٢ - ص : ٢٢٧ - ٢٢٨ .

(١) « التربة هي العامل الأساسي في الحفاظ على العادات في المجتمع الاستقرائي . إن الإنجليزي لم يخطئوا قط في إدراج كل شيء إلى إيتون « Eton » .

(٢) مثلما يحدث في مؤسسة القوة اليونانية :

« تأخذ الجمهورية الشباب ، في سن الثامنة عشرة ، وتعين لهم أسئلة ؛ إنهم ربما سيكونون خبراء في الخطب العربية أو ولاية أو قصبة كبار ؛ إنها تعلمهم لرهينة سياسية . إن الكلية ليست فقط مدرسة للفلسفة وعلم البلاغة ، أو دارًا للتربية الرياضية أو تجمعًا دينيًا ؛ إنها قبل كل شيء وبخاصة مؤسسة يتكلم فيها الفرد كيف يصبح مواطنًا . إن سماته عديدة مثلما هي معقدة ومتنوعة وأجبات الآثني . إن عادات الوطن يجب أن تكام من قبله بدقة صارمة ؛ وهذا الأمر واجب عليه عليه السياسة والدين ؛ إن له وضع الإنسان الحر ولهذا يجب عليه أن يمتلك الصفات التي تميزه من العبيد ، وأن يعرف الشعراء الذين تشكل أعمالهم جزءًا من الإرث القمى للودود من الماضي ، مستودع التقاليد القديمة ، والدائع الكرمة للألهة والأعمال الأجداد الكيرة . إن عليه أن يتدرب على الفنون التي بدونها لم يكن للحياة الآثنية أن توجد ، وعلى الرياضة الموسيقي بشكل خاص ؛ وعليه أن يطلق هذا القتال الذي حدد أرسطو سماته عندما رسم صورة مواطن المدينة الحرة ، التي تبحث من الخالدين مثل هيلين ، الولود بفضل الآلهة ، من أجل كل تميزات الفكر والشاعر . هكذا يجب أن يكون الآثني ، وهكذا سيكون الآثني » .

ألبير ديمون : « بحث حول نظام القوة الآثني » - المجلد الأول - باريس - ١٨٧٦ - ص : ٧ .

منذ وقت مبكر (١) ، إن كل هذا يهيئ الرجال الأحرار لسلوك ما . إن إخلالهم به نتيجة ضعف أو نزوة يؤدي لإيقاع اللوم العام عليهم بقوة ، ويوقف مجرى حياتهم ، ويمكن أن ينتزع منهم صفتهم كرجال أحرار .

وإذا كانت قراءة بلوتوك تثير الحماسة ، فلأن شخصياتها ، من الأفضل إلى الأسوأ ، تدمج كلها نبالة مواقف مستمرة . وليس عجيباً قط أن تغطي هذه الشخصيات للمرح المأساوي كل إبطاله تقريباً ، لأنها كانت موجودة بالفعل ، وبشكل ما ، على مسرح الحياة ، وإنها تكونت لتمثل بعض الشخصيات وبقيت في دورها بسبب الانتظار المنشدد للمشاهدين .

إن الرأي القديم ، في أوج العصر الجمهوري ، هو رأي مجتمع متميز صغير ، منصف من المهن اليدوية والانشغالات القلدة ، تفقد به قصة الأعمال الجميلة ، التي تفقد الدناءة للأبد أصواتها . لقد أراد المفكرون السياسيون في القرن الثامن عشر أن يستندوا للرأي دوراً كبيراً لأنهم تمثّلوه وفق هذه الذكريات الكلاسيكية . ولم يحلوا من أن الرأي الذي كانوا يعجبون به لم يكن رأياً علمياً وطبيعياً ، وإنما رأي طبقي ربّئياً بمنايعة .

الحرية كنظام طبقي .

كان نظام الحرية يرتكز بأسره على مسئلة أن الرجال يستخدمون حريتهم بطريقة ما .

(١) كان أعضاء مجلس الشيوخ ياتون بأخطائهم لعضود الجلسات من أجل أن يؤثروا في المخابرات الفنية . ولكي ينتج الأمر الأثر المرجو ، كان يتطلب بشكل طبيعي أن تختلف الجلسات كثيراً من مناقشاتنا البرلمانية .

وهذه المسألة لم تكن تتغير أي فرضية حول طبيعة الإنسان بذاته . إن مثل هذه التمثلات لم تظهر إلا في فترة انحطاط الحضارة اليونانية وقد دخلت إلى روما كأمم مستورد من الخارج .

لقد كان الارتكاز على هذا الواقع القابل للملاحظة والمتمثل بأن بعض الرجال ، رجال بعض الطبقات : ويمقتضى سلطات مكتسبة وقابلة لأن تحفظ ، كانوا يتصرفون فعلياً بهذه الطريقة .

إن نظام الحرية كان قابلاً للحياة معهم ومن أجلهم .

لقد كان نظاماً طبقياً . هنا توجد الهوة التي تفصل المدينة القديمة عن الدولة الحديثة ، والفكر القديم عن الفكر الحديث .

إن كلمات « الإنسان الحر » لا تقرر في أذاننا في أذان القدماء . بالنسبة لنا ، كل المفالة تدور حول « الإنسان » . أما هناك فإن النوعية والصفة ليس إلا تنمة مسهية ، منفصلة فقط لفترة محتواة في الكلمة الرئيسية . إن المفالة ، بالنسبة للرومان ، كانت بالعكس تدور حول كلمة « حر » بحيث أنهم كانوا يجعلون منها إسماً قائماً بذاته (١) .

إن « الإنسان الحر » هو إنسان من نوع خاص ، وإذا تبنا أرسطو ، من طبيعة خاصة .

إن مزايا الحرية ترتبط بهذه الطبيعة . وهي تفتقد إذا «أخل» بها الإنسان . وهذا ما يحدث على سبيل المثال ، عندما يدع الروماني نفسه يؤسّر في الحرب أو يجعل نفسه يوصم بعمل شائن ، أو يضع نفسه « بين يدي » إنسان آخر طلباً للأمن .

(١) خلال الفترة الأولى من العصر الوسيط كان التعبير الذي يشير للحرية يسبق الآخر : *liber homo* .

إن الرجل للأحرار جديرون محتتمين يفرض أنفسهم ، وبالتألف مع بعض ، وباعتزازهم في آن واحد بجلال أشخاصهم وجلال المدينة . إن رجالاً مثل الأسبارطين أو الرومانيين ، لم يكونوا يدعون أنفسهم يستعبدون لا من الداخل ولا من الخارج . إن السلطة التي تريد أن تنمو تجد فيهم مقاومة رائعة لاحتياجاتها ، لكنهم كانوا يقدمون مؤازرة متلطفة بكبرياء للانضباط والدفاع الاجتماعي .»

إنهم روح الجمهورية ، أو يتمييز أفضل ، إنهم كل الجمهورية .

ولكن ماذا عن الآخرين ؟

إن من الغريب جداً أن يكون^١ فلاسفتنا مفهومهم عن المجتمع الحر بناءً على مجتمعات لم يكن فيها الجميع أحراراً ، أو لم تكن الأغلبية الساحقة فيها حرة ؛ ولا يتساهلون البتة عما إذا لم تكن السمات التي أعجبوا بها كثيراً مرتبطة بوجود طبقة غير حرة . إن روسو ، الذي رأى العديد من الأشياء ، شعر جداً بهذه الصعوبة : « ماذا ، ألا تبقى الحرية إلا بمساعدة المبودية ؟ وبملا^(١) » .

أحرار ، غير أحرار ، نصف أحرار .

إن نظام الحرية القديمة كان يركز على تمايز اجتماعي جفوح بشكل عميق بالنسبة للروح الحديثة . لقد كانت أثينا تعد نحو خمسة عشر إلى عشرين ألف مواطن حر وأربعمئة ألف من المييد . وكان هؤلاء ، حتى في نظر الفلاسفة أنفسهم ، الشرط لوجود لوثك . لقد كانت هناك حاجة لوجود الرجال — الأدوات :

(١) القصد الاجتماعي : الكتاب ٢ - الفصل ١٥ .

« إن منعمة الحيوانات الداجنة ، ومنعمة العبيد متشابهة تقريبا
كما يقول أرسطو ، فكلاهما يساعدوننا من خلال معونة قواهم الجسدية
على إشباع حاجات الوجود » (١) .

وبفضلهم فقط كان لدى الرجال الأحرار وقت الفراغ الذي سمح
لهم بالإرتقاء إلى الوضع الإنساني الحقيقي ، كما عرفه شيثرون :

« إن اسم إنسان يتخذ بشكل مبتذل ، لكنه لا وجود للإنسان
بالفعل إلا من خلال ثقافة المعارف » (٢) .

لقد كان الوضع الأثيني أو الروماني في زمن شيثرون ، حيث
تركز طبقة واسعة من الرجال الأحرار على قاعدة من العبيد ، نتيجة
لسيرورة تصميم طويلة للحرية .

في العصر الذي بلغت فيه الحرية ذروة تألقها لا يعني أن كل من لم
يكن عبداً . إن الحرية النامة لم تكن حينذاك إلا البعض بينما لا يتمتع
الكثيرون إلا بما أسماه مومسن ، بنصف حرية .

إن الحق المدني والسياسي التام لم يكن في البدء إلا من نصيب
النبلاء أو الشرفاء ، أعضاء الأسر المؤسسة والفرق المحاربة التي كان
تجمعها بشكل القوة الاجتماعية ، الفرق التي كانت العشائر وفخوذ
القبائل تحفظ ذكراها (٣) .

(١) أرسطو - « السياسة » - الكتاب ١ - الفصل ٢ - الفقرة ١٥ .

(٢) شيثرون : « الجمهورية » - ص : ٢٠ .

(٣) حول الطابع الحقيقي للمشاور - انظر كتابي فاسيلي سينيافسكي : « المدينة
العشائرية . في أصل التاريخ الزراعي ، وتاريخ الحق في روما القديمة ومؤسساتها
المدنية والعربية » ، ريجا - ١٩٢٢ ، و « المدينة العشائرية منظوراً لها في وجهة
نظر المدينة العشائرية » - ريجا - ١٩٢٤ .

« إن العشيرة كانت في الحقيقة ، كما يقول سينيافسكي ، مجتمعاً لرجال
شجعان ويحطون الأسلحة . لقد كانت فرقة من الفلاحين الريفيين بمشاور مشتركة
(المدينة العشائرية - ص : ١٧) .
إن الرجل الحر كان عضواً في إحدى هذه الفرق .

أما العامة من الغرباء من هذه الأوطار أو الذين دخلوا إليها فقط
كتابعين فلم يكونوا مواطنين ورجالا أحرارا حقيقيين .

لقد مارست هذه الفئة ، بشكل طبيعي ، ضغطا اجتماعيا على
الارستقراطية صاحبة الامتيازات ، وقد عمم هذا الضغط نظام الحرية ،
لكنه أفسد أيضا سماته .

ونظرا إلى ان الحرية بالنسبة لنا لا يمكن أن ترضي إن لم تكن عامة،
فإن شيئا فلن يكون أي شيء أغنى بالدروس من هذا الضغط ، ناشكالة
التنوعة وآثاره التي هي ، كما سنرى ، إشارات معاكسة .

الانحياز والتمثل التفاضلي :

من سيروية معقدة للغاية لا يقدم لنا سوى معلومات غير كافية
لا نستطيع هنا إلا أن نستخلص بنياتها الرئيسية ، التي سنسميها انحياز،
تفاضلي وتنظيم مضاد من المؤكد أن أسرا بكاملها تم ضمها في طبقة
الإشراف في بدايات التفرغ الروماني . ويحدثنا المؤلفون من ذلك في
مناسبات عديدة ، وعلى سبيل المثال ، حين ضم منطقة الألب ، حيث
قبلت العشائر الألبية الكبيرة في تلك الطبقة على قدم المساواة . إن مثل
تلك التوسيمات لم تلحق أي أذى بالنظام . كما لم تلحق أي ضرر له
القبولات الشخصية ، المتكررة من خلال أسلوب التبري . فباولئك الذين
اعتادوا ممارسة الحرية التحق بشكل إجمالي أولئك الذين يتصفون
بعادات مشابهة ، أو بشكل فردي أولئك الذين قدر أنهم يقدمون إلى أعلى
درجة السمات المرتبطة بواقع الحرية . إن القبولات الشخصية تشكل
تدقعا مستمرا ، يتمتع طبقة الإشراف . أما القبولات الأسرية فقد توقفت
بالعكس ، بسرعة .

وهكذا بدل أن تلحق الأسر النشيطة من العامة لزيادة حجم طبقة
الإشراف وتكوينها ، بقيت في طبقة العامة ، وكونت لها رؤساء ، وقادت

مراماً سياسياً طويلاً تم الحصول من خلاله على دخول العامة الى مناصب الحكم تدريجياً . لقد شكلت هذه الأسر ، الفخورة بمناصب الحكم التي مارستها ، حينذاك مع طبقة الأشراف طبقة قائمة جديدة : هي طبقة النبلاء (*mobilitas*) التي أشرفت على المقدرات الرومانية في الساعات الأكثر مجداً (١) .

إن النبلاء الجدد الذين نظموا الاندفاعات الشعبية واستفادوا منها ، لم يستطيعوا تجاوز الحاجز الذي كان يواجههم من دون إضماره .

وخلال هذه الصراعات ، تغير وضع طبقة العامة ، واكتسبت حقوقاً مدنية وسياسية (٢) . إنها لم تكن بدقة حقوق النبلاء ذاتها، ولهذا السبب

(١) كيف امكن حدوث هذا الفساد التدريجي للهبة القائمة من دون فساد اساسي لروحها ؟ هذا ما عرّفه فيلمان بتفسير موقفي جداً : « كانت حكومة روما في الاصل احتيالية ، وتقريباً سرا ، مركزاً بين ايدي عدد صغير من الأسر التي كانت تجمع حصراً بين يديها كل الاموال العامة كالقضاء والكهنوت وطبم القوانين والشعائر الدينية . لقد أحدث الزمن بعض التغيرات في هذا التراس ، وبالرغم من أن اقلية العواجز التي كانت تثقل مدخل هذه الدستورية القوية قد انتزعت تدريجياً من قبل ثروات وطموحات جديدة ، فإن هذه الدستورية كانت مع ذلك تتجه باستمرار لأن تتعالي ، وكانت تتقوى بما كانت تتناول منه ، وتفتني بوسائلها من خلال لصحتها لها الرجال الكبار الذين كان مد القانون الشعبية يعطهم لداخلها ، وكانوا يتنازرون بمبادئها الأساسية . لقد كان يحل محل هذه الترابط السري الذي كان يربط في السابق بين كل أعضاء الاسر النبيلة اتحاد طموح بين الشخصيات المهمة والثروات والوهاب . وعندما فقد احتكار العائلات الحاكمة ، التي احتفظت به طويلاً ، قوته ، حقيقت الطم لصالح الدولة ، التي أصبحت في كل يوم أكثر تعقيداً ، وأكثر عدداً ، وأكثر قابلية لنفلا الجمهور لها ، نتيجة لتعاظم المشاريع والتجاذبات العامة » . (فيلمان : مقدمة لترجمة « الجمهورية » لشيرون - طبعة ١٨٥٨ - ص : ١٧) . ويمكن التواهمة بأن فيلمان فكر أيضاً بانجلترا .

لكن هذه الصفحة الجميلة تغفل ربما للحد الأدنى التحول الحاصل في الطبقة القائمة . إن هناك فرقاً بين أن تفتح هذه الطبقة على أولئك الذين لديهم معها صلات طبيعية ، وبين أن يكتسبها أولئك الذين يقتنعون بالقوة مدخلها ويتكرونها الجدا الذي تركت عليه .

(٢) « لقد اكتسب العامة حق الموافقة على دساتير . إن اكتساب حق الاسرة وحق الاقت ، واكتساب حق حمل السلاح ، والاهلية الكاملة للمثول امام القضاء ، وحق

نقول « تمثل تفاضلي » . إن أسلوب زواج النبلاء ، على سبيل المثال ، ارتبط بطقوس نبيلة خالصة : ولهذا كان من الواجب إيجاد أشكال أخرى للزواج . كما أن الوصية من خلال إعلان رسمي للنوابا أمام الجمعيات الشعبية الناجبة لم تكن مناسبة للإنسان العامي ، ولهذا اخترع أسلوب الوصية من خلال البيع الصوري لإلرث . إن كل هذه الأشكال المستعملة من قبل العامة كانت أكثر ملاءمة من الأشكال القديمة التي سيتخطى عنها النبلاء أنفسهم .

لقد طرأ تغيير على روح الحق . فطالما أن المجتمع كان منظماً بقوة في مجموعات خاصة تشرف على كل منها إرادة قوية ، وباعتبار أن هذه الإرادات كلها كانت منضبطة بالاعتقادات والعادات ، فقد كان يكفي بشكل الاحتفاظ بفارق الطرق التي يمكن أن تحدث فيها الاصطدامات .

لكن السلوك اقل قابلية للحساب ، لأن الأمر يتعلق بجمهور لم تخضع إرادته لتربية كافية ومن غير الممكن جعل الطباع الضعيفة ، التي لم يسبق لها أن تمتعت باستقلال قانوني كامل ، أن تتحمل النتائج القاسية لأخطاء أكثر تواتراً . إن من المهم تلطيف الحق وجعله أكثر إنسانية لقد اقتيدت القوة العامة ، وبشكل خاص الحاكم الشرعي ، لحماية الأفراد . وضاعت الأوامر .

وليس هذا كل شيء . إن الحق البدائي لم يكن يحتاج لوسائل فخر . إن الحكم كان تحكيمياً مقبولا سلفاً . لقد لاحظ ساعنر مين غياب الجزاء في النظم القانونية الأكثر قدماً . أما الآن فإن القضاء ، الذي يعمل

→

التصويت ، والحق في تولي المناصب القضائية والكهنوتية ، كانت مراحل هذا التطور ، وهي لم تحدث في غالبيتها بموجب صك معزول في سنة محددة » .
موسن : « الموجز في المصادر الرومانية القديمة » - الطبعة الفرنسية - المجلد ٦ الجزء الأول - باريس - ١٨٨٧ - ص : ٧٤ .

في السلطة - ٢٢

- ٤٩٧ -

ضمن دائرة أقل ضيقاً . اخذ بتصرف بوصفه سيداً لا بوصفه مجرد وسيط . إنه بحاجة لوسائل تنفيذ .

لقد فقدت الحرية ، التي أعدت لاستعمال عدد أكبر ، شيئاً من صلابتها واعتزازها البدائيين . ومع ذلك فإنها تسود . لكن الظاهرة التي ستهلنها أخلت ترتسم .

الاندفاع القيصري

كان شيئاً كثيراً بالنسبة للعالمي أن يكتسب حقولاً مدنية وسياسية . وكان كافياً بالنسبة للطباع الحازمة والعقول الجسورة التي استطاعت أن تنطلق وتؤسس عائلات قوية كسفت جيداً النبلاء الضعفاء وجمعت بدورهما أتباعاً عديدين .

ولكن إن لم يعد هناك وجود للعامة من الناحية القانونية ، فإن العامة كانوا موجودين في الواقع . ففي روما سيدة العالم كانت الأوضاع غير متكافئة جداً بخلاف ما كان عليه الحال في الزمن الذي كان فيه النبلاء الأكثر غروراً فلاحين كبار فقط . لقد تكونت ثروات ضخمة حمتها حرمة الحقوق الفردية بقدر ما كان يحميها الحقل البدائي .

لقد اخذ رجال العامة حينذاك ينتمون حريتهم القانونية بأقل من مشاركتهم في القوة العامة . فمن الأولى ، وسواء كان ذلك بخطأ منهم أم بسبب الظروف ، لم يستطيعوا أن يجنوا تقدماً كافياً لموقعهم . لكنهم سيستمولون الثانية بطريقة يحطمون بها الحرية نفسها ، حريتهم بالذات وحرية الأقوياء الذين يهيئونهم . إن منصب المحامي الشعبي والاستفتاء الشعبي سيكونان الأداة لذلك .

ففي الزمن الذي كان فيه العالمي بلا حقوق ، كان قد حصل ، من خلال الانسحاب الشهير على جبل أفونتين ، على مؤسسة المحامين عن حقوق الشعب ، المصونين والأقوياء جداً من أجل حمايته والقادرين على

أن يوقفوا لمصلحتهم كل عمليات الحكومة . لقد كان لهذه القوة التي تمتع بها المحامون طابعاً تعسفياً كان في البداية ضرورياً من أجل تمويض غياب حقوق العامي : لكنه كان عليها منطقياً أن تختفي بدم من مجلس الشيوخ الذي استخدمها بذلك من أجل تعطيل الحكام المستقلين جداً ، الوصول الى تركيز كل القوة العامة بين يديه (١) .

لقد عانى المجلس من قيام المحامين الشعبيين بتجميع العامة باعتبارهم جماعة منفصلة في المدينة ، ومن جعلهم إياهم يصوتون على القرارات ، باستفتاء ، بحيث تكتسب هذه القرارات في النهاية صفة القوانين الحقيقية (٢) .

إنها قوانين مختلفة بمضمونها وقصدتها عن تلك التي كان الحكام في السابق يقدمونها ، بعد موافقة مجلس الشيوخ ، والتي كانت تنص على مبادئ عامة . إن الاستفتاءات الشعبية ، المستوحاة كلها تقريباً من الحاجات والأهواء الظرفية ، كانت غالباً تتعارض وأكثر مبادئ الحق يقيناً .

(١) « إن تحول سلاح مؤسسة المحاماة عن حقوق الشعب ، التوجه بالأصل ضد النبلاء بالولادة ، والذي ، بعد أن انتقل لأيدي طبقة النبلاء الجدد المتمثلين بالحكام ، استخدام فيما بعد من قبل مجلس الشيوخ ضد الحكام ، ثم أصبح في وقت متأخر مفيداً للملكية الوليدة في صراعها ضد سلطة مجلس الشيوخ ، إن هذا التحول يعود لتاريخ أكثر مما يعود للقانون العام . إن هذه المؤسسة الظرفية ، الناشئة لا عن حاجات عملية وإنما عن اتجاهات سياسية ، والمهرومة من كل صلاحية إيجابية والتحدثة فقط من أجل النفي ، كانت تستطيع حسب الظروف أن تضخم الأخطاء المختلفة كل بدوره ، وقد خضعت بالتالي الكل ضد الكل . لقد كانت هذه إحدى السفريات الشيرة للروح التي تحكم العالم ، وهي أن هذه القوة ، الثورية ، أساسها الأكثر جوهرية ، أصبحت أخيراً للوقت القانوني الملكية » - مومسن - المرجع السابق ذكره - الطبعة الفرنسية - المجلد ٢ - ص : ٢٥٥ .

(٢) كان الأمر يحتاج في البداية لموافقة مجلس الشيوخ . لكن هذه الموافقة كانت في النهاية من أن تكون ضرورية . ومهما يكن الشيء الذي تصوت عليه العامة ، فإنه يكون قانوناً .

من خلال هذه الممارسة دخلت في المجتمع الروماني الفكرة الضالقة أساساً والمخالفة بأن القوة التشريعية هي السلطة التي تأمر بأي شيء أو تحظره . لقد كان يصفق لكل من يتقدم باقتراح يبدو مفيداً للوهلة الأولى حتى ولو كان هدماً لكل الشروط الدائمة للنظام . إن منصب المحامي الشعبي هو الذي عود الشعب على فكرة المتقذ الذي يصحح فجأة الميزان الاجتماعي . وسيكون لديه ماريوس ، وقيصر ، وسيكون بإمكان الأباطرة أن يستقروا بسهولة على أنقاض الجمهورية والحرية .

ومن إذا الذي سيسعى جاهداً لإيقاف السيرة ؟ رجال أحرار من النوع القديم . إن طعنة بروتوس التي طالما عظمها اليعقوبيون كانت استقرائية .

شروط الحرية

يمكن على حد سواء القول بأن الجمهورية الرومانية هلكت بسبب خطأ العامة أو خطأ الكبار .

إن نظام الحرية المدنية والسياسية كان قابلاً للحياة ما دام يمتد إلى رجال كانوا يستمدون منه أخلاقهم^(١) لكنه كف عن كونه كذلك عندما

(١) لقد أشار روسو جيداً لهذا الأمر في مقطع أهمها ذكره عن عهد ميسنطو فكره ، فقد كتب ، متوجهاً إلى البولونيين :

« إنني أحس بصعوبات مشروع تحرير شعوبكم . إن ما أخشاه هو ليس فقط المصلحة المظومة بشكل سيء ، وحب الذات والإحكام المسبقة للآسياد . إنني أخشى ، بعد التظلم على هذه الطبقة ، ميوب وجش الأتقان . إن الحرية غذاء طيب المعصرة لكنه يصير الهضم . إنه يحتاج لعدلات سليمة جداً من أجل تعطه .

« إنني أخشك من هذه الشعوب اللذيلة التي تدع نفسها تترك على يد أعضاء رابطة ما ، وتجري على الحديث عن الحرية من دون أن يكون لديها فكرة منها ، وتغفل ، وهبها مله بكل عيوب السيد ، أنه لكي تكون حرة ، يكفي أن تكون لائقة .

« إنها الحرية الضعيفة والقصيرة ! لو كان باستطاعة هؤلاء الناس المساكين أن يعرفوا ، لو كانوا يعلمون بأي ثمن يمكن اكتسابك والاحتفاظ بك ؟ لو كانوا يعلمون كم هي القوانين أكثر قسوة من نير الظلمة القاسي ؟ إن نفوسهم الضعيفة ، بعيدة الشهوات التي ينفي خفتها ، تضاعف مائة مرة أكثر من العبودية ؟ إنهم يهرون منك برعب مثل عبد يستمد لسحقهم » .

ضم فئات لا تشكل الحرية بالنسبة لها شيئاً مقبل السلطة السياسية ،
فئات لا تنظر شيئاً من الأولى الحرية وتأمل كل شيء من الأخرى .
(القوة السياسية) .

تلك هي مسؤولية الجمهور . اما مسؤولية الأقوياء فليست أقل .
إنهم لم يعودوا التبناء المتزمتين الذين كانوا موجودين في الماضي ، وإنما
الراسخون الجشعون ، الذين اغتنوا من نهب المقاطعات والاحتلال غير
الشرعي للأراضي التي استولوا عليها ، والممارسة القدرة للربا . لقد
توصل بعضهم ، مثل كايسيلوس كلوديوس ، لامتلاك ٣٦٠٠ زوج من
الثيران و ٢٥٧ ألف راس في الماشية . واقتنوا الحقول الخاصة بمقدار
ما كانت الغيايات العسكرية تقضي على الملاك الصغار وافسدوا كثيراً
الأرض ، التي كانت في السابق مصدراً للغذاء ، من خلال جعلها مراعي
لجيوش إبقارهم ، بحيث ستخسر الزراعة نحو ألفي سنة (١) .

كم كان تيبيريوس غراشيوس على حق إذا حين أراد أن يعد من
الملكيات الكبيرة ، ويضاعف من الصغرى ، منضيقاً بذلك من السلسلة
المتباعدة بشكل خطير للأوضاع الاجتماعية !

لقد كان يلامس حقيقة أساسية ، يمكن أن نسمي بسر الحرية .
إن نظام الحرية ، أي النظام الذي تكون فيه الحقوق الذاتية مصونة ،
لا يمكن أن يبقى إذا كان القسم الأعظم من أعضاء المجتمع ، المزودين
بالكفاءة السياسية ، غير مهتمين بالإبقاء عليها مقدسة . ولكن ماذا يجب
من أجل هذا ؟ أن يكون لكل هؤلاء المواطنين مصالح ، إن لم يكن لها نفس
المدى ، فعلى الأقل نفس الطبيعة وبدرجات لا تختلف عن بعض كثيراً ؛
وأن يكونوا سعداء كونهم محميين بنفس الحقوق .

(١) انظر : البرغوثي : « إنتاج القطعان في إيطاليا » في

«Mélanges d'Archéologie et d'Histoire» - ١٩٠٥ - ص : ٢٠ .

وفي مصر الجمهوري الجميل كان باستطاعة المواطنين الأكثر ثروة ان يسيطروا من دون مسلوى في عمليات التصويت مثلما كانوا ، من جهة أخرى ، يحتلون الأماكن الأولى في الحركة . ذاك لأن مصالحهم « الضخمة » له تكن تختلف بشكل أساسي عن المصالح الأكثر ضعفاً .

إن هذا الانسجام الطبيعي لم يكن باستطاعته ان يبقى الا بمقدار ماكانت الشروط المادية تشكل سلسلة متصلة ومجمعة بشكل وثيق بما فيه الكفاية . وقد دمر كلياً بالمعكس عندما تواجدت في الطرف الأقصى من السلم الاجتماعي كتلة محرومة وفي الطرف الآخر سلطة الأثرياء المتكبرين . إن الحقوق الذاتية ، الشرعية عندما كانت تغطي ملكية المواطن الروماني المتواضعة ، أصبحت مكروهة عندما حمت ثروة طائلة ، مهما كانت الوسيلة التي اكتسبت بها ، ومهما كان المدى الذي اتخذته ، ومهما كانت الطريقة التي استخدمت بها . إن الاندفاعية الاجتماعية تمارس حينئذ ضد حقوق فردية يجب أن تكون عزيزة على كل عضو من المجتمع السياسي ، لكنها تصبح في الواقع خدعة بالنسبة للأغلبية ، وتمسأ بأيدي الأغلبية . إن الأغلبية تعمل حينئذ على تهديم هذه الحقوق ، والحرية تفرق معها .

اتجاهات السياسة الشعبية :

إنه لخطأ مشؤوم بالنسبة للعقل التاريخي ولبناء علم السياسة : ندمج بنفس الإعجاب كل أولئك الذين « تمصبوا للقضية الشعبية » ، من دون أن نتبين أن هناك وسيلتين لخدمتها ، وأن هناك طريقتين يمكن أن تدفع المجتمع للسير فيهما

إن المعطى بالنسبة لهما مشترك . إنه التباين العميق بين المظهر القانوني والمظهر الاقتصادي للجماعة .

ففي حين كان الاستقلال الاقتصادي والاستقلال العملي للشخص ، في المرحلة الأولى ، ينتشر بنفس الوقت مع حق الحرية أو حتى يتقدم

عليه ، كان هذا الاستقلال ، في المرحلة الثانية بالعكس ، يضيق في حين أن حق الحرية يستمر بالامتداد لأعضاء من المجتمع كانوا محرومين منه (قبول ماريوس لك Capite Censi) .

هكذا يحصل أن كتلة كبيرة من الأفراد ، اليّساء والعاجزين بشكل إفرادي ، يمتلكون بشكل جماعي تأثيراً ضخماً على الشيء العام . إن هذا التأثير يشكل تأثيراً ضخماً على الشيء العام . إن هذا التأثير بشكل طبيعياً موضوعاً للدراسات المالية لزمر الأغنياء . لكنه يجب منطقياً بالتهانة أن يجتذب على يد زعماء شعبيين .

إن بإمكانهم حينئذ أن يقترحوا على انفسهم مخططين . الاول هو مخطط ت. غراشيوس . فهو يلاحظ أن الروح المدنية وإرادة ضمان المصالح والمشاعر المتشابهة والدفاع عنها بشكل مشترك تضمحل على حد سواء في الأعلى وفي الأسفل ، فالرأسماليون لديهم الكثير مما يدافعون عنه ، والبروليتاريون ليس عندهم ما يكفي . إنه يريد أن يعيد بين المواطنين تشابهاً حقيقياً ، والتضامن الذي ينجم عنه ، وأن يضع حداً لوجود الأثرياء والبروليتاريا ، وأن يجعل لكل مواطن استقلالاً فعلياً بحيث يكون الجميع انصاراً لنظام الحرية .

أما المخطط الثاني ، الذي ترك س. غراشيوس نفسه ينقاد إليه بسبب إخفاق أخيه ، فهو مختلف جداً . إنه يقر كامن واقع بالقوة الفردية المخيفة للأقوياء وبالضعف الفردي للإنسان الشعبي ، ويقترح على نفسه أن يكون القوة العامة التي تدير شؤون الجمهور .

إن التناقض يبدو لي ساطعاً عندما أرى الاخ البكر يريد أن يصبح كل مواطن من جديد مالكا ، والثاني يسن قانوناً يعطي لكل مواطن حصته من القمح بسعر منخفض ، ثم بعد فترة وجيزة مجاناً^(١). إن هذا التدبير

(١) لانون ب. كوديوس الصادر في عام ٥٨ قبل الميلاد .

يسر بدقة بعكس برنامج ت. غراشيوس . فبدل ان كان يريد مضاعفة عدد الالاك المستقلين ، نرى الآخرين من بينهم يتوافدون على روما ، تحذيرهم لذلك التوزيعات المجانية . وبدل أن يتمم الاستقلال للموس لأعضاء المجتمع نرى القسم الأعظم منهم يصبح « تابعاً » للقوة العامة

إن على هذه القوة بالضرورة أن تكتسب ، من أجل تأمين وظائفها الجديدة ، هدنة متميزة . إنه سيكون منصب الإمارة الذي سيكون له قريباً موظفوه الدائمون وكتائبه الطفلية .

وليس هناك بالحقيقة جمهورية إلا حيث السلطة لا تبدو قط ككائن ملموس له أعضاؤه الخاصة به . وحيث المواطنون يمكن أن يكونوا ، تقريباً بلا تمييز ، ملموسين لأن يديروا بصفة مؤقتة المصالح المشتركة التي ينصورها الجميع بنفس الطريقة . وحيث لا يرغب احد بزيادة الأعباء التي يتحملها الجميع .

وبالعكس ، توجد سلطة ، ودولة ، بالمعنى الحديث ، منذ أن يكون الانفصال بين المصالح الفردية عميقاً ما فيه الكفاية بحيث يحتاج ضعف الأغلبية لوصي دائم ذي اهتمام قوي جداً ، ويتصرف بالقوة بوصفه سداً .

حداثة المسألة :

هل سيؤخذ علينا أننا أوغلنا كثيراً في التاريخ القديم ؟ لكننا موجودون في التاريخ الأكثر حداثة .

إنني أجد مقابلاً فريداً للتوازي بين الفراشيوسيين في التوازي بين الروزفلتيين .

لقد أحس روزفلت الاول بأن الاستقلال للموس لأغلبية المواطنين هو الشرط لتطرحهم بمؤسسات إلى عمال ماجورين وتابعين .

وفشل إمام نفس الأنانية العمياء للأقوياء التي سببت خسارة
تيمبريوس .

أما روزفلت الثاني فقد قبل بالأمر الواقع ، وتولى الدفاع عن
العاطلين عن العمل والضعفاء ، وبني بواسطة أصواتهم ولصلحتهم المباشرة
صرح سلطة تذكّر بطريقة أخذاً بعمل الأباطرة الرومان للأوائل . إن الحق
الفردى - درع الكل الذي أصبح متراساً للبعض - يجب أن يتحني أمام
الحق الاجتماعى .

عندما تم إدراك جوهر الظاهرة ، أصبح التاريخ السياسى لأوروبا
واضحاً . فلذا انتقلنا لتطور الجمهوريات الإيطالية الذي ، من حكم
الإشراف إلى الطفيلان ، أنتج ثانية بدقة السيورة الرومانية ، فاننا نجد
أن هذه الجمهوريات لم تكن هي التي شكلت الدول ، وإنما الملكيات هي
التي قامت بذلك وطبعتها بسمات لا تمحى .

إننا نميز بغموض . داخل ظلام العصور المروغنجية ، طبقة هامة
من الرجال الأحرار . لكن المهود المضطربة أقت بهم في تبعية فعلية
- أصبحت تبعية حقوقية - للأسياذ الأقوياء . إن من الممكن تصور ممالك
الفترة الأولى من العصور الوسطى كأنواع من الجمهوريات الواسعة
والرخوة التي لم تكن المواطنة تعود فيها إلا لبعض الكبار .

لكننا فهمنا أن حظوظ الحفاظ على مؤسسات الحرية ارتبطت
بنسبة أعضاء المجتمع الفعالين سياسياً الذين يستفيدون منها . لهذا
يجب ألا نندم لأن الملوك وجدوا مؤازرات واسعة من أجل إحلال
سلطتهم محل حريات لا تفيد إلا الأقلية وتضطهد الأغلبية .

لقد أخرج صراع الملكية والارستقراطية هذا كل المؤرخين الذين عانوا
من حاجة داخلية لاتخاذ موقف متحيز تجاهه . هل سيخيون العمل
الاستبدادى للملكية التي ستخلص البشر من العبودية الاقطاعية ؟ لقد
وصف هذا الاتجاه على يد البردو بروغلي :

« لقد كان لدينا منذ عهد قريب ، وحتى لدى السلطات العليا جداً ، نظريات لتاريخ فرنسا منطقية جداً ومتراصة مع بعض بقوة ، كانت كل مجموعة فيها تنماسك بشكل عجيب إن المبدأين اللذين هيمننا دائماً على تطور فرنسا ، حسب هؤلاء الصانين للنظم ، يكفيان أيضاً لكل أمنيائنا ، وعما المساواة والسلطة . إن الحكومة المثالية لفرنسا هي التي يتوفر فيها المقدار الأكبر من المساواة الممكنة تحت حراسة المجموع الأكبر الذي يمكن تصوره من السلطة . إن هذه الحكومة هي التي سعى إليها مما نتاج والطبقة الثالثة عبر اضطراباتنا الطويلة . إن إلغاء المراتب العليا التي كانت تسيطر على البرجوازية ، وبنفس الوقت السلطات الوسيطة التي كانت تزعج الملكية ، والوصول عبر ذلك إلى مساواة كاملة وسلطة لا محدودة ، هو الاتجاه النهائي والساوي لتاريخ فرنسا .

« إن » الديمقراطية الملكية « ، كما قيل ، التي تتجلى . بمبارات أخرى . بيد ليس هناك من هو أعلى منه ، وبرعايا متساوين ليسوا مواطنين ومن دون مزايا وحقوق ، هي الدستور الذي يناسبنا » (١) .

هل سينجذب المؤرخون المحبون للمؤسسات التحررية والمعادية للحكم المطلق ، بالعكس ، بالمقاومة الأرستقراطية لبناء الحكم المطلق ؟ لقد لاحظ سيسموندي ، على سبيل المثال ، أن كل التقدم الحقيقي ، الذي حدث في العصور الوسطى ، في مجال استقلال الطباع وضمان الحقوق ، والحدود التي جلبها النقاش لأهواء وعيوب السلطة المطلقة ، كان الفضل فيه يعود للطبقة الأرستقراطية بالولادة » (٢) .

إن المشهد الانجليزي هو الوحيد الذي لا يقترح على العقل هذا الخيار بين حدثين ، وذلك بسبب الخصوصيات التاريخية التي سلت

(١) مقالة في مجلة (Revue des Deux Mondes) - ١٥ كانون الثاني ١٨٥٤ ، ذكرها برودون في : « الصلاة في الثورة وفي الكنيسة » .

(٢) سيسموندي : « دراسات حول سمات الشعوب العرة » - باريس - ١٨٣٦ - ص : ٣١٥ - ٣١١ .

دو لولم الضوء عليها . هناك كانت السلطة الملكية اولا كبيرة بما فيه الكفاية بالفعل ، والأمن كان كافياً بحيث لم تتراص طبقة الرجال الأحرار الواسعة وتتحول الى فئة ضيقة .

وبدل أن تنضوي العنومات المكبوتة والنشاطات المستغلة على يد الحرية القمعية للكبار تحت لواء السيادة الملكية ، كما حدث في فرنسا ، تجمعت القوى السياسية لما يمكن تسميته « بالطبقة الوسطى » وراء السادة الاقطاعيين الذين نظروا لهم باعتبارهم رجالاً أحراراً كباراً ، تحت لواء الحرية .

إن لهذه الظاهرة أهمية حاسمة : لقد كوّنت خلال قرون ولعدة قرون عقولاً سياسية مختلفة جداً في الجزيرة وعلى القارة .

في التكوين التاريخي للسمات القومية :

لاحظ جون ستيوارت ميل ، في صفحات شهيرة ، الأمزجة السياسية للشعبين الفرنسي والبريطاني .

« إن هناك ، كما يقول ، ميلين مختلفين جداً في حد ذاتهما ، مع شيء ما مشترك بينهما ، من خلاله يلتقيان في الاتجاه الذي يعطيه لجهود الأفراد والأمم : الأول هو الرغبة في القيادة ، والآخر هو النفور من الخضوع للقيادة . إن هيمنة أحد هذه الاستعدادات أو الآخر لدى شعب ما هي إحدى العناصر الأكثر أهمية في تاريخه » (١) .

إن الفيلسوف يغطي نفسه بحيلة مصطنعة بسيطة ويقوم بمحاكمة الفرنسيين الذين يضحون بحريتهم ، كما يشرح ، لقاء المشاركة الأكثر وهمية وزيفاً وتفاهة في السلطة .

« إن هناك شعوباً تتجاوز لديها شهوة حكم الغير كثيراً الرغبة في الاستقلال الشخصي ، بحيث أن الناس يضحون بطيب خاطر بمضمون

الحرية مقابل مظهر بسيط للسلطة . إنَّ كلاً منهم يتنازل بطيب قلب ، كما يفعل هندي بسيط في الجيش ، عن حريته الشخصية في العمل وضمها بين أيدي جنراله ، شريطة أن يكون الجيش منتصراً وظافراً ، وأن يكون باستطاعته أن يتباهى بكونه عضواً في جيش غائر ، بالرغم من أن فكرة الحصاة التي تعود له في السيطرة على الشعب المغلوب هي عبارة عن وهم .

إن من يمتلكون السلطة ، في مثل هذا الشعب ، لا يعرفون كيف يشعرون في العمل لأن كل المواطنين يستطيعون في يوم ما أن يصلوا للسلطة . إن الإنسان ، في هذه الأمة ، سيفضل بصفة عامة الحظ (مهما كان بعيداً وغير محتمل) في ممارسة جزء ما من السلطة على مواطنيه ، على اليقين بالنسبة له وللآخرين ، بأنه لن تمارس عليه أي سلطة غير مفيدة .

هذا هو ما يكون شعباً من الراكضين للمقاعد . شعباً تتحدد لديه السياسة بشكل رئيسي من خلال السباق إلى المقاعد ، ولا يؤخذ لديه إلا بالمساواة وليس قط بالحرية ، ولا تكون لديه الصراعات بين الأحزاب السياسية إلا صراعات من أجل تقرير ما إذا كان حق الاهتمام بكل شيء يعود لطبقة ما بدل أخرى (أو ربما لفئة من الرجال الذين يهتمون بالقضايا العامة بدل أخرى) . وتكون الفكرة التي تكون عن الديمقراطية مجرد فكرة فتح الوظائف العامة للجميع وليس لعدد قليل فقط ، وكلما تكون أخيراً المؤسسات شعبية كلما أحدث عدد لا محدود من المقاعد ، وبالتالي يصبح تطرف الحكم الذي يمارس من قبل الكل على كل واحد ، ومن قبل السلطة التنفيذية على الكل أكثر بشاعة من أي وقت مضى (١) .

إن الشعب الإنجليزي ، حسب مؤلفنا ، « ينمرد بطيب خاطر ، بالعكس . ضد كل محاولة مبدولة من أجل أن تمارس عليه سلطة

(١) الرجوع السابق - ص: ٩٦ - ٩٧ .

لا يجازيها عرف طويل أو رايه الخاص بالنسبة للحق . لكنه يهتم قليلاً جداً بصفة عامة بممارسة السلطة على الغير » . إن الانجليز لا يتفوقون كثيراً ممارسة الحكم ، لكن لديهم « شهوة لا تترى في أي بلد آخر ، لمقاومة السلطة عندما تتجاوز الحدود المرسومة » (١) .

كيف سنشرح ، بالقدر الذي يبدو لنا فيه أن هذا النموذج الثنائي يمرر عن حقيقة . مثل هذا التناقض ؟ بسمات مكتسبة خلال تطووين مختلفين جداً .

لقد أشرك الأرستقراطيون الانجليز الطبقة الوسطى . التي كانوا زعماء لها ، في مقاومتهم لاجتياحات السلطة منذ الشرعة الكبرى . ونشأ من هنا تعلق عام بالضمانات الفردية ، وتأكيد لحق مستقل عن السلطة ومعارض لها .

أما في فرنسا فقد تجمعت الطبقة الوسطى . بالمكس . حول الملكية من أجل أن تناضل ضد الامتيازات . إن انتصارات تشريعات الدولة على العرف كانت انتصارات شجيرة .

هكذا اتفق أن البلدين سيدخلان العصر الديمقراطي بسمات متعارضة جداً .

في البلد الأول الذي يمثل نظام الحرية سيمنح حق الأشخاص ذوي الأصل الأرستقراطي تدريجياً للجميع . وستكون الحرية امتيازاً مضمناً . هكذا يكون من الخطأ الحديث عن حدث الديمقراطية في انجلترا ؛ لأن من الأحرى القول بأن العامة دُعيت لحقوق

(١) جون ستيوارت ميل : المرجع السابق ذكره ، ص : ٩٥ - ٩٦ .

الارستقراطية . إن حصانة المواطن البريطاني هي حصانة السيد
الاقطاعي في المصور لوسطى^(١) .

في البلد الآخر ، الذي يمثل بالعكس نظام السلطة ، ستسقط آلة
الحكم المطلق التي بنيت على يد الملكية البوربونيه بين أيدي الشعب
الماخوذ كتكتلة .

في الجانب الاول ستكون الديمقراطية عبارة عن امتداد للحرية
الفردية المزودة بضمانات عريقة الى الجميع . وفي الجانب الآخر ستكون
عبارة عن إسناد سيادة مسلحة بقدرة كلية عريقة ، ولا تمتزج بالأفراد
إلا كرعابا ، للجميع .

لماذا توسع الديمقراطية حقوق السلطة وتصف الضمانات الفردية؟

عندما تدخل الشعب كممثل رئيسي في الحلبة السياسية وجد
الميدان منهدا منذ قرون بالمبارزة بين الملكية والارستقراطية ؛ الملكية التي
كوّنت الأجهزة الهجومية للسلطة ، والارستقراطية التي عززت
المؤسسات الدفاعية للحرية .

وحسبما وضع ، طوال سن قصوره الطويل ، آماله في الملكية أو في
الارستقراطية ، وساعد على توسع أو على تحديد السلطة ، وحسبما

(١) « إننا نص ، حتى في أيامنا هذه ، بأنه إذا كان على الجميع أن يتمتعوا بالحرية
الارستقراطية ، فإن الجميع لم يكونوا على حد سواء خليقين بحفظ شروطها . لقد
مير د . ه . لورنس بقوة من المتفادات غير المتعرف بها ، ولكن العميقة التي كانت
تسود حتى وقت قليل من الزمن :

« إلا أن السمورز (Somors) كان انجليزيتا بالدم والتربية ، وبالرغم من
أنه لم يكن لديه أسلاف ، كان يشعر بأنه كان أحد الأعضاء المسؤولين في المجتمع ،
بالتنافس مع العدد الذي لا يتحصى مع المسؤولين ، في انجلترا القديمة ،
الرئيسية والاعلامية ، كان جذريا » د . د . ه . لورنس : «Kangourou»

— الترجمة الفرنسية بـ ص : ٣٦ .

كان إعجابه مكرساً بشكل تقليدي للملوك الذين يشتقون البارونات أو البارونات الذين جعلوا الملوك يتراجعون ، ستحملهم عادات قوية ومشامر منحصنة لإكمال سمي الملكية لترسيخ الحكم المطلق أو سمي الارستقراطية لتعزيز الحرية .

هكذا رأينا ثورة انجلترا تعلن انتماءها للشرعة الكبرى ، في حين تكرر ، في ظل الثورة الفرنسية ، المديح لريشيليو ، المقدس « كجيلي ويمقويي » .

ولكن حتى حيث وجهت ذكريات قوية القوة الشعبية نحو ضمان الحقوق الفردية ، فإن تغير اتجاهها لصالح السلطة كان حتمياً ، وسيأتي نفسها عاجلاً أو آجلاً لينفخ اشرة السيادة .

لقد حدث هذا التغير في الاتجاه بتأثير نفس الأسباب التي عرفناها مؤثرة في روما . فما دام شعب الرجال الاحرار المشارك في القوة العامة لا يضم إلا أشخاصاً لديهم مصالح فردية ينبغي الدفاع عنها ويميلون بالتالي للحقوق الذاتية ، فإن الحرية تبدو لهم ثمينة والسلطة خطيرة . ولكن منذ أن يضم هذا « الشعب السياسي » أغلبية من الأشخاص الذين ليس لديهم شيء أو يعتقدون أنه ليس لديهم شيء يدافعون عنه ، والذين تثيرهم التفاوتات الواقعية الكبيرة ، فإن هذا الشعب يبدأ بأن يتقوّم فقط القدرة التي أعطته إياها السيادة على قلب البنية الاجتماعية المخطئة : ويسسلم لفكرة انتظار الخلاص من السلطة .

لقد فهم كل من لويس نابليون وبنمارك ووزرائيلي هذا الأمر جيداً . وشعر هؤلاء الاستبداديون الكبار أنهم ، بتوسيعهم لحق الانتخاب في الوقت الذي كانت الملكية تضيق فيه ، كانوا يحضرون ، من خلال اللجوء للشعب لتضخم السلطة . إنها السياسة القيصرية .

كم كانت الأجيال التالية ، التي تستلم بجنون لحكمها ، أقل بصيرة من المعاصرين ! لقد رأى معاصرو نابليون الثالث جيداً كان منطقياً

أن يؤسس من جهة أولى التصويت العام ، وأن يشجع من جانب آخر تركيز الثروات وإبراز الألسواة الاجتماعية (١) .

إن أموراً ثلاثة كانت تهم النزعة القيصرية . الأول والأكثر ضرورة هو أن الأعضاء الأكثر عراقة بالحرية في المجتمع يفقدون رصيدهم الأخلاقي ويصبحون غير قادرين على الاتصال مع أولئك الذين أتوا ليشاركوا في هذه الحرية افتخاراً يتسم بمظاهر مزعجة للسلطة . لقد لاحظ توكوفيل الدور الذي لعبه في هذا الصدد ، في فرنسا ، الاجتثاث الكامل لجذور طبقة النبلاء القديمة .

« اجتثاث جذور النبلاء ، انتزع ، كما يقول ، من الأمة جزء ضروري من مضمونها ؛ وجرحَت الحرية بجرح لن يشفى مطلقاً . لقد اكتسبت الطبقة ، التي سارت طوال قرون ، من هذا العرف الطويل الذي لا جدال فيه من العظمة نوعاً من عزة القلب ، والثقة الطبيعية بقواها ، وعادة النظر إليها باعتبارها النقطة الأكثر مقاومة في الجسم الاجتماعي . إنها لا تملك فقط أخلاقاً رجولية ؛ وإنما تزيد بوصفها قدوة رجولية الطبقات الأخرى . إننا نشير باستئصالها أعصاب حتى أعدائها . إن شيئاً لن يعرف كيف يحل محلها بشكل كامل ؛ وهي نفسها لن تعرف

(١) كان من الممكن أن يكتب في عام ١٨٦٩ : « إن المصارف ، وشركات الاقتصاد ، والبواخر ، وخطوط الحديد ، والمصانع الكبرى ، وشركات التأمين الكبرى ، والفاز ، والشركات الأخرى مهما كانت أهميتها ، كانت مركزة بين أيدي ١٨٢ فرداً . » « إن هؤلاء الـ ١٨٢ شخصاً يمتلكون بصفة مطلقة أروما من الراسمائل التي يوجدونها ، تمثل أكثر من ٢٠ مليار سهم أو ستة فيد الإصدار ، أي ما هو أكثر من الثروة العامة ، ولا سيما كل الأجزاء الصناعية الكبيرة التي من خلالها يجب على بقية الإنتاج ، للمسي بالمر ، أن يمر . »

ثم ترى الظاهرة القدم مما يقال . إن المؤلف الذي نستشهد به يعتبر أن نموها متصارع بشكل كبير منذ ثورة ١٨٤٨ . انظر : ج. ديشين
« الامبراطورية الصناعية . التاريخ التقني للصناعات الآلية والصناعية في الامبراطورية الثانية » - باريس - ١٨٦٩ .

مطلقاً كيف تولد من جديد . إنها تستطيع ان تعثر ثانية على الاثاب والأموال ، لكنها لن تعثر على روح آبائها » (١) .

اما العامل الثاني الضروري للنزعة القيصرية ، فهو أن ترتفع طبقة جديدة من الراسمالين ، لا تتمتع بأية سلطة أخلاقية . وتفصلها عن بقية المواطنين ثروة طائلة .

واما العنصر الثالث ، أخيراً ، فهو اجتماع القوة السياسية مع الضعف الاجتماعي في طبقة واسعة من الخاضعين .

هكذا أصبح « الارستقراطيون » من الدفعة الراسمالية ، الذين صاروا دائماً أكثر غنى وامتقدوا نتيجة لذلك أنهم صاروا أكثر قوة ، والذين ايقظوا غيظ المجتمع ، أصبحوا غير قادرين على ان يكونوا مطلقاً قادته ضد مشاريع السلطة . في حين بحث الضعف الشعبي بشكل طبيعي عن ملجأ في القدرة الكلية للدولة .

هكذا استبعدت العقبة الوحيدة التي يمكن للسياسة القيصرية ان تصادفها ، عقبة حركة المقاومة التحررية ، المنبثقة عن مواطنين لديهم حقوق ذاتية يدافعون عنها ، ويقودهم بشكل طبيعي اميان يحدد لهم رسيدهم ولا يجردهم من اهليتهم رعاؤهم الفظ .



(١) توكوفيل : « نظام القديم والثورة » - ص : ١٦٥ .

الفصل الثامن عشر

الحرية أم الأمن

كان تاريخ المجتمع الغربي يفسر بالقرن الماضي كمسيرة متتالية للشعوب نحو الحرية .

لقد تحرر الناس المرتبطون بأوثق روابط التبعية والاستغلال على يد سادة مباشرين ، تحرروا تدريجياً ، في الفترة الاولى ، بفضل الصراع بين هؤلاء المسيطرين والسلطة السياسية .

وفي الفترة الثانية ، التي اتفكوا فيها تقريباً عن سيادتهم ، تمتعوا بشيء من الحرية المدنية في ظل قيادة دولة ارتفعت جداً فوق كل قوة اجتماعية . وبقي حينذاك أن يتحول هذا السيد السامي للمجتمع الى خادم له . إن هذا هو موضوع الديمقراطية التي تجلب ، حين تتحقق ، الحرية السياسية ، التي تمنى الكف من طاعة السادة واستبدالها بطاعة مدراء يؤسسون من أجل الخير المشترك .

إن سيرونة التحرر المادي هذه تتصاحب بسيرونة تحرر روحي فندل أن يخضع الناس لأوامر خاصة بالمعتقدات والسلوك ، يهززون هذه الخرافات : ويصبحون حكماً يجب عليهم الايمان به والطريقة التي يجب عليهم التصرف وفقاً لها .

ذلك كانت المعتقدات في القرن التاسع عشر ، والتي لا تزال بدفة لدى بعض العقول .

لكن شاهد زمانه يلاحظ اليوم تطوراً مختلفاً جداً . فالسلطة ، التي كانت من جديد من أجل خدمة المجتمع ، هي بالحقبة سيدته . لا سيما وأنها ، لكونها غير منازع فيها ، تدعي أنها تنبثق منه ، ولكونها لا تقاوم لا تصادف أية قوة خارجها قادرة على تحديدها . إن قلب الإيمان القديم الذي كان يربط الدولة نفسها ، ترك فراغاً في المعتقدات والقواعد سمح للسلطة بأن تملأ وتفرض معتقداتها وقواعدها . إن الاستغناء بالدولة ضد مستغلي العمل الإنساني يؤدي لإحلالها محطهم . بحيث أننا نميل إلى وحدة القيادة السياسية ، ووحدة القيادة الاقتصادية ، المجتمعين بنفس الأيد ، أي نميل لسلطة مطلقة لم يكن أجدادنا يتخيلونها ، ولم يوجد شبيه لها إلا في نهاية حضارات أخرى ، كالحضارة المصرية .

لقد كان هناك في قمة المجتمع أوصياء على المرش يسهرون على المرش يسهرون على تحقيق الانسجام في الأفكار من أجل تحقيق الانسجام في الأفكار من أجل تحقيق الانسجام في الأعمال . أما في القامدة فهناك جمهور كان بمجموعه تابعاً ومؤمناً وعاملاً ، ويتلقى من السيد تعليماته وإيمانه وخبره ، وكان يوجد في حالة نوع من الصودية تجاه سيد بعيد بشكل شاسع عنه ولا شخصي .

إن من الممكن الادعاء بأن هذه الصودية العامة كانت نقطة التلاقي الضرورية لسلسلة تاريخية تشكلت بواسطة الدول المتعاقبة لحضارة ما ، ويمكن دعم هذا الادعاء بحجج أكثر من تلك التي وجدت من أجل البرهنة على السير نحو الحرية .

لكنه سيكون من قبيل الجراءة في التفكير السليم بأن السلسلة موحدة الهدف . إننا لا نعلم شيئاً عن هذا، كما أن عدداً قليلاً جداً من الحضارات معروف من قبلنا ولا سيما فيما يتعلق بنموها المتتالي بحيث لا يمكننا الادعاء بكس تاريخها بمضه فوق بعض .

إننا نلاحظ فقط أن كل مجتمع تطور نحو حالة من الحرية الفردية
يبتعد عنها فجأة بنفس عندما يبدو أنه بلغها .

إن ما يهمنا . إنما هي أسباب الظاهرة .

ثمن الحرية :

إنها لفضية خفية للغة إن تعبر عن حقائق أكثر من تلك التي يدركها
الإنسان بوضوح . هكذا نقول : « إن الحرية هي الخير الأثمن » ، من دون
الحذر من كل ما تحتويه هذه الصيغة من معطيات إجتماعية .

إن خيراً باهظ الثمن لا يكون خيراً ذا ضرورة أولية . إن الماء لس
له ثمن قط ، والخبز بخس الثمن . إن ما يكون باهظ الثمن ، إنما هو
لوحة المبراندت ، ومع ذلك فإن هذا الشيء من لوحات رامبراندت
التمين من بين كل الأشياء مرغوب من قبل القليل من الناس ، وما
من أحد سيقم له وزناً إلا إذا لبث حاجته من الخبز والماء .

إن للأشياء الثمينة إذن هذا الطابع المزدوج المتمثل بكونها مرغوبة
حقاً من قبل قلة من الناس ولا تكون كذلك إلا عندما تلبى الحاجات
الأولية .

يجب النظر الى الحرية من هذه الزاوية . إن حكاية اسطورية
ستجملنا ربما نتعرف عليها بشكل أفضل .

تاه رجل في الغابة وانتظر غذاءه من النجاحات غير المؤكدة للصيد ،
وكان هو نفسه مهتداً من قبل كل الحيوانات المفترسة . ومرت به قافلة
فرکض إليها واطمان قلبه من وفرة العدد ووفرة المأوى . وأصبح الخادم
الأكثر طلعة للرئيس ، ووصل في ظل قيادته الى المدينة ، وتمتع في البدء
بمعجائبها ، ولكن بعد أن اعتاد سريعاً على أمته تبين له يوماً أنه عبد

ويريد أن يكون حراً . وقد أصبح كذلك في النهاية . ولكن فجأة انت قبائل
بدوية : ففرت وسلبت ونحرق وتقتل . وهرب رجلنا الى الأرياف
ولجأ لقلعة يوجد فيها سيد يأوي الحيوانات والناس : فنلذ كل قوة
عمله لهذا الحامي لقاء إنقاذ حياله .

إلا أن سلطة قوية أعادت ثانية النظام ، فآخذ رجلنا سريعا يشكو
من أعمال السخرة التي يؤديها للسيد ، ويحولها الى ضريبة نقدية قللها
تدريجيا لأن يصبح ملاكا حراً . وكان عليه إما أن يذهب الى المدينة
ويرغب بتأجير ذراعيه على هواه أو يستطيع ممارسة صناعة ما مناسبة
له . ونشبت حينذاك أزمة إقتصادية ، ولم يمد المزارع أو المقاول يجد
ما يبيعه بالسعر الذي كان يأمله . أمل العامل ، فقد رمى للشارع
وهكذا عاد لبحث عن سيد يؤمن له انتظام رزقه ، إما بأن تؤخذ منه
كمية محدودة من انتاجه بسعر مؤكد ، وإما أن يضمن له استقرار عمله
وأجره .

هكذا نجد لدى شخصية حكايتنا الخرافية أن "إرادته بأن يكون حراً
تنطفئ في حال الخطر ، وتحيا ثانية حينما تشبع حاجته للأمن .

إن الحرية ليست إلا حاجة ثانوية بالنسبة لحاجة الأمن الأولية .

إن فكرة الأمن تستحق إذن الفحص : وسرعان ما تظهر معقدة .
وإن من المريب أكثر التعامل مع عكسها : إلا أننا سنعرفه بأنه
الشعور الواخز يكون المرء منهكاً بحدث متفجع . وستبين فور ذلك
أن الأمن يكون تبعاً لثلاثة متغيرات . أولاً ما هو الحدث المفجع ؟ إنه
بالنسبة لفرد ما خسارة نقدية بسيطة ؛ أما بالنسبة لآخر فإن الموت نفسه
لا يمتد فاجعة . هكذا يكون عدد الأحداث المفجعة قليلاً أو كبيراً حسب
كِبَر النفس . لناخذ فرداً يرى مفجعاً عدداً منطى من الأحداث . إن
حفظ حصول أحد هذه الأحداث أو تلك تكون مديدة قليلاً أو كثيراً
حسب العمر الذي يعيش فيه وحسب وضعه . إن احتمال الموت

العنيف ليس هو نفسه في عصر الاجتياحات البربرية او في القرن التاسع عشر . لكن الانسان لا يقدر المخاطر بقيمتها الرياضية . فهو يقلل من قيمتها إذا كان متمطشاً للدم ، ويبالغ في ذلك إذا كان قلقاً .

من الممكن إذن ان تمثل شعور انعدام الامن كدالة تأخذ بالنسبة لكل عضو في مجتمع ما وفي لحظة ما قيمة مختلفة ، حسب عدد الأشياء التي يخشاها ، والاهتمام الرياضي لهذا الحدث او ذلك ، وميله الطبيعي للمبالغة في هذا الاحتمال او التقليل من قدره . وكلما كان هذا الشعور بالالام كبيراً كلما تطلع الفرد الى مزيد من الحماية ، وكلما ارتفع الثمن الذي سيدفعه لقاء هذه الحماية .

إن شعور الامن هو ، كما قلنا ، عكس هذه القيمة القابلة، من حيث المبدأ ، للقياس . إنه إذن قيمة قابلة أيضاً للقياس . وكلما كان هذا الشعور أقوى ، كلما كانت أقوى أيضاً إرادة الحرية .

نصور إذن ان هناك في كل لحظة وفي اي مجتمع افراداً لا يشعرون بانهم محميون بما فيه الكفاية ، وآخرين لا يشعرون بانهم أحرار بما فيه الكفاية . إني ساسمي الأوائل بالأميين والآخرين بالحرين .

ونبين فور ذلك ان هذا التفكير يؤدي بنا لتصحيح الافتراضات التي طرحتها سابقاً حول علاقات السلطات مع القوى الاجتماعية . إن مناصب القيادة الاجتماعية يمكن ان تؤول بالتوارث لأميين لمن يتوانوا عن مبادلة الاستقلال الذي يمكن لهم ان يحصلوا عليه بضمانة تؤمّنها لهم الدولة . إننا سنعود لدراسة نتائج هذه الظاهرة .

ونرى أيضاً انه عندما تكون الاخطار متساوية ، من بلد لآخر ، فإن روح الحرية ستكون أكثر انتشاراً حيث ستكون النفوس أكثر عزّة ، وحتى حيث ستكون الامزجة أكثر دموية .

فإذا قامت تربية أكثر رخاوة بإفساد الطباع ، أو إذا تما نوع حياة مختلف القلق دون أن تكون المخاطر الحقيقية قد زادت ، فسترفع نسبة الأمنيين . وهذا ما حصل في النصف الثاني من القرن التاسع عشر : إن نمو التطلع الى الأمن دلالة على ذلك .

وإذا ازداد الاحتمال الحقيقي لأحداث مشؤومة فجأة ، فإن المجتمع بأسره تقريباً . يمكن أن يتحول الى مجتمع « آمني » النزعة .

هكذا رأينا الرجال الأحرار من القرن الثامن الى القرن العاشر يخشون حريتهم . ففسى بحثهم عن ذراع قوية تحميهم من حنق السارازيين والنورماندين والهنگاريين ، سارعوا لأن يرفعوا بأيديهم القلعة التي سيقى أحفادهم اقتنائاً فيها طوال قرون . فقط بعض الجسورين سيجازفون بالبقاء خارج الميدان ، وسيؤسسون ، كمغامرين متجولين ، الثروات وسلالات طبقة الأشراف التجارية . إن الأمر سيحتاج للحرارة المتنامية للأمن الملكي من أجل أن يفقد جيل العبودية الاقطاعية الجليدي تدريجياً عناصره الأكثر قدرة على الرجولة ، والتي تشكل برجوازية المدن في حين ستناخر البقية في الروابط الاقطاعية .

إن تاريخ الطبقة المثقفة يجعلنا نحس كم يؤدي انعدام الأمن الى الانقياد .

إن أرخميدس المقتول في مقر سيراتوزا يرمز لمصير رجال الفكر في عصور العنف . وسواء حين يقوم البرابره باحتياح مجتمع قديم او توظف الشهوات من جديد البربرية النائمة ، يكون المثقفون بالضرورة أوائل الضحايا .

ما العمل حينئذ ؟ لقد رأيناهم ، حينما انهيار النظام الروماني . بأنفسهم في الكنيسة . إنها بالنسبة لهم الحياة المتقدمة . وستكون أيضاً ، من خلال سخاء الأسياد الجدد ، رخاء يتسارع النمو .

وخلال أكثر من خمسة قرون ، سيكون كل مثقف رجل كنيسة .
ولا يعني هذا بالتأكيد أن كل مثقف مؤمن ، وإنما أن الانضباط الفكري
والاجتماعي هو الثمن الذي يدفع لقاء الأمن .

وبقدر ما يبدو الأمن الجسدي مؤمناً بشكل أفضل ، تكون هناك
مجازفة بالبقاء خارج الأطر الحامية . لكن الأغلبية السباحة من المثقفين
بقيت داخل هذه الأسرة التي قدّمت لها زاداً مؤكداً . هكذا رأينا حتى
في القرن الثامن عشر رجالاً مثل كوندريك أو سيباس قببوسة .

في العمارة الاجتماعية :

حالاً يتم تخيل مشاعر الحرية والأمن كميات قابلة للقياس ذات
علامات متعكسة ، يمكن تصور مجتمع ما ، في لحظة ما من وجوده .
كحشد فقير من النقاط - يقابل كل منها فرد ما - يمكن تنفيذه حسب
مؤشر الميل إلى الحرية الخاص بها . وأعني بذلك أن الأكثر ميلاً إلى
الأمنية سيكون في الأسفل ، والأكثر ميلاً إلى حرية في الأعلى ، والآخرين
حسب درجة تطلعهم للحرية وحاجتهم للأمن . ونتخيل أن هذا الشكل
يمكن أن يأخذ المظهر العام لهرم أو لنزل . إلا أن هذا لا يهم : لأنه
سيكون هناك على كل حال تنضيد يمكن فيه تقطيع شرائع أفقية تقسم
الأفراد إلى فئات حسب استعداداتهم . فئات يمكن تسميتها ب :
أ ، ب ، ج ، الخ بدءاً من الأعلى .

لكن من الممكن أيضاً توزيع هذه النقاط ، التي يمثل كل منها دوماً
أعضاء أعضاء المجتمع ، وفق مبدأ آخر ، وحسب موقعهم في المجتمع .
إنّ الموقع الاجتماعي هو أمر غير محدد منطقياً لكننا نحس به بقوة . إننا
لن نسعى الآن لتوضيح هذا المفهوم بدقة ، وإنما سنرسم ، بالاستناد
إلى الانطباعات فقط ، شكلاً آخرًا للتنفيذ الاجتماعي حسب الأوضاع .
ويمكن فيه أن تقطع أيضاً شرائع تسمى بشكل مبتذل طبقات . ويمكن
تسميتها ٦ ، ب ، ج وهكذا دواليك .

وإذا نحن قربنا الآن الشككين ، فماذا توحى لنا مجابتهما ؟ هل ستكون هناك علاقة تلازم بين الطبقات والفئات بحيث تقابل ١ ، و ب ب' الخ ... ؟

لن يكون هناك بالتأكيد علاقة تلازم مطلقة . ولن نرى ان كل ال ١ : الفخوريين فقط بسموهم ، يحتقرون كل اساليب الحماية . ولا كل ال ١ : ي ، الخائفين من عجزهم ، يتلهفون فقط لطلب العون . وسيكون هناك في كل طبقة ولكل مجتمع درجة ما من التلازم (١) .

وسنظهر للميان ان التلازم سيكون في حده الأقصى في مجموعة إجتماعية قيد التكوين أو يطرا عليها لتو"ها انقلاب كامل .

إن الطيناع الأكثر جسورة تنتشر قوتها . ويقبونها لكل الاخطار ، وباتخاذها لكل المبادرات ستصبح الرؤساء . في حين ان النفوس الوجلة ستبحث بالعكس عن ملجأ ، ودم ، وسيعطى خضوعها القياس الدقيق تقريباً لمخاوفها .

إن مثل هذا المجتمع يفتقر جداً الى التجانس ، ومع ذلك فإن من الممكن الحديث عن توازن اجتماعي لأن الحريات تقابل الاخطار .

إلا أن هذا التوازن يفسد بالضرورة . لأن من الطبيعة البشرية أن تضرر بحقوق ذاتية المواقع المكتسبة وان تحتكر ، وان تنتقل . إن الأمثلة بدون شك ، والتربية ، وربما الوراثة التي ما زلنا نعرف عنها القليل من الأشياء ، تميل لأن تحفظ لكل طبقة سماتها الخاصة . ولكن ليس بشكل كامل بحيث لا تظهر في أسفل السلم أمزجة تحريرية ، في حين ترسم بقوة أكثر فاكثر في الأعلى سمات امنية ، ولا يعود تنفيذ

(١) يمكن تعريف درجة التلازم بأنها نسبة الأفراد من الطبقة ١ الذين هم أيضا من الفئة ١ ، والأفراد من الطبقة ب' الذين هم أيضا من الفئة ب' ، الخ ...

المواقع مقابلاً لتنضيد الطيناع . إن درجة التلازم تنخفض ، والتوازن الاجتماعي يتهديم ، ويمكن أن يحافظ عليه من خلال سيولة اجتماعية كاملة قد تسمح بارتقاء البعض وتسبب انخفاض البعض الآخر . لكن غريزة تملك وحفظ قوية تميل ، كما قلنا ، لتثبيت المستويات وجعل الحواجز غير قابلة للاختراق .

إننا نتخيل بسهولة كل التركيبات التي يمكن أن تحدث . فقد يحصل أن تنجح الطبقات العليا بإنتاج نماذج رجولية لمدة طويلة من خلال تكوين صارم وعمليات استبعاد صارمة ، كما حدث في اسبارطة . وقد يحصل أيضاً أن تتفتح بشكل واسع على الطاقات الجديدة في نفس الوقت الذي تبقى فيه على التنضيد : لقد رأينا هذا في عصر ما من التاريخ الروماني ، وفي عصر من التاريخ الإنجليزي . إن العصور الوسطى ، حتى أيام سان لويس تقريباً ، كانت تقدم المثال الأسطع عن هذا الأمر . فالبارون الذي كان يقود للحرب الأقوى بين رجاله كان يمنح لقب فارس للجن الذي كان يظهر قيمته . إن طبقة النبلاء الإقطاعيين الحقيقية ليس لها أصل آخر ، فيما بعد ، ومع نمو النشاطات الاقتصادية صار بإمكان النبالة أن تكتسب بواسطة الثروة . لقد كان يكفي لهذا أن تشتري قطعة نبيلة ، وأن تؤدي الالتزامات العسكرية ، وكان يكفي أن يبرهن على « العيش بشكل نبيل » منذ ثلاثة أجيال لكي يكون الوضع خارج نطاق الجدل .

إن الارتقاء الاجتماعي يمكن أن يحدث أيضاً من خلال قناة السلطة لكن هذا الأسلوب لتجديد الفئات العليا كان الأقل ملائمة لانعاش فضائلها التحررية .

السلطة والارتقاء في الدرجات الاجتماعية :

في الصورة التي صنعناها للممارسة الاجتماعية لم تكن هيئة الدولة تتدخل ،

وبمقتولية كافية . لانه لا يمكن ان يكون هناك . في مجتمع وليد . او متجدد كلياً . أية قوة سياسية متميزة عن القوة الاجتماعية . إن السلطة السياسية لا يمكن ان تكون إلا بمساعدة أولئك الذين تولوا عفوياً مناصب القيادة . إن السلطة التي لا تعتمد قط عليهم ستكون بلا قوة . ولن تحصل على مساعدتهم إلا لقاء اسهامهم في قراراتها ...

ومع ذلك فإن هذا الاختلاط بين السلطة السياسية والقوى الاجتماعية ليس دائماً . إنه يختفي بطرق مختلفة ، ولا سيما عندما يوجد « رئيس رؤساء » ، أو ملك ، ويريد ان يخضع اقارانه . لقد رأينا أنه يسمى حينذاك للحالف مع الطبقات الدنيا . لكنه يجب الآن التوضيح بدقة انه يعتمد على العناصر القوية من هذه الطبقات ، على أولئك الذين لا يتطابق وضعهم مع طاقاتهم . وكلما كان الانتقال من طبقة لأخرى اصعب ، كلما اندفع غليان هذه العناصر بحثاً عن مخرج . إن الملك يفتح لهم هذا المخرج بوضعهم في خدمته . إن قوتهم تضخم الدولة . وهكذا تكون لدينا الظاهرة الاولى : ظاهرة تقدم السلطة السياسية على حساب القوى الارستقراطية . وتصبح هذه الظاهرة ظاهرة ثانية كنا سابقاً قد وصفناها : فمن أجل إضعاف المقاومة الارستقراطية ، تميل السلطة لتفسير سيطرة « السادة » على ائبائهم . وينجم عن هذا تغير في الوضع بالنسبة لهؤلاء . إنه لوضع بائس ان يكون المرء تحت رحمة سيد واحد . ولكن منذ ان يتنافس اثنان ، ربّ العمل والدولة ، على ولائك ، فإن هذا التداخل ينتج شيئاً من الحرية . ليس نفس الحرية التي تنجم عن تأكيد الذات . وإنما حرية من نوعية أدنى ، حرية بواسطة التداخل ، الحرية الوحيدة المتفقة مع الروح الامنية .

اما الظاهرة الثالثة والاخيرة ، فهي الابداع التدريجي في الفئات الاجتماعية العليا لعناصر مأخوذة من الأسفل ، وصاعدة من خلال قناة الدولة وستنفصل عنها فيما بعد ، بعد أن تفتني من خلال الخدمة .

أن هؤلاء الأرستقراطيون الجدد - إنهم بعيدون عن الانفتاح بسمات الأوائل ، أو سمات أولئك الذين صعدوا بوسائلهم الخاصة الطوابق المتتالية للمجتمع . إن هناك فرقاً بين أن يتقدم المرء من خلال المخاطر ، وأن يترقى بفضل سيد . إن قرصانا مثل دراك ، الذي اغتنى بواسطة فرصته ، والذي يدلل تقلده للقب نبيل على أهميته فقط ، لا يدين في شيء إلا لنفسه ويختلف كثيراً عن الأرستقراطي الإداري العام الذي كثر في المكاتب غالباً من خلال مرونته أكثر مما هو من خلال قوته .

إننا لن نعرف هنا صياغة قاعدة مطلقة ، والموظف يستطيع أن ينتزح الصفات الأكثر رجولية . ولكن غالباً أيضاً . وكما رأينا ذلك في ظل الامبراطورية . المتأخرة ، لا يتعلق الأمر إلاً بمتحرر حفظ سمات وضعه البدائي . إن الطبقة العليا في الامبراطورية - المتأخرة التي تألفت من هؤلاء المتحررين كانت بلا كرامة وبلا استقلال .

إن الأرستقراطية الفرنسية في نهاية النظام القديم كانت هي أيضاً تعاني من أسلوب الارتقاء الذي كان أسلوب أغلبية أعضائها ، والشاهد على ذلك الصورة المدهشة التي رسمها سان سيمون لبون - شارتران .

الطبقة الوسطى والحرية :

إن الانحلال الداخلي ، والتجدد من خلال اسهامات مزاجية تحررية بشكل غير كافٍ ، تحول نبرة الأرستقراطية : وتأخذ العناصر الأمنية بالهيمنة فيها .

إن التاريخ الاجتماعي لا يمرض قط مشبهماً أكثر مدعاة للرتل . فيبدل الحفاظ على وضعهم بواسطة قوتهم ونفوذهم الخاصين ، لأنهم مستعمرون لاتخاذ مبادرات ، ومسؤوليات وأخطار سيتراجع أمامها أعضاء المجتمع الآخرين ، يسمى أصحاب الامتيازات ، الذين يتمثل دورهم في أن يحموا غيرهم ، لأن يكونوا موضوعاً للحماية .

من الذي سيكون مؤهلاً بما فيه الكفاية لحمايتهم ؟ الدولة . إنهم يطلبون إليها أن تدافع عن أجلم من المواقع التي يكونون عاجزين عن الدفاع عنها بأنفسهم ، وغير جديرين بالتالي باحتلالها .

لقد حدث في العصر الذي لم تعد فيه طبقة النبلاء الفرنسية ، التي كان الانتماء إليها يتم من خلال شراء الوظائف ، قادرة على أن تبرع في الحرب ، أن احتفظت لنفسها بواسطة القانون بمناصب الضباط . وعندما أتى بعض التجار الذين يجرون مع كل رأسمالهم مثل سندباد ، تجار حذررون ، أرادوا أن يؤمن سفن الملك لوكلائهم حقاً يخصهم دون غيرهم بارتياح سواحل بعيدة كان أسلافهم يحتفظون بها بأنفسهم بطلاقات المدفعية .

كيف سيكون الأقوياء الذين لن يبقوا كذلك إلا بضمانة السلطة ، قادرين على أن يحتفظوا تجاهها بهذا الاستقلال الكريه الذي كان يمثل شرف الأرستقراطية القديمة ؟

ولما لم يبق في حوزتهم قوة خاصة بهم ، توقفوا عن دعم السلطة ، ولما توقفوا عن دعمها ، صاروا عاجزين عن وضع حدود لها ، وينفصل مفهوم الأرستقراطية من مفهوم الحرية .

حينذاك تحولت التطلعات التحررية إلى الطبقة الوسطى .

وإذا كان من الواجب تعريفها ، فليتنا سنقول بأنها مؤلفة من أولئك الذين لديهم قوة اجتماعية كافية لكي لا يكونوا محتاجين لأية حماية خاصة ، ولكي يرغبوا بأوسع حرية ، والذين ، من جهة أخرى ، لم يكن لديهم ما يكفي من القوة لكي تستطيع حرياتهم أن تصبح قوية .

إن مثل هذه الطبقة لن تنمو إلا حين يصعد الأمن العام إلى مستوى معين . لأنه في حالة انعدام الأمن الكامل يجب على العناصر الاجتماعية أن تتجمع في تراكبات كبيرة ، وهكذا تتكون الإقطاعات . وفيما بعد فقط

وحين اكتسبت السلطة العامة نفوذاً كافياً ، كان الأمر يحتاج لقدرة أقل من القوة من أجل دمج الوجود المستقل : حينذاك دقت ساعة الطبقة .

وأصبحت ، كما أشار لذلك أرسطو ، المنصر الأكثر أهمية في الجسم الاجتماعي . وكان من الطبيعي أن تتحالف مع السلطة عندما كان الأمر يحتاج لضبط الأرستقراطية التي تستعمل قوتها بطريقة غير منظمة ، وأن تتحالف مع الأرستقراطية عندما تريد الدولة خنق الحرية .

إن مصالحها الخاصة تجعل منهبطة جمهورية يتضمن فيها النظام ، الضروري للحفاظ على أمنها ، الخطوط الضرورية لاستعمال حريتها . لقد تطلعت هذه الطبقة كثيراً بالنظام المعتدل بحيث لن يفوتها أن تستقر حيث يزدهر ، وأن تضمحل عندما يختفي .

وإنها لحقيقة معروفة بما فيه الكفاية أن الجمهورية الرومانية لم تعد قائمة للحياة عندما أبادت الحروب وافقرت هذه الطبقة من سكان روما .

ويمكن أن يلاحظ بنفس المقدار من اليقين بأن غرقها كان السبب القريب للاستبداديات الحديثة . ويقدر ماكن التضخم النقدي يهدم الاستقلال الذي كان يصنع الأمن والليبرالية البرجوازية ، كانت النظم الطفانية تأخذ بالظهور .

مستوى أو مستويات الحرية :

يمكن تناول الأمور من مكان أبعد ، لقد قلنا بأن لهذه الطبقة قاعدة أمنية بحيث لم تكن تمنى إلا الحرية .

لنفترض أنها أصبحت سيادة السلطة . إن لها الخيار بين أن تأخذ لنفسها هذه الحرية من دون أن تعممها ، وأن تدبر للفئات الدنيا الأمن

الضروري لها ، وتسمح بذلك أو حتى تسهل الانتقال من المنطقة الأمنية إلى منطقة الحرية . أو بين أن تعطي هذه الحرية للجميع .

لقد رأينا ، كما حصل في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، إنها عرضت نفسها للسياسة الثانية .

ولكن بلعاطها للجميع درجة الحرية نفسها التي كانت تجدها مناسبة لها ، كانت تسحب ، من خلال نتيجة حتمية ، من الطبقات الموجودة تحتها ، وسائل الحماية التي لم تكن هي بحاجة لها .

هنا توجد صلة منطقية بديهية بما فيه الكفاية ، لكنها تبدو غير معروفة الى حد أنه لا بدّ بدون شك من التأخر بالإحساس بها .

إن مثالا سيساعدنا على فهم ذلك . إن أحد المظاهر الأكثر أهمية للحرية التعاقدية . إن من كرامة الإنسان الحر أن يستطيع الالتزام والالتباط بصك تابع من إرادته . هكذا كان الرومان يفهمون الأمر حين كانوا يستعملون تعبير *leges* للدلالة على القوانين ، الالتزامية بالنسبة للأطراف . إن نفس الفكرة توجد أيضاً في قانوننا المدني الذي ينص على أن العقد هو شريعة الأطراف المتعاقدة .

إن الفقهاء ، الذين فكروا بطريقة لا تدحض بهذه المقدمات المنطقية ، اعتبروا بثبات أن العامل كان مرتبطاً بعقد العمل ، وأن الاضراب كان يترا من طرف واحد لهذا العقد ، يعطي إذن لرب العمل الحق بالمطالبة بفوائد من الأضرر . لقد جدد الفقيه ألبوز هويجي ، في عصرنا ، هذا البرهان بطريقة قاطعة .

لكن نتائج هذا المنطق كانت غير مقبولة لأنها قاسية جداً بالنسبة للأجير . كما كان قاسياً جداً عليه أيضاً تركه يتحمل عبء كل حادث عمل لاينجم عن خطأ رب العمل . ومع ذلك كان على الأمور أن تسير على هذا

النحو، حين يتعلق الأمر بالعلاقات بين رجلين خريّن يجب على كل منهما ان يتحمل اخطائه أو سوء حظه .

لقد تدخل تشريع اجتماعي كامل من اجل حماية العامل وإعطائه بعض الامتيازات . ولم تكن الطبقات العليا المدعوة لان تتحمل عبء ذلك قادرة بشكل منصف على الاحتجاج ضد هذا الأمر . لان النظام الأمني الذي سيكون دائماً ضرورياً للأكثرية كان يجد نفسه يتأسس شيئاً فشيئاً . ومع ذلك فإنه لا يبدو انه تم بما فيه الكفاية تبين المقابل لهذه السياسية الأمنية : لقد أدت للتمييز بين الرجال المفروض انهم احرار ، ولرفض تحمل الجمهور للأخطار والمسؤوليات ، وبالنتيجة المنطقية ، لشرف الحرية .

ارستقراطية أمنية :

هذا الهروب امام التزامات الحرية كان ملحوظا اقل بقدر ما كانت تحدث في الطرف الآخر من السلم الاجتماعي نفس الظاهرة ، ولكن هنا بدون عذر الضرورة .

ولو كان للارستقراطية التي تمتلك وسائل كبيرة وحرية كبيرة ان تتقي النصف والفوضى من خلال انضباط صارم لآخلاقها ، لما تخلت ابداً عن واجبها كما فعلت تلك التي نشأت في احضان الطبقة الأمنية .

ولو خانت ارستقراطية ما دورها عندما قامت بالتقاعس عن تحمل الأخطار والمسؤوليات وبالبث فقطع عن أمن ممتلكاتها وموقعها ، فإن أية ارستقراطية لن تتخطى بسرعة عن مركزها اكثر منها .

ها الذي رأيناه بالفعل ؟ فيحد أن كان القرن التاسع عشر يعرض في بداياته عدداً كبيراً من الملاك الذين يركض كل منهم وراء صئدف مشروعه الخاص ، كانت هناك في نهاية القرن طبقة اقل عدداً بكثير ،

تحكم ، من خلال آلية الشركة المغفلة والسوق المالي ، مشاريع ضخمة وتهمين على النشاطات الاقتصادية . لقد كانت هناك إذن أرسقراطية ، ولكن بدون الشرف الذي كان خاصاً بها ، والذي جعلها تتصرف بطريقة منتظمة ؛ أرسقراطية متيقظة للفصل بين القيادة التي تمارسها والمسؤولية التي ترفض تحملها ، والأخطار التي تلقىها على المساهمين فيها .

ولئن كانت الأرسقراطية الرأسمالية الضيقة أقل قسوة على مستخدميه من طبقة الملاك الواسعة التي سبقتها فهذا ما لا ينكر قط . ومع ذلك فإنه لا يجب الإندهاش لكونها أيقظت مزيداً من الغضب والكرهية. ذاك أن البشر يقبلون أي سادة ما دام هؤلاء قساة مع أنفسهم وشجعان . إن رجال الفرق الرومانية لم يكونوا قط يتدمرون حين كان القنصل الذي كان يعطي باستمرار أمثلة على التحمل يمتلك لنفسه جزءاً كبيراً من الغنيمة . لكنهم كانوا يعانون بشدة من كون دسائس المدينة تسمح لرجال اذكفاء باغتصاب القسم الأكبر من « الغلة الرومانية » .

كذلك كان يجب احترام البرجوازي الذي نراه يكرس كل ثروته وكل وقته لعملية تحمل اسمه ويلزم فيها شرفه . ولكن في ظل نظام الشركة المغفلة كان الأمر يسير على خلاف ذلك .

لقد كانت الوسائل جيدة في نظر الأرسقراطية الجديدة من أجل التحرر من الأخطار. وشيئاً فشيئاً - أخذت تحتكر ، من خلال الأسلوب الأمني الأبدي ، المواقع المكتسبة ، وتجعلها تستند على قوة الدولة .

وحين أتى الإعصار ، حدث الرعب لدى هؤلاء الرؤساء الكبار . واغلوا ، باسم المصلحة العامة ، يتوسلون إلى السلطة أن تدعمهم وتنقذهم .

اختفاء عنصر الحرية :

عندما حدثت الأزمة الكبرى في فترة ما بين الحربين ، كان البروليتاريون في طريقهم لأن يؤمنوا لأنفسهم أمناً بئساً كان تعويض البطالة تعبيراً عنه . أما الارستقراطيون فكانوا يندبرون لأنفسهم أمناً آخراً ، أكثر بريقاً ، تمثل في دعم الدولة .

وبقى الطبقة الوسطى التي كانت قد أصبحت ، حسب البلدان ، بروليتارية كلياً أو جزئياً بسبب التضخم . وقد أصيبت بموجة اللامان الكبرى .

ذاك هو الانقلاب الذي يكذب حكمة عريقة في القدم .

إنها حقيقة مؤكدة بحيث أن أي إنسان شجاع وذكي تجاه العمل لن يخطئها أبداً . ومع ذلك فإن المهندسين الأكثر حصولاً على الدبلومات ، مثل العمال اليدويين الأكثر وضاعة ، يتفقون على القول بأنه ليست هناك حاجة لهم . لقد ولدت تدريجياً بعد عار البطالة فكرة أن الحصول على عمل هي قضية حظ أو علاقات .

إنها لحكمة أخرى كرستها الأجيال المتعاقبة أن يقال بأن الإنتاج الأكثر يؤدي لتحسين وجود الإنسان . إن زارع الكرومة وصياد السمك والكثير من الآخرين كانوا يرون أنهم يملكون أن زيادات الإنتاج يمكنها أن تنقص الربح ، وأن تناقصه يزيد .

وأخيراً فقد ثبت أن حرمان النفس يؤدي لأن يؤمن المرء لنفسه ولدويه مستقبلاً أفضل . لقد اكملت التخفيضات الجديدة لقيمة النقد درس الحرب ، وهزات من البصرة الفردية ؛ وضد كل سبب ، اغتت القرض المقدمة المدين وأقررت الدائن .

إن علم الحياة ، البسيط ولكن الذي كان كافياً حتى ذلك الحين ، يجد نفسه مخفولاً . فلتتصور جمهوراً من صيادي السمك يحكم كل منهم قاربته . ولكن ها هو المد والجزر والريح والسمك يتصرفون بالطريقة الأكثر جنوناً ويحبطون كل تنبؤ . فماذا سيحصل ؟

هذا ما حصل . لقد لوحظ وجود قطاعات محمية . وشهود الموظف قاطناً في مكانه ، مؤمناً براتبه التقاعدي . وشهود المشروع الكبير المحتكر لمرافق عام يحافظ على أرباحه المعتادة بل ويزيدها .

كيف إذن لا يتجه الجمهور التائه نحو القطاعات المحمية ؟ وبما أنه لم يكن هناك مكان للجميع ، فقد تمنى الناس بشكل طبيعي أن تمتد الحماية لقطاعات نشاطهم الخاصة .

« الفصل الثاني » :

إن السمة النفسية الأساسية لجيلنا هي هيمنة الخوف على الثقة بالذات . فالعامل يخاف أن يرى نفسه بلا عمل ، ويخاف من شيخوخة بلا توفير . ويطالب بما يسمى اليوم « بالضمان الاجتماعي » .

لكن المصري ليس أقل خوفاً . أنه يخشى أن يفقد استثماراته ، ويستعمل الرساميل التي يمتلكها في صناديق الدولة ، ويكتفي بأن يقبض بلا جهد الفرق بين الفائدة التي تحققها سندات له وذلك التي يدفعها لمودعي المال لديه .

إن كل الأفراد وكل الطبقات تسمى لجعل وجودها الفردي يستند على الدولة ، وتميل لأن تتخذ منها ضامناً عاماً . لقد ظهر الرئيس روزفلت بمظهر عالم النفس الكامل عندما عرّف حق العامل بأن يستخدم باستمرار بأجر مستمر ، وحق المنتج بأن يبيع كميات ثابتة بثمن ثابت ، بأنها « حقوق الإنسان الجديدة » . تلك هي بالفعل التطلمات الأمنية لمصرنا .

إن هذه الحقوق الجديدة للإنسان تأتي لتكمل تلك التي كان القرن الثامن عشر قد أعلنها . لكن التفكير الأكثر بساطة يشعُرُ بأنها تناقضها وتلغيها . فمن خلال إقرار الحرية يُجمل الإنسان وحده سيد أعماله التي لا يمكن للدولة أن تضمن نتائجها ، والتي يجب على الفرد وحده أن يتحمل تبعاتها . وبالعكس ، فمن أجل أن تضمن للإنسان نتائج مؤكدة ، يجب على الدولة أن تتولى مراقبة هذه النشاطات . إن الإنسان الذي ينظر له ، في الحالة الأولى ، كراشد ، يكون متحرراً ومعرضاً للصدف . في حين يقترح ، في الحالة الثانية ، أن يتخذ من الصدف ، وأن يعامل كقاصر ويوضع تحت الوصاية . بحيث أن وعود اليوم تطلق حلقة مفتوحة بواسطة إعلانات ذلك الحين . إن الحرية المستلمة تعاد لقاء الأمن الذي يُراد استلامه .

إن للعقل البشري ، كالقلب ، حاجات حب تدفعه إلى الجبن نفسه إنه لا يريد أن يرى بنفس الظاهرة إلا المظاهر التي تمتدحه وتمجده ، وليس تلك التي تجرحه وتحزنه إنه يفرق بين ماهو غير قابل ، في الحياة ، للانفصال ، بعظم السبب ويدين النتيجة ، بصفق للغاية ويتخطى عن الوسيلة ، يؤكد فكرة وينكر نتيجتها الطبيعية . هكذا تمجدنا حقوق الإنسان ، لكن الشراسة البرجوازية في مجتمع لويس - فيليب ، الممبالية تجاه العاطل عن العمل ، والقساوية تجاه الفلّس ، تخدش حساسيتنا . إننا نرفض أن نتعرف هنا على مظهرين مرتبطين بشكل وثيق لنفس المبقرة .

عبقرة طبقة أرادت ، نتيجة شعورها بقواها غير المستعملة ، أن تدفع كل العقبات أمام نشاطها ، مثل هذا العملاق الذي نراه في الرسم الذي يتصدر غلاف رسالة نقد شرير ، وتحت هذه الصارة التوجيهية : « إنزعوا قيوده ودعوه يذهب » . لقد كانت تريد أن تنتزع كل العقبات من الطبقة الاجتماعية ، من دون أن تهتم بما إذا كانت قد كونت حاجز ضرورية ، وحمايات مفيدة . لقد أقرت بأن الإنسان وحده يقود سلوكه وأنه وحده يصنع قدره . ولكن بعد تأسيس هذا السياق ، لا يمكن للقاعدة

إلا أن تكون القاعدة التي صاغها كارليل بفضب « كل واحد لنفسه
وليمسك الشيطان بالتأخرين » .

إن الحرية الكاملة كانت تتضمن المخاطرة الكاملة . ولا يمكن أن
يكون هناك للضغاء أي ملجأ منذ أن لا يكون هناك للأقوياء أي قيد .
إنه « الصراع من أجل الحياة » ، الفكرة التي نعلم بأن داروين لم يستوحها
من مشهد الطبيعة ، وإنما استمدّها ، بالعكس ، من الفلاسفة الفرديين .

إن هذا النظام يجعل أولئك الذين كانت « انطلاقتهم سيئة » ، أي
البروليتاريون ، يتصرفون بكل قسوته .

إن نفس الدرجة من الحرية المسندة لكل أعضاء المجتمع ، وبمعنى
الغيب للحماية ، كان ينتج بالنسبة للوي الأوضاع السيئة حالاً لا محتمل
انعدام الأمن .

لقد كفوا أول من احتج ضد الحق المشترك للحرية ، وطالب
بتدابير حماية .

لكن أولئك الذين كانوا أقوياء بأنفسهم خافوا بدورهم . فالمجتمع
بأسره أتى ليطالب بالأمن . ويجب دفع ثمن ذلك .

لهذا السبب نشهد اليوم ما كان المؤلفون القدماء يسمونه « بالمعقد
الذاني » (Pactum subjectionis) ، إن الناس يعيدون ثانية للدولة
حقوقهم الفردية ليتلقوا منها حقوقاً إجتماعية .

الضمان الاجتماعي والسلطة الكاملة للدولة :

هل سيطلب إلينا البرهان المموس على أننا عندما نبحث عن
الضمان الاجتماعي نجد الدولة الاستبدادية ؟

إن الوقائع واضحة للعيان .

ففي بلدن لها تقاليد سياسية متعارضة ، حمل نفس التطلع
الامني لشعب افقدته الأزمة صوابه إلى السلطة في آن واحد رجلين لا يمكن
تخيل اثنين مختلفين أكثر منهما .

حسناً ، أوليس اخذاً ، إذا حفظنا حاضراً بالذهن التناقض الكامل
بين الامتين والقائدين ، أن نلاحظ أن دور المنقذ الذي تولته السلطة برر ،
في الولايات المتحدة كما في ألمانيا ، تقدماً ضخماً للدولة عبر عن نفسه
بنفس التكاثر البيروقراطي ، ونفس الانتصار للسلطة المركزية على
السلطات الإقليمية ، ونفس الخضوع للقيادات الاقتصادية إلى
القيادة السياسية .

إن العملية ، بدون شك ، لم تكن بعيدة في أمريكا عنا في ألمانيا .
ولكن أي اختلاف كان أيضاً عند البداية ! لقد تحولت ألمانيا من دولة
اتحادية إلى دولة واحدة ، لكن النزعة الوحشية كانت تعتمد على هيمنة
بروسيا الكبرى داخل الرايخ . في حين أن واشنطن لم تكن تحكم مباشرة
إلا مقاطعة كولومبيا الصغيرة جداً . إن قوة وحيوية الحكومات الإقليمية
كانت كبيرة بحيث أن خضوعها ، على مدى عدة سنوات ، كان نوعاً
من المعجزة (١) .

لقد كان الأمر يتعلق هنا ببلد لم يكن يعرف الخدمة العسكرية ،
من تقاليده انتخاب الموظفين ، وكانت السلطة فيه تخضع لمراقبة الحاكم .
ليس من العجيب أن تستطيع هذه السلطة خلال بضع سنوات أن تحيل
للعلم هذه المراقبة - وتشيد بديمقراطية عملاقة ، وتوليها الحقوق الأكثر
اتساعاً : لأننا كنا نرى مرافق خاصة بمجموعها بسن القواعد - أي
تشريعها - وتطبيقها - أي تنفيذها - وإدانة مرتكبي الجرائم والجنح -
أي ممارسة السلطة القضائية .

(١) كانت الإيرادات المالية الضرورية للدولة الاتحادية ، في عام ١٩٢٨ تبلغ ٢٤ ضعف
ما كانت عليه في بداية القرن .

وأخيراً لم يكن هناك ما يرسخ السلطة أكثر من استمرارها - خلافاً
للعادة - في نفس الأيدي .

هكذا تقدمت دولتان ، مختلفتان إلى أقصى حد يمكن أن نتمناه ،
في آن واحد ، نحو السلطان المطلق ، وحملت إلى ذلك التطلعات الأمنية .

لقد رأينا كم تخدم هذه التطلعات تضخم الدولة . لنقل الآن
كيف يكون ذلك .

حين ينتظر من الدولة أن تدبر ملجأ ، ينتج عن ذلك لدى كل
المرشحين للأمن تعلق لقبول نموها : وحين ينظر إليها ، إذا أردنا ، كمقولة
حية ، يقبل تكاثرها ويصفق له . هكذا تخفق بسرعة كل الانتقادات التي
أتاح لها المجال في أوقات أخرى تشاغل الجهاز البيروقراطي ، وذلك حين
يتعلق الأمر بوضع الضمانات الاجتماعية موضع التطبيق .

فمنذ أن ينتظر من الدولة ، والأمن ، يكفيها أن تبرر اجتياحاتها
بضرورات نظام الحماية أو « الرعاية » . ولقد سبق لبسمارك أن شعر
بأن السلطة تتوسع عن هذا الطريق^(١) .

وإذا كان الألمان ، المتمم ، نعم أيضاً ، من جهة أولى ، التعلق
للخضوع للسلطة ، فإنه من جهة ثانية يثير السلطة وينشطها .

(١) بدهورها حنونة على غير الأفراد ، تعمل اشتراكية الدولة بشكل خاص من أجل
الدولة . إنها لم تغطي في ذلك ، فالسياسة الواقعية الكبيرة هي التي دعت
ونصبت رسمياً الاشتراكية في ألمانيا . لقد رأت الدولة بتوجيهها المواطنين على أن
يلتفت نموها من أجل التماس نص قانون ، وقرار تنظيمي لإدارة عامة ، وأمر شرطة ،
ترتبه بروابط تيمية وخضوع . لقد رأت جيداً أن الدولة تقوى كدولة من خلال
تنازلاتها الظاهرية . أن أشكالها السياسية يمكن أن تتغير ، لكن مجموع السلطة ،
وميزانية الإجراء التي أورتها الأشكال القديمة للأشكال الجديدة تنمو » .
هنري ميشيل : « فكرة الدولة » - باريس - ١٩٩٨ - ص : ٥٧٩ .

إن السلطة تستعير طاقتها من الفرات الاجتماعية التي تملؤها . ففي عصر الأمن يميل الأفراد النشيطون ، الجريئون للارتفاع في المجتمع أكثر مما يميلون للدخول في جهاز الدولة . لكن الاضطراب الاجتماعي يحولهم نحو السلطة . إن من يحل جهاز الموظفين الجدد في النظم الجديدة سيجد فيه اقلية كبيرة من العناصر التي لم تكن ، في الزمن العادي ، لتتوجه نحو الحكومة .

هكذا يكون هناك في المجتمع استعدادا استثنائي للخضوع للحكم ، وفي الحكومة جهاز من الموظفين النشيطين بشكل استثنائي . تلك هي العوامل التي تؤدي ، في عصرنا اللامني ، لظهور نظام الحماية الاجتماعية .

نظام الحماية الاجتماعية ، تنويعها ومراميها البعيدة

إن نفس التيار يجر اليوم كل الشعوب نحو نظام الحماية الاجتماعية ولو بسرعة غير متساوية . إن المصالح التي يرعبها عدم اليقين ، والعقل الذي تصدمه الفوضى ، والشعور الذي يثيره البؤس ، والخيال الذي تلتهبه رؤية ما هو ممكن ، تستدعي مجتمعة منظما وقاضيا . إن اندفاعا الحاجات والرغبات والشهوات والاحلام تساعد على قلب كل العقبات الدستورية والقانونية أو الأخلاقية ، التي سبق أن تسفت من خلال تحلل الامور المطلقة ، وكراهية الحقوق المكتسبة ، والروح الحربية والبربرية للأحزاب . ولكي تقوم بكل شيء ، يجب على السلطة أن تكون قادرة على فعل كل شيء . إن الشعوب تعتمد على أن السلطة ستبقى طيعة أمام اندفاعاتهم في الوقت الذي تنتج فيه آثارا ملموسة لا يمكن الحصول عليها إلا من خلال المتابعة المستمرة للخطط المنهجية . أما الخبراء فينتظرون منها أن تنظم كل الآليات الاجتماعية وفق العقل الموضوعي ، عندما لا تكون إلا مركزا إحصائيا أو مقرا لإرادات ذاتية . إن كل شيء يدعو رجال السلطة لاوسع الطموحات والاكثر نبلا ليسوا هم الاقل خطرا : إنهم يريدون أن يكونوا صناع السعادة القائمة والتقدم التاريخي .

ومنذ أن فقد الدين تأثيره على النفوس ، أصبحت السعادة هي الهدف المعلن للوجود البشري . لقد نص الدستور الأمريكي على حق « السيد للسعادة » باعتباره من حقوق الإنسان . وكان من المتفق عليه أن تدبير السعادة الخاصة من شأن كل فرد، ولكن لا يمكن للقوى الضخمة للدولة أن تساهم في تدبيرها ؟ والا يجب أن يستخدم لهذه الغاية ؟ لقد اعتبر جوزيف تشمبرلين ، منذ عام ١٨٩١ ، أن من حق الدولة أن تقر أي قانون وتقوم بأى عمل قادر على إضافة شيء لمجموع السعادة البشرية (١)

لقد أدى تصنيف العلماء للإنسان ضمن السلسلة الحيوانية لظهور مفهوم جديد ، هو مفهوم قابلية الجنس للكمال . ألا يعود للسلطة أن تدفع الحيوان البشري في طريق كماله ؟

لقد شكل السلوك البشري موضوعاً للدراسات سلطت الضوء على لا عقلانية . إن القرن الثامن عشر كان يضع ثقته بالفريضة من أجل توجيه الإنسان ، التحرر من الإكراهات والخرافات ، نحو أفضل مصالحه . أما اليوم فينظر للفريضة ، ليس كدليل طبيعي معصوم ، وإنما كذاكرة جماعية لا تكون غنية إلا بالكتسبات المتحققة ببطء . دليل غير كامل إلى حد رأينا معه شعوباً متوحشة تدع نفسها تموت من الجوع بالقرب من أعشاب وجدور نباتية لم تكن قد تعلمت على النظر إليها باعتبارها قابلة للأكل .

إن السلوك البشري ، المحصوص على ضوء العلم ، يبدو قابلاً لتحسينات جسيمة ستضيف شيئاً للسعادة الفردية وتدبر تقدم الجنس البشري .

إن الأمر يحتاج ، إذا ما اخذنا الامثلة الأكثر ابتداءً ، لأن يكون الفناء المائلي مفهوماً بشكل جيد ، ولأن تؤخذ بالاعتبار العناية الجسدية

(١) مجلس العموم البريطاني : ٢٢ آذار ١٨٨١ .

الملائمة . إن الناس يمكن أن يكونوا سليمين وجميلين ، إن لم يكونوا عبدا للروتين والعابث للصدفة . أي عالم هذا هو عالمنا الذي يكبر فيه الأطفال الذين أتوا إليه عن طريق الخطأ ، كأعشاب مجنونة ، والذي تنمو فيه المدن وفقاً لتأملات قفرة مثلما تنمو الحيوانات العمياء التي تقفز وسط برازها !

إني أدري للروح التي لم تمن من النزعة النبيلة لتحويل هذه القوضى إلى حديقة : ولبناء مدن الشمس المسكونة بأنبال العروق .

لكن هذه الرؤى ليست بلا خطر . فبتنشيطها للأرواح ذات العلم القليل ، يمكن أن تغنمها بأن سعادة المرء تتطلب الإلقاء الكامل للمشروبات المخمرة ، بل وزيادة عرق بكامله بحجة أن دمه ليس نقياً .

يجب على المرء أن يقوم بنفسه بمطاردة الحقائق ليعلم كم هو خادع دوي البداهة الذي يبهرك إنه اقتراح مفاجأة . إنه سيتلاشى سريعاً ، وسيكون على أن تبدأ من جديد . ويجب احتضان كل ميدان المعرفة من أجل قياس كم تمثل قلة من الاكتشافات صلابة كافية لكي بجرؤ المرء على أن يؤسس عليها عملاً يطل كل المجتمع البشري ، ومن أجل أن يقدر أيضاً الصعوبة في التوفيق بين المؤثرات المتنافرة التي تقدمها فروع علمية مستقلة .

ونظراً لعدم توفر هذه المعرفة الفكرية لحدود المعرفة ، فإن الحكمة الاجتماعية للاستقراطية القديمة يمكن أن تحذر من الحماس الذي يريد أن يكون بانياً ويمكن له أن يكون محرقاً .

لكن إرادة المصالح العامة تُرد في كل مكان إلى طبعها لديها حاجة طبيعية لليقين ، وتبنى حقائق غير مؤكدة بنفس التعمص الذي عرف به في الماضي أنصار المصلح الديني جان هوس ، والقاتلون بلعادة التعميد .

النظم الديمقراطية والحروب الدينية

عبثاً كان طرد الإيمان من المسرح السياسي . إن التطوع الديني طبيعي للإنسان إلى حد كبير يؤدي به لتعظيم المصالح وتغيير الآراء إلى عبادات وثنية إنه يحمل حقائقه الذهبية إلى كل من هم من أمثال هارون الذين صنعوا له آلهة . هكذا تكتسي السلطة ، بين أيدي طائفة منتصرة ، طابع تيوقراطية من دونها لن تعرف كيف تحصل من الرعايا على درجة الطاعة الضرورية لانجاز مهماتها كسلطة حامية .

إن هذه المهمات تتطلب بالفعل مزيداً من الانضباط الذي لا يمكن للموافقة العقلانية للمواطنين أن توفره . لقد رأيناهم ، حتى حين كانوا يعطون لتدبير ما موافقتهم الضريحة ، يعاكسون تطبيقه بشكل شبه إجمالي^(١) . لهذا يجب أن تكون هناك وسائل للإكراه . إن النمو العددي للشرطة ، وتقدمها من حيث الأهمية والمكانة ، هو ظاهرة عامة في العصور الحالية . لكن السلطة يجب أن تكون مقتصدة لهذا الإكراه المباشر . ويجب ، لهذه الغاية ، أن تؤثر على العقول . إن الدعاية هي المكمل الذي لا بد منه للشرطة .

لكن هذه الدعاية بدورها تحتاج لكلمات تجعل الأوتار المشدودة لدى كل الأفراد ترتج بنفس الإيمان .

هكذا يصمد كل شيء في بناء العولة الجديدة . إن المينوتور يصبح حامياً إلى ما لا نهاية . ولكن يجب عليه أيضاً أن يكون استبدادياً ؛ إنه يحتاج ، لكي لا يشك بنفسه مطلقاً ، لأن يكون مقتنعاً ، ولكي يطاق ، لأن يتنعم ؛ إنه يجمع السلطتين الروحية والزمنية اللتين ابقتهما الحضارة الغربية دائماً منفصلتين ؛ هذا هو الأمر الذي تتفرد به ، وسر نجاحها الأعجوبي .

(١) « إن تعزيم الشروبات الروحية في الولايات المتحدة يقدم مثالا ساطعا على ذلك .

إننا نسير نحو هذا النظام بسرعة لا نعيها بشكل مدهش . ولأننا
نسير إليه تأخذ الصراعات السياسية حدة قاسية جداً . إن الناس
يشعرون بأنه لم يعد هناك من مكان لما كان يسمى في الماضي بالحياة
الخاصة .

إن المينوتور بعيد الى حد كبير صياغة الوجودات الخاصة بحيث
لا يمكن التملص منه ، وبحيث لا يوجد هناك من خلاص إلا في الفوز . إن
المرء لم يعد بإمكانه القول : « سأعيش هكذا » ؛ وإنما يجب القول :
« لكي أعيش أنا نفسي هكذا ، يجب أن أمسك عتلات الآلة الكبرى
وتوجيهها بالاتجاه الذي يلائمني » .

إنه عهد التحريمات والحروب المدنية .

والحروب الدولية أيضاً . لأن هؤلاء الجبابرة لا يمكنهم ان
يتسامحوا فيما بينهم . وأي حروب ! لأنه لم يعد هناك في خدمتهم فقط
جزء من القوى الوطنية ، وإنما بإمكانهم مصادرة كل الوسائل المادية
والروحية للمجتمعات التي أصبحوا يشكلون بالنسبة لها الجذع .
والسقف والسماء .



الفصل التاسع عشر

نظام ام حماية إجتماعية

إننا نشهد تحولاً أساسياً للمجتمع ، وفتحاً أقصى للسلطة . إن الثورات والانقلابات التي تميز عصرنا ليست إلا فصولاً لا قيمة لها تصحب حدث الحماية الاجتماعية .

إن قوة مُحسنة ستسهر على كل رجل ، من المهد الى اللحد ، وتصلح الحوادث التي تصيبه، ولو كانت من فعلها ، وتقود نموه الفردي، وتوجهه نحو العمل الأكثر ملاءمة لنشاطه . وبنتيجة طبيعية ضرورية . ستتملك هذه القوة كل موارد المجتمع بنية حملها لإعطاء أعلى مردود . ومضاعفة أعمالها الخيرة .

إن السلطة تتولى بشكل ما امر مشروع السعادة العامة والخاصة؛ وإنه لئلا بد منه لهذا العقد ان تكون كل الملكيات . وكل القوى المنتجة، وكل الحريات مسندة لها ، كادوات ويد عاملة بدونها لن تعرف كيف تنجز مهمة يمثل هذه الضخامة . بحيث ان الامر يتعلق بتكوين نظام أبوة ، او ، إن شئنا ، أمومة لانه يقال لنا ان القوة الجماعية يجب ان تحركها مشاعر أمومة .

إن الاندفاعة الكبرى التي تمارس لصالح نظام الحماية الاجتماعية لا تتضمن ، بدون شك ، في كل العقول وعياً واضحاً للنهاية التي نتوجه إليها . لكنها جلية للعقول المفكرة . إن بعض هذه العقول يخشاها منها . وتشهر بها من دون أن تتبين مع ذلك تعقد الأسباب المؤثرة وقوتها . اما البعض الآخر فتصفق لها من دون ان تأخذ حذرهما من كل النتائج .

ويجري الجدل بالحقيقة ، في جو من الرصانة ، كما بين طبيبن
يتشاوران بشأن معالجة ، اقل مما يجري في جو من الانفعال ، كما بين
مختارين يجرفهما تيار : الاول يريد أن يصارعه ، والآخر يفضل أن
يستسلم له .

إن تحليلنا لنمو السلطة هيأنا لفهم الظاهرة الحديثة الكبرى . إننا
سنعلن عن الأسباب التي بواسطتها نهاربها ، وسنذكر العوامل المباشرة
التي تناضل من أجلها ، وسنشير لأخطارها ، وأخيراً وبشكل خاص
سنسبر الأسباب العميقة التي تجعلها حالياً حتمية ، وسنسال أنفسنا
عنه إذا كانت ذات ضرورة مطلقة أو محتملة .

التفي الليبرالي :

لا ، نقول المدرسة الليبرالية ، إن الدولة يجب ألا تجعل عبء
المهام التي تدعى لحملها والتي تندفع نحوها ؛ لأن هذه المهام تقع خارج
الدائرة العادية لاختصاصاتها .

إن التعبير المستعمل ينبئنا إلى أننا نترك هنا ميداننا المعتاد ،
وأننا ننتقل من التقدير الوضعي للسلطة إلى التقدير المعياري للدولة . إن
هذا التغيير لنظام التفضيلات هو تغيير مصروع ، وإجباري لأننا لم نعد
نصف ملاحظات على ما هو قائم ، وإنما نجابه الآراء حول ما يجب أن
يكون . إن الأمر كان يحتاج فقط للإشارة إليه بوضوح : إذ ليس هناك
ما هو أسوأ من الخلط بين المعياري والوضعي .

إذن ، يقال لنا أن الدولة تخرج من الدائرة العادية لاختصاصاتها
لنتناقش مع الليبرالي ، ولنستمر حبيبه من عقل نير ، من إميل فاجيه
(E. Faguet) (١) .

(١) إ. فاجيه : « الليبرالية » - باريس - ١٩٠٢ - .

إن هناك ، كما يقول ، دائرة عادية لاختصاصات الدولة . بالتأكيد
ولكن كيف نعرفها ؟ « تأمين النظام في الداخل والدفاع في الخارج » (١)
ما الذي يصنعها ؟ طبيعة المجتمع ، الذي تشكل من أجل الدفاع عن
الكل ضد غف الاجنبي ، وعن كل فرد ضد جرة كل فرد !

ولكن هنا اوقفك . فمن الذي يجبرني على القبول بمفهومك
للمجتمع ؟ لو افترض انني فلاح صغير ملاك يعيش في ظلم نظام الاكتفاء
الذاتي العائلي ، فإن المجتمع ، يكون شك : لن يكون بالنسبة لي إلا
مؤسسة قمعية ، يوفر امني بواسطة الجندي والدركي. ولكن لو افترض
بالعكس انني عامل ، انتج ما هو غير مفيد لي ، واطلق ما هو ضروري
لي من خلال العملية المقعدة لعمل جمهور من الآخرين ، فإن المجتمع
سيبدو لي بالاحرى كتجمع عمل . انني ساميل للنظر اليه كمؤسسة
تعاونية بشكل اساسي ، بواسطة اطلق ، مقابل كمية من العمل
كمية من المنتجات والخدمات . وإذا اضطرب هذا التبادل او بدا لي
سير متكافئ ، فلماذا لا التمس تدخل السلطة من أجل تنظيم التعاون .
كما تلتصها انت ، الملاك الليبرالي ، من أجل قمع اي إساءة لكينك ؟

ماذا سيحل حينئذ « بدائرتك العادية » ؟ لا شيء غير مفهومك
لما يجب ان تقوم به القوة العامة : اني ساعتره مفهوماً دقيقاً ، وباليا
ولا يستجيب لاجاتي . اني ساعارضه بمفهومي وساجمله ينتصر .

بل واكثر من ذلك ! اني اريد القبول بتعريفك « للدائرة » . « الدفاع
في الخارج » ، قلت . حسن ، فقد يتفق ان الدول المجاورة تمتلك كل
القوى القومية ، وتوجهها بطريقة تنتج الحد الأقصى من القوة العسكرية
إن غير العناية بالدفاع ، الذي جعلته يدخل ضمن « الاختصاصات
العادية » يجبر إذن سلطتنا على أن تمتلك كل شيء وتوجه كل شيء .

(١) المرجع السابق - ص : ١٠٢ .

« النظام في الداخل » ، قلت أيضاً . ولكن أي نظام هذا ، ذاك الذي لا يستطيع فيه أن أجد شغلا لقوة عملي ، ولا أكون فيه متأكداً من أن أدير لأطفلي ما توفره الطبيعة لأسفر الحيوانات المتوحشة ، ويمكن لأقل هزة مالية أن تجعل احتياط حياة بكاملها غير مفيد ؟ إن صيفتك نفسها تدحضك هكذا !

إن إهانة الاتجاه الليبرالي تزعلني . وخطؤه يكمن من كونه نشأ في مواقع غير ثابتة ضد التفكير بمقدار ما لا يحتاجُ بها أمام الحاحات والشهوات .

إن الصورة التي يكتوئتها عن السلطة لا تستجيب للواقع في أي زمن وأي بلد . إنها لم تحرم نفسها أبداً من ميدان المصالح الاقتصادية والاجتماعية . فمتدما نص القانون المدني على تقسيم الإرث ، كان يقوم بتدبير اقتصادي واجتماعي في نواياه كما في نتائجه . وأي نتائج كبيرة نشرها قانون عام ١٨٦٧ حول الشركات المفضلة ؟

إن النفي الليبرالي هو إذن ، بالأشكال التي يكتسبها ، خيالي كلياً .

التقيد القانوني :

هل يعني ذلك القول بأنه ليس هناك من موقع تقدي آخر ؟ بله بالتأكيد .

لكي نحدد موقعه جيداً ، لنستمر بعض المفاهيم الأولية ما علم اللاهوت . فمتدما ينطلق العقل ، من دون مساعدة العلم أو الوحي ، إلى موضوعه الأساسي ، معرفة الله ، يتشكل بشكل طبيعي مفهومين متناقضين . مفهوم العناية الإلهية الأعجوبة ، التي يمكن بلوغها وتحريكها بواسطة صلوات خاصة ، وحينذاك تتدخل من أجل تخريب مجرى الأشياء لمصلحة البتة . ومفهوم الحكمة السلبية التي تعطي لكل الأشياء قوانين ذات انتظام جليل ، وتدعها تعمل من تلقاء نفسها .

إننا نعلم كم وَفَّقَ علم اللاهوت بشكل مثير للامعجاب بين المفهومين في العرض الذي قدمه عن الطبيعة الإلهية . وبالنسبة لنا فإنه يضيئنا هنا أن نستعير الفكرة القابلة في شكلها الأكثر فظاظة من أجل تطبيقها على حكومة الشؤون البشرية .

إنّ هذه الحكومة يمكن أن تكتسي الطابع القانوني أو السلوي . ويمكنها أن تزود أجزاء القوانين الثابتة ، الدائمة نسبياً ، وإن تسهر على تنفيذها الكامل ، وتحترم الآثار التي تنتجها ؛ كما يمكنها أن تتدخل في المناسبات ، وتجلب لكل وضع خاص علاجاً خاصاً ، بحيث لا يعود هناك من قوانين ثابتة وإنما سلسلة متواصلة من « المجزآت » والأعمال الكيفية .

لقد بينت الفلسفة السياسية منذ أقدم العصور الفرق بين المفهومين اللذين أطلق عليهما الصينيون ، منذ خمسة وعشرين قرناً ، اسم « حكومة القوانين » و « حكومة البشر » .

إن الأولى هي بالتأكيد مثال أعلى لا نعرف إلا الاقتراب منه . لننتفضها بشكل مقتضب . ولكي نكون واضحين ، لنسمي لوضع قليل من النظام في المفاهيم المتعددة التي تذكر بها كلمة قانون .

إن القوانين هي التي تحكم العالم المادي الذي نحن ، ككائنات طبيعية ، نخضع له بالضرورة : هكذا يجب عليّ ، حين أوضع في الهواء وأكف عن أن أكون مسوداً من تحت ، أن أقع ، تماماً كما تقع التفاحة . إنّ خضوعنا لهذه القوانين هو خضوع مطلق ، وليكنوا عن أن يقولوا لنا إن العلم يحررنا منها ، لأن كل نجاحات التكنيك تكمن بالعكس في الخضوع الذكي والمفيد لهذه القوانين .

وعندما نتكلم عن القوانين الطبيعية المجتمع ، فإن الأمر يختلف بشدة : إن سكاناً من الرعاة الرحل اللذين دمرت مراعيهم بسبب الجفاف

يجب أن يهاجروا . لكن الضرورة هنا ليست ميكانيكية : فبمسلكهم إلا
يهاجروا ... ويهاجروا .

إننا نصل أخيراً الى قوانين يكون خضوعنا تجاهها أقل إكراها .
إنها القوانين الأخلاقية التي بإمكاننا انتهاكها ، والقوانين المدنية التي
بإمكاننا خرقها . إن القوانين الأخلاقية تنص على ما هو خير في ذاته ،
والقوانين المدنية على ما هو مفيد للمجتمع . أما التشريع الوضعي
للمجتمع فيزود بجزاءات أوامر الخير والحد ، ويلتزم خضوع المفيد
الضروري للخير .

وهكذا فإن حكومة القوانين هي أساساً الحكومة التي تتكرس فيها
القواعد التي توفر منفعة البشر للتدوير للخير ، في الإطار الذي تحدده
بصفة عامة القوانين الفيزيائية للطبيعة وبشكل خاص القوانين الطبيعية
للمجتمع .

إن السلطة باكتفائها بتأمين احترام هذه القوانين ، تسمح للفرد
بالتحرك في ميدان يجد فيه حواجز منصوبة وطرقاً مرسومة ، لكنه
يكون ، شريطة احترام هذه الحواجز واتباع تلك الطرق ، حراً ، بمعنى
إن أي إرادة بشرية ، إن تاتي ، من خلال تدخل مفاجيء وكيفي ، لتفسد
حساباته وتكره لإرادته . لقد اعتُرف به كسيد ومسؤول عن مصيره
وكرُست كرامته .

إن العجز البشري يمنعنا بدون شك من أن نحقق ابداً مثل هذا
النظام بشكل كامل . إن تبشُّتنا للعب ليس بلا عيب ، وخاصة بصيرتنا
فيما يتعلق بالمفيد ليست قادرة على الإحاطة بكل الظروف . بحيث إن
قوانيننا لا تعرف كيف تمتلك طلباً ثابتاً ودائماً بشكل مطلق ، وإن الأمر
يحتاج ليقظة مستمرة لاهتمام بمعالج الحالات الخاصة ، كما يحتاج
لتدخل دوري لحكمة تعيد النظر بالقواعد . ومع ذلك فإن من البلي
أن الإفراط بهذه اليقظة ، أو التكرار المبالغ فيه لهذه التدخلات ، تقلل

من حرية الفرد وكرامته . بحيث أن حكومة القوانين الصافية ، وإن كانت غير قابلة للتحقيق في كمالها ، تبقى النموذج الذي يجب الرجوع إليه ، والأسطورة التي يجب أن يستوحى منها . وعندما نتجه نحو هذا المثال الأعلى نخدم قضية النظام الاجتماعي والكرامة البشرية .

. ويبدو أن كلا من المجتمعات التي مشيت بشكل متتال في درب الحضارة ، اقتربت ، في لحظة ما من تاريخها ، من هذا الكمال . ولكن لتبتعد عنه بعد ذلك وتتطور سريعاً نحو التمسك في الحكم ، والفشل لدى المواطنين .

ويحدث هذا تحت تأثير الأسباب التي سيكفي تعداد بعضها . فهناك أولاً لعبة القوانين الوضعية التي يفترض أنها الأكثر ملائمة والتي تدفع الكثير من الأمكنة لكمية من البؤس والتعاسة الفردية . كيف يمكن للسياسي أن ينهش من هذه اللعبة عندما يتعلق الأمر بقوانين بشرية في حين أن اللاهوتي يقر بها حين يتعلق الأمر بالقوانين الإلهية ؟ لكن هذه الرسالة لا يمكن أن توجد لدى الضحايا : إنهم يتمنون ويطالبون بتدخل سماوي يصحح هذه النتائج . إن هذه « العوامة » من الاستيلاءات تنمو فجأة في بعض العصور . إما لأن القوانين المدنية لم تعد توفر بطريقة كافية المنفعة الاجتماعية نتيجة تغير الظروف الواقعية ، وإما لأن الأفراد الذين تغيرت استعداداتهم النفسية ، لم يعودوا مسرورين من المنفعة الوفيرة لهم . وإما لأسباب أكثر خطورة أيضاً : لأنهم ينكرون خضوع المفيد الضروري للخير ، ويؤمنون بأن المفيد هو الذي يكون الخير ، ويقطعون بذلك السلسلة الثقل التي تمسك بمختلف أنواع القوانين فيما بينها . وأخيراً إما لأنهم يمتدنون بإمكانية إلغاء القوانين الطبيعية للمجتمعات بقوانين وضعية ، نظراً لانقراضهم بثقة عقيمة بالقوة البشرية .

إن كل هذه الأسباب يمكن أن تعمل مجتمعة ، والتاريخ ، بالفعل، يظهرها لنا عادة متحدة .

إنها تعطي للشهوات النائمة مناسبة رائعة لإحياء السلطة ثانية ،
ولتعيد لها الطابع المكتسح والكيفي الذي هو طبيعي بالنسبة لها .

إن التدخلات التي تقوم بها تكتسي، بلون شك ، في البدء ، وبموجب
العادات القلونية المتعاقدة عليها ، شكل قوانين . لكنها ليست إلا أشباه
- قوانين ، تعالج أوضاعاً مباشرة ، تحت تأثير الحاجات والشهوات
انباشرة . فتحت رداء التدابير الموضوعية تعبر كل الرغبات الدائبة عن
تنشوها ، كما يشد على ذلك بما فيه الكفاية تكاثر هذه القوانين المزعومة
وتناقضاتها . هكذا يعود هناك ثبات ولا يقين ، وإنما إرادات اللحظة
هي التي تسن القانون ، المزعومة وتناقضاتها . ولا تحترم في
ذلك مفاهيم الخير الأخلاقي والضرورة الطبيعية ، وإنما تدمجهما مع
مفهوم المنفعة التي ينظر إليها من خلال مظهرها الأكثر انتقالية . إنها لم
تعد المنفعة الدائمة للمجتمع ، وإنما منفعة فئة على المدى القصير ، فئة
تلائم الأخلاق والعلم مع مصالحها وشهواتها .

وكما كان هناك زعم بخدمة الإنسان ، كان هذا يفقد كل حربة
وكل كرامة . لأنه لا يستطيع أن يؤسس سيره على أي معطيات مؤكدة ،
وأعماله تخدمه أقل بكثير من نعمة السلطة ، الأمر الذي يجعله مستعداً
لطموح دنيء : وهو أن يكون من أولئك الذين يقربون مصدر المعجزات من
أجل أن يستفيدوا من التصف .

من الذي يجرؤ على إنكار أن هذا الاتجاه هو إتجاه عصرنا ؟ وكيف
لا يرى فيه الخطر ؟

إن مشاعر قوية جداً تناضل بهذا الاتجاه . إنني لا أعلم من أين
أخذت فكرة أن البشر يخشون الحكم الاستبدادي . إنني أعتقد بالعكس
أنهم يحبونه .

يكفي أن نرى كم يلقون من تقود في ألعاب القمار والرهانات المتبادلة،
وأوراق اليانصيب ، من أجل أن يقيسوا إلى أي حد يمتلكهم الأمل بخير
طاريء ، وكم هم مستعدون للتضحية من أجل أن يعطوا أنفسهم حظاً
بالحصول عليه . إلا أن السلطة التعسفية هي طريقة من طرق اليانصيب:
ويمكن أن تكسب فيها .

وإذا نفحصنا من جهة أخرى الروايات ، والمرحيات والأفلام
والوقائع المختلفة التي تأسر الجمهور ، فإننا نثبن أيضاً أن هناك طلباً
هائلاً جداً على الحوادث والعروض والشخصيات التي تخرج عن النطاق
العادي . إن السلطة التعسفية تستجيب لهذه الحاجة .

هكذا تسهل الاستعدادات الأخلاقية قدوم السلطة التعسفية التي
تستمد منها بشكل طبيعي المهام الآيلة لنظام الحماية الاجتماعية .

المسألة الحديثة وحلها المبني :

لنحاول الإعلان في سلسلة من الاقتراحات الواضحة عن المسألة
المطروحة على عصرنا .

أولاً . إن الاضطراب الاجتماعي الذي يدعى معالجته بواسطة
مؤسسة نظام الحماية ليس وهمياً . إن هناك بشكل حقيقي ، في الرابطة
التعاونية الكبرى ، نقصاً في المطابقة والترابط بين الأجزاء ، يتطلب إجراء
تصحیحات . وهناك استياء منتشر جداً ، وقناعة بأن الرابطة لا توزع
قط على كل واحد نصيبه الاجتماعي الحق .

ثانياً — على افتراض أن علاجات كافية يمكن أن تعطب ضمن إطار
النظام القانوني ، بواسطة إحدى استملاكات القواعد الوضعية للأوضاع
الجديدة التي هي ضرورية مرحلياً في مثل هذا النظام، فإن وسائل تحقيق
هذا الاستملاك غير متوفرة . لأنه يجب طلب القوانين الجديدة للتأصل

المستتر من خلال الدراسة . إلا أن ما يسمّى بالنشاط التشريعي ليس ،
بالمعنى تماماً ، إلا النتائج المتسرع المصالح القصيرة النظر والشبهوات
العمياء .

ثالثاً - إن هذه القوانين المزعومة ، لتكاثر ، ليست في الحقيقة
إلا أعمالاً حكومية تعالج يوماً ظروفاً يومية . وسواء حفظت أو رفضت
هذا التنكر الضعيف ، فإن السلطة في كل الأحوال تعمل بواسطة قرارات
تصفية .

رابعاً - إن هذه السلطة التصفية ، التي تحملها شهوات الجمهور
وتحركها شهوات الأفراد الذين يتولونها ، بلا قاعدة ولا مكبح وبلا حدود ،
تشكل ، مهما كانت البهارج التي تغطيها ، استبداداً لم يعرف الغرب
مثيلاً له من قبل . إنه ليس أقل خطراً لكونه غير ثابت مثلما هو حال
كل النظم الاستبدادية . إنه قادر على القيام بكل السيطرات ، وهو ينشر
الدلة ، المهياة لكل الإغراءات ، ويبلر الطموح .

وأخيراً فإن المطالبة بالنظام الذي انطلقنا منه يؤدي بالنهاية لانطلاق
قوة ضخمة من الفوضى .

إننا نستطيع أن نوقف هنا دراستنا لأن الفرض منها قد تحقق .
لقد أردنا تفسير النمو المتتالي للسلطة وفتحها المخيف الحالي . لقد
اتجزر التحقيق ، واكتمل الملف ، وثبتت الأسباب ، وبيّنت النتائج .

ومع ذلك فإن علينا أن لا نترك الموضوع من دون أن نضع الأصبع
على الخطأ الذي يروجه عصرنا للحل المبني للفوضى العامة كعلاج لحالات
الفوضى الخاصة (١) .

(١) لأنه مهما كان النظام الخاص الذي يمكن للحكم الاستبدادي أن يولده ، فإنه
لا يستطيع أن يرى فيه إلا غاية الفوضى .

لكن يجب بالتأكيد الا يكون هذا الملحق لتحقيقنا إلا نظرة مقتضبة
سريعة وسطحية ليدان آخر شاسع نامل يوماً ما ان نسبر غوره .

ضمن هذه الروح ، لنعد الى ظواهر عدم التجانس الاجتماعي
والاخلاقي التي تشجع في ايماننا هذه على ازدهار السلطة المطلقة .

معجزة الثقة :

إن كل وجود الإنسان الاجتماعي يرتكز على الثقة . فالمجهول الذي
نصادفه ليس تهديداً لشخصنا أو لاموالنا . إنما نرى فيه ، بالعكس ،
أحد المتعاونين المفلحين العديدين الذين يؤمنون لنا الإشباع اليومي
للحاجات التي تتكاثر تدريجياً على مر الأجيال .

إننا لا نتوقع فقط امتناعه كما يحدث عندما نترك أشياء غالية
الثلثن لأمانة جابر بالمصادفة؛ وإنما أيضاً مساهمته النشيطة في رفاهيتنا،
كما يحدث عندما نرتكز على همة جمهور من الوكلاء من أجل إيصال
رسالة الى جهة ما ، ومن أجل ان يوفر لنا في كل لحظة ما هو
ضروري لنا .

إن امننا مصنوع من الانتظام المثير للإعجاب الذي قدّم لنا معه
العديد من الخدمات على يد عدد لا يحصى من المشاركين في المجتمع الذين
لا يعرفوننا ولا نعرفهم . والذين تلعب نحن بينهم دورنا الذي يدين
بفعاليته وقيّمته لأنسجام كل الآخرين .

إن النقل بالغ الميل إلى القبول السلبي بهذا الانسجام ، ولكن منذ
ان يتأمل به ، يندعش منه ويعجب به ، ويعترف ان « كل واحد من أجل
الجميع ، والجميع من أجل كل واحد » ليس الشعار ليوتوبيا عقيمة
وإنما الصيغة للمجتمع الموجود .

إنها بالتأكيد لنظرة سطحية وخاطئة أن تمثل كتلة المواطنين ، المستعملين والمستهلكين ، تخدم من قبل « أجهزة » مثل الشرطة والخطوط الحديدية والتجارة لأن هذه « الأجهزة » ليست في الحقيقة إلا وظائف يقوم بها أعضاء لهذه الكتلة . بحيث أنه يجب بالأحرى النظر للنظام الاجتماعي مثل تركيب رائع للآيين من المسارات الفردية . فالوظائف يقوم بها وكلاء بانتظام ، والمستعملون يخدمون بانتظام لقاء التحام رائع لكل ذرة اجتماعية مع مسارها الخاص ، وإخلاص رائع لسلوكه الخاص ، في دوره المزدوج كوكيل ومستهلك .

أي كارثة ستحل فيما لو حول محول ساعة عن وجهتها الطبيعية ! إلا أن حالته ليست استثنائية وإنما فقط إحدى الحالات الأكثر وضوحاً . إلى كل عدم انتظام خاص يسبب إخلالاً ، والآلة لا يمكن أن تعمل إلا بمقدار ما لا تتجاوز السلوكات الضالة الهامش الضئيل الذي يمكنها إضعافه من دون اضطراب ظاهر . أما عدم الانتظام العام فسيسبب نهاية جنسنا الذي لا تقدر كل وحدة فيه على الوفاء باحتياجاتها . إننا نعي جميعاً هذا الأمر لحد إننا ، حتى في حال حدوث الأسباب المعلقة الأكثر ضخامة ، نعبد غريزياً وفوراً ربط الخيوط التي قطعها القصف أو التمرد .

ولكن كيف حدث إذن تقسيم الوظائف ، وكيف صنف البشر بينها ، وكيف تحقيق تكيفهم الضرورية ؟

يمكن أن نرى في ذلك عملاً لإرادة واحدة . إنه الجواب الأول الذي يخطر ببال البشر . إن أساطير متنوعة جداً ، لم يشرع قط للأسف بدراستها منهجياً ، تفسر التوزيع الوظيفي للبشر بين فئات مختلفة ينتمي لكل منها نوع ما من السلوك . إن التنظيم الاجتماعي ، كما تفسر هذه الأساطير ، قرر من قبل منظم ما ، هو الخالق ، أو البطل أو حتى حيوان أسطوري ، والوفاء الحرفي للسلوكات التقليدية هو ثمرة الاحتمام

والخوف . هنا (١) يتمثل ترتيب الأشياء الطبيعية والاجتماعية باعتبارهما متزامنا ومتضامنا . وهناك ، بالعكس ، نميز أن الأشياء غير الجديرة بالإرادة تحكم بطريقة مغايرة للطريقة التي تحكم بها الكائنات البشرية . إن لهذه الكائنات معلما الخاص الذي يكف ، مع الزمن ، عن الإحياء باحترام خرافي ، إن الأسطورة تنحل إلى شيء ما أسوا هو القصة المزيفة . لقد أملى رجل التنظيم الاجتماعي ، واستطاع آخرون بالتالي أن يعيدوا بناءه على أسس جديدة . إن الرعب المقدس من تغيير ما يعقبه الإيمان بامكانية كل تغيير . لقد ولد الخطأ الجمودي عكسه : الخطأ اليوتوبي .

ذاك أننا نبقى في نفس النظام ، في مفهوم إرادي للنظام الاجتماعي .

إن المفهوم القانوني الذي لا يمكن أن يظهر إلا بعد نمو ما للعقل البشري ، ينطلق من الاعتراف بقوانين الطبيعة من أجل تأكيد أن المجتمع البشري له أيضا قوانينه الطبيعية . إن هذه القوانين توفر وتحفظ النظام الاجتماعي ، وتصلحه باستمرار من خلال تعقيده باستمرار . ومهما كانت هذه الفكرة صحيحة ، فإنها تفسد في تطبيقاتها بسبب دمج متسرع « للقوى » التي تحرك البشر « بقوى » الطبيعة ، وبسبب المعجز ، الذي نه ما يبرره ، عن تمييز الفرق بين « القوانين » التي تحكم الأشياء التي لا روح لها ، والقوانين التي تحكم الكائنات المزودة بالحرية والإرادة . بحيث نصل إلى نوع من الطمانينة .

إن وجهتي النظر المبسطتين للارادية والطمانينة تعطي الاشتراكية والليبرالية لمتذلتين اللين لا تستحقان النقاش .

(١) استعمل عن قصد الشكل المبهم « هنا ... هناك بالعكس » من دون الإشارة لأي صلة تعاقب منطقي من أجل أن أسجل جيدا أنني لم اقترح على نفسي الشروع المضحك المتمثل بفسط دراسة الأساطير والمذهب المتطرفة بالنظام الاجتماعي في صفحة واحدة . إنني أذكر هنا فقط بالقدرة الذي يتطلبه التمسك ، وأمل أن أعود إليه يوما ما في كتاب حول « نظرية المجتمع » .

إن الدراسة الوضعية للوسائل التي بواسطتها يُحفظ الانسجام الاجتماعي ويرمّم ينبغي الشروع بها . ولن يكون هنا مجال للقيام بذلك ، وإنما سنكتفي فقط ببعض المؤثرات التي سيجري تفصيلها في مكان آخر ، وسيعاد النظر فيها إن كان هناك مجال لذلك .

صور السلوك :

لنبدا على نطاق ضيق بالنظر لإنسان اجتماعي ما يشغل وظيفة ويتمسك بسلوك ما .

إنه يستدعي بشكل طبيعي للذهن عنصراً متحركاً يصف منحى ما .
أي قوة تطبق على هذا المنحنى وتجعله يتبع هذا المسار ؟

الإنانية ، تحبينا مدرسة هوبس وهلفيتيوس ، والاهتمام بالصلحة الخاصة ! إنطلاقاً من هذا ، فسُرت كل المؤسسات الاجتماعية بأنها ناتجة عن التركيب الطبيعي والضروري للمصالح الانانية . إن هذه عبارة عن نساءات فكرية جميلة^(١) ، وسيكون من العبث إساءة الظن بنوايا مؤلفيها . إن ما دفعهم نحو هذا النظام ، إنما هو الرغبة ، الطبيعية بالنسبة للعلماء ، في أن يجدوا في النظام الأخلاقي مبداً بسيطاً يلعب نفس الدور الذي تلعبه القوة في النظام الطبيعي .

ومهما كان الانزعاج الذي تقبل به منسكثهم ، فإنه يجب أن نعترف بجميلهم فيما لو نجحوا ببناء صرح متماسك . إن الأمر يحتاج لذلك ، وهم لم يسيروا إلى الخير المشترك إلا بافتراضهم لحسابات ذات بصيرة فوق إنسانية إلا أن نظرات المصلحة قصيرة ، بحيث إن فلاسفتنا اتقادوا لأن يوفروا من خلال الإكراه النظام الذي يكفي العقل

(١) انظر بشكل خاص البناء المتماسك جمعاً لإيمونيل لي كتابه « تطور الحق » - الطبعة الفرنسية - باريس - ١٩٠١ .

قط من أجل إقامته . لقد انطلقوا من الفعالية الكافية للإنانية ، ووصلوا إلى ضرورة الاضطهاد ، وآنهوا إلى افتراض وتدبير دور مبالغ فيه جداً للإكراه .

إن الاحتقار المزدوج الذي يجعل النظام الاجتماعي يركز على المصلحة المحسوبة جيداً أو على الإكراه الاضطهادي يستمد من احتقار الملاحظة .

فلا الحاب المدفوع لصالحه ، ولا الخشية من العقاب الجنائي تحدد بمقدار محسوس أعمال الإنسان المموس وامتناعاته . إنه يعمل تحت تأثير المشاعر والمعتقدات^(١) التي تطلي عليه سلوكه وتلهمه اندفاعاته . إن أياً منا لا يسأل نفسه في كل يوم ، حين تأتي ساعة الذهاب إلى الحقل والمصنع والمكتب : « اذهب أم لا ؟ » ، كذلك فإن أياً منا لا يسأل نفسه حين يرى طفلاً على وشك أن يدهس : « اتقده أم لا ؟ » أو حين يرى جاراً وهو يجس حقيبته مليئة جداً : « استولي عليها أم لا ؟ » .

إننا حيوانات مروضة على الحياة الاجتماعية . والوعي المائل لمصلحتنا والخوف من الجزاء ليسا بالنسبة لنا إلا قوى إضافية ، مفيدة من أجل خنق بعض الإغراءات المخترقة . لكن هذه المناسبات نادرة . ونحن عادة نتصرف كأنداد طبيين ، ومتعاونين دقيقين . لأن لدينا توجد طبيعة ثانية ، نمت على أساس من النزعة الاجتماعية ، والرفق ، يجب ألا تقلل من قدرها .

والآن كيف تعمل هذه الطبيعة ؟ إن من الجسارة إدعاء تفسيرها ؛ ومع ذلك فإنه يبدو بديهاً أن ذلك ممكن بواسطة الصور . إن اللغة

(١) لتلاحظ أن مصلحتنا الخاصة ، عندما نستلهمها بوعي ، لا يمكن أن تعتبر إلا كاعتقاد بين المعتقدات الأخرى ، لأنها لا نمتلك بالتأكيد أبداً كل عناصر التقدير التي تسمح لنا باستغلال مصلحتنا الحقيقية .

المبتدلة تعطي غالباً المفتاح لعمليات نفسية ، وعندما نقول : « إنني لا أرى نفسي فاعلاً لهذا الأمر » ، بأننا موجهون بواسطة صور سلوكية .

إن جمهوراً من المربين يساهم منذ الطفولة في تشكيل هذه الصور فنيا . إنهم ليسوا الأهل ، والمدرسين ، والكهنة ، والرؤساء . وإنما أيضاً الزميل الذي نمجبه به ورفيق العمل الذي يدرّبنا ، والموت الذي مثاله يَمَجِّدُنَا . إن ما يمكن تسميته « بالوراثة الاجتماعية » تعمل هنا بقوة لا يمكن مقارنتها بقوة الوراثة الطبيعية : إن الأسرة التي نولد في وسطها ، والوطن الذي ننتمي إليه ، وسلك العمل الذي ندخله يمارسون علينا إحصاءاً ضخماً .

إن كل ما يحيط بنا يبت فنيا واجنيا ، وليس علينا إلا تقليده وترديده . إن الحركات التي نراها دائماً والأعمال التي نمتدحها دائماً في روحنا تعطينا نماذج نتبعها من دون أن نحلّدها . وحتى وهم على سرير الموت . يستعيد كبار الرجال صيغاً ومواقف مستقاة من التاريخ أو من الشعراء .

إن هذه الصور القديمة تقود سلوكنا ، وتجعله متوقفاً من قبل معاصرنا ومتفقاً مع سلوكهم . إنها تحفظ الانسجام الاجتماعي .

في التنظيم الاجتماعي

يتبع ذلك أن هذا الانسجام يكون منهجاً عندما تكون صور السلوك مضطربة . الأمر الذي يمكن أن يحصل حتى في المجتمع الثابت الذي يتقاسم فيه جيل بعد جيل بنفس النسب نفس المهام ونفس الأشغال . والذي يحصل بشكل حتمي تقريباً في مجتمع يتطور بسرعة ، وتخلق فيه . باستمرار وظائق جديدة وأنماط جديدة من الحياة .

لنأخذ أولاً الحالة الأولى . إن كل قادم جديد للمجتمع ، في موقع وعمل اجتماعي ، هو وارث يتكون بواسطة أمثلة ودروس . لقد قام

بتعليمه ، ولو كبناء من المصور الوسطى او كإمبراطور روماني ، لدى ذلك الذي سيحل محله . إن واجبه بسيط ، ومع ذلك فإنه يمكن أن يخل به . إنها ظاهرة إنحلال الأخلاق التي أولاها الأقدمون انتباهاً ذكياً .

إن تهقر المعتقدات الدينية يمكن أن يكون المبدأ لهذه الظاهرة . وقد كان مصحوباً بإنفجار عقلائي هاجم كل الأحكام المسبقة الموجهة للسلوك ، واتضح أنه غير قادر على أن يحل محلها ، وادى لاشاعة الفوضى في الآراء لكن من الممكن أيضاً أن نرى سبب هذا الاضطراب في فساد النخبات الذي أدى لانقطاع العقد الاجتماعي الحقيقي ، الذي بموجبه يتصرف كل انسان وفق نموذج الوظيفي بشرط أن يتصرف الناس الآخرون الذين له علاقة بهم وفق نماذجهم . إن عدم الانتظام ينتشر إذن من الأعلى الى الأسفل ، وغالباً لا تكون الهزة الفكرية إلا نتيجة له ، لأن من طبيعة الانسان أن يشك في دينه لأنه يشك في كاهنه أكثر مما يشك في كاهنه لأنه يشك في دينه . هكذا يتقوض الانسجام حتى في المجتمع الثابت .

كم هو أصعب الإبقاء عليه أو بالأحرى إعادته الدائمة في مجتمع متحرك عندما تأتي نشاطات جديدة باستمرار لتضاف الى القديمة ، وتتضمن سلوكات جديدة ، وتستلزم تكيف حتى أولئك الذين لم يتغيروا مباشرة .

ومنذ أن نقيس تعقد المشكلة ، نندهش للاضطرابات الوظيفية التي تحل بمجتمع متحرك ، أقل مما نفعل بالنسبة للدرجة العليا للتسوية التي توفرها آلية سرية ، إننا نفهم الإعجاب الذي يكنه رجال القرن التاسع عشر للآليات المنظمة ، لكننا نفهم أيضاً أن الاضطرابات المتراكمة انتهت لتجاوز الهامش المسموح به ، ولا سيما إذا فقدت الآليات تدريجياً فضيلتها .

هذه الآليات غير معروفة ، ودرست بالكاد . ولكن ماذا ، يقول البعض ألم يحل الاقتصاديون بمنايا اللعبة الدقيقة ؟ نعم ، ولكن الخطأ يكمن بالضبط في الاعتقاد بأن المشكلة برمتها هي من اختصاص الاقتصاديين .

إنهم يستطيعون أن يفسروا لنا كيف ينتقم العرض المتزايد للسيارات تدريجياً الطلب على الأحصنة والعربات لحد استبعادهما كلياً ، وكيف تمتص مصانع السيارات أكثر بكثير من عدد العاملين في صناعة العربات والسروج ، وكيف تتحول الاصطبلات الى كراجات . ولكن عندما يتم التكيف الكمي بالضرورة بشكل كامل ، يبقى هناك السؤال ، الأكثر أهمية للغاية ، المتعلق بالتكيف النوعي . فمن صانع السروج الساكن في حي « المبد » ، بالقرب من ورشته ، الى ابنه الضائع وسط جمهور عمال « سينتروين » غير معروف والجامع لاجناس مختلفة ، والذي سكن في الضاحية ، هناك تحول خارق في الماديات والمعتقدات والمشاعر . تحول لا يمكن إلا أن يدوي في كل القاعدة الاجتماعية - أو أن يؤثر في التنمية حتى لعبة العرض والطلب .

إن ما يمكن أن يجعل الاقتصاد السياسي علماً ، هو أنه يعتبر الحياة الاجتماعية ، والنشاطات البشرية ، والعلاقات والاشبهات ، مثل انتقال نفس الطاقة الحركية أحياناً ، كالعمل ، والكامنة أحياناً ، كالثروة ، ولكن المنسجبة : والقابلة دائماً لأن تترجم بوحدات قيم . لكن هذا الامر الذي يجعله علماً ، هو الامر نفسه الذي يجعله غير قادر على تفسير كل الحقيقة الاجتماعية ، وحتى على أن يأخذ بالحسبان كل الظواهر التي تحدث في ميدانه الخاص . إنه يكشف الأسباب التي تصرف الرساميل المحلية من التوظيفات المحلية التي كان يقوم بها في السابق المصرفيون المحليون ، وتشدها نحو خزانات مركزية ضخمة توزع منها على المستوى القومي وحتى الدولي ، لكنه لا يعود له أن يشير الى أن رجال المال لم يعودوا نفس الرجال ، وأنهم ينتمون لنملاذج مختلفة ، ويختلفون بعمق عما كانوا من حيث صورهم السلوكية . إنه يبرر المنفعة المنظمة للعبة رجال البورصة ، لكنه لا يهتم فقط بمعرفة أي الامزجة يشد ، وأي الطباع ينمي . إنه علم ثمين ، لكنه منظم بظم نفس خاطيء ، هو علم النفس الذي يظهر للانسان ككتلة دقيقة تحركها فقط قوة المصلحة .

من هنا يأتي أن وجهة نظر الاقتصادي هي الأخيرة التي نستشف من خلالها عدم الانسجام الاجتماعي : إن على عدم الانسجام هذا أن يؤثر حتى على التكيفات الكمية من أجل أن يلتفت الانتباه إليه . وهذا ما حصل بالنهاية . وقد حدث اضطراب الوظائف الاقتصادية كحدث ثالث أجبر على المرض الاجتماعي الذي يتقدم منذ أمد طويل .

في أن الوظائف الجديدة تستوجب صورا إكراهية جديدة

إن هذا المرض يكمن في عدم التماسك الاجتماعي ، وفي تركيب غير كامل للسلوكات اللامنسجمة ، أي في سوء السلوك .

وينجم هذا عن اضطراب صور السلوك المصاحبة للتطور الاجتماعي إن هذه الصور لم تمتط بما يكفي من السرعة والوضوح الكافي ، والطابع الإلزامي الكافي ، من أجل قيادة البشر الموضوعين في مواقع جديدة . لقد سلكوا لإبادة المصلحة التي ، حتى ولو كانت محتواة بواسطة الخشية من العقوبات الجزائية ، اتضح أنها عاجزة عن توفير سلوكات منسجمة .

إن ظاهرة الاغتراب والتشوش هي نفسها من الناحية الجوهرية ، وسواء تعلق الأمر بالفلاح المرمي في مصنع عملاق أم بالمستخدم الصغير الذي أصبح مضاربا كبيرا في التجارة .

إن التغير السريع جداً في الوضع ليس هو ، كما قيل ، الخطير في ذاته ، وإنما الخطير هو أن الرجال « القلومي الجلود » أو « المتقلمين » يوصلهم إلى الوضع الجديد ، لا يجدون فيه صور السلوك التي تحكم شخصياتهم الجديدة .

إنهم يحملون معهم ، بدون شك ، مفاهيم أخلاقية تعلموها منذ الطفولة . لكن تطبيق المبادئ العامة على الأوضاع الخاصة فن صعب ، وتعمرين يميل للقيام به القليل من العقول . وطالما أن لعبة القواعد العملية

لقد كان رجال المال المعبوثون للتوفير يلعبون دوراً ناجحاً جداً شريطة أن تكون المشاريع التي كانوا يجمعون رؤوس الأموال لصالحها مفيدة للجماعة من جهة أولى ، وأن يمتنوا بالمن الموقَّرين من جهة ثانية . وسيكون من العظم إنكار أن رجال المال كان لديهم هذا الاهتمام المزدوج : إلا أنه لم يتكون مطلقاً على أخلاق مالي لأنه طابع إلزامي إلى حد كبير يبقى كل رجل مال ضمن سلوك لائق . لقد ميَّز نوع من الفجور المتنامي دائماً ، بالعكس ، هذه الفئة الاجتماعية . إن حويلات الرأسمالية تعرض الكثير من الإصدارات التي ليس لها من هدف غير نهب الموقَّرين ، ببيهم ، على سبيل المثال ، مالا اجتماعياً باطل من قيمته ، ووظائفهم لتخفيض منافع فيه لقيمة الأسهم ثم بشرائها ثانية بشمن منخفض . وحتى باستثناء المناورات العديدة الفشاشة بصراحة ، كم حدثت من مناورات أخرى كان فيها المؤسسون لا محالين بالنسبة لاستعمال الراسمائل وأمنها ، ومشغولين فقط بسمرتهم ، وعوائلهم .

إن هذه اللامبالاة كانت مبرورة بمفهومين خاطئين ، وهما : أن تدفق الراسمائل نحو مشروع ما ليس ممكناً إلا بمقدار ما يحقق أرباحاً تدل على فائدته الاجتماعية ، وتشير إلى ضرورة توسعه ، وهي نتائج خاطئة لشقة في غير محطها بالنزعة الآلية الاقتصادية ؛ وأن المؤسس لإصدار ما يتعاقد على قدم المساواة مع الموقَّرين : وهي نتيجة عبثية لوهم المساواة الذي يهيمن على القانون الحالي .

لننتقل الآن إلى رجل الصناعة الذي ، بدعم من توريدات واسعة من الراسمائل ، يفتح مصنعاً كبيراً . إنه ، كما نرى للمنتجات وفرص العمل ، يعتبر محسناً اجتماعياً . بشرط أن تكون المنتجات المعروضة مفيدة ، وأن يشعر ، من جهة أخرى ، أنه مسؤول عن مصير جيش العمال الذي جمعه .

لكن الاهتمام الأول انتزع منه بواسطة الجلب الفشاش القاتل بأن الطلب هو مقياس الفائدة ، مهما كانت الطريقة التي يثار فيها هذا الطلب ، وحتى لو كان ثمة لإعلانات وقحة .

لم تتمد ، وتكون مناسبة للوضع المعني بالأمر ، فإن المبادئ العامة وحدها تكون عاجزة (١) . ولكن ، هل يعود للسلطة التشريعة أن تعيد لعبة القواعد هذه ؟ لا . إن طيها إلا تدخل في مثل هذه التفاصيل : فهي ليست من وجهة ضمير .

إن من شأن أولئك الذين يخلقون الشروط الجديدة ، أفراد النخبة المجددين ، الذين تقودهم بما فيه الكفاية سلطات روحية ، أن يحدثوا قانون السلوك ، وصور السلوك التي يجب أن تحقق الانسجام بين الوظيفة التشريعة والنظام الاجتماعي .

إن على أفراد النخبة المجددين (٢) ، في نفس الوقت ، أن يفكروا بالأشخاص الذين يمثلونهم إليهم ، وأن يحضروا الأطر الأخلاقية والمادية من أجل استقبالهم .

وبكلمة واحدة ، فإن لكل وظيفة قانونها وواجبها . إلا أن المجددين ، في الحركة الاجتماعية في مصرنا ، لم يخلقوا هذه القوانين ولم يعوا هذه الواجبات .

قوى اجتماعية بدون علوم أخلاقية :

لنتفحص حالات دقيقة .

بتخيل السهم ذي القيمة الاسمية الضعيفة ولحلله ، أصبح من الممكن إنضمام التوفر المتوسط والصغير للمشاريع الاقتصادية الكبيرة .

(١) إذا دخلت صيغة دوركايم بهذا المعنى فهي صحيحة : « إن علم الأخلاق لم يصنع من قاصدين أو آلات قواعد عامة جدا تستخدم كخطوط موجهة في الحياة ، وليس طيها إلا أن تنوعها حسب الحال ، وإنما من عدد كبير جدا من المبادئ الخاصة » .

دوركايم : « في تقسيم العمل » - ص : ١٦ .

(٢) إن كلمة « النخبة » تشير هنا بالتأكيد إلى قوة الشفعية ، والطلاقة الخلقة ، وليس إلى سقة متوية .

أما فيما يتعلق بالاهتمام الثاني ، فقد أعطي منه من خلال وهم المساواة . إنه ليس سيد وحلي وحارس الرجال الذين سيعلمون بخفتمته ، وإنما هو يتعاقد مع « كنفله » على قدم المساواة . من هنا يأتي في القرن التاسع عشر هذا الجنون القاتل بأن شروط العقد تستنفذ وإجبات أرباب العمل . فعندما نفوس فقه وتشريع حوادث العمل ، تنتشر الغباوة : إلى أي حيل كلن يجب اللجوء من أجل تبرير مسؤولية رب العمل ، التي كان من الممكن ، بالعكس ، أن تنجم بشكل طبيعي من الاعتراف الإيجابي « بالإقطاع » الإقتصادية التي تتضمن كل التزامات الحماية والمساعدة . إنه سيكون « السيد الإقطاعي » الذي ستحدث من نفسه « الكومونة » التي يقسم بها أعضاء المشروع .

وهاهو الآن مالك الصحيفة الشعبية . إنه ليس مجرد تاجر ورق يخدم طلباً ، وإنما هو ناشر آراء ، وموقف انفعالات ، ومكون أو مهمم لصور سلوك . إلا أنه ، منذ انطلاق أول « صحيفة بظلس » ، لم يتكون قط علم أخلاق للصحافة الواسعة الانتشار . إن تميم التعليم ، المهيأ لتصحيح آثار تميم حق الانتخاب من خلال تزويد المواطنين بالحد الأدنى من المعرفة الضروري لتكوين الآراء السليمة ، أعطى احتياطاً لا محدوداً من المستهلكين إلى باعة الانفعالات .

إن العقول السطحية لم تنبهر إلا بالتأثير التي تمارسه الصحافة مباشرة على سير السياسة . إلا أن الجزء الأساسي من الظاهرة لا يكمن هنا ، وإنما في نشر صور السلوك الفسد الاجتماعية (١) ، وفي التعمود الذي خلقته على « التفكير الانفعالي » (٢) .

(١) إن الصحيفة الثيرة للأحاسيس تعطي أمثلة ضمنية للسلوكات الفسدة ، واللامر « النادرة » . إنها تؤكد اليوم بأن المجتمع مؤلف من أمثال لنمرو (Landru) وستافسكي (Savinsky) وفاربو (Garbo) . إن الاستثناء يبدو أنه اللقائمة ، والاعلام للسلوكات الاجتماعية لا يشجع بنفس القدر .

(٢) إنه على الأرجح للظفر الأكثر أهمية ، ولكن الذي من المستحيل معالجته في مثل هذه الترجمة السريعة .

إن الهزة التي سببتها في الاخلاق ، وساعدتها في ذلك ، من جهة أخرى ، الافلام ، هي بالكاد قابلة للحساب . إن عالم الصحافة ، الأكثر نزاهة بكثير مما يعتقد بالمعنى الضيق ، غير واع كلياً لمسؤوليته العامة .

هل يجب أن نضيف أيضاً مثالا ؟ لناخذ مثال وكيل الإعلان ، العامل بالإقناع ، الذي يؤجر خدماته لكل قادم ، ويجعل الجمهور يتقبل علاجات يمكن أن تكون بلا فائدة أو مشؤومة - الإعلان الصيدلاني - وعادات يمكن أن تكون ضارة - الإعلان عن المشروبات الفاتحة للشهية - ومبادئ سياسية مهذمة - الإعلان السياسي المسمى بالدعاية .

نتائج المفهوم الخطيء للمجتمع .

إذا أردنا أن نلخص هذه البانوراما السريعة ، فإنه يبدو لنا أن رجل المال ، ورجل الصناعة والصحافي ، ووكيل الإعلان ، مذنبون بسوء السلوك الاجتماعي ، بالرغم من أنهم ناس شرفاء ، لأنه ليس هناك من شرف وظيفي دقيق وإلزامي بما فيه الكفاية ، يقود نشاطهم في طريق إجتماعية .

إن عدم تشييد هذا الشرف ، وهذه الصور السلوكية ، يفسر جزئياً بسرعة التطور . ولكن أيضاً وبشكل خاص بقصور مزدوج للسلطات الروحية والاجتماعية .

إن على السلطات الروحية أن تتبع التطور الاجتماعي ، وأن تصوغ الالتزامات الخاصة الناجمة بالنسبة لكل وضع عن الحقائق الاخلاقية العامة . إن من التفاعلة البحتة أن يشير في كنيسة يرتادها « سمسرة بورصة » بتواعد صيغت من أجل فلاحين كبار في السن ، إن « السمسار » يمكنه أن يصفي باحترام ويفادر المكان من دون أن يزود بأي خط سلوكي .

لكن اليقين الضروري من أجل هذا الدور النشط لا يتوفر لدى السلطات الروحية ، التي يجادل في شرعيتها ، والتي تراجع بشكل دفاعي للقيام بمجرد الاحتفالات .

إن على أولئك الذين هم عملياً رؤساء وقادة وأرباب عمل وساعة ومرشدون أن يخلوا حقهم حيثما يذهبون ويقودون . لكنهم لا يسمون رؤساء وقادة . إن مبدأ المساواة الزيف ، المتعلق للضعفاء ، يؤدي في الحقيقة إلى الجور اللامحدود للأقوياء . إن الارتقاء الاجتماعي لم يتضمن مطلقاً أمية أقل ، وعدم المساواة الحقيقية لم تكن مطلقاً أكثر إفراطاً مما هي منذ أن أدرجت في القانون الوضعي مساواة مبدئية أدت إلى نفي كل واجب للدولة .

إننا نرى نمو نتائج فكر مبسط لم يرد أن يتعرف في كل الآلية الاجتماعية إلا على قطع ابتدائية ، هي الأفراد ، ونابض مركزي ، هو الدولة . وأهم كل ما تبقى ، وانكر دور السلطات الروحية والاجتماعية .

إن لهذا الخطأ أسباب فكرية : لقد حمل إلى نظام بحث جديد إفتراض علم يافع ، أسكره نيوتن ، ولم يكن يرى في العالم إلا لعبة فظة لقوى بسيطة .

واسباب سياسية أيضاً : فاللدولة والفرد كلا يبرزان منتصرين من صراع طويل خاضه بصورة مشتركة ضد قوى كانت الأولى ترفضها باعتبارها خصوصاً لها والثاني باعتبارها مسيطرة عليه .

كيف كلا يتقاسمان الانتصار ؟ هل يحتفظ الفرد بكل الفائدة من التحرر المزدوج ، إنه الحل الفردي ، أم هل تترك الدولة وظائف التي كانت تشغلها سابقاً السلطات المفاة ، إنه الحل المؤبد للدولة ؟ لقد حاول القرن التاسع عشر في البداية تجريب الحل الأول : فالسلطة ، التي لم يكن شيء يحدها ، كانت تحد نفسها بنفسها ، وتولي فتحها للعبة المصالح الفردية من أجل توفير نظام عفوي ، هو أفضل نظام ممكن . وبفضل هذا الامتناع ، رأينا قوى إجتماعية جديدة^(١) ، غير معترف بها ،

(١) السلطات التسمية بسلطات « المال » ، وأيضاً سلطات الصحافة .

ترتقي وتجد في الثني الامعقول لوجودها القدرة على عدم انتظام
لا محدود . كما رأينا ظهور الترشيحات الأكثر غرابة للسلطة الروحية :
لقد ظهرت ثانية أكثر الهزات فظافة بلون افكار جديدة ، وتشكلت
حولها هذه الكتائس المناخلة والمنيقة التي عرفت في عصرنا باسم
الأحزاب .

بحيث أن بطر المصالح وتمازج المعتقدات استلزم ضرورة ترميم
النظام . ونظراً لعدم امتلاك وسيلة انضباطية غير السلطة وحدها ، كان
الأمر يحتاج لأن تُسند لها وظيفة إكراه لا محدود .

من التفكك الى النظام الكلي :

لقد وجد في كل المجتمعات التاريخية وسيوجد في كل المجتمعات
الممكنة رؤساء فريق ، كما كان حال السيد الاقطلي ، وكما هو الآن
حال رئيس المشروع . إن هذا واقع ينجم عنه مسؤولية مزدوجة :
فيما يتعلق بالانتماء المنسجم للفريق في الجماعة ، وفيما يتعلق برعاية
الفريق . إن هذه المسؤوليات طبيعية : وإذا كان القانون الوضعي ينكر
أو يرفض أن يكرسها فإنها تبقى مع ذلك موجودة .

كذلك يوجد في كل وظيفة اجتماعية ، سواء كانت قديمة أم جديدة،
رؤساء ومخرجو سلوك لديهم مسؤولية نموذجية ، هي أيضاً طبيعية .

إن هناك الكثير من أنواع المتسلطين ، ولكل من الأدوار العديدة
التي تتضمنها الدراما الاجتماعية هناك سادة . إن أي نظام اجتماعي
لن يعرف كيف يبقى أو يتعافى إذا لم يف قادة الفريق، وأكبر المجموعات
سناً بمهمتهم الأساسية التي يجب على السلطة الروحية أن تذكرهم
بها باستمرار .

إن ميتافيزيكا باطلة يمكنها أن تنكر وجودهم وتعاملهم كمواعين
عاديين فإن سلطانهم وتأثيرهم لم يلغيا لهذا السبب ، وإنما فقط

تحرروا من الإكراهات المشرقة التي كانت تلاثم بينهم وبين الخير المشترك . إن السلطة تصبح المبدأ الوحيد لأعمالهم ، والقوضى تنتشر على يد نفس أولئك الذين يجب عليهم أن يدبروا النظام . إن اضطراب صور السلوك ينتشر من الأعلى الى الأسفل ، ويفقد الأفراد في كل المواقع وكل الوظائف هذا المفهوم الدقيق والمقتصل لواجباتهم الذي يصنع منهم متعاونين فعالين .

إن التماسك الاجتماعي لا يمكن حينئذ أن يعاد إلا بواسطة السلطة التي تصوغ بأكثر التفاصيل قواعد السلوك الملزمة لكل وظيفة . وبما أن المبادئ ، والأخلاق والمنظم الداخلي القوي لصور السلوك لا توفر قط الامتثال العفوي ، فإنه يجب توفيرها بواسطة القمع .

لكن القمع لا يمكن أن يمتد الى كل شخص وفي كل مكان : لأن هذا يحتاج لعدد من أفراد الشرطة بقدر ما هناك من مواطنين . لهذا يسمى لإكمال الإكراه الخارجي بالإكراه الأكثر فعالية بالحقيقة ، وهو الذي يمارس من داخل الفرد على أعماله . ويجب أن تستعمل من أجل هذا مناهج فظة للإيعاء الجماعي والدعاية: الأمر الذي يعطي أيضاً صورة فظة لا تنوع فيها حسب الوظائف مثل تلك التي تنجم عن التأثيرات الأخلاقية والأمثلة القوية .

هكذا يخلق تماسك اجتماعي أكثر خشونة بكثير ، وأكثر بدائية من ذلك الذي ترك يتهدم . وتقلل التبعيدات التي كان المجتمع يعاني منها ، ولكن لقاء اختلافات كانت تصنع حضارته .

إنه الحل التوتاليتاري ، الذي استدعاه بشكل سيء الحل الفردي السيء ، لأن العكس الذي يولده الخطأ ليس الحقيقة ، وإنما خطأ آخر .

نهار الطلانية الفردية :

ونظراً لعدم معرفة حفظ وإعادة بناء الانسجام الدقيق والمتحرك لمجتمع متحضر جداً ، نعود لأسلوب التماسك الذي هو أسلوب القبيلة

البدائية . ففي هيجانات مشتركة تنحفر مشاعر قوية تضم طواطمها ومحرماتها التي يجب على المرء أن يشارك بها تحت طاقة معاملته كمدور اجنبي .

مذا كلن سيقول الفرديون والمفكرون الاحرار في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر لو رأوا اي اعلان يجب أن تنبذ ، واي قبعات يجب أن تحيا لكي لا ينطرد المرء وينزجم ! وكم أن « الخرافة » التي كلنوا يحاربونها تبدو لهم مرجحة « بالانوار » إذا ما قورنت بالخرافات التي حلت محلها ! وكم هي متسامحة « الاستبدادية » التي خلطوها عن مرشها ، مقابل تلك التي نعاني من وزنها !

بأي رعب سيقارنون بين المجتمع الذي صنعمهم ، والمجتمع الذي صنعه لنا ، وهم المحترمون جداً للحياة البشرية ، والمجون جداً لرقعة الاساليب ، والإعداء جداً لقساوة العقوبات ، والمصدومون جداً بمحاكمات السراي .

إن من الواجب الاتفاق ، مهما كان ميلنا للأفكار الفردية ، على أن من غير الممكن ادانة النظم التوتاليتارية من دون أن ندين معها الميتافيزيقا الهدامة التي جعلت قدموها أمراً محتوماً .

إنها لم ترد أن ترى في المجتمع إلا الدولة والفرد وتجاهلت دور السلطات الاجتماعية المتوسطة التي تؤطر وتحمي وتوجه الإنسان، وتحول دون تدخل السلطة السياسية وتمنحه . إنها لم تتنبأ بأن تهديم كل هذه العقبات وكل هذه التاريس سيطلق من عقلها فوضى المصالح الانقلابية والشهوات المميلة حتى قدوم الطغيان الحتمي والمشؤوم .

لقد كرر بوكوفيل وكونت وبيين وآخرون كثر من تحذيراتهم بلا جدوى . وقد يؤلف كتاب ، أفضل بلون شك من هذا الكتاب ولكن بنفس الاتجاه ، ويضع رأساً لراس التنبؤات التي سنحت بها عقول ممتازة .

هل كانت تنبؤات غير مفيدة ! ولماذا هي غير مفيدة الى هذا الحد ؟
هل نعلم ما إذا كانت المجتمعات محكومة في سيرها بقواتين مجهولة ؟
وما إذا كان يعود لها ان تتجنب الأخطاء التي تميّتها ؟ وما إذا لم تكن
قط مسيّرة بنفس الانطلاقة التي حملتها الى مرحلة نضجها ؟ وما إذا
لم يكن إزدهارها وإثمارها قد تحقق لقاء انفجار الأشكال التي كانت قوتها
قد تراكمت فيها ؟ إنها ألعاب نارية لن تترك بعدها إلا كتلة عديمة الشكل،
مهيأة للاستبدال لو لفوضى ...

اتهي

• • •

الفهرس

٢	كلمة تعريف بالآؤلف
٥	مقدمة
٩	تقديم المينوتور
١٩	بشر استحوذت عليهم الحرب
	الكتاب الأول
٢١	ميتاليزقيات السلطة
	الفصل الأول :
٢٢	في الطامة المدنية
	الفصل الثاني :
٤٥	نظريات السيادة
	الفصل الثالث :
٧١	النظريات المضوية للسلطة
	الكتاب الثاني
٩٩	أصول السلطة
	الفصل الرابع :
١٠١	الأصول الحرية للسلطة

الفصل الخامس :

١٢٧ بروز الحروب

الكتاب الثالث

١٥١ في طبيعة السلطة

الفصل السادس :

١٥٢ ديالكتيك القيادة

الفصل السابع :

١٨٧ الطابع التوسعي للسلطة

الفصل الثامن :

٢٠٩ في المنافسة السياسية

الكتاب الرابع

٢٢٥ الدولة كثورة دائمة

الفصل التاسع :

٢٣٧ السلطة بوصفها ممتدية على النظام الاجتماعي

الفصل العاشر :

٢٦٩ السلطة والعلامة

الفصل الحادي عشر :

٢٩٧ السلطة والمعتقدات

الكتاب الخامس

٢٢٥ السلطة نفي من مظهرها ولكن ليس من طبيعتها

الفصل الثاني عشر :

٢٢٧ في الثورات

الفصل الثالث عشر :

٢٥٩ السلطة والديمقراطية

الفصل الرابع عشر :

٢٨٩ الكلية الديمقراطية في شكل السلطة

الكتاب السادس

٤٢٧ سلطة محدودة أم سلطة لا محدودة

الفصل الخامس عشر :

٤٢٩ السلطة المحدودة

الفصل السادس عشر :

٤٥٩ السلطة والحق

الفصل السابع عشر :

٤٨٣ الجذور الدستورية للحرية

الفصل الثامن عشر :

٥١٥ الحرية أم الأمن

الفصل التاسع عشر :

٥٤٣ نظام أم حماية إجتماعية

۱۹۹۹/۶/ ۱۵ ۱۵۰۰

يستدعي مفهوم السلطة جملة من المفاهيم الأخرى منها بالدرجة الأولى الدولة التي هي جهاز تنفيذي ملحق به جملة أجهزة منها الشرطة، الأمن العام والأجهزة الإدارية، وهناك أيضاً السلطة التشريعية التي تضع القوانين. السلطة هي التي تأمر وعلى المرتطين بها أن يتقيدوا بتعليماتها والسلطة أنواع من حيث مصدرها فثمة سلطة دينية وغيرها مدنية، سلطة طبيعية، (سلطة الأهل على الأولاد) وعرفية (سلطة المعلم على التلاميذ) (سلطة مطلقة أو مستبدة) وسلطة ديمقراطية (سلطة الشعب)، من أين تستمد السلطة مشروعيتها؟ من قوة علوية، (ملوك في الماضي أو من الشر الذين يخضعون لها) (الانتخابات...) الثورة هي استخدام لتبديل السلطة الحكومية، فما مشروعيتها؟ الأسئلة هذه وغيرها كثير يحاول أن يجيب عنها صاحب هذه الموسوعة وهو متخصص بالدراسات السياسية. كتاب (في السلطة) يتكامل مع كتب أخرى نشرتها وزارة الثقافة (منها مثلاً ما للديمقراطية) أو سوف تنشرها عن الدولة ودراسات سياسية أخرى.

الطبعة وفز الله المطابع وزارة الثقافة

دمشق ١٩٩٩

في الأقطار العربية ما يتأدب

٧٠٠ ل.س

سيرة النسخة داخل القطر

٣٥٠ ل.س